















جمهورية مصر العربية

مَجْلَمَةُ النَّقَضِ  
المكتب الفني

مَجْمُوعَةٌ

الأحكام الصادرة من الهيئة العامة  
للمواد المدنية والتجارية ومن الدائرة المدنية  
ومن دائرة الأحوال الشخصية

السنة الثامنة والعشرون

الجزء الثاني

من يناير إلى يونيو سنة ١٩٧٧  
ن أكتوبر إلى ديسمبر سنة ١٩٧٧

القائمة  
الهيئة العامة ليشور المطبع الأميرية

١٩٨٠







## جلسة ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار محمد أسعد محمود نائب رئيس المحكمة . وعضوية السادة المستشارين :  
 محمد الباجوري . وصلاح نصار . ومحمد رمضان . وإبراهيم قراج .

( ٢٧١ )

الطعن رقم ٨٦٢ لسنة ٤٣ القضائية :

( ١ ) إيجار " إيجار الأماكن " .

ترك المستأجر المكان المؤجر . اختلافه من التأجير من الباطن والتنازل عن الإيجار  
 في ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . ق ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . القضاء بأن إدارة العيادة لحساب وروثة  
 المستأجر الاصل مما ينفى تنازله عن الإيجار استنادا إلى أقوال الشهود . لا خطأ .

( ٢ ) إيجار " إيجار الأماكن " . عقد " فسخ العقد " .

عقد الإيجار المبرم بسبب حرقة المستأجر أو لاعتبارات متعلقة بشخصه . لا ينتهي  
 بوفاة المستأجر . طالب الانهاء مقرر لورثته دون المؤجر حال تحرير العقد بسبب حرقة  
 ولكلاهما حال تحريره لاعتبارات متعلقة بشخصه . المادتان ٦٠١ و ٦٠٢ مدني .  
 مثال بشأن عقد إيجار عيادة .

١ - إنه وإن كان الترك في معنى المادة ٢٣/ب من القانون رقم ٥٢  
 لسنة ١٩٦٩ بشأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين  
 والمعمول به من ١٨/٨/١٩٦٩ ينصرف إلى حالة تخلى مستأجر العين المؤجرة  
 إلى آخر لم يكن مقبلا معه وليس عليه التزام بإسكانه دون تصانف أو أية علاقة  
 قانونية بشأن الانتفاع بالعين ، وهو ذلك يفترق عن حالة المستأجر الذي  
 يتعاقد مع آخر على أن ينزله - ق الانتفاع بالعين كلها أو بعضها لقاء أجر معين  
 أو على أن ينزل لحيته من حقوقه و التزاماته الناشئة عن عقد الإيجار وهما حالتا  
 التأجير من الباطن والتزول عن الإيجار ، إلا أنه لما كانت المادة ٧/٢ من  
 القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ المنطبقة على واقعة الدعوى ذكرت التأجير من  
 الباطن التي يقاس عليها حالة التنازل عن الإيجار وفق المادة ١/٥٩٤ من



القانون المدني كيرر للاخلاء دون أن تتضمن واقعة الترك التي استحدثها القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٦٩ ، فإن اقتصر الحكم المطعون فيه على نفي حصول التنازل عن الإيجار لا مخالفة فيه للقانون ولا ينطوي على قصور في التسبيب ، ويكون ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من أن إدارة المدعون عليه الرابع للعيادة كان لحساب ورثة المستأجر الأصلي بما تنفي معه واقعة التنازل عن الإيجار هو استخلاص سائغ لما أورده من أقوال الشهود .

٢ - النص في المادة ٦٠١ من القانون المدني على أنه « لا ينتهي الإيجار بموت المؤجر ولا بموت المستأجر . . . » وفي المادة ٦٠٢ منه على أنه « إذا لم يعقد الإيجار إلا بسبب حرفة المستأجر أو لاعتبارات أخرى تتعلق بشخصه ثم مات جاز لورثته أو للمؤجر أن يطلب إنهاء العقد » يدل على أن المشرع جعل القاعدة أن موت أحد المتعلقين في عقد الإيجار لا ينييه بل تنتقل الحقوق والالتزامات الناشئة عنه إلى الورثة أخذاً بأن الأصل في العقود المالية أنها لا تبرم عادة لاعتبارات شخصية ، فإذا لم يعقد الإيجار خلافاً للأصل إلا بسبب حرفة المستأجر ، أو إذا كان الإيجار لم يبرم إلا لاعتبارات شخصية مراعاة فيه ، فإن الإيجار لا ينتهي بقوة القانون بل يجب أن يطلب إنشاؤه . وإن كان ظاهر نص المادة ٦٠٢ آتية الإشارة يفيد أن طلب الإنهاء مقرر لكل من المؤجر وورثة المستأجر المتوفى في المآلتي المنصوص عليها فيه ، إلا أنه استهداء بالحكمة التي أملت أن طلب الإخلاء نحول لورثة المستأجر دون المؤجر إذا لم يعقد الإيجار إلا بسبب حرفة المستأجر ، لأن مباشرة مهنة المستأجر المورث تقتضي كفاية قد لا تتوفر فيهم ، بخلاف الحالة التي يراعى في إبرام الإيجار اعتبارات تتعلق بشخص المستأجر فإنه يجوز طلب الإخلاء لكل من المؤجر وورثة المستأجر على سواء ، يؤيد هذا النظر ما أورده المذكرة التوضيحية من أنه « . . . إذا كان الإيجار قد عقد لاعتبارات شخصية في المستأجر كما إذا أجرة العين لتكون مكتب محام أو عيادة طبيب ، وكما في عقد المزارعة فيجوز لورثة المستأجر ( كما في مكتب محام أو عيادة الطبيب ) ويجوز للمؤجر ( كما في حالة المزارعة ) أن يطلب إنهاء العقد . . . » وقد أفصح المشرع عن هذا الاتجاه في المادة ٢٩



من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر والمقابلة للمادة ٢١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ السابق عليه ، فاستحدثت إضافة فقرة تنص على أنه « ... فإذا كانت العين مؤجرة لمزاولة نشاط تجارى أو صناعى أو مهنى أو حرفى فلا تنتهى برفقة المستأجر . أو تركه العين ويستمر لصالح ورثته وشركائه فى استعمال العين بحسب الأحوال ... » مما معناه أن ورثة المستأجر وحدهم هم الذين يحق لهم طلب الإنهاء طالما كان الإيجار معقودا بسبب حرفة مورثهم .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن الطاعن أقام ادعى رقم ٣٠٨٢ لسنة ١٩٦٩ مدنى أمام محكمة القاهرة الابتدائية ضد المطعون عليهم بطلب الحكم بإخلاء الشقة المؤجرة وتسليمها خالية وقال شرحا لها بأن مورث المطعون عليهم الثلاثة الأول استأجر منه شقة بالمنزل رقم ٣٦ بشارع البستان قسم عابدين محافظة القاهرة بقصد استعمالها عيادة طب أسنان وإذا تم هذا التعاقد بسبب حرفة المستأجر أو تنازل ورثته عقب وفاته عن العين المؤجرة إلى المطعون عليه الأخير مخالفين بذلك أحكام القانون المدنى وأحكام قانون إيجار الأماكن وكان من حقه طلب الإخلاء فقد أقام دعواه بتاريخ ١٩٧٠/١/١٧ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعن أن المطعون عليهم الثلاثة الأول تنازلوا عن الشقة المؤجرة إلى المطعون عليه الأخير وأن الإيجار لم يعقد إلا بسبب حرفة المورث المستأجر الأصل ، وبعد سماع أقوال شهود الطرفين عادت وحكمت بتاريخ ١٩٧١/٣/٦ بإلزام المطعون عليهم بإخلاء العين موضوع النزاع ، استأنف المطعون عليه الأول هذا الحكم الاستئناف رقم ١٨١٣ س ٨٨ ق القاهرة طالبا إلغاء ورفض الدعوى ، وباتاريخ ١٩٧٢/٦/١٧



قضت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى ، طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فراءت أنه جدير بالنظر وبالجلسة المحددة أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب ، ينمى الطاعن بالوجهين الأولين من السببين الأول والثالث وبالسبب الثانى منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسبيب والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم أسس قضاءه على سند من القول بعدم حصول تنازل عن عقد الإيجار من ورثة المستأجر الأصلي ، معزلا على أقوال شاهدى المطعون عليهم من أن إدارة المطعون عليه الأخير للعيادة لم تكن لحسابه الخاص وإنما لحساب الورثة وساق لذلك عدة قرائن مستمدة من بقاء لافتة المستأجر الأصلي ، وصدور الإيصالات باسمه ، في حين أن الفقرة ب من المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ التى استند إليها الطاعن لا تقصر حق المؤجر في طاب الإحلاء على حدوث التنازل فحسب وإنما تستطيل أيضا إلى جميع الحالات التى يترك فيها المستأجر المكان المؤجر للمير بأى وجه من الوجوه ، و.ذ عرض الحكم لنفى التنازل معقلا واقعة الترك فإنه يكون قد حالف القانون دلاوة على قصوره في التسبيب ، هذا إلى أن ما استخلصه الحكم من أقوال الشهود يناقض ما أورده حكم محكمة أول درجة ، والقرائن التى ساقها لانفيد حصول تنازل عن عقد الإيجار وهو ما يعيبه بالفساد في الاستدلال .

وحيث إن النعى مردود ، ذاك أنه وإن كان الترك في معنى المادة ٢٣/ب من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن إيجار الأما كن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين والمعمول به من ١٨/٨/١٩٦٩ ينصرف إلى حالة تحلى مستأجر العين المؤجرة إن آخر لم يكن مقيما معه وليس عليه التزام باسكانه دون تماقد أو أية علة فاونية بشأن الانسفاع بالعين وهو بذلك يفرق من حالة المستأجر الذى يتعاقد مع آخر على أن يخوله حق الانسفاع بالعين كاتها أو بعضها لقاء أجر معين أو على أن ينزل إليه عن حقوقه والتزاماته الناشئة عن عقد الإيجار ، وهما حالتا التأجير من الباطن والتزول عن الإيجار إلا أنه لما كانت المادة ٢/ب من



القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ المنطبقة على واقعة الدعوى ذكرت التأجير من الباطن التي يقاس عليها حالة التنازل عن الإيجار وفق المادة ١/٥٩٤ من القانون المدني كمبرر للاخلاء دون أن تتضمن واقعة التنازل التي استحلها القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، فإن اقتصار الحكم المطعون فيه على نفي حصول التنازل عن الإيجار لانحالة فيه للقانون ولا ينطوي على قصور في التسبيب ، لما كان ذلك وكان الطاعن لم يقدم صوره رسمية للتحقيق الذي أجرته محكمة اول درجة ، وكان المقرر أن تقدير أقوال الشهود مرهون بما يطمئن إليه وجدان قاضي الموضوع ولا سلطان عليه في ذلك إلا أن يخرج بتلك الأقوال إلى مالا يؤدي إليه مدلولها ، وكان ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من أن إدارة المطعون عليه الرابع للعيادة كان لحساب ورثة المستأجر الأصلي بما تنفي معه واقعة التنازل عن الإيجار هو استخلاص سائغ لما أورده من أقوال الشهود ، وكانت هذه الدعامة لحمل قضاء الحكم ، فإنه لا يعيبه ما استطرده إليه فيما تزايد به من قرائن ويكون النعي عليه بالفساد في الاستدلال على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعي بالوجه الثاني من كل من السببين الأول والثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول انه تمسك في دعواه بنص المادة ٦٠٢ من القانون المدني التي تخول المؤجر حق طلب إنهاء الإيجار الذي لم يعقد إلا بسبب حرفة المستأجر وهو نص عام لا يتعارض مع حالة استمرار عقد الإيجار عند وفاة المستأجر وفق المادة ٢١ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ التي تقتصر على إيجار المساكن وإذا أغفل الحكم بحث هذا الأساس فإنه يكون مشوبا بالقصور علاوة على خطئه في تطبيق القانون .

وحيث إن النعي في غير محله ، ذلك أن النص في المادة ٦٠١ من القانون المدني على أنه " لا ينتهي الإيجار بموت المؤجر ولا بموت المستأجر . . . . . " والمادة ٦٠٢ منه على أنه " إذا لم يعقد الإيجار إلا بسبب حرفة المستأجر أو لاعتبارات أخرى تتعلق بشخصه ثم مات جاز لورثته أو للمؤجر أن يطلبوا إنهاء العقد " ، يدل على أن المشرع جعل القاعدة هي أن موت أحد المتعاقدين



في عقد الإيجار لانه ، بل تنتقل الحقوق والإلتامات الناشئة عنه إلى الورثة ،  
أخذاً بأن الأصل في العقود المالية أنها لا تبرم عادة ، لاعتبارات شخصية ،  
فإذا لم يعقد الإيجار خلافاً للأصل إلا بسبب حرفة المستأجر ، أو إذا كان الإيجار  
لم يبرم إلا لاعتبارات شخصية مراعاة فيه فإن الإيجار لا ينتهي بقوة القانون بل  
يجب أن يطلب انهاء وإن كان ظاهر نص المادة ٢٠٢ آتفة الإشارة يفيد أن  
طلب الانهاء مقرر لكل من المؤجر وورثة المستأجر المتوفى في الحالتين المنصوص  
عليهما فيه ، إلا أنه استهدأ بالمحكمة التي أملتته وأن طلب الانهاء مخول لورثة  
المستأجر دون المؤجر إذا لم يعقد الإيجار إلا بسبب حرفة المستأجر ، لأن  
مباشرة مهنة المستأجر المورث تقتضي كفاية قد لا تتوفر فيهم ، بخلاف الحالة  
التي يراعى في إبرام الإيجار اعتبارات متعلقة بشخص المستأجر ، فإنه يجوز طلب  
الانتهاء لكل من المؤجر وورثة المستأجر على سواء ويؤيد هذا النظر ما أورده  
المذكورة الإيضاحية للقانون المدني من أنه ... إذا كان الإيجار قد عقد  
لاعتبارات شخصية في المستأجر كما إذا أجرت العين لتكون مكتب محام أو عيادة  
طبيب وكما في عقد المزارعة فيجوز لورثة المستأجر ( كما في مكتب المحامي وعيادة  
الطبيب ) ويجوز للمؤجر ( كما في عقد المزارعة ) أن يطلب إنهاء العقد ... وقد  
أفصح المشرع عن هذا الاتجاه في المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧  
بشأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر - والمقابلة  
للمادة ٢٩ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ السابق عليه - فاستحدث إضافة  
فقرة تنص على أنه " ... فإذا كانت العين مؤجرة لمزاولة نشاط تجاري  
أو صناعي أو مهني أو حرفي فلا تنتهي بوفاة المستأجر أو تركه العين ويستمر  
لصالح ورثته وشركائه في استعمال العين بحسب الأحوال ... " مما مفاده  
أن ورثة المستأجر وحدهم هم الذين يحق لهم طلب الانهاء طالما كان الإيجار  
معقوداً بسبب حرفة مورثهم . ولئن أغفل الحكم المطعون فيه الرد على  
مآثره الطاعن في هذا الشأن أمام محكمة الموضوع ، إلا أنه لما كان لا يسوغ  
للمؤجر طلب الإخلاء بفرض أن عقد الإيجار كان بسبب حرفة المستأجر فإن  
النعمى يضحى غير منتج في الدعوى .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٧٧

بإدارة السيد المستشار محمد أسعد محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
محمد الباجوري ، وصالح نصار ، ومحمود رمضان ، وإبراهيم فراج .

( ٢٧٢ )

الطعن رقم ٩١٣ لسنة ٣ : القضائية :

( ٢٠١ ) إيجار " إيجار الأماكن " بيع .

- (١) بيع الجدة . أثره . انتقال حقوق المستأجر المنزل إليه بما في ذلك عقد الإيجار .
- إبرام عقد جديد بين المنزل إليه والمالك متضمناً شروطاً جديدة : أثره . وجوب الاعتداد بها .
- (٢) الحكم بإخلاء مستأجر المحل لمخالفته نصاً في العقد يحظر استعمال الآلات والمداخل .
- استناداً إلى أخطائه على ضرر للوَجَر . لا خطأ .

١ - ولئن كان بيع الجدة الصادر من المستأجر من شأنه - وعلى ما جرى به  
قضاء هذه المحكمة - أن ينقل حقوقه للمنزل إليه بما في ذلك عقد الإيجار ويصبح  
بدوره مستأجراً مثله بموجب هذا البيع ، إلا أنه متى أبرم المالك مع المنزل  
إليه - المستأجر الجديد - عقد إيجار يتضمن شروطاً وقيوداً تحكم العلاقة  
بينهما ، فإن هذا العقد يضحى شريعة العاقدین الذي ارتضيا التعامل على  
أساسه .

٢ - إذ كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بالإخلاء  
على سند من أن عقد الإيجار المبرم بين الطاعن والمطعون عليه في ١/١/١٩٦٨ هو  
شريعة العاقدین وأن عباراته صريحة في أن المحل مؤجر بقصد استعماله محلاً لبيع  
المأكولات الخفيفة ، وأن الطاعن - المستأجر - تعهد بعدم استعمال أية آلات  
تدار بالكهرباء أو أية ماكينات أو مداخل وإلا اعتبر العقد مفسوخاً من تلقاء  
نفسه ، وأن مخالفة الطاعن لذلك الحظر الوارد بالعقد ينطوي على إلحاق ضرر  
بالمطعون عليه الذي يستغل سائر المبنى كغرفتي ومن شأن تصاعد الدخان وإدارة



الآلات الكهربائية لإغلاق راحة نزلاته وإنصرافهم وكان لا مجال بهذه المثابة للقول بوجود الآلات الممنوعة بعين التراجع من قبل أو بارتضاء المطعون عليه - المؤجر - استعمالها لتجاني ذلك مع ما يتم عنه قبول الطاعن النصب على حظر استعمالها في العقد ، فإن ما انتهى إليه الحكم في هذا الشأن استخلاص سائح له مأخذه من الأوراق والمستندات المقدمة ، ولا مخالفة فيه للقانون ولا يشوبه فساد في الاستدلال .

### المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٣ مدنى أمام محكمة دمياط الابتدائية ضد الطاعن بطلب الحكم بإخلائه من العين المؤجرة إليه بموجب عقد الإيجار المؤرخ ١/١/١٩٦٨ وتسليمها له . وقال ياناً لها أنه ، بموجب عقد إيجار مؤرخ ١/١/١٩٦٨ استأجر منه الطاعن دكاناً بملكه الكائن بشارع الجلاء بدمياط ، بقصد استعماله محل لبيع المأكولات الجسافة ، واشترط في العقد حظر استعمال أى آلات تدار بالكهرباء أو تركيب مداخل ، وإذا خالف المستأجر شروط العقد وقام بتركيب ما كينة كهربائية ومقلاة يتصاعد دخانها على الفندق الذى يديره المالك بالمبنى ويقلق راحة نزلاته ، فقد أنام دعواه . بتاريخ ٢٠/٤/١٩٧٣ حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنف المطعون عليه هذا الحكم أمام محكمة استئناف المنصورة وقيد استئنافه برقم ٧٠ سنة ٥ ق مدنى دمياط طالباً القضاء له بطلانته وبتاريخ ٣/١٢/١٩٧٣ قضت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وبإخلاء الطاعن من العين المؤجرة وتسليمها للمطعون عليه . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فراءت أنه جدير بالنظر ، وبالمساسة المحددة التزمت النيابة رأياً .



وحيث إن الطين أقيم على سببين ، ينمى بهما الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والفساد في الاستدال والإخلال بحق الدفاع ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم أسس قضاءه بالإخلاء على سند من القول بأن عقد الإيجار المحرر بين طرفي الدعوى منصوص فيه صراحة على منع المستأجر من إقامة مداخن أو وضع الآلات كهربائية ، وأن الطاعن أجرى عدة تغييرات لم يسبق الاتفاق عليها من شأنها الإساءة إلى إدارة واستغلال الفندق الكائن بالمبنى والذي يديره المطعون عليه ، كما أن ترك الأخير الدعوى المقامة منه قبل المنسأجر السابق لا يعد قرينة على قبوله الاستعمال المخالف لأنه كان مقرونا باخلائه العين وتأجيرها فيما بعد للطاعن ، في حين أن التنويرات المدعى حدوثها كانت موجودة منذ عهد المستأجر السابق الذي بقي بالعين حتى اشتراها الطاعن وتنازل له عن رخصة المتجر في ١٩٦٧/١٢/٢٠ وعقد بيع الجدل هو الذي يحكم مركز الطاعن دون عقد الإيجار الصادر إليه من المالك في ١٩٦٨/١/١ وهو ما يقطع برضاء المطعون عليه استمرار قيام هذه الإنشاءات وينفي القرينة التي استخلصها الحكم من أن ترك الدعوى ضد المستأجر السابق كان مصحوبا باخلائه العين . هذا إلى أن الطاعن تمسك في مذكراته أمام محكمة الموضوع بأنه لم يستحدث أية تعديلات وأن الآلات الموجودة من قبل لا تشكل ضررا ، وإذ لم يبين الحكم الإدلة التي استند إليها في هذا الشأن فإنه يكون فضلا عن مخالفته القانون قد شابه الفساد في الاستدال والإخلال بحق الدفاع .

وحيث إن النعى مردود ، ذك أنه وإن كان مفاد المادة ٥٩٤/٢ من القانون المدني أن المشرع استثنى من أثر الشرط المانع من التأجير من الباطن أو من التزول عن الإيجار حالة البيع الاضطراري للتاجر أو المصنع المنشأ في العين المؤجرة ، ولئن كان بيع الجدل الصادر من المستأجر من شأنه — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن ينتقل حقوقه للمتنازل إليه بما في ذلك عقد الإيجار ويصبح بدوره مستأجرا مثله . بموجب هذا البيع ، إلا أنه متى أبرم المالك مع المتنازل إليه المستأجر الجديد عقد إيجار يتضمن شروطا وقيودا تحكم العلاقة بينهما ، فإن هذا العقد يضحى شريعة الماقدن الذي ارتضيا التعامل على أساسه . ولما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أقام



قضاءه بالإخلاء على سند من أن عقد الإيجار المبرم بين الطاعن والمطعون عليه في ١/١/١٩٦٨ هو شريعة العائدين وأن عبارته صريحة في أن المحل مؤجر بقصد استعماله محلا لبيع الماء كولات إضافة ، وأن الطاعن تعهد بعدم استعمال أية آلات تدار بالكهرباء أو أية ماكينات أو مداخل وإلا اعتبر العقد مفسوخا من تلقاء نفسه ، وأن مخالفة الطاعن لذلك الحظر الوارد بالعقد ينطوي على إلحاق ضرر بالمطعون عليه الذي يستغل سائر المبنى كفندق ، ومن شأن تصاعد الدخان وإدارة الآلات الكهربائية إلقاء راحة نزلاته وانصرافهم عنه ، وكان لأعمال بهذه المنية للقول بوجود الآلات الممنوعة بين النزاع من قبل ، أو بارتضاء المطعون عليه استعمالها لتجافي ذلك مع قبول الطاعن النص على حظر استعمالها في العقد ، فإن ما انتهى إليه الحكم في هذا الشأن استخلاص سائر له ، أخذه من الأوراق من المستندات المقدمة ، ولا مخالفة فيه للناظر ولا يشوبه فساد في الاستدلال ، لما كان ذلك وكانت هذه الرعاية كافية وحدها لحمل قضاء الحكم فان النعمي على استخلاصه القرينة من ترك الدعوى مع المستأجر السابق — أيا كان وجه الرأي فيه — يكون غير منتج . لما كان ما تقدم وكانت الأوراق خلوا من مذكرات الطاعن أمام محكمة الموضوع والتي ينفي فيها حدوث ضرر ، لئلا أو استحداثه آلات محظورة ، فإن النعمي على الحكم بالإخلال يبقى الدفاع يكون عاريا عن دليله .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن



## جلسة ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمد أسعد محمود وعضوية السادة المستشارين :  
محمد الباجوري وصالح نصار ومحمود رمضان وإبراهيم فراج .

( ٢٧٣ )

الطعن رقم ١ لسنة ٤٦ ق "أحوال شخصية" .

( ١ ، ٢ ، ٣ ) أحوال شخصية "النسب . الزواج" .

( ١ ) الأصل في الشهادة . معاينة الشاهد للنسب بنفسه عيانا أو سمعا . إجازة الشهادة بالتسامع في أحوال معينة منها النكاح والنسب في الفقه الحنفى . وجوب الاعتداد بالشهادة بالتسامع في تلك الحالات وأن فسر الشاهد للقاضي بأنه يشهد تسامعا .

( ٢ ) العشرة أو المساكنة . لا تعد وحدها دليلا شرعيا على قيام الزوجية . والفراش . الشهادة على النكاح في الفقه الحنفى . شرطها . لا يجوز أن يكون مصدرها هو مدعى النكاح .

( ٣ ) نصاب الشهادة الشرعية . رجلان أو رجل وامرأتان .

١ - إنه وإن كان الأصل في الشهادة أنه لا يجوز للشاهد أن يشهد بشيء لم يعاينه بنفسه عيانا أو سمعا ، إلا أن نقهاء الحنفية استثنوا من هذا الأصل مواضع منها النكاح والنسب أجازوا فيها الشهادة بالتسامع استحسانا ، ولئن أطلقت المتون والنقول المعتبرة القول بأن الشاهد إذا فسر للقاضي ردت شهادته ولا تقبل في جميع المواضع التي يجوز للشاهد الشهادة فيها بالتسامع ، إلا أن الظاهر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه حيث أجاز للشاهد أن يشهد تسامعا في المواضع التي يبنوها وجب أن يقضى بشهادته وأن فسر ، وإلا كان في المقام ما يشبه التناقض ، إذ كل ما في الأمر أنهم يريدون تحميل الشاهد عبء ما يشهد به ولا يحملون القاضي ذلك ، ولا معنى لبقاء القضاء في مثل هذا على القياس والاخذ في الشهادة بالاستحسان ، ولما كان الثابت من محاضر التحقيق الرسمية المقدمة أن أول الشاهدين قسرا أنه يعرف أن الطاعن تزوج



بالمطعون عليها من حوالي ثلاث سنوات وأكثر ، وعندما سئل من كيفية علمه رده إلى ما كان يتردد لدى أهل الحي ، بالإضافة إلى إقامة الطاعن والمطعون عليها في منزل مجاور قرة من الزمن ، فإن هذه الأقوال لا تنفي عن معنى التفسير ولا تكشف للقاضي أنه شهد عما أدلى به لأنه سمعه من الناس .

٢ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن العشرة أو المساكنة لا تعتبر وحدها دليلاً شرعياً على قيام الزوجية والفراش ، وكان ما أحله مذهب الحنفية للشاهد من أن يشهد بالنكاح وإن لم يعاينه مشروط بأن يشتهر عنده ذلك بأحد دعوى الشهادة الحقيقية أو الحكيمة على القول الراجح وهو رأى الصاحبين ، فلا يجوز أن يكون مصدر الشهادة هو مدعى النكاح نفسه أو بناء على إخبار منه أو وليد استشهاده ، وإذا كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الشاهد الثانى شهد بتلقي خبر الزوجية عن المطعون عليها بنفسها ، وبناء على إخبارها فإن شهادته تكون غير مقبولة شرعاً .

٣ - إذا كان نصاب الشهادة الشرعية الواجبة وهو رجلان أو رجل وامرأتان يستكمل لإفتقاد شرطها فى الشاهد الثانى ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه على سند منها يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتمثل - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - فى أن المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٧٣ "أحوال شخصية" أمام محكمة الأسكندرية الابتدائية ضد الطاعن بطلب الحكم بثبوت نسب الولد "حمدي" إليه وقت شرعاً لها أن الطاعن تزوجها بتاريخ ١٩٦٩/٨/٣ بموجب عقد عرفى ودخل بها وعاش معها الأزواج ورزقت منه على فراش الزوجية



ولدهما المذكور وإذ أنكر الطاعن بنوة الصغير فقد أقامت دعواها ، أجاب الطاعن على الدعوى بانكار الزوجية والنسب ، بتاريخ ١٩٧٣/٣/٢٧ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى للتحقيق لتثبت المطعون عليها أنها أمت بالولد "محمدي" من الطاعن على فراش الزوجية ، وبعد سماع شهود الطرفين عادت وحكمت بتاريخ ١٩٧٤/٣/١٢ برفض الدعوى . أستاذت المطعون عليها هذا الحكم بالاستئناف رقم ٨ لسنة ١٩٧٤ "أحوال شخصية" . الاسكندرية طالبة الفاء ، وبتاريخ ١٩٧٥/١١/٢ حكمت محكمة الاستئناف بالفاء الحكم المستأنف وبثبوت نسب الولد "محمدي" إلى أبيه الطاعن . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بتقضي الحكم ، وبعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة رأته جديرا بالنظر ، وبالحلقة المحددة التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ، ينعي الطاعن بالسبب الأول منهما على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك بقول أن الحكم أقام قضاءه بثبوت النسب المدعى أخذا بأقوال شاهدي المطعون عليها حالة أنها غير مقبولة شرعا فلا يثبت بها نسب ، ذلك أن فقهاء الحنفية أوجبوا لقبول الشهادة بالتسامع ألا يفسر الشاهد للقاضي بأنه يشهد تسامعا ، واشتراطوا لأدائها أن يكون المشهود به أمرا مشتهرا متواترا أو يخبر به الشاهد رجلا ن عدلان أو رجل وامرأتان عدول ، وإذا فسر أول الشاهدين طريق علمه بأن ما سمعه من زواج المطعون عليها من الطاعن نقلا عن أهل الحي دون أن يذهب إلى أنه اشهر عنه ، وأنه تلقى الخبر من رجلين عدلين أو رجل وامرأتين ممن يستحيل تواطؤهم على الكذب ، كما أسند الشاهد الثاني علمه بالزوجية إلى المطعون عليها نفسها ، فإنه ينبغي رد الشهادتين . هذا إلى أنه يفرض اعتبار أقوال الشاهد الثاني شهادة بالمعاشرة أو المساكنة فإنها لا تنقض وحدها دليلا على قيام الزوجية ، ومن ثم يكون الحكم قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن النعي في محله ، ذلك إنه وأن كان الأصل في الشهادة أنه لا يجوز للشاهد أن يشهد بشيء لم يعاينه بنفسه عيانا أو سمعا ، إلا أن فقهاء الحنفية



استثنوا من هذا الأصل مواضع منها الذكاح والنسب أجازوا فيها الشهادة بالتسامع استحسانا ، ولأن أطلقت التلون والنقول المعتبرة القول بأن الشاهد إذا فسر للقاضي ردت شهادته ولا تقبل في جميع المواضع التي يجوز للشاهد فيها بالتسامع إلا أن الظاهر — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أنه حيث أجاز للشاهد أن يشهد تسامعا في المواضع التي ينسوها وجب أن يقضى بشهادته وأن فسر ، وإلا كان في المقام ما يشبه التناقض ، إذ كل ما في الأمر أنهم يريدون تحميل الشاهد عبء ما يشهد به ولا يحمون القاضي ذلك ، ولا معنى لبقاء القضاء في مثل هذا على القياس والأخذ في الشهادة بالاستحسان ، ولما كان الثابت من محاضر التحقيق الرسمية المقدمة أن أول الشاهدين قررا أنه يعرف أن الطاعن تزوج بالمطعون عليها من حوالي ثلاث سنوات وأكثر ، وعندما سئل عن كيفية علمه رده إلى ما كان يتردد لدى أهل الحي ، بالإضافة إلى إقامة الطاعن والمطعون عليها في منزل مجاور فترة من الزمن ، فإن هذه الأقوال لا تليق من معنى التفسير ولا تكشف للقاضي أنه شهد بما أدلى به لأنه سمعه من الناس ويكون النفي في خصوص هذه الشهادة غير وارد . لما كان ذلك وكان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن العشرة أو المساكنة لا تعتبر وحدها دليلا شرعيا على قيام الزوجية والفراش ، وكان ما أحله مذهب الحنفية للشاهدين من أن من يشهد بالنكاح وإن لم يعاينه مشروط بأن يشهر عنده ذلك بأحد نوعي الشهرة الحقيقية أو الحكيمة على القول الراجح وهو رأى الصاحبين ، فلا يجوز أن يكون مصدر الشهادة هو مدعى النكاح نفسه أو بناء على أخبار منه أو وليد استشاده ، وإذا كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الشاهد الثاني شهد بتلقيه خبر الزوجية عن المطعون عليها تقسما وبناء على أخبارها فإن شهادته تكون غسيرة مقبولة شرعا ، لما كان ما تقدم وكان نصاب الشهادة الشرعية الواجبة وهو رجلان أو رجل وامرأتان لم يستكمل بهذه المثابة لافتقار شرطها في الشاهد الثاني ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أدام قضاءه على سند منها يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نفيه دون حاجة للتعرض لسبب الطعن الآخر .



## جلسة ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة الدكتور محمد محمد حسين وعضوية  
السادة المستشارين : جلال عبد الرحيم عثمان ، محمد كمال عباس ، صلاح الدين يونس ،  
محمد وجدي عبد الصمد .

(٢٧٤)

الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٣٩ ق :

قوة الأمر المتقضي . ضرائب . رسوم .

القضاء السابق في مسألة أساسية بين ذات الخصوم . اكتسابه قوة الأمر المتقضي  
مثال بشأن الإعفاء من رسم الدفعة . لا هبرة باختلاف السنة في الدعوى ما دام الأساس فيهما  
واحد . مثال في رسم الدفعة .

المستقر في قضاء هذه المحكمة أن المسألة الراردة بعينها إذا كانت أساسية  
وكان ثبوتها أو عدم ثبوتها هو الذي ترتب عليه القضاء بثبوت الحق المطلوب  
في الدعوى أو بانتفائه فإن هذا القضاء يحوز قوة الشيء المحكوم به في تلك  
المسألة الأساسية بين الخصوم أنفسهم ويمنعهم من التنازع بطريق الدعوى  
أو بطريق الدفع في شأن أي حق آخر مترقب بثبوته أو انتفاؤه على ثبوت تلك  
المسألة السابق الفصل فيها بين الخصوم أنفسهم أو على انتفاؤها ، لما كان  
ذاك وكان البنك المطعون ضده سبق أن أقام الدعوى رقم ٩٣٠ لسنة ١٩٦٠  
مدنى كلى الاسكندرية بطلب الحكم بإرام مصلحة الضرائب بأن ترد اليه  
مبلغ ٥٠٠ جنيه قيمة رسم الدمغة عن نصف أسهم البنك الذى سددته في سنة  
١٩٦٠ زيادة عن المستحق على أساس أن ٩٧,٨٪ من أسهمه موجودة في  
الخارج من ذلك ٤٨٩٥٠ سهما مودعة ببنك الكريديتو ايطاليا و ٤٨٨٥٠ سهما  
ببنك دى روما ، وقد تناقش الطرفان في هذه المسألة وقضى الحكم برفض  
الدعوى استنادا إلى أن مجرد ايداع تلك الأسهم في البنوك المذكورين لا يعتبر  
تداولها في الخارج لكي يتمتع المطعون ضده بإعفاء من رسم الدمغة عن نصف



مجموع أسهم طبقاً للسادة الأول من الفصل الثالث من الجدول رقم ٢ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١، وكان الحكم المذكور قد حسب النزاع بين الخصوم أنفسهم في خصوص إيداع تلك الأسهم في البنوك سالف الذكر وقضى بأن مجرد هذا الإيداع لا يعتبر بمثابة تداول لها في الخارج وأصبح هذا الحكم نهائياً فإنه يكون قد حاز قوة الشيء المحكوم به في تلك المسألة . وإذا كانت هذه المسألة التي لم يدع البنك المطعون ضده حصول أى تغير فيها هى بذاتها أساس دعواه الحالية التي صدر فيها الحكم المطعون فيه وقد استقرت حقيقتها بين الخصوم استقراراً جامعاً مانعاً ، فإن الحكم المطعون فيه وقد خالف هذا الأساس وقضى بأن مجرد إيداع الأسهم المشار إليها في بنكي الكريديتو ايطاليانو ودي روما يعتبر تداولاً لها في الخارج ورتب على ذلك القضاء للبنك المطعون ضده باسترداد نصف رسم الدفعة الذي دفعه في سنة ١٩٦١ عن أسهم البنك جميعها ، فإنه يكون قد فصل في النزاع على خلاف حكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الشيء المحكوم فيه ، ولا عبرة باختلاف السنة المطالب بفرق الرسم عنها في الدعويين ما دام الأساس فيهما واحداً .

## الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل في أن البنك الإيطالي تحت التصفية — المطعون ضده — أقام الدعوى رقم ٩٤٩ سنة ١٩٦٣ تجارى الاسكندرية الابتدائية ضد مصلحة الضرائب — الطاعنة — بطلب الحكم بأن تؤدى له مبلغ ٥٠٠ جنيه والفوائد القانونية ، وقال بياناً لدعواه أن رأس مال البنك يتكون من ١٠٠٠٠٠٠ سهم قيمة السهم الواحد خمسة جنيهات ولا يزيد عدد الأسهم الموجودة منها في مصر عن ٢٢٠٠ سهم في حين أن الباقي وقدره ٩٧٨٠٠ سهم موجود في إيطاليا من ذلك ٤٨٩٥٠ سهم



بنك الكريديتو إيطاليانو و ٤٨٨٥٠ مهما بنك دى روما ونظرا لأن معظم أسهم البنك المطعون ضده موجودة في الخارج فقد قام طبقا لأحكام القانون رقم ٢٢٤ سنة ١٩٥١ بسداد رسم الدفعة المستحق عن سنة ١٩٦١ ومقداره ٦٠٠ جنيه بواقع اثنين في الألف من القيمة الاسمية لنصف مجموع الأسهم إلا أن مصلحة الضرائب طالبت بدون وجه حق بسداد الرسم على قيمة الأسهم بأكملها فاضطر تفاديا لانتخاذ إجراءات التنفيذ ضده أن يدفع لها مبلغ ٥٠٠ جنيه أخرى ورفع دعواه بمطالبتها برد هذا المبلغ . وتاريخ ١٩٦٤/٢/١١ حكمت المحكمة بقبول الدفع المبدئى من مصلحة الضرائب وبعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في الدعوى رقم ٩٣٠ سنة ١٩٦٠ مدنى كلى الاسكندرية . استأنف البنك المطعون ضده هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٨٧ سنة ٢٠ قد . وبجلسة ١٩٦٤/١٢/١٥ حكمت المحكمة بالناء الحكم المستأنف ورفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها وبندب مكتب خبراء وزارة العدل لأداء المأمورية الميمنة بمنطوق ذلك الحكم ، وبعد أن قدم مكتب الخبراء تقريره حكمت المحكمة في ١٩٦٩/٢/١٨ بالزام مصلحة الضرائب بأن تدفع للبنك الإبطالى المصرى تحت التصفية مبلغ ٥٠٠ جنيه . طمنت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة رأيت فيها رفض الطعن ، وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما تذهب الطاعنة على الحكم المطعون فيه أنه صدر على خلاف حكم أنس حائز لقوة الأمر المنقضى ، وفي بيان ذلك نقول أن البنك المطعون ضده سبق أن أقام الدعوى رقم ٩٣٠ سنة ١٩٦٠ مدنى كلى الاسكندرية بطلب الحكم بالزام مصلحة الضرائب بأن تدفع له مبلغ ٥٠٠ جنيه قيمة رسم الدفعة النسبى الذى سددته زيادة عن المطلوب في سنة ١٩٦٠ تأسيسا على أن معظم أسهمه موجودة في الخارج ببنك الكريديتو إيطاليانو ودى روما وقد قضى في هذه الدعوى نهائيا برفضها استنادا إلى أن مجرد وجود هذه الأسهم في البنكين المذكورين لا يعتبر تداولا لها لكى يتمتع المطعون ضده بالإعفاء من الرسم على نصف الأسهم ، وهذه المسألة هى ذاتها أساس الدعوى الحالية والتي يطلب



فيها المطعون ضده رد نصف رسم الدفعة الذي سددته عن سنة ١٩٦١ ، وإذ قضى الحكم المطعون فيه بأن يرد وجود تلك الأسهم في البنكين المشار إليهما يعتبر تداولا يتمتع بمقتضاه المطعون ضده بالإفشاء المنصوص عليه في قانون الدفعة ، فإنه يكون قد صدر على خلاف حكم ، ابق ويتعين نقضه .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أن المسنقر في قضاء هذه المحكمة أن المسألة الواحدة بعينها إذا كانت أساسية وكان ثبوتها أو عدم ثبوتها هو الذي ترتب عليه القضاء بثبوت الحق المطلوب في الدعوى أو بانتفائه فإن هذا القضاء يحوز قوة الشيء المحكوم به في تلك المسألة الأساسية بين الخصوم أنفسهم ويمنعهم من التنازع بطريق الدفع في شأن أي حق آخر متوقف ثبوته أو انتفائه على ثبوت تلك المسألة السابق الفصل فيها بين الخصوم أنفسهم أو على انتفائها ، لما كان ذلك وكان البنك المطعون ضده سبق أن أقام الدعوى رقم ٩٣٠ سنة ١٩٦٠ مدني كل الاسكندرية بطلب التاكي بالزام مصلحة الضرائب بأن ترد إليه مبلغ ٥٠٠ جنيه قيمة رسم الدفعة عن أسهم البنك الذي سددته في سنة ١٩٦٠ زيادة عن المستحق على أساس أن ٩٧,٨٪ من أسهمه موجودة في الخارج من ذلك ٤٨٩٥٠ سهما مودعة بينك الكريديتو إيطاليانو و ٤٨٨٥٠ سهما بيد دي روما ، وقد تناقش الطرفان في هذه المسألة وقضى الحكم برفض الدعوى استنادا إلى أن مجرد إيداع تلك الأسهم في البنكين المذكورين لا يعتبر تداولا لها في الخارج لكي يتمتع المطعون ضده بالإفشاء من رسم الدفعة من نصف مجموع أسهمه طبقا للسادة الأولى من الفصل الثالث من الجدول رقم ٢ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ سنة ١٩٥١ ، وكان الحكم المذكور قد حسم النزاع بين الخصوم أنفسهم في خصوص إيداع تلك الأسهم في البنكين سالف الذكر قضى بأن مجرد هذا الإيداع لا يعتبر بمثابة تداول لها في الخارج وأصبح هذا الحكم نهائيا لأنه يكون قد حاز قوة الشيء المحكوم به في تلك المسألة . وإذا كانت هذه المسألة التي لم يدع اليك المطعون ضده حصول أي تغيير فيها هي بذاتها أساس دعواه الحالية التي صدر فيها الحكم المطعون فيه وقد استندت حقيقتها بين الخصوم استقرارا جامعا مانعا ، فإن الحكم المطعون فيه وقد خالف هذا الأساس وقضى بأن مجرد إيداع الأسهم المشار إليها في بنكي الكريديتو إيطاليانو ودي روما يعتبر تداولا لها في الخارج ورتب على ذلك القضاء للبنك المطعون ضده باسترداد نصف رسم الدفعة الذي دفعه في سنة ١٩٦١ عن



أسهم البنك جميعها ، فإنه يكون قد فصل في النزاع على خلاف حكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الشيء المحكوم فيه ، ولا عبرة باختلاف السنة المطالب بفرق الرسم عنها في الدعوى مادام الأساس فيهما واحدا ، الأمر الذي يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم يتعين رفض الدعوى .



## جلسة أول نوفمبر سنة ١٩٧٧

- بإمارة السيد المستشار أحمد حسن هيكل رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين .  
محمد صدقي العصار وذكى الصاري صالح وجمال الدين عبد اللطيف وعبد الحميد المصفاوي .

( ٢٧٥ )

الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٤٤ القضائية :

- ( ١ ) نقض " الخصوم في الطعن " . دعوى " ترك الخصومة " .  
ترك الخصومة قبل أحد الخصوم في الدعوى . أثره . ولم يجوز اختصاصه في الطعن بالنقض .  
( ٢ و ٣ ) مسئولية " مسئولية تقصيرية " . جماعات . تعويض .  
( ٢ ) توافر علاقة التبعية . مناطها . أن يكون للتبوع سلطة فعلية في إصدار الأوامر إلى التابع في طريقه أداء عمله وفي الرقابة عليه ومحاسبته .  
( ٣ ) الجمعيات التعاونية الزراعية . تبيعها لوزارة الإصلاح الزراعي ودرن وزارة الزراعة .  
في ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ قبل تعديله بالقانون ٢١ لسنة ١٩٦٩ الزام وزير الزراعة بصفة بالتعويض بوصفه متبوعاً لهذه الجمعيات . خطأ .

١ - إذ يبين من الاطلاع على الاوراق أن المطعون عليهم السبعة الأول تركوا الخصومة بالنسبة للمطعون عليه الثامن ، ولما كان لا يجوز أن يختصم في الطعن إلا من كان خصماً في النزاع الذي فصل فيه الحكم المطعون فيه ، فإنه يتعين قبول الدفع - المبدي من النيابة العامة - وعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون عليه الثامن .

٢ - مؤدى نص المادة ١٧٤ من القانون المدني - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن علاقة التبعية تقوم على توافر الولاية في الرقابة والتوجيه بحيث يكون للتبوع سلطة فعلية في إصدار الأوامر إلى التابع في طريقة أداء عمله وفي الرقابة عليه في تنفيذ هذه الأوامر ومحاسبته على الخروج عليها .



٣ — قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالجمعيات التعاونية والذي يحكم واقعة النزاع قبل تعديله بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٩ ، أورد في الباب الخامس الأحكام المتعلقة بإدارة الجمعيات التعاونية ونص في المادة ٣٥ على أن تخضع الجمعيات التعاونية وهيئاتها لرقابة الجهة الإدارية المختصة ، وتتناول هذه الرقابة فحص أعمال الجمعيات والتحقق من مطابقتها للقوانين ... ثم صدر القرار الجمهوري رقم ١٤٣١ لسنة ١٩٦٠ بتحديد هذه الجهة الإدارية ، ويقضى في مادته الأولى بأن تتولى وزارة الإصلاح الزراعي مهمة الرقابة على الجمعيات التعاونية الزراعية وتعيين المفتشين اللازمين لذلك وتلقي تقاريرهم ووقف تنفيذ قرارات الهيئات القائمة بإدارة تلك الجمعيات ، مما مؤداه أن وزير الإصلاح الزراعي طبقا لهذا القانون هو صاحب السلطة الفعلية في الرقابة والتوجيه على الجمعيات التعاونية الزراعية بما يجعل هذه الجمعيات تابعة للوزارة المذكورة بالمعنى المقصود في المادة ١٧٤ من القانون المدني ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقرر قيام علاقة التبعية بين وزير الزراعة — الطاعن — والجمعية التعاونية الزراعية ورتب على ذلك الزامه بالتعويض بوصفه متبوعا لهذه الجمعية نانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

### المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليهم السبعة الأول أقاموا الدعوى رقم ٢٤٧ سنة ١٩٦٨ مدني الزقازيق الابتدائية ضد وزير الزراعة بصفته — الطاعن — وبنك التسليف الزراعي والتعاوني بمحافظة الشرقية وأحرين تركوا الخصومة بالنسبة لهم طلبوا فيها الحكم بالزامهم متضامنين بأن يدفعوا لهم مبلغ ١٣٠٠ جنيه وقالوا شرعا لدعواهم انهم يمتلكون أطيانا زراعية مساحتها ٤٦ فدانا و ١٨ قيراطا و ١٨/٥ سهما وكان ... .. ومن بعده أخوه



.. يستأجر منها مساحة قدرها ٣٥ فداناً و ٨ قراريط ، وفي سنة ١٩٦٤ نقلت حيازة هذه الأتبان إلى انحرين بعد موافقة وزارة الزراعة التي حررت لهم بطاقات حيازة تعاملوا بمقتضاها مع بنك التسليف خلال سنتي ١٩٦٤/١٩٦٥ ولم يلتزم هؤلاء الحائزون بدفع الديون التي كانت مستحقة للحكومة أو البنك في ذمة الانحرين السابقين ، وأضاف المطعون عليهم انه في سنة ١٩٦٦ تنازل لهم هؤلاء الانحرين عن حيازة الأرض وحرروا عقود مزارعة مع المزارعين وطالبوا من الجمعية التعاونية الزراعية بناحية الطاهرة تسجيل هذه العقود ونقل الحيازة إلى أسمائهم غير أن الجمعية امتنعت عن ذلك حتى يتجهلوا بسداد الديون المستحقة للبنك في ذمة وريثة .. .. الحائز السابق والتي بلغت في سنة ١٩٦٣ أكثر من ٢٥,٠٠٠ جنيه فلما أبوا حرر البنك استمارات حصر بأسماء المزارعين وكتفهم - مستعينا بالجمعية - بأن يدفعوا له أجرة الأرض بواقع خمسة أمثال الضريبة وبأن يعتصموا عن تسليمهم نصف المحصول مع أنهم يستحقون هذا القدر طبقاً لعقود المزارعة وترتب على هذا الفعل انطوائ ضياع نصيبهم في المحصول عن سنة ١٩٦٦/١٩٦٧ الزراعية وعجزهم عن اتخاذ أية إجراءات قبل المزارعين وإذا يقدر نصيبهم في المحصول بمبلغ ١٢٠٠ جنيه يضاف إليه مبالغ ١٠٠ جنيه قيمة التعويض عما لحقهم من أضرار مادية وأدبسية ومافاتهم من كسب ، وبعد الطعن بصفته مسئولاً عن خطأ الجمعية مسئولية المتبوع عن أعمال ناجمة فقد أقاموا الدعوى للحكم لهم بالطلبات سائلة اليقين وبتاريخ ٢٥ / ١١ / ١٩٧٠ حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنف المطعون عليهم السبعة الأول هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة بالاستئناف رقم ٢٣١ سنة ١٣ ق مدني ( مأمورية الزقازيق ) ، وفي ٤ / ٥ / ١٩٧١ نذبت المحكمة مكتب خبراء وزارة العدل بالزقازيق لأداء المأمورية الميمنة بمنطوق هذا الحكم ، وبعد أن قدم الخبير تقريره عادت فحكمت بتاريخ ١٣ / ١٢ / ١٩٧٣ بإلغاء الحكم المستأنف وبإلزام الطاعن وبنك التسليف الزراعي والتعاوني بمحافظه الشرقية بأن يدفعوا على وجه التضامن إلى المطعون عليهم السبعة الأول مبلغ ١٣٠٠ جنيه . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة دفعت فيها بعدم قبول الطعن بالنسبة



لمؤسسة الائتمان الزراعي والتعاوني — المطعون عليه الثامن — لأنه لم يكن خصما في الاستئناف عند صدور الحكم المطعون فيه ، وأبدت الرأي في الموضوع بتقضى الحكم ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة قرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسته لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الدفع المبدئي من النيابة العامة صحيح ، ذلك أنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن المطعون عليهم السبعة الأول تركوا الخصومة بالنسبة للمطعون عليه الثامن ، ولما كان لا يجوز أن يختصم في الطعن إلا من كان خصما في النزاع الذي فصل فيه الحكم المطعون فيه ، فإنه يتعين قبول الدفع وعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون عليه الثامن .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية بالنسبة للمطعون عليهم السبعة الأول .

وحيث إن مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول ، إن الحكم أقام قضائه بمسأله عن التعويض المحكوم على أساس أن وزارة الزراعة تسأل عن أعمال موظفي الجمعية التعاونية الزراعية مسئولية المتبوع عن أعمال تابعة مع أن هذه التبعية لا سند لها من القانون ، ذلك أن القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ الخاص بتنظيم الجمعيات التعاونية جعل للجمعيات التعاونية الزراعية كياناتها الخاصة وذاتيتها المستقلة عن وزارة الزراعة بما تلتفي معه علاقة التبعية بينهما ويكون الحكم المطعون فيه إذ قرر قيام هذه العلاقة وألزمه بالتعويض قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي شديد ، ذلك أنه لما كان مؤدى نص المادة ١٧٤ من القانون المدني — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن علاقة التبعية تقوم على توافر الولاية في الرقابة والتوجيه ، بحيث يكون للمتبوع سلطة فعلية في إصدار الأوامر إلى التابع في طريقة أداء عمله وفي الرقابة عليه في تنفيذ هذه الأوامر ومحاسبته على الخروج عليها ، وكان قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالجمعيات التعاونية والذي يحكم واقعة النزاع قبل



تعدله بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٩ قد أورد في الباب الخامس الأحكام المتعلقة بإدارة الجمعيات التعاونية ونص في المادة ٣٥ على أنه "تخضع الجمعيات التعاونية وهيئاتها لرقابة الجهة الإدارية المختصة وتتناول هذه الرقابة فحص أعمال الجمعية والتحقق من مطابقتها للقوانين . . ." ثم صدر القرار الجمهوري رقم ١٤٣١ لسنة ١٩٦٠ بتحديد هذه الجهة الإدارية ويقضى في مادته الأولى بأن تتولى وزارة الإصلاح الزراعي مهمة الرقابة على الجمعيات التعاونية الزراعية وتعيين المفتشين اللزمين لذلك وتلقى تقاريرهم ووقف تنفيذ قرارات الهيئات القائمة بإدارة تلك الجمعيات ، بما مؤداه أن وزير الإصلاح الزراعي طبقا لهذا القانون هو صاحب السلطة الفعلية في الرقابة والتوجيه على الجمعيات التعاونية الزراعية بما يجعل هذه الجمعيات تابعة للوزارة المذكورة بالمعنى المقصود في المادة ١٧٤ من القانون المدني ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقرر قيام علاقة التبعية بين وزير الزراعة - الطاعن - والجمعية التعاونية الزراعية ورتب على ذلك إلزامه بالتعويض بوصفه متبوعا لهذه الجمعية فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، لما تقدم يتعين تأييد الحكم المستأنف في قضائه برفض الدعوى بالنسبة للطاعن .



## جلسة ٢ من نوفمبر سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار محمد أسعد محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : محمد الباجوري و محمود رمضان وماسم المراغي وإبراهيم فراج .

( ٢٧٦ )

الطعن رقم ٦٢٥ لسنة ٢ ع القضاء :

( ١ ) إيجار . إصلاح زراعي . دعوى " قبول الدعوى " . عقد .

الدعوى الناشئة عن إيجار الأراضي الزراعية . شرط قبولها . إيداع نسخة من عقد الإيجار  
الجمعية التعاونية الزراعية . العقود المحررة في تاريخ سابق على العمل بالقانون ٨٧ لسنة ١٩٦٣ .  
لاتمضح لهذا القيد . حلة ذلك .

( ٢ ) إيجار إصلاح زراعي . اختصاص .

المنازعة في مساحة الأرض المؤجرة . اختصاص لجنة الفصل في المنازعات الزراعية بنظرها  
قبل صدور القانون ٧٦ لسنة ١٩٧٥ . اختصاص المحكمة الجزئية بنظرها بعد صدوره .  
لا يثنى اختصاص المحكمة الابتدائية بها باعتبارها طلبا عارضا في دعوى المطالبة  
بالأجرة .

( ٣ ) إيجار . ملكية .

إيجار ملك الغير . صحيح فيما بين المؤجر والمستأجر . م ٥٥٨ مدني . التمس على المحكمة عدم  
إطلاقها على سند ملكية المؤجر في دعوى المصاحبة بالأجرة . فيرمتج طائفا لم يدع أن أحدا  
قد تعرض له في العين المؤجرة .

( ٤ ) إيجار . إصلاح زراعي .

قيام العلاقة مباشرة بين المؤجر والمستأجر من الباطن بالنسبة للعقود المحررة قبل صدور  
القانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ دون المستأجر الأصلي .

( ٥ ) إثبات " الإحالة للتحقيق " .

الالتفات عن طلب الإحالة للتحقيق . مناطه . وجود ما يكفى لتكوين عقيد  
المحكمة .

١ - مفاد المادتين ٣٦، ٣٦ مكررا "ب" من القانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانون ٥٢ لسنة ١٩٦٦ ، أن المشرع جعل من إيداع نسخة من عقد الإيجار بالجمعية التعاونية الزراعية المختصة شرطا لقبول أية دعوى أو منازعة ناشئة عن الإيجار سواء رفعت الدعوى أو المنازعة أمام القضاء أو أمام لجنة الفصل في المنازعات قبل إلغائها أو أمام أية جهة إدارية أخرى ، ولا يقوم مقام هذا الشرط الإقرار بقيام العلاقة التأجيرية أو تقديم عقد الإيجار الموقع عليه من الطرفين وهذا الحزاء المستحدث بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٦٣ والمعمول به اعتبارا من ١٣ من نبرابر ١٩٦٣ ثم بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ المعمول به في ٨ من سبتمبر سنة ١٩٦٦ لإجراء قصد به توفير الحماية للمستأجر ويستهدف منع تمايل الملاك عن طريق استيقاع المستأجرين على بياض دون أن يعلموا بشروط العقد التي أمضوها أو يدوكوا ماهيتها أخذا بأنه متى كان الإيداع متطلبا فإن كتابة العقد لا تكون مقصودة لذاتها وإنما تعتبر ضرورة لكي تمكن من حصول الإيداع . ولما كانت الكتابة المودعة عند الإيجار تتعلق بهذه المثابة بالإثبات لبيان الشرط اللازم لقبول الإثبات بمقتضاه وقوة الدليل المستفاد منه ، فلما تخضع لحكم المادة التاسعة من القانون التي تقضى بأن تسرى في شأن الأدلة التي تعد مقدما النصوص المعمول بها في الوقت الذي أعد فيه الدليل أو في الوقت الذي يدعى إعداده فيه ، بمعنى أن القانون الذي نشأ التصرف في ظله هو الذي يحكم المراكز العتديه المثبتة فيه ، دون اعتداد بما إذا كان ثمت قانون جديد يتطلب دليلا آخر لم يكن يستوجب القانون القديم . يؤيد هذا المنظر أن المشرع في المادة ٣٦ مكررا يتكلم عن عدم التوقيع على العقد وعن عدم إيداعه باعتبارهما شيئا واحدا يوجب عند إفتقاده أيهما أو كليهما على لجنة الفصل في المنازعات الزراعية والتي حلت محلها المحكمة الجزئية المختصة — أن تتحقق من قيام العلاقة الإيجارية ومن نوعها بكافة طرق الإثبات ، وأن المادة ٣٦ مكررا "أ" التالية لها تقرر أنه في حالة ثبوت العلاقة الإيجارية وفقا لحكم المادة السابقة يلزم الطرف الممتنع عن إيداع العقد أو توقيعه بأن يؤدي مصاريف إدارية عن سنة زراعية واحدة بنسبة معينة من الأجرة السنوية ، ويترتب على ذلك أن الإيداع لا يكون مطلوبا بالنسبة لعقود الإيجار المبرمة قبل تاريخ العمل بأى من القانونين رقم ١٧ لسنة ١٩٦٣ ورقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ اللذين استحدثا هذا الإيداع ، لما كان



ذلك وكان عقد الإيجار موضوع النزاع قد أبرم في أول ديسمبر ١٩٥١ أي قبل صدور المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن الإصلاح الزراعي وقبل سريان ما استحدثت به من تعديلات استوجبت كتابة عقود الإيجار وإيداعها الجمعية التعاونية الزراعية ، وكان القانون الساري وقت إبرام العقد لا يوجب لتدليل على وجود عقود إيجار الأراضي الزراعية اتخاذ أي من الإجراءات ، وكانت قد ثبتت المراكز القانونية للعاقدين مقدما منذ نشوء العلاقة ووضعت التزامات وحقوق كل منهما بالتطبيق للقواعد العامة السارية وقتذاك فان هذه القواعد التي نشأ التصرف في ظلها هي التي تحكم المراكز التقديرية ، وبالتالي فلا يكون إيداع هذا العقد لازما ولا يخضع لأحكام المواد ٣٦ مكررا ، ٣٦ مكررا "أ" ٣٦ مكررا "ب" من المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ حسبما صرت عليها التعديلات بموجب القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٦٣ ثم القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ ، يستوى في ذلك أن تكون هذه الأحكام اجرائية أو عقابية أو متعلقة بعدم القبول ، طالما أن القانون الذي أبرم العقد في ظله — وعلى ما سلف البيان — لم يكن يشترط الإيداع والتبعية فلم ينظم إجراءاته ولم يبين الإجراءات البديلة له . لما كان ما تقدم فإن ادعوى المائلة تكون مقبولة سواء أودع المؤجر نسخة أصلية من عقد الإيجار أو صورة طبق الأصل منه أو صورته الشمسية أو لم يودعه أصلا ، وإذ خلص الحكم المطعون فيه إلى هذه النتيجة وإن تنكب الوسيلة فإن النعي عليه بخالفة القانون يكون ولا محل له .

٢ — إذ كان الواقع في الدعوى أن المطعون عليه أقامها أصلا أمام المحكمة الابتدائية بالمطالبة بأجرة أرض زراعية يستأجرها منه الطاعن ، وهي دعوى تدخل في اختصاص المحكمة الابتدائية طبقا لقواعد اختصاص القيمي ، كما أنها تندرج ضمن الاختصاص المشترك بين القضاء العادي وبين — إن الفصل في المنازعات الزراعية — ، وأنه وأن كانت الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ بشأن لجان الفصل في المنازعات الزراعية وقبل إلغائه بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ قد جعلت المنازعة في مساحة أرض زراعية المؤجرة تدخل ضمن اختصاص الانفرادي — إن الفصل في المنازعات الزراعية وتخرج بالتالي عن ولاية القضاء العادي بحيث يمتنع على المحاكم التصدي لأية

منازعة استأثرت اللجان دون سواها الاختصاص بها ، وإن كان تصدى محكمة الاستئناف لهذا النزاع ونذب خبير لتحقيقه والفصل فيه يعيب حكمها بخالفة القانون ، إلا أنه لما كان القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ المعمول به في ٣١ من يوليو ١٩٧٥ أضاف إلى قانون الإصلاح الزراعي المادة ٣٩ مكررا التي ألغت بل أن الفصل في المنازعات الزراعية وجعلت المحكمة الجزئية مختصة بنظر المنازعات المتعلقة بالأراضي الزراعية مهما كانت قيمة الدعوى ، وقضت بإحالة جميع المنازعات المنظورة أمام اللجان إلى المحاكم وكانت المنازعة في مساحة العين المؤجرة في دعوى المطالبة بالأجرة تمثل طلبا عارضا مرتبطا بكل الارتباط بالطالب الأصلي في معنى المادتين ١٢٣ ، ١٢٤ من قانون المرافعات وتخص به المحكمة ابتدائية مهما كانت قيمته حتى ولو كانت المحكمة الجزئية مختصة به اختصاصا نوعيا عملا بالمادة ٣٤٧ من ذات القانون ، وكانت محكمة الاستئناف التي عرضت للنزاع بمناسبة الطعن على الحكم بعدم قبول الدعوى أمامها قد فصلت في المسألة الغارضة وفصلت فيها باعتبارها مطروحة عليها تبعا لاستئناف حكم محكمة أول درجة فإن النعي بفرض صحته وما يترتب عليه من نقض الحكم في خصوصه لا يعقق للطاعن سوى مصلحة نظرية يحتمل لاتصاله لقبول الطعن بما يجعله غير منتج .

٣ - مؤدى ما تقضى به المادة ٥٥٨ من القانون المدني من أن الإيجار عقد يلتزم المؤجر بمقتضاه أن يمكن المستأجر من الانتفاع بشئ معين مدة معينة لقاء أجر معلوم ، لا يذترط أن يكون المؤجر مالكا بما يعنى أن إيجار ملك الغير صحيح في صدد العلاقة بين المؤجر والمستأجر وأنه ليس لهذا الأخير طالب فسخ الإيجار إلا إذا تعرض له المالك للعين المؤجرة ، وإن الطاعن لا يمارى في أن أدطيان المشار إليها بهذا الوجه وردت ضمن القدر المجرى في عقد الإيجار ، وأنه مكن من الانتفاع بها ولم يدع أن أحدا تعرض له فيها فان عدم اطلاع المحكمة على عقد يبيح صادر للطعون عليه بشأن جزء من الأديات المرجعة لا يبرر طاعنا لالزوم له في الدعوى الطروحة .



٤ — مؤدى المادة ٣٢ من قانون الإصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ قبل تعديلها بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ والمادة ٣٩ مكررا منه المضافة بالمرسوم بقانون رقم ١٩٧ لسنة ١٩٥٢ قبل النفاذ بالقانون ٥٢ لسنة ١٩٦٦، والمادة الثانية من قرار التفسير التشريعى رقم ٢ لسنة ١٩٥٢ — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أنه بالنسبة لعقود الإيجار المبرمة قبل صدور قانون الإصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ تقوم العلاقة الإيجارية مباشرة بين المالك والمستأجر من الباطن دون المستأجر الأصلى .

٥ — مناط حرية محكمة الموضوع فى تقدير الدليل أن يكون قضاؤها قائما على أسباب تهمله ، كما أن حقها فى الألتفات عن طلب الإحالة إلى التحقيق رهين بأن تجدد فى الدعوى إما يكفى لتكوين عقيدتها مما يغنى عن اجرائه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المدولة .

وحيث إن الطعن أستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون عليه أقام ضد الطاعن الدعوى رقم ٩٠٤ لسنة ١٩٦٩ — مسدنى أمام محكمة المنيا الابتدائية بطلب الحكم بالزامه بأن يؤدى إليه مبلغ ٣٤٩ جنيها و ٣٢٠ مليا وبصححة لإجراءات الحجزين التحفظيين الموقعين فى ١٨ و ٢٠ من أغسطس ١٩٦٩ . وقال شرحا لها أنه بموجب عقد مؤرخ أول ديسمبر ١٩٥١ استأجر منه الطاعن بصفته الشخصية وبصفته وكيلًا عن والدته وشقيقته أطيانا زراعية مساحتها ٢٠ فدانًا و ١٧ قيراطًا و ١٦ سهما شيوعا فى مساحة ٣٣ فدانًا و ٢٢ قيراطًا و ٩ أمهم موضحة الحدود والمعالم بالعقد لمدة سنتين ابتداء من أول نوفمبر ١٩٥١ حتى أكتوبر ١٩٥٤ لقاء أجرة سنوية قدرها ٣٨ جنيها الفدان الواحد وقد امتد العقد طبقا لقانون الإصلاح الزراعى

واحتسبت الأجرة طبقا لسبعة أمثال الضريبة بمبلغ ٢٨ جنيه ، وإد بخصة في القدر المؤجر مساحة ٧ أفدنه و ٣ قراريط و ٢٠ م. أما أجرتها السنوية بمبلغ ٢٠٠ جنيه و ٦٦٠ مليم تخضع منها الأموال الأميرية وقدرها ٢٦ جنيرا ، وتأخر الطاعن في سدادها عن المدة من ١٥ من أبريل ١٩٦٧ حتى ١٤ من أبريل ١٩٦٩ وقدرها ٣٤٩ جنيرا و ٣٢٠ مليم ، ورفض استصدار الأمر بالاداء فقد أقام دعواه بطلباته سائلة البيان ، وتاريخ ٨ من نوفمبر ١٩٦٩ حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى ، استأنف المطعون عليه هذا الحكم بالاستئناف رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٠ حكمت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من عدم قبول الدعوى وبقبولها ، وقبل الفصل في الموضوع بتدب مكتب خبراء وزارة العدل للانتقال إلى الأطيان المؤجرة لبيان مساحتها وقيمتها الإيجارية بحسب الضريبة المربوطة عليها وصافي ما يستحقه المطعون عليه من أجرة على أساس سبعة أمثال الضريبة أو الأجرة المسماة في عقد الإيجار أيهما أقل وبعد أن قدم الخبير تقريره هادت فحكمت في ٥ من يونيو ١٩٧٢ بالزام الطاعن بأن يدفع للمطعون عليه بمبلغ ٣٤٩ جنيرا و ٢٠٠ مليم . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرتين أبدت فيهما رأى بنقض الحكم . وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فرأته جديرا بالنظر وبإحالة المحدة التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن بني على أربعة أسباب ، ينمى للطاعن بالسبب الثاني منها على الحكم المطعون فيه بخالفه القانون ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم خلاص إلى إلغاء حكم محكمة أول درجة فيما قضى به من عدم قبول الدعوى ، وانتهى إلى قبولها على سند من القول بأنه يكفي لصحة الإيداع في معنى المادة ٣٦ من قانون الإصلاح الزراعى أن يودع المؤجر صورة فوتوغرافية من عقد الإيجار بالجمعية التعاونية الزراعية المختصة طالما الثابت من العقد المندم من المطعون طيه أنه مخنوم بنظام تلك الجمعية ومؤشر عايه بما يفيد احتفاظها بصورة منه في تاريخ لاحق للقانون رقم ٢ لسنة ١٩٦٦ الذي استلزم الإيداع ، في حين أن تلك المادة صريحة في وجوب أن يكون عقد الإيجار محررا بداءة من ثلاث نسخ



أصلية ووقع من الطرفين على كل نسخة منها ، ولا يكفي في هذا الخصوص أن تكون صورة طبق الأصل أو صورة فوتوغرافية وإلا كان الإيداع باطلا ، وإذا عمد الحكم إلى تفسير نص قانوني صريح وأجاز قبول إيداع الصور الفوتوغرافية لعقود الإيجار خلافا له فإنه يكون قد خالف القانون .

وحيث إن النعي غير منبسط ، ذلك أن النص في المادة ٣٦ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي معدلة بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ على أنه " يجب أن يكون عقد الإيجار مزارعة أو نقدا ثابتا بالكتابة أيا كانت قيمته ... ، ويحور العقد من ثلاث نسخ على الأقل توقيع من أطرافه ، ويحتفظ كل من المتعاقدين بنسخة منها وتودع نسخة أخرى بالجمعية التعاونية الزراعية المختصة في القرية الكائنة في زمامها الأطنان المؤجرة ... ويقع عبء الالتزام بالإيداع على المؤجر " ، وفي المادة ٣٦ مكررا ( ب ) منه معدلة بذات الوزن على أنه " لا تقبل المنازعات والدعاوى الناشئة عن إيجار الأراضي الزراعية مزارعة أو نقدا أمام أية جهة إدارية أو قضائية ما لم يكن عقد الإيجار مودعا بالجمعية التعاونية الزراعية المختصة فإذا كان عقد الإيجار مكتوبا ولم تودع نسخة منه بالجمعية التعاونية الزراعية المختصة فلا تقبل المنازعات والدعاوى الناشئة عن هذا العقد ممن أحل بالالتزام بالإيداع " يدل على أن المشرع جعل من إيداع نسخة من عقد الإيجار بالجمعية التعاونية المختصة شرطا لقبول أية دعوى أو منازعة ناشئة عن الإيجار ، سواء رفعت الدعوى أو المنازعة أمام القضاء أو أمام لجنة الفصل في المنازعات الزراعية قبل إلغائها أو أمام أية جهة إدارية أخرى ، ولا يقوم مقام هذا الشرط الإقرار بقيام العلاقة التأجيرية أو تقديم عقد الإيجار الموقع عليه من الطرفين ، وهذا الجزاء المستحدث بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٦٣ والمعمول به اعتبارا من ١٣ فبراير سنة ١٩٦٣ ثم بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ المعمول به في ٨ ديسمبر ١٩٦٦ لإجراء قصد به توفيراً لها المستأجر ، ويستهدف منع تحايل الملاك عن طريق استيقاع المستأجرين على بياض دون أن يعلموا شروط العقد التي أمضوها أو يدركوا ماهيتها ، أخذنا بأنه متى كان الإيداع متطلبا فإن كتابة العقد لا تكون مقصودة لذاتها وإنما تعتبر ضرورية لكي تمكن من حصول الإيداع . ولما كانت الكتابة المودعة

لعقد الإيجار تتعلق بهذه المثابة بالإثبات لبيان الشرط اللازم لقبول الإثبات بمقتضاه وقوة الدليل المستفاد منه ، فانها تخضع لحكم المادة التاسعة من المانون المدنى التى تقضى بأن تسرى فى شأن الأدلة التى تعد مقاما النصوص المعمول بها فى الوقت الذى أعد فيه الدليل أو فى الوقت الذى ينبغى إعداده فيه ، بمعنى أن القانون الذى نشأ التصرف فى ظله هو الذى يحكم المراكز العقدية المثبتة فيه ، دون اعتداد بما إذا كان تمت قانون جديد يتطلب دليلا آخر لم يكن يستوجبه القانون القديم . يؤيد هذا النظر أن المشرع فى المادة ٣٦ مكررا يشكك عن عدم التوقيع على العقد وعن عدم إيداعه باعتبارهما شيئا واحدا يوجب عند افتقار أيهما أو كليهما على لجنة الفصل فى المنازعات الزراعية — وإلى حيث علمت المحكمة الجزئية المختصة — أن تحقق من قيام العلاقة الإيجارية ومن نوصها بكافة طرق الإثبات ، وأن المادة ٣٦ مكررا ( ١ ) التالية لما تقرر أنه فى حالة ثبوت العلاقة الإيجارية وفقا لحكم المادة السابقة يلزم الطرف المتع عن إيداع العقد أو توقيعه بأن يؤدي مصاريف إدارية عن سنة زراعية واحدة بنسبة معينة من الأجرة السنوية ، ويترتب على ذلك أن الإيداع لا يكون مطلوبا بالنسبة لعقود الإيجار المبرمة قبل تاريخ العمل بأى من المانونين رقم ١٧ لسنة ١٩٦٣ ورقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ اللذين استعدنا هذا الإيداع . لما كان ذلك وكان عقد الإيجار موضوع النزاع قد أبرم فى أول ديسمبر ١٩٥١ أى قبل صدور المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ فى شأن الإصلاح الزراعى وقبل سريان ما استحدث به من تعديلات استوجبت كتابة عقود الإيجار وإيداعها الجمعية التعاونية الزراعية ، وكان الفائزون السارى وقت إبرام العقد لا يوجب للتدليل على وجود عقود إيجار الأراضى الزراعية اتخاذ أى من الأجراءات ، وكانت قد ثبتت المراكز القانونية للعاقدين مقدما منذ نشوء العلاقة ووضحت التزامات وحقوق كل منهما بالتطبيق للقواعد العامة السارية وقتذاك ، فإن هذه القواعد التى نشأ التصرف فى ظلها هى التى تحكم المراكز العقدية بموجبها ، وبالتالى فلا يكون إيداع هذا العقد لازما ولا يخضع لأحكام المواد ٣٦ مكررا ، ٣٦ مكررا ( أ ) ، ٣٦ مكررا ( ب ) من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ حسبما سرت عليها التعديلات بموجب



القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٦٣ ثم القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ ، يستوى في ذلك أن تكون هذه الأحكام إجرائية أو عقابية أو متعلقة بعدم القبول ، طالما أن القانون الذي أبرم العقد في ظله - وعلى ما سلف البيان - لم يكن يشترط الإيداع وبالتبعية فلم ينظم إجراء أنه ولم يبين الإجراءات البديلة له . لما كان مما تقدم فإن الدعوى الماثلة تكون مقبولة سواء أودع المؤجر نسخة أصلية من عقد الإيجار أو صورة طبق الأصل منه أو صورته الشمسية أو لم يودعه أصلاً ، وإذا خُص الحكم المطعون فيه إلى هذه النتيجة وأن تنكب الوصيلة فإن النعي عليه بمخالفة القانون يكون ولا عمل له .

وحيث إن الطاعن يتعنى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي شأن ذلك يقول إنه نازع في جميع مراحل التقاضي في مقدار المساحة المؤجرة الواردة في عقد الإيجار المحرر قبل صدور قانون الإصلاح الزراعي متمسكا بوجوب تطبيق المادة ٣٣ منه ، وإذا كانت هذه المنازعة تدخل طبقاً للقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ في اختصاص لجان الفصل في المنازعات الزراعية ، مما كان يستوجب تحلي محكمة الاستئناف عن التعرض لها ، فإن فصل الحكم في هذه المنازعة رغم عدم ولايته بنظرها يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن النعي مردود ، ذلك أنه لما كان الواقع في الدعوى أن المطعون عليه أقامها أصلاً أمام المحكمة الابتدائية بالمطالبة بأجرة أرض زراعية يستأجرها منه الطاعن ، وهي دعوى تدخل في اختصاص المحكمة الابتدائية طبقاً لقواعد الاختصاص القيمي كما أنها تدرج ضمن الاختصاص المشترك بين القضاء العادي وبين لجان الفصل في المنازعات الزراعية ، وأن الطاعن تمسك أمام محكمة الاستئناف بأعمال حكم المادة ٣٣ من قانون الإصلاح الزراعي معدلة بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ - وقبل تعديلها بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ - والتي تقضي بوجوب احتساب الأجرة باعتبار مساحة الفدان ٣٠٠ قصبية على الأقل بما فيها المصارف والقنوات الحقلية الداخلة في المساحة المؤجرة ، وبشرط ألا يجاوز مجموع الأرض المؤجرة ما هو وارد بتكليف المالك ، فتناطت محكمة الاستئناف بأحد البراءات التحقق مما يسوقه الطاعن ضمن ما وكلت إليه من مهمة ما يشير إلى أنها قدرت جدية المنازعة التي يثيرها . لما كان

ذلك فإنه وإن كانت الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ بشأن لجان الفصل في المنازعات الزراعية - وقبل إلغائه بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ - قد جعلت المنازعة في مساحة الأرض الزراعية المؤجرة تدخل ضمن الاختصاص الاتقرادى للجان الفصل في المنازعات الزراعية ، وتخرج بالتالى عن ولاية القضاء العادى بحيث يمنع على المحاكم الصدى محكمة الاستئناف لهذا النزاع وتنب سواها بالاختصاص بها ، وأن كان تصدى محكمة الاستئناف لهذا النزاع وتنب خبير لتحقيقه والفصل فيه يعيب حكمها بمخالفة القانون ، إلا أنه لما كان القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ المعمول به فى ٣١ من يوليو ١٩٧٥ أضاف إلى قانون الإصلاح الزراعى المادة ٣٩ مكررا التى ألغت لجان الفصل فى المنازعات الزراعية وجعلت المحكمة الجزئية مختصة بنظر المنازعات المتعلقة بالأراضى الزراعية مهما كانت قيمة الدعوى ، وقضت بإحالة جميع المنازعات المنظورة أمام اللجان إلى المحاكم ، وكانت المنازعة فى مساحة العين المؤجرة فى دعوى المطالبة بالأجرة تمثل طلبا مازعا مرتبطا كل الارتباط بالطلب الأصل فى معنى المادتين ١٢٣ ، ١٢٥ من قانون المرافعات وتختص به المحكمة الابتدائية مهما كانت قيمته حتى ولو كانت المحكمة الجزئية تختص به اختصاصا نوعيا عملا بالمادة ٣/٤٧ من ذات القانون وكانت محكمة الاستئناف التى عرضت للنزاع بمناسبة الطعن على الحكم بعدم قبول الدعوى أمامها قد فصلت للسالة العارضة ، وفصلت فيها باعتبارها مطروحة عليها تبعا لاستئناف حكم محكمة أول درجة ، فإن النعى بفرض صحته وما يترتب عليه من تقض الحكم فى خصوصه لا يحقق للطاعن سوى مصلحة نظرية بحته لا تصلح لقبول الطعن بما يجعله غير مستج .

وحيث إن حاصل النعى بالسبب الرابع القصور فى التسبيب والفساد فى الاستدلال ومخالفة الثابت بالأوراق من ثلاثة وجوه : ( أولا ) أن الحكم المطعون فيه ركن إلى الصورة الفوتوغرافية المرفقة بتقرير الخبير والتى قرر المطعون عليه أنها تمثل عقد الإيجار فى حين أن الصورة لا تقوم مقام الأصل . ( وثانيهما ) أنه اعتد بعقد بيع منسوب صلوره مما يدعى ... .. ورغم عدم أرفاقه بالأوراق ، ورغم تناقض ما زعمه المطعون عليه من أن ما اشتراه بموجبه هو ١ فدان و ٢١ قراطا و ١٥ سهما مع الثابت بالصورة الفوتوغرافية لعقد الإيجار



من أن القدر المشتري لحساب الطرفين معا هو ٢ فدان و ١٥ قيراطا ، بما يوحى أن لكل منهما النصف ، ورغم مخالفة هذا الزعم لإقرار المطعون عليه في صحيفة دعواه من أن مجموع ما يملكه من الأطنان الواردة بمقد الإيجار هو ٢ أفدنة و ٣ قيراط و ٢ سهما ، في ذات الوقت الذي قرر فيه الحكم أن ما يملكه ميرانا وشراء هو ٨ أفدنة و ٢ قيراطا و ١٢ سهما . ( الثالث ) أن الحكم أغفل دفاع الطاعن من أن القدر المملوك للمطعون عليه لا يتجاوز ستة أفدنة على أساس أى الفدان يجب ألا تقل مساحته عن ٣٠٠ قصبة وبشرط ألا يتجاوز مجموع الأرض المؤجرة ما هو وارد في تكليف المالك عملا بالمادة ٣٣ من قانون الإصلاح الزراعى .

وحيث إن النعى في وجهه الأول غير صحيح ، ذلك أن البين من أسباب الحكم المطعون فيه أنه اطلع على أصل عقد الإيجار الذى قدم من المطعون عليه . والنعى غير منتج في وجهه الثانى ذلك أنه لما كان مؤدى ما تقضى به المادة ٥٥٨ من القانون المدنى من أن الإيجار عقد يلتزم المؤجر بمقتضاه أن يمكن المستأجر من الانتفاع بشئ معين مدة معينة لقاء أجر معلوم ، لا يشترط أن يكون المؤجر مالكا بما يعنى أن إيجار ملك الغير صحيح في صدد العلاقة بين المؤجر والمستأجر وأنه ليس لهذا الأخير طلب فسخ الإيجار إلا إذا تعرض له المالك للعين المؤجرة ، وكان الطاعن لا يمارى في أن الأطنان المشار إليها بهذا الوجه وردت ضمن القدر المؤجر في عقد الإيجار وأنه مكن من الانتفاع بها ولم يدع أن أحدا تعرض له فيها ، فان عدم إطلاع المحكمة على عديد صادر للمطعون عليه بشأن جزء من الأطنان المؤجرة لا يجدى طالما لا لزوم له في الدعوى المطروحة والنعى في الوجه الثالث غير مقبول ، ذلك أن الطاعن لم يبين ما يقصد من أن قياس الخفية للأطنان المؤجرة والذي اعتمده الحكم جاء على خلاف ما نصت عليه المادة ٣٣ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعى وموضع هذه المخالفة وأثرها في قضائه ، ويكون بهذه المناسبة نعيها مجعلا .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والإخلال بحق الدفاع ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم ألزمه

أداء الإيجار عن مساحتين من الأرض المؤجرة لا يضع اليد عليهما كما هو ثابت من تقرير الخبير — ولا ينتفع بهما مع أن الأجرة تقابل المنفعة — علاوة على أنه بالنسبة للقطعة الثانية فقد أجراها من باطنه إلى آخر قبل صدور قانون الإصلاح الزراعي ، الأمر الذي يجعل العلاقة الإيجارية بينهما منفية بمجرد صدور هذا القانون ، هذا إلى أنه تمسك أمام محكمة الاستئناف بأنه أخطر المطعون عليه شفاهة بقيام العلاقة الإيجارية المباشرة بينه وبين المستأجرين من الباطن وفي التفسير التشريعي رقم ٢ لسنة ١٩٥٣ ، وطلب إثباتها بكافة الطرق باعتبارها واقعة مادية ، غير أن الحكم التفت عن هذا الدفاع ولم يشأ تحقيقه مما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون والإخلال بحق الدفاع .

وحيث إن النعى في شمله ، ذلك أنه لما كان البين من تقرير الخبير بصدد المساحتين المشار إليهما بسبب النعى إن الطاعن لا يضع اليد عليهما منذ سنة ١٩٥٣ ، وأنهما في حوزة آخرين سماهما كانا يستأجرانها من باطنه ، وكان المطعون عليه أقر في محضر أعمال الخبير المؤرخ ١٠ من يونيو ١٩٧١ بالنسبة لأولى القطعتين أن واضع اليد الحالي كان يستأجرها منه فعلا عندما كان هو المستأجر لكافة الأطلان قبل تأجيرها لشقيقه الطاعن ، ونعى على هذا الأخير بالنسبة للقطعتين أنه لم يخطره باستمرار تأجيرهما لواضعى اليد عليهما وكان الثابت بالمذكرة الختامية المقدمة من الطاعن أمام محكمة الاستئناف أنه أصر على إخطاره المطعون عليه شفاهة ، وأن هذه واقعة مادية يجوز إثباتها بكافة طرق الإثبات بالإضافة إلى أن عقد الإيجار ذاته يجوز إثباته بكافة السبل . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد رد على دفاع الطاعن في هذا الشأن أنه لم يقدم ما يدل على إخطاره المطعون عليه بالتأجير من الباطن ، وكان مؤدى المادة ٣٢ من قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ قبل تعديلها بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ ، والمادة ٣٩ مكررا منه المضافة بالمرسوم بقانون رقم ١٩٧ لسنة ١٩٥٢ قبل إلغائها بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ ، والمادة الثانية من قرار التفسير التشريعي رقم ٢ لسنة ١٩٥٢ — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أنه بالنسبة لقود الإيجار المبرمة قبل صدور قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ تقوم العلاقة الإيجارية مباشرة بين المالك والمستأجر من الباطن



دون المستأجر الأصلي . لما كان ما تقدم وكان للدفاع الذي ساقه الطاعن بقيام العلاقة مباشرة بين المستأجر من الباطن وبين المطعون عليه ما يعززه بما جاء بتقرير الخبير وبما ورد على لسان المطعون عليه نفسه في محاضر أعماله على النسق السابق ، وكان ما بني عليه الحكم المطعون فيه قضاءه من أن الطاعن لم يقدم دليلا على اخطاؤه الشفوي لا يصلح ردا على دفاع الطاعن ولا على طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثباته ولا يعدوان يكون مصادرة على المطلوب ، لأن مناط أسباب حرية محكمة الموضوع في تقدير الدليل أن يكون قضاؤها قائما على أسباب تحمله ، كما أن حقها في الالتفات من طلب الإحالة إلى التحقيق رهين بأن تجد في الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها بما يفنى من إجراءاته وهو ما لم تفصح عنه في أسبابها الأمر الذي يستوجب نقض الحكم نقضا جزئيا في هذا الخصوص وحده .

## جلسة ٢ من نوفمبر سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار محمد أسعد محمود نائب رئيس المحكمة ، وحضرة السادة المستشارين :  
 محمد الباجوري ، ومحمود رمضان ، وحامد المراغى ، وإبراهيم فراج -

( ٢٧٧ )

الطعن رقم ٧٥٩ لسنة ٣٠ القضائية :

( ١ ) إيجار "إيجار الأماكن" . اثبات "الكتابة" . محكمة الموضوع . نقض .

أخذ الحكم المطعون فيه بالشهادة الصادرة من الشهر العقارى كدليل مقبول على وجود علاقة إيجارية . النعى على تقدير المحكمة دون الطعن على عقد الإيجار . جدل موضوعي لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

( ٢ ) إيجار "إيجار الأماكن" .

تأجير المستأجر الأصل بجزء من العين المؤجرة الى آخر من الباطن . تنازله عن عقد الإيجار الأصل الى مشتري الجدد . ثبوت تاريخ الإيجار من الباطن وحلم مشتري الجدد به . أثره . فقاذه في حقه بادتباره خلفا خاصا للمستأجر الأصل . لا يغير من ذلك تحرير المسالك عقد لإيجار جديد مع مشتري الجدد .

١ - إذ كان الثابت من تقديرات الحكم المطعون فيه أنه اعتد بالشهادة الرسمية الصادرة من مصلحة الشهر العقارى والتي تشير إلى وجود عقد إيجار من باطن المستأجر السابق إلى المطعون عليه الثانى بدفاتها ، وكانت هذه الشهادة بما ورد بها من بيانات تعد دليلا مقبولا قانونا في إثبات وجود هذه العلاقة التأجيرية طالما اطمانت إليها المحكمة وأخذت بفحواها واقتنعت بما ورد بها ، وكان الطاعنون قد اقتصرُوا في مذكرتهم الشارحة أمام محكمة الاستئناف على محور الاستتارة إلى أقوال المستأجر السابق في المحضر المنوه عنه بسبب النعى دون أن يطعنوا على عقد الإيجار من الباطن بأى مطعن ، فإن ما يشيرونه في هذا الشأن لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل لا يقبل أمام محكمة النقض .



٢ - إذ كان التزول عن الإيجار هو نقل المستأجر جميع الحقوق المترتبة له على عقد الإيجار إلى شخص آخر يحل محله فيها ، ويعتبر في الغالب بيعا من المستأجر واردا على حقه في الانتفاع بالعين المؤجرة ، وكان مشتري المتجر بوصفه متنازلا إليه يعد خلفا خاصا لبائعه اعتبارا بأن المتجر ، وإن كان في ذاته مجموعا من المسال إلا أنه بالنسبة إلى مجموع مال البائع لا يخرج عن أن يكون عينا معينة وليس بجزء شائع في هذا المجموع ، وكان مفاد المادة ١٤٦ من القانون المدني التي تقضى بأنه إذا أنشأ الفقد التزامات شخصية تتصل بشيء انتقل بعد ذلك إلى خلف خاص فإن هذه الالتزامات تنتقل إلى هذا الخلف في الوقت الذي ينتقل فيه الشيء إذا كانت من مستلزماته ، وكان الخلف الخاص يعلم بها وقت انتقال الشيء إليه مفادها أنه وإن كان الأصل في الخلف الخاص أن يعتبر من الغير بالنسبة للالتزامات المترتبة على عقود أبرأها سلفه ، إلا أن هذه الغيرية تنحسر عنه متى كان مراتبه السلف يعد من مستلزمات الشيء ، فيصبح في هذه الحالة في حكم الطرف في العقد الذي أبراه السلف ، وكان الالتزام يعتبر من مستلزمات الشيء الضرورية إذا كان محددًا له بأن كان من شأنه أن يقيد من استعمال الشيء أو يقل اليد عن مباشرة بعض الحقوق عليه ، وكان المانون قد اعتبر الحقوق والالتزامات الناشئة عن عقود الإيجار من مستلزمات الشيء المؤجر ، فإن المتنازل له عن الإيجار يعتبر خلفا خاصا للمؤجر من الباطن أي المستأجر الأصلي فينصرف إليه أثر الإيجار من الباطن لأنه عقد أبرم في شأن ما استخلف فيه وهو حق المؤجر متى كان الإيجار ثابت التاريخ وسابقا على التنازل وكان المتنازل إليه عالما به وقت حصول التنازل بالتطبيق لحكم المادة ١٤٦ آنفة الإشارة . لما كان ذلك وكان الواقع في الدعوى أخذا من مدونات الحكم المطعون فيه ومن المستندات المتبادلة بملف الطعن أن المستأجر السابق للقهي محل النزاع نزل عن حقه في الانتفاع بالعين المؤجرة إلى الطاعنين وباعها بمقوماتها المادية والمعنوية بموجب عقد موقى مؤرخ أول مايو ١٩٦٤ ، وأن هذا المستأجر السابق كأي قد أجزأ من الدين المؤجرة إليه للطعون عليه الثاني بمقتضى عقد ثابت التاريخ في ١٤ فبراير سنة ١٩٦٠ ، وكان علم الطاعنين بحصول التاجير من الباطن ثابت ثبوتا

يقبليا في حقهم ، فإن التأجير من الباطن ينفذ في حقهم . لما كان ما تقدم وكان لا مساع للقول بأن عقد الإيجار المبرم مع المستأجر السابق قد انقضى ، وأن المطعون عليها الأولى مالكة العقار المؤجر قد أبرمت عقد إيجار آخر مؤرخ ٢ من يوليو ١٩٦٤ مع الطاعنين ، وأن ذلك يستلزم حتما انقضاء عقد المطعون عليه الثاني باعتباره مستأجرا من باطن المستأجر السابق الذي انتهى عقده ، لأن ذلك للقول إنما يصدق على انتقال ملكية العين المؤجرة إلى مشتر لا يسرى في حقه الإيجار من الباطن بالإضافة إلى أن صدور عقد الإيجار من المالكة الأصلية إلى الطاعنين ليس إلا إقرارا للتنازل الذي تم بين المستأجر الأصلي وبينهم ولا تأثير له على التأجير من الباطن .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وصائر أوراق الطعن — تحصل في أن الطاعنين الأول والخامس ومورث الباقيين أقاموا الدعوى رقم ١٠٤٨ لسنة ١٩٦٤ مدني أمام محكمة الوايل الجزئية — والتي أحيلت فيما بعد إلى محكمة القاهرة الابتدائية وقيدت برقم ١٢٢٩ لسنة ١٩٦٩ مدني ضد كل من الشركة المتحدة للتأمين المدججة في شركة الشرق للتأمين — المطعون عليها الأولى — والمطعون عليه الثاني طالبين الحكم بطرد الأخير من الجزء الذي يشغله بالمقهى المبينة بصحيفة الدعوى وتسليمه لهم — وقالوا بيانا لدعواهم أنه بمقتضى عقد مؤرخ ٢ من يوليو ١٩٦٤ استأجروا من الشركة سالفه الذكر دكانا بالعقار رقم ٥٩ شارع رمسيس بمدينة القاهرة بقصد استعماله مقهى لقاء أجرة شهرية قسدها ١٦ جنيها و ٥٠٠ مليا ، وإذا فوجئوا بوجود المطعون عليه الثاني في العين المؤجرة مدعيا أنه يستأجر جزءا منها من مستأجرها السابق ، وإذا انتهى عقد إيجار هذا الأخير وانتهى بالتبعية عقد المستأجر من الباطن وقامت الشركة بتأجير المقهى



لهم ، وكان بقاء المطعون عليه الثانى أضفى بخير سند ، فقد أقاموا الدعوى .  
 أجاب المطعون عليه الثانى بأنه يستأجر جزءا من المقهى من باطن المستأجر السابق  
 بموجب عقد مؤرخ أول فبراير ١٩٥٨ وثابت التاريخ فى ١٤ من فبراير ١٩٦٠  
 مقابل ثلاثة جنيهات شهريا . وبتاريخ ١٨ من مارس ١٩٧٠ حكمت المحكمة بطرد  
 المطعون عليه الثانى من عين النزاع وتسليمها للطاعتين . استأنف المطعون عليه  
 الثانى هذا الحكم بالاستئناف رقم ١١٨٨ لسنة ٨٧ ق القاهرة طالبا الغاء ورفض  
 الدعوى ، وبتاريخ ٢٤ من مايو ١٩٧٣ حكمت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم  
 المستأنف ورفض الدعوى . طعن الطاعنون على هذا الحكم بطريق النقض ،  
 وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم ، وعرض الطعن  
 على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فرأته جديرا بالنظر ، وبالجلسة المحددة التزمت  
 النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ، ينهى الطاعنون بالسببين الثانى  
 والثالث على الحكم المطعون فيه الفساد فى الاستدلال والقصور فى التسبيب من  
 وجهين ( الأول ) أن الحكم أقام قضاءه على سند من القول بأنهم على علم كامل  
 بوجود المطعون عليه الثانى بالمقهى عند شرائهم له بمقوماته المادية والمعنوية ،  
 وأن الثابت من عقد البيع المؤرخ أول مايو ١٩٦٤ أنهم استلموه بعد المعاينة  
 الزامة النافية للجهالة ، وأنهم قبلوا شراءه بحالته الراهنة ، وأن الشركة المالكة -  
 المطعون عليها الأولى - قررت أنها حررت عقد الإيجار معهم بسبب هذا  
 الشراء ، فى حين أن البين من مطالعة عقد البيع المشار إليه أنه خلا تماما من  
 الإشارة إلى شغل المطعون عليه الثانى بجانب من المقهى . هذا إلى أنه لارابطة  
 بين ماجرى عليه دفاع الشركة المطعون عليها الأولى وبين ما استخلصه الحكم فى  
 اسناد العلم للطاعتين بوجود المطعون عليه الثانى كمستأجر من الباطن ، وهو  
 ما يعيب الحكم بالفساد فى الاستدلال ( الثانى ) أن الحكم اعتمد فى قضائه على  
 وجود عقد ثابت التاريخ صادر من المستأجر السابق للمقهى إلى المطعون عليه  
 الثانى ، مع أن أقوال هذا المستأجر السابق فى المحضر رقم ٢٩٢٨ لسنة ١٩٦١  
 إدارى الأزبكية تنفى صدور هذا العقد عنه ، وتؤكد أنه مزور عليه ، وقد  
 أشاروا إلى هذه الأقوال فى مذكرتهم أمام محكمة الاستئناف ولم يرد الحكم عليها





بها وكان الطاعنون قد اقتصروا في مذكرتهم الشارحة أمام محكمة الاستئناف على مجرد الإدارة إلى أقوال المستأجر السابق في المحضر المنوه عنه بسبب النعي دون أن يطعنوا على عقد الإيجار من الباطن بأي طعن ، فإن ما يثبوتونه في هذا الشأن لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل لا يقبل أمام محكمة النقض . لما كان ما سلف ، وكان قاضي الموضوع غير ملزم بتتبع الخصوم في مختلف أقوالهم ومناحي دفاعهم وحججهم والرد عليها استقلالاً مادام قيام الحقيقة التي اقتنع بها وأورد دليله عليها فيها الرد الضمني المسقط لها ، فلا عليه إن هو التفت عن هذا الدفاع ، ويكون النعي بالقصور غير وارد .

وحيث إن الطاعنين يذمون بالسببين الأول والرابع على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك يقولون أن الحكم بني قضاءه على سند من القول بأن استئجارهم العين كان لمشتراهم عين النزاع من المستأجر السابق ، وبالتالي فإن حقيقتهم لا تتجاوز حق البائع لهم الذي لم يكن يملك طلب إخلاء المطعون عليه الثاني بسبب الاستئجار من الباطن ، في حين أن الثابت أن المستأجر السابق لعين النزاع الذي يدعى المطعون عليه الثاني أنه أجره من الباطن قد أنهى عقد إيجاره مع الشركة المؤجرة الأصلية المطعون عليها الأولى — وهو ما يستتبع حتماً اقتضاء عقد المستأجر من الباطن — المطعون عليه الثاني — فتسترد الشركة المؤجرة حريتها في التأجير ، طالما أن عقد الإيجار من الباطن لا ينشئ بذاته أية رابطة قانونية مباشرة بينهما . بالإضافة إلى أنه لا يؤثر في ذلك أن التأجير لهم كان بسبب شرائهم المبنى بمقوماتها المادية والمعنوية لأن حقوقهم مستمدة من عقد الإيجار الصادر لهم من المؤجر الأصلي ، واستمرار شغل المطعون عليه الثاني لجزء من العين المؤجرة لهم يعتبر تعرضاً مادياً يتعين إزالته ، وهو ما يعيب الحكم بخالفة القانون .

وحيث إن النعي مردود ، ذلك أنه لما كان النزول عن الإيجار هو نقل المستأجر جميع الحقوق المترتبة له على عقد الإيجار إلى شخص آخر يحمل محله فيها ، ويعتبر في الغالب بيعاً من المستأجر واردة على حقه للانتفاع بالعين المؤجرة ، وكان مشتري المتجر بوصفه متنازلاً إليه يعد خلفاً خاصاً لبائعه اعتباراً بأن المتجر وإن كان في ذاته مجموعاً من المسال إلا أنه بالنسبة إلى مجموع مال البائع لا يخرج عن

أن يكون حيناً معينة وليس بجزء شائع في هذا المجموع ، وكان مفاد المادة ١٤٦ من القانون المدني التي تقضى بأنه إذا أنشأ العقد التزامات شخصية تتمثل بشيء انتقل بعد ذلك إلى خلف خاص فإن هذه الالتزامات تنتقل إلى هذا الخلف في الوقت الذي ينتقل فيه الشيء إذا كانت من مستلزماته وكان الخلف الخاص يعلم بها وقت انتقال الشيء إليه ، مفادها أنه وإن كان الأصل في الخلف الخاص أن يعتبر من الغير بالنسبة للالتزامات المترتبة على عقود أجراها سلفه ، إلا أن هذه الغيرية تنحصر عنه متى كان مارتبه السلف يعد من مستلزمات الشيء ، فيصبح في هذه الحالة في حكم الطرف في العقد الذي أجراه السلف وكان الالتزام يعتبر من مستلزمات الشيء الضرورية إذا كان محمداً له بأن كان من شأنه أن يقيد من استعمال الشيء أو يغفل اليد عن مباشرة بعض الحقوق عليه ، وكان القانون قد اعتبر الحقوق والالتزامات الناشئة عن عقود الإيجار من مستلزمات الشيء المؤجر فإن المتنازل له عن الإيجار يعتبر خلفاً خاصاً للمؤجر من الباطن أى المستأجر الأصلي فتصرف إليه أثر الإيجار من الباطن لأنه عند إبرام في شأن ما استخلف فيه وهو حق المؤجر ، متى كان الإيجار ثابت التاريخ وسابقاً على التنازل وكان المتنازل إليه عالماً به وقت حصول التنازل بالتطبيق لحكم المادة ١٤٦ آنفة الإشارة لما كان ذلك وكان الواقع في الدعوى أخذاً من مدونات الحكم المطعون فيه ومن المستندات المتبادلة بمنف الطعن أن المستأجر السابق قهسى محل النزاع نزل عن حقه في الانتفاع بالعين المؤجرة إلى الطاعنين وباعها بمقوماتها المادية والمعنوية بموجب عقد موفق مؤرخ أول مايو ١٩٦٤ ، وأن هذا المستأجر السابق كان قد أجر جزءاً من العين المؤجرة إليه للطعنون عليه الثاني بمقتضى عقد ثابت التاريخ في ١٤ من فبراير ١٩٦٠ ، وكان علم الطاعنين بحصول التأجير من الباطن ثابتاً ثبوتاً يقينياً في حقهم على ماورد بالرد على السبب السابق فإن التأجير من الباطن ينفذ في حقهم . لما كان ما تقدم وكان لا مساغ للقول بأن عقد الإيجار المبرم مع المستأجر السابق قد انقضى ، وإن الطعنون عليها الأولى مالكة العقار المؤجر قد أبرمت عقد إيجار آخر مؤرخ ٣ من يوليو ١٩٦٤ مع الطاعنين ، وإن ذلك يستلزم حتماً انقضاء عقد الطعنون عليه الثاني باعتباره مستأجر من باطن المستأجر السابق الذي انتهى عقده ، ولأن ذلك القول إنما يصدق على انتقال ملكية



العين المؤجرة إلى مشترلايسرى في حقه الإيجار من الباطن ، فتمت نفاذ هذا العقد في حق المشتري لم يكن هناك محل للقول بانقضاء عقد الإيجار من الباطن ، بالإضافة إلى أن صدور عقد الإيجار من المالكه الأصلية إلى الطاعنين ليس إلا إقرارا للتنازل الذي تم بين المستأجر الأصلي وبينهم ولا تأثير له على التأجير من الباطن . ويكون النعى على غير أساس .

مما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٢ من نوفمبر سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار محمد أسعد محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
 محمد الباجوري ومحمود رمضان وعاصم المراغي وإبراهيم فراج .

(٢٧٨)

الطعن رقم ١١٠ لسنة ٤٢ التضمائية :

إيجار " إيجار الأماكن " قوة الأمر المقضى :

المنع من إعادة نظر النزاع في المسألة المقضى فيها . شرطه . الحكم بإلزام المستأجر بأداء الأجرة المتعاقدة عليها لاجبة له في دعواه بتخفيض الأجرة .

إذ كان المنع من إعادة نظر النزاع في المسألة المقضى فيها يشترط أن تكون المسألة واحدة في الدعويين ، ولا تتوافر هذه الوحدة إلا أن تكون المسألة المنقضية فيها نهائياً مسألة أساسية لا تتغير ، وبشرط أن يكون الطرفان قد تناقشا فيها في الدعوى الأولى واستقرت حقيقتها بينهما بالحكم الأولي استقراراً جامماً مانعاً فتكون هي بذاتها الأساس فيما يدعيه بعد ذلك في الدعوى الثانية أى الطرفين قبل الآخر من حقوق متفرعة عنها . لما كان ذلك وكان البين أن مدونات الحكم الصادر في الدعويين السابقتين إن الطاعنين استصدرا أمر بتوقيع الحجز التحفظي على منقولات المطعون عليه وفاء للأجرة المتأخرة عليه طبقاً للعقد المبرم بينهما بواقع ٥,٦٠٠ وأن المطعون عليه وإن أشار في دفاعه إلى تقرير الخبير المقدم في الدعوى الحالية مقرراً أنه انتهى إلى تخفيض الأجرة عما هو ثابت بالعقد ، إلا أن المحكمة أفصحت في أسباب الحكم المطعون فيه — أن طلب تخفيض الأجرة يخرج عن نطاق اختصاصها وأن الأجرة المتفق عليها بعقد الإيجار تظل ملزمة له حتى بعد صدور حكم بذلك التخفيض من المحكمة المختصة وهو ما لم يقدم الدليل عليه . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه إذ استخلص أن دعوى تخفيض الأجرة لم تطرح من قبل بين الطرفين وأن كل الدعوى التي تردت بينهما تتعلق باقتضاء الأجرة المسماة في العقد ولم يعرض لموضوع الدعوى الحالية



ورتب على ذلك قضاءه برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها، فإنه لا يكون قد خالف القانون .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير تلاه السيد المستشار المقرر والمراقبه وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى وأضاهه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن — المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٩ مدني أمام محكمة دمياط الابتدائية ضد الطاعنين بطلب إلزام الحكم بتخفيض القيمة التجارية الواردة بعقد الإيجار المؤرخ ١٩٦٣/٤/١ إلى مبلغ ٤ جنيهات و ١٠٠ مليا من تاريخ التعاقد وإلى مبلغ ٣ جنيهات و ٣٠٠ مليا اعتبارا من أول مارس سنة ١٩٦٥ وقال شرحا لها أنه استأجر من الطاعنين دكانا يتسدر دمياط بعقد إيجار مؤرخ ١٩٦٣/٤/١ بأجرة شهرية قدرها سبعة جنيهات خفضت اتفاقا إلى ستة جنيهات ، ولذا تبين له أن أجرة العين تخضع للتخفيض المقرر بالفانونين ١٦٨ لسنة ١٩٦١ ، ٧ لسنة ١٩٦٥ وأنها كانت مؤجرة بمبلغ ٤٠٠ قرشا شهريا في سنة ١٩٥٥ ، فقد أقام دعوه بطلانها . وتاريخ ١٩٦٩/٤/٢ حكمت المحكمة بنسب أحد الخبراء لمعاينة عين النزاع وبيان تاريخ انشائها وأجرتها في ذلك الوقت وإلا فأجرة المثل مع إجراء التخفيضات القانونية عليها حسب تاريخ انشائها ، وبيان ما إذا كان قد حدث تعديل بالمبنى يعتبر بمثابة إنشاء جديد وتاريخ ذلك . وبعد أن أودع الخبير تقريره أدعى الطاعنان بتزوير بعض المستندات التي اعتمد عليها الخبير . وتاريخ ١٩٧٢/٢/٢٢ حكمت المحكمة برفض الإدعاء بالتزوير وحددت جلسة لنظر الموضوع ، دفع الطاعنان بعدم قبول الدعوى لرفعهما على غير ذي عتبة وعدم جواز نظرها لسبق الفصل فيها بالأحكام الصادرة في الدعوى أقام ٣٠٣ لسنة ١٩٦٧ ، ٣٠٨ لسنة ١٩٦٨ ، ٢٨١ لسنة ١٩٦٨ مدني بتسدر دمياط واستئنافاتها أرقام ٣٨ لسنة ١٩٦٨ ، ٦١

لسنة ١٩٦٩ ، ٤٨ لسنة ١٩٧٠ مسألف دمياط ، وبتاريخ ١٩٧١/٤/١٩  
 وعادت فحكمت بتخفيض القيمة الإيجارية الواردة بعقد الإيجار إلى  
 مبلغ ٤٤٠ قرشا من تاريخ التعاقد وإلى مبلغ ٣ جنيهات و ٥٢٠ مليا من أول مارس  
 سنة ١٩٦٥ - استأنف الطاعنان هذا الحكم بالاستئناف رقم ٧٣ لسنة ٤ ق  
 المنصورة ( مأمورية دمياط ) طالبين الغاء وبتاريخ ١٩٧٣/٤/٢ حكمت محكمة  
 الاستئناف ( أولا ) ببطلان الحكم الصادر من محكمة الدرجة الأولى في  
 ١٩٧٢/٢/٢٣ ( ثانيا ) برفض الدفع بعدم قبول الدعوى ( ثالثا ) برفض الدفع  
 بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها ( رابعا ) برفض موضوع الإدهاء  
 بالتروير ، وحددت جلسة لنظر الموضوع ، ثم عادت فحكمت في ١٩٧٣/١٢/٤  
 بتخفيض القيمة الإيجارية إلى مبلغ ٤٤٠ قرشا من تاريخ التعاقد واعتبارها  
 مبلغ ٣ جنيهات و ٥٢٠ مليا من أول مارس سنة ١٩٦٥ طعن الطاعنان في هذا  
 الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أيدت فيها الرأي برفض  
 الطعن . . وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير  
 بالنظر وبالجلسة المحددة أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ، ينعى الطاعنان بالسبب الأول منها على  
 الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك يقولان أنهما تمسكا بعدم  
 جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها بموجب الأحكام المرددة بين الطرفين  
 أمام محكمة بندر دمياط الجزئية والتي قضى فيها لصالحها بالأجرة المتأخرة المحددة  
 في عقد الإيجار المبرم . غير أن الحكم رفض الدفع على سند من أن دعوى  
 تخفيض الأجرة لم يسبق طرحها في تلك الدعاوى التي تختلف سببا وموضوعا عن  
 الدعوى المسائلة ، في حين أنهما استصدرا في الدعوى رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٦٩  
 مدنى بندر دمياط حكما بالزام المطعون عليه دفع الأجرة المتأخرة استنادا إلى  
 القيمة الإيجارية الواردة بالعقد وهى ٥ جنيهات و ٦٠٠ مليا ، واستأنف المطعون  
 عليه هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٠ مدنى مسألف دمياط ،  
 متذمرا نتيجة تقرير التمييز المقدم في الدعوى الحالية باعتبار أن الأجرة مبلغ  
 ٤٤٠ قرشا ثم مبلغ ٣ جنيها و ٥٢٠ مليا ، وإذا رفضت محكمة دمياط الابتدائية



بهيئة استئنافية هذا الدناع وأيدت حكم المحكمة الجزئية ، فان ذلك يفيد أنها  
أطرحت تقرير الخبير المشار اليه ، وتعويل الحكم المطعون فيه على هذا التقرير  
ينافض حجية الشيء المحكوم فيه مما يعيبه بخالفة القانون .

وحيث إن النعى مردود ، ذلك أنه لما كان المنع من إعادة نظر التراجع في  
المسألة المقضى فيها يشترط أن تكون المسألة واحدة في الدعويين ، ولا تتوفر  
هذه الوحدة إلا أن تكون المسألة المقضى فيها نهائيا مسألة أساسية لا تتغير ،  
وبشرط أن يكون الطرفان قد تناقشا فيها في الدعوى الأولى واستقرت حقيقتها  
بينهما بالحكم الأول استقرارا جامعا مانعا ، تكون هي بذاتها الأساس فيما يدعيه  
بعد ذلك في الدعوى الثانية أى الطرفين قبل الآخر من حقوق متفرعة عنها .  
لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم الصادر في الدعويين رقمي  
٢٧٣ ، ٢٨٥ لسنة ١٩٦٩ مدني بنـدر دميـاط أن الطاعنين استصدرا أمرا  
بتوقيع الحجز التحفظي على منقولات المطعون عليه وفاء للأجرة المناخرة عليه  
طبقا للعقد المبرم بينهما بواقع ٥ جنيـهات و ٦٠٠ مليـا وأن المطعون عليه وإن أشار  
في دفاعه إلى تقرير الخبير المقدم في الدعوى الحالية مقررًا أنه انتهى إلى تخفيض  
الأجرة عما هو ثابت بالعقد ، إلا أن محكمة بنـدر دميـاط الجزئية أفصحت في  
أسباب حكمها أن طلب تخفيض الأجرة يخرج عن نطاق اختصاصها وأن  
الأجرة المتفق عليها بعقد الإيجار تظل ملزمة له حتى يصدر حكم بذلك التخفيض  
من المحكمة المختصة وهو ما لم يقدّم الدليل عليه . لما كان ما تقدم وكان الحكم  
المطعون فيه إذ استخلص أن دعوى تخفيض الأجرة لم تطرح من قبل بين  
الطرفين وأن كل الدعاوى التي ترددت بينهما تتعلق باقتضاء الأجرة المسماة  
في العقد ولم يعرض لموضوع الدعوى الحالية ورتب على ذلك قضاءه برفض  
الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها ، فإنه لا يكون قد خالف  
القانون ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعين بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقولان بأنهما وجها مطاعن إلى تقرير الخبير في مذكرتهما الشارحة المقدمة إلى محكمة الاستئناف ، وإذ لم يرد الحكم على هذه الاعتراضات ، واعتمد تقرير الخبير فإنه يكون قاصر التسبيب .

وحيث إن النعي مردود ، ذلك أنه لما كان الطاعنان لم يقدموا صورة رسمية من تقرير الخبير ومحاضر أعماله حتى يمكن الوقوف على مدى صحة نعيمها عليه فإن ما يثيرانه بسبب النعي يكون عاريا عن الدليل .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ٢ من نوفمبر سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار محمد أسعد محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : محمد البابودي ومحمود رمضان وزاهم المراغى وإبراهيم فراج .

( ٢٧٩ )

الطعن رقم ٤ لسنة ٦٤ ق "أحوال شخصية" :

أحوال شخصية - نقض .

الطعن بالنقض في مسائل الولاية على المال . حالاته . م ١٠٢٥ مرافعات . التصريح  
للقيم بالتصرف في حقار مملوك المحجور عليه . عدم قبول الطعن فيه بالنقض .

مفاد المادة ١٠٢٥ من قانون المرافعات المضافة بالقانون ١٢٦ لسنة ١٩٥١ ،  
على ما يبين من عبارته ومن المذكرة الإيضاحية للقانون ١٢٦ لسنة ١٩٥١ ،  
وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الشارح قصد الحد من جواز الطعن  
بالنقض في مسائل الولاية على المال فلا يتناول إلا القرارات التي تصدر في  
المسائل الواردة بذاتها في هذه المادة دون المسائل الأخرى ، ولما كانت  
مواد الحجر المشار إليها في ذلك النص إنما تقتصر على المسائل اللصيقة بالحجر  
في حد ذاتها من قبيل القرارات الصادرة بتوقيع الحجر أو رفعه وكذلك القرارات  
الخاصة بتعيين القيم أو عزله ، لما كان ذلك وكانت القرارات الصادرة من  
المحكمة بالإذن للقيم على المحجور عليه بمباشرة التصرفات التي من شأنها إنشاء حق  
من الحقوق العقارية الأصلية أو التبعية أو نقله أو تغييره أو زواله طبقاً للمادتين  
٧٨ ، ١/٣٩ من المرسوم بقانون ١١٩ لسنة ١٩٥٢ بأحكام الولاية على المال  
لا تتعلق بالحجر في صميمه وبعارض الأهلية في جوهره وإنما تتعلق بواجبات  
القيم في إدارة أموال المحجور عليه ، يؤيد هذا النظر أن المادة ٧٨ المشار إليها  
قصدت أن تطبق على القوائم القواعد المتعلقة بواجبات الأوصياء وحقوقهم .  
لما كان ما تقدم وكان القرار المطعون فيه قد صدر في مادة التصريح للقيم

بالتصرف في عقار مملوك للمحجور عليه ، وكانت هذه المادة ليست من المسائل الواردة في المادة ١٠٢٥ آتفة الذكر فإن الطعن عليه بطريق النقض يكون غير جائز .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرفعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —  
— تتحصل في أن المطعون عليهما تقديما بتاريخ ١٩٧٣/٥/٩ بطلب لنيابة بنها الابتدائية للأحوال الشخصية مبناه أنهما اشتريا من القيمة السابقة على المحجور عليها ... .. أطيانا زراعية مملوكة للمحجور عليها ، وإذا أقاما الدعوى رقم ٧٦٢ لسنة ١٩٧١ مدنى بنها بطلب صحة ونفاذ العقد ، وإتضح أن القيمة السابقة لم تستصدر إذا من محكمة الأحوال الشخصية بالموافقة على البيع ، فقد تقديما بطلبهما . حققت النيابة الطلب وقدمته إلى محكمة بنها الابتدائية للأحوال الشخصية — مال — وقيد برقم ٤٦ ب لسنة ١٩٦٤ . وبتاريخ ١٩٧٤/٦/٢٥ حكمت المحكمة بالتصريح للقيمة الحالية على المحجور عليها — الطاعة — ببيع الأراضي الزراعية موضوع الطلب وإيداع الثمن خزانة المحكمة على ذمة المحجور عليها . استأنفت كل من القيمة السابقة والقيمة الحالية — الطاعة — هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣ لسنة ٧ ق أحوال شخصية مال طيطا (مأمورية بنها) ، وبتاريخ ١٩٧٥/١٢/٩ حكمت محكمة الاستئناف أولا : بعدم قبول استئناف القيمة السابقة . ثانيا : بتأييد القرار المستأنف القاضي ببيع أطيان المحجور عليها . طعنت الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت إنه جدير بالنظر وبالحللة المحددة تمسكت النيابة رأيها .

وحيث إنه لما كان النص في المادة ١٠٢٥ من قانون المرافعات — المضافة بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ معدلة بالمرسوم بقانون رقم ١٢٩ لسنة



١٩٥٢ — على إنه "يجوز الطعن بالنقض للنيابة العامة ولمن كان طرفا في المادة في القرارات النهائية الصادرة في مواد الحجر والغية والمساعدة القضائية وسلب الولاية أو وقفها أو خدمتها أو ردها واستمرار الولاية أو الوصاية والحساب"، يدل على ما يبين من عبارته ومن المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ — وعلى مسائل الولاية على المال فلا يتناول إلا القرارات التي تصدر في المسائل الواردة بذاتها في هذه المادة دون المسائل الأخرى ، ولما كانت مواد الحجر المشار إليها في ذلك النص إنما تقتصر على المسائل اللصيقة بالحجر في حد ذاته من قبيل القرارات الصادرة بتوقيع الحجر أو رفعه وكذلك القرارات الخاصة بتعيين القيم أو عزله ، لما كان ذلك وكانت القرارات الصادرة من المحكمة بالإذن للقيم على المحجور عليه بمباشرة التصرفات التي من شأنها إنشاء حق من الحقوق العينية العقارية الأصلية أو التبعية أو نقله أو تغييره أو زواله طبقا للسادتين ٧٨ و ١/٣٩ من المرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ بأحكام الولاية على المال لا تتعلق بالحجر في صميمه ويعارض الأهلية في جوهره ، وإنما تتعلق بواجبات القيم في إدارة أموال المحجور عليه ، يؤيد هذا النظر أن المادة ٧٨ المشار إليها قصدت أن تطبق على القسوامه القواعد المتعلقة بواجبات الأوصياء وحقوقهم لما كان ما تقدم وكان القرار المطعون فيه قد صدر في مادة التصريح للقيم بالتصرف في عقار مملوك للمحجور عليه ، وكانت هذه المادة ليست من المسائل الواردة في المادة ١٠٢٥ آتفة الذكر فإن الطعن عليه بطريق النقض يكون غير جائز .

ولما تقدم يتعين القضاء بعدم قبول الطعن .

## جلسة ٨ من نوفمبر سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار صلاح الدين حبيب نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : محمد مدني العصار و زكي العسوي صالح و جمال الدين عبد اللطيف و عبد الحميد  
المصفاوي .

( ٢٨٠ )

الظعن رقم ٦ لسنة ٤ القضائية

( ١ ) نقض " الخصوم في الطعن " .

الاختصاص في الطعن بالنقض . شرطه .

( ٢ ، ٣ ) حكم " الطعن في الحكم " . استئناف . عقد . تعويض .

( ٢ ) الحكم بفسخ عقد البيع ورد الثمن إلى البائع مع إحالة الدعوى للتحقيق لإثبات الضرر  
المنسوب التعويض عنه . عدم جواز الطعن فيه استقلا . علته ذلك . الحكم . انتهى للنصومة  
هو الذي ينتهي به النزاع في كل الطلبات المرفوعة بها الدعوى .

( ٣ ) جواز الطعن في الأحكام القابلة للتنفيذ الجبري ولو لم تكن مثبته للنصومة . شرطه .  
أن يكون الحكم صالحا للتنفيذ بموجبيه أعمالا للقواعد العامة أو بمقتضى قواعد النفاذ  
المعجل .

١ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لا يكفي لقبول الطعن في الأحكام  
بالنقض ضد المطعون عليه أن يكون طرفا في الخصومة أمام المحكمة التي أصدرت  
الحكم المطعون فيه ، بل يجب أيضا أن يكون قد نازع خصمه أمامها في  
مزاعمه وطلباته أو نازعه خصمه في مزاعمه وطلباته هو وأن يكون قد بقي على  
هذه المنازعة مع خصمه ولم يتخل عنها حتى صدور الحكم عليه .

٢ - تقضي المادة ٢١٢ من قانون المرافعات بعدم جواز الطعن في  
الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنهى بها الخصومة إلا بعد صدور  
الحكم النهائي للخصومة كلها ، وذلك - وعلى ما أفصحته عنه المذكرة



الإيضاحية - تبسيطاً للأوضاع ومنعاً من تقطيع أوصال القضية . ولما كان الحكم المنهى للتصومة هو الذى ينتهى به النزاع فى كل الطلبات التى رفعت بها الدعوى ، وكان الثابت أن المطعون عليها الأولى طلبت أمام المحكمة الابتدائية الحكم بفسخ عقد البيع الصادر لها من الطاعن وبإلزام هذا الأخير بأن يؤدي لها ١٢٠٠ جنيه منه مبلغ ٧٠٠ جنيه دفع بالعقد والباقي قيمة ما رآته مستحقاً لها من تعويض عما أصابها من ضرر ، نقضت المحكمة بفسخ عقد البيع وإلزام الطاعن بأن يدفع للمطعون عليها ما قبضه من الثمن ثم حكمت بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات الضرر المطلوب التعويض عنه ، فإن هذا الحكم - وقد فصل فى شق من الطلبات - لا يعتبر منها للتصومة التى انعقدت بين الطاعن والمطعون عليها الأولى إذ مازال على المحكمة أن تمضى من بعد فى نظر الدعوى بالنسبة لباقي الطلبات التى لم تقل كلمتها فيها .

٣ - قررت المادة ٢١٢ من قانون المرافعات فى شطرها الأخير استثناء من القاعدة التى نصت عليها من جواز الطعن مباشرة فى الأحكام القابلة للتنفيذ الجبرى وشرط أعمال هذا الاستثناء أن يكون الحكم صالحاً للتنفيذ بموجبه سواء بحكم القواعد العامة أو بمقتضى قواعد النفاذ المعجل وذلك حتى يتسنى للمحكوم عليه طلب وقف نفاذه فلا يضار بتعرضه لإجراءات التنفيذ لو انتظر حتى صدور الحكم المنهى للتصومة كلها . ولما كان الحكم الابتدائي - الذى قضى بفسخ عقد البيع ورد ما قبض من الثمن مع إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات الضرر المطلوب التعويض عنه - غير مشمول بالنفاذ المعجل ، فإن الطعن فيه بالاستئناف على استقلال لا يكون جائزاً .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن المطعون عليها الأولى أقامت الدعوى رقم ٥٥٦ سنة ١٩٦٥ مدنى

المنيا الابتدائية ضد الطاعن والمطعون عليهما الثالث والرابع وطلبت الحكم في مواجهة الآخرين بصحة ونفاذ العقد المؤرخ في ١٥/٩/١٩٦٢ والمتضمن بيع الطاعن لها نصف المنزل المبين بصحيفة الدعوى مقابل ثمن قدره ٨٠٠ جنيه والتسليم تدخلت المطعون عليها الثانية في الدعوى طالبة رفضها استنادا إلى أنها اشترت المنزل بأكمله من الطاعن بموجب عقد طلبت الحكم بصحته ونفاذه في الدعوى رقم ١٨٦ سنة ١٩٦٤ مدنى المنيا الابتدائية ، فلما قبلت المحكمة تدخلها عدلت المطعون عليها الأولى طلباتها إلى الحكم بفسخ عقد البيع المبرم بينها وبين الطاعن والزامه بأن يدفع لها مبلغ ١٢٠٠ جنيه ، منه مبلغ ٧٠٠ جنيه دفع وقت التماقد والباقي وقدره خمسمائة جنيه على سبيل التعويض لها عما أصابها من ضرر. أدعى الطاعن بتزوير عقد البيع . وبمجلسة ١١/١٢/١٩٧١ قضت المحكمة بإثبات ترك الخصومة بالنسبة للمطعون عليهما الثالث والرابع ، ورفض الادعاء بالتزوير وبصحة الورقة المثبتة للعقد ، ثم عادت وحكمت في ١٨/١١/١٩٧٢ أولا بفسخ عقد البيع العرفي المؤرخ ١٥/٩/١٩٦٢ وبالزام الطاعن بأن يدفع للمطعون عليها مبلغ سبعمائة جنيه ، وثانيا بإحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت المطعون عليها الأولى أنه قد لحقها ضرر من جراء عدم تنفيذ عقد البيع المذكور وماهية هذا الضرر وما إذا كان لم يسبق لها الانتفاع بالعين المباعة . استأنف الطاعن الشق الأول من هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٥٤ سنة ٨ ق بنى سويف ( مامورية المنيا ) وطلب الغاء والحكم برد وبطلان عقد البيع ، فحكمت المحكمة في ٢٤/١١/١٩٧٣ بعدم جواز الاستئناف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون عليهم الثلاثة الآخرين ورفض الطعن بالنسبة للمطعون عليها الأولى . وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره ، وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن مبنى دفع النيابة بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون عليهم الثلاثة الآخرين أنهم وإن كانوا قد اختصموا في الاستئناف إلا أن الطاعن لم يوجه لهم طلبات فيه ولم يوجهوا هم طلبات له وبذلك فإنهم لا يكونون خصوما للطاعن ولا يجوز له - بالتالى - اختصاصهم أمام محكمة النقض .



وحيث إن هذا الدفع سديد ، ذلك أن من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لا يكفي لقبول الطعن في الأحكام بالنقض ضد المطعون عليه أن يكون طرفا في الخصومة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ، بل يجب أيضا أن يكون قد نازع خصمه أمامها في مزاعمه وطلباته أو نازعه خصمه في مزاعمه وطلباته هو وأن يكون قد بقي على هذه المنازعة مع خصمه ولم يتخل عنها حتى صدر الحكم عليه . ولما كان الثابت من أوراق الدعوى أن المطعون عليها الأولى اختصمت المطعون عليها الثالث والرابع أمام محكمة أول درجة ليحكم في مواجهتهما بصحة ونفاذ عقد البيع المبرم بينهما وبين الطاعن دون أن توجه لهما طلبات ما أوجها لهما طلبات لها ثم قررت ترك الخصومة بالنسبة لهما وقضت محكمة أول درجة بإثبات هذا الترك ، وأن المطعون عليها الثانية التي تدخلت في الدعوى طلبت إخراجها منها بعد أن عدلت المطعون عليها الأولى طلباتها إلى فسخ عقد البيع ، وكان الداعن رغم اختصاصه المطعون عليهم الثلاثة الآخرين في الاستئناف لم توجه إليهم طلبات فيه كما لم يوجهوا هم إليه طلبات ما . لما كان ذلك وكانت الخصومة في الاستئناف معقودة في حقيقتها بين الطاعن والمطعون عليها الأولى وحدها فإن الطعن بالنقض يكون غير مقبول بالنسبة للمطعون عليهم عدا الأولى .

وحيث إن الطعن بالنسبة للمطعون عليها الأولى استوفى أوضاعه الشكائية .

وحيث إن الطعن بنى على سبب واحد ينمى به الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم قضى بعدم جواز الاستئناف تأسيسا على أنه رفع عن حكم صدر أثناء السير في الدعوى ولم تنته به الخصومة كلها أمام محكمة أول درجة وأن هذا الحكم ليس من الأحكام التي تجيز المسادة ٢١٢ من قانون المرافعات الطعن فيه مباشرة قبل صدور الحكم المنهى للخصومة كلها ، في حين أن دعوى المطعون عليها الأولى قبله أمام محكمة أول درجة تنظم خصومتين كل منهما لها كيانهما الذاتي إحداها خصومة الفسخ ورد الثمن المقول بدفعه ومبناها صحة ورقة البيع مع استعماله للتنفيذ والثانية خصومة التعويض وهو لا يترتب إلا على حصول الضرر . فإذا كانت المحكمة قد قضت بفسخ البيع معتبرة الورقة الصادرة به صحيحة ورتبت دلي ذلك رد معجل الثمن المقول بدفعه فإن حكمها في هذا يكون منهيًا لتلك الخصومة الأولى كلها ، وإذا

كانت المادة ٢١٢ من قانون المرافعات تتحدث عن انتهاء الخصومة وليس عن انتهاء الدعوى فليس ثمة ما يمنع من استئناف الحكم الصادر بالفسخ والرد دون انتظار الفصل في خصومة التعويض ، هذا فضلا عن أن المادة سالفة الذكر أجازت استثناء الطعن في الأحكام النافذة للتنفيذ الجبري وإن لم تنته بها الخصومة كلها ، ولما كان الحكم المستأنف قد قضى بالزامه بمبلغ معين من النقود وكان قابلا بطبيعته للتنفيذ الجبري فإن الطعن عليه بالاستئناف يكون جائزا ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز الاستئناف قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن المادة ٢١٢ من قانون المرافعات تقضي بعدم جواز الطعن في الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة إلا بعد صدور الحكم المنهي للخصومة كلها ، وذلك - وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية - تبسيطا للأوضاع ومنعا من تقطيع أوصال القضية . ولما كان الحكم المنهي للخصومة هو الذي ينتهي به النزاع في كل الطلبات التي رفعت بها الدعوى ، وكان الثابت أن المطعون عليها الأولى طلبت أمام المحكمة الابتدائية الحكم بفسخ عقد البيع المارخ في ١٥/٩/١٩٦٢ الصادر لها من الطاعن وبالزام هذا الأخير بأن يؤدي لها مبلغ ١٢٠٠ جنيه منه مبلغ تسعة مائة جنيه دفع بالعقد والباقي قيمة ما رأته مستحقا لها من تعويض عما أصابها من ضرر ، فقضت المحكمة بفسخ عقد البيع وبالزام الطاعن بأن يدفع للمطعون عليها ما قبضه من الثمن ثم حكمت بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات الضرر المطلوب التعويض عنه ، فإن هذا الحكم - وقد فصل في شق من الطلبات - لا يعتبر منهيًا للخصومة التي انعقدت بين الطاعن والمطعون عليها الأولى ، إذ ما زال على المحكمة أن تمضي من بعد في نظر الدعوى بالنسبة لباقي الطلبات التي لم تقل كلمتها فيها ، ولا يجبي الطاعن في هذا الخصوص بالتحدي بما تقرره المادة ٢١٢ في شطرها الأخير استثناء من القاعدة التي نصت عليها من



جواز الطعن مباشرة في الأحكام القابلة للتنفيذ الجبري ، ذلك أن شرط أعمال هذا الاستثناء أن يكون الحكم صالحا للتنفيذ بموجبه سواء بحكم القواعد العامة أو بمقتضى قواعد النفاذ المعجل وذلك حتى يتسنى للمحكوم عليه طلب وقف نفاذه فلا يضار بتعرضه لإجراءات التنفيذ لو انتظر حتى يصدر الحكم النهائي للخصومة كلها . ولما كان الحكم الابتدائي غير مشمول بالنفاذ المعجل فإن الطعن فيه بالاستئناف على استقلال لا يكون جائزا . وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإن النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٩ من نوفمبر سنة ١٩٧٧

پرئامه السید المستشار محمد أسعد محمود نائب رئیس المحکمه وعضویه السادة المستشارین  
محمد الباجوری ، وجمود رمضان ، وعاصم الرافی ، واراھیم فراج .

( ٢٨١ )

الطعن رقم ٩ لسنة ٤ ٤ القضائیه :

( ١ ) إيجار " إيجار الأماکن " . دعوى " قبول المدعوى " .

دعوى المؤجر بإخلاء المستأجر التاخر فی سداد الأجرة . شرط قبولها . تکلیف المستأجر  
بالوفاء بها . التکلیف بوفاء أجرة متنازع علیها . لا یبطل طالما استند المؤجر إلى أساس من  
الواقع والقانون

( ٢ ) إيجار " إيجار الأماکن " . الترام .

تحقق شروط المقاصد القانونیه بین جزء من الأجرة المتأخرة و بین الفروق المستحقه للمستأجر  
قبل التکلیف بالوفاء . لا یبطل التکلیف بالوفاء المتضمن کامل الأجرة المتأخرة . علة ذلك .

( ٣ ) إيجار " إيجار الأماکن " . قوة الأمر المقضى .

اکتساب القضاء النهائی قوة الأمر المقضى . مناهة . الحکم الصادر بتحديد الأجرة القانونیه .  
لاحقیة له فی بیان الأجرة الفعلیه الی کما ین دفعها المستأجر .

١ - مفاد نص المادة ٢٣/أ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن إيجار  
الأماکن وتنظیم العلاقة بین المؤجرین والمستأجرین ، أن التکلیف بالوفاء يعتبر  
شرطاً أساسياً لقبول دعوى الإخلاء بسبب التأخير فی سداد الأجرة ، فإن خلت  
منه الدعوى أو وقع باطلا تعین الحکم بعدم قبول الدعوى ولو لم یتسک المدعى  
علیه بذلك ، ولئن جاءت المادة خالوا من البيانات الی یحسب أن یتضمنها  
التکلیف بالوفاء ، إلا أنه لما کان یقصد به إعذار المستأجر بالوفاء بالتأخر علیه من  
الأجرة فإنه یجب أن یشکر بداهة اسم کل من المؤجر والمستأجر ومقدار الأجرة



المطالب به ، ويكفى فيه أن يكون القدر الذي يعتقد المؤجر أن ذمة المستأجر مشغولة به حتى ولو ثبت بعد ذلك أن المقدار الواجب دفعه أقل من المقدار المذكور في التكليف ، بمعنى أن التكليف بأجرة متنازع عليها لا يقع باطلا طالما يستند ادعاء المؤجر إلى أساس من الواقع أو القانون . ولما أن البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن التكليف بالوفاء المعلن إلى الطاعن قد حدد الأجرة المستحقة الوفاء بمبلغ ١٢٩ جنيها و ٤٢٧ مليما عن المدة من ١/٩/١٩٦٥ حتى ٣١/٣/١٩٧٠ وكان الطاعن لا ينازع في علم قيامه بالوفاء بها أو أنها لا توازي الأجرة القانونية المستحقة عن تلك الفترة ، وكان ما أظهره الخبير في تقريره من قدر للأجرة المتأخرة يقل عن السوارد بتكليف الوفاء ليس مرده إلى وفاء الطاعن بها في موعد سابق ، بل مبعثه ما أجراه من مقاصة بناء على طلب الطاعن بين الأجرة المتأخرة فعلا وبين ما استبان للتقرير أنه مستحق للطاعن من فروق أجرة عن فترة سابقة ، لما كان ذلك فإن التكليف بالوفاء يكون قد وقع صحيحا وتكون دعوى بطلانه غير واردة .

٢ — المقاصة القانونية وفق المادة ٣٦٥ من القانون المدني تقع بقوة القانون متى توافرت شرائطها ، وأنها كالوفاء ينقضي بها الدينان بقدر الأقل منهما إذ يستوفي كل دائن حقه من الدين الذي في ذمته ، وأن هذا الانقضاء ينصرف إلى الوقت الذي يتلاقى فيه الدينان متوافرة فيهما شروطها ، ولما كانت المقاصة لا تتعلق بالنظام العام ويجوز التزول عنها صراحة أو ضمنا بعد ثبوت الحق فيها ، وأوجب القانون على ذي المصلحة التمسك بها ، فإنه لا يكون من شأن إجراء هذه المقاصة عند التمسك بها في الدعوى أي تأثير على ماتم من إجراءات استوجب القانون اتخاذها قبل رفع الدعوى بالإخلاء بمقتضى المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ سالف الإشارة ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى برفض الدفع بعدم قبول الدعوى القائم على بطلان التكليف بالوفاء ، فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون .

٣ — المقرر أن القضاء النهائي لا يكتسب قوة الأمر المقضى فيه إلا فيما ثار بين الخصوم من نزاع وفصلت فيه المحكمة بصفة صريحة أو ضمنية سواء في المنطوق أو في الأسباب المرتبطة به ، وكان البين من مدونات الحكم رقم ٢٧

لسنة ١٩٦٦ مدنى دمياط الابتدائية ، أنه لم يتضمن قضاء صريحا أو ضمنا بمقدار الأجرة التى كان يدفعها الطاعن بالفعل وإنما انصب قضاؤه على حسم المنازعة التى أثبتت حول زيادة الأجرة المتعاقد عليها عن الأجرة القانونية لعين النزاع بما يستوجب تحقيقها وهو ما اقتضى تحديد الأجرة عند بدء الإجارة واخضاعها للتخفيضات المقررة فى القوانين المتتالية ، وأما مقدار ما كان يدفعه الطاعن من أجرة للمطعون عليهما فلم يعرض له الحكم تبعا لأنه لم يكن محل نزاع بين الخصوم فى الدعوى ومن ثم فلا يحوز حجية فى هذا الخصوص . لما كان ذلك فإن محكمة الاستئناف إذ أقامت قضاؤها على سند من حيازة الحكم المشار إليه قوة الأمر المقضى بصدد تحديد الأجرة التى كان يدفعها الطاعن من بدء التأخير بمبلغ ٣٧٥ قرشا شهريا وحجبت بذلك نفسها عن بحث دفاعه بشأن قدر الأجرة التى كان يدفعها بالفعل للمطعون عليهما ، وهو دفاع جوهرى من شأنه أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى ، واستخلصت من ذلك ثبوت تأخره فى الوفاء ورتبت عليه قضاها باخلائه من العين المؤجرة ، وتكون قد أخلت بحق الدفاع فضلا عن الخطأ فى تطبيق القانون .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — أن المطعون عليهما أقاما الدعوى رقم ٢٥١ لسنة ١٩٧٠ مدنى أمام محكمة دمياط الابتدائية ضد الطاعن . بطلب الحكم باخلائه من العين المؤجرة إليه والموضحة بالصحيفة وتسليمها إليهما خالية ، وقالوا شرحا لها إنه بموجب عقد مؤرخ ١٩٤٩/٥/١ استأجر منهما الطاعن هذه العين الكائنة ببندر دمياط لقاء أجرة شهرية خفضت إلى ٢ جنيه و ١٧٣ مليا ابتداء من مارس ١٩٦٥ ثم أصبحت ٢ جنيه و ٦٤٥ مليا اعتبارا من يولييه ١٩٦٨ ، وإذ تأخر فى سداد الأجرة



من أول سبتمبر ١٩٦٥ حتى آخر مارس ١٩٧٠ وحملتها ١٢٥ جنيهًا و ٢٧ مليمًا ولم يقيم بالوفاء رغم التنبيه عليه في ٢٢/٣/١٩٧٠ ، فقد أقام الدعوى . أجاب الطاعن ببراءة ذمته من المبلغ المطالب به ، لأن الأجرة القانونية لعين النزاع تحددت بالحكم الصادر في الدعوى رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٦ مدني دمياط الابتدائية وأنه يستحق فروق أجرة منذ بداية التعاقد الحاصل في أول ديسمبر ١٩٤٨ ، وبتاريخ ٢٧/٥/١٩٧٠ حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنف المطعون عليهما هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٦٢ لسنة ٢ ق المنصورة ( مأمورية دمياط ) طالبين إلغاء الحكم بالطلبات وبتاريخ ١/٦/١٩٧٢ حكمت محكمة الاستئناف بنسب مكتب خبراء وزارة العدل لإجراء الحساب بين الطرفين على ضوء ما جاء بالحكم رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٦ مدني دمياط الابتدائية ، وبعد أن قدم الخبير تقريره عادت وحكمت بتاريخ ١٥/١١/١٩٧٣ بإلغاء الحكم المستأنف وباخلاء الطاعن من العين المأجرة وتسليمها إليهما خالية . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبانت فيها الرأي بنقض الحكم ، وبعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة رأته جديرًا بالنظر ، وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ، يرمى الطاعن بالسبب الثالث منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك يقول أنه تمسك بعدم قبول دعوى الإخلاء لجهالة التكليف بالوفاء إذ تضمن أجرة غير مستحقة في ذمة الطاعن ، غير أن الحكم ذهب إلى أن التكليف تم . لهذا و ثابت من أن الطاعن لم يسدد الأجرة فعلا من المدة من ١/٤/١٩٦٥ حتى ٣١/٣/١٩٧٠ بالقدر الوارد به ، وأن ما أظوره الخبير من فروق خصصت من الأجرة المستحقة إنما كذا وليد إجراء المقاصة بين الأجرة المستحقة عليه وبين ما سبق له دفعه من أجرة زائدة في المدة السابقة على رفع الدعوى في حين أنه بينما تضمن التكليف بالوفاء المطالب به بمبلغ ١٢٩ جنيهًا و ٢٧ مليمًا أظور الحكم مشمولية ذمته بمبلغ ١٨ جنيهًا و ٢٩ مليمًا بعد إجراء المقاصة التي طلبها الأمر الذي يجعل التكليف بالوفاء باطلا . هذا إلى أن أثر المقاصة إنما ينصرف إلى وقت قيام الدين في ذمة

المدين ، ويكون التكليف بالوفاء قد انصب على مبلغ يجاوز ما هو مستحق بذمة الطاعن ، وهو ما يعيب الحكم بخالفة القانون .

وحيث إن النعى غير سديد ، ذلك أن النص في المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين على أنه في غير الأماكن المؤجرة مفروشة لا يجوز للمؤجر أن يطلب إخلاء المكان ولو انتهت المدة المتفق عليها في العقد إلا لأحد الأسباب الآتية : ( أ ) . إذا لم يقيم المستأجر بالوفاء بالأجرة المستحقة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تكليفه بذلك بكتاب موصى عليه ، مصحوب بعلم الوصول بدون مظروف أو بإعلان على يد محضر . . . ، يدل على أن التكليف المشار إليها يعتبر شرطا أساسيا لقبول دعوى الإخلاء بسبب التأخير في سداد الأجرة ، فإن خلت منه الدعوى أو وقع باطلا تعين الحكم بعدم قبول الدعوى ولو لم يتمسك المدعى عليه بذلك ، ولئن جاءت المادة خلوا من البيانات التي يجب أن يتضمنها التكليف بالوفاء ، إلا أنه لما كان يقصد به اعدار المستأجر بالوفاء بالتأخر عليه من الأجرة ، فإنه يجب أن يذكر بداهة اسم كل من المؤجر والمستأجر ومقدار الأجرة المطالب به ، ويكفى فيه أن يكون القدر الذي يعتقد المؤجر أن ذمة المستأجر مشغولة به ، حتى ولو ثبت بعد ذلك أن المقدار الواجب دفعه أقل من المقدار المذكور في التكليف ، بمعنى أن التكليف بأجرة متنازع عليها لا يقع باطلا طالما يستند ادعاء المؤجر إلى أساس من الواقع أو من القانون . ولما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن التكليف بالوفاء المعلن إلى الطاعن قد حدد الأجرة المستحقة الوفاء بمبلغ ١٢٩ جنيها و ٤٢٧ مليما عن المدة من ١/٩/١٩٦٥ حتى ٣١/٣/١٩٧٠ وكان الطاعن لا ينازع في عدم قيامه بالوفاء بها أو أنها لا توازي الأجرة القانونية المستحقة عن تلك الفترة ، وكان ما أظهره الخبير في تقريره من قدر للأجرة المتأخرة عن الوفاء بتكليف الوفاء ليس مرده إلى وفاء الطاعن بها في موعد سابق عليه ، بل مبعثه ما أجراه من مقاصة بناء على طالب الطاعن بين الأجرة المتأخرة فعلا وبين ما استبان للتخير أنه مستحق للطاعن من فروق أجرة عن فترة سابقة ، لما كان ذلك فإن التكليف بالوفاء يكون قد وقع صحيحا وتكون دعوى بطالانه غير واردة . لا يقدح في ذلك أن المقاصة القانونية وفق المادة ٣٦٥ من القانون



المدنى تقع بقوة القانون متى توافرت ، وأنها كالوفاء ينقضى بها الدينان بقدر الأقل منهما إذ يستوفى كل دائن حقه من الدين الذى فى ذمته ، وأن هذا الانتضاء ينصرف إلى الوقت الذى يتلاقى فيه الدينان متوافرة فيهما شروطها ، لأنه لما كانت المقاصة لا تتعلق بالانظام العام ويجوز النزول عنها صراحة أو ضمنا بعد ثبوت الحق فيها ، وأوجب القانون على ذى المصلحة التمسك بها ، فإنه لا يكون من شأن إجراء هذه المقاصة عند التمسك بها فى الدعوى أى تأثير على ماتم من إجراءات استوجب القانون اتخاذها قبل رفع الدعوى بالاخلاء بمقتضى المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ سالفة الإشارة ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى برفض الدفع بعدم قبول الدعوى القائم على بطلان التكليف بالوفاء ، فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ويكون النعى على غير أساس .

وحيث إن مما ينعمه الطاعن بباقي الأسباب على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والإخلال بحق الدفاع ، وفى بيان ذلك يقول ان الحكم قضى باخلائه من العين المؤجرة لثبوت مشغولية ذمته بتأخر أجرة قدرها ١٨ جنيتها و ٢٩١ مليا حتى ٣٠ / ٣ / ١٩٧٠ ، على سند من أن للحكم الصادر فى دعوى التخفيض رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٦ مدنى دمياط الابتدائية حجية تفرض إجراء المقاصة وفقه ، واعتبر أنه كان يدفع الأجرة بواقع ٣٧٥ قرشا شهريا منذ بدء التعاقد ، فى حين أن الحكم الصادر فى الدعوى المشار إليها له حجية فى الدعوى الماثلة لأنه اقتصر على تحديد الأجرة القانونية لعين النزاع دون أن يعرض للأجرة التى أوفاما الطاعن بالفعل . هذا إلى أن الطاعن تمسك بأنه كان يسدد الأجرة بواقع ٥ جنيتها و ٤٠٠ مليم طبقا لتحديداتها بعقد الإيجار المؤرخ ١٩٤٩/٥/١ وذلك حتى ١٩٦١/١٢/٣١ وبواقع ٥ جنيتها و ٨٠ مليا بعد تخفيض الموائد حتى ١٩٦٤ / ١ / ٣١ وبواقع ٤ جنيتها و ٧٥٠ مليا بعد ذلك حتى ١٩٦٥/٨/٣١ وقدم المستندات المثبتة لذلك ، إلا أن الحكم لم يرد على هذا الدفاع ولم يحصه مما يعنيه بالخطأ فى تطبيق القانون والإخلال بحق الدفاع .

وحيث إن النعمى فى محله ، ذلك أنه لما كان المقرر أن القضاء النهائى لا يكتسب قوة الأمر المقضى فيه إلا فيما تار بين الخصوم من نزاع وفصلت فيه المحكمة بصفة صريحة أو ضمنية - ضمنية سواء فى المنطوق أو فى الأسباب المرتبطة به ، وكان البين من مدونات الحكم رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٦ مدنى دىياط الابتدائية أنه لم يتضمن ، قضاء صريحا أو ضمينا بمقدار الأجرة التى كان يدفعها الطاعن بالفعل وإنما انصب قضاءه على حسم المنازعة التى أثبت حول زيادة الأجرة المتعاقد عليها عن الأجرة القانونية نعين النزاع بما يستوجب تخفيضها وهو ما اقتضى تحديد الأجرة عند بدء الإجارة وإخضاعها للتخفيضات المقررة فى القوانين المتتالية ، وأما مقدار ما كان يدفعه الطاعن من أجرة للطاعن عليهم فلم يعرض له الحكم تبعا لأنه لم يكن محل نزاع بين الخصوم فى الدعوى ومن ثم فلا يحوز حجية فى هذا الخصوص . لما كان ذلك فإن محكمة الاستئناف إذ أقامت قضاءها على سند من حيازة الحكم المشار إليه قوة الأمر المقضى بصدد تحديد الأجرة التى كان يدفعها الطاعن من بدء التأجير بمبلغ ٣٧٥ قرشا شهريا وحجبت بذلك نفسها عن بحث دفاعه بشأن قدر الأجرة التى كان يدفعها بالفعل للمطعون عليها ، وهو دفاع جوهرى من شأنه أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى ، واستخلصت من ذلك ثبوت تأخره فى الوفاء بالأجرة ورتبت عليه قضاءها باخلائه من العين المؤجرة ، تخون قد أخلت بحق الدفاع فضلا عن الخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .



## جلسة ٩ من نوفمبر سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة مصطفى كحل سايم وعضوية السادة المستشارين أحمد سيف الدين سابق ومحمد عبد الحامق البغدادى وسليم عبد الله سليم وأمين طه أبو العلا .

( ٢٨٢ )

الطعن رقم ٦٨ لسنة ٤٤ القضائية :

( ١ ) أموال . ملكية . تقادم " التقادم المكسب " . حيازة . دعوى .

دعوى منع التعرض . وجوب توافر نية التملك لدى المدعى فيها ، لازم ذلك ، أن تكون الأموال محل الحيازة جائزا تملكها بالتقادم . أثره . عدم قبول الدعوى من الحائز للأموال الخاصة للدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة .

( ٣٤٢ ) بيع . مسئولية " مسئولية عقدية " . تهويض . أموال .

( ٢ ) عدم تصديق نظارة المالية على بيع زوائد التنظيم التى يتجاوز ثمنها عشرة جنيهات . أثره . بقاء الأرض المبيعة على ملك الجهة البائعة . م ١٨ . من شروط وقيود بيع أملاك الميرى الحرة .

( ٣ ) بيع أرض من زوائد التنظيم . عدم تصديق نظارة المالية على هذا البيع . أثره . حق الجهة الإدارية فى اقتضاء مقابل الانتفاع بها . تراخيها فى مباشرة هذا الحق . لا يعد خطأ يستوجب التعويض .

١ - من الواجب - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - توافر نية التملك لمن يرغبى حماية يده بدعوى منع التعرض ، وللازم ذلك أن يكون العقار من العقارات التى يجوز تملكها بالتقادم فلا يكون من الأموال الخاصة للدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة التى منع الشارع تملكها أو كسب أى حق عينى عليها بالتقادم بما نص عليه فى المادة ٩٧٠ من القانون المدنى .

٢ - اشترطت المادة ١٨ من شروط وقيود بيع أملاك الميرى الحرة الصادرة عن وزارة المالية ، تصديق نظارة المالية على كل بيع ما عدا بيع زوائد التنظيم التي لا يتجاوز مجموع ثمن القطعة منها عشرة جنيهات ، وإذ لم يثبت حصول تصديق على البيع لمورث المطعون ضدهم فإن هذا البيع لا يكون بائنا وتظل الأرض المبيعة على ملك البائنة .

٣ - إذ كان بيع زوائد التنظيم محل النزاع وثمان كل منها يتجاوز عشرة جنيهات لا يتم قبل التصديق على البيع ، وما يدفعه طالب الشراء من ثمن قبل التصديق يسوغ قبوله على سبيل الأمانة عملاً بالمادة ١٩ من منشور نظارة المالية في شأن شروط وقيود بيع أملاك الميرى الحرة ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد استخلص خطأ تابعي الطاعة - محافظة القاهرة - من استلام الثمن والتأخير في المطالبة بمقابل الانتفاع بالأرض إحدى عشرة سنة حالة أن مورث المطعون ضدهم سدد الثمن أمانة حتى يتم التصديق على البيع ، فإذا تخلف التصديق ظلت الملكية للطاعة ويكون من حقها اقتضاء مقابل الانتفاع بها وليس في مباشرة هذا الحق - عجبت الطاعة في ذلك أو قصرت - خطأ تسأل عن تعويض ما أحدثه من ضرر ، وإذ خالف الحكم هذا النظر فإنه يكون مخطئاً في تطبيق القانون .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة والمداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وباقي الأوراق - تتحصل في أنه تخلفت عن عملية توسيع شارع شبرا زوائد تنظيم ملاصقة لقطعة أرض مملوكة لمورث المطعون ضدهم وقد أفتى مجلس الدولة ببيعها له بالممارسة فقدرت اللجنة المختصة ثمنها بمبلغ ستة جنيهات للمتر المربع وقام المورث المذكور



بسداد كامل الثمن في ١٩٥٥/٣/٢٩ واستلم العين وفي سنة ١٩٦٦ أخطرت إدارة أملاك الحكومة بتوقيع الحجز الإداري تحت يد مستأجرى العقار الذي بناء على الزوائد استيفاء لمقابل أشغاله لتلك الزوائد فرفع الدعوى رقم ٧٥٢١ سنة ١٩٦٦ مدنى كلى القاهرة طالبا كنف منازعة الطاعنة وعدم تعرضها له فى أرض الزوائد مع إلزامها بأن تدفع له مبلغ ٣٠٠ جنيه على سبيل التعويض . دفعت الطاعنة الدعوى بأن البيع لم يتم لعدم اعتماده وأن اللجنة العليا أعادت تقدير الثمن فى ١٩٥٥/٨/٢٥ بمبلغ ١٥ جنيها للتر بالنسبة لمساحة ٨٠ م . وبمبلغ ١٠ جنيه بالنسبة لباقي المساحة فرفض المورث الشراء بهذا السعر ثم أعيد التقدير فى ١٩٥٩/٥/٢٣ لا بمبلغ ١٨ جنيها للتر ولكن المورث أصر على رفض الشراء . وبتاريخ ١٩٦٩/٢/٢٣ حكمت المحكمة بالطلبات سالفة البيان .

استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٧١٦ سنة ٨٦ قضائية القاهرة . وبتاريخ ١٩٧٤/٣/٢ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه . وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه بسبب الطعن الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسييب من وجهين وفى بيان الوجه الأول تقول إن بيع زوائد التنظيم محل النزاع لم يتم لعدم التصديق عليه طبقا للمادة ١٨ من شروط بيع أملاك الميرى الحرة ولا يترتب على دفع الثمن اعتبار البيع باتا وإنما يعتبر دفعه على سبيل الأمانة و يترتب على ذلك بقاء الزوائد مسلوكة لها ويحق اقتضاء مقابل شغل الأرض بالحجز تحت يد مستأجرى العقار المملوك المطعون ضدهم والمقام على الأرض يملك المطعون ضدهم ومورثهم من قبل الاعتصام بدعوى منع التعرض لدفع إجراءات المطالبة بمقابل الإشغال إذ لا يمكن أن يملكوا الأرض بوضع اليد عملا بالمادة ٩٧٠ من القانون المدنى التى تحظر تملك الأموال الخاصة للدولة والأشخاص الاعتبارية العامة أو كسب أى حق عينى عليها بالتقادم ، وإذا لم يرد الحكم المطعون فيه على هذا الدفاع الجوهري فإنه يكون معيبا بالقصور فى التسييب فضلا عن الخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك بأن الحكم المطعون فيه بنى قضاء بتأييد حكم محكمة أول درجة على ما أورده هذا الحكم من أسباب مضمونها إن مورث المطعون ضدهم قد حاز أرض النزاع حيازة ظاهرة هادئة ثابتة بنية الملك أكثر من سنة فيتعين حمايته وأجابته إلى طابه منع التعرض والحكومة وشأنها في صدد منازعتها في الملكية ، ولما كان من الواجب وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تراffer نية التملك لمن يبغى حماية يده بدعوى منع التعرض ولازم ذلك أن يكون العقار من العقارات التي يجوز تملكها بالتقادم فلا يكون من الأموال الخاصة للدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة التي منع الشارع تملكها أو كسب أى حق مبنى عليها بالتقادم بما نص عليه في المادة ٩٧٠ من القانون المدني وكانت المادة ١٨ من شروط وقيود بيع أملاك الميرى الحرة الصادرة عن وزارة المالية قد اشترطت تصديق نظارة المالية على كل بيع ما عدا بيع زوائد التنظيم التي لا يتجاوز مجموع ثمن القطعة منها عشرة جنيهات ، وإذا لم يثبت حصول تصديق على البيع لمورث المطعون ضدهم فإن هذا البيع لا يكون باتا وتظل الأرض المباعة على ملك البائعة متى كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يستظهر أن الأرض محل النزاع من أملاك الدولة الخاصة التي لا يجوز تملكها بالتقادم وأن بيعها لمورث المطعون ضدهم لم يتم لعدم التصديق عليه بما يمتنع معه توافر شروط دعوى منع التعرض فيها فإنه يكون معيبا بالقصور في التسميب المؤدى للخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه في هذا الخصوص .

وحيث إن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه بالوجه الثانى من سبب الطعن أنه تبنى أسباب الحكم الابتدائى بالزام الطاعنة بالتعويض المطالب به تأسيسا على توافر أركان المسؤولية التقديرية الثلاثة من خطأ تابعى إدارة أملاك القاهرة في إيهام مورث المطعون ضدهم بالبيع وقبض الثمن والسكوت عليه إحدى عشرة سنة وقد أصاب ضرر من الحجز تحت يد السكان في حين أن البيع لم يتم ومن حقها استيفاء مقابل الانتفاع بالأرض وإذا أقام الحكم مسؤولية الطاعنة على مجرد توهم مورث المطعون ضدهم تمام البيع وغفل عن التحقيق من أن البيع قد تم ومن أحقية الطاعنة في المطالبة بمقابل الانتفاع بالأرض فإنه يكون مشوبا بالقصور في التسميب والخطأ في تطبيق القانون .



وحيث إن هذا النعى في محله ذلك بأن بيع زوائد التنظيم محل النزاع وثمان كل منها يتجاوز عشرة جنيهات لا يتم قبل التصديق على البيع كما سبق البيان في الرد على الوجه الأول من سبب الطعن وما يدفعه طالب الشراء من ثمن قبل التصديق يسوع قبوله منه على سبيل الأمانة عملاً بالمادة ١٩ من منشور نظارة المالية في شأن شروط وقيود بيع أملاك الميرى المستورة، إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص خطأ تابعي الطاعنة من استلام الثمن والتأخير في المطالبة بمقابل الانتفاع بالأرض إحدى عشرة سنة حالة أن مورث المطعون ضدهم سدد الثمن أمانة حتى يتم التصديق على البيع فإذا تخلف التصديق ظلت الملكية للطاعنة ويكون من حقها اقتضاء مقابل الانتفاع بها وليس في مباشرة هذا الحق . . . عجالت الطاعنة في ذلك أو قصرت خطأ يسأل عن تعويض ما أحدث من ضرر، وإذا خالف الحكم هذا المنظار فإنه يكون خطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه في هذا الخصوص كذلك .

وحيث إن موضوع الاستئناف صالح للنصل فيه ولما تقدم يتعين إلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى .

## جلسة ٩ من نوفمبر سنة ١٩٧٧

بإشراف السيد المستشار / محمد أسعد محمود نائب رئيس المحكمة رئيساً ، وعضوية السادة المستشارين محمد الباجوري ، صلاح نصار ، محمود رمضان ، إبراهيم فرج .

( ٢٨٣ )

### الطعن رقم ٥ لسنة ٦٤ ق "أحوال شخصية"

( ١ ، ٢ ، ٣ ) أحوال شخصية "الطلاق . محكمة الموضوع .

( ١ ) التطليق للضرر شرطه أن تصبح العشرة بين الزوجين مستحيلة بسبب إيذاء الزوج لزوجته بالقول أو بالفعل . معيار الضرر شخصي .

( ٢ ) إقامة الزوجية دعواها بالتطليق للضرر . إيرادها بعض صور الضرر جواز إقامة محكمة الموضوع حكمها على صور أخرى تضمنتها وقائع الدعوى لتحقيق بها المضارة .

( ٣ ) حق الزوج في تأديب زوجته بالضرب . لا يلجأ إليه إلا بعد سلوك طريق الموصلة الحسنة والهجر في المضاجع . وجوب أن يتوقف عليه وجوع الزوجة من نشوزها . لمحكمة الموضوع سلطة تقديره .

( ٤ ) إثبات "الكتابة .

الورقة الرسمية . حجة بما دون فيها . مثال بشأن حكم لم يهدر حججة الورقة الرسمية ولم يأخذ بها

( ٥ ، ٦ ) أحوال شخصية . نيابة عامة . حكم "تسليمه" .

( ٥ ) كفاية إقناعات الطلبات الختامية للنيابة بأسباب الحكم دون أسانيدها .

( ٦ ) الحظر تقديم مذكرات من الخصوم بعد إيداع النيابة مذ كرتها م ٩٥ مرافعات . قاصر على دعاوى الأحوال الشخصية التي تكون فيها النيابة طرفاً منقصباً .

( ٧ ) دعوى "تقديم المذكرات" . حكم .

عدم تعويل المحكمة على المذكرة المقدمة من أحد الخصوم . تعي الخصم الآخر على المحكمة قبولها بترك المذكرة لا محل له .



١ - مؤدى نص المادة السادسة من المرسوم بقانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ببعض أحكام الأحوال الشخصية ، وأن الشارع أوجب كي يحكم القاضي بالتطليق أن يكون الضرر أو الأذى واقعان من الزوج دون الزوجة ، وأن تصبح العشرة بين الزوجين مستحيلة بين أمثالهما ، ويقصد بالضرر في هذا المجال إيذاء الزوج وزوجته بالقول أو بالفعل إيذاء لا يليق بمثلها بحيث تعتبر معاملة الزوج لزوجته في العرف معاملة شاذة ضارة تشكو منها المرأة ولا ترى الصبر عليها ، ومعيار الضرر الذي لا يستطيع معه دوام العشرة ، ويخبر التطليق - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو معيار شخصي لامادي يختلف باختلاف البيئة والثقافة ومكانة المضرور في المجتمع .

٢ - إذ كان البين في صحيفة الدعوى الابتدائية أن المطعون عليها وإن ساقط فيها بعض صور سوء المعاملة التي تلقاها من الطاعن ، وضربت على ذلك أمثلة من قبيل التهجر والامتناع عن الانفاق والاهانة على مسمع من الزملاء إلا أنها في طلباتها الختامية اقتضت على الحكم بتطبيقها بائناً بالتطبيق لأحكام المادة السادسة آتفة الإشارة ، مما مفاده أنها جعلت من الأضرار سبباً للتفريق بينهما ، ومن ثم فلا تثرب على محكمة الموضوع إن هي ضربت صفحاً عن الأسئلة التي عسدتها المطعون عليها طالما وجست من وقائع الدعوى عناصر يتحقق بها المضارة وفق حكم المادة التي أقيمت الدعوى بالاستناد إليها .

٣ - حق التأديب الشرعي المعبر عنه بالضرائب في الآية الكريمة "واللاتي تخافون نشوزهن فعظوهن واهجروهن في المضاجع وأضر بوهن فإن أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلاً" ولا يلجأ إليه إلا بعبد سلوك سبيل الموعظة الحسنة - والهجور في المضاجع باعتباره الوسيلة الثالثة والأخيرة للإصلاح ، والرأى فيه أن يقتصر مجاله حال انحراف البيئة وغلبة الأخلاق الفاسدة ، ولا يباح إلا إذا رأى الرجل أن رجوع المرأة عن نشوزها يتوقف عليه ، فهو منوط بالضرورة الأشد وأشبه بالحلال المكروه ، وتقديره بهاته المثابة متروك لقاضي الموضوع ، وإذا انتهى الحكم أن اعتداء الطاعن على المطعون عليها بالطريق العام وانفراط عقدها وتلويث ملابسها وتجهيز المسارة حولها فيه

تجاوز لحق التأديب الشرعي بمراعاة البيئة التي ينتمى إليها الخصميان المتداعيان ، فإنه لاسلطان عليه في ذلك طالما كان استخلاصه سائغا .

٤ - إذ كان مفاد المادة ١١ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ أن الورقة الرسمية تعد حجة بما دون فيها من أمور قام بها محورها في حدود مهمته أو وقعت من ذوى الشأن في حضوره ، وكان ما أورده الحكم من أن ما جاء بالشهادة الرسمية من عدم منح الطاعن أجازة في الفترة المحددة بها لايحول دون نضوجه من المعسكر بعد انتهاء عمله أو تكليفه بعمل فإنه لا يكون قد أنشأ على إصدار حجة هذه الشهادة وما تضمنته من بيانات صادرة من الموظف الرسمي الذي حررها ، لما فيه من تسليم بعدم وجوب الطاعن في أجازة بالفعل وقتذاك هذا إلى أن استخلاص وجود الطاعن في مزرعة بعيدا عن عمله وإحتمال وجوده بالعاهرة حسبما قرر المحكم تظاهره الشهادة الرسمية المقدمة من المطعون عليها أمام محكمة أول درجة وثابت فيها أنه كان في ما مورية خارجية شغل المدة من ١٧/٣/٧٣ حتى ٢٥/٣/٧٣ ومن ثم يكون إثبات الحكم أقرال ثابت لدى المطعون عليها أمر يستعمله منطق الأمر .

٥ - إذا قرر المحكم المطعون فيه أن " النيابة العامة قامت مذكرة انتهت فيها إلى طلب الحكم بقبول الاستئناف ، شكلا رى المونسويع " فإنه وتأيد الحكم المستأنف فإن هذا الذى أورده الحكم كان لا يتفق شرعا من وجوب تدخل النيابة العامة في قضايا الأحوال الشخصية .

٦ - النيابة العامة بعد صدور القانون رقم ٦٢٨ سنة ١٩٥٥ أصبحت طرفا أصليا في قضايا الأحوال الشخصية التي لا تختص بها المحاكم الجزئية ، والمادة ٩٥ من قانون المرافعات بشأن حظر تقديم مذكرات من الخصوم بعد إيداع النيابة مذكرتها عليها طبقا لصريح نصها الدعاوى التي تكون النيابة فيها طرفا منضمما .

٧ - إنه وإن كان بين من مذكرة الطاعن أنه غير مؤثر عليها بما يفيد عدم قبولها كما يبين من مذكرة المطعون عليها أنه مؤثر عليها بما يفيد



إعلانها للطاعن أو وكيله ، إلا أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه لم يعول على شيء مما جاء بهاتين المذكرتين ولم يشر إليهما إطلاقاً ، ومن ثم فإن قبول المحكمة لمذكرة المطعون عليها بغرض حصوله — لا يكون قنفاً أخل بأى حق للطاعن .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تدل على أن المطعون عليها أنامت ، بدعى رقم ١٩٠ لسنة ١٩٧٠ ، "أحوال شخصية" أمام محكمة جوب القاهرة الابتدائية بدلا من طالبة الحكم بتطبيقاً منه طاعة بائنة . وقالت ، شرحت أوضاعها لها زوجة له بموسم عقد شرعى صحيح مؤرخ ١٩٧٩/٧/١٠ ، وأنه طردها من منزل الزوجية واستمتع عن الإتيان عليها منذ أول يونيو سنة ١٩٧٠ ، ودأب من الدأب إليها فى الجامعة التى تدرس بها وإدانتها والإساءة إليها أمام زيارتها ، وإلتفتها بتاريخ ١٩٧٣/١/١٥ ثم رابعها فى ١٩٧١/٢/٩ ، وأنه أصبح يفتش نشرتها بينهما مستحيلة ، ويتفق لها طابى الطابى صلا بالادع السادسة من الباب ٢٥ لسنة ١٩٢٩ فند أقامت الدعوى بطاقتها . بتاريخ ١٩٧٣/١٠/٢٠ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت المطعون عليها أنها زوجة الطاعن وعلى عصمته وفى طاعته ، وأنه دأب على الاعتداء عليها على نحو لا يستطاع معه دوام العشرة بين أمثالها ، وبعد سماع شهود الطرفين عادت وحكمت فى ١٩٧١/٢/٨ برفض الدعوى . استأنفت المطعون عليها هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٧ لسنة ٩٢ ق "أحوال شخصية" القاهرة طالبة إلغاءه والحكم بطاقتها ، فقضت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وتطبيق المطعون عليها من الطاعن طاعة بائنة . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت

النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة قرائته جديرا بالنظر ، وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ، ينمى الطاعن بالوجه الأول من السبب الأول وبالسبب الثاني وبالوجهين الأول والثالث من السبب الثالث منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم بني قضاءه بالتطبيق على سند من اطمئنانه لأقوال شاعدي المطعون عليها من روعيتهما الاعتداء الواقع عليها من الطاعن ، الذي أمسكها من ذراعها متفوها بعبارة " ما لكيش أهل أطفاهم معاهم " ، واستشف الحكم من أوراق الدعوى عدم الوفاق بين الزوجين من سبق طلاق الطاعن لها ومراجعتة إياها وتردد الخصومات القضائية بينهما ، في حين أن الثابت أن المطعون عليها استندت في دعواها إلى عناصر محددة هي الهجر والطرود والإمتناع عن الإنفاق والاهانة أمام الزملاء والدأب على الإيذاء ، وقد فند الطاعن توافر هذه العناصر وتمسك بوجوب بحثها ما دامت مسوقة كوحدة متماسكة إنبنى عليها طالب التعليق ، غير أن الحكم أغفل التحدث عن هذه العناصر كلها أو تحقق دفاعه بشأنها ، وعمد إلى إضافة وقائع جديدة لم تمسك بها المطعون عليها من سبق وقوع الطلاق وقيام الشقاق وتبادل الدعاوى بينهما ، ومع أنها لا تندرج ضمن الأسباب الموجبة للتطبيق ، الأمر الذي يفتقد معه التطابق بين الدعوى وأدلتها وبينها والحكم الصادر فيها ، هذا إلى أنه يفرض صحة أقوال شاعدي المطعون عليها فإنها لا تنبئ عن عدوان من الطاعن ، وإنما تستهدف الرغبة في معاودة الحياة الزوجية بالإضافة إلى أن إجماع الفقه على أن الضرر الذي لا يستطاع معه دوام العشرة والذي يبيح القضاء بالتطبيق هو الضرب المبرح الذي تنتج عنه الجروح والكسور أو السب المقنع ، وما نسب إلى الطاعن لم يتجاوز فيه حدود حق التأديب الذي أباحتها الشريعة الإسلامية للأزواج : ولا يترتب عليه عقوبة جنائية أو دعوى بطلب التطبيق ، ولا يؤدي إلى استحالة المعاشرة الزوجية ، وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب .



وحيث إن النعي مردود ، ذلك أن النص في المادة الثالثة من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ببعض أحكام الأحوال الشخصية على أنه " إذا ادعت الزوجة إضرار الزوج بها بما لا يستطاع معه دوام العشرة بين أمثالهما يجوز لها أن تطالب من القاضي التفريق ، وحينئذ يطلقها القاضي طلاقاً بائناً إذا ثبت الضرر وعجز عن الإصلاح بينهما . . . " يدل على أن الشارع أوجب كي يحكم القاضي بالتطليق أن يكون الضرر أو الأذى واقعاً من الزوج دون الزوجة وأن تصبح العشرة بين الزوجين مستحيلة بين أمثالها ، ويقصد بالضرر في هذا المجال إيذاء الزوج وزوجته بالقول أو بالفعل إيذاء لا يليق بمثلها بحيث تعتبر معاملة الزوج لزوجته في العرف معاملة شاذة ضارة تشكو منها المراقولاً ترى الصبر عليها ، ومعيار الضرر الذي لا يستطاع معه دوام العشرة ويجوز التطليق — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هو معيار شخصي لا مادي — يختلف باختلاف البيئة والثقافة ومكانة المضرور في المجتمع . ولما كان في صحيفة الدعوى الابتدائية أن المطعون عليها وإن ساقطت فيها بعض صور سوء المعاملة التي تلقاها من الطاعن ، وضربت على ذلك أمثلة من قبيل الهجر والامتناع عن الإنفاق والإهانة على مسمع من الزملاء ، إلا أنها في طلباتها الختامية اقتصرت على الحكم بتطبيقها بئنا بالتطبيق لأحكام المادة السادسة آتفة بالإشارة ، مما مفاده ، أنها جعلت من الأضرار سبباً للتفريق بينهما ، ومن ثم فلا تريب على محكمة الموضوع إن هي ضربت صفحا عن الأمثلة التي عدتها المطعون عليها طالما وجدت من وقائع الدعوى عناصر يتحقق بها المضارة وفق حكم المادة التي أقيمت الدعوى بالاستناد إليها . لما كان ذلك ، وكانت محكمة الموضوع تستقل بتقدير عناصر الضرر دون رقابة عليها من محكمة النقض ما دامت استدللت على ذلك بأدلة سائغة وكان الحكم المطعون فيه قد أورد في هذا الخصوص قوله . . . إن الثابت من شهادة شاهدي المستأنفة المطعون عليهما ( شقيقها وخالها ) أنهما شهدا بأنهما كانا في عملهما بالشركة وجاء من أبلغهما بوقوع إعتداء على المستأنفة من زوجها المستأنف عليه — الطاعن — فأسرعا إلى مكان الاعتداء ( أمام محل الأميركين ) فشاهدا المستأنف عليه ممسكا بذراعيها وعقدما قرط على الأرض وذكرت لهما أن المستأنف عليه اعتدى عليها بالضرب وحاول إركابها سيارة أجرة بالقوة

فبادرا إلى التبليغ وحررا بالواقعة محضرا بالشرطة كما قاما بإبلاغ الشرطة العسكرية المختصة ...

وكان هذا الذي أورده الحكم استخلاصا موضوعيا سائغا مما تستعمل به محكمة الموضوع ولا مخالفة فيه للثابت بالأوراق وبؤدى إلى النتيجة التى انتهى إليها ويكفى لحمل قضائه تدليلا على حصول الإضرار المبرر للتطبيق ، فإن ما يثيره الطاعن بسبب النعى لا يعدو أن يكون مجادلة موضوعية فى تقدير الدليل لا تقبل أمام هذه المحكمة ، كما لا يسيبه استلزامه تزييدا إلى ذكر أسباب أخرى من قبيل سبق الدلائل واستمرار الشكوك وتعدد الخصومات إذ لم يكن لها من تأثير على قضاء الحكم ، أما كان ما تقدم وكان حتى التأديب الشرعى المعبر عنه بالضرب بالآية الكريمة "واللانى تماء ن نشرهن فظوهن واهجرهن فى المضاجع واضربوهن فإن أطعنكم فلا تغوا عليهن سبيلا" لا يلجأ إليه إلا بعد سلوك سبيل الموعظة الحسنة والمهجر فى المضاجع باعتباره الوسيلة الثالثة والأخيرة للإصلاح ، وكان رأى فيه أن يقتصر الحال انحراف البيئة وغلبة الأخلاق الفاسدة ، ولا يباح إلا إذا رأى الرجل أن رجوع المرأة عن شوزها يتوقف عليه ، فهو منوط بالضرورة التمسك وأشبه بالحلال المكروه ، وكان تقديره بهذه المثابة متروك لقاضى الموضوع ، وإذا انتهى الحكم إلى أن اعتداء الطاعن على المطعون عليها بالطريق العام ، وانفراط عقدتها وتلويت ملابسها ، وتجهور المارة حولها فيه تجاوز لحق التأديب الشرعى بمراعاة البيئة التى ينتمى إليها الخصيان المتداعيان ، فإنه لا سلطان عليه فى ذلك طالما كان استخلاصه على ما سبق بيانه سائغا ، ويكون النعى على الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون والفساد فى الاستدلال والقصور فى التسبيب على غير أساس .

وتحيت إن حاصل النعى بالوجه الثانى من السبب الأول وبالوجه الثانى من السبب الثالث مخالفة القانون القانن والفساد فى الاستدلال ، وفى بيان ذلك يقول الطاعن إنه قدم لمحكمة الموضوع شهادة رسمية صادرة من وحدته العسكرية تنيد أنه كان يوم الاعتداء المزعوم موجودا بمقر عمله بمرسى مطروح ، غير أن الحكم أهدر دلالة هذه الشهادة على سند مما تضمنته من عدم حصوله على أجازات خلال المدة من



١٥/٢/١٩٧٣ حتى ٣١/٣/١٩٧٣ لا يمنع من خروجه بعد انتهاء عمله المنوط به أو تكليفه بعمل في الخارج ، مع أن هذه الشهادة رسمية لها حجيتها قبل الكفافة ما لم يثبت تزويرها ، وهو ما يعيب الحكم بخالفه القانون . هذا إلى أن المقرر أن الدليل الظني لا يمكن أن يناقض دليلا قطعيا ، وغير مقبول أن يتمكن الطاعن من مبارحة مقر عمله بناحية صرسى مطروح إلى القاهرة بعد انتهاء فترة عمله بالمعسكر وعودته في الصباح التالي لعمله ، وهو ما يشوب الحكم بالفساد في الاستدلال .

وسيت إن النعى في غير محله ، ذلك أنه لما كان مفاد المادة ١١ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ أن الورقة الرسمية تعد حجة بما دون فيها من أمور فام بها محررها في حدود مهمته أو وقتت من ذوى الشأن في حضوره ، وكان ما أورده الحكم من أن ما جاء بالشهادة الرسمية من عدم منح الطاعن أمر في الفترة المددة بها لا يحول دون خروجه من المعسكر بعد انتهاء عمله أو توقيفه بعمل في خارجه ، فإنه لا يكون قد انطوى على إهدار لحجية هذه الشهادة وما تضمنته من بيانات صادرة من المرظف الرسمى الذى حررها ، لما فيه من تسليم بعدم وجود الطاعن في أجازة بالبعمل وقتذاك هذا إلى أن استخلاص وجود الطاعن في مهمة بعيدا عن محل عمله واحتمال وجرده بالقاهرة حسبا قرر الحكم تظاهره الشهادة الرسمية المقدمة من المطعون عليها أمام محكمة أول درجة والثابت فيها أنه كان في مأمورية خارجية خلال المدة من ١٧/٣/١٩٧٣ حتى ٢٥/٣/١٩٧٣ ومن ثم يكون لإثبات الحكم أقوال شاعدى المطعون عليها أمرا يحتمله منطق الأمور ، ويكون النعى عليه بخالفه القانون والفساد في الاستدلال على غير أساس .

وحيث إن حاصل الوجه الرابع من السبب الثالث انقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن الحكم المطعون فيه أورد بمدونات أن اليباة طالبت رفض الاستئناف دون أن توضح رأيها في الواقعة وفي ادسائيد القانونية والموضوعية التى استندت إليها بالمخالفة لما أوجبه المادة ١٧٨ من قانون المرافعات وهو ما يعيب الحكم بالقصور في التسبيب .

وحيث إن النعى مردود ، ذلك أن الحكم المطعون فيه قرر أن "النيابة العامة قدمت مذكرة اتهمت فيها إلى طالب الحكم بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف" : وهذا الذي أورده الحكم كاف لتحقيق غرض الشارع من وجوب تدخل النيابة العامة في قضايا الأحوال الشخصية ، ومن ثم فإن النعى عليه بهذا السبب يكون في غير محله .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والإخلال بحق الدفاع من وجهين : ( الأول ) أن محكمة الاستئناف قررت بجلسته ١٩٧٦/١/٤ حجز الدعوى لإصدار الحكم فيها يوم ١٩٧٦/٢/٨ وصرحت لكل من الطرفين بتقديم مذكرات إلى ما قبل هذا التاريخ بأسبوعين ، رغم أن المادة ٩٥ من قانون المرافعات حظرت على الخصوم تقديم مذكرات بعد إيداع النيابة مذكرتها ، وهو ما يعيب الحكم بمخالفة القانون . ( الثاني ) أن محكمة الاستئناف لم تقبل المذكرة التي قدمها الطاعن في فترة حجز القضية للحكم وفي الميعاد المسموح له به ، وفي ذات الوقت الذي قبلت مذكرة من المطعون عليها دون أن تطلعه عليها رغم تقديمها بعد الميعاد وتضمنت دفاعا لم يسبق إبدائه في مواجهتها ، وهو ما يعيب الحكم بالإخلال بحق الدفاع .

وحيث إن النعى غير سديد في وجهه الأول لأن النيابة العامة بعد صدور القانون رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٥٥ أصبحت طرفا أصليا في قضية الأحوال الشخصية التي لا تختص بها المحاكم الجزئية ، والمادة ٩٥ من قانون المرافعات محلها طبقا لصريح نصها الدعاوى التي تكون النيابة فيها طرفا منضما . والنعى مردود في وجهه الثاني بأنه وإن كان يبين من مذكرة الطاعن أنه غير مؤثر عليها بما يفيد عدم قبولها ، كما يبين من مذكرة المطعون عليها أنه غير مؤثر عليها بما يفيد إعلانها للطاعن أو وكيله ، إلا أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه لم يعول على شيء مما جاء بهاتين المذكرتين ولم يشر إليهما إطلاقا ، ومن ثم فإن قبول المحكمة لمذكرة المطعون عليها — بفرض حصوله — لا يكون قد أخل بأي حق للطاعن بالإضافة إلى أن عدم قبول المحكمة لمذكرة الطاعن مفقور للدليل . ويكون النعى في غير محله .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ٩ من نوفمبر سنة ١٩٧٧

بإئاسة السيد المستشار محمد أسعد محمود نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
محمد عبد الباجورى وصالح نصار ومحمود رمضان وإبراهيم فراج

( ٢٨٤ )

الطعن رقم ١٠ لسنة ٤٦ قى أحوال شخصية :

( ١ ) نقض " رفع الطعن " . أحوال شخصية .

الطعن بالنقض . رفعه بصحيفة تودع قلم كتاب محكمة النقض أو المحكمة التى أصدرت الحكم  
محل الطعن . وجوب إيداع المستندات المؤيدة له فى ذات الوقت وبذات المحكمة التى أودعت  
الصحيفة قلم كتابها .

( ٢ ) استئناف " إعتبار الاستئناف نأناً لم يكن " أحوال شخصية .

عدم تعويل المحكمة على إعلان تعجيل الجلسة الأولى الموجه للاستئناف . حضور جلسات  
تأية . لا محل من بعد لاعتبار الاستئناف كأن لم يكن جزءاً تخلف الاستئناف عن حضور جلسة  
التعجيل باعتباره الأولى المحددة انظار الاستئناف .

١ - مفاد المادتين ٢٥٣ ، ٢٥٥ من قانون المرافعات ، أن المشرع أجاز  
رفع الطعن بالنقض بصحيفة تودع قلم كتاب محكمة النقض أو قلم كتاب  
المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه ابتغاء تيسير الإجراءات وحتى لا يتجشم  
محامى الطاعن مشقة الانتقال بنفسه إلى قلم كتاب محكمة النقض بالقاهرة لرفع  
الطعن ، وأوجب أن يودع فى ذات وقت إيداع صحيفة الطعن المستندات المؤيدة  
للطعن ، وهذا التلازم بين إيداع الصحيفة وبين إرفاق المستندات بها قاطع  
الدلالة فى أنه لا يجوز الفصل بين الإجراءين بإيداع أحدهما فى قلم كتاب محكمة  
النقض وإيداع الآخر فى قلم كتاب المحكمة التى أصدرت الحكم . ولما كان  
الثابت من الأوراق أن الطاعن انتقل إلى قلم كتاب محكمة النقض يوم ٢٩/٣/١٩٧٦  
وأودع صحيفة الطعن وأرفق بها صورة رسمية من الحكم الابتدائى والحكم

المطعون فيه وحافضة تحوى المستندات التى خالها مؤيدة لطعنه مع مذكرة شارحة وبذلك يكون الطعن قد استقام واستوفى الإجراءات القانونية ، فاذا ما تقدم الطاعن يوم ١٩٧٦/٣/٣٠ إلى قلم كتاب محكمة استئناف أسيوط ( مأمورية قضا ) التى أصدرت الحكم المطعون فيه وطلب إرسال حانظتين أخريين بمستندات جديدة إلى محكمة النقض ، فان هذا الإجراء لا يظاھر القانون ولا يجوز قبول هذه المستندات ويكون الطلب المقدم متعين الرفض .

٢ — مؤدى نص المادتين ٣١٦ ، ٣١٩ من المرسوم بقانون ٧٨ لسنة ١٩٣٩ للأئمة ترتيب المحاكم الابتدائية والإجراءات المتعلقة بها — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — ان المشرع لم يطلق عبارة " الميعاد المحدد " الواردة فى المادة ٣١٩ وإنما قيدها بما سبق النص عليه فى المادة السابقة عليها من أنه " الميعاد المحدد بورقة الاستئناف " ، ولما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه حاد لنظر الاستئناف بإاعة يوم ١٩٧٥/١٠/٢٦ خير أن المطعون عليها عجلته بلسة ١٩٧٥/١٠/١٩ وأما الداعن ومشر عنه محام قرأ أنه مريض وطبيب التبريل لاستحاجا توكيل ، ودققت المحكون عليها باعتبار الاستئناف كأن لم يخبر ، ووجد أن ادعت المحكمة على أن الاستئناف كلفها بإعادة إء — لأنه وأجبت نظر الاستئناف بلسة ١٩٧٥/١١/٢١ ، وأعلن الطاعن من جسدليه ومخبر وقدم ما ذكرات : فأخذ ، ووجدت المحكمة فى نزاع الموضوع عدة جلسات إلى جلسة ١٩٧٦/١/٢٩ حيث منعت باعتبار الاستئناف كأن لم يكن دلى سند من عدم حضوره بلسة ١٩٧٥/٥/١٩ . لما كان ذلك وكان الجزاء الذى شرعته المادة ٣١٩ من الملائحة التشريعية إنما توقعه المحكمة على المستأنف الذى لم يشترق الميعاد المحدد بعينها الاستئناف ، وكانت محكمة الاستئناف — وفى نطاق سلطتها — لم تعول على الإعلان الموجه للطاعن بعريضة التعجيل ، فإنه ما كان لما أن تعود بعد ذلك فترتيب على هذا الإعلان أثره وتكتم باعتبار الاستئناف كأن لم يكن تبعا لعدم حضوره ، لما كان ما تقدم وكان لا يغير من ذلك حضور ممثل عن الطاعن بالجلسة المحددة لنظر التعجيل واستحاجا الدعوى لمرضه ولاستحضار توكيل منه لأن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الحكم باعتبار الاستئناف كأن لم يكن عملا بالمادة ٣١٩ آنفة الذكر إنما يفترض علم المستأنف علما يقينيا بالجلسة المحددة لنظر استئنافه والتى أقام هو صحيفتها



وتخلفه عن الحضور فيها ، إذ أن تخلفه عن حضور هذه الجلسة بالذات من شأنه أن يدل على أنه غير جاد في طعنه فلا تلزم المحكمة بتحقيق موضوعه .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير والمرافعة وبعد والمداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع -- على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -- تتحصل في أن المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٤ أحوال شخصية ( نفس ) أمام محكمة قنا الابتدائية ضد الطاعن بطلب الحكم بتطليقها منه طائفة بائحة للضرر وأمره بعدم التعرض لها في أمور الزوجية وقالت شرحا لها بأنها زوجة له بمحجيج العقد الشرعي المؤرخ ١٩٧٢/٢/٢١ ، ولم يدخل بها ولا تزال على عصمته وفي طاعته ، وإذ أساء إليها بما لا يستطاع معه دوام العشرة بين أمثالهما فقد أقامت دعواها . وبتاريخ ١٩٧٤/٢/١ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت المطعون ما يها أن زوجها الطاعن لم يدخل بها ولم يعاشرها وأنه أساء إليها بصورة لا يستطاع معها دوام العشرة بين أمثالهما ، وبعد سماع شهود الطرفين عادت وحكمت بتاريخ ١٩٧٥/٣/٧ بالتطليق . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٩ لسنة ٥٠ ق أحوال شخصية أسيوط طالبا إلغاءه ورفض الدعوى . وبتاريخ ١٩٧٦/١/٢٩ حكمت محكمة الاستئناف باعتبار الاستئناف كأن لم يكن . طعن الطاعن على هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فرائه مجديرا بالنظر ، وبالجلسة الجديدة التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطاعن تقدم بطلب ياتمس فيه إعادة القضية إلى المرافعة لضم مستنداته التي سبق له تقديمها لقلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون

فيه خلال الميعاد المحدد بالمادة ٢٥٥ من قانون المرافعات والتي رفض قلم كتاب محكمة النقض قبولها .

وحيث إن الطلب في غير محله ، ذلك أن النص في المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات على أن "يرفع الطعن بصحيفة تودع قلم كتاب محكمة النقض أو المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ويوقعها محام مقبول أمام محكمة النقض . . . " وفي المادة ٢٥٥ من ذات القانون مستدلة بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٣ على أنه "يجب على الطاعن أن يودع قلم الكتاب وقت تقديم الصحيفة صورا منها بقدر عدد المطعون ضدهم . . . كما يجب عليه أن يودع في ذات الوقت : أولا . . . ثانيا - المستندات التي تؤيد الطعن فإن كانت مقدمة في طعن آخر فيكفى أن يقدم الطاعن ما يدل على ذلك ، وللمحكمة أن تتخذ ما تراه في سبيل الاطلاع على هذه المستندات . وإذا كانت صحيفة الطعن قد أودعت قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم فيجب على قلم كتابها إرسال جميع أوراق الطعن محكمة النقض في اليوم التالي لتقديم الصحيفة . . . " ، يدل على أن المشرع أجاز رفع الطعن بالنقض بصحيفة تودع قلم كتاب محكمة النقض أو قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه إبتغاء تيسير الإجراءات وحتى لا يتجشم محامي الطاعن مشقة الانتقال بنفسه إلى قلم كتاب محكمة النقض بالقاهرة لرفع الطعن . وأوجب أن يودع في ذات وقت إيداع صحيفة الطعن المستندات المؤيدة للطعن ، وهذا التلازم بين إيداع الصحيفة وبين إرفاق المستندات بها قاطع الدلالة في أنه لا يجوز الفصل بين الإجراءين بإيداع أحدهما في قلم كتاب محكمة النقض وإيداع الآخر في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم . ولما كان الثابت من الأوراق أن محامي الطاعن انتقل إلى قلم كتاب محكمة النقض يوم ١٩٧٦/٣/٢٩ وأودع صحيفة الطعن وأرفق بها صورة رسمية من الحكم الابتدائي والحكم المطعون فيه وحافظة تحوى المستندات التي خالها مؤيدة لطعنه مع مذكرة شارحة ، وبذلك يكون الطعن قد استقام واستوفى الإجراءات القانونية . فإذا ما تقدم الطاعن يوم ١٩٧٦/٣/٣٠ إلى قلم كتاب محكمة استئناف أسيوط ( مأمورية قنا ) التي أصدرت الحكم المطعون فيه وطلب إرسال محافظتين أخريين بمستندات جديدة إلى محكمة النقض ، فإن هذا الإجراء



لا يظاهره القانون ولا يجوز قبول هذه المستندات ، ويكون الطلب المقدم متعين  
الرفض .

وحيث إن الطعن بنى على سبب واحد ، ينمى به الطاعن على الحكم المطعون  
فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم قضى باعتبار  
الاستئناف كأن لم يكن استنادا إلى المادة ٣١٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية  
أعدم حضور الطاعن جلسة ١٩٧٥/٥/١٩ باعتبارها الجلسة الأولى المحددة لنظر  
الاستئناف ، مع أنه في هذه الجلسة أجلت المحكمة الاستئناف لجلسة ١٩٧٥/٦/٢١  
لإعلان الطاعن إعلانا صحيحا ، وفيها حضر الطاعن وقدم مذكرة بدفاعه ،  
ومضت المحكمة في نظر الاستئناف عدة جلسات تالية ، وإذا تعلق للطاعن حق  
بقرار إعادة إعلانه ، وعادت المطعون عليها إعلانه مسالمة ببطالان الإعلان  
الأول ، فإنه ما كان للمحكمة أن تتحلى من قرارها ، وهو ما يعيب حكمها بالخطأ  
في تطبيق القانون .

وحيث إن النعمى صحيح ، ذلك أن النص في المادة ٣١٦ من المرسوم بقانون  
رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية بالإجراءات المتعلقة بها  
في أنه " يحضر الخصوم أو وكلائهم في الميعاد المحدد بورقة الاستئناف ويعتبر  
المستأنف مدعيا " ، وفي المادة ٣١٩ منه على أنه " إذا لم يحضر المستأنف في  
الميعاد المحدد اعتبر الاستئناف كأن لم يكن ، صار الحكم الابتدائي واجب التنفيذ  
إلا إذا كان ميعاد الاستئناف باقيا " ، وهما من المواد الباقية التي تحكم إجراءات  
الاستئناف في المسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية والوقف التي كانت من  
اختصاص المحاكم الشرعية ، بدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة -  
على أن الشرع لم يطلق عبارة " الميعاد المحدد " الواردة في المادة ٣١٩ وإنما  
قيدها بما سبق النص عليه في المادة ٣١٦ السابقة عليها من أنه " الميعاد المحدد  
بورقة الاستئناف " ولما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه حدد  
لنظر الاستئناف بداية يوم ١٩٧٥/١٠/٢٦ ، غير أن المطعون عليها عجلته لجلسة  
١٩٧٥/٥/١٩ وأعلن الطاعن ومثل عنه محام قرر أنه مريض وطلب التأجيل  
لإستحضار توكيل ، ودفعت المطعون عليها باعتبار الاستئناف كأن لم يكن ، وبعد

أن اطاعت المحكمة على الإعلان كلفتها بإعادة إعلانه ، وأجبت نظر الاستئناف  
 بـجلسة ١٩٧٥/٦/٢١ ، وأعلن الطاعن من جديد وحضر وقدم مذكرة بدفاعه ،  
 ومضت المحكمة في نظر الموضوع عدة جلسات وإلى جلسة ١٩٧٦/١/٢٩ حيث  
 حكمت باعتبار الاستئناف كأن لم يكن على سند من عدم حضوره بـجلسة  
 ١٩٧٥/٥/١٩ . لما كان ذلك وتأن الجزاء الذي شرعته المادة ٣١٩ من اللائحة  
 الشرعية إنما توقعت المحكمة على المستأنف الذي لم يحضر في الميعاد المحدد بصحيفة  
 الاستئناف ، وكانت محكمة الاستئناف — وفي نطاق سلطتها — لم تعول على  
 الإعلان الموجه للطاعن بعريضة التعجيل ، فإنه ما كان ذا أن توجد بعد ذلك  
 فترتبه على هذا الإعلان أثره وتنتج باعتبار الاستئناف كأن لم يكن تبعا لعدم  
 حضوره . لما كان ما تقدم وكان لا يغير من ذلك حضور ممثل عن الطاعن  
 بالجلسة المحددة لنظر التعجيل واستتبعاله الدعوى لمرضه ولاستحضار توكيل  
 منه لأن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الحكم باعتبار الاستئناف كأن لم يكن  
 عملا بالمادة ٣١٩ آتفة الذكر إنما يفترض علم المستأنف بما يقينا بالجلسة  
 المحددة لنظر استئنافه والتي أقام هو صحيفة وتخافه عن الحضور فيها ، إذ أن  
 تخافه عن حضور هذه الجلسة بالذات من شأنه أن يدل على أنه غير جاد في طعنه  
 فلا تلزم المحكمة بتقيق موضوعه ، وإذا خالف الحتم المطعون فيه هذا النظر  
 وقضى باعتبار الاستئناف كأن لم يكن وحجب نفسه بذلك عن بحث الموضوع  
 فإنه يتعين نقضه والإحالة .



## جلسة ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة عز الدين الحسني ، وعضوية السادة المستشارين :  
الدكتور مصطفى كيرة ، وعثمان مهران الزيني ، مجدى الخولى ، وإبراهيم هاشم .

( ٢٨٥ )

الطعن رقم ١٢٠ لسنة ٣٩ القضائية :

( ١ ) دعوى " تكليف الدعوى " . محكمة الموضوع .

" لمحكمة الموضوع إعطاء الدعوى وصفها الحق وتكييفها القانونى الصحيح . عدم تقيده  
بتكييف الشعارم لما .

( ٢ ) شكة الموضوع . استئناف . بيع " بيع ملك الغير " .

بيع ملك الغير . طلب المالك بطلان العقد لهذا السبب . التكييف الصحيح للدعوى هو طلب  
عدم سريان العقد فى حقه م ٦٦ مدنى . لا يعد هذا الطلب طلبا جديدا فى الاستئناف

١ — تكييف المدعى دعواه تكييفاً خاطئاً لا ينطبق على واقعها التى ذكرها فى  
صحيفة دعواه — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا يقيد القاضى الذى  
يجب عليه إعطاء الدعوى وصفها الحق وتكييفها القانونى الصحيح .

٢ — تنص المادة ٦٦ من القانون المدنى فى فقرتها الأولى على أنه  
" إذا باع شخص شيئاً معيناً بالذات وهو لا يملكه جاز للشترى أن يطالب بإبطال  
العقد " ، كما تقضى الفقرة الثانية بعدم سريان هذا البيع فى حق المالك للعين  
المبيعة ، وإذا كان الطاعن قد أقام دعواه أمام محكمة أول درجة طالباً بالحكم  
بإبطال عقد البيع الصادر من المطعون عليه الأول إلى المطعون عليهما الثانى  
والثالث إستناداً إلى أن الأطيان المبيعة ملك الطاعن دون البائع وتمسك الطاعن  
فى صحيفة دعواه بنص المادة المذكورة بفقرتها ، فإن التكييف القانونى السليم

للدعوى هو أنها أقيمت بطلب الحكم بعدم سرعان العقد محل النزاع في حق الطاعن ، وإذا كيف الحكم المطعون فيه الدعوى بأنها إدعى إبطال عقد البيع وذهب إلى أن طلب عدم سرعان البيع بالنسبة للطاعن هو طاب جديد لا يقبل في الاستئناف لعدم تقديمه إلى محكمة الدرجة الأولى فإنه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية هـ

وحيث إن الواقع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٤٢٥ لسنة ١٩٦٢ مدنى كلى المنيا ضد المطعون عليهم الثلاثة الأولين طالبا الحكم ببطلان عقد البيع المسجل برقم ١٧٨٤ سنة ٥٨ المنيا الصادر من أخيه المطعون عليه الأول إلى المطعون عليهما الثانى والثالث وإلغاء التسجيل لصالحهما على مساحة ٢ فدان و ١ قيراط و ١٢ سهما مبينة بالصحيفة ، وقال بيانا للدعوى إن المرحوم ... .. ترك أطيانا مساحتها ٧٦ ف و ١٠ ط و ٩ س خص كل من الطاعن والمطعون عليه الأول ٢٢ ف و ٧ قاريط ، وأن المطعون عليه الأول تصرف بالبيع في جميع ما يملكه كما باع بذلك العقد إلى المطعون عليهما الثانى والثالث مساحة قدرها ٢ فدان و ١ قيراط و ١٢ سهما مما يخص الطاعن ، وإذ تقضى المادة ٤٦٦ من القانون المدنى بأنه إذا باع شخص شيئا معينا بالذات وهو لا يملكه جاز للمشتري أن يطلب إبطال العقد وعدم سرعان هذا البيع في حق مالك العين المبيعة فقد أقام الطاعن الدعوى بطلباته وفي ١٢/٣/١٩٦٧ قضت المحكمة برفض الدعوى تأسيسا على أن الطاعن باعتباره مالكا ليس له طلب إبطال العقد وإنما يجوز له بدعى الاستحقاق على المشتري أو بالتعويض وعلى البائع إذا تملك المشتري العقار



بالتقدم . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٩٥ لسنة ٣ ق بني سويف ( مأمورية المنيا ) وطلب الحكم بإلغاء الحكم المستأنف وبإبطالان وعدم نفاذ عقد البيع المسجل موضوع الدعوى استنادا إلى أنه يعتبر من الغير بالنسبة إلى هذا التصرف والذي انصب على ملكه وفي ١٩٦٩/١/٩ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف .

طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم ونظر الطعن في غرفة المشورة فجددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها السابق .

وحيث إن مما ينعمه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القواعد الأساسية في تكييف الدعوى وفي بيان ذلك يقول إنه طلب أمام محكمة أول درجة الحكم بإبطال عقد البيع الصادر من المطعون عليه الأول إلى المطعون عليهما الثاني والثالث تأسيسا على أن العين المباعة مملوكة له وليست ملكا للبائع وقد أوضح أمام محكمة الاستئناف أنه هدف بدعواه إلى عدم سريان عقد البيع في حقه ، وقضى الحكم المطعون فيه برفض الدعوى بمقولة إنه ليس لملك في بيع ملك الغير أن يطلب إبطال عقد البيع لأنه أجنبي عنه فلا يعرى في حقه ، وأنه لا يقبل من الطاعن أن يطلب في الاستئناف عدم نفاذ البيع في حقه لأنه طلب جديد لم يسبق إبدائه أمام محكمة أول درجة ، في حين أن القاضي لا يتقيد في تكييف الدعوى بوصف الطاعن لها ولا بالألفاظ التي عبر بها عن طبيعته ، وأن مفهوم طلبات الطاعن أمام محكمة الدرجة الأولى أنه يطلب الحكم بعدم سريان عقد البيع في حقه وهو ما أنصح منه في الاستئناف ، ومن ثم فلا يعتبر هذا الطلب جديدا لا يجوز تقديمه إلى محكمة الاستئناف لأنه يدخل في عموم الطلبات التي رفعت بها الدعوى .

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أن تكييف المدعى دعواه تكييفاً خاطئاً لا ينطبق على واقعها التي ذكرها في صحيفة دعواه — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا يقيد القاضي الذي يجب عليه إعطاء الدعوى وصفها الحق وتكييفهما القانوني الصحيح ، وإذا تنص المادة ٤٦٦ من القانون المدني في

نقرتها الأولى على أنه إذا باع شخص شيئاً معيناً بالذات وهو لا يملكه جاز  
لاشتري أن يطلب إبطال العقد ، كما تقضى الفقرة الثانية بعدم سريان هذا البيع  
في حق المالك للعين المبيعة ، ولما كان الطاعن قد أقام دعواه أمام محكمة أول  
درجة طالبا الحكم بإبطال عقد البيع الصادر من المطعون عليه الأول إلى المطعون  
عليهما الثاني والثالث استنادا إلى أن الأطيان المبيعة ملك للطاعن دون البائع  
وتمسك الطاعن في صحيفة دعواه بنص المادة المذكورة بنفقرتها ، فإن  
التكييف القانوني السليم للدعوى هو أنها أقيمت بطلب الحكم بعدم سريان  
العقد محل النزاع في حق الطاعن ، وإذا كيف الحكم المطعون فيه الدعوى بأنها  
دعوى إبطال عقد البيع وذهب إلى أن طلب عدم سريان البيع بالنسبة للطاعن  
هو طلب جديد لا يقبل في الاستئناف لعدم تقديمه إلى محكمة الدرجة الأولى  
فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث  
بأى أسباب الطعن .



## جاسة ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة أنور خلف ، وعضوية السادة المستشارين ؛  
مدوح عطية ، حسن السبياطي ، الدكتور بشرى زرق ، رافت عبد الرحيم .

( ٢٨٦ )

الطعن ٢١٥ لسنة ٢٤ القضائية :

( ٢٤١ ) عمل . تأمينات اجتماعية . تقادم "تقادم مسقط" .

(١) حق العامل في قيمة الزيادة بين أنظمة المعاشات أو المكافآت أو الإيداع الأفضل التي أقرها صاحب العمل وبين مكافأة نهاية الخدمة القانونية م ٨٩ ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . حق ناشئ عن عقد العمل . سقوط الدعوى بالتقادم الحولي .

(٢) مستحقات المؤمن عليه الناشئة مباشرة عن قانون التأمينات الاجتماعية خضوعها للتقادم الخدمي م ١١٩ ق ٦٣ سنة ١٩٦٤ .

١ — النص في المادة ٨٩ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على أنه " المعاشات والتعويضات المقررة وفقا لأحكام هذا الباب لا تقابل من التزامات صاحب العمل في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة إلا ما يعادل مكافأة نهاية الخدمة القانونية محسوبة على أساس المادة ٧٣ من قانون العمل ويلزم أصحاب الأعمال الذين كانوا يرتبطون حتى آخر يوليو سنة ١٩٦١ بأنظمة معاشات أو مكافآت أو ادخار أفضل بقيمة الزيادة بين ما كانوا يتحملونه في تلك الأنظمة ومكافأة نهاية الخدمة القانونية محسوبة على الأساس المشار إليه في الفقرة السابقة . . . وتصرف للمؤمن عليه أو المستحقين عنه المشار إليهم في المادة ( ٨٣ ) من قانون العمل هذه المبالغ عند استحقاق صرف المعاش أو التعويض مضافا إليها فائدة سركية بمعدل ٣ ٪ سنويا . . . وتوزع هذه المبالغ في حالة وفاة المؤمن عليه وفقا لحكم المادة ( ٨٣ ) من قانون العمل المشار إليه . . . يدل على أن حق العامل في قيمة الزيادة بين أنظمة المعاشات

أو المكافآت أو الإيداع الأفضل التي ترتبط بها أصحاب الأعمال وتحملوها ومكافأة نهاية الخدمة القانونية محسوبة على أساس المادة ٧٢ من قانون العمل هو حق ناشئ عن عقد العمل وتحكمه قواعده في عقود العمل وتختلف قوانينه وما لا يتعارض معها من أحكام القانون المدني ومنها ما نصت عليه المادة ٦٩٨ بقولها "تسقط بالتقادم الدعاوى الناشئة عن عقد العمل باقتضاء سنة تبدأ من وقت انتهاء العقد" وهو ميعاد يتصل برفع الدعوى .

٢ - مستحقات المؤمن عليه الأخرى المقررة والناشئة مباشرة من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ تخضع للتقادم الخمسى المنصوص عليه في المادة ١١٩ من هذا القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن - الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٢٤٢ سنة ١٩٦٩ عمال كلى القاهرة على المطعون ضدهما طالبا الحكم بإلزامهما متضامين أن يؤديا له مبلغ ٥٠٠٥ جنيهاً و ٣٢٩ م. وقال شرحاً لدعواه أنه التحق بخدمة الجمعية المطعون ضدها الأولى في ١٩٢٧/٢/٢٨ وظل يعمل بها حتى أحيل إلى المعاش في ١٩٦٤/١٢/٥ وقد سددت الجمعية عنه هيئة التأمينات الاجتماعية قيمة الاشتراكات المستحقة عن كامل مدة خدمته وهو ١٨٨٤ جنيهاً و ٩٧١ م. بما باعتبار أن هذا المبلغ يمثل مكافأة نهاية خدمته طبقاً للمادة ٧٣ من قانون العمل واستطرد الطاعن مقررًا أنه لما كان للجمعية نظام خاص أفضل يستحق بموجبه مبلغ ٦٨٨٩ جنيهاً و ٣٠٠ م. كمكافأة نهاية الخدمة وتبعاً لذلك يستحق الفرق بين المبلغين عملاً بحكم المادة ٨٩ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون ١٩٦٤/٦٣ فقد أقام دعواه



بطلباته سائلة البيان . وقد دفع المطعون ضدهما بسقوط الدعوى بالتقادم طبقا للمادة ٦٩٨ من القانون المدنى وبتاريخ ١٩٧٠/١/٢٠ قضت المحكمة بسقوط الدعوى بالتقادم واستأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وتفيد استئنافته برقم ٨٧/٥٥٦ ق . وبتاريخ ١٩٧٢/٣/١٦ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وعرض الطعن على غرفة المشورة فحددت لندوة جلسة ١٩٧٧/١٠/٢٣ وفيها التزمت النيابة رأياها السابق .

وحيث إن الطعن بنى على أربعة أسباب حاصل الأسباب الثلاثة الأولى منها أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه وتفسيره من وجهين ( أولهما ) أن ماجرى عليه الحكم من أن حق الطاعن المطالب به ناشئ عن عقد العمل ومارتبته على ذلك من اخضاع تقادم الدعوى لحكم المادة ٦٩٨ من القانون المدنى ، خطأ ومخالف للقانون لأن حق الطاعن قد نصت عليه المادة ٨٩ من القانون ١٩٦٤/٦٣ فيكون القانون هو مصدره المباشر فلايسرى عليه التقادم الحولى بل يخضع للتقادم البطويل الذى نصت عليه المادة ٣٧٤ من القانون المدنى . ( ثانيا ) أن المادة ١١٩ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون ١٩٦٤/٦٣ نصت على أن تقادم دعاوى المطالبة بمستحقات المؤمن عليه يكون بمضى خمس سنوات من التاريخ الذى تعتبر فيه هذه المستحقات مطالبة واجبة الأداء ولما كانت دعوى الطاعن لا تعبدو أن تكون بمستحققاته باعتباره مؤمنا عليه فإن تقادم دعواه يخضع لذلك التقادم الخمسى وإذا خالف الحكم هذا النظر وجرى فى قضائه على أن حق الطاعن - يسقط بالتقادم الحولى المنصوص عليه فى المادة ٦٩٨ من القانون المدنى فإنه يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أن النص فى المادة ٨٩ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ سنة ١٩٦٤ على أن " المعاشات

والتعويضات المغنونة وفقا لأحكام هذا الباب لا تقابل من التزامات صاحب العمل في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة إلا ما يعادل مكافأة نهاية الخدمة القانونية محسوبة على أساس المادة ٧٣ من قانون العمل . . . . . ويلتزم أصحاب الأعمال الذين كانوا يرتبطون حتى يوليو سنة ١٩٦١ بأنظمة معاشات أو مكافآت أو ادخار أفضل بقيمة الزيادة بين ما كانوا يتحملونه في تلك الأنظمة ومكافأة نهاية الخدمة القانونية محسوبة على الأساس المشار إليه في الفقرة السابقة . . . . . وتصرف للؤمن عليه أو المستحقين عنه المشار إليهم في المادة ( ٨٢ ) من قانون العمل هذه المبالغ عند استحقاق صرف المعاش أو التعويض مضافا إليها فائدة مركبة بمعدل ٣٪ سنويا وتوزع هذه المبالغ في حالة وفاة المؤمن عليه وفقا لحكم المادة ( ٨٢ ) من قانون العمل المشار إليه . يدل على أن حتى العامل في قيمة الزيادة من أنظمة المعاشات أو المكافآت أو الإدخار الأفضل التي ارتبط بها أصحاب الأعمال وتحملوها ومكافأة نهاية الخدمة القانونية محسوبة على أساس المادة ٧٣ من قانون العمل هو حث ناشئ عن عقد العمل وتحكمه قواعده في عقود العمل ومختلف قوانينه وما لا يتعارض معها من أحكام القانون المدني ومنها ما نصت عليه المادة ٦٩٨ بقولها " تسقط بالتقادم ادعاءوى الناشئة عن عقد العمل بانقضاء سنة تبدأ من وقت انتهاء العقد . وهو ميعاد يتصل برفع الدعوى أما مستحقات المؤمن عليه انه تحري المغنونة والنشئ مباشرة عن قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ سنة ١٩٦٤ فتختص بالتقادم انفسى المنصوص عليه في المادة ١١٩ من هذا القانون . وإذا كان ذلك وكان المحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وجرى في قضائه على سقوط دعوى الطاعن لرفعها بعد انقضاء سنة من انتهاء عقده فلذلك لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

وحيث إن حامل السبب الرابع أن الطاعن تمسك في دفاعه أمام محكمة الاستئناف بأنه لم يكن مطالبا قانونا بأى إجراء ضد الجمعية بشأن مستحقاته المقررة وفقا للنظام الخاص لأن قانون التأمينات الاجتماعية يوجب على صاحب العمل إيداع هذه المستحقات لدى هيئة التأمينات الاجتماعية الملزم . قانونا بتحصيل هذه الالتزامات لصرفها له ولذلك فإن التزام صاحب العمل بأداء قيمة



الزيادة إلى هيئة التأمينات الاجتماعية لا يجوز أن يخضع لحكم المادة ٦٩٨ من القانون المدنى وأغفل الحكم المطعون فيه الرد على هذا الدفاع الجوهري وهو قصور في التسبيب يعيبه ويبطله .

وحيث إن هذا النعى مردود بأنه لما كان التقادم الحولى الخاص المنصوص عليه في المادة ٦٩٨ من القانون المدنى تخضع له الدعاوى الناشئة عن عقد العمل ويقوم على اعتبارات من المصلحة العامة هي ملائمة استقرار الأوضاع الناشئة عن عقد العمل والموائمة إلى تصفية المراكز القانونية لكل من رب العمل والعامل سواء كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أن الحق المطالب به ناشئ عن عقد العمل ولم ترفع الدعوى إلا بعد مضي سنة من انتهاء عقد العمل وهو ما يحمل الرد الضمني المسقط لدفاع الطاعن، فإن النعى على الحكم بالقصور في التسبيب في هذا الشأن يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمد فاضل المرجوشي، وعضوية السادة المستشارين محمد عبد العظيم عيد وأحمد شيبه الحمد وألفى بقطر حبشي وأحمد شوقي المليجي .

(٢٨٧)

الطعن . ٦٤ لسنة ٢٠٠٤ القضائية :

إختصاص . حكم "حجية الحكم" . قوة الأمر المقضي .

قضاء المحكمة الجزئية بعدم اختصاصها قيميا والإحالة للمحكمة الابتدائية . قضاء منه الخصومة كلها . جواز الطعن فيه على استقلال . م ٢١٢ مرافعات . عدم الطعن فيه . أثره . وجوب تقيد المحكمة الابتدائية بالتقريرات التي أنبئ عليها منطوق الحكم بعدم الاختصاص والإحالة .

لما كانت قوة الأمر المقضي كما ترد على منطوق الحكم ترد أيضا على ما يكون من أسبابه مرتبطا ارتباطا وثيقا بهذا المنطوق بحيث لا تقوم له قائمة بدونه وكانت المحكمة الجزئية قد أسست قضاءها بعدم الاختصاص والإحالة إلى المحكمة الابتدائية على أن الحكيم الصادرين في ٢٧/٤/١٩٦٨ بنذب الخبير لم يقطعها في أسبابهما بأحقية الطاعنين للمعد الأدنى للترتب المقرر في الجدول المرافق للأنحة الصادر بها القرار الجمهوري رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ وبالتالي فلا تندرج الدعوى ضمن ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة الثانية من مواد إصدار قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ والتي استثنت من قاعدة إحالة الدعوى التي أصبحت من اختصاص محاكم أخرى بمقتضى أحكام القانون والورادة في الفقرة الأولى منها تلك المحكوم فيها أو المؤجلة للنطق بالحكم ، وكانت المادة ٢١٢ من قانون المرافعات المشار إليها لا يجوز الطعن في الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة إلا بعد صدور الحكم المنهي للخصومة كلها وذلك فيما عدا الأحكام التي عدتها على سبيل الحصر وهي الأحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى والأحكام التي تصدر في شق من الموضوع متى كانت قابلة للتنفيذ الجبري ، وكان الحكم الصادر بعدم اختصاص المحكمة قيميا هو حكم منه للخصومة



كلها فيما فصل فيه وحسمه بصدد عدم الاختصاص ولن يعقبه حكم آخر في موضوعها من المحكمة التي أصدرتها فيجوز الطعن فيه على استقلال عن طريق استئنافه في حينه وهو ما لم يحصل ، فإن قوة الأمر المقضى التي حازها هذا الحكم لا تقتصر على ما قضى به في منطوقه من عدم اختصاص المحكمة الجزئية والإحالة إلى المحكمة الابتدائية بل تلحق أيضا ماورد بأسبابه من وصف لما جاء بحكمي نذب الخبير من عدم اشتغالها على قضاء بأحقية الطاعنين للحد الأدنى للمرتب الوارد بالجدول المرافق للأشحة المشار إليها ، لأن هذه التقارير هي التي انبنى عليها المنطوق ولا يقوم إلا بها ، ومقتضى ذلك أن تنقيد المحكمة المحالة إليها الدعوى بذلك الوصف — ولو كان قد بنى على قاعدة غير صحيحة في القانون — ويمتنع عليها كما يمتنع على الخصوم الجدل فيها من جديد .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعنين أقاموا الدعوى بين رقمي ١٣٠ ١٣٠ سنة ١٩٦٧ و ٢٢ سنة ١٩٦٨ عمال جزئي القاهرة على المطعون ضده — بنك الاسكندرية — وطلبوا الحكم بالزامه برفع أجرهم الأساسي إلى مبلغ عشرين جنيها شهريا مع ما يترتب على ذلك من فروق في فئات إعانة الغلاء والمنح السنوية ، وقالوا بيانا لها أنهم يحملون مؤهلات عالية وأن لأشحة موظفي وعمال الشركات الصادر بها القرار الجمهوري رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ والمعمول به اعتبارا من ١٠/٣١/١٩٦١ تنص على أن الحد الأدنى للمرتب الأساسي لحزمة المؤهلات العالية عشرون جنيها فضلا عن إعانة الغلاء إلا أن المطعون ضده لم يعمل أحكام هذا القرار ، فأقاموا الدعوى بطلباتهم سالفة البيان . وبتاريخ ٢٧/٤/١٩٦٨ قضت المحكمة في كل من الدعويين بنذب مكتب خبراء وزارة العدل لأداء المهمة التي عهدت بها إليه

وبعد أن قدم الخبير تقريراً في كل منهما ضمت المحكمة الدعوى الأولى للثانية وقضت في ١٩٧٠/٢/٧ بعدم اختصاصها قيمياً بنظرها وإحالتها إلى محكمة القاهرة الابتدائية وقيلت بمحلولها برقم ٧٩٥ لسنة ١٩٧٠ عمال كلى القاهرة وفي ١٩٧٠/٤/٥ قضت المحكمة بأحقية الطاعنين لمرتب أسامى مقداره عشرون جنياً اعتباراً من ١٩٦١/١١/١ بالنسبة للثلاثة الأول ومن ١٩٦٢/٣/١٧ بالنسبة للزابع وبارام المطعون ضده بأن يدفع لهم الفروق المالية المترتبة على ذلك والتي أورها منطوق الحكم . استأنف المطعون ضده هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد الاستئناف برقم ٢٠٠٣ سنة ٨٧ ق ، وبتاريخ ١٩٧٢/٦/١٥ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق القضاة ، وقدمت النيابة الدائمة مذكرة رأيت فيها رفض الطعن ، وعرض الطعن على غرفة المشورة فحددت لنظره جلسة ١٩٧٧/١٠/١٥ وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن حاصل سبب الطعن مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله ، وفي بيان ذلك يقول الطاعنون أن الحكم المطعون فيه التزم الحكم الصادر من المحكمة الجزئية بتاريخ ١٩٧٠/٢/٧ وانتهى قضى بعدم اختصاص المحكمة قيمياً بنظر الدعويين وإحالتها إلى المحكمة الابتدائية فيما ورد بأسبابه من أن الحكيم الصادرين في ١٩٦٨/٤/٢٧ يتنبأ بغير لم يتضمن قضاء قطعياً بأحقيتهم في رفع مرتباتهم إلى الحد الأدنى الوارد بالجدول المرافق للأنحة الصادر بها القرار الجمهوري رقم ١٩٥٨ لسنة ١٩٦١ حتى يصير هذا القضاء نهائياً بعدم الطعن عليه في الميعاد وما يتبع ذلك من عدم انطباق أحكام القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٨ عليهم ، في حين أن خروج المنازعة من ولاية المحكمة الجزئية يستوجب الرجوع — عند تكليف ما تضمنه الحكم المشار إليهما — إلى القانون ذاته لا إلى الوصف الذي تسميه عليه تلك المحكمة متى كان خاطئاً ، كما أن المحكمة الابتدائية وقد أحيات إليها الدعوى وهي ذات الاختصاص العام فإن من حقها أن تعرض لبيان طبيعة ما جاء بهذين الحكيم من قضاء لا شك أنه فصل في شق من النزاع تجادل فيه الخصوم باختياره أساس الدعوى وصدر في ظل المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق لحاز قوة الأمر المقضى بعد استئنافه في الميعاد مما يبين منه أن الحكم



المطعون فيه فضلا عن خطئه في تطبيق القانون وتأويله فقد فصل في النزاع على خلاف ذلك القضاء .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أنه لما كانت قوة الأمر المقضي كما ترد على منطوق الحكم ترد أيضا على ما يكون من أسبابه مرتبًا إرتباطًا وثيقًا بهذا المنطوق بحيث لا تقوم له قائمة بدونه وكانت المحكمة الجزئية قد أسست قضاءها بعدم الاختصاص والإحالة إلى المحكمة الابتدائية على أن الحكيم الصادرين في ٢٧/٤/١٩٦٨ بنذب الخبير لم يقطعا في أسبابهما بأحقية الطاعنين للحد الأدنى للمرتب المقرر في الجدول المرافق للائحة الصادر بها القرار الجمهوري رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ وبالتالي فلا تندرج الدعوى ضمن ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة الثانية من مواد إصدار قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ والتي استثنت من قاعدة إحالة الدعاوى التي أصبحت من اختصاص محاكم أخرى بمقتضى أحكام القانون والواردة في الفقرة الأولى منها، تلك المحكوم فيها أو الموجهة للنطق بالحكم، وكانت المادة ٢١٢ من قانون المرافعات المشار إليه لا تجيز الطعن في الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة إلا بعد صدور الحكم المنهى للخصومة كلها وذلك فيما عدا الأحكام التي عدتها على سبيل الحصر وهي الأحكام الوقفية والمتسجلة والصادرة بوقف الدعوى والأحكام التي تصدر في شق من الموضوع متى كانت قابلة للتنفيذ الجبري، وكان الحكم الصادر بعدم اختصاص المحكمة قيميا هو حكم منه للخصومة كلها فيما فصل فيه وحسمه بصدد عدم الاختصاص ولن يعقبه حكم آخر في موضوعها من المحكمة التي أصدرته فيجوز الطعن فيه على استقلال عن طريق استئنائه في حينه وهو ما لم يحصل ، فإن قوة الأمر المقضي التي حازها هذا الحكم لا تقتصر على ما قضى به في منطوقه من عدم اختصاص المحكمة الجزئية والإحالة إلى المحكمة الابتدائية بل تلحق أيضا ما ورد بأسبابه من وصف لما جاء بحكمي ندب الخبير من عدم اشتمالهما على قضاء بأحقية الطاعنين للحد الأدنى للمرتب الوارد بالجدول المرافق للائحة المشار

إليها ، لأن هذه التقارير هي التي إنبنى عليها المنطوق ولا يقوم إلا بها ، ومقتضى ذلك أن تتقيد المحكمة بحالة إليها الدعوى بذلك الوصف — ولو كان قد بنى على قاعدة غير صحيحة في القانون — ويمتنع عليها كما يمتنع على الخصوم الجدل فيها من جديد ؛ وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وكانت هذه الدعامة وحدها كافية لجملة مما يضحى معه تعييبه بعد ذلك بخالفة قضاء الحكيم الصادق بنديب التحير غير منتج ، فإن النعي بسبب الطعن برمته يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار صلاح الدين حبيب نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين محمد صدقي العصار ، وزكي الصاوي صالح ، وعبد الحميد المصفاوي ، ومحمد طه سنجر .

( ٢٨٨ )

الطعن رقم ١٠٢ لسنة ٤٤ القضائية

( ١ ) استئناف . حكم " الطعن في الحكم " . دعوى .

شطب الدعوى . تخلف المحكوم عليه عن الحضور بعد التعجيل ودرن أن يقدم مذكرة بدفاعة .  
بدء مريان ميعاد الطعن في الحكم في هذه الحالة من تاريخ مدوره . م ٢١٢ مرافعات .

( ٢ ) إثبات " البين المتممة " . محكمة الموضوع .

البين المتممة . حق توجيهها من اطلاقات محكمة الموضوع ولو تحققت شروطها .

١ — نص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات يدل على أن القانون جعل مواعيد  
الطعن في الأحكام من تاريخ النطق بها كأصل عام إلا أنه استثنى من هذا الأصل  
الأحكام التي لا تعتبر حضورية والأحكام التي افترض المشرع فيها عدم علم المحكوم  
عليه بالخصومة وما اتخذ فيها من إجراءات ، فجعل مواعيد الطعن فيها من تاريخ  
إعلان الحكم ، ومن ثم نأذا وقف السير في الدعوى لأي سبب من الأسباب  
فانقطع بذلك تسلسل الجلسات وثبت أن المحكوم عليه لم يحضر في أية جلسة  
تالية لهذا الانقطاع ولم يقدم مذكرة بدفاعة ، فان ميعاد الطعن لا ينفتح بالنسبة  
له إلا من تاريخ إعلانه بالحكم ولو كان قد حضر في الفترة السابقة على ذلك ،  
وأن شطب الدعوى هو مما يترتب عليه وقف السير فيها وانقطاع تسلسل  
جلساتها .

٢ — لا تريب على محكمة الموضوع إن لم تستعمل حقها في توجيه البين  
المتممة إذ هو من الرخص القانونية التي تستعملها إن شئت بلا الزام عليها في  
ذلك ولو تحققت شروط الحق في توجيهها .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —  
تتوصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٢٦٠ سنة ١٩٧٠ مدينى أسقوط الابتدائية  
ضد المطعون عليه طالبا الحكم بصحة وتفاذ العقد المؤرخ ١٩٦٨/١١/١٢ الصادر  
له من المدعى عليه ببيع ٦ ط و ١٠ س مينة الحدود والمعلم بصحيفة الدعوى لقاء  
ثمان قدره ٢٠٠٠ جنية والتسليم — وبتاريخ ١٩٧٠/٤/١ قررت المحكمة شطب  
الدعوى وبعد أن طلب المدعى السير فيها حكمت المحكمة بجلسة ١٩٧٠/٥/٢٠  
بطلباته — استأنف المطعون عليه هذا الحكم أمام محكمة استئناف أسقوط  
بالاستئناف رقم ٢٩٢ لسنة ٤٥ ق دفع الطاعن بسقوط الحق فى الاستئناف  
وبجلسة ١٩٧٢/٣/٤ حكمت المحكمة برفض هذا الدفع وباخالة الدعوى إلى  
التحقيق ليثبت الطاعن فقد المخالصة بباقي الثمن لسبب لايد له فيه ، ثم عادت  
وقضت فى ١٩٧٣/١٢/٣ بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم قبول الدعوى . طعن  
الطاعن فى هذا الحكم والحكم الصادر بتاريخ ١٩٧٢/٣/٤ بطريق النقض وقدمت  
النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن . وعرض الطعن على هذه  
الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها  
الترمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينسب الطاعن بالسبب الأول منهما على الحكم  
الصادر بتاريخ ١٩٧٢/٣/٤ الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقول ، إنه  
دفع بسقوط حق المطعون عليه فى الاستئناف لرفعه بعد مضي أربعين يوما من تاريخ  
صدور الحكم المستأنف ورفضت المحكمة هذا الدفع — استنادا إلى أن ميعاد  
الطعن بالنسبة للمطعون عليه لا يبدأ طبقا للمادة ٢١٢ من قانون المرافعات إلا من  
تاريخ إعلانه بالحكم لتخلقه من الحضور وعن تقديم المذكرات فى جميع الجلسات التالية  
لتعجيل الدعوى من الشطب ، فى حين أن هذا الحكم الذى أورده المادة ٢١٢



آفة الذكر لا ينطبق إلا إذا كانت الدعوى قد عجلت بعد وقف السير فيها ،  
وأنه لما كان الشطب لا يعتبر من حالات وقف السير في الدعوى وهي حالات  
وردت في القانون على سبيل الحصر ولا يجوز قياس الشطب عليها فإن الحكم  
إذ خالف هذا النظر يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن النص في المادة ٢١٢ من قانون  
المرافعات على أن " يبدأ ميعاد الطعن في الحكم من تاريخ صدوره مالم ينص  
القانون على غير ذلك — ويبدأ هذا الميعاد من تاريخ إعلان الحكم إلى المحكوم  
عليه في الأحوال التي يكون فيها قد تخلف عن الحضور في جميع الجلسات  
المحددة لنظر الدعوى ولم يقدم مذكرة بدفاعة — وكذلك إذا تخلف المحكوم  
عليه عن الحضور وعن تقديم مذكرة في جميع الجلسات التالية لتعجيل الدعوى  
بعد وقف السير فيها لأي سبب من الأسباب " — يدل على أن القانون جعل  
مواعيد الطعن في الأحكام من تاريخ النطق بها كأصل عام ، إلا أنه استثنى  
من هذا الأصل الأحكام التي لا تعتبر حضورية والأحكام التي افترض المشرع  
فيها عدم علم المحكوم عليه بالحضومة وما اتخذ فيها من إجراءات فيجعل مواعيد  
الطعن فيها من تاريخ إعلان الحكم ، ومن ثم فإذا وقف السير في الدعوى  
لأي سبب من الأسباب فانهقطع بذلك تسلسل الجلسات وثبت أن المحكوم عليه  
لم يحضر في أية جلسة تالية لهذا الانقطاع ولم يقدم مذكرة بدفاعة ، فإن ميعاد  
الطعن لا يفتح بالنسبة له إلا من تاريخ إعلانه بالحكم ولو كان قد حضر في الفترة  
السابقة على ذلك — ولما كان شطب الدعوى هو مما يترتب عليه وقف السير  
فيها وانقطاع تسلسل جلساتها ، وكان الحكم الاستثنائي الصادر بجلسة  
١٩٧٢/٣/٤ قد أقام قضاءه برفض الدفع على أن " الثابت من مطالعة محاضر  
جلسات الدعوى المستأنف حكمها أنها شطبت بجلسة ١٩٧٠/٤/١ ثم عجلت  
بجلسة ١٩٧٠/٥/٦ وأن المستأنف تخلف عن الحضور وعن تقديم المذكرات  
في جميع الجلسات لتعجيل ومن ثم فإن ميعاد استئناف الحكم الصادر في تلك  
الدعوى لا يبدأ إلا من تاريخ إعلانه إلى المستأنف المحكوم عليه فيها " فإنه يكون  
قد أصاب صحيح القانون ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينمى بالسبب الثاني على الحكم الصادر بتاريخ ١٩٧٣/١٢/٣  
 القصور في التسبيب ومخالفة الثابت في الأوراق والفساد في الاستدلال ، وفي  
 بيان ذلك يقول أن الحكم انتهى إلى أن المخالصة المؤرخة ١٩٧٠/٤/١٨ لم تصدر  
 من المطعون عليه ولم يوقع عليها ، في حين أن الثابت من أقوال شاهده أمام  
 المحكمة أن المطعون عليه المذكور وقع أمامهما على ورقة بعد أن تسلم منه مبلغا  
 من النقود ، كما وأن المحكمة نسبت إليه أنه قرر أمامها بفقده المخالصة المشار  
 إليها في سيارة الأوتوموبيل وأعتبرت هذا القول مناقضا لما أبلغ به في محضر  
 الأحوال رغم أن ما أبلغ به في هذا المحضر هو أنه فقدها ومستندات  
 أخرى أثناء سيره في شارع الجمهورية ولاتناقض في ذلك مع ما قرره أمام المحكمة  
 من أنه اكتشف ضياع هذه الأوراق أثناء ركوبه السيارة — وقد أدى هذا  
 الفساد في الاستدلال ومخالفة الثابت في الأوراق إلى الأخذ بدفاع المطعون  
 عليه — من أن الطاعن قد اختلق رواية فقد المخالصة المؤرخة ١٩٧٠/٤/١٨  
 التي قدمت للمحكمة أول درجة ليسد الطريق أمام الادعاء بتزويرها ، وإلى  
 الالتفات عن أن المستندات ظلت مودعة ملف الدعوى مدة تزيد على ثلاثة أشهر  
 ولو كان الأمر كما خالص إليه الحكم لكان قد بادر إلى سحبها فور صدور  
 الحكم الابتدائي — هذا فضلا عن أن المطعون عليه رغم إعلانه بالحكم الأخير  
 ورغم الإشارة إلى صدوره في صحيفة دعوى فسخ رفعت على المطعون عليه من الغير  
 في ١٩٧٠/٧/١٣ وقدمت صورتها للمحكمة — لم يبلغ النيابة العامة بتزوير المخالصة  
 وأنما رفع استئنافه في ١٩٧٠/١٠/٣ بعد أن إطمأن إلى فقدها — هذا إلى  
 أنه لما كان الثابت أن هناك مخالصة قدمت إلى المحكمة الابتدائية ووردت  
 بياناتها في الحكم الابتدائي فكان على المحكمة الاستئنافية أن توجه اليمين المتممة  
 لتكوين عقيدتها في شأن تلك المخالصة ، وإذا لم توجهها فإن الحكم  
 فضلا عن مخالفته الثابت في الأوراق والفساد في الاستدلال يكون معيبا  
 بالقصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أن الحكم المطعون فيه قضى بعدم قبول  
 دعوى الطاعن بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٦٨/١٠/١٢ استنادا إلى " أن  
 المخالصة المؤرخة ١٩٧٠/٤/١٨ المثبتة لتخالص المستأنف عليه " الطاعن " عن



بأقوى ثمن الأرض لم تصدر ولم يوقع عليها من البائع ويعزز ذلك أن قول المستأنف عليه "الطاعن" أن المخالصة فقدت منه بسبب أجنبي لا بد له فيه لم يقم عليه دليل سوى روايته التي جاءت في محضر الأحوال الذي قدم صورته ، مختلفة عنها في محضر جلسة ١٩٧٠/٣/٧ عند مناقشة المحكمة له ، إذ قرر أمام المحكمة أنها فقدت منه أثناء ركوبه الأوتوبيس بينما قرر في محضر الأحوال أنها فقدت منه أثناء سيره في الطريق الأمر الذي يزكي قول المستأنف "المطعون عليه" أن المستأنف عليه "الطاعن" اختلق هذه الرواية ليسد الطريق أمام تحقيق تزوير المخالصة التي قدمها إلى محكمة أول درجة في غيبته واستند إليها في استصدار الحكم المستأنف " — مفاده أن الحكم المطعون فيه استظهر عدم سداد الطاعن بأقوى الثمن من واقع ما استخلصه من عدم صحة ادعائه بفقد المخالصة ودلل على ذلك بعد أسباب سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما انتهى إليه في هذا الخصوص — ولما كان لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في الأخذ بما تطعن إليه من الأدلة وأطراح ماعداها ، ولا رقابة عليها في ذلك متى أقامت قضاءها على أسباب تكفي لحمله ، فإن النعي بهذا السبب في هذا الخصوص لا يعدو أن يكون جدلا وضوعيا لا يجوز إثارة أمام محكمة النقض ولا على محكمة الموضوع إن لم تستعمل حقها في توجيه اليمين المتضمنة إذ هو من الرخص القانونية التي تستعملها إن شاءت بلا الزام عليها في ذلك حتى لو تحققت شروط الحق في توجيهها — ومن ثم يكون النعي بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار فائق رئيس المحكمة الدكتور محمد عبد حسنين وعضوية السادة المستشارين  
محمد كمال عباس ، ومحمد محمد المهدي ، وصالح الدين يونس ، ومحمد وجدى عبد الصمد .

( ٢٨٩ )

الظعن رقم ٣٣٨ لسنة ٥ في القضاية .

وكالة " إثبات الوكالة " محاماه . ضرائب " الظعن الاضريبي " .

عدم جواز تصدى المحكمة لعلاقة الخصوم بوكلائهم إلا إذا أذكر صاحب الشأن وكالة وكيله .  
مباشرة المحامي للأجراء قبل أن يستصدر توكيلا من صاحب الشأن . لاخطأ . مثال في ظعن  
ضريبي .

المقرر في قضاء هذه المحكمة هـ ( ١ ) أنه لايجوز أن تتصدى المحكمة  
لعلاقة الخصوم بوكلائهم إلا إذا أذكر صاحب الشأن وكالة وكيله لأن في ذلك  
تجاوزا في الاستدلال ضار بحقوق الناس ، فإذا باشر المحامي إجراء قبل أن  
يستصدر توكيلا له من ذى الشأن الذى كلفه بالعمل فلا يعترض عليه بأن التوكيل  
لاحق على تأريخ الإجراء ما لم ينص القانون على خلاف ذلك — لما كان ذلك  
وكان الثابت من الأوراق أن مأمورية الضرائب أخطرت الطاعن بصفاف أرباحه  
من عام ١٩٤٩ بالنموذج ٦ مكرر ضريبة عامة على عنوانه بفرنسا بتاريخ ٢٦/٩/١٩٥٥  
وقد تسلمه الطاعن في ٩/١١/١٩٥٥ وطقن محاميه على هذا التقرير أمام لجنة  
الظعن بتاريخ ٧/١٢/١٩٥٥ بوصفه وكيل رسميا عنه ، وأن التوكيل الصادر  
من الطاعن لمحاميه مصدق عليه بتاريخ ٨/٥/١٩٥٥ وأودع أصله مصلحة  
الشهر العقارى بالقاهرة بموجب محضر الإيداع الرسمى رقم ٥١٥٢ لسنة ١٩٥٦  
توثيق القاهرة كما خلت الأوراق من وجود منازعة من الطاعن على وكالة محاميه  
فإن الظعن يعد مرفوعا في الميعاد المقرر قانونا ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا



التنظر مستتباً إلى أن طعن المحامي في تقدير اللجنة كان في ١٢/٧/١٩٥٥ وأن التصديق على الوكالة تم في تاريخ لاحق لذلك مما يجعل الطعن مقدم من غير ذي صفة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المناقشة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية فهو مقبول شكلاً .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن مأمورية ضرائب الشركات المساهمة قدرت صافي أرباح الطاعن في شركة " ليون وشركاه " بالنسبة لفرعها في مصر عن سنة ١٩٤٩ بمبلغ ١٨٠٥٧ جنيه و ٤٧٣ مليم وعن سنة ١٩٥٠ بمبلغ ٤٩٩٨ جنيه و ١٠٠ مليم وإذا اعترض وكيله الأستاذ / فريد اصبح المحامي وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التي أصدرت قرارها بتاريخ ١٨/٥/١٩٥٧ بعدم وجود طعن عن سنة ١٩٥٠ حتى تقوم بنظره وبالنسبة لسنة ٤٩ برفض الطعن شكلاً استناداً إلى أن الأستاذ / ... لم يكن عند تقديم الطعن وكيلًا رسميًا عن الممول فقد أقام الحارس العام على أموال الطاعن الدعوى ١٤٣٧ لسنة ٥٧ تجارى القاهرة الابتدائية طعنًا على هذا القرار وبتاريخ ١٥/٣/١٩٧٣ قضت بتأييد القرار المطعون فيه ، استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٤٧ لسنة ٩٠ ق القاهرة ، وقضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة رأت فيها نقض الحكم وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فتعددت جاسة لنظره وفيها التزمت النيابة وأيدها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينحى به الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك يقول أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بتأييد الحكم المستأنف على أن وكيل الممول طعن في تقدير الضريبة لدى

الجنة في ١٩٥٥/١٢/٧ في وقت لم تكن له فيه صفة الوكالة عنه وهي التي لم تثبت رسميا إلا من تاريخ تصديق الجهات الرسمية عليها : في ١٩٥٦/٢/٢٥ مما يعتبر معه الطعن مقدما من غير ذي صفة لأنه لا يجوز للمحكمة أن تتصدى للعلاقة بين الموكل ووكيله .

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك إنه لا يجوز — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن تتصدى المحكمة لعلاقة الخصوم بوكلائهم إلا إذ أنكر صاحب الشأن وكالة وكيله لأن في ذلك تجاوزا في الاستدلال ضار بحقوق الناس ، فإذا باشر المحامي إجراء قبل أن يستصدر توكيلا له من ذي الشأن الذي كلفه بالعمل فلا يعترض عليه بأن التوكيل لاحق على تاريخ الإجراء ما لم ينص القانون على خلاف ذلك — لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن مأمورية الضرائب أخطرت الطاعن بصافي أرباحه عن عام ١٩٤٩ بالنموذج ٦ مكرر ضريبة عامة على عنوانه بفرنسا بتاريخ ١٩٥٥/٩/٢٦ — وقد تسلمه الطاعن في ١٩٥٥/١١/٩ وطعن محاميه الأستاذ / ... .. على هذا التقدير أمام لجنة الطعن بتاريخ ١٩٥٥/١٢/٧ بوصفه وكيل رسميا عنه ، وأن التوكيل الصادر من الطاعن لمحاميه مصدق عليه بتاريخ ١٩٥٥/٥/٨ وأودع أصله بمصلحة الشهر العقاري بالقاهرة بموجب محضر الإيداع الرسمي رقم ٥١٥٢ لسنة ١٩٥٦ توثيق القاهرة كما خلت الأوراق من وجود منازعة من الطاعن على وكالة محاميه فإن الطعن يعد مرفوعا في الميعاد المقرر قانونا وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر مستندا إلى أن طعن المحامي في تقرير اللجنة كان في ١٩٥٥/١٢/٧ وأن التصديق على الوكالة تم في تاريخ لاحق لذلك مما يجعل الطعن مقدم من غير ذي صفة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للحكم فيه ولما تقدم يتعين إلغاء الحكم المستأنف وقرار لجنة الطعن والحكم بقبول الطعن أمام لجنة الطعن شكلا .



## جلسة ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار محمد أسعد محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
 محمد الباجوري ، ومصلاح نصار ومحمود رمضان وإبراهيم فراج .

(٢٩٠)

الطعن رقم ٥ لسنة ١٤ القضائية :

(١) إصلاح زراعى . اختصاص . " اختصاص ولائى " .

إقراراد بلان الفصل فى انتازعات الزراعية بالفصل فى المنازعات الناشئة عن تأجير الأراضى الزراعية من الباطن . قاصر على العقود القائمة وقت العمل بالقانون ١٧٨ - لسنة ١٩٥٢ .  
العقود السابقة التى تحولت إلى عقود بين المؤجر والمستأجر من الباطن مباشرة . اختصاص القضاء للعادى بنظر المنازعات بشأنها .

(٢) استئناف . إرث .

استئناف بعض الورثة الحكم الصادر بالزامهم شخصيا بالدين . القضاء بالزام المستأقنين تكامل الدين من تركة مورثهم . لا يعد اضرارا لهم بطعنهم . حلة ذلك .

(٣) حكم . دعوى " المطالبات فى الدعوى " .

وجوب عدم تجاوز الحكم لمطالبات الخصوم . العبرة بانقدر المطلوب لاعبرة بالأسس الحسابية أو العناصر التى بنيت عليها .

(٤) إصلاح زراعى . إيجار " إيجار الأراضى الزراعية " .

عقود الإيجار من الباطن المبرمة قبل صدور القانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ قيام العلاقة فيها بين المؤجر والمستأجر من الباطن مباشرة لا حاجة لاتذار المستأجر الأصلى بإبطال عقده .  
م ٢٥ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ .

(٦٤٥) وقف . إيجار .

(٥) عدم جواز استتجار ناظر الوقف لأعيانه ولو بأكثر من أجر المثل م ٦٣٠ مدنى .

(٦) عدم جواز تنازل ناظر الوقف عن النظارة لغيره حال محله . لا فى مجلس القاضى .

١ - مفاد المادة ٣٢ من القانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المعدلة بالقانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ والمادة ٣ من القانون ٥٤ لسنة ١٩٦٦ قبل إلغائه بالقانون ٦٧ لسنة ١٩٧٥ أن المشرع قد اختص لجان الفصل في المنازعات الزراعية وحدها دون جهات القضاء الأخرى بالفصل في المنازعات الناشئة عن تأجير الأراضي الزراعية لمن لا يزرعها بنفسه ، وعدم جواز تأجيرها من الباطن أو التنازل من إيجارها أو مشاركة الغير فيها ، إلا أن هذا الاختصاص الاتفرادي مقصور على المنازعات الناشئة عن العقود القائمة وقت العمل بالمرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعي ، أما عقود التأجير من الباطن التي كانت معقودة قبل صدور هذا القانون وتحولت إلى عقود إيجار أصلية تقوم العلاقة فيها مباشرة بين المالك وبين المستأجر ، فيبقى الاختصاص بصدها متمحضا للقضاء المدني باعتباره الجهة الأصلية ذات الولاية العامة في التقاضي . ولما كان الواقع في الدعوى أن الطاعنين لا يمارون في أن مورثهم كان يؤجر من يأطنه الأرض التي كانت مؤجرة إليه من الناطرة السابقة للوقف في تاريخ سابق على صدور قانون الإصلاح الزراعي ، وكانت العلاقة بهذه المثابة قد أصبحت مباشرة بين المالك وبين المستأجر من الباطن دون المستأجر الأصلي ، فإنه يكون قد انحسرت صفة المستأجر أو الوسيط عن مورث الطاعنين ويكون لا محل للقول باختصاص استثنائي للجان في هذه الحالة .

٢ - إذ كانت قاعدة ألا يضار الطاعن بطعنه قاعدة أصيلة من قواعد التقاضي ، تستهدف ألا يكون من شأن رفع الطعن تسويئ مركز الطاعن أو انقال الأعباء عليه ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أن الدعوى أقيمت ضد الطاعنين والمطعون عليه الرابع بطلب الحكم بالزامهم أداء المبلغ المرفوعة به الدعوى من تركة المورث ، وكان الحكم الابتدائي قضى بالزامهم شخصيا بالمبلغ المحكوم به ، وإذا استأنفه الطاعنون وحدهم دون المطعون عليه الرابع ناعين على الحكم الابتدائي هذا القضاء ، فقد عدله الحكم المطعون فيه بانقاص المبلغ المقضى به مع جعل الالتزام من تركة المورث ، فإن الحكم في هذه الحدود لا يترتب عليه إساءة لمركز الطاعنين أو زيادة الأعباء عليهم طالما أن الزامهم بالمبلغ المحكوم به هو من تركة مورثهم وأن التنفيذ به عليها من شأنه نقص حصة كل منهم فيها بمقدار حصته في المبلغ المقضى به وليس بأكثر منها .



٣ — إذ كان الطلب هو الذي يحدد انزعاج ويجب الرجوع إليه لمعرفة إن كان القاضى قد حكم فيما طلبه الخصوم أو تجاوزه أو أهمل بعضا ، وكان الاعتبار فى التزام الحكم طلبات الخصوم هو عدم تجاوزه القدر المطلوب دون التزام للأسس الحسابية أو العناصر التى بنيت عليهما ، ولما كان ما قضى به الحكم وهو مبلغ ١٤٦٠ جنيها و ٧٢١ مليا أقل مما حددته المطعون عليهما الأولى والثانية في مذكرتيهما الختامية بمبلغ ١٤٩٩ جنيها و ٩٧ مليا ، فإن ما حكم به لا يتجاوز القدر المطالب به .

٤ — مؤدى ما تنص عليه المادة ٣٩ مكررا من المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٤٢ المضافة بالقانون رقم ١٩٧ لسنة ١٩٥٢ المعمول به من تاريخ نشره فى ١٨ سبتمبر سنة ١٩٥٢ — والفقرة الثانية من القرار التفسيري رقم ٢ لسنة ١٩٥٣ ، أن عقود الإيجار المبرمة قبل صدور المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعى والواردة فى المادتين سالفتي الذكر تقوم فيها العلاقة الإيجارية مباشرة بين المالك والمستأجر من الباطن دون المستأجر الأصلى ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلص من المستندات المقدمة فى الدعوى إلى أن مورث الطاعنين كان يستغل أطيان ميت زهينة المؤجرة إليه قبل صدور قانون الإصلاح الزراعى بطريق التأجير لصغار الفلاحين وهو ما لم يكن موضوع نعى من الطاعنين ، فإن إقامته قضاءه على انتهاء العلاقة الإيجارية عن هذه الأطيان وزوال صفة المورث كمتأجر لها يكون صحيحا دون حاجة لاشتراط توجيه الإنذار المنصوص عليه فى المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعى والتى يقتصر حكمها على دعاوى نسخ عقود الإيجار وإخلاء المستأجرين من الأرض المؤجرة متى أخلوا بالتزام جوهرى يقضى به القانون أو العقد فلا يسرى على دعاوى البطلان المترتبة على مخالفة ما تقضى به المادة ٣٢ من ذات القانون والتى لم تشترط لترتيب البطلان على مخالفة حكمها توجيه مثل هذا الإنذار .

٥ — النص فى الفقرة الأولى من المادة ٦٣٠ مدنى صريح على أنه ليس لناظر الوقف أن يستأجر أعيان الوقف ولو كان الإستئجار بأجر المثل بل ولو

بأكثر من أجر المثل ، درءا لمظنة التهمة ، إذ أن الناظر هو المؤجر ولو أجزله  
استئجار الوقف لكان مستأجرا من نفسه .

٦ — الرأي المعول عليه أن المشروط له النظر متى كان حال صحته لا يجوز له  
أن يتنازل تنازلا صريحا عن النظر أو أن يفوض غيره بأن يسند إليه شئون  
الوقف ويحله مقام نفسه استقلالاً ، إلا في مجلس القاضى ، بحيث يتعين على  
المحكمة المختصة أن تقيم غيره في الولاية وإلا فهو باق على ولايته حتى يقرر سواء ،  
لأنه بمثابة عزل معاق على ولاية آخر لا يتم بعزله نفسه وردها عن النظر .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر  
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تحصل — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق  
الطعن في أن المطعون عليهما الأولتين أقامتا الدعوى رقم ٣٢١٢ لسنة ١٩٦٦  
مدنى أمام محكمة القاهرة الابتدائية ضد الطاعنين وباقى المطعون عليهم بطلب  
الحكم فى مواجهة المطعون عليه الثالث بالزام الطاعنين والمطعون عليه الآخر  
بأن يدفعوا من تركة مورثهم المرحوم ... مبلغ ٢١٤١ جنيه و ٦١٦ الم  
وقالتا شرحا لها أنهما تمتلكان مساحة ١ ف و ١٢ ط و ١٣١/٢ من مشاعا و  
٨ ف و ١٠ ط و ١٢ س أطيانا زراعية بناحية ميت رهينة مركز العياط و ٥  
قيراطا من أربعة وعشرين قيراطا فى المنزل رقم ٢٨ حارة الفراشين بالبغالة والعقار  
رقم ٤٤ شارع درب الحصر بقسم الخليفة والمكون من ثلاثة حرائيت و ١ ف  
و ٢٣ ط و ٦ من مشاعا فى — ٧ ف و ١٦ ط أطيانا زراعية بناحية قمن العروس  
مركز الواسطى ، وقد آلت إليهما بعض هذه العقارات استحقاقا فى وقف المرحوم  
... الصادر به كتابا الوقف من محكمة مصر الشرعية بتاريخ ١٩١٣/٣/٢٠  
و ١٩٢٧/١١/١٠ ، والبعض الآخر ميراثا عن والدتهما ... ..



المتوفاة في ١٩٥٢/٦/٢٥ وشقيقتها ... .. المتوفاة في ١٩٦١/٦/٤ ، وإذا كان شقيقهما المرحوم ... .. مورث الطاعنين والمطعون عليه الأخير والمتوفى في ١٩٦١/١٠/٢٥ يحصل ريع هذا القدر بصفته ناظرا على الوقف بعد وفاة والدتهم ثم حارسا عليه بمقتضى القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ دون أن يؤدي إليهما نصيبهما من الريع ، فقد استصدرتا وشقيقتهما ... .. قبل وفاتها حكما بتعيين المطعون عليه الثالث حارسا على الأعيان موضوع النزاع ثم أقامتا الدعوى . وبتاريخ ١٩٦٧/٢/٢٨ حكمت المحكمة بتدب مكتب الخبراء لبيان ما إذا كان مورث الطاعنين قد حاز الأعيان في المدة من ١٩٦١/١٠/٢٥ حيازة مادية أو قانونية وما سبب هذه الحيازة مع تقدير ريع الأعيان ونصيب كل من المطعون عليهما الأولتين فيه ومن يلتزم به وما يكون قد أدى لهما منه ، وبعد أن قدم الخبير تقريره دفع الطاعنون والمطعون عليه الأخير بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها بالحكم الصادر في الدعوى رقم ٢٧٢٤ لسنة ١٩٦١ مدنى القاهرة الابتدائية وبعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى وبسقوط الحق المطالب به بالتقادم الخمسى ، وبتاريخ ١٩٦٩/١/٢٨ عادت المحكمة فحكمت برفض الدفعين بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل وبعدم الاختصاص الولائى وبإعادة المأمورية إلى الخبير لإتمامها ، وبعد أن قدم الخبير تقريره التكميلى حكمت في ١٩٧٠/٥/٥ بالزام الطاعنين والمطعون عليه الرابع في مواجهة المطعون عليه الثالث بأن يدفعوا للمطعون عليهما الأولتين مبلغ ١٥٢٦ جنيها و ١٧٤ مليا .

استأنف الطاعنون هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٣٧٨ لسنة ٨٧ ق القاهرة طالبين بإلغاء الحكم بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة واحتياطيا برفضها أو بسقوط الحق المطالب به بالتقادم الخمسى ، وبتاريخ ١٩٧٠/١١/١٢ حكمت محكمة الاستئناف برفض الدفعين بعدم قبول الدعوى وبالتقادم وتعديل الحكم المستأنف إلى الزام الطاعنين بأن يدفعوا من تركة مورثهم المرحوم ... مبلغ ١٤٦٠ جنيها و ٧٢١ مليا . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن . عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة قرأته جديرا بالنظر ، وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ، ينحى الطاعنون بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، ذلك أنه أيد الحكم الابتدائي فيما قضى به من رفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى ، حالة أن ما أثير فيها من نزاع حول بطلان عقدي الإيجار الصادرين لمورثهم لتأجير العين المؤجرة لصغار الزارمين عملا لنص المادة ٣٢ من قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ يدخل في الاختصاص الانفرادي للجنة الفصل في المنازعات الزراعية طبقا للمادة ٣ من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ ، وكان يتعين على المحكمة أن توقف الدعوى طالما دفعت بمسألة تشييز نزاعا تختص بالفصل فيه جهة قضاء أخرى عملا بالمادة ١٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ والمادة ١٢٩ من قانون المرافعات ، وهو ما يعيب الحكم بخالفة القانون .

وحيث إن النعي مردود ، ذلك أن النص في المادة ٣٢ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي معدلة بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ على أنه " يكون تأجير الأراضي الزراعية لمن يتولى زراعتها بنفسه . ولا يجوز للمستأجر تأجيرها من الباطن أو التنازل عن الإيجار للغير أو مشاركته فيها . ويقع باطلا كل تعاقد يتم بالمخالفة للحكم المتقدم ، ويشمل البطلان أيضا العقد المبرم بين المؤجر والمستأجر الأصلي . وتقضى بالبطلان لجنة الفصل في المنازعات الزراعية متى طلب إليها ذو الشأن ذلك ، ولا يخل هذا البطلان بحقوق المالك في مطالبة المستأجر الأصلي والمستأجر من الباطن بماله من حقوق أو بتعويض ما أصابه من أضرار . " وفي المادة ٣ من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ بشأن لجان الفصل في المنازعات الزراعية - قبل إلغائه بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ - على أنه " تختص لجنة الفصل في المنازعات الزراعية بنظر المنازعات الناشئة عن العلاقة الإيجارية في الأراضي الزراعية وما في حكمها من الأراضي البور والصحرارية أو القابلة للزراعة وبوجه خاص تختص اللجنة وحدها بالفصل في المسائل الآتية ( ١ ) المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام المواد من ٣٢ إلى ٣٦ مكررا " ز " من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي (ب) . . . " ، وإن دل على أن المشرع قد اختص بلان الفصل في المنازعات الزراعية وحدها دون جهات القضاء الأخرى بالفصل في المنازعات الناشئة عن



تأجير الأراضي الزراعية لمن لا يزرعها بنفسه ، وعدم جواز تأجيرها من الباطن أو التنازل عن إيجارها أو مشاركة الغير فيها ، إلا أن هذا الاختصاص الانفرادي مقصور على المنازعات الناشئة عن العقود القائمة وقت العمل بالمرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعي . أما عقود التأجير من الباطن التي كانت معقوده قبل صدور هذا القانون وتحولت إلى عقود إيجار أصلية تقوم العلاقة فيها مباشرة بين المالك وبين المستأجر من الباطن — على ما سيلي بيانه في الرد على السبب الثالث — فيبقى الاختصاص بصدد هاتمتحضا للقضاء المدني باعتباره الجهة الأصلية ذات الولاية العامة في التقاضي . ولما كان الواقع في الدعوى أن الطاعنين لا يمارون في أن مورثهم كان يؤجر من باطنه الأرض التي كانت مؤجرة إليه من الناظرة السابقة للوقف في تاريخ سابق على صدور قانون الإصلاح الزراعي ، وكانت العلاقة بهذه المثابة قد أصبحت مباشرة بين المالك وبين المستأجر من الباطن دون المستأجر الأصلي ، فإنه يكون قد انحسرت صفة المستأجر أو الوسيط عن مورث الطاعنين ويكون لا محل للقول باختصاص استثنائي للجان في هذه الحالة وإذا انتهى الحكم إلى هذه النتيجة فإن النعي عليه بمخالفة القانون يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينهون بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه بمخالفة القانون وفي بيان ذلك يقولون أن الحكم قضى بما لم يطلبه الخصوم من وجهين : ( الأول ) أنه ألزمهم بالمبلغ المنقضى به دون المطعون عليه الأخير الذي لم يستأنف الحكم الابتدائي رغم صدوره ضدهم جميعا ، مما يستوجب استئصال نصيبه من المقدار المحكوم به ، وبذلك يكونون قد أضرروا باستئنافهم ( الثاني ) أنه أيد الحكم الابتدائي فيما قضى به من الزامهم بمبلغ ١٥١٦ جنيه و ١٧٤ مليم بعد استئصال مبلغ ٩٥ جنيه و ٤٥٤ مليم سقط الحق فيه بالتقادم ، حالة أن ما قضى به الحكم الابتدائي يتجاوز طلبات الخصوم الختامية المحددة في مذكرتهم أمام محكمة أول درجة بمبلغ ١٤٩٩ جنيه و ٩٧ مليم وهو ما يعيب الحكم المطعون فيه بمخالفة القانون .

وحيث إن النعي غير مستديد ، ذلك أنه لما كانت قاعدة ألا يضار الطاعن بطلته قاعدة أصلية من قواعد التقاضي ، تستهدف ألا يكون من شأن وقع الطعن

تسوي مركز الطاعن أو ائقال الأعباء عليه ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أن الدعوى أقيمت ضد الطاعنين والمطعون عليه الرابع بطلب الحكم بالزامهم أداء المبلغ المرفوعة به الدعوى من تركة المورث ، وكان الحكم الابتدائي قضى بالزامهم شخصيا بالمبلغ المحكوم به ، وإذا استأنفه الطاعنون وحدهم دون المطعون عليه الرابع ناعين على الحكم الابتدائي هذا القضاء فقد عدله الحكم المطعون فيه بإتقاص المبلغ المقضى به إلى ١٤٦٠ جنيتها و ٧٢١ مليا مع جعل الإلزام به من تركة المورث ، فإن الحكم في هذه الحدود لا يترتب عليه إساءة لمركز الطاعنين أو زيادة الأعباء عليهم طالما أن التزامهم بالمبلغ المحكوم به هو من تركة مورثهم وأن التنفيذ به عليها من شأنه نقص حصة كل منهم فيها بمقدار حصته في المبلغ المقضى به وليس بأكثر منها . لما كان ذلك وكان الطلب هو الذي يحدد النزاع ويجب الرجوع إليه لمعرفة إن كان القاضي قد حكم فيما طلبه الخصوم أو تجاوزه أو أهمل بعضه ، وكان المعتبر في التزام الحكم طلبات الخصوم هو عدم تجاوزه القدر المطلوب دون التزام للأسس الحسابية أو العناصر التي بنيت عليها ، ولما كان ما قضى به الحكم هو مبلغ ١٤٦٠ جنيتها و ٧٢١ مليا أقل مما حددته المطعون عليهم الأولى والثانية في مذكرتيها الختامية بمبلغ ١٤٩٩ جنيتها و ٩٧ مليا فإن ما حكم به لا يتجاوز القدر المطالب به ، ويكون النعي على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعي بالسبب الثالث مخالفة القانون والقصور في التسبيب ويقول الطاعنون ببياننا لذلك أن الحكم قضى برفض الدفع بالتقادم الخمسى على سند من زوال صفة مورثهم كمستأجر لأطيان الوقف تبعا لقيامه بتأجير أرض ميت رهينة موضوع عقد الإيجار المؤرخ ١٩٥١/٧/٢٩ للغير بالمخالفة لما تقضى به المادة ٣٢ من قانون الإصلاح الزراعى والقرار التفسيري رقم ٢ لسنة ١٩٥٣ وتبعا لاشتراط النظارة له مع أخرى في حجة الوقف على أطيان ناحية قن العروس موضوع عقد الإيجار المؤرخ ١٩٥١/٤/٢٦ وعدم قيامه برد النظر حتى يعين القاضى من يقوم مقامه ، حالة أن الدعوى رفعت دون توجيه إنذار اليهم طبقا لنص المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ وأن قواعد القانون المدنى الواجبة التطبيق دون الفواعد الشرعية خالية مما يوجب تنحي مورثهم عن النظارة حيث لم يثبت علمه باشتراطها له أو ممارسته عملا من أعمالها . هذا إلى أن الحكم



افترض تولى مورثهم النظر على الوقف دون أن يقيم الدليل على هذا الافتراض أو يبين المصدر الذي استقى منه ذلك، وهو ما يعيب مخالفة القانون والقصور في التفسير.

وحيث إن النعي مردود، ذلك أنه لما كان مؤدى ما تنص عليه المادة ٣٩ مكررا من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي المضافة بالقانون رقم ١٩٧ لسنة ١٩٥٢ المعمول به من تاريخ نشره في ١٨ سبتمبر سنة ١٩٥٢ من أنه "مع مراعاة حكم المادة ٣٣ تمتد عقود الإيجار التي تنتهي مدتها بنهاية السنة الزراعية الجارية عند العمل بهذا القانون وذلك لمدة سنة زراعية أخرى إذا كان المستأجر يزرع الأرض بنفسه سواء كان مستأجرا أصليا أو من الباطن . وفي الحالة الأخيرة تقوم العلاقة مباشرة بين المستأجر من الباطن والمالك" وما تنص عليه الفقرة الثانية من المادة الثانية من القرار التفسيري رقم ٢ لسنة ١٩٥٣ من أن "عقود الإيجار المبرمة قبل صدور قانون الإصلاح الزراعي بين المالك والوسيط التي لا تنتهي مدتها بنهاية السنة الزراعية الجارية عند صدور القانون المذكور تقوم العلاقة فيها مباشرة بين المالك وبين المستأجر من الباطن وذلك لمدة الباقية من العقد"، أن عقود الإيجار المبرمة قبل صدور المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي والواردة في المادتين ٣١ و٣٢ من القانون المذكور فيها علاقة إيجارية مباشرة بين المالك والمستأجر من الباطن دون المستأجر الأصلي، وكان الحكم المطعون فيه قد خلص من المستندات المقدمة في الدعوى إلى أن مورث الطاعنين كان يستغل أطيان ميت رهينة المؤجرة إليه قبل صدور قانون الإصلاح الزراعي بطريق التأجير لصغار الفلاحين وهو ما لم يكن موضع نعي من الطاعنين، فإن إقامته قضاءه على انتهاء العلاقة الإيجارية عن هذه الأطيان وزوال صفة المورث كمستأجر لها يكون صحيحا دون حاجة لاشتراط توجيه الإنذار المنصوص عليه في المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي التي يقتصر حكمها على دعاوى فسخ عقود الإيجار وإخلاء المستأجرين من الأرض المؤجرة متى أخلوا بالتزام جوهرى يقضى به القانون أو العقد فلا يسرى على دعاوى البطلان المترتب على مخالفة ما تقتضيه المادة ٣٢ من ذات القانون والتي لم تشترط ترتيب البطلان على مخالفة حكمها توجيه مثل هذا الإنذار . لما كان ذلك

وكان النص في الفقرة الأولى من المادة ٦٣٠ من القانون المدني على أنه "لا يجوز للناظر أن يستأجر الوقف ولو بأجر المثل" صريح في أنه ليس لناظر الوقف أن يستأجر أعيان الوقف ولو كان الاستئجار بأجر المثل بل ولو بأكثر من أجر المثل ، دوره لمظنة التهمة إذ أن الناظر هو المؤجر ولو أجزله استئجار الوقف لكان مستأجراً من نفسه ، وكان الرأي الممول عليه أن المشروط له النظر متى كان في حال صحته لا يجوز له أن يتنازل تنازلاً صريحاً عن النظر أو أن يفوض غيره بأن يسند إليه شئون الوقف ويحله مقام نفسه استقلالاً ، إلا في مجلس القاضي ، بحيث يتعين على المحكمة المختصة أن تقيم غيره في الولاية وإلا فهو باق على ولايته حتى يقرر سواه ، لأنه بمثابة هزل معلق على ولاية آخر لا يتم بعزل نفسه وردها عن النظر ، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد في هذا الخصوص قوله " ... وحيث إنه بالنسبة لأرض فن العروس فالثابت من الاطلاع على كتاب الوقف المحرره حجه في ١٠ نوفمبر ١٩٢٧ أن الواقف قد أوقف أرضاً زراعية بناحية فن العروس مركز الواسطى جعل النظر عليها بعد وفاته لزوجته ... ومن بعدها لولده ... مورث المستأففين — الطاعنين — وشقيقته ... سوية بينهما . ومن الاطلاع على عقد الإيجار المؤرخ ٢٦/٤/١٩٥١ والمقدم من المستأففين أمام محكمة أول درجة أن المظنة السابقة ... قد أجرت بصفقتها الأرض الكائنة بناحية فن العروس إلى والدها ... — مورث — المستأففين — عن ١٩٥١/١٩٥٢ التي تنهى في أكتوبر ١٩٥٢ بسعر إيجار القدان الواحد ستة عشر جنيناً . ولما كانت ... باقرار طرفي النزاع قد توفيت في ٢٥/٦/١٩٥٢ وكان الواقف قد شرط الولاية على وقفة من بعدها لاثنيين هما مورث المستأففين وشقيقته ... ولم يقم الأول برد النظر حتى يضم القاضي للثانية من يقوم مقامه أو يفوض إليها أمر الوقف بمفردها ( م ١٥٩ من قانون العدل والإنصاف اقدرى باشا ) . وكان لا يجوز أن يؤجر عقار الوقف لنفسه لأن الواحد لا يتولى طرفي العقد ( م ١٩٥ من القانون المذكور ) لما كان ذلك جميعه فقد انتفت صفة الاستئجار عن مورث المستأففين بتولية المظنة مع شقيقته ... على أعيان الوقف بناحية فن العروس منذ ٢٥/٦/١٩٦٢ ... فإن هذا الذي أثبتته الحكم لا مخالفة فيه لأحكام



القانون المدني ولا يمتطوي على تعارض مع القواعد المتواضع عليها في مسائل الأوقاف . وإذا انتهى الحكم تبعاً لذلك إلى رفض الدفع بالتقادم الخمسي فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ويكون النعي على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعي بالسبب الزايع على الحكم المطعون فيه القصور في التسييب ، وفي بيان ذلك يقول الطاعنون أنهم تقدموا أمام محكمة الموضوع بمخالصة مؤرخة ١٩٥٤/١١/١٧ — تفيد محاسبة مورثهم مع المرحومة ... عن ريع المنزل رقم ٢٨ حارة الفراشين عن المدة من أول يولييه ١٩٥٢ حتى آخر نوفمبر ١٩٥٤ وجاء بها أن إيجار الشقة سكنه ٧٠ قرشا شهريا وهو ما يقطع بأن المنزل كان في حراسة المرحومة ... وبعدم سلامة ما قدره الخبير لهذه الأجرة بمبلغ ٤ جنيهات و ٥٠٠ مليم شهريا ، كما قدموا تفويضا صادرا إلى مورثهم من وكيل المطعون عليهما الأولتين برفع دعوى مطالبة ببيع إحدى شقق هذا المنزل اعتبارا من ١٩٦١/٥/٤ وقد تضمن ما ثبت بصفته كمتأجر لأطيان الزراعية محل النزاع ، وحافضة مستندات اشتملت على علم وصول مؤرخ ١٩٥٥/١٠/١٢ يفيد استلام المطعون عليها الثانية يمين المرحومة ... مبلغ مائة قرش باق حساب المنزل حتى أكتوبر سنة ١٩٥٥ وخطاب صادر من المطعون عليهما الأولتين تطلبان فيه من مورث الطاعنين التدخل لدى المرحومة ... لترسل إليهما ما يخصهما في ريع المنزل ومخالصة مؤرخة ١٩٥٧/١١/٤ صادرة من المطعون عليهما الأولى لصالح المرحومة ... عن صافي ريع المنزل حتى نهاية ديسمبر ١٩٥٤ ، ورغم تمسكهم بحجة هذه المستندات أمام محكمة الموضوع فقد أغفل الحكم المطعون فيه بحث هذا الدفاع الجوهرى ولم يعن بتحقيقه وهو ما يعيبه بالقصور في التسييب .

وحيث إن النعي مردود ، ذلك أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد خلاص صحيحا وفق ما تقدم بيانه عند الرد على السبب الثالث إلى زوال صفة الطاعنين كمتأجر لأطيان النزاع ، وعرض لما أثاره الطاعنون من نزاع بشأن ريع المنزل رقم ٢٨ حارة الفراشين والمخالصة المقدمة منهم والمؤرخة ١٩٥٤/١١/١٧

حين أن دفاع المطعون عليه الأول في مرحلتى التقاضى قام على أنه إستضاف المطعون عليهما الأخيرين لمدة محددة وبإذن من المالك ، ولم يتذرع بحكم المادة أو القرار الوزارى سالف الذكر ، مما كان يتعين معه على المحكمة أن تلزم حدود هذا الدفاع وتقول كلمتها فيه قبولاً أو رفضاً دون أن تغير سبب الدعوى متجاوزة نطاق الخصومة . هذا إلى أن قرار وزير الإسكان المشار إليه صدر فى ١٧/٨/١٩٧٠ وهو تاريخ لاحق لواقعة التأجير من الباطن التى حصلت فى أول يوايو سنة ١٩٧٠ ، وقام على أساسها سند الطاعن فى طلب فسخ عقد الإيجار الأصلى وإخلاء الشقة المؤجرة . وإذا كان من المبادئ الأصلية فى الدستور أن القوانين ليس لها أثر رجعى إلا ما استثنى بنص خاص ، وكان الحكم قد أعمل قرار وزير الاسكان سالف الذكر على واقعة الدعوى بأثر رجعى رغم خلوه من النص على سريانه فى الماضى ، فإنه يكون معيباً بخالفته القانون .

وحيث إن النعى مردود ذلك أنه لما كانت محكمة الموضوع لا تملك تغيير سبب الدعوى فى المواد المدنية ، وكان البين من المذكرة المقدمة من المطعون عليه الأول أمام محكمة أول درجة أنه تمسك بحقه فى التأجير مفروشا للمطعون عليهما الثانى والثالث بصفتهما من السائحين الأجانب ومن الطلبة ، وأنه عرض على الطاعن زيادة الأجرة بمعدل السبعين فى المائة وأطلق على دفاعه حق الإستعانة ، وكان هذا الدفاع تواجهه الفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٩ وقرار وزير الاسكان المرافق رقم ٤٨٦ لسنة ١٩٧٠ ، وكان المقرر أن الاستئناف ينقل الدعوى بالحالة التى كانت عليها أمام محكمة أول درجة بما إشتتات عليه من دفاع ودفع ، إلى محكمة الاستئناف التى عليها أن



## جلسة ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار محمد أسعد محمود . . نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة المستشارين  
محمد الباجوري ، وملاح نصار ، ومحمود رمضان ، وإبراهيم فراج .

( ٢٩١ )

الطعن رقم ٢٣٧ لسنة ٤٤ القضائية :

( ١ ) نقض . محاماه . وكالة .

توكيل المطعون عليه محاميا غير مقيد أمام النقض . توكيل الأخير محاميا مقبول أمامها  
وتقديمه مذكرة بدفاع المطعون عليه . لاختلا .

( ٢ ) بطلان . إعلان .

بطلان أوراق التكليف بالحضور لميب في الاعلان . نسبي مقرر لمصلحة من شرع له . ليس  
لغيره التمسك به .

( ٣ ) استئناف ” اعتبار الاستئناف كأن لم يكن ٢٢ . نظام عام . تجزئة .

اعتبار الاستئناف كأن لم يكن لعدم إعلانه خلال ثلاثين يوما — غير متعلق بالنظام  
العام . ليس لغير من شرع له التمسك به ولو كان الموضوع غير قابل للتجزئة .

( ٤ ) إعلان . موطن .

إغفال الخصم إخطار خصمه بشجنيده في الجيش . أثره . صحة إعلانه في موطنه الأصلي .

( ٥ ) إيجار ” إيجار الأماكن “ . حكم ” ما بعد قصورا “ .

تمسك الخصم وهو أحد أقارب المستأجر من الدرجة الثالثة بأنه أقام مدة ستة سنوات سابقة على  
تركه العين المؤجرة في تاريخ لاحق لتفاد القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ .

( ٦ ) محكمة الموضوع . نقض .

إغفال الحكم بحث ما قسم من مستندات تأييدا لهذا الدفاع الجوهري قصور .

تحصيل فهم الواقع في الدعوى من سلطة قاضي الموضوع . تكييف هذا الفهم وتطبيق القانون  
عليه . خضوعه لرقابة محكمة النقض .

١ — مفاد نص المادتين ٢٦١ ، ٧٨ من قانون المرافعات والمادة ٩٠ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ ، أن كل ما اشترطه المشرع هو أن يوقع محام مقبول أمام محكمة النقض على ما يرى المطعون عليه تقديمه من مذكرات ومستندات أمام محكمة النقض ، ولم يستوجب أن يصدر التوكيل إلى هذا المحامي منه مباشرة أو من محام آخر مقبول أمام محكمة النقض ، واستثناء من قواعد الوكالة المدنية وأخذا بما تقتضيه الوكالة بالخصومة فإن للوكيل المحامي أن يذنب عنه تحت مسؤوليته محاميا آخر في الحضور أو المرافعة أو غير ذلك من إجراءات التقاضي دون حاجة لتوكيل خاص مالم يكن ممنوعا من الإثابة صراحة في التوكيل ، لمسا كان ذلك وكان الثابت أنه وإن كان التوكيل المودع صادر من المطعون عليهما الأواين إلى محام غير مقيد أمام محكمة النقض إلا أن هذا التوكيل يخوله الإذن بتوكيل غيره فيما تضمنه عقد الوكالة ومن يذنبه الحضور والمرافعة أمام محكمة النقض ، وقد أناب عنه محاميا مقبولا أمام محكمة النقض في التوقيع على مذكرة دفاع المطعون عليهما المذكورين وإيداعها فلم كتاب المحكمة ، ومن ثم فإن هذه الإجراءات ليس فيها ما يعاب ويكون طلب استبعاد المذكرة لا محل له .

٢ — بطلان أوراق التكليف بالحضور في الإعلان هو — على ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة — بطلان نسبي مقرر لمصلحة من شرع حمايته ، وليس متعلقا بالنظام العام ، فلا يجوز لغير الخصم الذي بطل إعلانه الدفع به .

٣ — إذ كان ميعاد الثلاثين يوما المحددة بالمادة ٧٠ من قانون المرافعات هو ميعاد حضور وكان الجزاء المقرر فيها بعدم مراعاته وهو — اعتبار الاستئناف كأن لم يكن — إذا لم يتم تكليف المستأنف عليه بالحضور هو جزاء لا يتعلق بالنظام العام ، ولا يملك التمسك به غير من شرع لمصلحته ولو كان له مصلحة في ذلك أو كان الموضوع غير قابل للتجزئة .

٤ — إنه وإن كانت المادة ٦/١٣ من قانون المرافعات قد نصت على تسليم صورة الإعلان فيما يتعلق بأفراد القوات المسلحة ومن في حكمهم بواسطة النيابة



العامة إلى الإدارة القضائية المختصة إلا أن مؤدى المادتين ١٠ ، ١٢ من قانون المرافعات هو وجوب توجيه الإعلان ابتداء إلى الشخص في موطنه، وإذا ألغى الخصم موطنه الأصلي ولم يخبر خصمه بذلك صح إعلانه فيه بما مفاده أن القانون يفرض على الشخص أن يخطر خصومه بموطنه الأصلي الجديد وإلا تحمل مغبة إعلانهم له في موطنه السابق، ولما كان الثابت أن الطاعن أعلن بصحيفة الاستئناف في موطنه الأصلي ، فإن تجنيده في مرحلة لاحقة على تدخله في الدعوى لا يؤثر في صحة الإعلان طالما لم يخبر خصمه بذلك .

٥ - إذ كان الواقع في الدعوى أن الطاعن أسس دفاعه على سند من القول بأنه يمت بصلة قرابة من الدرجة الثالثة لزوجته المستأجر الأصلي - المطعون عليه الثالث - وأنه أقام مدة سنة سابقة على تركه العين المؤجرة وإن شغل المستأجر الأصلي للعين استمر حتى سنة ١٩٦٩ وأنه بهذه المثابة تكون قد تحققت فيه شرائط المادة ٢١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ وإذا كان ما خلص إليه الحكم من اعتبار الإجازة الأصلية متقضية عند مغادرة المطعون عليه الثالث الجمهورية في سنة ١٩٦٧ ودون أن يبين كيف يستقيم هذا القول الذي انتهى إليه مع دلالة المستندات المقدمة من الطاعن والتي لم يعرض لها رغم أنها تنطوي على دفاع جوهري ومؤثر قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى ، فإن الأسباب التي أقيم عليها بها ثغرة يتطرق منها التخائل إلى مقومات الحكم بحيث لا يماسك معها قضاؤه .

٦ - وإن كان لقاضي الموضوع السلطة التامة في تحصيل فهم الواقع في الدعوى من الأدلة المقدمة وفي وزن الأدلة وتقديرها وترجيح بعضها على البعض الآخر إلا أنه يخضع لرقابة محكمة النقض في تكييف هذا الفهم وفي تطبيق ما ينبغي تطبيقه من أحكام القانون ، بحيث لا يجوز له أن يطرح ما يقدم إليه تقديمًا صحيحًا من الأدلة أو الأوراق المؤثرة في حقوق الخصوم ودون أن يدون في حكمه بأسباب خاصة ما يبرر هذا الإطراح .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —  
تتحصل في أن المطعون عليهما الأول والثانية أقاما الدعوى رقم ٢٤٨ سنة ١٩٧٠  
مدنى أمام محكمة الحيزة الابتدائية ضد المطعون عليه الثالث طالبين الحكم بإخلائه  
من الشقة الموضحة بصحيفة الدعوى وتسليمها إليهما ، وقاليا بالدعويهما أنه بموجب  
عقد مؤرخ ١٩٥٩/٧/٢٦ استأجر المطعون عليه المذكور الشقة رقم ٥ من العقار  
رقم ٢٢ شارع مراد بالحيزة الذى آلت ملكيته إليهما ، وإذ غادر المستأجر  
وعائلته الديار محتفظا بالشقة ، وفوجئا بوجود قريب لزوجة المستأجر تنازل له  
فهما ، رغم إن عقد الإيجار لا يجوز التنازل أو التأجير من الباطن فقد أقاما الدعوى —  
طلب الطاعن قبوله خصما مت دخلا طالبا رفض الدعوى . وبتاريخ ١٩٧١/٢/٢٥  
حكمت المحكمة بقبول التدخل ، وإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الخصم  
التدخل — الطاعن — إقامته مع المستأجر الأصيل إقامة دائمة في شقة النزاع  
لمدة سنة سابقة على تاريخ مغادرته للديار ، وبعد سماع شهود الطرفين عادت  
وحكمت في ١٩٧١/١٢/٢٣ برفض الدعوى . استأنف المطعون عليهما الأولين  
هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٣٧ سنة ٨٩ ق . القاهرة طالبين إلغاء الحكم  
بطلبتهما . دفع الطاعن باعتبار الاستئناف كأن لم يكن ، وبتاريخ ١٩٧٢/٦/٢٧  
حكمت محكمة الاستئناف برفض الدفع ، ويقبول الاستئناف شكلا — ثم عادت  
وحكمت بتاريخ ١٩٧٤/١/٣١ بإلغاء الحكم المستأنف وإخلاء الطاعن والمطعون  
عليه الثالث من العين المؤجرة وتسليمها للمطعون عليهما الأولين . طعن الطاعن  
في هذا الحكم والحكم الصادر في ١٩٧٢/٦/٢٧ بطريق النقض . وقدمت النيابة  
العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن . وعرض الطعن على هذه المحكمة  
في غرفة مشورة فرأته جديرا بالنظر وبالحلاسة المحددة التزمت النيابة رأيها .



وحيث إن الطاعن طلب استبعاد المذكرة المقدمة من المطعون عليهما الأول والثانية استنادا إلى أن المحامي الموكل عنهما بموجب التوكيل المودع ليس محاميا مقبولا أمام محكمة النقض ، ولا يملك تمثيلهما أمام هذه المحكمة ، ويتعين بالتالي استبعاد المذكرة المقدمة منهما .

وحيث إن الطلب في غير محله ، ذلك أن النص في المادة ٢٦١ من قانون المرافعات على أن " المدكرات وحوافظ المستندات التي تودع باسم الخصم يجب أن تكون من أصل وصور بقدر عدد خصومه وأن تكون موقعة من محامية المقبول أمام محكمة النقض " ، وفي المادة ٧٨ من ذات القانون على أنه " يجوز للتوكيل أن ينيب غيره من المحامين إن لم يكن ممنوعا من الإجابة صراحة في التوكيل " وفي المادة ٩٠ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ على أن " للمحامي سواء كان خصما أصليا أو وكيلًا في دعوى أن ينيب عنه في الحضور أو في المرافعة أو في غير ذلك من إجراءات التقاضي محاميا آخر تحت مسؤوليته دون توكيل خاص ما لم يكن في التوكيل ما يمنع ذلك " . يدل على أن كل ما يشترطه المشرع هو أن يوقع محام مقبول أمام محكمة النقض على ما يرى المطعون عليه تقديمه من مذكرات ومستندات أمام محكمة النقض ، ولم يستوجب أن يصدر التوكيل إلى هذا المحامي منه مباشرة أو من محام آخر مقبول أمام محكمة النقض - واستثناء من قواعد الوكالة بالخصومة فإن للتوكيل المحامي أن ينيب عنه تحت مسؤوليته محاميا آخر في الحضور أو المرافعة أو غير ذلك من إجراءات التقاضي دون حاجة لتوكيل خاص ما لم يكن ممنوعا من الإجابة صراحة في التوكيل - لما كان ذلك ، وكان الثابت أنه وإن كان التوكيل المودع صادر من المطعون عليهما الأولين إلى محام غير مقيد أمام محكمة النقض ، إلا أن هذا التوكيل ينحوله الاذن بتوكيل غيره فيما تضمنه عقد الوكالة ومن بينه الحضور والمرافعة أمام محكمة النقض ، وقد أناب عنه محاميا مقبولا أمام محكمة النقض في التوقيع على مذكرة دفاع المطعون عليهما المذكورين وإيداعها قلم كتاب المحكمة ، ومن ثم فإن هذه الإجراءات ليس فيها ما يعاب ويكون طلب استبعاد المذكرة لا محل له .

وحيث إن الطعن بنى على خمسة أسباب ، ينعى الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الصادر في ١٩٧٢/٦/٢٧ برفض الدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن مخالفة القانون والفساد في الاستدلال ومخالفة الثابت بالأوراق من خمسة وجوه : ( أولها ) أن الحكم بسط اختيار الطاعن والمطعون عليه الثالث للحل المختار الذي حدداه في إنذارهما للمطعون عليه الأول المؤرخ ١٩٧٠/١/١٢ إلى جميع الدعاوى وفي جميع مراحل التقاضي متجافيا بذلك مع الدلالات الصريحة لعباراته التي تقطع بتوقيت هذا الاختيار بالفترة التي كان التراجع قد احتدم فيها بين الطرفين ووضع أمره إلى الشرطة . ( وثانيها ) أن الحكم أجاز إعلان المطعون عليه الثالث في الموطن المختار المبين في الإنذار سالف الذكر السابق على التقاضي بالمخالفة لما نصت عليه المادة ١/٢١٤ من قانون المرافعات التي تستوجب إعلان الطعن لشخص الخصم أو في موطنه وتقتصر جواز الإعلان في الموطن المختار المبين في ورقة إعلان الحكم دون غيرها من الأوراق . ( وثالثها ) أنه لم يتم إعلان صحيفة الاستئناف للطاعن والمطعون عليه الثالث إعلانا صحيحا خلال الثلاثة أشهر التالية لتقديمهما إلى قلم الكتاب بما كان يتعين معه الاستجابة لطلب الطاعن باعتبار الاستئناف كأن لم يكن عملا بالمادتين ٧٠ ، ٢٤٠ من قانون المرافعات ، والثابت أن الطاعن تمسك بتوقيع هذا الجزء قبل التكلم في الموضوع ، وكان حضوره نتيجة عليه بالجلسة بطريقة عارضة . ( ورابعها ) تمسك الطاعن ببطلان إعلانه بصحيفة الاستئناف وإعادة إعلانه بها على شقة النزاع رغم ثبوت أنه كان مجتندا وقتئذ ولا يقع إعلانه صحيحا الابتسليم الصحيفة بواسطة النيابة العامة إلى الإدارة القضائية بالقوات المسلحة عملا بالمادة ٦/١٣ من قانون المرافعات وقد رفض الحكم المطعون فيه ذلك تأسيسا على أنه لم يخطر المطعون عليه بتجنيده وهو قيد لم يتضمنه التشريع . ( وخامسها ) أن الحكم استند في قضائه إلى نص المادة ٢١٨ من قانون المرافعات بمقولة أن الطعن تم في الميعاد بالنسبة للمطعون عليه الثالث بما يجعل اختصاص الطاعن صحيحا في القانون باعتبار أن الحكم المستأنف صادر في موضوع غير قابل للتجزئة ، في حين أن نطاق هذه المادة لا يمتد إلى الجزء الذي أوجبه المادة ٧٠ من ذات القانون .

وحيث إن النعي مردود في الأوجه الثلاثة الأولى بأنه لما كان بطلان أوراق



التكليف بالحضور لعيب في الإعلان هو — وعلى ما جرى عليه قضاء مسند المحكمة — بطلان نسبي مقرر لمصلحة من شرع لحمايته ، وليس متعلقا بالنظام العام ، فلا يجوز لغير الخصم الذي بطل إعلانه الدفع به ، وكان ميعاد الثلاثين يوما المحددة بالمادة ٧٠ من قانون المرافعات هو ميعاد حضور ، وكان الجزاء المقرر فيها لعدم مراعاته — وهو اعتبار الاستئناف كأن لم يكن — إذا لم يتم تكليف المستأنف عليه بالحضور هو جزاء لا يتعلق كذلك بالنظام العام ، ولا يملك التمسك به غير من شرع لمصاحته ، ولو كان له مصلحة في ذلك ، أو كان الموضوع غير قابل للتجزئة . لما كان ذلك ، وكان الثابت بالحكم المطعون فيه أن المطعون عليه الثالث لم يحضر أمام محكمة الاستئناف ، ولم يدفع الدعوى بأي دفاع — ومن ثم فلا يجوز للطاعن أن يدفع ببطلان الإعلان أو يتمسك باعتباره الاستئناف كأن لم يكن بالنسبة لغيره ، ويكون النعي على الحكم فيما قضي به في خصوص صحة إعلان المطعون عليه الثالث وإعادة إعلانه بصحيفة الاستئناف غير منتج ولا جدوى منه . والنعي غير سديد في وجهه الرابع ذلك أنه وإن كانت المادة ١٣ / ٦ من قانون المرافعات قد نصت على تسليم صورة الإعلان فيما يتعلق بأفراد القوات المسلحة ومن في حكمهم بوساطة النيابة العامة إلى الإدارة القضائية المختصة إلا أن مؤدى المادتين ١٠ ، ١٢ من قانون المرافعات هو وجوب توجيه الإعلان ابتداء إلى الشخص في موطنه ، وإذا ألغى الخصم موطنه الأصلي ولم يخبر خصمه بذلك صح إعلانه فيه ، بما مفاده أن القانون يفرض على الشخص أن يخطر بخصومه بموطنه الأصلي الجديد واللاتمهل منبهة إعلانهم له في موطنه السابق . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد رد على الدفع المبدى من الطاعن باعتباره الاستئناف كأن لم يكن بقوله " ومن حيث إنه في خصوص الدفع بالنسبة للمستأنف عليه الثاني — الطاعن — فإنه مردود بأن — المستنديين المقدمين منه لهذه المحكمة وأحدهما شهادة مؤرخة ١٩٧٢/٥/١٥ من قائد الوحدة بأنه قيد في ١٩٧١/٨/٢ والثاني شهادة إثبات تجنيده مؤرخة ١٩٧٢/٨/١٦ من قائد الوحدة تثبت أنه مجند من ١٩٧١/٨/٢ . ولما كان تجنيده لاحقا لرفع الدعوى في ١٩٧٠/٣/١٨ أمام محكمة أول درجة ، ولاحقا لحضوره أمام محكمة أول درجة بجلسته ١٩٧١/١/٢١ وطلبه قبوله

خصما منضما — للدعى عليه — المطعون عليه الثالث في طلب رفض الدعوى فإنه لا ينتفع من حكم الفقرة السادسة من المادة ١٣ من قانون المرافعات ، ذلك أنه حتى يمكن له الانتفاع بها كان واجبا عليه أن يخبر خصمه بأنه جند ، وتاريخ تجنيده ، وبغير هذا الإخبار فإن الإعلانات تكون صحيحة في حقه متى أجريت طبقا للقواعد العامة في قانون المرافعات ... . ” لما كان ما تقدم ، وكان الثابت أن الطاعن أعلن بصحيفة الاستئناف في موطنه الأصلي ، فإن تجنيده في مرحلة لاحقة على تدخله في الدعوى لا يؤثر في صحة الإعلان طالما لم يخبر خصمه بذلك .. وإذا كان الحكم المطعون فيه قد واجه دفع الطاعن ببطلان إعلانه بوصفه مجندا بالقوات المسلحة ورد عليه بأسباب لاخطأ فيها قانونا فإن النعى بهذا الوجه يكون على غير أساس .

والنعى غير منتج في وجهه الخامس لأنه — أيا كان وجه الرأى فيه — ينصب على أسباب زائدة لاحاجة بالحكم عليها بعد أن استقام قضاء على ما استظهره من أسباب سليمة من صحة إعلان وإعادة إعلان الطاعن بصحيفة الاستئناف في الميعاد القانوني . ويكون النعى برمته على غير أساس .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الصادر بتاريخ ١٩٧٤/١/٣١ الفساد في الاستدلال ومخالفة الثابت بالأوراق ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم بني قضاءه بالإخلاء على سند من أن المطعون عليه الثالث غادره وأسرته جمهورية مصر مهاجرا في سنة ١٩٦٧ ولم تتضمن أوراق الدعوى ما يفيد عودته ، وأنه ترك الشقة إستجاره ولم يعد ينتفع بها من هذا التاريخ ، ورتب الحكم على ذلك أن العلاقة الإيجارية قد انقطعت منذ هذه المغادرة ، وأن سداد الطاعن للأجرة بالإيصالات المقدمة لا يقيده باعتباره أصبح المستأجر للشقة عملا بالمادة ٢١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ إذ ليس لهذا القانون من أثر رجعي طالما حصلت واقعة الترك قبله ، في حين أن دلالة صدور إيصالات دفع الأجرة من سنة ١٩٦٧ حتى سنة ١٩٦٩ باسم المستأجر الأصلي هو استمرار عقد الإيجار ، كما أن الصورة الرسمية للشكوى رقم ٧٤٤٦ لسنة ١٩٦٩ إداري الحيزة تفيد أن المستأجر الأصلي لم يكن قد انتهى الهجرة عند مغادرته



البلاد سنة ١٩٦٧ وأنه أبقى الشقة لحسابه ، بل أن المؤجر أقام الدعوى رقم ١١١٦ لسنة ١٩٦٨ مستعجل الحيزة ضد المستأجر الأصلي طالبا طرده وانتهت بينهما صاحبا بعد أن سدد الأجرة المتأخرة ، وهو ما يعيب الحكم بالفساد في الاستدلال ومخالفة الثابت بالأوراق . وقد جره ذلك إلى تقرير قانوني خاطيء هو عدم انطباق المادة ٢١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ مع أن دلالة المستندات المقدمة تعني بقاء الإجارة الأصلية حتى سريان هذا القانون وبالتالي أحقية الطاعن في البقاء بشقة النزاع لتوافر شرائط انطباق المادة في حقه .

وحيث إن النعي في محله ، ذاك أنه لما كان الواقع في الدعوى أن الطاعن أسس دفاعه على سند من القول بأنه يمت بصلة قرابه من الدرجة الثالثة لزوجة المستأجر الأصلي . المطعون عليه الثالث — ، وأنه أقام مدة سنة سابقة على تركه العين المؤجرة ، وأن شغل المستأجر الأصلي للعين استمر حتى سنة ١٩٦٩ وأنه بهذه المثابة تكون قد تحققت فيه شرائط المادة ٢١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ وكان من بين ما أيد به دفاعه إيصالات الأجرة الموقع عليها من المالك والصادرة لصالح المستأجر الأصلي ، بما ثبت من الصورة الرسمية للشكوى رقم ٧٤٤٦ لسنة ١٩٦٩ لإداري الحيزة ، وكان الحكم المطعون فيه قد استند في قضائه بالإخلاء إلى أن علاقة المستأجر الأصلي بالمطعون عليهما الأولين قد انتهت بمغادرته البلاد في ١٩٦٧/٤/٦ ، وأنه ترك العين مهاجرا من هذا التاريخ تبعا لأنه لم يستدل على عودته ، ورتب على ذلك عدم انطباق المادة ٢١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ — لما كان ذلك ، وكان البين من المستندات المقدمة بملف الطعن والتي كانت معروضة على محكمة الموضوع أن دفاع الطاعن أنصب على أن المستأجر الأصلي لم يكن قد اتوى الهجرة النهائية عند المغادرة ولم تنته العلاقة الإيجارية بدليل أن وصول الأجرة ظلت تصدر باسمه حتى شهر نوفمبر سنة ١٩٦٩ ، وأن الثابت من أقوال المطعون عليه الأول — المالك في الشكوى رقم ٧٤٤٦ لسنة ١٩٦٩ لإداري الحيزة بتاريخ ١٥/١٢/١٩٦٩ أن المطعون عليه الثالث هو المستأجر وأنه يستهدف ببلاغه الحفاظ على حقوق ذلك المستأجر أثناء غيبته ، وأنه يظهر ذلك إقامة

الدعوى رقم ١١١٦ لسنة ١٩٦٨ مستعجل الجيزة ضد المطعون عليه الثالث لتخلفه عن سداد إيجار شهرى يوليو وأغسطس سنة ١٩٦٨ ، وإنهاء هذه الدعوى صلحا بترك الخصومة فى ١٩٦٨/٩/٢٢ . لما كان ما تقدم فلانه وإن كان لقاضى الموضوع السلطة التامة فى تحصيل فهم الواقع فى الدعوى من الأدلة وتقديرها وترجيح بعضها على البعض الآخر ، إلا أنه يخضع لرقابة محكمة النقض فى تكييف هذا الفهم وفى تطبيق ما يلغى تطبيقه من أحكام القانون ، بحيث لا يجوز له أن يطرح ما يقدم إليه تقديماً صحيحاً من الأدلة أو الأوراق المؤثرة فى حقوق الخصوم ودون أن يدون فى حكمه بأسباب خاصة ما يبرر هذا الإطراح ، وإذا كان ما خلص إليه الحكم من اعتباره الإجارة الأصلية منقضية عند مغادرة المطعون عليه الثالث الجمهورية فى سنة ١٩٦٧ — ودون أن يبين كيف يستقيم هذا القول الذى انتهى إليه مع دلالة المستندات المقدمة من الطاعن آنفة الذكر واتى لم يعرض لها رغم أنها تنطوى على دفاع جوهري ومؤثر قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى ، فإن الأسباب التى أقيم عليها بها ثغرة يتطرق منها التخاذل إلى مقومات الحكم بحيث لا يتماسك منها قضاؤه ، بما يستوجب معه نقضه دون حاجه للتعرض لباقي الأسباب على أن يكون مع النقض إحالة .



## جلسة ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار محمد أسعد محمد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
محمد الباجوري ، ومصلاح نصار ، ومحمود رمضان ، وإبراهيم فراج .

( ٢٩٢ )

الطعن رقم ٢١ لسنة ٤٤ ق :

( ١ ) دعوى " قبول الدعوى " نقض " الخصوم في الطعن " .

الخصومة أمام القضاء شرط قبولها . قيام نزاع بين أطرافها على الحق موضوع التنازع  
المطعون عليه في الطعن بالنقض وشرط اختصاصه .

( ٢ ) إيجار . إثبات .

الهلاك الكلي للعين المؤجرة . م ٣٧٠ مدني قديم ، ٥٦٩ ماهيته . تقدير ما إذا كان الهلاك  
كلياً أو جزئياً . واقع يخضع لتقدير محكمة الموضوع . جواز إثبات الهلاك بكافة الطرق .

( ٣ ) إثبات " الإقرار " محكمة الموضوع .

الإقرار غير القضائي . محكمة الموضوع أن تعتبره دليلاً مكتوباً أو مجرد قرينة أو لا تعتبره  
أسلاً دون معقب عليها في ذلك .

( ٤ ) إيجار . فضاله .

الفضولي . وجوب أن تنصرف نية إلى العمل لمصلحة غيره . قيام المستأجر بإصلاحات ضرورية  
مستهدفاً لاستيفاء منفعة الدين لا يعتبر فضولياً بالنسبة للؤجر حتى ولو صاد الإصلاح بتنفع عليه .

( ٥ ) إثراء بلا سبب . عقد .

وجود علاقة عقدية بين الطرفين . مانع من تطبيق قواعد الإثراء بلا سبب .

( ٦ ) إيجار .

خلو عقد الإيجار المبرم في ذل القانون المدني لتقديم التزام المؤجر بإجراء المرمات أثره . عدم  
جواز الرجوع إلى المؤجر بما أنفذه المستأجر على العين في الترميمات الضرورية لاستكمال  
الانتفاع بها .

١ - إذ كان شرط قبول الخصومة أمام القضاء قيام نزاع بين أطرافها على الحق موضوع التقاضي حتى تعود على المدعى منفعة من اختصاص المدعى عليه للحكم عليه بطلباته مما وصفته المادة الثالثة من قانون المرافعات بأنه المصلحة القائمة التي يقرها القانون ، وكان الطعن بالنقض لا يخرج على هذا الأصل فإنه لا يكفي لقبوله مجرد أن يكون المطعون عليه طرفاً في الخصومة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه بل يجب أن يكون قد نازع خصمه أمامها في طلباته أو نازعه خصمه في طلباته هو ، ولما كان البين من دفاع الدعوى آنفة الذكر في خصوص موقف المطعون عليهما الثاني والثالث من الطاعن في هذه الخصومة أنه لم تبد منهما منازعة له أمام محكمة الموضوع ، كما لم يوجه هو إليهما طلبات ما فإنه لا تكون للطاعن مصلحة في اختصاصهما أمام محكمة النقض مما يوجب الحكم بعدم قبول الطعن بالنسبة إليهما .

٢ - الهلاك الكلى في معنى المادة ٢/٣٧٠ من التقنين المدني القديم المقابلة للمادة ١/٥٦٩ من القانون المدني الحالي - هو أن يلحق الدمار العين المؤجرة فيأتي عليها كلها أو يجمعها غير صالحة جميعها لأداء الغرض الذي أجرت من أجله ، والهلاك هنا مادي يلحق مقومات العين المؤجرة وكيانها الذاتي ولئن انعقد الإجماع على منع نفس الأثر للهلاك المعنوي أو القانوني الذي لم يمس نفس الشيء المؤجر في مادته إلا أنه يحول دون أدائه المنفعة التي قصد أن يستوفيه المستأجر منه ، إلا أن شرطه أن يحول دون الانتفاع بالعين جميعها وألا يكون المانع مؤقتاً بل دائماً ، فإن لم يترتب إلا انتفاء الفائدة من جزء من العين أو كان المانع مهيئاً إلى الزوال قبل انتهاء مدة العقد اعتبر الهلاك جزئياً . ومسألة ما إذا كان الهلاك كلياً أو جزئياً من مسائل الواقع التي تخضع لسلطان قاضي الموضوع وتقديره دون رقابة محكمة النقض مادام استخلاصه سائفاً .

٣ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الإقرار غير القضائي يخضع لتقدير محكمة الموضوع التي لها بعد تقدير الظروف التي صدر فيها وملايسات الدعوى أن تعتبره دليلاً مكتوباً أو مجرد قرينة أو ألا تتمتد به أصلاً دون معقب عليها .



٤ - الفضولي يجب أن تنصرف نيته إلى أن يعمل لمصلحة غيره لا لمصلحة نفسه ، فإذا انصرفت نيته إلى العمل لمصلحة نفسه فلا تصدق عليه صفة الفضولي حتى ولو عاد تدخله على الغير بنفع ، ومن ثم فإن المستأجر إذا قام بإصلاحات ضرورية في العين المؤجرة مستهدفا استيفاء منفعة العين لنفسه فهو بالنسبة إلى المسالك لا يعتبر فضوليا ، حتى ولو كان هذا التدخل ليس متضمنا لمصلحته وإنما قد يكون فيه نفع للمالك بالتبعية .

٥ - إذ كان الثابت أن علاقة الطاعن والمطعون عليه الأول يحكمها عقد إيجار مبرم بينهما ، فلا محل لتطبيق قواعد الإثراء بلا سبب لوجود رابطة عقدية ، وتكون أحكام العقد هي المرجع في تحديد حقوق وواجبات كل من الطرفين قبل الآخر .

٦ - إذ كانت المادة ٣٧٠ من القانون المدني الملغى قد نصت في فقرتها الأولى على أنه لا يكلف المؤجر لعمل أية مرمة إلا إذا اشترط في العقد إلزامه ، بذلك ، وكان عقد الإيجار المبرم بين الطرفين قد خلا من مثل هذا الشرط ، فإن مقتضى ذلك أنه لا يجوز للمستأجر أن يرجع على المؤجر بما أنفق في الترميمات الضرورية التي قصد بإجرائها مجرد استكمال الانتفاع بالعين المؤجرة .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير والمرافعة وبعد المداولة .  
حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكائية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من أحكام المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن الطاعن بصفته وكيلًا لدائني تقيسة مورث المطعون عليها الثالثة أقام الدعوى رقم ٣٠٣٥ لسنة ١٩٥٧ مدني أمام محكمة القاهرة الابتدائية ضد المطعون عليها الأول والثاني بطلب الحكم بالزام المطعون عليه الأول في مواجهة المطعون عليه الثاني بأن يؤدي إليه مبلغ ١٢٦١٦ جنيا و ٣٥ مليا وقال في بيان دعواه أنه بتاريخ ١٢/٢/١٩٤٧ استحوك السيد / زريا نيالي من وقف المرحوم حنا فوزي قطعة أرض بشارع سليمان باشا بالقاهرة لمدة ٢٢ سنة تبدأ من أول أغسطس

سنة ١٩٤٦ وتنتهى فى آخر يوليو سنة ١٩٦٨ ليقيم عليها دار السينما عرفت فيما بعد بدار سينما راديو وقد تنازل زريا نيللى عن حقه فى الحكر إلى شركة المسارح المصرية ، ثم أجرت هذه الشركة إلى مورث المطعون عليها الثالثة الأرض المحركة ودار السينما التى أقيمت عليها بموجب عقد مؤرخ ١٩٤٨/٤/٨ نص فيه على أن مدة الإيجار أربع سنوات تبدأ من أول نوفمبر سنة ١٩٤٨ وتنتهى فى آخر أكتوبر سنة ١٩٥٢ وقابلة للتجديد لمدة ثلاث سنوات أخرى وهكذا إلى نهاية شهر يوليو سنة ١٩٦٨ وذلك ما دام المستأجر لم يخطر المؤجر برغبته فى عدم تجديد العقد قبل نهاية مدة السنوات الأربع الأولى أو أى من السنوات الثلاث التالية بستة أشهر على الأقل ، وحددت الأجرة السنوية بمبلغ ١٢٠٠ جنيه فى المدة الأولى المقدرة بأربع سنوات وفى المدة التالية التى تمتد إليها بمقدار ثلاث سنوات ثم تعدل الأجرة بعد ذلك فى المدد التالية طبقا لما هو مبين بالعقد ، وبتاريخ ١٩٤٨/٤/١٥ استأجرت شركة إخوان جعفر المطعون عليها الثانية من باطن مورث المطعون عليها الثالثة دار السينما المذكورة بأجرة قدرها ١٦٠٠٠ جنيه سنويا ولمدة المحددة بعقد الإيجار الأصلى وعلى أن يكون للمستأجر من الباطن أيضا الحق فى إنهاء الأجرة فى نهاية الأربع سنوات الأولى أو نهاية أى مدة من مدد الثلاث سنوات التالية ، وحدث بعد ذلك أن الشركة المؤجرة الأصلية تنازلت عن عقد الإيجار إلى شركة الأملاك ذات الإيرادات التى تنازلت عنه بدورها إلى البنك التجارى المصرى الذى آل بعد ذلك للمطعون عليه الأول ، وقد استمر تنفيذ عقدى الإيجار الأصلى والإيجار من الباطن إلى أن وقعت بمدينة القاهرة حوادث حريق ١٩٥٢/١/٢٦ فأصبحت دار السينما المؤجرة بتخريب أدى إلى توقف الانتفاع بها واستعمالها فى الغرض المؤجرة من أجله ، وأستطرد الطاعن إلى القول بأن المطعون عليها الثانية — المستأجرة من الباطن — تتحمل تكاليف إصلاح وترميم العين المؤجرة والتى بلغ مقدارها — بعد خصم التعويض الذى دفعته لجنة التعويضات — ١٢٦١٦ جنيها ٣٥ مليا وذلك مقابل تنازل مورث المطعون عليها الثالثة — المستأجر الأصلى لها — عن مبلغ ٢٠٠٠ جنيه من الأجرة السنوية حتى نهاية مدة العقد فى سنة ١٩٦٨ ، وأنه لما كانت المستأجرة من الباطن قد قامت بعمل الترميمات الضرورية فى دار السينما بعد حوادث ٢٦



يناير سنة ١٩٥٢ أى فى ظل القاتون المدنى الحديد الذى يلزم المؤجر بأن يتعهد العين المؤجرة بالصيانة وأن يقوم فى إنشاء الإجارة بجميع الترميمات الضرورية لذلك فقد كان حقا لاستأجرة اقتضاء المبلغ الذى أنفقته على تلك الترميمات من المستأجر الأصلى — بمورث المطعون عليه الثالثة — ويكون لهذا الأخير أن يرجع بدوره على المطعون عليه الأول المؤجر له استنادا إلى الأساس ذاته وإلى ما تفيد شروط عقد الإيجار من التزام المؤجر المذكور بالترميمات الضرورية ، لهذا أقام الطاعن بصفته دعواه مطالبا المطعون عليه الأول : ١- تكبد مورث المطعون عليه الثالثة فى سبيل ترميم العين المؤجرة . وبتاريخ ١١/٥/١٩٥٨ حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنف الطاعن بصفته هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ١١٧٢ سنة ٧٥ ق طالبا القضاء له بطلباته ، وقد تدخل مورث المطعون عليه الثالثة فى الاستئناف منضمما إلى الطاعن وتاريخ ٢٥/٦/١٩٥٩ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقيد طعنه برقم ٤٦٧ سنة ٢٩ ق . وتاريخ ٢٩/١٠/١٩٦٤ نقضت المحكمة الحكم المطعون فيه وألغت الدعوى إلى محكمة استئناف القاهرة ، ولما عجز الطاعن عادت وحكمت بتاريخ ٢١/٢/١٩٧٤ برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة دفت فيها بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون عليهما الثانى والثالثة ورفض الطعن بالنسبة للمطعون عليه الأول وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر ، وبالحلقة المحددة الترتيب النيابة رأيا .

وحيث إن مبنى دفع النيابة بعدم قبول الطعن بالنسبة إلى المطعون عليهما الثانى والثالثة أنهما ليسا خصمين للطاعن ينازعانه فى طلباته فلا مصلحة لهما فى الدفاع عن الحكم المطعون فيه .

وحيث إن الدفع سديد ذلك أنه لما كان شرط قبول الخصومة أمام القضاء قيام نزاع بين أطرافها على الحق موضوع التقاضى حتى تعود على المدعى منفعة من اختصاص المدعى عليه للحكم عليه بطلباته ، مما وصفته المادة الثالثة من

قانون المرافعات بأنه المصلحة القائمة التي يقرها القانون، وكان الطعن بالنقض لا يخرج على هذا الأصل فإنه لا يكفي لقبوله مجرد أن يكون المطعون عليه طرفا في الخصومة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ، بل يجب أيضا أن يكون قد نازع خصمه أمامها في طلباته أو نازعة خصمه في طلباته هو ، ولما كان البين من وقائع الدعوى أنه المذكور في خصوص موقف المطعون عليهما الثاني والثالثة من الطاعن في هذه الخصومة أنه لم تبد منهما منازعة له أمام محكمة الموضوع ، كما لم يوجه هو إليهما طلبات فإنه لا تكون للطاعن مصلحة في اختصاصهما أمام محكمة النقض ، مما يوجب الحكم بعدم قبول الطعن بالنسبة إليهما .

وحيث إن الطعن بالنسبة للمطعون عليه الأول استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب ، ينمى الطاعن بالسببين الثالث والخامس منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم أسس قضاءه برفض الدعوى على سند من القول بأن المؤجر لا يلتزم بالمرمات والإصلاحات الضرورية وفقا لحكم المادة ٣٧٠ من القانون المدني القديم الذي يحكم واقعة النزاع ، اعتبارا بأن العين المؤجرة لم تهلك هلاكاً كلياً بسبب حوادث حريق القاهرة ، وأن عقد الإيجار الأصلي المبرم في ١٥ / ٤ / ١٩٤٨ ظل سارياً وممتداً وساقاً تأسيساً لرأيه أن تكاليف الإصلاح البالغة عشرين ألفاً من الجنيهات لا توازي إلا جزءاً يسيراً من قيمة إنشاء المبنى التي نيفت على مائة وخمسين ألفاً من الجنيهات ، وأن المستأجر الأصلي — مورث المطعون عليها الثالثة — ظل يدفع الإيجار على الرغم من الحريق بما يفيد أن الهلاك ليس كلياً ، في حين أن المادة ٣٧٠ آتية الذكر ساوت بين الهلاك الكلي المادي والهلاك المعنوي متى امتنع على المستأجر الانتفاع بالعين وإن لم تهلك هلاكاً مادياً والثابت أن الحريق أصاب دار السينا بتدمير كلي لم يبق إلا على الأرض وأطلال من البناء الأمر الذي يجعل الهلاك كلياً وبالتالي يفسخ العقد بقوة القانون . هذا إلى أن المقارنة الرقمية بين تكاليف الإصلاح ونفقات الإنشاء — التي لم يبين مصدرها من الأوراق — لا تواجه التطبيق السليم للمادة المشار إليها ، والذي يشير إلى أن مجرد امتناع الانتفاع بالعين المؤجرة يعتبر هلاكاً



كلية ، وهو ما يعيب الحكم بمخالفة القانون ، كما أن استمرار المستأجر الأصلي في سداد الأجرة يعد حصول الحريق لا يعنى إلا أن العلاقة التأجيرية قد تجددت برضاء الطرفين بعقد جديد بعد الهلاك الكلى للعين ، وقد وقع هذا التجديد في ظل القانون المبدنى القائم فتحكمه المادة ٥٦٧ منه والتي تلزم المؤجر بالمرمات والإصلاحات الضرورية ، وهو ما يجعل الحكم فاسد الاستدلال . بالإضافة إلى أن الحكم أغفل الرد على إقرار البنك التجارى الذى يمثل المطعون عليه الأول فى العقد المبرم بينه وبين المطعون عليه الثانى والمتضمن أن الحريق دمر الدار وأتلفها بما من شأنه تعطيل العمل بها ، ولو التفت الحكم إلى هذا الإقرار لتغير وجه الرأى فى الدغوى بما يشوبه بالقصور .

وحيث إن النعى مردود ، ذلك أن الهلاك الكلى فى معنى المادة ٢٧٠ / ٢ من التقنين المدنى القديم — المقابلة للمادة ١/٥٦٩ من القانون المدنى الحالى — هو أن يلحق الدمار العين المؤجرة فيأتى عليها كلها أو يجعلها غير صالحة جميعها لأداء الغرض الذى أوجرت من أجله ، والهلاك هنا مادى يلحق مقومات العين المؤجرة وكيانها الذاتى ، ولئن انعقد الإجماع على منع نفس الأثر للهلاك المعنوى أو القانونى الكلى الذى وإن لم يبين الشئ المؤجر فى مادته إلا أنه يحول دون أدائه المتفعة التى قصد أن يستوفىها المستأجر منه ، إلا أن شرطه أن يحول دون الانتفاع بالعين جميعها وألا يكون المانع مؤقتا بل دائما فإن لم يترتب إلا انتفاء الفائدة من جزء من العين أو كان المانع مصيره إلى الزوال قبل انتهاء مدة العقد اعتبر الهلاك جزئيا . ولما كانت مسألة ما إذا كان الهلاك كليا أو جزئيا من مسائل الواقع التى تخضع لسلطان قاضى الموضوع وتقديره دون رقابة من محكمة النقض مادام استخلاصه سائغا ، وكان لإثبات الهلاك يجوز بكافة الطرق باعتباره من الوقائع المسادبة ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه تفى حدوث هلاك كلى بنوعيه المادى والمعنوى ، واستدل على أنه هلاك جزئى بأن الطاعن ومورث المطعون عليها الثالثة لم يقدم أيهما دليلا على ما ادعياه من هلاك كلى بمعناه آنف الإشارة ، ورتب على ذلك عدم انفساخ عقد الإيجار تلقائيا وبقوة القانون ، وبالتالي عدم انطباق القانون

المدنى القائم على واقعة الدعوى ، مستعينا بدعامتين كل منهما مستقلة عن الأخرى ، أولاهما مستفادة من استمرار الطاعن في دفع الإيجار الشهري بعد الحريق دون انقطاع ، والثانية مستفادة من مقارنة قيمة تكاليف الإصلاحات بقيمة المبنى ذاته وأنها تعد ضئيلة نسبيا طبقا للتقدير الذى أبداه المطعون عليه الأول والذى لم يكن محل اعتراض ، لما كان ذلك وكانت كل من القريبتين تسكنى وحدها لحمل هذا القضاء ، وكان ماخلص إليه الحكم فى هذا الصدد يستند إلى اعتبارات سائغة ولهما مأخذها من الأوراق ، فإن المجادلة فى سداد إحدى القريبتين أو فى كليتهما بغية الوصول إلى نتيجة أخرى غير التى أخذت بها المحكمة لا تعدو أن تكون مجادلة موضوعية لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض ، ويكون النعى بمخالفة القانون والفساد فى الاستدلال على غير أساس . لما كان ما تقدم وكان المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الإقرار غير القضائى يخضع لتقدير محكمة الموضوع التى لها بعد تقدير الظروف التى صدر فيها وملاسات الدعوى أن تعتبره دليلا مكتوبا أو مجرد قرينة أو ألا تمتد به أصلا دون معقب عليها ، وكان لهذه المحكمة سلطة مطابقة فى تحصيل أدلة الدعوى وإنزالها من الإثبات المنزلة التى تراها ، ومتى أقامت قضاءها على أى أساس صحيح منها فلا تكون بعد بحاجة إلى الرد على سائر الأدلة التى تمسك بها الخصوم أمامها ، فإن فى قضائها بوجهة النظر التى اعتنتها على الوجه السابق تجليته الرد الضمنى على ما تضمنه الاتفاق المبرم بين البنك المطعون عليه الأول وبين المستأجر من الباطن عليه الثانى بما يشير إلى عدم أخذها بدلالته ، ويكون النعى على الحكم بالقصور ولا محل له .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسييب ، وفى بيان ذلك يقول إن الحكم اعتبر أن البند السابع عشر من عقد الإيجار لا يفيد إلزام المؤجر بإجراء الترميمات الضرورية ، ولا يعنى إلا التصريح للزوج بالقيام بها إن رغب فى ذلك ، فى حين أن ماورد بهذا البند يلزمه بالقيام بها ، مما يعد مسخا لعبارة العقد ، وخروجاً بها عن مدلولها ، ويجعل عبارات الشرط لغوا لا فائدة من ورائها لأنها لا تضيف شيئا



إلى أحكام المادة ٣٧٠ من القانون المدنى بفرض إنطباقها ، وهو ما يعيب الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن النعى مردود ، ذلك أن تفسير العقد واستظهار نية طرفيه — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أمر تستقل به محكمة الموضوع مادام قضاؤها فى ذلك يقوم على أسباب سائغة ، وطالما أنها لم تخرج فى تفسيرها للعقد واستظهار نية المتعاقدين عن المعنى الظاهر لعباراته . ولما كان البين من مدونات الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه إن البند السابع عشر من عقد الإيجار ينص على أن "على المستأجر أن يصرح لشركة المسارح بالقيام بالإصلاحات الكبيرة وغيرها التى يمتثل أن تكون ضرورية ، وذلك بدون أن يدعى بأى تعويض بسبب مدة هذه الأعمال ، ومن المتفق عليه أنه فى حالة ما إذا كانت هذه الأعمال سببا فى تعطيل استعمال العين المؤجرة فلن يسرى الإيجار لحين الانتهاء منها وإعادة العين فى حالة تسمح باستغلالها مرة أخرى وكان الحكم قد خلص إلى أن ما جاء بهذا البند لا يدل على أن المؤجر قد التزم بالتريعات الضرورية ، وإنما يستفاد منه أن المستأجر يصرح للمؤجر بالقيام بالإصلاحات الضرورية إذا رغب فى القيام بها ، وعلى ألا يطالب المستأجر بأى تعويض بسبب القيام بتلك الأعمال وذلك نظير إعفائه من الأجرة لحين الانتهاء منها ، فإن الحكم يكون قد التزم بعبارة العقد الواضحة ، ولم ينحرف عن معناها الظاهر وهو التصريح للمؤجر بالقيام بالإصلاحات التى يمتثل أن تكون ضرورية إن رأى القيام بها ، وأما لا يلزمه بأدائها جبرا عنه . بما يعصمه عن رقابة محكمة النقض وعن الجدل أمامها فى شأنه ولا ينال من هذا النظر أن هذا التفسير لا يخرج عما تضمنته أحكام المادتين ٣٧٠ ، ٣٧١ من القانون المدنى القديم المنطبق على واقعة الدعوى ، لأنه لا يوجد ما يحول دون أن تكون اشتراطات التعاقد تريدا لذات الأحكام العشرة والمكاملة لإرادة المتعاقدين فى القانون المدنى دون إضافة أو تعديل ، ولا يصح أن يتخذ من ذلك ذريعة للانحراف عن عبارات العقد وشروطه الصريحة الدالة على المعنى الظاهر لها ، ويكون النعى على الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون غير وارد .

وحيث إن الطاعن ينهى بالسببين الأول والثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون من وجهين ( الأول ) أنه رفض تنويله الحق فى الرجوع على

المطعون عليه المؤجر بمصاريف الإصلاح الضرورية على أساس من الفضالة ،  
 استنادا إلى أن عمل الفضولي الذي يبرز الرجوع يجب أن يكون متمحضا لمصلحة  
 الغير ، وإلى أن المستأجر إنما يقوم بعمل الإصلاحات إبتغاء مصلحته هو  
 لا مصلحة المؤجر في حين أن قيام المستأجر بإصلاح العين المؤجرة بعد تدميرها  
 حرقا يحقق مصلحة للمالك إذ يقية المطالبة بفسخ العقد أو إنقاص الأجرة عملا  
 بالمادة ٣/٣٧ من القانون المدني القديم . كما أن تحقيق مصلحة للفضولي لا تنفي  
 قيام الفضالة وإن تحققت معها مصلحة للغير طبقا للمادة ١٨٩ من القانون المدني  
 الحالي . ( الثاني ) أن الحكم أنكر أن له حقا في الرجوع بهذه المصاريف بدعوى  
 الإثراء قولا منه بأن ذلك لا يكون إلا في حدود ما يبقى عند رد العين المؤجرة  
 من زيادة القيمة التي عادت على العين بسبب إجراء هذه الإصلاحات ، مع أن  
 ما قد ينتقص من قيمة العين في الفترة ما بين تمام الإصلاحات وبين رد العين  
 في نهاية مدة الإجارة إنما يكون بسبب الاستعمال التأجيري الذي تدفع لأجرة في  
 مقابله ، وبالتالي فلا وجه في حساب تقدير قيمة الزيادة التي عادت على العين من  
 إصلاحها بعد التخريب ، وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن النعي في وجهه الأول مردود ، بأنه لما كان الفضولي يجب  
 أن تنصرف نيته إلى أن يعمل لمصلحة غيره لا لمصلحة نفسه ، فإذا انصرفت  
 نيته إلى العمل لمصلحة نفسه فلا تصدق عليه صفة الفضولي حتى ولو عاد تدخله  
 على الغير ، بنفع ، ومن ثم فإن المستأجر إذا قام بإصلاحات ضرورية في العين  
 المؤجرة مستهدفا استيفاء منفعة العين لنفسه فهو بالنسبة إلى المالك لا يعتبر  
 فضوليا ، حتى لو قيل بأن هذا التدخل ليس مستحقا لمصلحته وإنما يكون فيه  
 نفع للمالك بالتبعية . لما كان ذلك وكان الحكم قد انتهى إلى أن نية المستأجر  
 قد انصرفت إلى القيام بالإصلاحات المشار إليها بسبب النفع لمصلحته هو لا لمصلحة  
 المؤجر ، ورتب على ذلك عدم تخويله الحق في مطالبة المؤجر بقيمة الإصلاحات  
 على أساس من دعوى الفضالة فإنه لم يخطئ في تطبيق القانون . والنعي غير  
 سديد في وجهه الثاني ذلك لأنه لما كان الثابت أن علاقة الطاعن والمطعون .  
 عليه الأول يحكمها عقد إيجار مبرم بينهما ، فلا محمل لتطبيق قواعد الإثراء  
 بلا سبب لوجود رابطة عقدية ، وتكون أحكام العقد هي المرجع في تحديد



حقوق وواجبات كل من الطرفين قبل الآخر . لما كان ذلك وكانت المادة ٣٧٠ من القانون المدني الماعى قد نصت فى فقرتها الأولى على أنه لا يكلف المؤجر بعمل أية مرمة كانت إلا إذا اشترط فى العقد الزامه بذلك وكان عقد الإيجار المبرم بين الطرفين — وعلى ما صر بىانه فى الرد على السبب الثالث قد خلا من مثل هذا الشرط ، فإن مقتضى ذلك أنه لا يجوز للمستأجر أن يرجع على المؤجر بما أنفقه فى الترميمات الضرورية التى قصد باجرائها مجرد استكمال الانتفاع بالعين المؤجرة لأنه إنما أراد بها فائده الشخصية لفائدة المؤجر ، وإذ انتهى الحكم المطعون فيه إلى هذه النتيجة فإنه لا يعيبه ماورد فى أسبابه من تقارير قانونية خاطئة بشأن جواز الرجوع بدعوى الإثراء عند نهاية مدة الإيجار ، لأنه متى كان الحكم سليما فى نتيجته فالمحكمة النقض أن تصححه دون أن تنقضه .

وما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار صلاح الدين حبيب نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : محمد صدقي العصار ، زكي الصاوي صالح وجمال الدين عبد اللطيف وعبد الحميد  
المرصاوي .

( ٢٩٣ )

الطعن رقم ٥٩٢ لسنة ٤٤ القضائية :

قوة الأمر المقضي . اختصاص . حكم " ججية الحكم " .

قضاء المحكمة الجزئية بعدم اختصاصها قيميا بنظر الدعوى والإحالة إلى المحكمة الابتدائية  
عدم استئنائه . أثره . سيورته حائزا قوة الأمر المقضي . وجوب تفيد المحكمة الحال إليها  
الدعوى بتقدير قيمتها ولو كان قد بني على قاعدة غير صحيحة . جواز استئناف الحكم  
الصادر فيها .

إذ كان الثابت من الأوراق أن المحكمة الجزئية قضت بتاريخ ١٤/٢/١٩٧٣  
بعدم اختصاصها قيميا بنظر الدعوى وبإحالتها إلى المحكمة الابتدائية ، وقد أصبح  
هذا الحكم انتهائيا بعدم الطعن فيه وحاز بذلك قوة الأمر المقضي ، ولما كانت  
قوة الأمر المقضي كما ترد على منطوق الحكم ترد أيضا على ما يسكون من أسبابه  
مرتبطا ارتباطا وثيقا بهذا المنطوق بحيث لا تقوم له قائمة بدونه ، وإذ لم يطعن  
أحد من الخصوم في تقدير المحكمة الجزئية لقيمة الدعوى عن طريق استئناف  
الحكم الصادر به فإن قوة الأمر المقضي التي حازها هذا الحكم لا تقتصر على ما قضى  
به في منطوقه من عدم اختصاص المحكمة الجزئية والإحالة إلى المحكمة الابتدائية  
بل تلحق أيضا ما ورد في أسبابه من تقدير قيمة الدعوى بمبلغ ٢٥١ جنيزا ،  
١٢٥ مليا لأن هذا التقدير هو الذي انبنى عليه المنطوق ولا هذا المنطوق إلا به ،  
ومقتضى ذلك أن تنقيد المحكمة المحالة إليها الدعوى بذلك التقدير ولو كان قد بني  
على قاعدة غير صحيحة في القانون ، ويمتنع عليها كما يمتنع على الخصوم الجدل  
فيه من جديد ، وترتبطا على ذلك يعتبر الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في



موضوع النزاع صادرا في دعوى قيمتها ٢٥١ جنيها و ١٢٥ مليا وهو ما يزيد على النصاب الانتهائي للمحكمة الابتدائية ، ويكون هذا الحكم بذلك جائزا استثنائه على هذا الاعتبار .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه والمرافعة وبعد المناقشة .  
حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٤٥٠ لسنة ١٩٦٩ جزئي ديب نجم طلب فيها الحكم بصحة ونفاذ العقد المؤرخ ١٩٦٦/١/٤ الصادر له من المطعون عليه الأول ببيع ٣٠ ط و ١٢ ص مينة الحدود والمعالم بالصحيفة والعقد نظير ثمن مقبوض قدره ٢٥٠ جنيها مع الزامه بالتسليم . تدخلت المطعون عليها الثانية في الدعوى وطلبت الحكم برفضها تأسيسا على أنها تمتلك ذات القدر المبيع ، وفي ١٩٧٠/١٢/٣٠ حكمت المحكمة بقبول التدخل وبندب مكتب الخبراء بالزقازيق لأداء المأمورية الميينة بمنطوق هذا الحكم ، وبعد أن قدم الخبير تقريره عادت بتاريخ ١٩٧٣/٢/١٤ لحكمت بعدم اختصاصها قيميا بنظر الدعوى وإحالتها إلى محكمة الزقازيق الابتدائية المختصة ، وقيلت الأوراق برقم ٥٠٤ لسنة ١٩٧٣ . وفي ١٩٧٣/٥/٨ حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة بالاستئناف رقم ٢٥٠ سنة ١٦ ق مدني " مأمورية الزقازيق " طالب الغاء والحكم له بطلباته . وبتاريخ ١٩٧٤/٣/٢٣ حكمت المحكمة بعدم جواز الاستئناف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض سببي الطعن وأضافت سببا جديدا يتعلق بالنظام العام حاصله أن الحكم المطعون فيه خالف القانون بإهداره قوة الأمر المقضي التي حازها الحكم الصادر من محكمة ديب نجم الجزئية بعدم اختصاصها قيميا بنظر الدعوى وإحالتها إلى

محكمة الزقازيق الابتدائية ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن النعى الذي أثارته النيابة العامة صحيح ، ذلك أنه يبين من الأوراق أن محكمة ديرب نجم الجزئية قضت بعدم اختصاصها قيما بنظر الدعوى وبإحالتها إلى المحكمة الابتدائية ، وقد أصبح هذا الحكم انتهايا بعدم الطعن فيه وحاز بذلك قوة الأمر المقضى ، ولما كانت قوة الأمر المقضى كما ترد على منطوق الحكم ترد أيضا على ما يكون من أسبابه مرتببا ارتباطا وثيقا بهذا المنطوق بحيث لا تقوم له قائمة بدونه ، وكانت محكمة ديرب نجم الجزئية قد أسست قضاءها بعدم الاختصاص وبالإحالة إلى المحكمة الابتدائية على ما ذكرته من أن " الدعوى المتعلقة بصحة العقد وإبطاله تقدر بقيمة المتعاقد عليه - م ٣٧ مرافعات - فإذا تناول العقد عقارا قدرت قيمته إن كان أرضا باعتبار سبعين مثلا لقيمة الضريبة الأصلية ومن ثم تخرج هذه الدعوى من اختصاص المحكمة الجزئية ٠٠٠٠ إذ تقدر قيمتها بمبلغ ٢٥١ جنيتها و ١٢٥ مليا وإذا لم يطعن أحد من الخصوم في هذا التقدير عن طريق استئناف الحكم الصادر به فإن قوة الأمر المقضى التي حازها هذا الحكم لا تقتصر على ما قضى به في منطوقه من عدم اختصاص المحكمة الجزئية والإحالة إلى المحكمة الابتدائية ، بل تلحق أيضا ماورد في أسبابه من تقدير قيمة الدعوى بهذا المبلغ لأن هذا التقدير هو الذي انبنى عليه المنطوق ولا يقوم هذا المنطوق إلا به ، ومقتضى ذلك أن تنفيد المحكمة المحالة إليها الدعوى بذلك التقدير ولو كان قد بني على قاعدة غير صحيحة في القانون ، ويمتنع عليها كما يمتنع على الخصوم الجدل فيه من جديد ، وترتبيا على ذلك يعتبر الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في موضوع النزاع صادرا في دعوى قيمتها ٢٥١ جنيتها و ١٢٥ مليا وهو مايزيد على النصاب الانتهاى للمحكمة الابتدائية ، ويكون هذا الحكم بذلك جائزا استئنافه على هذا الاعتبار ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بعدم جواز الاستئناف تأسيسا على تقديره قيمة الدعوى بمبلغ ٢٥٠ جنيتها مهدرا بذلك قوة الأمر المقضى التي حازها حكم المحكمة الجزئية في هذا الخصوص فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .



## جلسة ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة الدكتور محمد محمد حسين ومضوية  
السادة المستشارين: جلال عبد الرحيم عثمان؛ محمد كمال عباس؛ صلاح الدين بونس؛ محمد  
وجدى عبد الصمد .

(٢٩٤)

الطعن رقم ٦٢٥ لسنة ٤ القضائية :

نقض . استئناف . دعوى " سقوط الخصومة " .

نقض الحكم . أثره . خضوع الخصومة أمام محكمة الإحالة للسقوط واقضائه من تاريخ  
صدور حكم النقض . وفاة محامى الخصيم الصادر لصالحه حكم النقض . لا يعد من قبل القوة  
القاهرة التى يستحيل معها السير فى الخصومة .

نقض الحكم الصادر من محكمة الاستئناف يزيل هذا الحكم ويفتح  
للخصومة طريق العودة إلى محكمة الاستئناف لمتابعة السير فيها بناء على طلب  
الخصوم ويجرى عليها من تاريخ صدور الحكم النقض أحكام سقوط الخصومة  
وانقضائها ، فإذا أهمل من صدر حكم النقض لصالحه ولم يعجل الخصومة  
أمام محكمة الاستئناف خلال سنة كان لكل ذى مصلحة من الخصوم أن  
يطلب سقوط الخصومة عملاً بالمادة ١٣٤ من قانون المرافعات ، وتبدأ  
مدة السنة فى هذه الحالة من تاريخ صدور حكم النقض باعتبار أنه آخر إجراء  
صحيح من إجراءات التقاضى فى الدعوى ، ولا يغير من ذلك وفاة محامى  
الطاعن - الصادر لصالحه حكم النقض - قبل صدور الحكم ، ذلك أن  
حكم النقض السابق وكان حضورياً بالنسبة للطاعن لأنه هو الذى رفع الطعن  
الذى صدر فيه ذلك الحكم ومن ثم فإن علمه بصدوره يعتبر متحققاً قانوناً  
ولا ينتفى هذا العلم بوفاة المحامى الذى كان يباشر الطعن عنه أمام محكمة النقض  
قبل صدور حكمها لأن هذه الوفاة ليس من شأنها أن تحول بينه وبين الوقوف  
على ما تم فى الطعن وتعجيل الخصومة أمام محكمة الإحالة قبل أن يدركها

السقوط ، فليس المحامي هو السبيل الوحيد إلى معرفة الحكم ومن ثم فإن وفاة محامي الطاعن لا تعتبر من قبيل القوه القاهرة التي يستحيل معها السير في الخصومة ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بسقوط الخصومة لإتقضاء مدة جاوزت السنة على صدور حكم النقض السابق دون تعجيل الطاعن بالاستئناف الذي وقف سيره خلال تلك المدة بإهماله فإنه لا يكون قد خالف القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة

من حيث أن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٣٠١ لسنة ١٩٦٣ مدني كلى أسيوط الطاعن طالبا الزامه بأن يرد إليه مبلغ ٥٦٠ جنيها ، وقال في دعواه أن الطاعن كان يستأجر من ورثة المرحوم وليم رزق الله مخبرا بأجره قدرها خمسة جنيهات شهريا وقد أجرة الطاعن له من الباطن بأجرة قدرها ثلاثة عشر جنيهات شهريا ، وأقام ملاك المخبر الدعوى رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٦٠ مدني كلى أسيوط وطلبوا الحكم بخلاء الطاعن من المخبر لتأجيله من الباطن وذلك في مواجهة المطعون ضده ، وقد حكم لهم بطلباتهم في ١٩٦١/٣/٢٧ ، وأنه قد ثبت من الحكم المذكور أن أجرة المخبر بما في الزيادة القانونية طبقا للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ مبلغ خمسة جنيهات شهريا وبذلك يكون الطاعن قد استولى من المطعون ضده على مبلغ ثمانية ثمانية جنيهات شهريا قيمة الفرق بين الأبرتين ، وجملة هذا الفرق في مدة الإيجار المبلغ المطالب باسترداده ، وبتاريخ ١٩٦٣/١٢/٣١ قضت المحكمة بطلبات المطعون ضده . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٩ لسنة ٣٩ ق — أسيوط وقدم إلى محكمة الاستئناف كشفا ميينا به مفردات المنقولات الموجودة بالمخبر ونسب إلى المطعون ضده التوقيع على هذه الكشف وأنكر الأخير توقيعه



عليه . وبتاريخ ١٢/٢/١٩٦٦ نذبت المحكمة قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعي بأسسوط لفحص التوقيع المنسوب للمطعون ضده ، وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت المحكمة بتاريخ ٤/٤/١٩٦٧ بتأييد الحكم المستأنف - فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض بالطعن رقم ٣١٥ لسنة ٣٧ ق . وبتاريخ ٤/٤/١٩٧٢ حكمت محكمة النقض بنقض الحكم المطعون فيه وبإحالة الدعوى إلى محكمة استئناف أسسوط للفصل فيها مؤسسة قضائها على أن الحكم المطعون فيه لم يعرض إلى دفاع الطاعن في خصوص تمسكه بصفة الاستئناف بأن الترخيص الصادر باسمه لتشغيل المحل كمخبز من شأنه أن يرفع قيمة الأجرة مع أنه دفاع جوهري قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى لأن شهرة المحل التجاري تتكون من حملة عناصر تعمل مجتمعة على جذب العملاء ومنها الترخيص بإدارته . ولم يسجل الطاعن الاستئناف أمام محكمة الإحالة فأقام المطعون ضده الاستئناف رقم ٣١ لسنة ٤٩ ق أسسوط طالبا الحكم بسقوط الخصومة في الاستئناف رقم ٢٩ لسنة ٣٩ ق أسسوط واعتباره كأن لم يكن فطعن الطاعن على هذا الحكم بالطعن المطروح وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فجددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه خالف القانون حين قضى بسقوط الخصومة في الاستئناف ولم يعتد بما أثاره الطاعن من عذر مانع من سقوط الخصومة يتمثل في وفاة محاميه الموكل عنه في الطعن بالنقض رقم ٣١٥ لسنة ٣٧ ق قبل إخطار المحامي بالجلسة المحددة لنظر الطعن بعامين تقريرا بدلالة الشهادة الرسمية المقدمة في الطعن المطروح وصورة الأخطار الموجهة من قلم كتاب محكمة النقض إلى هذا المحامي مما ترتب عليه عدم علم الطاعن بالجلسة وبالحكم الصادر فيها مما يبعد عذرا كافيا لحماية الخصومة من السقوط .

ومن حيث إن هذا النعي مردود بأن نقض الحكم الصادر من محكمة الاستئناف يزيل هذا الحكم ويفتح للخصومة طريق العودة إلى محكمة الاستئناف المتابعة السير فيها بناء على طالب الخصوم ويطرى عليها من تاريخ صدور حكم النقض أحكام سقوط الخصومة وانقضائها ، فإذا أهمل من صدر حكم النقض لصالحه ولم يعجل

الخصومة أمام محكمة الاستئناف خلال سنة كان لكل ذي مصلحة من الخصوم أن يطلب سقوط الخصومة عملاً بالمادة ١٣٤ من قانون المرافعات، وتبدأ مدة السنة في هذه الحالة من تاريخ صدور حكم النقض باعتبار أنه أثر إجراء صحيح من إجراءات التماضي في الدعوى ، ولا يغير من ذلك وفاة محامي الطاعن — الصادر حكم النقض لصالحه — قبل صدور الحكم ، ذلك أن حكم النقض السابق كان حضورياً بالنسبة للطاعن لأنه هو الذي رفع الطعن الذي صدر فيه ذلك الحكم ومن ثم فإن علمه بصدوره يعتبر متحققاً قانوناً ولا ينتفى هذا العلم بوفاة المحامي الذي كان يباشر الطعن عنه أمام محكمة النقض قبل صدور حكمها لأن هذه الوفاة ليس من شأنها أن تحول بينه وبين الوقوف على ما تم في الطعن وتعجيل الخصومة أمام محكمة الإحالة قبل أن يدركها السقوط ، فليس المحامي هو السبيل الوحيد إلى معرفة الحكم ، ومن ثم فإن وفاة محامي الطاعن لا تعتبر من قبيل القوة القاهرة التي يستحيل معها السير في الخصومة وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بسقوط الخصومة لانقضاء مدة جاوزت السنة على صدور حكم النقض السابق دون تعجيل الطاعن للاستئناف الذي وقف بغيره خلال تلك المدة باهماله ، فإنه لا يكون قد خالف القانون بما يتعين معه رفض الطعن .

## جلسه ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٧٧

رئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة الدكتور محمد محمد حسين وعنوية المادة  
المستشارين جلال عبد الرحيم عثمان ومحمد كمال عباس وصالح الدين يونس ومحمد وجدي عبد الصمد

( ٢٩٥ )

الطعن رقم ١١٠ لسنة ٤٥ القضائية :

ضرائب " ضريبة التركات " .

الهيئات والتصرفات الصادرة من المورث إلى ورثته والتي لا تحتاج بها مصلحة الضرائب .  
م ٤ ق ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ . وجوب تقديمها وقت الوفاة . ما طرأ عليها من زيادة بفعل  
الورثة . وجوب استبعاده من ضريبة التركات .

مفاد المادة الرابعة من القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ المعدلة بالقانون ٢١٧  
لسنة ١٩٥١ ، أن الأصل في تقدير موضوع الهبات والتصرفات الصادرة من  
المورث والتي لا تحتاج بها مصلحة الضرائب وفقاً لحكم هذه المادة أن تقوم  
بقيمتها الحقيقية وقت الوفاة وهي الواقعة المنشئة لرسم الأيلولة إلا أنه إذا كانت  
الزيادة التي طرأت على قيمة المال مردها إلى نشاط المتصرف إليه فإنه يستبعد  
من وعاء الرسم ما يعادل هذه الزيادة لأنها بذاتها لم تكن محل تصرف من المورث  
إذ لم تدخل في ذمته المالية ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أرجع  
الزيادة في قيمة التصرف الصادر من المورث إلى ابنه المطعون ضده وقت الوفاة  
إلى جهده ونشاط هذا الأخير ولم يعتمد بهذه الزيادة فإنه يكون قد طبق القانون  
تطبيقاً صحيحاً .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر /  
والمرافعة وبعد المداولة .



وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —  
تتوصل في أن مأمورية ضرائب تركات القاهرة ( شعبة مصر الجديدة ) قدوت  
صافي تركة المرحوم ... .. — مورث المطعون ضده — المتوفى  
في ١٩٦٧/٩/٣٠ بمبلغ ٤٢٩٧ ج منه مبلغ ١٧٢٣ ج قيمة نصف المحل التجاري  
الذي تصرف فيه إلى ابنه المطعون ضده خلال السنوات الخمس السابقة على الوفاة،  
وإذا عترض هذا الأخير وإحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التي أصدرت قرارها  
في ١٩٦٩/٧/١٥ بتخفيض قيمة التركة إلى مبلغ ١٨٧٤ ج منه ٢٠٠ ج قيمة  
التصرف الصادر من المورث إلى المطعون ضده ، فقد أقامت مصلحة الضرائب  
الدعوى رقم ٦٠٢٧ سنة ١٩٧١ بجارى شمال القاهرة الابتدائية طعنًا في هذا القرار  
فيما يتعلق بتحديد قيمة التصرف المشار إليه طالبة تأييد تقدير المأمورية . وبتاريخ  
١٩٧٢/٤/٦ حكمت المحكمة بتأييد قرار اللجنة . اشتأنقت مصلحة الضرائب  
هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٢٩ سنة ٨٩ ق القاهرة . وفي ١٩٧٤/١٢/٩ حكمت  
المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن بتأييد مصلحة الضرائب في هذا الحكم  
بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وعرض  
الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فجددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة  
رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد تنمى به الطاعنة على الحكم المطعون  
فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك نقول أن الحكم قضى بتحديد قيمة  
التصرف الحاصل من المورث إلى ابنه المطعون ضده في فترة الريبة وفقا لقيمته  
وقت التصرف استنادا إلى أن الزيادة التي طرأت على هذه القيمة توقيت الوفاة كانت  
يفعل المطعون ضده في حين أن المستفاد من نص المادة الرابعة من القانون  
رقم ١٤٢ سنة ١٩٤٤ هو وجوب تقدير الأموال موضوع مثل هذه التصرفات  
بقيمتها وقت الوفاة حتى ولو كان الورثة المتصرف إليهم قد أسهموا بمجهودهم في  
زيادة تلك القيمة .

وحيث إن النص في المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٢ سنة ١٩٤٤ معدلة  
بالقانون رقم ٢١٧ سنة ١٠٥١ على أن "يستحق رسم الأيلولة على الهبات وسائر  
التصرفات الصادرة من المورث في خلال خمس السنوات السابقة على الوفاة إلى  
شخص أصبح وارثا له بسبب من أسباب الأثر كان متوفرا وقت حصول  
التصرف أو المابة سواء تباينت تلك الهبات والتصرفات بأموال منقولة أو ثابتة  
وصدرت إلى الشخص المذكور بالذات أو بالواسطة . ويستحق الرسم عند وفاة  
المورث . . . " مفاده أن الأصل في تقدير الأموال — موضوع الهبات  
والتصرفات الصادرة من المورث والتي لا تحتاج بها معالجة الغرائب وفقا لحكم  
هذه المادة — أن تقوم بقيمتها الحقيقية وقت الوفاة وهي الواقعة المنشئة لرسم  
الأيلولة إلا أنه إذا كانت الزيادة التي طرأت على قيمة المال مرددا إلى نشاط  
المتصرف إليه فإنه يستبعد من وعاء الرسم ما يعادل هذه الزيادة لأنها بذاتها لم  
تكن محل تصرف من المورث إذ لم تدخل في ذمته المالية ، لما كان ذلك وكان  
الحكم المطعون فيه قد أرجع الزيادة في قيمة التصرف الصادر من المورث إلى  
أبيه المظنون ضده وقت الوفاة إلى جهد ونشاط هذا الأخير ولم يعتد بهذه الزيادة  
فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا مما يتعين معه رفض الطعن .

## جلسة ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار : محمد أسعد محمود نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة  
المستشارين : محمد الباجوري وصالح نصار ؛ محمود رمضان ؛ وإبراهيم فراج .

(٢٩٦)

الطعن رقم ١٠٣ لسنة ٤٤ ق القضائية :

(١) محكمة الموضوع "عقد" تفسير العقد . نقض .

لا يجوز للقاضي الانحراف من عبارات العقد الواضحة . المقصود بالوضوح حمل عبارات  
العقد على معنى يخالف ظاهرها دون تبرير . خطأ .

(٢) "إيجار" إيجار الاماكن . قانون . عقد .

استعمال المستأجر العين المؤجرة بطريقة تنافي شروط الإيجار المعقولة أو تضر بمصلحة المالك  
القضاء بفسخ العقد إعمالاً للمادة ١٣ ج من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ — رغم اتفاق  
المتعاقدين على جزاء آخر . خطأ .

(٣) نقض "أسباب الطعن" .

السبب القانوني متى كانت عناصره مطروحة على محكمة الموضوع . جواز إثارة لأول مرة  
أمام محكمة النقض .

١ — مفاد المادة ١٥٠/١ من القانون المدني أن القاضي ملزم بأن يأخذ عبارة  
المتعاقدين الواضحة كما هي ، فلا يجوز له تحت ستار التفسير الانحراف من مؤداها  
الواضح إلى معنى آخر ولئن كان المقصود بالوضوح هو وضوح الإرادة لا اللفظ  
إلا أن المفروض في الأصل أن اللفظ يعبر بصدق عما تقصده الإرادة ، وعلى  
القاضي إذا ما أراد حمل العبارة على معنى مغاير لظاهرها أن يبين في حكمه  
الأسباب المقبولة التي تبرر هذا المسلك . ولما كان ما تقضى به هذه المادة  
المشار إليها يعد من القواعد التي وضعها المشرع وينطوي الخروج عنها على مخالفة



للقانون لم ينفذ فيه من تحريف ومسح وتشويه لعبارة العقد الواضحة وينحصر  
بهذه المثابة لرقابة محكمة القضاة .

٢ - إذ كان البين من مدونات الحكم الابتدائي أن البند السابع من عقد  
الإيجار محل النزاع يجري على أنه " غير مسموح للمستأجر أن يعمل أى تغيير بالمحل  
استئجاره لا من هدم ولا بناء ولا فتح أبواب ولا شبايك بدون رضا المالك وأخذ  
إذن كتابي منه وإن حصل منه شيء يرجعه إلى أصله ويلزم بالفعل والإضرار  
وللمالك الخيار ببقاء تلك التغييرات بدون تكليفه شيء في مقابلها أو ترجيعها  
لأصلها ومصاريفها على المؤجر " وكان ظاهر هذا البند يفيد أن نية العاقدین  
قد انصرفت إلى تحديد الجزاء على مخالفة بإعادة الحالة إلى أصلها بمصروفات  
على عاتق المستأجر أو الإبقاء على هذه التعديلات دون تحميل المؤجر نفقاتها ،  
وكان الحكم المطعون فيه قد عمد إلى تطبيق المادة ٢٣ / ب من القانون رقم ٥٢  
لسنة ١٩٦٩ التي تجيز للمؤجر طلب فسخ العقد وإخلاء المكان للمؤجر إذا استعمله  
المستأجر بطريقة تنافي شروط الإيجار المعقولة أو تضر بمصلحة المالك دون  
أن يبين في الأسباب مبررات عدوله عن المداول الظاهر للعقد من عدم توقيع الجزاء  
بالفسخ رغم أنه يجوز للمؤجر عند التعاقد أن ينزل عن التمسك بالرخصة التي  
خولها إياه التشريع الاستثنائي في كل أو بعض المواضع التي تجيز له طلب فسخ  
العقد والإخلاء مما عدته تلك المادة ، فإنه يكون متعينا بنقض الحكم .

٣ - إنه وإن كان النعى لم يسبق التمسك به أمام محكمة الموضوع إلا أنه  
متعلق بسبب قانوني كانت عناصره الواقعية مطروحة على محكمة الموضوع ،  
وبالتالي يجوز إثباته لأول مرة أمام محكمة النقض .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر  
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -  
تتحصل في أن المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٧٠ مدنى أمام  
محكمة الحيزة الابتدائية ضد الطاعنين بطلب الحكم بإخلائهما من العين المؤجرة  
لها والموضحة بالصحيفة وتسليمها إليها سليمة خالية من التلف وبالحالة التي  
استلمهاها بها . وقالت في بيان دعواها أنه بموجب عقد إيجار مؤرخ ١٩٦٩/١٠/١  
استأجر منها الطاعنان الدور الأول والبدروم من الفيلا رقم ٥ شارع الجرجاوى قسم  
الدقى لقاء أجرة شهرية قدرها ٥ جنيها بقصد استعمالها وحدة طبية ، وإذ قام الطاعنان  
بتكسير حوائط العين المؤجرة ونزع جميع الأرضيات الخشبية بها وإنشاء مباني  
جديدة ، دون إذن منها ، وأصابها ضرر من جراء هذه الأعمال كان موضوع  
دعوى إثبات الحالة رقم ١٣٢٩ لسنة ١٩٦٩ مستعجل الحيزة فقد أقامت دعواها  
وبتاريخ ١٩٧١/٤/٨ حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنفت المطعون عليها  
هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافها برقم ٢٤٥٧ لسنة ٨٨ ق  
طالبة القضاء لها بطلانها . وبتاريخ ١٩٧٣/٢/٣ قضت محكمة الاستئناف بإلغاء  
الحكم المستأنف وبإخلاء الطاعنين من العين المؤجرة وتسليمها للمطعون عليها  
خالية من التلف وبالحالة التي استلمهاها منها . طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق  
النقض ، وقدست النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن . وعرض  
الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر ، وبالحلقة المحددة  
الترمت النيابة رأيا .

وحيث إن مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور  
في التسيب ، وفي بيان ذلك يقول أن عقد الإيجار المبرم بين الطرفين وأن نص  
في البند السابع منه على عدم أحقية المستأجر في إجراء أية تعديلات أو إنشاءات  
بالعين المؤجرة بغير إذن كتابي من المالك ، إلا أنه أُوخِج في ذات الوقت الجزء  
على هذه المخالفة ، وقصره على تكليف المستأجر بإعادة الحالة إلى أصلها بمصروفات  
على عاتقه أو الاحتفاظ بهذه التعديلات دون أن يتحمل المؤجر شيئاً من تكاليفها ،  
ولم ينص على الفسخ جزاء عليها . وإذ كانت عبارة العقد واضحة جلية في الإفصاح  
عن إرادة العاقدين ، وكان العقد يقوم بين عاقديه مقام القانون ، فإن ترك الحكم  
هذا المعنى الظاهر الذى قصده المتعاقدان بما ينطوى عليه من ترتيب جزاء مغاير

للفسخ والانحراف بعبارة دون بيان أسباب العدول عنه ، وتطبيق القاعدة المقررة في المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ رغم أن المشرع لم يخرج أحكامها مخرج أحكامه التكليفية الواجبة الاتباع يعد مسخا لعبارة العقد ، ويميله بخالفة القانون والفصوص في النسب .

وحيث إن النعى في محله ، ذلك أن النعى في المادة ١/١٥٠ من القانون المدني على أنه " إذا كانت عبارة العقد واضحة فلا يجوز الانحراف عنها من طريق تفسيرها للتعرف على إرادة المتعاقدين . . . يدل على أن القاضى ملزم بأن يأخذ عبارة المتعاقدين الواضحة كما هي ، فلا يجوز له تحت ستار التفسير الانحراف عن مؤداها الواضحة إلى معنى آخر ولئن كان المقصود بالوضوح هو وضوح الإرادة لا اللفظ إلا أن المفروض في الأصل أن اللفظ يعبر بصدق عما تقصده الإرادة وعلى القاضى إذا ما أراد حمل العبارة على معنى مغاير لظاهرها أن يبين في حكمه الأسباب المقبولة التي تبرر هذا المسلك . ولما كان ما تقضى به المادة المشار إليها يعد من القواعد التي وضعها المشرع على سبيل الإلزام ، وينطوي الخروج عنها على مخالفة للقانون لما فيه من تحريف ومسخ وتشويه لعبارة العقد الواضحة وينحصر بهذه المثابة لرقابة محكمة النقض . لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم الابتدائي أن البند السابع من عقد الإيجار محل النزاع يجري على أنه غير مسموح للمستأجر أن يعمل أى تغيير بالمحل الذي تم استئجاره لا من هدم ولا بناء ولا فتح أبواب ولا شبايك بدون رضا المالك وأخذ إذن كتابي ، وإن حصل منه شيء يرجعه إلى أصله ويلزم بالعطل والأضرار وللمالك الخيار بإبقاء تلك التغييرات بدون تكليفه شيئا في مقابلها أو ترجيعها لأصلها ومصاريفها على المؤجر " ، وكان ظاهر هذا البند يفيد أن نية العاقدین قد انصرفت إلى تحديد الجزاء على مخالفته بإعادة الحال إلى أصلها بمصروفات على عاتق المستأجر أو الإبقاء على هذه التعديلات دون تحميل المؤجر نفقاتها ، وكان الحكم المطعون فيه قد عمد إلى تطبيق المادة ٢٣/ ج من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ التي تجيز للمؤجر طلب فسخ العقد وإخلاء المكان للمؤجر إذا استعمله المستأجر بطريقة تنافي شروط الأيجار المعقولة أو تضر بمصلحة المالك ، دون أن يبين في الأسباب



مبررات عدوله من المداول الظاهر لا يقدم من عدم توقيع الجزاء بالفسخ رغم أنه يجوز  
للمؤجر عند التعاقد أن ينزل عن التمسك بالرخصة التي خولها إياه التشريع  
الإستثنائي في كل أو بعض المواضع التي تجيز له طلب فسخ العقد والاخلاء مما  
عدته تلك المادة، لما كان ما تقدم وكان النعمى وأن لم يسبق له التمسك به أمام محكمة  
الموضوع إلا أنه متعلق بسبب قانوني كانت عناصره الواقعية مطروحة على محكمة  
الموضوع ، وبالتالي يجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض فانه يكون تعيينا  
نقض الحكم والاحالة .

## جلسة ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار محمد أحمد محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين  
محمد الباجوري ، ومصلاح نصار ، ومحمود رمضان ، وإبراهيم فراج .

(٢٩٧)

الطعن رقم ٣٥٩ لسنة ٤٤ القضائية :

(١) وكالة . محاماة . نقض .

عدم تقديم التوكيل الصادر من الطامنة إلى وكيلها الذي وكل المحامي الذي رفع الطعن بالنقض  
أثره . عدم قبول الطعن .

(٢) ، (٣) وقف . نيابة عامة . دعوى .

(٢) منازعات الأحوال الشخصية المتعلقة بأصل الوقف أو إنشائه أو توافر أركانه  
أو شخص المستحق فيه مما كانت تختص به المحاكم الشرعية . وجوب تدخل النيابة فيها ولو في  
دعوى مدنية أثرت فيها إحدى هذه المسائل .

(٣) تدخل النيابة في المسائل المتعلقة بالوقف الخيري . وجوب مادة ١ ق ٦٢٨  
لسنة ١٩٥٥ . لا محل لأعمال حكم المادة ٨٩ مرافعات من جواز تدخل النيابة في هذه  
الحالة : حلة ذلك .

(٤) نقض . دعوى "أحوال شخصية" بطلان . نظام عام .

البطلان المترتب على عدم تدخل النيابة في القضايا التي يوجب القانون تدخلها فيها . تعلقه  
بالنظام العام . لمحكمة النقض أن تقضى به من تلقاء نفسها .

١ - إذ كان المحامي الذي رفع الطعن بالنقض - قدم توكيلا صادرا إليه  
من وكيل الطاعنة الأولى دون أن يقدم التوكيل الصادر من الأخيرة لبيان ما إذا  
كان يجيز توكيل المحامين عنها في الطعن بالنقض ، فإن الطعن بالنسبة للطاعنة  
الأولى يكون غير مقبول للتقرير به من غير ذي صفة .

٢ — مفاد نص المادة الأولى من القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ ببعض الإجراءات في قضايا الأحوال الشخصية والوقف — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — انه كلما كان النزاع متعلقا بأصل الوقف أو إنشائه أو توافر أركانه التي لا يتحقق إلا بها شخص المستحق فيه أو تفسير شروطه أو الولاية عليه مما كانت تختص به المحاكم الشرعية وأصبح الاختصاص ينظره للمحاكم المدنية عملا بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ الصادر بإلغاء المحاكم الشرعية ، فإن تدخل النيابة يكون واجبا عند نظر هذا النزاع وإلا كان الحكم الصادر باطلا ، يستوى في ذلك أن تكون الدعوى أصلا من دعاوى الوقف أو أن تكون رفعت باعتبارها دعوى مدنية وأثيرت فيها مسألة متعلقة بالوقف .

٣ — القول بأن المادة ٨٩ من قانون المرافعات القائم والمعمول به اعتبارا من ١٩٦٨/١١/١٠ الذي أدرج الدعوى أمام محكمة أول درجة — جعلت تدخل النيابة العامة جوازا في الدعاوى المتعلقة بالأوقاف الخيرية وأنها بهذه المثابة تعد ناصحة للقانون ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ في هذا الخصوص بحيث يصبح تدخلها في القضايا المتعلقة بالوقف الخيري جوازا ويستمر وجوبيا فيما عداه من الأحوال التي نص عليها فيه ، مردود بأن مؤدى المادة الثانية من القانون المدني أنه وإن كان الأصل في نسخ التشريع أن يتسم بنص صريح ينظمه تشريع لاحق إلا أن النسخ قد يكون ضمنا أما بصدر تشريع جديد يشمل على نص يتعارض تعارضا تاما ومطلقا مع نص في التشريع القديم ، وفي هذه الحالة يقتصر النسخ على الحدود التي يتحقق فيها هذا التعارض ، وإما بصدر تشريع جديد ينظم تنظيميا كاملا وضعا من الأوضاع التي أفرد لها تشريع سابق ، وفي هذه الحالة يعتبر التشريع السابق منسوخا جملة وتفصيلا ولو انتهى التعارض بين نصوص هذا التشريع ونصوص التشريع الذي تلاه . ولما كانت المادة ٨٩ وردت في قانون المرافعات وهو قانون عام ، وكان القانون ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ قانونا خاصا قصديا لمواجهة حالة معينة نتجت عن إلغاء المحاكم الشرعية والمجالس المحلية بمقتضى القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ فلانها لا تؤدي إلى إلغاء القواعد المعمول بها في شأن هذه الحالة الخاصة كاستثناء من المبدأ العام الذي نص عليه التشريع العام خاصة وأنه لم يشر صراحة إلى هذه الحالة بالذات ولم تجيء عبارة قاطعة على سرمان حكمه



في جميع الأحوال وأنه يمكن التوفيق بين نصوصه ونصوص التشريع الخاص  
السابق عليه ، ذلك أن المراحل التشريعية قاطعة في أن لكل من المادة ٨٩ من  
قانون المرافعات والمادة الأولى من القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ نطاقه الذي  
تحدد به لا يتداخلان ولا يبغيان ، إذ أن المادة ٨٩ تقابل المادة ١٠٠ من قانون  
المرافعات الملغى رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ التي كانت تنص هي الأخرى على أن تدخل  
النيابة في القضايا الخاصة بالأوقاف الخيرية جوازي ، وكان هذا التدخل الجوازي  
له مجاله في دعاوى الأوقاف الخيرية التي تعرض على المحاكم الابتدائية فيما يخرج  
عن اختصاص المحاكم الشرعية التي كانت قائمة وقتذاك وهي تلك التي لا تتعلق  
بأصل الوقف أو إنشائه أو توافر أركانه أو شخص المستحق فيه ، فلما صدر القانون  
رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ بنظام  
القضاء وألغيت بمقتضاه المحاكم الشرعية والمجالس المحلية وأحيلت الدعاوى المنظورة  
أمامها إلى المحاكم المدنية عمداً المشرع إلى إصدار القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥  
وأوجبت الفقرة الثانية من مادته الأولى تدخل النيابة في كل قضية متعلقة  
بالأحوال الشخصية أو بالوقف مما كان يندرج ضمن اختصاص المحاكم الشرعية  
الملغاة ، وهذا الوضع قائم وبارق على ما هو عليه ، ومن ثم فإن القول بأن المادة ٨٩  
من قانون المرافعات الحالي نسخت جزئياً حكم المادة الأولى من القانون  
رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ في صدد الوقف الخيري فيه مجاوزة لمراد المشرع يساند  
ذلك أن كلا من المادتين ٨٨ ، ٨٩ من قانون المرافعات اللتين حددتا مواضع  
تدخل النيابة وجوباً وجوازاً لم تعرضا للقضايا المتعلقة بالأحوال الشخصية خلافاً  
لما يجري به نص المادة ٩٩ من قانون المرافعات الملغى ، تقديرنا من المشرع  
بأن القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ بين الأحوال التي يكون فيها تدخل النيابة  
جوازيًا أو وجوبياً مما مفاده بقاء هذا القانون بكافة أحكامه ، بل واكتفى المشرع  
بما أورده الفقرة الثالثة من المادة ٨٨ والفقرة السابعة من المادة ٨٩ من إشارة  
إلى الحالات التي تلغى القوانين الخاصة على وجوب التدخل أو جوازه مما يعني  
أنه ما كان يستهدف تجويز التدخل في صدد قضايا الأوقاف الخيرية التي كانت  
تختص بها المحاكم الشرعية وإنما قصد إلى وجوب تدخل النيابة فيها احتفاءً منه  
بهذا النوع من الدعاوى واعتداداً بأهميتها الخاصة ، يظهر هذا الرأي أن قضاء

هذه المحكمة قد استقر على أنه بعد صدور القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ أصبحت النيابة العامة طرفاً أصلياً في قضايا الأحوال الشخصية والوقف التي لا تختص بها المحاكم الجزئية مما مؤداه وفقاً للمادة ٨٧ من قانون المرافعات أن لها كل ما لمختصوم من حقوق وعليها كل ما عليهم من التزامات، والقول بأن تدخلها أصبح جوازياً في قضايا الوقف الخيري يتجافى مع هذا الاعتبار .

٤ — إذ كان الثابت أن النيابة العامة لم تتدخل في الدعوى الماثلة لإبداء الرأي فيها حتى صدر الحكم المطعون فيه ، فإن هذا الحكم يكون باطلاً ، وإذ يتعلق هذا البطلان بالنظام العام فإن لمحكمة النقض أن تقضى به من تلقاء نفسها وعلى الرغم من عدم التمسك به في صحيفة الطعن عملاً بالنحول لها في المادة ٢٥٣ / ٢ من قانون المرافعات .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن وزير الأوقاف بصفته ناظراً على وقف العطارين الخيري — المطعون عليه الأول — أقام الدعاوى رقم ٤٥٢ و ٤٥٣ و ٤٥٤ و ٤٥٥ لسنة ١٩٤٧ مدنى أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية ضد الطاعنين وآخرين طالباً الحكم في الدعوى الأولى رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٤٧ بجعل الحكم السنوى لمساحة قدرها ٢١ قيراطاً و ١٧ سمماً تابعة لوقف العطارين الخيري وكأشنة بحوض الظاهرية موضحة الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى مبلغ ١٦ جنيهاً و ٢٨١ ملياً ابتداء من سنة ١٩٤٦ ، وبالزامهم بأن يدفعوا له مبلغ ٢٧٠ ملياً متأخر حكر خمس سنوات حتى سنة ١٩٤٥ وما يستجد بواقع ١٦ جنيهاً و ٢٨١ ملياً سنوياً حتى الإخلاء والتسليم والإزالة ، وبفسخ عقد التحكير وإزالة ما على العين المحكرة من منشآت وغراس وتسليمها خالية في ظرف ١٥ يوماً من تاريخ الحكم . وفي الدعوى الثانية رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٤٧ بجعل الحكر السنوى لمساحة ١ فسدان

و ٩ قرارات و ٨ أسهم بحوض الظاهرية قبلي موضحة الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى مبلغ ٢٥ جنيها ابتداء من سنة ١٩٤٦ ، وبالزامهم بأن يدفعوا له مبلغ ٤٠٨ مليات متأخر حكر خمس سنوات حتى سنة ١٩٤٥ وما يستجد بواقع ٢٥ جنيها سنويا حتى الإخلاء والتسليم والإزالة ، وبفسخ عقد التحكيم وإزالة ما على العين المحكرة من منشآت وغراس وتسليمها خالية في ظرف ١٥ يوما من تاريخ الحكم . وفي الدعوى الثالثة رقم ٤٥٤ سنة ١٩٤٧ يجعل الحكر السنوي لمساحة ١ فدان و ١٢ قيراطا و ٥ أسهم شائعة في ٣ أفدنة و ٢٠ قيراطا و ١٠ أسهم كائنة بحوض القصفي موضحة الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى مبلغ ٤٢ جنيها و ٢٥٨ مليا ابتداء من سنة ١٩٤٦ ، وبالزامهم بأن يدفعوا له مبلغ ٥٥٨ مليا متأخر حكر خمس سنوات حتى سنة ١٩٤٥ وما يستجد بواقع ٤٢ جنيها و ٢٥٨ مليا سنويا حتى الإخلاء والتسليم والإزالة ، وبفسخ عقد التحكيم وإزالة ما على العين المحكرة من منشآت وغراس وتسليمها خالية في ظرف ١٥ يوما من تاريخ الحكم . وفي الدعوى الرابعة رقم ٤٥٥ سنة ١٩٤٦ يجعل الحكر السنوي لمساحة ١٢ فدان و ١٧ قيراطا و ١٢ أسهما كائنة بجهة المحروسة موضحة الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى مبلغ ٢٨٠ جنيها و ٤٩ مليا سنويا ابتداء من سنة ١٩٤٦ ، وبالزامهم بأن يدفعوا له مبلغ ٣ جنيها و ٣٢٠ مليا متأخر حكر خمس سنوات حتى سنة ١٩٤٥ وما يستجد بواقع ٢٨٠ جنيها و ٤٩ مليا حتى الإخلاء والتسليم والإزالة ، وبفسخ عقد التحكيم وإزالة ما على العين المحكرة من منشآت وغراس وتسليمها في ظرف ١٥ يوما من تاريخ الحكم أجاب الطاعنون على الدعاوى الأربعة بأن الأرض المطالب بالحكر عنها مملوكة لهم وغير موقوفة وغير محكرة ، ونازهوا في صحة الوقف وإنشائه . وبتاريخ ٢٩/١٠/١٩٤٧ حكمت المحكمة في كل دعوى بنسب خير لبيان ما إذا كانت أرض النزاع تدخل ضمن الأرض التابعة لوقف العطاوين والمحكرة بمقتضى الإثبات الشرعي الصادر في ١٧ صفر سنة ١٣٦٩ هـ وهل هي في وضع يد الطاعنين أم لا ، وبعد أن قدم الخبير تقريره قررت ضم الدعاوى الأربعة ثم عادت وحكمت في ١٣/٤/١٩٧٠ يجعل الحكر السنوي في الدعوى الأولى مبلغ ٥ جنيها و ٢٥٠ مليا ، وفي الثانية مبلغ ٨ جنيها و ٥٠٠ مليا ، وفي الثالثة مبلغ ١١ جنيها و ٥٠٠ مليا ، وفي الرابعة مبلغ ٧٦ جنيها و ٣٧٥ مليا ، وإجابة



بأق طلبات المطعون عليه الأول بصفته على هذا الأساس . استأنف الطاعنون هذا الحكم بالاستئناف رقم ٨٠٣ سنة ٢٦ ق الاسكندرية طالبين الغاء ورفض الدعوى ، كما أقام المطعون عليهما استئنافا فرعيا طالبين تعديله بزيادة قيمة مبالغ الحكم المقتضى بها . طلب باقي المطعون عليهم قبول تدخلهم في الاستئناف منضمين للاستئناف عليهما في الاستئناف الفرعى وبتاريخ ١٩٧٤ / ١ / ٢٢ حكمت محكمة الاستئناف بقبول تدخل المطعون عليهم الأربعة الآخرين وبتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة دعت فيها بعدم قبول الطعن بالنسبة للطاعنة الأولى لأنها لم تقدم للتوكيل الصادر منها لزوجها ... الذى وكل المحامى الذى قرر بالطعن عنها وأبدت رأى برفض الطعن . عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فرأته جدير بالنظر ، وبالحلقة المحددة التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن دفع النيابة العامة محله ، ذلك أنه لما كان المحامى الذى رفع الطعن قدم توكيلا صادرا إليه من ... بصفته وكىلا عن الطاعنة الأولى دون أن يقدم التوكيل الصادر من الأخير ليان ما إذا كان يجوز توكيل المحامين عنها فى الطعن بالنقض فإن الطعن بالنسبة للطاعنة الأولى يكون غير مقبول للتقرير به من غيرذى صفة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية بالنسبة للطاعنين الآخرين . وحيث إنه لما كان القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ ببعض الإجراءات فى قضايا الأحوال الشخصية والوقف ينص فى مادته الأولى على أنه " يجوز للنيابة العامة أن تدخل فى قضايا الأحوال الشخصية التى تختص بها المحاكم الجزئية بمقتضى القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه . وعليها أن تدخل فى كل قضية أخرى تتعلق بالأحوال الشخصية أو الوقف ولا تان الحكم باطلا . . . ، فإن مفاد ذلك — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أنه كلما كان النزاع متعلقا بأصل الوقف أو إنشائه أو توافر أركانه التى لا يتحقق إلا بها أو شخص المستحق فيه أو تفسير شروطه أو الولاية عليه مما كانت تختص به المحاكم الشرعية ، وأصبح

الاختصاص بنظره للمحاكم المدنية عملاً بالقانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ الصادر بإلغاء المحاكم الشرعية فإن تدخل النيابة يكون واجباً عند نظر هذا النزاع وإلا كان الحكم الصادر باطلاً ، يستوى في ذلك أن تكون الدعوى أصلاً من دعاوى الوقف ، أو أن تكون رفعت باعتبارها دعوى مدنية وأثيرت فيها مسألة متعلقة بالوقف بالمعنى السابق تيمماتة . لما كان ذلك وكان الواقع في الدعوى أن وزير الأوقاف بصفتة أقامها بوصفه ناظراً على وقف المطارين الخيري مطالباً الطاعنين بقيمة الحكر وبفسخ عقد تحكيم الأرض المملوكة للوقف نظارته استناداً إلى صورة إشهاد شرعي من الناظر على جناح المطارين والجحوش في ١٥ ذي القعدة سنة ١١١٢ هـ وصورة إشهاد تحكيم صادر من ناظر ذلك الوقف بتاريخ ١٧ صفر سنة ١٣٦٩ هـ ، وقد أجاب الطاعنون على الدعوى بأن أرض النزاع مملوكة لهم ملكاً خالصاً ولا تتبع وقف المطارين الخيري ، وطعنوا على الإشهادين الشرعيين المشار إليهما بأنهما صادران ممن لا يملكهما ، وأنهما لم يستوفيا الإجراءات الشكلية الواجبة ، وكانت هذه للمائل كلها وإن أثبت في دعوى مطالبة بالحكر عن أرض موقوفة وبفسخ عقد تحكيمها إلا أنها تتعلق بالوقف من حيث أصله وإنشائه ، ويستوجب بحثها الخوض في أمور مما كانت تختص بالمحاكم الشرعية بنظرها ، ثم صارت بعد إلغاء تلك المحاكم من اختصاص دوائر الأحوال الشخصية في نطاق التنظيم الداخلي لكل محكمة ، لما كان ما تقدم فإنه يتعين طبقاً للسادة الأولى من القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ أن تتدخل النيابة في الدعوى لإبداء رأيها فيها حتى ولو كانت متظورة أمام المحكمة المدنية وإلا كان الحكم باطلاً . ولا يسوغ القول بأن المادة ٨٩ من قانون المرافعات القائم والمعمول به اعتباراً من ١٠/١١/١٩٦٨ — الذي أدركت الدعوى أمام محكمة أول درجة — جعلت تدخل النيابة العامة جوازياً في الدعاوى المتعلقة بالأوقاف الخيرية ، وأنها بهذه المثابة تعد ناسخة للقانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ في هذا الخصوص ، بحيث يصبح تدخلها في القضايا بالوقف الخيري جوازياً ويستمر وجوبياً فيما عداه من الأحوال التي نص عليها فيه ، فلك أن تؤدي المادة الثانية من القانون المدني له وإن كان الأصل في فسخ التشريع أن يتم بنص صريح يتضمنه تشريع لاحق إلا أن النسخ قد يكون ضمنياً إما بصدر تشريع جديد يستعمل على نص يتعارض تعارضاً تاماً ومطلقاً



مع نص في التشريع القديم، وفي هذه الحالة يقتصر النسخ على الحدود التي يحقق فيها هذا التعارض، وأما بمقدور تشريع جديد ينظم تنظيمًا كاملاً وضعا من الأوضاع التي أفرد فيها تشريع سابق، وفي هذه الحالة يعتبر التشريع السابق منسوخاً جملة وتفصيلاً ولو انتهى التعارض بين نص من هذا التشريع ونصوص التشريع الذي تلاه. ولما كانت المادة ٨٩ أنه الإشارة وردت في قانون المرافعات وهو قانون عام وكان القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ قانوناً خاصاً قصده مواجهة حالة معينة نتجت عن إلغاء المحاكم الشرعية والمجالس المحلية بمقتضى القانون رقم ٤٠٢ لسنة ١٩٥٥، فإنها لا تؤدي إلى إلغاء القواعد المعمول بها في شأن هذه الحالة الخاصة باستثناء من المبدأ العام الذي نص عليه التشريع العام، خاصة وأنه لم تشر بمباراة صريحة إلى هذه الحالة بالذات ولم تجيء عبارته قاطعة على سريان حكمه في جميع الأحوال، وأنه يمكن التوفيق بين نصوصه ونصوص التشريع الخاص السابق عليه، ذلك أن المراحل التشريعية قاطعة في أن لكل من المادة ٨٩ من قانون المرافعات والمادة الأولى من القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ نطاقاً الذي يتحدد به لا يتداخلان ولا يتغيان، إذ أن المادة ٨٩ تقابل المادة ١٠٠ من قانون المرافعات الملقى رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ التي تنص هي الأخرى على أن تدخل النيابة العامة في القضايا الخاصة بالأوقاف الخيرية جوازياً، وكان هذا التدخل الجوازى له مجاله في دعاوى الأوقاف الخيرية التي تعرض على المحاكم المدنية فيما يخرج عن اختصاص المحاكم الشرعية التي كانت قائمة وقتذاك وهي تلك التي لا تتعلق بأصل الوقف أو إنشائه أو توافر أركانه أو شخص المستحق فيه فلما صدر القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ بنظام القضاء وألغيت بمقتضاه المحاكم الشرعية والمجالس المالية وأحيات الدعوى المنظورة أمامها إلى المحاكم المدنية عمداً المشرع إلى إصدار القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ وأوجبت الفقرة الثانية من مادته الأولى تدخل النيابة في كل قضية معلقة بالأحوال الشخصية أو بالوقف مما كان يتدرج ضمن اختصاص المحاكم الشرعية الملغاة، وهذا للوضع قائم وبقا على ما هو عليه، ومن ثم فإن القول بأن المادة ٨٩ من قانون المرافعات الحالي نسخت جزئياً حكم المادة الأولى من القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ في



صدد الوقف الخيري أمر فيه مجاوزة لمراد المشرع — يساند ذلك أن كلا من المادتين ٨٨ و ٨٩ من قانون المرافعات اللتين عددتا مواضع تدخل النيابة العامة وجوبا وجوازا لم تعرضا للقضايا المتعلقة بالأحوال الشخصية خلافا لما كان يجري به نص المادة ٩٩ من قانون المرافعات الملغى ، — تقديرنا من المشرع بأن القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ بين الأحوال التي يكون فيها تدخل النيابة جوازا أو وجوبيا ، مما مفادة بقاء هذا القانون بكافة أحكامه ، بل واكتفى المشرع بما أورده الفقرة الثالثة من المادة ٨٨ والفقرة السابعة من المادة ٨٩ من إشارة إلى الحالات التي تنص القوانين الخاصة على وجوب التدخل أو جوازه ، مما يعني أنه ما كان يستهدف تجويز التدخل في صدد قضايا الأوقاف الخيرية التي كانت تختص بها المحاكم الشرعية ، وإنما قصد إلى وجوب تدخل النيابة فيها إحتفاء منه بهذا النوع من الدعاوى ، — واعتدادا بأهميتها الخاصة ، يظهر هذا الرأي أن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أنه بعد صدور القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ أصبحت النيابة العامة طرفا أصليا في قضايا الأحوال الشخصية والوقف التي لا تختص بها المحاكم الجزئية ، مما مؤداه وفقا للمادة ٨٧ من قانون المرافعات أن لها كل ما للتصوم من حقوق وعليها كل ما عليهم من التزامات ، والقول بأن — تدخلها أصبح جوازا في قضايا الوقف الخيري يتجافى مع هذا الاعتبار . لما كان ماسلف وكان النابت أن النيابة العامة لم تتدخل في الدعوى الماثلة لإبداء رأى فيها حتى صدر الحكم المطعون فيه ، فإن هذا الحكم يكون باطلا ، وإذ يتعلق هذا البطلان بالنظام العام فإن لمحكمة النقض أن تقضى به من تلقاء نفسها وعلى الرغم من عدم التمسك به في صحيفة الطعن ، عملا بالحس المخول لها في المادة ٢/٢٥٣ من قانون المرافعات ، بما يستوجب معه نقضه دون حاجة لبحث أسباب الطعن .

## جلسة أول ديسمبر سنة ١٩٧٧

رياسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة عبد العال السيد وعضوية السادة المستشارين :  
أحمد صلاح الدين زغور، والدكتور عبدالرحمن عياد، ومحمد فاروق راتب، وإبراهيم فوده .

(٢٩٨)

الطعن رقم ٤٩٩ لسنة ٤٤ القضائية :

حكم " حجية الحكم "، قوة الأمر المقضى ، مسئولية . تعويض .

حجية الحكم الجنائي أمام المحكمة المدنية . مناطها . استبعاد الحكم الجنائي مساهمة المجني عليه في الخطأ أو تقريره مساهمته فيه . لاحجية له أمام القاضي المدني عند بحث التعويض المستحق للضرر .

مفاد نص المادة ٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية ، والمادة ١٠٢ من قانون الإثبات . إن الحكم الجنائي تقتصر حجته أمام المحاكم المدنية على المسائل التي كان الفصل فيها ضروريا لقيامه وهي خطأ المتهم ورابطة السببية بين الخطأ والضرر ، ومن ثم فإن إستبعاد الحكم الجنائي مساهمة المجني عليه في الخطأ أو تقريره مساهمته فيه يعتبر من الأمور الثانوية بالنسبة للحكم بالإدانة ذلك أن تقرير الحكم قيام هذه المساهمة من المجني عليه وتقييمها لا يؤثر إلا في تحديد العقوبة بين حديها الأدنى والأقصى والفاضل غير ملزم ببيان الأسباب التي من أجلها قدر عقوبة معينة طالما أن هذه العقوبة بين الحدين المنصوص عليهما في القانون إذ كان ذلك فإن القاضي المدني يستطيع أن يؤكد دائما أن الضرر نشأ من فعل المتهم وحده دون غيره وأن يلزمه بدفع كل التعويض المستحق للمجني عليه حتى ولو كان الحكم الجنائي قد قرر أن المجني عليه أو الغير قد ساهما في أحداث الضرر كما أن له أن يقرر أن المجني عليه أو الغير قد أسهم في أحداث الضرر رغم تقي الحكم الجنائي ثمه خطأ في جانبه يراعى ذلك في تقدير التعويض أعمالا للمادة ٢١٦ من القانون المدني التي تنص على أنه " يجوز للفاضل أن ينقص مقدار

التعويض أو ألا يحكم بتعويض ما إذا كان الدائن بخطئه قد اشترك في أحداث الضرر أو زاد فيه (١).

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليها الأول عن نفسها وبصفتها وصية على ابنها القصر رمزي أقامت الدعوى رقم ١٤٤ لسنة ١٩٧٣ مدني كلي جنوب القاهرة ضد شركة مصر للتأمين ( الطاعنة ) وهيئة النقل العام بالقاهرة ( المطعون عليها الثانية ) للحكم بالزام المدعى عليها الأولى في مواجهة المدعى عليها الثانية بأن تدفع لها مبلغ ستين ألفا من الجنيحات وقالت بيانا للدعوى أن أحمد عطوه تسبب أثناء قيادته سيارة الآتوبيس رقم ٢٥٤٨ المملوكة للمطعون عليها الثانية في قتل زوجها المرحوم منير رمزي تادرس وتحرر عن الحادث قضية اللجنة رقم ٧١٥٦ لسنة ١٩٧٠ الوابلي التي قضى فيها بإدانة المتهم وبالزامه والمطعون عليها الثانية متضامنين بأن يدفعوا للمطعون عليها الأول مبلغ ٥١ جنيحا على سبيل التعويض المؤقت وإذا أصاب الأخيرة عن نفسها وبصفتها أضرار مادية وأدبية نتيجة الحادث وكانت السيارة مؤمنا عليها لدى الطاعنة فقد أقامت المدعية الدعوى للحكم بطلبتها ، وبتاريخ ١٠/٣/١٩٧٣ حكمت المحكمة بالزام الطاعنة في مواجهة المطعون عليها الثانية بأن تدفع للمطعون عليها الأولى مبلغ عشر آلاف من الجنيحات والفوائد بواقع ٤٪ عن المبلغ الذي يقضى به نهائيا ، استأنفت والمطعون عليها الأول هذا الحكم طالبة تعديله إلى الحكم بطلبتها وقيد الاستئناف برقم ٣٢١٢ لسنة ٩٠ ق ، استأنفته الطاعنة طالبة الغاء ورفض الدعوى وقيد استئنافها برقم ٣٢٦٢ لسنة ٩٠ ق وبتاريخ

( ١ ) راجع تقض ١٩٧٦/١٢/٧ مجموعة المكتب الفني السنة ٢٧ ص ١٧١٦



١١/٣/١٩٧٤ حكمت المحكمة بتعديل الحكم المستأنف إلى إلزام الطاعنة بأن تدفع للطعون عليها الأولى مبلغ عشرين ألفاً من الجنيهات . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بتنقض الحكم في خصوص ما جاء بالسبب الأول .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب وفي بيان ذلك تقول أنها تمسكت في دفاعها بأن المرحوم ... .. مورث المطعون عليها الأولى أسهم بخطئه في وقوع الحادث إلا أن الحكم المطعون فيه لم يناقش هذا الدفاع بقوله إن صدور الحكم الجنائي النهائي بإدانة المتهم يلزم القاضى المدنى الذى يمتنع عليه البحث عن أى خطأ آخر يكون قد أسهم في وقوع الحادث في حين أن المادة ٢١٦ من القانون المدنى تنص على أنه "يجوز للقاضى أن ينقص مقدار التعويض أو ألا يحكم بتعويض ما إذا كان الدائن بخطئه قد اشترك في أحداث الضرر أو زاد فيه" وهو ما يعيب الحكم بالقصور والخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن النعى في محله ذلك أن النص في المادة ٤٥٦ من قانون الاجراءات الجنائية على أنه "يكون للحكم الجنائي الصادر من المحكمة الجنائية في موضوع الدعوى الجنائية بالبراءة أو بالإدانة قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم المدنية في الدعاوى التي لم يكن قد فصل فيها نهائياً فيما يتعلق بوقوع الجريمة وبوصفها القانونى ونسبتها إلى فاعلها ... .." وفي المادة ١٠٢ من قانون الإثبات على أنه "لا يرتبط القاضى المدنى بالحكم الجنائى إلا فى الوقائع التى فصل فيها هذا الحكم وكان فصله فيها ضرورياً" مفاده أن الحكم الجنائى تقتصر حجته أمام المحكمة المدنية على المسائل التى كان الفصل فيها ضرورياً لقيامه وهى خطأ المتهم ورابطة السببية بين الخطأ والضرر ومن ثم فإن استبعاد الحكم الجنائى مساهمة المجنى عليه في الخطأ أو تقريره مساهمة فيه يعتبر من الأمور الثانوية بالنسبة للحكم بالإدانة ذلك أن تقرير الحكم قيام هذه المساهمة من المجنى عليه أو نفيها لا يؤثر إلا في تحديد العقوبة بين حدها الأدنى والأقصى والقاضى الجنائى غير ملزم ببيان الأسباب التى من أجلها قدر عقوبة معينة طالما أن هذه العقوبة بين الحدين المنصوص عليهما

في القانون ، إذ كان ذلك فإن القاضي المدني يستطيع أن يؤكد دائماً أن الضرر نشأ من فعل المتهم وحده دون غيره وإن يلزمه بدفع كل التعويض المستحق للمجني عليه حتى ولو كان الحكم الجنائي قد قرر أن المجني عليه أو الغير قد ساهما في أحداث الضرر كما أن لا أن يقرر أن المجني عليه أو الغير قد أسهم في إحداث الضرر رغم نفي الحكم الجنائي ثمة خطأ في جانبه — ليراعى ذلك في تقدير التعويض أعمالاً للمادة ٢١٦ من القانون المدني التي تنص على أنه ” يجوز للقاضي أن ينقص مقدار التعويض أو ألا يحكم بتعويض ما إذا كان الدائن بخطئه قد اشترك في إحداث الضرر أو زاد فيه “ كما كان ذلك وكانت الطاعنة على ما هو ثابت من مدونات الحكم المطعون فيه قد نعت على الحكم الابتدائي الذي أبده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه جنوحه إلى المغالاة في تقدير التعويض حين أغفل مشاركة المجني عليه في الخطأ المسبب للضرر وكان الحكم المطعون فيه قد رد على هذا الدفاع بقوله ” . . . . . ولما كان الثابت من الحكم الجنائي النهائي — وعلى النحو الذي أورده الحكم المستأنف — أن خطأ مالم يقع من المجني عليه وأن المتهم تابع المستأنف عليه الثاني هو المسئول مسئولية كاملة بخطئه عن الحادث الذي أودى بحياة المجني عليه مورث المستأنفين في الاستئناف الأول فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى في الدعوى على أساس أن القاضي المدني يرتبط بما يقرره الحكم الجنائي من نفس نسبة الخطأ للمجني عليه بما حجبته عن تحقيق دفاع الطاعنة الذي لو ثبت لتغير وجه الرأي في تقدير التعويض بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

## جلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٧٧

رئاسة السيد المستشار أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين: محمد صدق العصار ، وزكي الصاوي صالح ، وجمال الدين عبد الطيف ، وعبد الحميد  
المرفاوي .

(٢٩٩)

الطعن رقم ٨١٦ لسنة ٣٤ القضائية :

(١) إثبات "البينة" . محكمة الموضوع .

الشهادة السامعية . جوازها حيث تجوز الشهادة الأصلية . خضوعها لتقدير قاضي الموضوع .

(٢) بيع . مرض الموت .

مرض الموت . ضوابطه . أن يتلب فيه الهلاك ، ويشعر المريض معه بدنو أجله ،  
وينتهي بالوفاة .

(٣ ، ٤) إثبات . بيع . مرض الموت . إرث .

(٣) توقيع الوارث كشاهد على عقد البيع الصادر من مورثه في مرض الموت .  
لا يفيد أجازته للعقد ، أو صحة التاريخ الثابت به . حلة ذلك . عدم تحقق صفة كوارث  
منه التوقيع .

(٤) التصرف المطلق فيه بصدوره من المورث في مرض الموت . عدم جواز الاحتجاج  
على الورثة بتاريخه إلا إذا كان ثابتاً بإحدى الطرق القانونية . عبء إثبات عدم صحته . وقوعه  
على الوارث الطاعن .

(٥) وصية . تركة .

وقت تقويم التركة وتحديد الثلث الجائز للإيصاء به . وجوب الامتناد فيه بوقت القسمة  
والقبض . النقص أو الزيادة الحاصلة في الفترة بين وفاة الموصي والقسمة . توزيعها على  
الورثة والموصى له .



## (٦) حكم " ما بعد قصورا " . وصية . تركة .

القضاء بصحة التصرف في حدود ثلث التركة لصدوره من المورث في مرض الموت . عدم استظهار المحكم عناصر التركة وديونها لتقدير الثلث الجائز الايصاء به . قصور .

١ — الشهادة السماعية جائزة حيث تجوز الشهادة الأصلية وهي مثلها تخضع لتقدير قاضي الموضوع .

٢ — من الضوابط المقررة في تحديد مرض الموت — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن يكون المرض بما يغلب فيه الهلاك ويشعر معه المريض بدنو أجله وأن ينتهي بوفاته .

٣ — أن توقيع المطعون عليه الأول كشاهد على عقدي البيع — المطعون فيهما بصدورهما في مرض الموت — في وقت لم يكن قد أصبح فيه وارثا لا يعدو أن يكون شهادة بصحة صدورهما من المورث ، ولا يعتبر إجازة منه للعقدين ، لأن هذه الإجازة لا يعتد بها إلا إذا حصلت بعد وفاة المورث ، إذ أن صفة الوارث التي تخوله حقا في التركة لا تثبت له إلا بهذه الوفاة . كما أن توقيع على العقدين لا يفيد صحة التاريخ المعطى لكل منهما إذ لم يكن وارثا وقت توقيعهما كشاهد طبقا لما تقدم ذكره .

٤ — إثبات التاريخ لا يكون إلا بإحدى الطرق التي عينها القانون ، ولا يحتاج على الورثة الذين يطعنون على التصرف بأنه صدر في مرض الموت بتاريخ السند إذا لم يكن هذا التاريخ ثابتا ، إلا أن هذا التاريخ يظل حجة عليهم إلى أن يثبتوا هم عدم صحته وأن التصرف صدر في تاريخ آخر توصلوا منهم إلى إثبات أن صدوره كان في مرض الموت .

٥ — ينص قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ الذي يحكم واقعة الدعوى ، على أن الوصية لا تنفذ من غير إجازة الورثة إلا في حدود ثلث تركة الموصى بعد سداد جميع ديونه ، ولم يتعرض هذا القانون صراحة للوقت الذي تقوم فيه التركة ويحدد ثلثها ، إلا أن الراجح في مذهب أبي حنيفة أن يكون تقدير الثلث

الذي تخرج منه الوصية بقيمته وقت القسمة والتبض لأنه هو وقت استقرار الملك وتنفيذ الوصية وإعطاء كل ذي حق حقه وحتى لا يكون هناك غبن على أى واحد من الورثة أو الموصى له فيها بعتاء ورتبوا على ذلك أن كل ما يحدث في الفترة ما بين وفاة الموصى والقسمة من نقص في قيمة التركة أو هلاك في بعض أحيائها يكون على الورثة والموصى له ، وكل زيادة تطرأ على التركة في هذه الفترة تكون للجميع .

٦ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بصحة التصرفين في حدود ثلث من منهما — باعتبار أنهما صادرين في مرض موت المورث — دون أن يستفاد عناصر التركة التي خلفها المورث أو يعنى بببحث ما إذا كانت التركة محملة بديون للغير أم لا مع أن هذا البيان لازم لتقدير الثلث الذي تخرج منه الوصية على النحو الذي يتطلبه القانون ، لما كان ذلك فإن الحكم يكون فوق خطئه في تطبيق القانون ، قد جاء قاصرا عن بيان الأسباب التي استند إليها في تقييم القدر الجائر الأيضاء به .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعنة أفادت الدعوى رقم ٢٣٦٥ لسنة ١٩٦٩ مدنى طنطا الابتدائية ضد المطعون عليهم يطلب الحكم بصحة ونفاذ العقد المؤرخ في ١٨/٧/١٩٦٧ المتضمن بيع المرحوم ... .. مورث الطرفين للطاعنة ١٩ قيراطا وسهما أرضا زراعية لقاء ثمن مدفوع قدره ٤٥٥ جنيها ، وصحة ونفاذ العقد المؤرخ في ١/٣/١٩٦٨ المتضمن بيع المورث المذكور للطاعنة ١٧ قيراطا و ٥ أسهم أرضا زراعية لقاء ثمن مدفوع قدره ٩٥ جنيها مع إلزام

المطعون عليهم بتسليم الأطنان المبيعة في العقدين . ونعت المطعون عليهما البانية والثالثة بصورية هذين العقدين لأنه لم يدفع فيهما ثمن ولأنهما حررا تحايلا على قواعد الإرث . وبتاريخ ١٩٧٠/٤/٢٩ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت المطعون عليهما البانية والثالثة صورية العقدين وأنه لم يدفع فيهما ثمن ، وبعد تنفيذ هذا الحكم بسماع الشهود لإثباتا ونفيا ، عادت وبتاريخ ١٩٧١/٣/١٠ فحكمت بطايات الطاعة . استأنف المطعون عليهم هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢١١ سنة ٢١ ق مدني طنطا ، وبتاريخ ١٩٧٣/٥/٣٠ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطعون عليهم أن عتدى البيع المؤرخين ١٩٦٧/٧/١٨ ، ١٩٦٨/٣/١٠ قد صدرا من المورث في مرض موته . وبعد سماع شهود الطرفين حكمت المحكمة بتاريخ ١٩٧٣/٥/٢٨ بتعديل الحكم المستأنف وببصحة وتقاذ العقدين في حدود الثلث من كل منهما . طعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنبقض الحكم في خصوص السبب الخامس وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب تنعى الطاعنة بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في الإسناد والفساد في الاستدلال من ثلاثة وجوه ، أولهما أن الحكم استند إلى ما قرره الشاهد الأول للمطعون عليهم في صدر أقواله من أن العقدين المطعون فيهما حررا في وقت واحد وأعطيا تاريخين مختلفين ، في حين أن النابت من أقواله التفصيلية أنه لا يستطيع تحديد تاريخ كتابتهما لأنه لم يحضر وقت تحريرهما وأنه علم بما قرره من إخوته البثبات والثاني أن الحكم أقام قضاءه على أن اتفاق العقدين في شخص محررهما والشهود الموقعين عليهما وفي نوع الورق والخبر المستعملين في تحريرهما ، يعد قرينة على صدورهما من المورث في تاريخ واحد ، في حين أن هذه الأمور لا تنهض قرينة مقبولة في القانون . والثالث أن الحكم لم يبين العلاقة بين ما ذهبت إليه من أن العقدين حررا في وقت واحد وبين النتيجة التي انتهى إليها من أنهما حررا في وقت اشتدت فيه وطأة المرض على المورث .



حيث إن النعى مردود في وجهه الأول بأنه عار عن الدليل إذ لم تقدم الطاعنة صورة رسمية من محضر التحقيق المشتمل على أقوال الشاهد الأول من شهود المطعون عليهم التي تقول أن الحكم أخطأ في تأويلها ، هذا إلى أنه لا يجدي الطاعنة التحدى بأن أقوال هذا الشاهد عرفها من أخوته البنات إذ الشهادة السماعية جائزة حيث تجوز الشهادة الأصلية وهي مثابها تخضع لتقدير قاضي الموضوع . ومردود في الوجه الثاني ، بأن الحكم استخلص أن عقدي البيع حررا في وقت واحد وأعطيا تاريخين مختلفين مستدلا على ذلك بأنهما حررا على ورق من نوع واحد وبخط واحد وبطريقة واحدة في الكتابة وبأن الموقعين هم بذاتهم في كل عقد وأن بصمة من بصم منهم على العقدين كانت بنفس الحبر ، وهي قرينة من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها الحكم واستند إليها بالإضافة إلى أقوال الشاهد الأول من شاهدي المطعون عليهم الذي إطمأنت المحكمة إلى صدق أقواله . ومردود في الوجه الثالث بأن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بأن العقدين صدران المورث في مرض الموت على ما شهد به شاهد المطعون عليهم من أن المورث كان مريضا بالسرطان وأن العقدين حررا قبل وفاة المورث بشهرين أو أقل أثرا اشتداد المرض عليه ، وعلى ما بين من التذاكر الطبية المقدمة في الدعوى ، وإذا كان الحكم قد ربط بين تاريخ هذا المرض وتحجير العقدين وخلص إلى أنهما حررا في وقت اشتدت فيه وطأة المرض على المورث وهو مرض يغلب فيه الهلاك وقد انتهى بوفاته ، وكان من الضوابط المقررة في تحديد مرض الموت - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يكون المرض مما يغلب فيه الهلاك ويشعر معه المريض بدنو أجله وأن ينتهي بوفاته ، فإن النعى على الحكم بهذا الوجه يكون في غير محله .

وحيث إن حاصل النعى بالسببين الثاني والثالث أن الحكم المطعون فيه خالف الثابت بالأوراق وشابه فساد في الاستدلال وقصور في التسييب من وجهين : أولا لم يرد الحكم على ما أثارته الطاعنة في مذكرة من مطاعن على أقوال شهود المطعون عليهم أمام درجتي التقاضي من حيث اختلافهم في تحديد نوع المرض الذي انتهت به حياة المورث ، وأن الشاهد الأول للمطعون عليهم شهد بأن المورث دخل مستشفى المبرة بطنطا لاستئصال الطحال ولا علاقة لهذا المرض بالسرطان وأن ما حصلته المحكمة من أقوال شاهدي الاثبات من أن المرض الذي انتهت به حياة المورث

هو مرض السرطان يخالف الثابت على لسانهما ، ثانياً - أقام الحكم قضاهما بأن العقدين يخفیان وصية على ما حصله من أقوال شاهدي المطعون عليهما ، في حين أن ذلك يتجافى مع مدلول هذه الأقوال إذ لم يقل أحدهما باتجاه قصد المورث إلى التبرع وإضافة التملك إلى ما بعد موته بل شهدا أنهما لم يحضرا تحرير العقدين ، وعلى العكس شهد شاهد الطاعنة بأن التصرفين كانا بعوض دفع أمامه وقد تأيد ذلك بإقرار المطعون عليه الأول وهو أحد الورثة المستفاد من توقيعه شاهداً على العقدين .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن الطاعنة لم تقدم صورة طبق الأصل من محضر التحقيق الذي تدعى بأن الحكم مسخ أقوال الشهود الثابتة فيه مما يكون معه النعي في هذا الخصوص عارياً عن دليل ، هذا إلى أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه استخلص من أقوال شاهد المطعون عليهم والمستندات المقدمة في الدعوى أن البائع للطاعنة وهو زوجها لم يعقب فرعاً وارثاً وحرر العقدين في وقت واحد بعد أن اشتدت عليه وطأة المرض وكان ذلك بقصد التحايل على قواعد الإرث ومات بعد أن وقع هذين العقدين بمدة لم تزد على شهرين وأنه كان نزيل مستشفى المبرة بطنطا في الفترة من ١٩٦٩/٩/١ حتى ١٩٦٩/٩/١٤ ، ومن بين هذه المستندات تذاكر طبية تفيد أن المورث أجريت له جراحة السرطان وهو مرض يغلب فيه الهلاك ، وانتهى الحكم من ذلك أن البيع حرر في مرض موت المورث ، وإذا أقامت محكمة الموضوع قضاهما كما سبق البيان على ما استخلصته من أدلة اطمأنت إليها ، وكان استخلاصها سائغاً وله أصله الثابت في الأوراق ويكفي لحمل الحكم فلا عليه إن هو لم يرد على ما أثارته الطاعنة من دفاع في مذكرتها ، لأن قيام الحقيقة التي ائتمعت بها وأورد دليلها الردالضمني المسقط لكل حجة تخالفها ، ومن ثم يكون النعي بهذين السببين على غير أساس .

وحيث إن مبنى النعي بالسبب الرابع أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تق الدانون وشايه القصور وفي بيانه تقول الطاعنة أنها استندت في مذكرتها المقدمة أمام محكمة الاستئناف إلى أن المطعون عليه الأول وهو أحد الورثة وقع شاهداً على العقدين ويعتبر هذا إقرار منه بصحة ما تضمنته بالنسبة لتاريخ صدورهما



في صلي ١٩٦٧ - ١٩٦٨ وبصحة العقدين وبصدورهما من المورث حال صحته وبدفع الثمن المسمى بهما ، ومن ثم فلا يقبل من باقى الورثة الطعن بالصورية على العقدين لأن هذا الطعن غير قابل للتجزئة ، إذ كان يتعين أخذ المطعون عليه الأول بإقراره ونفاذ التصرفين بالنسبة لنصيبه فيهما على الأقل ، غير أن الحكم المطعون فيه لم يرد على هذا الدفاع واعتبر أن التصرفين صدرتا في مرض الموت مما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون والقصور .

وحيث إن هذا النعى مردود ، بأن توقيع المطعون عليه الأول كشاهد على العقدين في وقت لم يكن قد أصبح فيه وارثا ، لا يعدو أن يكون شهادة بصحة صدورهما من المورث ولا يعتبر إجازة منه للعقدين لأن هذه الإجازة لا يعتد بها إلا إذا حصلت بعد وفاة المورث ، إذ أن صفة الوارث التي تنحوله حقا في التركة لا تثبت له إلا بهذه الوفاة ، أما ما تثيره الطاعنة من أن توقيع المطعون عليه الأول كشاهد على العقدين يفيد صحة التاريخ المعطى لكل منهما ، فهو مردود بأنه لم يكن وارثا وقت توقيع كشاهد طبقا لما تقدم ذكره ، هذا إلى أن إثبات التاريخ لا يكون إلا بإحدى الطرق التي عينها القانون ، ولا يحتج على الورثة الذين يطعنون على التصرف بأنه صدر في مرض الموت بتاريخ السند إذا لم يكن هذا التاريخ ثابتا ، إلا أن هذا التاريخ يظل حجة عليهم إلى أن يثبتوا هم عدم صحته وأن التصرف صدر في تاريخ آخر توصلوا منهم إلى إثبات أن صدوره كان في مرض الموت ، ولما كان الحكم المطعون فيه وعلى ما سلف البيان قد خلص في حدود السلطة التقديرية للحكمة إلى أن تاريخ العقدين غير صحيح وأنها حررا في تاريخ واحد وفي خلال فترة اشتداد المرض على المورث ، وقد انتهى هذا المرض بوفاة . فإن النعى عليه بهذا السبب يكون في غير محله .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الخامس على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيانه تقول أن الحكم قضى بتعديل الحكم المستأنف وبصحة ونفاذ العقدين في حدود الثلث عن كل منهما باعتبار تصرف المورث بالعقدين المذكورين في حكم الوصية وأنها لا تنفذ إلا في حدود ثلث تركته ، مما كان يتعين معه التثبت من عناصر تركة المورث المختلفة عنه وتقدير قيمتها حتى يمكن معرفة



ما إذا كانت الأطلاق المتصرف فيها تدخل في حدود ثلث التركة ، وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والقصور .

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أنه لما كان قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ الذي يحكم واقعة الدعوى ينص على أن الوصية لا تنفذ من غير إجازة الورثة إلا في حدود ثلث تركة الموصى بعد سداد جميع ديونه ، ولم يتعرض هذا القانون صراحة للوقت الذي تقوم فيه التركة ويتحدد ثلثها ، وكان الراجح في مذهب أبي حنيفة أن يكون تقدير الثلث الذي تخرج منه الوصية بقيمته وقت القسمة والقبض ، لأنه هو وقت استقرار الملك وتنفيذ الوصية وإعطاء كل ذي حق حقه ، وحتى لا يكون هناك غبن على أي واحد من الورثة أو الموصى له فيها يعطاه ورتبوا على ذلك أن كل ما يحدث في الفترة ما بين وفاة الموصى والقسمة من نقص في قيمة التركة أو هلاك في بعض أعيانها يكون على الورثة والموصى له ، وكل زيادة تطرأ على التركة في هذه الفترة تكون للجميع ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بصحة التصرفين في حدود ثلث كل منهما دون أن يستظهر عناصر التركة التي خلفها المورث أو يعنى ببحت ما إذا كانت التركة محملة بديون للغير أم لا مع أن هذا البيان لازم لتقدير الثلث الذي تخرج منه الوصية على النحو الذي يتطلبه القانون بالمعنى المتقدم ، لما كان ذلك فإن الحكم يكون فوق خطئه في تطبيق القانون قد جاء قاصرا عن بيان الأسباب التي استند إليها في تقييم القسمة والخاتمة الإيصاء به مما يستوجب نقضه لهذا السبب .

## جلسة ٧ من ديسمبر سنة ١٩٧٧

بقيادة السيد المستشار محمد أسعد محمود نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة المستشارين :  
محمد الباجوري ، صلاح نصار ، ومحمود رمضان ، وإبراهيم فراج .

( ٣٠٠ )

الطعن رقم ١٥٥ لسنة ٢٤ القضائية :

( ١ ) دعوى . إيجار " إيجار الأماكن " .

الدفاع في الدعوى . العبرة بحقيقته ومرماه دون التسمية التي يطلقها عليه الخصوم . مثال في  
إيجار من الباطن .

( ٢ ) قانون . قرار إداري . إيجار " إيجار الأماكن " .

القانون بمعناه العام . المقصود به القرارات واللوائح بدء سريانها . القرارات الوزارية بشأن  
الإباحة للمستأجر بتأجير وحدات مفروشة لأغراض السياحة وغيرها . سريانها على العقود التي  
تبرم في طلبها أو السارية وقت العمل بها .

( ٣ ) إيجار " إيجار الأماكن " .

الإباحة للمستأجر بالتأجير مفروشا لأغراض السياحة وغيرها . م ٢٦ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩  
قصره على مناطق معينة بالنسبة للسائحين . تقيده بالنسبة للطلبة بتلقى العلم داخل الجمهورية  
بعيدا عن موطن الأسرة .

١ - إذ كانت محكمة الموضوع لا تملك تغيير سبب الدعوى في المواد المدنية ،  
وكان البين من المذكرة المقدمة من المظعون عليه الأول أمام محكمة أول درجة  
أنه تمسك بحقه في التأجير مفروشا للطعون عليهما الثاني والثالث بصفتيها من  
السائحين الأجانب ومن الطلبة وأنه عرض على الطاعن زيادة الأجرة بمعدل  
السبعين في المائة وأطلق على دفاعه حق الاستضافة ، وكان هذا الدفاع تواجهه  
الفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ وقرار وزير

الإسكان والمرافق رقم ٤٨٦ لسنة ١٩٧٠ ، وكان المقرر أن الاستئناف ينقل الدعوى بالحالة التي كانت عليها أمام محكمة أول درجة بما اشتملت عليه من دفاع ودفع إلى محكمة الاستئناف التي عليها أن تتصدى للزاع بقضاء مسبب ستوعب عناصره القانونية والواقعية على سواء فإن الحكم المطعون فيه إذ ناقش حق المطعون عليه الأول في التأجير مفروشا للسائحين الأجانب والطلبة لا يكون قد ابتدع دفاعا لم يتمسك به الخصوم أو تجاوز بمقتضاه نطاق الدعوى . لا يغير من ذلك عدم إضفاء الوصف الصحيح على الدفاع الذي ساقه المطعون عليه الأول لأن العبرة هي بحقيقة الدفاع ومسامه وليس بالتسمية التي يطلقها عليه الخصوم .

٢ - إذ كان المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أنه طبقا للمبادئ الدستورية المعمول بها أنه من حق السلطة التنفيذية إصدار اللوائح التشريعية اللازمة لتنفيذ القوانين ، وكان يقصد بالقانون معناه الأعم فيدخل في هذا المجال أى تشريع سواء كان صادرا من السلطة التشريعية أو من السلطة التنفيذية عملا بالتفويض المقرر لها طبقا للمبادئ الدستورية المتواضع عليها ، وهو ما يطلق عليه اللائحة أو القرار ، فإنه لا تسمى أحكام هذه القرارات الوزارية وتلك اللوائح إلا على ما يقع من تاريخ صدورهما ولا يترتب عليهما أثر فيما وقع قبلها إلا إذا كانت صادرة تنفيذا لقوانين ذات أثر رجعي . لما كان ما تقدم وكان القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٩ بشأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين والمعمول به اعتبارا من ١٨ / ٨ / ١٩٦٩ نظم في الفقرتين الأولى والثانية من المادة ٢٦ منه حالات تأجير الأماكن المفروشة بالنسبة للمالك والمستأجر ، وأجازت الفقرة الثالثة منها إحتشاء لوزير الإسكان بقرار يصدره بعد أخذ رأى الوزير المختص وضع القواعد المنظمة لتأجير وحدات سكنية مفروشة لأغراض السياحة وغيرها من الأغراض ، ثم صدر القرار الوزاري رقم ٣٣٣ لسنة ١٩٧٠ في ٣١ / ٥ / ١٩٧٠ الذي لم ينفذ وحل محله القراران الوزاريان رقم ٤٨٦ و ٤٨٧ لسنة ١٩٧٠ في ١٧ / ٨ / ١٩٧٠ فإذا هذه الفقرة ، فإن هذين القرارين الوزاريين لا يطبقان إلا على العقود التي تبرم في ظلها بعد صدورهما أو على العقود التي تكون سارية فعلا عند العمل بهما طبقا للأثر المباشر للتشريع . لما كان ما سلف وكان واقع الدعوى على ما يبين من مدونات الحكم



المطعون فيه أن المطعون عليه الأول أحرقة النزاع مفروشه من باطنه بغير إذن من المسالك إلى المطعون عليهم الآخرين اعتبارا من أول يوليو ١٩٧٠ قبل العمل بالقرار الوزاري رقم ٤٨٦ لسنة ١٩٧٠ الصادر في ١٨ أغسطس ١٩٧٠ واستمرت الإجارة بعد ذلك التاريخ وحتى آخر أغسطس ١٩٧٠ فإن واقعة التأجير من الباطن تخضع لأحكام ذلك القرار عملا بالأثر المباشر له .

٣ - مفاد نص الفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في شأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين ، والمادة الأولى من قرار وزير الإسكان والمرافق رقم ٤٨٦ لسنة ١٩٧٠ المعدل بالقرار رقم ٦٦٢ لسنة ١٩٧٠ بشأن القواعد المنظمة لتأجير وحدات سكنية مفروشة ، والكشف المرافق لقرار وزير الإسكان رقم ٤٨٧ لسنة ١٩٧٠ أن المشرع أجاز التأجير مفروشا تحقيقا لأغراض معينة استهدفها وبين على سبيل الجهر الأحوال التي يجوز فيها هذا التأجير كما حدد المناطق التي أباح فيها بالنظر لإحتياجات متعلقة بكل حالة على حدة ، فقصر التأجير للسائحين الأجانب على أقسام معينة بمدينة القاهرة قدر أنها دون سواها التي تصلح لإقامتهم ، كما أباح التأجير لسكنى الطلبة في جميع مناطق هذه المدينة بقصد تسهيل إقامتهم فترة تحصيلهم العلم داخل الجمهورية وشرط لذلك أن تكون المعاهد التي يلحق بها الطلبة بعيدة عن المدن التي يقيم فيها أسرهم بما مفاده عدم انطباق أحكام القرار على الطلبة الذين يتلقون العلم خارج " جمهورية مصر العربية " إذ تقتقد فيهم صفة الطلبة بالمعنى المراد منه ، فإن الحكم يجمعه بين إضفاء صفة الطلبة والسائحين الأجانب في وقت واحد على المطعون عليهما الثاني والثالث رغم المغايرة في الوضع القانوني الذي على أساسه يباح التأجير من الباطن لسكل فريق منهما ، ورغم أن قسم السيدة زينب الذي تقع به شقة النزاع من الأماكن التي يجوز فيها التأجير مفروشا للطلبة دون السائحين ، ورغم أن الثابت أن المطعون عليهما المذكورين بإحدى الجامعات الأجنبية لا المصرية فإنه بهذا الجمع يحول بين محكمة النقض وبين مراقبة قضائية إذ لا يستبين منه وجه الرأي الذي أخذت به المحكمة وجعلته أساسا قضائيا مما يعيبه بالإهمام والغموض المبطلين .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٦٤٧٢ سنة ١٩٧٠ مدنى أمام محكمة القاهرة الابتدائية ضد المطعون عليهم طالبا الحكم بإخلائهم من العين الميئنة بصحيفة الدعوى وتسليمها إليه ، وقال بيانا لدعواه إنه بموجب عقد إيجار مؤرخ ١٩٥٣/٣/١ إستأجر منه المطعون عليه الأول الشقة رقم ٣ بمنزله الكائن ... .. بأجرة شهرية قدرها ٣ جنيه ٩٦٠ مليما .  
وإذ قام بتأجير هذه الشقة من باطنه للمطعون عليهما الثانى والثالث بغير إذن كتابى ، فقد أقام الدعوى بطلباته . وبتاريخ ١٩٧١/١/٢٥ حكمت المحكمة بإخلاء المطعون عليهم من العين المؤجرة وتسليمها للطاعن . إستأنف المطعون عليه الأول هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٠٥١ سنة ٨٨ ق . القاهرة طالبا إلغاءه ورفض الدعوى ، وبتاريخ ١٩٧٢/٥/٢٧ حكمت محكمة الإستئناف بإلغاء الحكم المستأنف ، ورفض الدعوى . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم . عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فرأته جديرا بالنظر وبالجلسة المحددة إلترمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب ينعى الطاعن بالسبب الأول والثانى منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفى بيان ذلك يقول أن الحكم أقام قضاؤه على سند من المادة ٢٦ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ وقرار وزير الإسكان رقم ٨٦ سنة ١٩٧٠ اللذين يجيزان للمستأجر تأجير الشقة المؤجرة مفروشة من الباطن للسائحين الأجانب والطلبة بغير إذن كتابى من المالك ، وباعتبار أن المطعون عليه الأول قد أجر شقة النزاع مفروشة للمطعون عليهما الثانى والثالث وأنهما من السائحين الأجانب بالإضافة إلى أنهما من الطلبة ، فـ

حين أن دفاع المطعون عليه الأول في مرحلتى التقاضى قام على أنه إستضاف المطعون عليهما الأخيرين لمدة محددة وبإذن من المالك ، ولم يتذرع بحكم المادة أو القرار الوزارى سالف الذكر ، مما كان يتعين معه على المحكمة أن تلتزم حدود هذا الدفاع وتقول كلمتها فيه قبولا أو رفضا دون أن تغير سبب الدعوى متجاوزة نطاق الخصومة . هذا إلى أن قرار وزير الإسكان المشار إليه صدر فى ١٧/٨/١٩٧٠ وهو تاريخ لاحق لواقعة التأجير من الباطن التى حصلت فى أول يوليو سنة ١٩٧٠ ، وقام على أساسها سند الطاعن فى طلب فسخ عقد الإيجار الأصلى وإخلاء الشقة المؤجرة . وإذا كان من المبادئ الأصلية فى الدستور أن القوانين ليس لها أثر رجعى إلا ما استثنى بنص خاص ، وكان الحكم قد أعمل قرار وزير الإسكان سالف الذكر على واقعة الدعوى بأثر رجعى رغم خلوه من النص على سريانه فى الماضى ، فإنه يكون معيبا بخالفته القانون .

وحيث إن النعى مردود ذلك أنه لما كانت محكمة الموضوع لا تملك تغيير سبب الدعوى فى المواد المدنية ، وكان البين من المذكرة المقدمة من المطعون عليه الأول أمام محكمة أول درجة أنه تمسك بحقه فى التأجير مفروشا للمطعون عليهما الثانى والثالث بصفتهما من السائمين الأجانب ومن الطلبة ، وأنه عرض على الطاعن زيادة الأجرة بمعدل السبعين فى المائة وأطلق على دفاعه حق الإستضافة ، وكان هذا الدفاع تواجهه الفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٦٩ وقرار وزير الإسكان المراتق رقم ٤٨٦ لسنة ١٩٧٠ ، وكان المقرر أن الاستئناف ينقل الدعوى بالحالة التى كانت عليها أمام محكمة أول درجة بما إشتتات عليه من دفاع ودفع ، إلى محكمة الاستئناف التى عليها أن تنصدى للتزاع بقضاء مسدب يستوعب عناصره القانونية والواقعية على سواء ، فإن الحكم المطعون فيه إذ ناقش حق المطعون عليه الأول فى التأجير مفروشا للسائمين الأجانب والطلبة لا يكون قد إبتدع دفاعا لم يتمسك به الخصوم أو تجاوز مقتضاه نطاق الدعوى . لا يغير من ذلك عدم إضفاء الوصف الصحيح على الدفاع الذى مآقه المراجعون عليه الأول لأن العبرة هى بحقيقة الدفاع وصرماه وليس بالتسمية التى يطلقها عليه الخصوم . لما كان ذلك ، وكان المقرر فى



قضاء هذه المحكمة إنه طبقا للمبادئ الدستورية المعمول بها أن من حق السلطة التنفيذية إصدار اللوائح التشريعية اللازمة لتنفيذ القوانين، وكان يقصد بالقانون معناه الأعم فيدخل في هذا المجال أى تشريع سواء كان صادرا من السلطة التشريعية أو من السلطة التنفيذية عملا بالتفويض المقرر لها طبقا للمبادئ الدستورية المتواضع عليها ، وهو ما يطلق عليه اللائحة أو القرار . فإنة لا تسرى أحكام هذه القرارات الوزارية وتلك اللوائح إلا على ما يقع من تاريخ صدورها ولا يترتب عليها أثر فنيا وقع قبلها إلا إذا كانت مطبوعة تنفيذيا لقوانين ذات أثر رجعى . لما كان ما تقدم وكان القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين والمعمول به اعتبارا من ١٨/٨/١٩٦٩ نظم في الفقرتين الأولى والثانية من المادة ٢٦ منه حالات تأجير الأماكن المفروشة بالنسبة لـالك والمستأجر ، وأجازت الفقرة الثالثة منها إستثناء لوزير الإسكان بقرار يصدره بعد أخذ رأى الوزير المختص وضع القواعد المنظمة لتأجير وحدات سكنية مفروشة لأغراض السياحة وغيرها من الأغراض ، ثم صدر القرار الوزارى رقم ٣٣٣ لسنة ١٩٧٠ فى ٣١/٥/١٩٧٠ الذى لم ينفذ وحل محله القراران الوزاريان رقمى ٤٧٦ و ٤٨٧ لسنة ١٩٧٠ فى ١٧/٨/١٩٧٠ نقاذا لهذه الفقرة فإن مدين القرارين الوزاريين لا يطبقان إلا على العقود التى تبرم فى ظلها بعد صدورهما أو على العقود التى تكون سارية فعلا عند العمل بهما طبقا للأثر المباشر للتشريع ، لما كان ما سلف ، وكان واقع الدعوى على ما يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أن المطعون عليه الأول أجر شقة النزاع مفروشة من باطنه بغير إذن من المالك إلى المطعون عليهما الآخرين اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٧٠ قبل العمل بأحكام القرار الوزارى رقم ٤٨٦ لسنة ١٩٧٠ الصادر فى ١٨ أغسطس سنة ١٩٧٠ ، واستمرت الإجارة بعد ذلك التاريخ وحتى آخر أغسطس سنة ١٩٧٠ . فإن واقعة التأجير من الباطن تخضع لأحكام ذلك القرار عملا بالأثر المباشر له . وإذا عمل الحكم أحكامه على واقعة الدعوى فإنه لا يكون قد خالف القانون .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه بباقى الأسباب الفساد فى الإستدلال والقصور فى التسييب وبمخالفة القانون ، وفى بيان ذلك يقول أن الحكم أقام قصاءه على أن المطعون عليهما الثانى والثالث اللذين إستأجرا شقة

التزاع من الباطن من أبناء المستغال ، ومن طلبة جامعة ليبيا ، واعتبرهما من السائحين الأجانب بالإضافة إلى أنهما من الطلبة ، مما يجيز للمطعون عليه الأول التأجير لها مقروشا بغير إذن كتابي من المالك إعمالا لحكم المادة ٢٦ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ والقرار الوزاري رقم ٤٨٦ لسنة ١٩٧٠ ، وإذا كان القرار الوزاري سالف الإشارة قد حدد على سبيل الحصر المناطق التي يجوز فيها تأجير الأماكن المفروشة بغير إذن كتابي من المؤجر ، وكان الحكم قد أغفل بيان ما إذا كانت شقة النزاع في نطاق هذه المناطق ، واكتفى بالقول بأن المستأجرين من الباطن يعتبران من السائحين الأجانب بالإضافة إلى أنهما من الطلبة ، وكان الثابت أن شقة النزاع تقع بدائرة قسم السيدة زينب بمحاظة القاهرة وتخرج بالتالي عن المناطق التي يجوز فيها للمستأجر التأجير من الباطن مقروشا للسائحين بغير موافقة المالك ، وكان الحكم قد وصف المستأجرين من الباطن بأنهما سائحان وفي ذات الوقت اعتبرهما من الطلبة ، دون أن يبين المصدر الذي استقى منه الدليل على أنهما من السياح ، وأورد بمذوناته أنهما من طلبة جامعة ليبيا ، وهو مالا يسوغ معه إعتبارهما من الطلبة بالمفهوم الذي عناه الشارع بالفقرة الثالثة من قرار وزير الإسكان رقم ٤٨٦ لسنة ١٩٧٠ والذي قصد به الطلبة الذين يتلقون العلم في البلاد دون غيرهم من الطلبة في الخارج ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب ومخالفة القانون .

وحيث إن النعي في محله ، ذلك أن النص في الفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في شأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين على أنه " وإستثناء من ذلك يجوز لوزير الإسكان والمرافق بقرار يصدره بعد أخذ رأي الوزير المختص وضع القواعد المنظمة لتأجير وحدات سكنية مفروشة لأغراض السياحة وغيرها من الأغراض " وفي المادة الأولى من قرار وزير الإسكان والمرافق رقم ٤٨٦ لسنة ١٩٧٠ المعدل بالقرار رقم ٦٦٢ لسنة ١٩٧٠ بشأن القواعد المنظمة لتأجير وحدات سكنية مفروشة على أنه " يجوز تأجير وحدات سكنية مفروشة تنفيذا لحكم الفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ المشار إليه في الأحوال الآتية : (١) ... (٢) ... التأجير للسائحين الأجانب أو لإحدى الجهات المرخص لها بمباشرة أعمال السياحة



على أن يكون الغرض من التأجير إقامة هؤلاء السائحين . ( ٢ ) التأجير لإحدى الجامعات أو لأحد المعاهد العالية على أن يكون الغرض من التأجير إسكان طلبة الجامعة أو المعاهد وكذلك التأجير لسكنى الطلبة في غير المدن التي يقيم فيها أسرهم ، . . . . . ويصدر بتحديد المدن والمناطق التي يجوز فيها التأجير وفقا لحكم البنود ٢ ، ٣ ، ٤ ، قرار من وزير الإسكان والمرافق بنسأء على إقترح مجلس المحافظة المختص . . . . . ونص في الكشف المرافق لقرار وزير الإسكان رقم ٤٨٧ لسنة ١٩٧٠ على أن " المدن والمناطق التي يجوز فيها التأجير وفقا لحكم البند ٢ من المادة الأولى من القرار الوزاري رقم ٤٨٦ لسنة ١٩٧٠ بمحافظة القاهرة هي أقسام قصر النيل وعابدين والأزبكية ومصر الجديدة والزهراء والمعادي ومنطقة المقطم وحلوان . . . . . وفقا لحكم البند ٣ من ذات المادة جميع مناطق القاهرة " ، يدل على أن المشرع أجاز التأجير مفروشا تحقيقا لأغراض معينة استهدفها ، وبين على سبيل الحصر الأحوال التي يجوز فيها هذا التأجير كما حدد المناطق التي أباحه فيها بالنظر لاعتبارات متعلقة بكل حالة على حدة . فقصر التأجير للسائحين الأجانب على أقسام معينة بمدينة القاهرة قدر أنها دون سواها هي التي تصلح لإقامتهم ، كما أباح التأجير لسكن الطلبة في جميع مناطق هذه المدينة بقصد تسهيل إقامتهم فترة تحصيلهم العلم داخل الجمهورية ، وشرط لذلك أن تكون المعاهد التي يلتحق بها الطلبة بعيدة عن المدن التي تقيم فيها أسرهم ، بما مفاده عدم إنطباق أحكام القرار على الطلبة الذين يتلقون العلم خارج حدود جمهورية مصر العربية ، أو تفتقد فيهم صفة الطلبة بالمعنى المراد منه . ولما كان الحكم المطعون فيه قد حصل في أسبابه الواقعية أن شقة النزاع تقع بشارع اسماعيل أباطة بقصر السيدة زينب وأورد بمذوناته : " . . . . . أن النابت من واقع هذا النزاع أن المستأنف عليهما — المطعون عليهما الثاني والثالث — اللذين استأجرا شقة النزاع من المستأنف — المطعون عليه الأول — هما من أبناء السنغال ومن طلبة جامعة ليبيا حسبما أثبت بالقرار المقدم منهما وفي محضر التحقيق الإداري المقدم أمام محكمة أول درجة ، فيعتبران من السائحين الأجانب بالإضافة إلى أنهما من الطلبة ، ومن ثم يجوز للمستأنف أن يؤثر لهما شقته المفروشة بغير إذن كتابي صريح من المسالك



إعمالاً لحكم المادة ٢٦ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، والقرار الوزاري رقم ٤٨٦ لسنة ١٩٧٠ . . . . . " فإن الحكم بجمعه بين إضفاء صفة الطلبة والسائحين الأجانب في وقت واحد على المطعون عليهما الثاني والثالث ، رغم المخايرة في الوضع القانوني الذي على أساسه يباح التأجير من الباطن لكل فريق منهما ، ورغم أن قسم السيدة زينب الذي تقع به شقة النزاع من الأماكن التي يجوز فيها التأجير مفروشا للطلبة دون الأجانب السائحين ورغم أن الثابت أن المطعون عليهما المذكورين طالبان بإحدى الجامعات الأجنبية لا المصرية ، فهذا الجمع يحول بين محكمة النقض وبين مراقبة قضائية إذ لا يستبين منه وجه الرأي الذي أخذت به المحكمة وجعلته أساساً قضائياً ، مما يعيبه بالابهام والغموض المبطلين ، مما يستوجب نقضه .

## جلسة ٧ من ديسمبر سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار : محمد أسعد محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
محمد الباجوري ، وملاح نصار ، ومحمود رمضان ، وإبراهيم فواج .

( ٣٠١ )

الطعن رقم ٥٨٤ لسنة ٤ القضائية :

( ١ و ٢ و ٣ ) استئناف . إعلان . بطلان . نظام عام .

(١) أوراق المحضرين . بياناتها . خلو صورة الإعلان من بعضها . أثره . بطلان الإعلان .  
علة ذلك . قيام الصورة مقام الأصل بالنسبة للعلن إليه .

(٢) بطلان صحيفة الاستئناف خلو صورتها من بيان تاريخ الإعلان وورقته واسم المحضر  
وتوقيعه . لا يزول بحضور المعلن إليه بالجلسة المعددة . علة ذلك . عدم تحقق النيابة من الإجراء .

(٣) بطلان الصحيفة الناقصة عن إغفال توقيع المحضر على صورة الإعلان . متعلق بالنظام  
العام لا يسقط بحضور المعلن إليه ولا بالتزول عنه .

١ — مفاد نص المادتين التاسعة والتاسعة عشرة من قانون المرافعات  
أن الشارع أوجب أن تشمل أوراق إعلان صحف الدعاوى والاستئنافات  
على بيان خاص بتحديد تاريخ ووقت حصول الإعلان وبيان باسم المحضر الذي  
يأشر الإعلان والمحكمة التي يتبعها وتوقيعه على كل من الصورة والأصل ، لما كان  
ذلك وكان من المقرر أن للعلن إليه أن يتمسك ببطلان الصورة المعلقة ولو خلا  
أصلها من أسباب البطلان باعتبار أن الصورة بالنسبة إليه تقوم مقام الإعلان ،  
ولا يجوز تكملة النقص الموجود بورقة التكليف بالحضور بدليل غير مستمد  
من الورقة ذاتها .

٢ — إذ كان الثابت في الدعوى أن صورة صحيفة الاستئناف المعلقة للطعون  
عليه قد خلت من بيان تاريخ الإعلان ووقت حصوله واسم المحضر الذي يشر  
الإعلان وتوقيعه فإن الحكم إذ قضى ببطلان هذا الإعلان وبالتالي إعتبار

الإستئناف كان لم يكن تبعا لعدم إعلان الصحيفة للمطعون عليه إعلانا صحيحا خلال الثلاثة أشهر التالية لإيداعها قلم الكتاب يكون قد أصاب صحيح القانون ولا يقدح في سداد هذا النظر بثبوت حضور المطعون عليه بالجلسة الأولى المحددة لنظر الإستئناف مادام أن هذا الحضور لا يحقق الغاية من إستلزام توافر البيانات المذكورة إذ الغرض من بيان تاريخ الإعلان هو معرفة الوقت الذي تبدأ فيه الآثار التي رتبها القانون على إعلان الورقة والمواعيد التي تسرى من وقت الإعلان والغرض من بيان اسم المحضر والمحكمة التي يعمل بها هو التحقق من أن للشخص الذي قام بإعلان الورقة صفة في مباشرة هذا العمل في حدود اختصاصه، وأما توقيع المحضر فهو الذي يكسب الورقة صفتها الرسمية ولذلك أوجب الشارع توقيعه على أصل الإعلان وصورته، وهذه الأغراض لا ترتبط بما قصد به من إستلزام البيانات الأخرى من دعوة المعلن إليهم للحضور إلى مكان محدد في وقت معين، ومن ثم فإن حضور المطعون عليه بالجلسة المعلن إليها لا يصحح البطلان الناشئ عن النقص في البيانات السالف يانها، بما لا مجال معه لإعمال نص المادة ١١٤ من قانون المرافعات التي ترتب على حضور المعلن إليه في الجلسة أو إيداعه مذكرة بدفاعه زوال بطلان صحف الدعاوى وإعلانها وبطلان أوراق التكليف بالحضور الناشئ عن عيب في الإعلان أو في بيان المحكمة أو في تاريخ الجلسة.

٣ - إقفال البيان الخاص بتوقيع المحضر على صورة الإعلان بعدم ذاتيتها كورقة رسمية فيكون البطلان الناشئ عنه متعلقا بالنظام العام فلا يسقط بالحضور ولا بالزول منه وإنما يكون للنص أن يحضر الجلسة وأن يتمسك به.

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمراقبة وبعد المداولة.

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية.

وحيث إن الوقائع تتحصل - على ما يبين من الحكم المطعون فيه ومآثر أوراق الطعن - في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٢١٠٣ لسنة ١٩٧١ مدنى أمام محكمة



جنوب القاهرة الابتدائية ضد الطاعن بطلب فسخ عقد الإيجار المؤرخ ١٩٦٠/٢/١٥ وإخلاء الطاعن من العين المؤجرة تأسيسا على عدم وفائه بالأجرة عن المدة من ١٩٦٢/١١/١ حتى أول ديسمبر سنة ١٩٦٦ وبتاريخ ١٩٧٢/١٠/٢٣ حكمت المحكمة بإخلاء الطاعن من العين المبينة بالصحيفة وعقد الإيجار المؤرخ ١٩٦٠/٢/١٥ استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٤٧٧ لسنة ٨٩ ق القاهرة طالبا الغاءه ، دفع المطعون عليه ببطلان صحيفة الاستئناف واعتبار الاستئناف كأن لم يكن ، وبتاريخ ١٩٧٤/٤/١١ حكمت محكمة الاستئناف باعتبار الاستئناف كأن لم يكن . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فرأته جديرا بالنظر ، وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ، ينحى الطاعن بها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم قضى باعتبار الاستئناف كأن لم يكن على سند من أن المطعون عليه لم يعلن بصحيفة الاستئناف إعلانا صحيحا خلال الثلاثة أشهر التالية لإيداعها خلافا لنص المادة ٧٠ من قانون المرافعات ، وأن الإعلان الحاصل خلالها وقع باطلا تبعا لخلو الصورة المعلقة من بعض البيانات المنصوص عليها في المادة التاسعة من ذات القانون ، وأن حضور المطعون عليه بالجلسة الأولى المحددة لنظر الاستئناف لا يزيل هذا البطلان المترتب على ما شاب الإعلان من عيب خلو الصورة المعلقة من بيان تاريخ الإعلان واسم المحضر وتوقيعه لأن الحضور لا يصحح سوى العيوب في البيانات التي يكون الهدف منها حضور المعلن إليه ، حالة أن الثابت من أصل صحيفة الاستئناف أن إعلانها استوفى كاتبة البيانات المنصوص عليها في المادة التاسعة سالفة الذكر ، وأنها أعلنت خلال العشرة أيام التالية لإيداعها بقلم الكتاب ، وهي ورقة رسمية لها حجيتها ولا يجوز مخالفة مادون بها إلا عن طريق الادعاء بالتزوير هذا إلى أن شهادة قسم الشرطة تضمنت ما يفيد تسليم المطعون عليه صورة الصحيفة في تاريخ الإعلان الحاصل في ١٩٧٢/١٢/١٢ بالإضافة إلى أن التطبيق الصحيح للمادتين ١٤٠، ١٤١ من قانون المرافعات يوجب ترتيب زوال البطلان في أوراق التكليف بالحضور متى حضر المعلن إليه بالجلسة ،

المحددة تبعاً لتحقيق الغاية من الإجراء بوصول العلم به للعلن إليه وحضوره بالجلسة وهو ما يعيب الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق .

وحيث إن النعمى غير سديد ، ذلك أن النص في المادة التاسعة من قانون المرافعات على أنه " يجب أن تشمل الأوراق التي يقوم المحضرون بإعلانها على البيانات الآتية : ١ - تاريخ اليوم والشهر والساعة التي حصل فيها الإعلان ٢ - ... ٣ - اسم المحضر والمحكمة التي يعمل بها ٤ - ... ٥ - ... ٦ - توقيع المحضر على كل من الأصل والصورة " وفي المادة ١٩ منه على أنه " يترتب البطلان على عدم مراعاة المواعيد والإجراءات المنصوص عليها في المواد ٦ ، ٧ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٣ " يدل على أن الشارع أوجب أن تشمل أوراق إعلان صحف الدعاوى والاستئنافات على بيان خاص بتحديد تاريخ وقت حصول الإعلان وبيان باسم المحضر الذي يباشر الإعلان والمحكمة التي يتبعها وتوقيعه على كل من الأصل والصورة ، لما كان ذلك وكان من المقرر أن للعلن إليه أن يتمسك ببطلان الصورة المملنة ولو خلا أصلها من أسباب البطلان باعتبار أن الصورة بالنسبة إليه تقوم مقام الأصل وذلك دون ما حاجة للدعاء بتزوير أصل الإعلان ، ولا يجوز تكملة النقص الموجود بورقة التكليف بالحضور بدليل غير مستمد من الورقة ذاتها لما كان ما تقدم وكان الثابت في الدعوى أن صورة صحيفة الاستئناف المملنة للمطعون عليه قد خلت من بيان تاريخ الإعلان ووقت حصوله واسم المحضر الذي يباشر الإعلان وتوقيعه فإن الحكم إذ قضى ببطلان هذا الإعلان وبالتالي باعتبار الاستئناف كان لم يكن تبعاً لعدم إعلان الصحيفة للمطعون عليه إعلاناً صحيحاً خلال الثلاثة أشهر التالية لإيداعها قلم الكتاب يكون قد أصاب صحيح القانون ولا يقدح في سداد هذا النظر بثبوت حضور المطعون عليه بالجلسة الأولى المحددة لنظر الاستئناف مادام أن هذا الحضور لا يحقق الغاية من إستازام توافر البيانات المذكورة إذ الغرض من بيان تاريخ الإعلان هو معرفة الوقت الذي تبدأ فيه الآثار التي رتبها القانون على إعلان الورقة والمواعيد التي تسرى من وقت الإعلان ، والغرض من بيان اسم المحضر والمحكمة التي يعمل بها هو التحقق

من أن للشخص الذي قام بإعلان الورقة صفة في مباشرة هذا العمل في حدود اختصاصه ، وأما توقيع المحضر فهو الذي يكسب الورقة صفتها الرسمية ولذلك أوجب الشارع توقيعه على أصل الإعلان وصورته ، وهذه الأغراض لا ترتبط بما قصد به من استلزام البيانات الأخرى من دعوة المعلن إليهم للحضور إلى مكان محدد في وقت معين ، ومن ثم فإن حضور المطعون عليه بالجلسة المعلن إليها لا يصحح البطلان الناشئ عن النقص في البيانات السالف بيانها ، بما لا مجال معه لأعمال نص المادة ١١٤ من قانون المرافعات التي ترتب على حضور المعلن إليه في الجلسة أو إيداعه مذكرة بدفاعه زوال بطلان صحف الدعاوى وإعلانها وبطلان أوراق التكليف بالحضور الناشئ عن عيب في الإعلان أو في بيان المحكمة أو في تاريخ الجلسة ، لا سيما وأن إغفال البيان الخاص بتوقيع المحضر على صورة الإعلان يعد ذاتيتها كورقة رسمية فيكون البطلان الناشئ عنه متعلقا بالنظام العام فلا يسقط بالحضور ولا بالزول عنه وإنما يكون للنص أن يحضر الجلسة وأن يتمسك به ، لما كان ما تقدم فإن النقص يكون على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ٧ من ديسمبر سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمد أسعد محمود وعضوية والسادة المستشارين :  
محمد محمد المهدي ، والدكتور عبد الرحمن عياد ، وملاح نصار ، وأحمد وهدان .

( ٣٠٢ )

الطعن رقم ٦ لسنة ٦٤ ق "أحوال شخصية" :

أحوال شخصية "الزواج" إثبات "البينة" .

الشهادة على الزواج في المذهب الحنفي . شرط معها . الاختلاف في زمان ومكان  
النكاح . مانع من قبولها . العبرة في ذلك بالمعنى دون اللفظ .

المقرر في الفقه الحنفي الواجب الإتيان أنه يشترط لصحة الشهادة عدم  
الاختلاف فيما متى كان المشهود به قولاً ملحقاً بالفعل ، من قبيل النكاح ،  
لأنه وإن كان عبارة عن إيجاب وقبول وهما قولان ، إلا أنه يشترط لصحته  
حضور شاهدين وهو فعل ، فالحق بالفعل . وإن كان اختلاف الشاهدين  
في زمان النكاح ومكانه يعتبر مانعاً في الأصل من قبول الشهادة والإعتداد  
بها ، إلا أن العبرة في الأخذ بالشهادة أو إطراحها هو بالمعنى لا باللفظ فليس  
بشرط أن يحدد الشاهدان الزمان أو المكان في اللفظ واحدة ، بل يكفي أن  
تتطابق جماع أقوالهما على أنها تنصب على واقعة بعينها وأن تنصرف الشهادتان  
وبما لا يوجب خلافاً في المعنى إلى ذات الزمان أو المكان ، ولما كان ما شهد  
به الشاهدان يؤدي بصريح لفظه إلى تطابق شهادتهما على قيام فراش صحيح  
بين الطاعن والمطعون عليه في شهر يوليو ١٩٦٩ ولا يؤثر ما قرره أولهما من  
تحديد يومه وإغفال الثاني هذا التحديد طالما توافقت أقوالهما على حصول  
العقد بمجلس بعينه ، والبيان من سياق ماورد على لسان الشاهد الثاني بشأن  
تحديد الساعة السابعة والنصف مساءً أنه كان يعني وقت ذهابه إلى منزل  
المطعون عليه ، وليس فيه ما يشير إلى أنه يقصد بقلته تلك التحديد وقت

إجراء العقد ، ومن ثم فلا تعارض بين هذا الذي ذكره وماقرره الشاهد الأول من أن الطاعن حضر إلى منزل المطعون عليها يومئذ الساعة الثامنة والنصف مساء . لما كان ما تقدم فانه لا يكون هناك اختلاف بين الشاهدين في زمان أو مكان المشهود به .

## المحكمة

بعد الاطلاع الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — هي ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تفصل في أن المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ٤١ سنة ١٩٧١ "أحوال شخصية" "نفس" ضد الطاعن أمام محكمة سوهاج الابتدائية طالبة الحكم بثبوت نسب الولد "..." إليه ، وقالت بيانا لدعواها أنها تزوجته زواجا شرعيا دون وثيقة مكتوبة في شهر يوليو سنة ١٩٦٩ ، ودخل بها وعاشرها معاشر الأزواج ، ولما أحست الحمل طالبت بتوثيق هذا الزواج فامتنع ، وقدمت شكوى في حقه مدعية أنه هتك عرضها مما اضطره لتوثيق عقد زواجهما أمام النيابة بتاريخ ١٥ / ١ / ١٩٧٠ ، وإذ رضعت حملها الذي انفصل عن الولد "..." في ١٢ / ٤ / ١٩٧٠ وأنكر الطاعن نسبه إليه ، فقد أقامت الدعوى . وبتاريخ ١٨ / ٣ / ١٩٧٣ حكمت المحكمة بعدم سماع الدعوى . استأنفت المطعون عليها هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢ سنة ١٩٧٣ "٤٨ ق" نفس سوهاج "طالبة إلغاء" . وبتاريخ ٣ / ١٢ / ١٩٧٤ حكمت محكمة الاستئناف بإحالة الدعوى للتحقيق لتثبت المطعون عليها أنها تزوجت بالطاعن في يوليو سنة ١٩٦٩ بعقد عرفي وأنه دخل بها وعاشرها ورزقت منه على فراش الزوجية بابنها "..." ، وبعد سماع شاهديها عادت وحكمت في ٦ / ١ / ١٩٧٦ بإلغاء الحكم المستأنف وبإثبات نسب الولد "..." ابن المطعون عليها إلى أبيه الطاعن . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبنت فيها الرأي برفض

وحيث إن النعى مردود ، ذلك أن المقرر في الفقه الحنفي الواجب الإتياع  
إنه يشترط لصحة الشهادة عدم الاختلاف فيها متى كان المشهودية قولاً ملاحقاً  
بافعل من قبيل النكاح ، لأنه وإن كان عبارة عن الإيجاب وقبول وهما قولان ،  
ألا أنه يشترط لصحة حضور شاهدين وهو فعل ، فألحق بالفعل . ولئن كان  
إختلاف الشاهدين في زمان النكاح يعتبر مانعاً في الأصل من قبول الشهادة  
والإعتداد بها ، إلا أن العبرة في الأخذ بالشهادة أو إطراحها هو بالمعنى لا باللفظ  
فليس يشترط أن يحدد الشاهدان الزمان أو المكان في الفاظ واحدة بل يكفي  
أن تتطابق جماع أقوالهما على إنها تنصب على واقعة بعينها ، وأن تنصرف  
الشهادتان وبما لا يوجب خلافاً في المعنى إلى ذات الزمان أو المكان . لما كان  
ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أورد في هذا الخصوص قوله " .. .. بجلسة  
٢٩٧٥/٣/٣ سمعت المحكمة أقوال شاهد المستأنفة - المطعون عليها - الأول ،  
.. وقال أن صلته بالمستأنفة إنما ثبت عمه وإنه يعرف المستأنف عليه -  
الطاعن - وشهد بأن .. .. حضرت إليه في ٢٨ يوليو سنة ١٩٦٩  
وكان حاضراً من إجازة من السويس ، وانتظر قليلاً عندها وطرق على الباب  
.. .. ومعه ثلاثة أنوار منهم مقررئ واثنين آخرين لا يعرف أسمائهما



وأخبره أحدهما أنه يشتغل بالبنك والثاني موظف بالتأمينات وكان حوالى الساعة الثامنة والنصف مساءً وقرأ المقرئ آيات الذكر الحكيم كما ذكر عبارات وعظ ثم عرض علينا المقرئ زواج ... .. بـ ... .. وكان والدها موجودا بالمجلس وهو ضريح . وكان يصحبني في وقت ذهابي ... .. وأنا وافقت على الزواج ووالدها وافق على الزواج .. .. وقرأ الفقية عبارات لا يذكرها وهو كتب عليها وعقد عليها بعقد عرفى شفاها ثم كتب ورقه بالعقد ، وقد شهدت أنا ... .. ووقعنا على عقد الكتابة والمقرئ أجرى العقد وباركه ونحن باركنا وراءه وبعدين خلفها ومشى على أنحيم وأن ذلك كان في بيت ... .. في عمارة المغتربين بالدور الثانى عمارات سكنية شرق البحر .. ..

وبجلسة ١٩٧٥/٤/٥ سمعت المحكمة أقوال شاهد المستأنفة توحيد أحمد حسنى فقرر أنه يعرف الطرفين للجوار وشهد بأنه في شهر يوليو سنة ١٩٦٩ دعى لحضور ختم قرآن في منزل ... .. بمدينة ناصر وذهب إلى هذا الختم الساعة السابعة والنصف مساءً ولقى ... .. وكان المقرئ الذى يتلو القرآن موجودا وكان يحضر هذا المجلس نحو سبعة أفراد ، وبعد تلاوة القرآن قرئت الفاتحة وتم زواج ... .. بحضر عرفى .. .. فإن ما شهد به الشاهدان يؤدى بصريح لفظه إلى تطابق شهادتهما على قيام فراش جمع بين الطاعن والمطعون عليها في شهر يوليو سنة ١٩٦٩ ، ولا يؤثر ما قرره أولهما من تحديد يومه وإغفال الثانى هذا التحديد طالما توافقت أقوالهما على حصول العقد بمجلس بعينه ، والبين من سياق ماورد على لسان الشاهد الثانى بشأن تحديد الساعة السابعة والنصف مساءً أنه كان يعنى وقت ذهابه إلى منزل المطعون عليها ، وليس فيه ما يشير إلى أنه كان يقصد بقالته تلك تحديد وقت إجراء العقد ، ومن ثم فلا تعارض بين هذا الذى ذكره وما قرره الشاهد الأول من أن الطاعن حضر إلى منزل المطعون عليها يومئذ الساعة الثامنة والنصف مساءً . لما كان ما تقدم ، فإنه لا يكون هناك اختلاف بين الشاهدين في زمان أو مكان الشهود به ، ويكون النعى غير سديد .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسببين الثانى والثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت بالأوراق والفساد فى الاستدلال من وجهين (أولهما) أن الحكم يستند

في قضائه إلى أن الطاعن اعترف في محضر الشكوى بعلاقته بالمطعون عليها ودخولها في منزله ، وأنه أقدم على زواجها برضاها وهو يعلم أنها حامل في الشهر السادس بما بدل على سبق المعاشرة بينهما وأن هذه المعاشرة كانت بزواج شرعي صحيح على ما ثبت من أقوال شاهديها ، في حين أن المطعون عليها قررت في شكواها للشرطة أن الطاعن اغتصبها كرها عنها بعد أن قدم لها مادة أفقدتها الوعي ، وأنها حملت بالصغير من هذا الوقاع ، بما مفاده أنه ولد من سفاح فلا يثبت نسبه . وثانيهما أن الحكم أورد بأسبابه أنه ليس في دعوى النفقة المضمومة ولا في محضر الشكوى الإدارية والدعوى الماثلة إقرارا منها بأنها حملت من سفاح ، مع أنها أقرت أمام الماذون في إظهار الطلاق بأنه لم يتم بينهما وبين الطاعن دخول أو مخلوه . وهو ما يعيب الحكم بمخالفة الثابت بالأوراق والفساد في الاستدلال .

وحيث إن النعي مردود في ( الوجه الأول ) بأنه لما كان من الأصول المقررة في الشريعة الإسلامية — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن الولد للفراش وقرع الفقهاء على هذا الأصل أن النسب يثبت بالفراش الصحيح وهو الزواج الصحيح وما يلحق به ، وكان الثابت أن الحكم المطعون فيه أحال الدعوى إلى التحقيق لتثبت المطعون عليها بكافة طرق الإثبات القانونية بما فيها البينة أنها تزوجت الطاعن بعقد عرفي في يوليو سنة ١٩٦٩ ودخل بها ورزقت منه على فراش الزوجية بأنها " ... " ، ثم أقام قضاءه بثبوت نسب الولد للطاعن بما لمحكمة الموضوع من سلطة الترجيح بين البينات واستظهار واقع الحال في الدعوى على ما حصله من أقوال شاهدي المطعون عليها من أن معاشرتها للطاعن كانت بناء على زواج شرعي صحيح ثبت بالبينة الشرعية فإن النعي عليه بما جاء بهذا الوجه لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل مما لا يقبل إثارة أمام محكمة النقض . والنعي مردود في ( الوجه الثاني ) منه بأنه لما كان الحكم

المطعون فيه أقام قضاؤه على البينة الشرعية وكانت هذه الدعامة كافية لحمل قضائه فإنه لا يعيبه ما استورد إليه في شأن ماقررت المطعون عليه — بفرض صحته — بما جاء بهذا الوجه وأيا كان وجه الرأي فيه لأنه يكون غير منتج ولا جادوى فيه، ومن ثم فهو غير مقبول .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

---



## جلسة ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة أنور خلف ومضوية السادة  
المستشارين: محمد ح عطيه، وحسن السنياطي، والدكتور بشرى رزق، ورافقت عبد الرحيم .

( ٣٠٣ )

الطعن رقم ٥٧٢ لسنة ٤٤ ق القضائية :

( ١ ) تأمينات اجتماعية " مواعيد الاعتراض " . دعوى .

مواعيد الاعتراض على حساب الاشتراكات المستحقة لهيئة التأمينات الاجتماعية م ١٣ ق  
٦٣ لسنة ١٩٦٤ . التجاء صاحب الشأن إلى القضاء خلال الثلاثين يوما التالية لانقضاء مدة الشهر  
المحددة للهيئة للرد على الاعتراض . عدم الاعتداد بتاريخ الرد صراحة أوضحتنا وجوب احتساب  
مدة الشهر دون النظر إلى عدد أيامه .

مؤدى نص المادة ١٣ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣  
لسنة ١٩٦٤ أن المشرع جعل مناط الحق في رفع صاحب العمل دعواه إلى  
القضاء بالاعتراض على الحساب أن يتم إقامتها خلال الثلاثين يوما التالية لانقضاء  
مدة الشهر المحددة لهيئة التأمينات للرد على اعتراضه دون اعتداء بتاريخ  
الرد عليه صراحة أو ضمنا ، ولما كان اثبات من الأوراق أن اعتراض الطاعن  
ورد للهيئة المطعون ضدها بتاريخ ٢٢ من يناير سنة ١٩٧٢ ، وكانت مدة الشهر  
المحددة للهيئة للرد على اعتراضه تنتهى في ٢٢ من فبراير سنة ١٩٧٢ — لان  
الميعاد إذا كان مقدرا بالشهر ، لا يحتمسب بالأيام بل باعتباره شهرا كاملا دون  
نظر إلى عدد أيامه ، وتبدأ بعد ذلك مدة الثلاثين يوما المحددة للطاعن للالتجاء  
إلى القضاء التى تنتهى في يوم ٢٣ من مارس سنة ١٩٧٢ — باعتبار أن شهر  
فبراير في سنة ١٩٧٢ كان — تسعة وعشرين يوما ، وكان الطاعن قد أقام دعواه —  
على ما هو ثابت من الصورة الرسمية بصحيفتها المقدمة بملف الطعن ، بتاريخ ٢٣  
من مارس ١٩٧٢ ، أى قبل انتهاء الأجل المحدد له فإن الحكم المطعون فيه  
إذ خالف الثابت في الأوراق ورتب على ذلك قضاءه بسقوط الحق في إقامة  
الدعوى ، يكون معيبا بما يتعين نقضه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٥٧٨ لسنة ١٩٧٢ مدني كلي الزقازيق على الهيئة المطعون ضدها طالبا الحكم بإلغاء القرار الصادر في المطالبة رقم ٣٥ بتاريخ ١٧ يناير سنة ١٩٧٢ وإعتباره كأن لم يكن وقال بيانا لدعواه أنه يمتلك حرارا زراعية لاستعماله في زراعته الخاصة ، ويتولى إدارته في فترات تشغيله عامل زراعي موسمي ، وأنه سدد عنه الاشتراكات المقررة على تأمين إصابات العمل حتى نهاية عام ١٩٧٢ . وفي ١٧ من يناير سنة ١٩٧٢ أخطرت الهيئة المطعون ضدها بأنه مدين لها باشتراكات مستحقة حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧١ مقدارها ٢٩٠ جنيها و ٦٦٠ مليما ، فاعترض على هذا الحساب بتاريخ ٢٢ يناير سنة ١٩٧٢ إلا أن الهيئة رفضت اعتراضه ، فأقام دعواه بطلباته السابق بيانها . وفي ١٨/٥/١٩٧٢ حكمت المحكمة بنسب مكتب خبراء وزارة العدل لأداء المهمة الميمنة بمنطوق الحكم ، وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت بجلسته ٢٣ من مايو سنة ١٩٧٣ برفض الدفع بعدم قبول الدعوى وبقبولها وبإلغاء تقدير هيئة التأمينات الاجتماعية في المطالبة رقم ٢٥ بتاريخ ٢٧ يناير سنة ١٩٧٢ واعتباره كأن لم يكن . إستأنفت المطعون ضدها هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٧١ لسنة ١٩٧٤ ق أمام محكمة استئناف المنصورة ( مأمورية الزقازيق ) ، وفي ١٨ مارس سنة ١٩٧٤ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وسقوط حق المستأنف عليه في إقامة الدعوى طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها رفض الطعن . وعرض الطعن على غرفة المشورة فحددت لنظره جلسة ١٢ نوفمبر سنة ١٩٧٧ ، وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت في الأوراق ذلك أنه أقام قضاءه بسقوط حق الطاعن في إقامة الدعوى تأسيسا على أنه رفع دعواه بعد انقضاء الثلاثين يوما المنصوص عليها في المادة ١٣ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ، في حين أن الثابت من الأوراق أنه إعتراض على حساب الهيئة بتاريخ ٢٢ يناير سنة ١٩٧٢ ، وبذلك تكون دعواه قد أقيمت خلال الأجل المنصوص عليه في المادة ١٣ المشار إليها .

وحيث إن هذا النعي صحيح ، ذلك أن المادة ١٣ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ٦٤ بعد أن بينت في فقراتها الثلاث الأولى كيفية حساب الاشتراكات المستحقة على صاحب العمل نصت في فقراتها التالية على أنه تعتبر قيمة الاشتراكات المحسوبة وفقا لما تقدم وكذلك المبالغ الأخرى المستحقة للهيئة وفقا لأحكام القانون واجبة الأداء بعد انقضاء خمسة وأربعين يوما من إخطار صاحب العمل بها بخطاب موصى عليه مع علم الوصول أو بفوات ميعاد الاعتراض دون حدوثه . ويجوز لصاحب العمل الاعتراض على هذا الحساب بخطاب موصى عليه مع علم الوصول خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إمتلاكه الإخطار ، وعلى الهيئة أن ترد على هذا الاعتراض خلال شهر من تاريخ وروده إليها ، ولصاحب العمل في حالة رفض الهيئة اعتراضه أن يلجأ إلى القضاء خلال الثلاثين يوما التالية لانقضاء هذه المدة وإلا صار الحساب نهائيا . ويعتبر عدم رد الهيئة على اعتراض صاحب العمل خلال الميعاد المنصوص عليه في الفقرة السابقة بمثابة قرار ضمني بالرفض — ومؤدى — ذلك أن المشرع جعل مناط الحق في رفع صاحب العمل دعواه إلى القضاء بالاعتراض على الحساب أن يتم إقامتها خلال الثلاثين يوما التالية لانقضاء مدة الشهر المحددة للهيئة التأمينات للرد على اعتراضه دون اعتداد بتاريخ الرد عليه صراحة أو ضمنا ، ولما كان الثابت من الأوراق أن اعتراض الطاعن ورد للهيئة المطعون ضدها بتاريخ ٢٢ من يناير سنة ١٩٧٢ ، وكانت مدة الشهر المحددة للهيئة للرد على اعتراضه تنتهي في ٢٢ من فبراير سنة ١٩٧٢ لأن الميعاد إذا كان مقدرا بالشهر ، لا يحسب بالأيام بل باعتباره شهرا كاملا دون نظر إلى عدد أيامه ، وتبدأ بعد ذلك مدة الثلاثين يوما المحددة للطاعن للتوجه إلى القضاء التي تنتهي في ٢٣ من مارس



سنة ١٩٧٢ باعتبار أن شهر فبراير في سنة ١٩٧٢ كان تسعة وعشرين يوما ، وكان الطاعن قد أقام دعواه — على ما هو ثابت من الصورة الرسمية بصحيفتها المقدمة بملف الطعن — بتاريخ ٢٣ مارس ١٩٧٢ ، أي قبل انتهاء الأجل المحدد له ، فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف الثابت في الأوراق ، ورتب على ذلك قضاءه بسقوط الحق في إقامة الدعوى ، يكون معيبا بما يتعين نقضه بغير حاجة لمبحث باقى أسباب الطعن .

---

## جلسة ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٧٧

بإضافة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة الدكتور محمد محمد حسين . وعضوية السادة  
المستشارين : جلال عبد الرحيم عثمان ، محمد كمال عباس ، وملاح الدين بونس ، ومحمد وجدي عبد الصمد

( ٣٠٤ )

الطعن رقم ٣٨٢ لسنة ٤٤ القضائية :

( ١ و ٢ و ٣ ) ضرائب " ضريبة التركات " "تقادم مسقط" .

( ١ ) ضريبة التركات ورسم الأيلولة . واجبة الأداء في حدود تقديرات ذوى الشأن  
وما يقبلونه من تقديرات المصلحة .

( ٢ ) بدء تقادم رسم الأيلولة وضريبة التركات من تاريخ الوفاة . أسباب قطع  
التقادم . التنبيه بأوفاء . بقاؤه حافظاً أثره في قطع التقادم ولو لم يعقبه حجز أو أعقبه  
حجز باطل . أو إنذار بالحجز العقاري أيا كان مآله . قاطع للتقادم .

( ٣ ) وجوب بيان عناصر التركة وأسس التقدير في النموذج ٨ تركبات الخاص بربط الضريبة .  
إغفال ذلك . أثره . بطلان الاجراء . لمحكمة الموضوع استخلاص كفاية البيانات المذكورة .

( ٤ ) تسجيل . بيع . وصية .

التسجيل لا يصح عقداً باطلاً ، لا يحول ذلك دون الطعن عليه بأنه بخفى وصية .

( ٥ ) ضرائب " ضريبة التركات " . وصية . بيع .

ثبت أن تصرف المورث هو في حقيقته وصية وليس بيعاً . أجازة للورثة لهذا  
التصرف . انصرافها إلى العقد باعتباره وصية . خضوع الأموال الموصى بها لضريبة  
التركات ورسم الأيلولة .

١ - مفاد نص الفقرة "ب" الرابعة والخامسة من المادة ٣٧ والفقرة الثانية  
من المادة ٣٨ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ ، أن الضريبة والرسوم تكون  
واجبة الأداء في حدود تقديرات ذوى الشأن وما يقبلونه من تقديرات المصلحة

وأن ما عدا ذلك مما تحال أوجه الخلاف بشأنه إلى لجان الطعن هو الذي يتراخى وجوب أداء الرسم عنه إلى أن تصدر هذه اللجان قرارها فيه وتنقضي خمسة عشر يوما على إعلان هذا القرار إلى ذوى الشأن .

٣ - المستقر عليه في قضاء هذه المحكمة - أن تقادم رسوم الأيلولة والضريبة على التركة في ظل المادة ٥٢ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على التركات ، وقبل تعديليها بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٧ ، يبدأ من تاريخ الوفاة ، ولما كانت هذه المادة قبل تعديلها لم تبين أسباب إنقطاع تقادم الرسم ، وكانت المادة ٣٨٣ من القانون المدنى قد اعتبرت التنييه بالموت ، مما ينقطع به التقادم ، واعتبرت المادة الثالثة من القانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ في شأن تقادم الضرائب والرسوم تنبيها قاطعا للتقادم ايراد للضرائب والرسوم وإعلاقات المطالبة والإخطارات ، وكان لإخطار الورثة بربط الضريبة بالنموذج رقم ٨ تركات مما ينقطع به تقادم الضريبة ، وكان من المقرر قانونا أن التنييه يبقى حافظا لأثره في قطع التقادم ولو لم يعقبه حجز أو أعقبه حجز باطل ، لما كان ذلك وكانت المادة ٤٤ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ قد نصت على أن يكون تحصيل الرسوم المستحقة بمقتضى هذا القانون بالطرق الإدارية ، وأجازت المادة الأولى من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإدارى إتباع إجراءات هذا الحجز عند عدم الوفاء بالضرائب والرسوم بجميع أنواعها في مواعيدها وإذ خلا هذا القانون من النص على تسجيل التنييه وإقتصر في المادة ٤٤ منه على النص على شهر محضر الحجز العقارى الذى يوقع وفاء لدين من الديون غير الممتازة ، وكانت المادة ٤٣ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ قد خولت للحكومة - لأجل تحصيل رسوم الأيلولة - حق إمتياز على نصيب كل وارث بقدر المطلوب منه ، فإن الحكم المطعون فيه اذ اعتبر التنييه الحاصل فى ١٩٦٣/٥/٢١ قبل توقيع حجز المنقول والتنييه بالدفع والإنذار بالحجز العقارى الحاصل فى ١٩٦٦/٩/٢٨ قبل توقيع الحجز على العقار - وإيا كان حال هذين الحجزين - قاطعين للتقادم الجديد الذى سرى من وقت انتهاء الأثر المترتب على الإخطار بربط الضريبة فى ١٩٥٨/٥/٢٩ والذى قطع التقادم الأول الذى كان قد سرى من تاريخ الوفاة فى ١٩٥٥/١٢/١٦ ، يكون قد طبق القانون على وجهه الصحيح .



٣ — مؤدى نص الفقرة الثالثة من المادة ٣٧ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ والمادة ٢٧ من اللائحة التنفيذية والمادة ٢٩ من ذات اللائحة المعدلة بالقصرار الوزاري رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٤ ، وجوب بيان عناصر التركة والأسس التي تم تقديرها عليها بقدر كاف من التفصيل في النموذج ٨ تركات حتى يتمكن ذوو الشأن من الوقوف على مدى أحقية مصلحة الضرائب في مطالبتهم بالضريبة والأساس الذي اعتمدته في التقدير ويتسنى لهم من ثم إبداء ملاحظاتهم عليه أو قبوله كله أو بعضه وهو ما يترتب على إغفاله البطلان لما هو مقدر من أن التشريعات الخاصة بتنظيم إجراءات معينة لربط الضريبة من القواعد القانونية الآمرة المتعلقة بالنظام العام فلا يجوز مخالفتها أو التنازل عنها ، وهي إجراءات ومواعيد حتمية ألزم المشرع مصلحة الضرائب بالتزامها وقدر وجها من المصلحة في إتباعها ورتب البطلان على مخالفتها ، وإذ كان يبين من الحكم المطعون فيه — رداً على الدفع ببطلان النماذج ٨ تركات — أن محكمة الموضوع قد استخلصت كفاية البيانات التي تضمنها إعلان النماذج ٨ ووفاءها بمقصود الشارع منها وهو — في خصوص هذه الدعوى — استخلاص موضوعي سائغ يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها الحكم من صحة إعلان التقدير ، فانه لا يكون قد خالف القانون .

٤ — إذ كانت محكمة الموضوع قد انتهت في حدود سلطتها التقديرية إلى أن التصرف الصادر من المورث إلى بعض الطاعنين لم يكن منجزاً أو أنه يخفى وصية للأسباب السائغة التي أوردتها ومنها الحكم الصادر في الدعوى رقم ٨١ لسنة ١١٩١ ق المنصورة والذي قضى بإعتبار العقد الصادر من المورث إلى فريق من الطاعنين هو في حقيقته وصية فإنه لا يكون لتسجيل العقد حال حياة البائع أي أثر في تصحيح التصرف أو نقل الملكية لأن التسجيل لا يصح عقداً باطلاً ولا يحول دون الطعن فيه بأنه يخفى وصية .

٥ — إذ كان الورثة لا يستطيعون أن يجيزوا التصرف — الذي ثبت أنه يخفى وصية — باعتباره بيعاً وإنما لم أن يجيزوه على الإعتبار الصحيح بوصفه وصية ، وفي هذه الحالة تجرى عليه أحكام الوصية التي يجيزها الورثة ، كما أن انتقال المسال في حدود ثلث التركة إلى المتصرف إليه إنما يكون بهذا الوصف

وكانت المادة الثالثة من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ تنص على أن "الأموال التي تنتقل بطريق الوصية يكون حكمها حكم الأموال التي تنتقل بطريق الإرث ويحصل منها الرسم ذاته" فان الحكم إذ قضى باقتضاء رسم الأيلولة وخريرية التركات عن الأطيان المتصرف فيها إلى الطاعنين من مورثهم بعد تكييف العقد بأنه وصية يكون قد طبق القانون على وجهه الصحيح .

### الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع - حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أنه بتاريخ ٣٩/٥/١٩٥٨ أخطرت مأمورية الضرائب المختصة ورثة المرحوم ... .. بتقدير تركه مورثهم بمبلغ ٩٤١٨ جنيهاً ٤١٨ لهما فلم يقبلوا هذا التقدير وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن حيث دفع الورثة ببطلان النماذج ٨ تركات وبسقوط حق المصلحة في المطالبة، وفي ١٥/٤/١٩٧٠ أصدرت اللجنة قرارها بقبول الدفع بسقوط ضريبة التركات ورسم الأيلولة المستحقين على المرحوم ... .. عن نصيبه في تركه مورثه المرحوم ... .. بالتقادم وباعتماد تقدير المأمورية لنصيب الطاعنين الآخرين في صافي التركة ، فاقام هؤلاء الآخرون الدعوى رقم ٣١٧ لسنة ١٩٧٠ تجارى كلى المنصورة بالطعن في هذا القرار فيما نضى به اعتماد تقدير المأمورية طالبين الغاء ، كما أقامت مصلحة الضرائب الدعوى رقم ٣٠٦ لسنة ١٩٧٠ تجارى كلى المنصورة طالبة إلغاء القرار فيما قضى به من قبول الدفع بسقوط الضريبة المستحقة على المرحوم ... .. ، وفي ٢٩/٣/١٩٦٢ حكمت المحكمة بقبول الطعنين شكلاً وفي موضوع الطعن رقم ٣٠٦ لسنة ١٩٧٠ بإلغاء قرار اللجنة المطعون فيه فيما قضى به من قبول الدفع بسقوط الضريبة بالنسبة للوارث المرحوم ... .. بالتقادم ، وفي موضوع الطعن رقم ٣١٧ لسنة ١٩٧٠ برفض الدفيعين

بإعلان النماذج ٨ تركت وسقوط الدين بالتقادم وتأيد قرار اللجنة . إستأنف الورثة هذا الحكم أمام محكمة إستئناف المنصورة وقيد الاستئناف برقم ٣٢٠ لسنة ٧٦ ق ، وفي ١٩٧٤/٢/٥ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . طعن الورثة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فجددت جلسة لنظره وفيها إلزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد حاصله مخالفة القانون من ثلاثة أوجه ، وفي بيان الوجه الأول يقول الطاعنون أن الحكم بني قضاءه برفض الدفع بسقوط الضريبة على أنها تعتبر مستحقة وواجبة الأداء من تاريخ الوفاة مما يحق معه لمصلحة الضرائب إتخاذ إجراءات تحصيلها من هذا التاريخ ، وأن المصلحة أوقعت حجز منقول ووجهت للورثة إنذارا بالحجز العقاري قبل أن تنقضى خمس سنوات على إخطارهم بالنموذج ٨ تركت ، وفي هذا مخالفة للقانون لأن الضريبة ورسم الأيلولة لا تكونان واجبتى الأداء إلا بعد صدور قرار لجنة الطعن بتحديد قيمة التركة ومن ثم تكون إجراءات التنفيذ السابقة على هذا القرار قد وقعت باطلة لإعدام السند التنفيذي فلا تقطع التقادم ، هذا فضلا عن أن حجز المنقول إعتبر كأن لم يكن لعدم تمام البيع خلال ستة أشهر من تاريخ توقيعه فزال أثره في قطع التقادم ، كما زال أثر الإنذار بالحجز العقاري لعدم تسجيله في الميعاد المحدد في القانون .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ، ذلك أنه وقد نصت الفقرة الرابعة من المادة ٣٧ من القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ على أن "لذوى الشأن خلال شهر من تاريخ إعلانهم بالتقدير أن يخطر المصلحة بملاحظاتهم عليه بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول ، فإذا قبلوه أو إنقضت هذه المدة ولم ترد ملاحظاتهم إعتبر التقدير نهائيا وأصبحت الرسوم واجبة الأداء " ونصت الفقرة الخامسة على أنه " أما إذا اعترضوا فتؤدى الرسوم من واقع تقديراتهم وما قبلوه من تقدير المصلحة وتحال أوجه الخلاف دون غيرها إلى لجان الطعن المنصوص عليها في المادة ٥٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ " ونصت



الفقرة الثانية من المادة ٣٨ على أن "تعان قرارات اللجان إلى مصلحة الضرائب وذوى الشأن بكتاب موصى عليه بعلم وصول وتصحيح الرسوم المستحقة واجبة الأداء بعد مضي خمسة عشر يوما من تاريخ الإعلان" فقد دلت على أن الضريبة والرسوم تكون واجبة الأداء في حدود تقديرات ذوى الشأن وما يقبلونه من تقدير المصلحة ، وأن ما عدا ذلك مما تحال أوجه الخلاف بشأنه إلى لجان الطعن هو الذى يتراخى وجوب أداء الرسم عنه إلى أن تصدر هذه اللجان قرارها فيه وتنقضى خمسة عشر يوما على إعلان هذا القرار إلى ذوى الشأن ، وإذا كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بتأييد الحكم الابتدائى برفض دفع الطاعنين بالتقادم على قوله "ويبين من نص هاتين المادتين (٣٧ و ٣٨ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤) أن رسم الأيلولة وضريبة التركات يكونان واجبي الأداء - وليسا - مستحقين لحسب - على الفور من واقع تقديرات ورثة المتوفى وما قبلوه من تقدير المصلحة . ولما كان ذلك وكان غاية ما ضمنه المستأنفون طعنهم على تقدير المصلحة لتركة مورثهم أن هذه الأخيرة قد بلغت في تقدير التركة وضمنتها مساحة من الأطنان الزراعية سبق للورث بيعها إلى ورثته فإن رسم الأيلولة وضريبة التركات يكونان واجبي الأداء بالنسبة لباقي عناصر التركة قلت أو كثرت هذه العناصر والتي لم تكن موضع اعتراض من المستأنفين ويحق لذلك لمصلحة الضرائب مطالبتهم بالرسم والضريبة المستحقة على الفور وقبل صدور قرار من اللجنة بشأن العناصر المتنازع عليها ومن ثم يكون التنبية الحاصل في ١٩٦٣/٥/٢١ قد تم صحيحا متفقا مع أحكام القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ ومتجا لكافة آثاره القانونية ومن بينها قطع التقادم . . . وكذا الشأن بالنسبة للتنبيه بالدفع والإنذار بالحجز العقارى الحاصل في ١٩٦٦/٩/٢٨ " ، وإذا كان الصاعنون لم يعيبوا الحكم فيما قرره من عدم اعتراضهم على بعض عناصر التركة - مما يجوز معه الحجز التنفيذى بقيمة مالم يؤد من الضريبة والرسم عنها - أو ينسبوا إليه عوارا أو فسادا في هذا الخصوص وكان المستقر عليه في قضاء هذه المحكمة - أن تقادم رسوم الأيلولة والضريبة على التركة في ظل المادة ٥٢ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على التركات ، وقبل تعديلها بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٧ ، يبدأ من تاريخ الوفاة ، وكانت هذه المادة قبل تعديلها

لم يبين أسباب انقطاع تقادم الرسم وكانت المادة ٣٨٣ من القانون المدني قد اعتبرت التنبيه بالوفاء مما ينقطع به التقادم، واعتبرت المادة الثالثة من القانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ في شأن تقادم الضرائب والرسوم — تنبيها قاطعا للتقادم أوردت الضرائب والرسوم وإعلانات المطالبة والإخطارات ، وكان إخطار الورثة بربط الضريبة بالنموذج رقم ٨ تركت مما ينقطع به تقادم الضريبة ، وكان من المقرر قانونا أن التنبيه يبقى حافظا لأثره في قطع التقادم ولو لم يعقبه حجز أو أعقبه حجز باطل . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٤٤ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ قد نصت على أن يكون تحصيل الرسوم المستحقة بمقتضى هذا القانون بالطرق الإدارية ، وأجازت المادة الأولى من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإداري إتباع إجراءات هذا الحجز عند عدم الوفاء بالضرائب والرسوم بجميع أنواعها في مواعيدها ، وإذ خلا هذا القانون من النص على تسجيل التنبيه ، واقتصر في المادة ٤٤ منه على النص على شهر محضر الحجز العقاري الذي يوقع وفاء لدين من الديون غير الممتازة ، وكانت المادة ٤٣ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ قد خولت للحكومة — لأجل تحصيل رسوم الأيلولة — حق امتياز على نصيب كل وارث بقدر المطلوب منه ، فإن الحكم المطعون فيه إذ اعتبر التنبيه الحاصل في ١٩٩٣/٥/٣١ قبل توقيع حجز المنقول ، والتنبيه بالدفع والإنذار بالحجز العقاري الحاصل في ١٩٦٦/٩/٢٨ قبل توقيع الحجز على العقار — وأيا ما كان مآل هذين الحجزين — قاطعين للتقادم الجديد الذي سرى من وقت انتهاء الأثر المترتب على الإخطار بربط الضريبة في ١٩٥٨/٥/٢٩ والذي قطع التقادم الأول الذي كان قد سرى من تاريخ الوفاء في ١٩٥٥/١٢/١٦ يكون قد طبق القانون على وجهه الصحيح .

وحيث إن حاصل الوجه الثاني أن الحكم المطعون فيه إذ قضى يرفض الدفع ببطلان النماذج ٨ تركت المعلنة للورثة — الطاعنين — مع خلوها من بيان تفصيل لعناصر التركة واقتصارها على الرقم الإجمالي للتقدير ، على أساس أن تلك النماذج قد أوضحت مفردات التركة على أنها أراض زراعية ومبان ومنقولات ثم قدرت قيمتها جملة وأن هذه البيانات كافية لتحقيق قصد المشرع وأن القانون لم ينص على البطلان ، يكون قد خالف القانون ، ووجه المخالفة أن نصوص



القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ ولائحته التنفيذية أوجبت أن تكون كافة عناصر التقدير تحت نظر ذوى الشأن عند إعلانهم بها ليعترضوا على مالا يقبلونه منها وترتب البطلان على مخالفة هذا الإجراء لا يحتاج إلى نص لأن الإجراءات التي رسمها المشرع في قوانين الضرائب تتعلق بالنظام العام .

وحيث إن هذا النعي مردود، ذلك أن النص في الفقرة الثالثة من المادة ٢٧ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ على أنه " ويجب اعتماد التقدير - قبل إعلانه إلى ذوى الشأن من مصاحبة الضرائب بالكيفية التي تنص لها اللائحة التنفيذية ويكون الإعلان بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول تبين فيه الأسس التي قام عليها تقدير التركة " وفي المادة ٢٧ من اللائحة التنفيذية على أن " يجب على المأمور المختص بعد الفراغ من حصر التركة وجرد كل العناصر التي تتألف منها بما في ذلك كافة حقوقها والتزاماتها إمداد تقرير مفصل يتضمن بيان عناصر التركة من واقع المستندات والأوراق التي يقدمها أصحاب الشأن وغير ذلك من الإجراءات التي تمت .. ويجب أن يتضمن التقرير بيان الأسس التي يقوم عليها التقدير بالنسبة إلى جميع عناصر التركة بأنواعها المختلفة مع ذكر مسوغاته في كل حالة وتعيين نصيب كل وارث وفقا لما جاء بالإعلام الشرعى بثبوت الوفاة أو الوراثة أو ما في حكمه .. " وفي المادة ٢٩ معلة بالقرار الوزاري رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٤ - على أن " يجب اعتماد التقدير من رئيس المأمورية قبل إعلانه لذوى الشأن ويمان التقدير المعتمد بأسبابه إلى كل من ذوى الشأن بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول على النماذج ٨ تركت " وأن دل على وجوب بيان عناصر التركة والأسس التي تم تقديرها عليها بقدر كاف من التفصيل في النموذج ٨ تركت حتى يتمكن ذوى الشأن من الوقوف على مدى أحقية مصلحة الضرائب في مطالبتهم بالغريبة والأساس الذي اعتمدته في التقدير ويتسنى لهم من ثم إبداء ملاحظاتهم عليه أو قبوله كله أو بعضها ، وهو ما يترتب على إغفاله البطلان لما هو مقرر من أن - التشريعات الخاصة بتنظيم إجراءات معينة لربط الضريبة من القواعد القانونية الآمرة المتعلقة بالنظام العام فلا يجوز مخالفتها أو التنازل عنها ، وهي إجراءات ومواعيد حتمية الزم المشرع مصاحبة الضرائب بإتباعها وقد وجهها من المصاحبة في إتباعها وترتب البطلان على مخالفتها ، لأنه



يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه أنه رفض الدفع ببطلان التماذج ٨ تركت في قوله "والبادئ من الاطلاع على صور التماذج المنضمة للأوراق أنها أوضحت مفردات التركة على أنها أراض زراعية ومباني ومنقولات وريع هذه الأطنان ثم قدرت جملتها ونصيب كل وارث من رسم الاياولة وضريبة التركات ... وهذه البيانات كافية لحمل المعنى الذي قصده المشرع من هذه الأسس ولا يبقى منها سوى مساحات الأطنان وطريقة تقدير قيمتها ... وهذه حددها القانون بالتقدير الحكيم" وزاد الحكم المطعون فيه قوله "وحيث أنه يبين من الوقائع على التفصيل السالف بيانه أن المستأنفين الطاعنين وقد أعلنوا بالتماذج ٨ تركت مينا بها أسس التقدير بالقدر الذي أشارت إليه محكمة أول درجة بادروا إلى الطعن في تقدير المساهورية لتركة مورثهم وأقاموا هذه الطعون على القول بأن التقدير مبالغ فيه وبأنه قد أدخل ضمن عناصر التركة مساحة من الأطنان سبق للمورث بيعها إلى ورثته هكذا يتضح أن التماذج ٨ تركت المعلنة إلى المستأنفين بالقدر الذي تضمنته من أسس التقدير التي قصد المشرع إلى بيانها قد حققت الغاية منها"، وإذ كان يبين من هذا الذي قرره الحكم أن محكمة الموضوع قد استخلصت كفاية البيانات التي تضمنها إعلان التماذج ٨ تركت ووفاءها بمقصود الشارع منها، وهو — في خصوص هذه الدعوى — استخلاص موضوعي سائق يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها الحكم من صحة إعلان التقدير ويكفي وحده لحمل قضائه في هذا الخصوص، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون ولا يغير من ذلك ما أورده الحكم المطعون فيه بعد ذلك تزييدا من أن التماذج ٨ تركت قد حققت الغاية منها بطعن الورثة على التقدير ومن ثم فلا يقضى بالبطلان ذلك أن الحكم قد أقيم في خصوص رفض الدفع بالبطلان على دعامين، الأولى كفاية البيانات التي تضمنتها التماذج ٨ تركت والثانية تحقق الغاية من الإجراء، وإذ كانت الدعامة الأولى صحيحة وكافية وحدها لحمل قضائه، فإن تعيينه في الدعامة الثانية — بفرض صحته — يكون غير منتج.

وحيث إن حاصل الوجه الثالث أن الطاعنين طلبوا استبعاد قيمة الأطنان الزراعية المبيعة من المورث إلى ورثته بعقد مسجل قبل وفاته لأن ملكية الرقبة

قد انتقلت إليهم بالتسجيل ، وحق الانتفاع الذي يحتفظ به المورث لنفسه لا يورث ، ولكن الحكم أطرح هذا الدفاع وأقام قضاءه على صدور حكم قضائي باعتبار العقد وصية تطبيقاً للمادة ٩١٧ من القانون المدني ومن ثم أخضع الأطيان للضريبة والرسم ، وهذا من الحكم خطأ لأن القرينة القانونية المقررة في المادة ٩١٧ من القانون المدني مقررة لمصلحة الورثة فلا يحق لمصلحة الضرائب أن تمسك بها ، كما أن حجية الأحكام مقصورة على أطرافها ، واعتبار العقد في حكم الوصية طبقاً للمادة ٩١٧ من القانون المدني قصد به عدم نفاذه فيما زاد على ثلث التركة بالنسبة لباقي الورثة إلا بإجازتهم ، أما في حدود الثلث فإن المال ينتقل إلى المتصرف إليه دون إجازة .

وحيث إن هذا النمي مردود بأنه متى كانت محكمة الموضوع قد انتهت في حدود سلطتها التقديرية إلى أن التصرف الصادر من المورث إلى بعض الطاعنين لم يكن منجزاً وأنه يخفى وصية ، للأسباب السائغة التي أوردتها ومنها الحكم الصادر في الدعوى رقم ٨١ لسنة ١١ ق المنصورة والذي قضى باعتبار العقد الصادر من المورث إلى فريق من الطاعنين هو في حقيقته وصية ، فإنه لا يكون لتسجيل العقد نكال حياة البائع أي أثر في تصحيح التصرف أو نقل الملكية لأن التسجيل لا يصحح عقداً باطلاً ولا يحول دون الطعن فيه بأنه يخفى وصية ، وإذا كان الورثة لا يستطيعون أن يجزوه على التصرف باعتباره بيعاً وإنما لهم أن يجزوه على الاعتبار الصحيح بوصفه وصية ، وفي هذه الحالة تجرى عليه أحكام الوصية التي يجزوها الورثة ، كما أن انتقال المال في حدود ثلث التركة إلى المتصرف إليه إنما يكون بهذا الوصف ، وكانت المادة الثالثة من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ تنص على أن " الأموال التي تنتقل بطريق الوصية يكون حكمها حكم الأموال التي تنتقل بطريق الإرث ويحصل عنها الرسم ذاته " ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى باقتضاء رسم الإيلولة وضريبة التركات عن الأطيان المتصرف فيها إلى الطاعنين من مورثهم بعد تكييف العقد بأنه وصية يكون قد طبق القانون على وجهه الصحيح .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار : محمد أسعد محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : محمد الباجوري ، وملاح نصار ، ومحمود رمضان ، وإبراهيم فراج .

( ٣٠٥ )

الطعن رقم ٦٥٥ لسنة ٤٣ القضائية :

( ١ ) حكم " حجبة الحكم الجنائي " . إيجار " إيجار الأماكن " .

الحكم الصادر ببراءة المؤجر من تهمة تقاضى غلو الرجل إسناداً له أن ما تناضاه هو مقابل إعداد  
المسكان المؤجر كصيدلية . لاحجية له في تجديد تاريخ الإعداد أو مباشرة النشاط بالصبيـدلية  
بالفعل فوطنة لتطبيق أحكام بيع الجدد .

( ٢ ) حكم " حجبة الحكم الجنائي " . إيجار " إيجار الأماكن " .

القضاء السابق بأن لمشرى الجدد حتى مطالبة المؤجر بفرق الأجرة بعد تخفيضها بناء على حوالة  
هذا الحق إليه من المتأجر الأصلي في عقد بيع الجدد لا يحول دون الحكم باخلاتة من المسكان  
المؤجر لعدم توافر شروط بيع الجدد بلما أن الحكم السابق لم يعرض للفصل في صحته .

( ٣ ) إيجار " إيجار الأماكن " .

المتجر في معنى المادة ٢/٥٩٤ مدق بشأن بيع الجدد . ماهيته .

( ٤ ) إثبات " إجراءات الإثبات " . بطلان . نقض " السبب  
الجديد " .

بطلان إجراءات التحقيق . عدم جواز التعدي به لأول مرة أمام محكمة النقض .

( ٥ ) دهمى " الطلبات في الدعوى " . حكم " تسبيب الحكم " .

الطلب الذي تلتزم المحكمة بإثبات سبب رفضها له وهو الطلب الصريح الجازم الدال  
على تصحيح صاحبه عليه .



١ - مفاد نص المادتان ٥٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية و ١٠٢ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ ، أن الحكم الصادر في المواد الجنائية يكون له حجية في الدعوى المدنية أمام المحكمة المدنية كلما كان قد فصل فصلا لازما في وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين المدنية والجنائية وفي الوصف القانوني لهذا الفعل ونسبته إلى فاعله ، فإذا فصلت المحكمة الجنائية في هذه الأمور فإنه يمتنع على المحكمة أن تعيد بحثها ويتعين عليها أن تعتمد بها وتلتزمها في بحث الحقوق المدنية المتصلة بها كي لا يكون حكمها مخالفا للحكم الجنائي السابق له . ولما كان الثابت من الحكم الجنائي الصادر في القضية رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٦٨ بجنح بندردمنهور أن الدعوى الجنائية أقيمت فيها ضد المطعون عليها الأولى لأنها بصفتها مؤجرة تقاضت من المطعون عليه الثاني مبلغ مائتي جنيه كخلو رجل وطلبت النيابة العامة عقابها بالمادة ٢/١٦ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ المعدل بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٢ ، وقضت محكمة الجنح في ١٢/١/١٩٦٩ ببراءتها مما أسند إليها . استنادا إلى ما ثبت من أقوال أحد الشهود من أن المطعون عليها الأولى وإن تقاضت المبلغ من المطعون عليه الثاني إلا أنه لم يكن باعتباره "خلو رجل" وإنما بقصد إعداد المحل المؤجر لاستغلاله صيدلية كمقابل للنفقات غير العادية التي يتطلبها هذا الإعداد ، فإن حجية هذا الحكم الجنائي بهذه المثابة تقتصر على أن المبلغ الذي تقاضته المؤجرة لم يدفع على سبيل خلو الرجل وإنما في مقابل الاتفاق على إعداد معين ولا تمتد هذه الحجية إلى تحديد تاريخ الإعداد أو مباشرة الصيدلية نشاطها الفعلي ، ولا يستطيل إلى تعيين ما قامت به فعلا كل من المؤجرة والمستأجر في سبيل هذا الإعداد إذ أن الحكم الجنائي لم يتعرض لذلك في أسبابه ولم يكن فصله فيها لازما ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاؤه على سند من عدم توافر شرائط إنطباق الفقرة الثانية من المادة ٥٩٤ من القانون المدني لأن الصيدلية لم تكن معدة عند البيع والتنازل لمزاولة النشاط فيها وهو ما لم يتعرض له الحكم الجنائي ، وكان القاضي المدني لا يرتبط بالحكم الجنائي إلا في الوقائع التي قضى فيها الحكم وكان فصله فيها ضروريا فإن النعي بهذا الوجه يكون على غير أساس .

٢ - إذ كان المقرر أنه لا حجية للحكم إلا فيما يكون قضى فيه بين الخصوم

بصفة صريحة أو بصفة ضمنية حتمية سواء في المنطوق أو في الأسباب المتصلة به اتصالاً وثيقاً والتي لا يقوم المنطوق بدونها ، وكان البين من الحكم الصادر في الدعوى رقم ٦٣٦ لسنة ١٩٦٧ مدني دمنهور الابتدائية أنه انتهى إلى أن للطاعن صفة في إقامة دعواه بإقتضاء قسروق الأجرة المستحقة بناء على حوالة الحق الصادرة إليه من المطعون عليه الثاني طبقاً للثابت في عقد ينع المتجر المؤرخ ١٩٦٦/٩/٢٠ دون أن يعرض للاقرار بصفة ذلك العقد أو يقضي بالإبقاء عليه بالنسبة للطاعن أو يتصدى للفصل في صحته ، ويكون قضاء الحكم المطعون فيه باخلاء الطاعن من العين وعدم الإبقاء على عقد الإيجار وعدم إقرار التنازل لا يعارض قضاء الحكم الآخر ولا مخالفة فيه لحجيته لاختلاف الموضوع في الدعويين .

٣ - إذ كان يشترط لأعمال حكم المادة ٥٩٤/٢ من القانون المدني أن يكون متجر أو مصنع مملوك لشخص ومقام على عقار مملوك لشخص آخر ، ويكون مالك المتجر مستأجراً لهذا العقار ، وممنوعاً في عقد الإيجار من التاجير من الباطن أو من التنازل عن الإيجار وكان المتجر في معنى المادة المشار إليها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يشمل جميع العناصر من ثابت ومنقول ومن مقومات مادية ومعنوية في وقت معا ، ويتوقف تحديد العناصر التي لا غنى عنها لوجود المحل التجاري على نوع التجارة التي يزاولها المحل ، وهذا التحديد متروك للقاضي الموضوع متى كان إستخلاصه سائفاً . لما كان ذلك وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه إستند في قضائه على أن الصيدلية المتنازل عنها لم يكن لها وجود ولم تزاوّل نشاطها منذ إبرام عقد الإيجار وحتى حصول التنازل إستخلاصاً من أقوال شاهدي المطعون عليها الأولى وإستناداً إلى قصر الفترة الفاصلة بين إبرام العقد وبين حصول التنازل إذ لم تتجاوز تسعة عشر يوماً ، وإن الأعداد لإنشاء صيدلية يستغرق وقتاً أطول خاصة وأن مفهوم عقد التنازل ذاته إن رخصة لإنشاء الصيدلية لما تصدر بعد ، وكان هذا الإستخلاص سائفاً وله سند من الأوراق ، فإن النعي عليه بأن الصيدلية كانت معدة إعداداً كاملاً عند التاجير أخذاً بتحقيقات اللجنة أو أقوال شاهدي الطاعن لا يعدو أن يكون جديلاً موضوعياً في تقدير الأدلة وفي حق المحكمة في استنباط الواقع منها .

٤ - التحدى ببطلان إجراءات التحقيق ، لا يجوز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض .

٥ - إذ كان المقرر قانوناً أن الطلب الذى تلتزم المحكمة ببيان سبب رفضها له هو الطلب الذى يقدم إليها فى صيغة صريحة جازمة تدل على تصميم صاحبه عليه ، وكان الطاعن لم يتمسك بطلباته المشار إليها بسبب النعى طلب ضم أوراق وإجراء المعاينة فى صيغة صريحة جازمة تدل على تصميمه عليها ، فإنه لا يصح له أن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه ضرب صفحاً عنها .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن المطعون عليها الأولى أقامت الدعوى رقم ٥٦٣ لسنة ١٩٦٧ مدنى أمام محكمة دمنهور الابتدائية ضد الطاعن والمطعون عليه الثانى بطلب الحكم بإخلائهما من المحل المؤجر منها للمطعون عليه الثانى وتسليمه لها خالياً مما يشغله وقالت بيانا لها أنه بموجب عقد إيجار مؤرخ ١٩٦٦/٩/١ استأجر منها المطعون عليه الثانى محلاً من ثلاث أبواب بملكها الكائن بشارع ... .. بقصد استعماله صيدلية وإذا تنازل عن عقد الإيجار للطاعن دون إذن كتابي فقد أقامت الدعوى . بتاريخ ١٩٧٠/١٠/١٨ حكمت المحكمة برفض الدعوى استأنفت المطعون عليها الأولى هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٢٢ سنة ٣٦ ق الأسكندرية مأمورية دمنهور طالبة القضاء لها بطلباتها وتاريخ ١٩٧٢/٥/٢٢ حكمت محكمة الاستئناف بإحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت المطعون عليها الأولى إن المطعون عليه الثانى لم يكن قد أنشأ فى المحل إستجاره منها متجراً ( صيدلية )



بمقوماته المسادية قبل التصرف الحاصل في ١٩٦٦/٩/٢٠ ، وليثبت الطاعن والمطعون عليه الثاني أن العين قد أنشئ بها المتجر بمقوماته قبل ذلك التصرف ، وبعد سماع شهود الطرفين عادت فحكت بتاريخ ١٩٧٣/٤/٢٣ بإلغاء الحكم المستأنف وبإخلاء الطاعن والمطعون عليه الثاني من العين المؤجرة . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فراءت أنه جدير بالنظر ، وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ، ينعي الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم بني قضاءه ، على سند من القول بأن التنازل عن العين المؤجرة ، تم قبل إعدادها كصيدليه ومزاولة النشاط فيها ، وهو بذلك قد خالف حجبة الأحكام من وجهين : ( الأول ) أنه قضى ببراءة المطعون عليها الأولى في القضية رقم ٣٧٢ لسنة ٦٨ جنح بندر دمنهور تأسيسا على أن المبلغ الذي تقاضته من المطعون عليه الثاني عند التأجير ليس خلورجل ، وإنما مقابل إعداد العين المؤجرة لتكون صيدلية ، مما كان يتعين معه على الحكم أن يلتزم بهذا القضاء ويتهى إلى أن الصيدلية كانت عند التأجير وعند البيع معدة للاستغلال . ( الثاني ) تمسك الطاعن أمام محكمة الاستئناف بأن الحكم الصادر في الدعوى رقم ٦٣٦ لسنة ١٩٦٧ مدني دمنهور الابتدائية التي أقامها ضد المطعون عليها الأولى مطالبا بفروق الأجرة انتهى إلى أن له مصلحة في رفعها استنادا إلى صحة عقد بيع المتجر الصادر إليه من المطعون عليه الثاني ، غير أن الحكم خالف هذه الحجية وقضى بإخلائه وعدم الإبقاء على عقد الإيجار وعقد التنازل ، رغم سبق القضاء بصحته في الحكم الآخر .

وحيث إن النعي مردود في وجهه الأول بأن النص في المادة ٦٤ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه " يكون للحكم الجنائي الصادر من المحكمة الجنائية في موضوع الدعوى الجنائية بالبراءة أو بالإدانة قوة الشيء المحكوم فيه أمام المحاكم المدنية في الدعوى التي لم يكن قد فصل فيها نهائيا فيما يتعلق بوقوع الجريمة

وبوصفها القانوني ونسبتها إلى فاعلها ، ويكون للحكم بالبراءة هذه القوة سواء بني على انتفاء التهمة أو على عدم كفاية الأدلة ، ولا تكون له هذه القوة إذا كان مبنيًا على أن الفعل لا يعاقب عليه القانون ” وفي المادة ١٠٢ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ على أنه ” لا يرتبط القاضي المدني بالحكم الجنائي إلا في الوقائع التي فصل فيها هذا الحكم وكان فصله فيها ضروريًا “ ، يدل على أن الحكم الصادر في المواد الجنائية يكون له حجية في الدعوى المدنية أمام المحكمة المدنية كما كان قد فصل فصلًا لازمًا في وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين المدنية والجنائية وفي الوصف القانوني لهذا الفعل ونسبته إلى فاعله ، فإذا فصلت المحكمة الجنائية في هذه الأمور فإنه يتمتع على المحاكم المدنية أن تعيد بحثها ويتعين عليها أن تعتمد بها وتلتزمها في بحث الحقوق المدنية المتصلة بها كي لا يكون حكمها مخالفًا للحكم الجنائي السابق له . ولما كان النابت من الحكم الصادر في القضية رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٦٨ جنح بندر دمنهور أن الدعوى الجنائية أقيمت فيها ضد المطعون عليها الأولى لأنها بصفتها مؤجرة تقاضت من المطعون عليه الثاني مبلغ مائتي جنيه ” تكلو “ وطلبت النيابة العامة عقابها بالمادة ٢/١٦ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ المعدل بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٢ ، وقضت محكمة الجنح في ١٢/١/١٩٦٩ ببراءتها مما أسند إليها ، استنادًا إلى ما ثبت من أقوال أحد الشهود من أن المطعون عليها الأولى وأن تقاضت المبلغ من المطعون عليه الثاني إلا أنه لم يكن باعتباره ” خلو رجل “ وإنما يقصد إعداد المحل المؤجر لاستغلاله صيدلية ، كقابل للنفقات غير العادية التي تتطلبها هذا الإعداد فإن حجية هذا الحكم الجنائي بهذه المثابة تقتصر على أن المبلغ الذي تقاضته المؤجرة لم يدفع على سبيل خلو الرجل وإنما في مقابل الاتفاق على إعداد معين ، ولا تمتد هذه الحجية إلى تحديد الإعداد ، أو مباشرة الصيدلية نشاطها الفعلي ، ولا تستطيل إلى تعيين ما قامت به فعلا كل من المؤجرة والمستأجر في سبيل هذا الإعداد ، إذ أن الحكم الجنائي لم يتعرض لذلك في أسبابه ولم يكن فصله فيها لازمًا . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على سند من عدم توافر شرائط انطباق الفقرة الثانية من المادة ٥٩٤ من القانون المدني ، لأن الصيدلية لم تكن معدة عند البيع والتنازل لمزاولة النشاط فيها وهو ما لم يتعرض له الحكم



الجنائي وكان القاضي المدني لا يرتبط بالحكم الجنائي إلا في الوقائع التي قضى فيها الحكم وكان فصله ضرورياً فإن النعي بهذا الوجه يكون على غير أساس . والنعي غير صديد في وجهه الثاني ، ذلك أنه لما كان المقرر أنه لا حجية للحكم إلا فيما يكون قضى فيه بين الخصوم بصفة صريحة أو بصفة ضمنية حتمية سواء في المنطوق أو في الأسباب المتصلة به اتصالاً وثيقاً والتي لا يقوم المنطوق بدونها ، وكان البين من الحكم الصادر في الدعوى رقم ٦٣٦ لسنة ١٩٦٧ . مدني دمنهور الابتدائية أنه انتهى إلى أن للطاعن صفة في إقامة دعواه باقتضاء فروق الأجرة المستحقة بناء على حوالة الحق الصادرة إليه من المطعون عليه الثاني طبقاً للثابت في عقد بيع المتجر المؤرخ ١٩٦٣/٩/٢٠ . دون أن يعرض للإقرار بصحة ذلك العقد أو يقضي بالإبقاء عليه بالنسبة للطاعن أو يتصدى للفصل في صحته ويكون قضاء الحكم المطعون فيه بإخلاء الطاعن من العين وعدم الإبقاء على عقد الإيجار وعدم إقرار التنازل لا يعارض قضاء الحكم الآخر ، ولا مخالفة فيه لحججه لاختلاف الموضوع في الدعويين ويكون النعي في هذا الوجه أيضاً في غير محله .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة الثماتون والخطأ في الإسناد والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم اعتمد على أقوال شاهدي المطعون عليها الأولى أمام محكمة الموضوع ، وذهب إلى أن إعداد أي مكان لمباشرة نشاط تجاري يستأزم مدة معقولة أطول من الفترة الفاصلة بين إبرام عقد الإيجار وعقد بيع المتجر ، كما استشف من أقوال أحد الشهود في قضية اللجنة السابق الإشارة إليها أن مساهمة المطعون عليها الأولى كانت قاصرة على تزويد الجدران بالبلاط ولا يكفي هذا العمل للقول بأن الصيدلية كانت معدة للاستغلال ، وإبداء الحكم قائلته بأن عقد التنازل تضمن أن رخصة الصيدلية لم تكن قد صدرت بعد ، في حين أن الثابت من عقد التنازل وجود الجدار كاملاً ، بما يفيد شموله عناصر المحل التجاري الجوهرية المادية ، وهي كافية بذاتها للقول بوجود المتجر وبيعه ، وقد تأيد ذلك بتحقيقات اللجنة وأقوال شاهدي الطاعن وأقوال المطعون عليها الأولى ذاتها فيها . هذا إلى وجود تناقض بين أقوال شاهدي المطعون عليها الأولى أمام محكمة الاستئناف اللذين قررا أن الخواطر كانت عند التأجير بالطوب الأحمر وبين أقوال الشاهد في تحقيقات



الجنة الذي استند إليه الحكم الذي ذهب إلى أن الحوائط تم تغطيتها بالهلاط وهو ما يعيب الحكم بخالفه القانون والخطأ في الإسناد والفساد في الاستدلال .

وحيث إن النعى غير سديد ، ذلك أنه لما كان يشترط لأعمال حكم المادة ٢/٩٥٤ من القانون المدني أن يكون هناك متجر أو مصنع مملوك لشخص ومقام على عقار مملوك لشخص آخر ، ويكون مالك المتجر مستأجرا لهذا العقار ، وممنوعا في عقد الإيجار من التأجير من الباطن ، ومن التنازل عن الإيجار ، وكان المتجر في معنى المادة المشار إليها — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — يشمل جميع العناصر من ثابت ومنقول ومن مقومات مادية ومعنوية في وقت معا ، ويتوقف تحديد العناصر التي لاغنى عنها بوجود المحل التجاري على نوع التجارة التي يزاولها المحل ، وهذا التحديد متروك — لقاضي الموضوع متى كان استخلاصه سائغا . لما كان ذلك وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه استند في قضائه على أن الصيدلية المتنازل عنها لم يكن لها وجود ولم تراول نشاطها منذ إبرام عقد الإيجار وحتى حصول التنازل ، استخلاصا من أقوال شاعدي المطعون عليها الأولى ، واستنادا إلى قصر الفترة الفاصلة بين إبرام العقد وبين حصول التنازل إذ لم تتجاوز تسعة عشر يوما ، وأن الأعداد لإنشاء صيدلية يستغرق وقتا أطول خاصة وأن مفهوم عقد التنازل ذاته أن رخصة إنشاء الصيدلية لما تصدر بعد ، وكان هذا الاستخلاص سائغا وله سند من الأوراق فإن النعى عليه بأن الصيدلية كانت معدة إعدادا كاملا عند التأجير أخذنا بتحقيقات الجنة أو أقوال شاعدي الطاعن لا يعدو وأن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الأدلة وفي حق المحكمة في استنباط الواقع منها ، ويكون النعى بخالفه القانون والفساد في الاستدلال والخطأ في الإسناد على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه بطلان الإجراءات والقصور في التسييب ، وفي بيان ذلك يقول أن محكمة الاستئناف أحالت الدعوى إلى التحقيق ثم قام بإجرائه السيد المستشار عضو اليسار دون أن يلتصق من المحكمة بإجرائه بالمخالفة لنص المادة الثالثة من قانون الإثبات ، فيكون التحقيق الذي تم باطلا ، ويظل الحكم المطعون فيه الذي استند إليه ، هذا إلى أنه تمسك

أمام المحكمة بضم ملف ترخيص الصيدلية وملف مجلس المراجعة وبإجراء المعاينة تبين أن الصيدلية كانت معدة إعداداً تاماً في تاريخ التنازل ، غير أن المحكمة لم تستجب لهذه الطلبات وتحقق أوجه دفاعه مما يعيب الحكم بالقصور .

وحيث إن النعي في شقه الأول غير مقبول ، ذلك أن التعدي ببطلان إجراءات التحقيق لا يجوز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض . والنعي في شقه الثاني مردود بأنه لما كان من المقرر قانوناً أن الطلب الذي تلتزم المحكمة ببيان سبب رفضها له هو الطلب الذي يقدم إليها في صيغة صريحة حازمة تدل على تصميم صاحبه عليه ، وكان الطاعن لم يتمسك بطلباته المشار إليها في سبب النعي في صيغة صريحة حازمة تدل على تصميمه عليها ، فإنه لا يصح له أن ينعي على الحكم المطعون فيه أنه ضرب صفحاً عنها . وهذا إلى أنه متى كانت الأوراق المقدمة في الدعوى أمام محكمة الموضوع كافية لتكوين عقيدتها فلا تريب عليها إذا هي لم تأمر بضم أوراق أخرى استجابة لطلب أحد الخصوم ويكون النعي على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم انتهى إلى نفي حالة الضرورة رغم ثبوتها من سفر المطعون عليه الثاني للخارج ، ومن تغيير طبيعة عمله إلى التدريس ، وإنهاء نشاط البائع أو تغييره إلى نوع آخر من النشاط يكفي لإقامة حالة الضرورة ، ودون بحث بواعثها ، وهو ما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن النعي غير منتج ، ذلك أنه لما كان من المقرر — في قضاء هذه المحكمة — أنه إذا بنى الحكم على دعوتين كل منهما مستقلة عن الأخرى ، وكان يصح بناء الحكم على إحداها وحدها ، فإن النعي عليه في الدعامة الأخرى يكون غير منتج . وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أقام

قضاءه بإخلاء الطاعن من العين المؤجرة على انتفاء الشرط الأول من شروط تطبيق المادة ٥٩٤ / ٢ من القانون المدني وهو وجود المتجر أو المصنع على التفصيل الوارد في الرد على السبب الثاني ، وكان هذا يكفي لحمل قضاء الحكم ، فإن النعي على ما انتهى إليه بشأن نفي حالة الضرورة — أيا كان وجه الرأي فيه — يكون غير منتج .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار مصطفى كمال حليم نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة  
المستشارين : أحمد سيف الدين سابقاً ومحمد عبد الحالى البغدادي ورسليم عبد الله سليم ومحمد  
عبد العزيز الجندي .

( ٣٠٦ )

الطعن رقم ٣٧٦ لسنة ٤٤ القضائية :

شفعة . اختصاص " الاختصاص المحلي " .

إيداع الشفع الثمن الحقيقي للعقار المشفوع فيه . وجوب أن يتم بخزينة المحكمة المختصة  
بنظر دعوى الشفعة . حصول الإيداع بخزينة المحكمة الجزئية الكائن بدائرتها العقار رغم أن  
المحكمة الابتدائية هي المختصة بنظر الدعوى . أثره . سقوط الحق في الأخذ بالشفعة .

إذ كانت المادة ٩٤٢ من القانون المدني قد نصت على أنه " يجب خلال  
ثلاثين يوماً على الأكثر من تاريخ إعلان الرغبة في الأخذ بالشفعة — أن  
يودع خزانة المحكمة الكائن في دائرتها العقار كل الثمن الحقيقي الذي يحصل به  
البيع مع مراعاة أن يكون هذا الإيداع قبل رفع الدعوى بالشفعة ، فإن لم يتم  
الإيداع في هذا الميعاد على الوجه المتقدم سقط حق الأخذ بالشفعة " ، وكان  
إيداع الثمن الحقيقي خزانة المحاكم في خلال الموعد الذي حددته المادة السالفة  
هو إجراء من إجراءات دعوى الشفعة فإنه يتعين إتخاذها أمام المحكمة المختصة  
قانوناً بنظر تلك الدعوى ، يؤكد ذلك أن المادة ٩٤٣ من القانون المدني  
قد حددت المحكمة التي ترفع إليها دعوى الشفعة بأنها المحكمة الكائن في دائرتها  
العقار المشفوع فيه مستخدمة ذات العبارة التي حددت بها المادة ٩٤٢/٢  
السابقة عليها المحكمة التي يجب أيداع الثمن الحقيقي بخزانتها إذ استخدام  
هذه العبارة في القضية بمعنى أصح واحد يدل على وجوب إيداع الثمن الحقيقي  
للعقار المشفوع فيه بخزانة المحكمة المختصة قانوناً بنظر دعوى الشفعة والاسقط  
الحق فيها ، وإذا كان المطعون ضده الأول قد أودع هذا الثمن خزانة محكمة

أدفع الجزئية دون محكمة أسوان الابتدائية الواقع بدائرتها العقار المشفوع فيه والتي رفعت إليها دعوى الشفعة ، وقد اعتبر الحكم المطعون فيه إيداع الثمن مخزينة المحكمة الجزئية صحيحاً تأسيساً على أن العقار يقع بدائرة محكمة أدفو الجزئية وإن كانت محكمة أسوان الابتدائية هي المختصة بنظر الدعوى ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تأويله وتفسيره بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن ، ونظراً لأن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولم تقدم لاعتداد بالإيداع الحاصل ويعتبر طالب الشفعة متخلفاً عن إيداع الثمن وفقاً للقانون مما يسقط حقه في الأخذ بالشفعة ويتعين لذلك إلغاء الحكم المستأنف والقضاء بسقوط حق المطعون ضده الأول في الشفعة ورفض دعواه .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمراقبة وبعد المناولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما بين من الحكم المطعون فيه وماتر أوراق الطعن تتحصل في أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى ٢٥١ سنة ١٩٦٤ مدينى كلى أسوان طالباً بالحكم بإحقاقه في أن يأخذ بالشفعة قطعة من أرض البناء اشتراها الطاعن من ياقى المطعون ضدهم لقاء ثمن قدره ٢٥٩٨ جنيهاً و ٧٥٠ ملياً وتسليمها إليه - ويتأريخ ١٩٦٦/١١/٢٩ قضت له المحكمة بطلباته فلم يرضى الطاعن هذا الحكم وطعن عليه بالاستئناف ٩٥ لسنة ١٩٦٩ قضائية أسوان ولما قضت المحكمة بجلسته ١٩٧٤/١/٢٧ بتأييده رفع الطاعن هذا الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة أبنت فيها الرأى ينقض الحكم المطعون فيه وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها إنقرمت النيابة وأيها . وحيث أن مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تأويله وقال في بيان ذلك أنه تمسك في صحيفة الاستئناف بسقوط حق

المطعون ضده الأول في أخذ العقار بالشفعة على أساس أنه أودع ثمنه البالغ ٢٥٩٨ جنيهاً و ٧٥٠ ملياً خزانة محكمة إدفو الجزئية وكان يتعين عليه إيداعه خزانة محكمة أسوان الابتدائية التابع لها العقار والمختصة بنظر الدعوى عملاً بالمادتين ٩٤٢ و ٩٤٣ من القانون المدني وقد رفض الحكم المطعون فيه هذا الدفع بمقولة أنه لا خلاف على أن العقار محل التداعي يقع بدائرة محكمة إدفو التي أودع الثمن خزانتها وأن محكمة أسوان الابتدائية هي المختصة بنظر الدعوى باعتبار قيمة العقار ومن ثم فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تأويله وتفسيره بما يستوجب نقضه .

وحيث إن النعي في محله ذلك أنه لما كانت المادة ٩٤٢ من القانون المدني قد نصت في فقرتها الثانية على أنه يجب — خلال ثلاثين يوماً على الأكثر من تاريخ إعلان الرغبة في الأخذ بالشفعة — أن يودع خزانة المحكمة الكائن في دائرتها العقار كامل الثمن الحقيقي الذي حصل به البيع مع مراعاة أن يكون هذا الإيداع قبل رفع الدعوى بالشفعة فإن لم يتم الإيداع في هذا الميعاد على الوجه المتقدم سقط حق الأخذ بالشفعة ، وكان إيداع الثمن الحقيقي خزانة المحكمة في خلال الموعد الذي حددته المادة السالفة هو إجراء من إجراءات دعوى الشفعة فإنه يتعين إتخاذها أمام المحكمة المختصة قانوناً بنظر تلك الدعوى يؤكد ذلك أن المادة ٩٤٣ من القانون المدني قد حددت المحكمة التي ترفع إليها دعوى الشفعة بأنها المحكمة الكائن في دائرتها العقار المشفوع فيه مستخدمة ذات العبارة التي حددت بها المادة ٣/٩٤٢ السابقة عليها المحكمة التي يجب إيداع الثمن الحقيقي بخزانتها إذ استخدم هذه العبارة في النصين بمعنى إصطلاحى واحد يدل على وجوب إيداع الثمن الحقيقي للعقار المشفوع فيه بخزانة المحكمة المختصة قانوناً بنظر دعوى الشفعة وإلا سقط الحق فيها ، لما كان ذلك وكان المطعون ضده الأول قد أودع هذا الثمن خزانة محكمة أدفو الجزئية دون محكمة أسوان الابتدائية الواقع بدائرتها العقار المشفوع فيه والتي رفعت إليها دعوى الشفعة وقصد اعتبار الحكم المطعون فيه إيداع الثمن بخزينة المحكمة الجزئية صحيحاً تأسيساً على أن العقار يقع بدائره محكمة أدفو الجزئية وإن كانت محكمة أسوان الابتدائية هي المختصة بنظر الدعوى فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تأويله وتفسيره بما يوجب



نقضه دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن ، وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم لا يمتد بالإيداع الحاصل ويعتبر طالب الشفعة متخلفاً عن إيداع الثمن وفقاً للقانون مما يسقط حقه فى الأخذ بالشفعة ويتعين لذلك إلغاء الحكم المستأنف والقضاء بسقوط حق المطعون ضده الأول فى الشفعة ورفض دعواه .

---

## جلسة ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٧٧

بإدارة السيد المستشار مصطفى كمال سليم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : أحمد سيف الدين سابقاً و محمد عبد الخالق البغدادي و سليم عبد الله و محمد عبد العزيز الخطي .

( ٣٠٧ )

الطعن رقم ٥٠٢ لسنة ٤٤ القضائية :

( ١ ) تقادم " التقادم المسقط " . تعويض . مسئولية " مسئولية تقصيرية " .

دعوى التعويض عن العمل غير المشروع . وقف سريان تقادمها طوال فترة محاكمة المسئول عن الضرر جنائياً . رفع دعوى التعويض من الآخرين في الميعاد . لا يؤثر على سريان التقادم بالنسبة لمن عداهم . علة ذلك .

( ٢ ) محاماة . وكالة .

أصدار التوكيل للحامي بعد مباشرة الأجراء . لا بطلان .

( ٣ ) تقادم " التقادم المسقط " . مسئولية " مسئولية تقصيرية " . تعويض . كفالة .

حق المضرور في مطالبة الناجع بالتعويض . سقوطه بالتقادم . أثره . إنقضاء التزام المتبوع باعتباره كفيلًا متضامناً . علة ذلك .

١ - دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع تسقط بالتقادم بإنقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي علم فيه المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه عملاً بالمادة ١٧٢ من القانون المدني ويقف سريان مدة التقادم أثناء محاكمة المسئول جنائياً إلى أن يصدر في الدعوى الجنائية حكم نهائي في موضوعها سواء من محكمة الجنايات أو من محكمة الجناح المستأنفة فعندئذ يعود سريان التقادم وإذا كان الحكم النهائي بإدانة المظنون ضده الأول قد صدر من محكمة الجناح المستأنفة

بتاريخ ١٩٦٢/٦/٧ ولم يرفع الطامن دعواه للطالبة بالتعويض خلال السنوات الثلاث التالية فلا يعيبه استناده لإعلان رفع الدعوى من آخرين في الميعاد في ١٩٦٥/٦/٦ ، كما يستفاد من الشهادة المقدمة بحافظته وهو ما أشارت إليه محكمة أول درجة في أسبابها ، لأن الإلتزام بالتعويض يقبل التجزئة بين مستحقيه ، كما أن ضم محكمة أول درجة للدعوى التي رفعها آخرون في الميعاد للدعوى التي رفعها الطامن وآخرون يعد الميعاد لا يمنع سريان التقادم بالنسبة للطالبات في كل دعوى لأن الضم لا يفقد كلا من الدعويين ذاتيتها أو استقلالها بالنسبة للطالبات التي لم تتخذ خصوما وموضوعا ومهتبا ويجوز للحكم في كل منهما على حدة .

٢ — مباشرة الخادم للأجراء قبل الحصول على سند بالوكالة لا يبطله طامنا تأكدت حتمته في مباشرته بإصدار توكيل له .

٣ — مسئولية مالك السيارة التي أحدثت الضرر هي مسئولية المتبوع عن أعمال تايعة قائد السيارة — المطعون ضده الأول — وموادها أن يكون مالك السيارة كفيلا متضامنا لقائد السيارة في أداء التعويض الذي يحكم به عليه ، ولما كان مما لا يجوز أن يسوى في الحكم بين الكفيل المتضامن لأن تضامن الكفيل مع المدين لا يجعله متدينا أصليا بل يبقى التزامه تبعيا فينقضي حتما بانقضاء التزام المدين ولو كان ذلك بالتقادم الذي وقف سريانه بالنسبة للكفيل ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى على سند صحيح من القانون بسقوط الحق في مطالبة قائد السيارة مرتكب الحادث بالتعويض بالتقادم وهو المدين الأصلي بما ينشئ عليه حتما وطريق اللزوم بالنسبة لمالك السيارة — باعتباره كفيلا متضامنا ، فإنه لا جدوى من بحث تمثيل المطعون ضدهما الثاني والثالث — بشخصيهما للشركة مالكة السيارة من عدمه لأن التزام هذه الشركة انقضى تبعيا لانقضاء التزام المدين الأصلي المطعون ضده الأول .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المحفور والمرافعة وبعد المداولة .



حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق  
تتصل في أن الطاعن وآخرين رفعوا الدعوى ٢٣٢ لسنة ١٩٦٧ مدنى كلى القاهرة  
بطلب الزام ... .. — المطعون ضده الأول — و ... ..  
... .. أصحاب الشركة العامة للأعمال التجارية ... ..  
... .. بأن يدفعوا لهم متضامنين مبلغ خمسة آلاف جنيه تعويضا عن وفاة  
مورثهم استنادا إلى أن المطعون ضده الأول وهو تابع لشركة ... ..  
... .. صدمه فأحدث به الإصابات التى أودت بحياته وقد حوكم عن ذلك  
جنايا وقضى انتهائيا بحجسه سنة مع الشغل، وبتاريخ ١٢/٤/١٩٦٩ حكمت المحكمة  
بالزام المدعى عليهما سالفى البيان بأن يدفعوا متضامنين للمدعين مبالغ ألفى جنيه .  
إستأنف هذا الحكم المطعون ضده الأول ... .. و ... ..  
بصفتهما الشخصية وشركة أتوبيس ... .. بالاستئناف ٢٣٤٠  
سنة ٨٨ قضائية الناهرة . وبتاريخ ١١/٣/١٩٧٤ حكمت المحكمة بعدم جواز  
الإستئناف من شركة أتوبيس ... .. وبإلغاء الحكم المستأنف وبسقوط  
الدعوى ٢٣٢ سنة ١٩٦٧ مدنى كلى القاهرة بالتقادم الثلاثى، طعن الطاعن فى  
هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم  
المطعون فيه وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فجددت جلسة لنظره وفيها  
التمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه بالسبب الأول والوجه الثانى  
من السبب الثالث من أسباب الطعن مخالفة لقانون والخطأ فى تطبيقه وفى بيان  
ذلك يقول أن الحكم قضى بسقوط الدعوى ٢٣٢ لسنة ١٩٦٧ مدنى كلى القاهرة  
بالتقادم الثلاثى لرفعها بعد أكثر من ثلاث سنوات من علم الطاعن بحدوث  
الضرر وبالشخص المسئول عنه فى حين أن تلك الدعوى رفعت فى الميعاد ولكن  
الإعلان الدال على ذلك والمشار إليه بحكم محكمة أول درجة والثابت ضمن المفردات  
على ملف الدعوى انتزع من أوراقها وفضلا عن ذلك فقد إستبعدت المحكمة  
الإعلان الموجه منه للمطعون ضده الأول والمقدم لها بعد إنتهاء المرافعة باعتباره  
مستندا لم يصرح بتقديمه بالرغم من أن هذا الإعلان ليس مستندا ولكنه من

مفردات الدعوى ويثبت تخلف المطعون ضده الأول عن الحضور بالجلسات وتوكيله لمحام بموجب توكيل مؤرخ ١٩٧٢/٤/٨ بعد أن سلخت الدعوى زمنا طويلا مما دعا الطاعن للدفع بسقوط الاستئناف من المطعون ضده الأول لرفعه من محام لم يكن موكلا عند إيداع صحيفته بقلم الكتاب أو خلال ميعاد الاستئناف وهذا ما يعيب الحكم بخالفه القانون والخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك بأن الحكم المطعون فيه اسند قضاءه بسقوط الدعوى ٢٣٢ سنة ١٩٦٧ مدنى كلى القاهرة إلى أن سريان تقادم الحق في التعويض قد وقف طوال مدة المحاكمة الجنائية والتي انتهت بالحكم الجنائى الإستئنافى ٦٧٣٧ سنة ١٩٦١ جنح مستأنفة القاهرة الصادر فى ١٩٦٢/٦/٧ ومن بعده حكم النقض الصادر فى الطعن ٢٧٢٠ سنة ٢٢ قضائية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٣ إلا أنه ليس فى الدعوى ٢٣٢ سنة ١٩٦٧ مدنى كلى القاهرة ومن مفرداتها الدعوى ٧٢٤ سنة ١٩٦٥ مدنى الدرب الأحمر ما يقف التقادم فى السنوات الثلاث التالية لإنتهاء المحاكمة الجنائية وهذا من الحكم المطعون فيه يتفق وصحيح القانون فدعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع تسقط بالتقادم بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذى علم فيه المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول منه عملا بالمادة ١٧٢ من القانون المدنى ويقف سريان مدة التقادم أثناء محاكمة المسئول جنائيا إلى أن يصدر فى الدعوى الجنائية حكم نهائى فى موضوعها سواء من محكمة الجنايات أو من محكمة الجنح المستأنفة فعندئذ يعود سريان التقادم ، وإذ كان ذلك وكان الحكم النهائى بإدانة المطعون ضده الأول قد صدر من محكمة الجنح المستأنفة بتاريخ ١٩٦٢/٦/٧ ولم يرفع الطاعن دعواه للمطالبة بالتعويض خلال السنوات الثلاث التالية فلا يذنبه إستناده لإعلان رفع الدعوى من آخرين فى الميعاد فى ١٩٦٥/٦/٦ أمام محكمة الدرب الأحمر كما يستفاد من الشهادة المقدمة بحافظته وهو ما أشارت إليه محكمة أول درجة فى أسبابها لأن الإلتزام بالتعويض يقبل التجزئة بين مستحقيه ، كما أن ضم محكمة أول درجة للدعوى التى رفعها آخرون فى الميعاد للدعوى التى رفعها الطاعن وآخرون بعد الميعاد لا يمنع سريان التقادم بالنسبة بالنسبة للطلبات التى لم تتخذ خصوما وموضوعا وسريا ويجوز الحكم فى كل منهما على حدة أما ما يشير الطاعن



من أن المطعون ضده الأول لم يصدر توكيلاً مصادقاً عليه للمحامى الذى رفع الاستئناف  
الابتدئ إقضاء ميعاده مما يدعو للحكم بسقوط الاستئناف فلا محل له لأن مباشرة  
المحامى للأجراء قبل الحصول على سند بالوكالة لا يبطئه طالماتاً كادت صفة في  
مباشرة بإصدار توكيل له ويكون النعى على الحكم بخالفة القانون والخطأ في  
تطبيقه في غير محله .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه بالسبب الثانى والوجه الأول  
من السبب الثالث التناقض والقصور في التسبب ومخالفة القانون وبياناً لذلك  
يقول إن الحكم الابتدائى قضى بالزام سائق السيارة مرتكب الحادث - المطعون  
ضده الأول - والشركة مالكة السيارة ولم يحكم بالزام المطعون ضدهما الثانى  
والثالث بشخصيهما ومن ثم فلا يقبل منهما الاستئناف ولكن الحكم المطعون فيه  
قضى بقبول الاستئناف الذى رفعه المطعون ضدهما المفد كوران - بعد أن أثبت  
في صدر أسبايه أن الدعوى لم ترفع ضدهما شخصياً وإنما وقعت ضد الشركة مالكة  
السيارة بما يعنيه بالتناقض والقصور في التسبب ومخالفة القانون ويستوجب  
تغييره .

وحيث إن هذا النعى غير منتج ولا يحق للطاعن سوى مصلحة نظرية ذلك  
بأن مسئولية مالك السيارة التى أحدثت الضرر هى مسئولية المتبوع من أعمال  
نايعة قائد السيارة - المطعون ضده الأول - ومؤداها أن يكون مالك السيارة  
كفيلاً متضامناً لقائد السيارة في أداء التعويض الذى يحكم به عليه ولما كان  
لا يحوز أن يسوى في الحكم بين الكفيل المتضامن والمدين المتضامن  
لأن تضامن الكفيل مع المدين لا يجعله مديناً أصلياً بل يبقى التزامه تبعياً  
فينقضى حتماً بإقضاء الترام المدين ولو كان ذلك بالتقام الذى وقف سريانه  
بالسبة للكفيل ، إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى على سند  
صحيح من القانون - كما سبق البيان في الرد على سبب الطعن الأول - بسقوط



الحق في مطالبة قائد السيارة مرتكب الحادث بالتعويض بالتقادم وهو المدين الأصلي بما يلبي عليه حتما وبطريق الازوم إنقضاء الالتزام بالنسبة لمالك السيارة بإعتباره كفيلا متضامنا فإنه لا جدوى من بحث تمثيل المطعون ضدهما الثاني والثالث بشخصيهما للشركة مالكة السيارة من عدمه لأن التزام هذه الشركة إنقضى تبعاً لإنقضاء التزام المدين الأصلي المطعون ضده الأول ويكون النعي بهذا السبب وذلك الوجه في غير محله متعين الرفض .

---

## جلسة ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمد أحمد محمود رئيسا وعضوية السادة المستشارين :  
الدكتور ابراهيم صالح ، ومحمد الباجوري ، وصالح نصار ، وابراهيم فراج .

( ٣٠٨ )

الطعن رقم ٢٠ لسنة ٤٦ ق "أحوال شخصية" :

( ٢ ، ١ ) أحوال شخصية "الطلاق" .

( ١ ) حق الزوجة في طلب التفريق للعيب المستعظم في الزوج . شرطه . جواز الاستعانة بأهل الخبرة لبيان مدى الضرر .

( ٢ ) طلب الزوجة التعلّق بسبب عنة الزوج . وجوب أمهال المحكمة للزوج مدة ستة أشهر لأماكن معايشة زوجته . بدء مريان السنة من يوم الخصومة ألا في حالات معينة لا يقدح في ذلك بجزء الزوج عن مباشرة زوجته مدة أكثر من ستة أشهر قبل رفع الدعوى .

١ - مفاد نص المادتين التاسعة والحادية عشر من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ بشأن أحكام النفقة وبعض مسائل الأحوال الشخصية ، وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة على أن المشرع جعل للزوجة حق طلب التفريق من الزوج إن ثبت به عيب مستعظم لا يمكن البرء منه أصلاً أو يمكن البرء منه بعد زمن طويل بحيث لا يتسنى معها الإقامة معه إلا بضرر شديد ، وأنه توسع في العيوب المبيحة للفرقة فلم يذكرها على سبيل الحصر مخولاً الاستعانة بأهل الخبرة لبيان مدى استحكام المرض ومدى الضرر الناجم عن الإقامة مع وجوده ، كل ذلك شريطة ألا تكون الزوجة قد رضيت بالزوج مع علمها بعيبه صراحة أو دلالة . ولما كانت المذكرة الإيضاحية للقانون قد أوضحت أن التفريق للعيب في الرجل قسماً كان معمولاً به بمقتضى مذهب أبي حنيفة وهو التفريق للعيوب التي تتصل بقريان الرجل لأهله وهي عيوب العنة والخصاء ، وباق الحكم فيه وثقة وقسم جاء به القانون وزاده على ما كان معمولاً به وهو التفريق لكل عيب مستعظم لا تعيش الزوجة معه إلا بضرر ، وكان ما نصت عليه المادة ١١

سألفه الذكر من الاستعانة بأهل الخبرة من الأطباء يقصد به تعرف العيب وما إذا كان متحققا فيه الأوصاف التي أشارت إليها ، ومدى الضرر المتوقع من المرض وإمكان البرء منه والمدة التي يتسنى فيها ذلك ، وما إذا كان مسوقا لطلب التطليق أولا .

٢ — إذا كان القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ قد سكت عن التعرض للإجراء الواجب على القاضي اتباعه للوصول إلى الحكم بالفرقة ، فلم يعين الزمن الطويل الذي لا يمكن بعد فواته البرء من المرض أو يرتبه على تقارير أهل الخبرة من الأطباء بعد ثبوت وجود العنة من الحكم بالفرقة في الحال أو بعد التأجيل مما يوجب الأخذ بأرجح الأقوال من مذهب أبي حنيفة طبقا للمادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية لما كان ذلك وكان المقرر في هذا المذهب أنه إذا ادعت على زوجها أنه عنين وأنه لم يستطع مباشرتها بسبب هذا العيب وثبت أنها لازالت بكرا وأنه لم يصل إليها فيؤجله القاضي سنة ليبين بمرور الفصول الأربعة المختلفة ما إذا كان عجزه عن مباشرة النساء لعارض يزول أو لعيب مستحكم ، وبداه السنة من يوم الخصومة إلا إذا كان الزوج مريضا أو به مانع شرعي أو طبيعي كالإحرام والمرض فتبدأ حين زوال المانع ، ولا يحسب في هذه السنة أيام غيبتها أو مرضها أو مرضه إن كان مريضا لا يستطيع معه الوفاق ، فإن مضت السنة وعادت الزوجة إلى القاضي مصرة على طلبها لأنه لم يصل إليها طلقت منه ، لما ذلك وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه تبين من تقرير الطب الشرعي أن المطعون عليها مازالت بكرا تحتفظ بمظاهر العذرية التي يتفق معها القول بحدوث مباشرة ، وأن الطاعن وإن خلا من أسباب العنة العضوية الدائمة إلا أن ما به من عيب قد يكون ناتجا عن عوامل نفسية ، وعندئذ تكون عنته مؤقتة يمكن زوالها بزوال بواعثها مما يمهد للشفاء واسترجاع القدرة على الجماع ، فإن الحكم إذ قضى بالتفريق على سند من ثبوت قيام العنة النفسية به دون إهمال ، يكون قد خالف القانون . لا يشفع في ذلك تقريره أن عجز الطاعن عن الوصول إلى زوجته المطعون عليها لا مستمر لأكثر من سنة قبل رفع الدعوى لأن مناط تحقيق عيب العنة المسوغ للفرقة عند الحنفية ليس بمجرد ثبوت عجز الزوج عن الوصول



الى زوجته بل استمرار هذا المعجز طيلة السنة التي يؤجل القاضي الدعوى اليها  
وبالشروط السابق الإشارة اليها .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر  
والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن  
تجمل في أن المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ٣٣٩ سنة ١٩٧٣ أحوال شخصية  
نفس أمام محكمة القاهرة الابتدائية ضد الطاعن طالبة الحكم بتطليقها عليه طلاق  
بائنة ، وقالت بيانا لدعواها أنها تزوجته بعقد شرعى صحيح وثق في ١٣/٧/١٩٧٠  
وأقامت معه في منزل الزوجية منذ العقد حتى ١٩٧٣/٦/٥ ، ورغم إتقضاء هذه  
المدة فإنها لا تزال بكرا بسبب عدم قدرة الطاعن على الدخول بها لأن به عنه تجمعه  
غير قادر على مباشرة النساء ولا أعمل في شقائه منها . وإذا كانت شابة وتخشى على  
نفسها من الفتنة وقد امتنع الطاعن عن تطليقها ظلما وعنادا فقد أقامت الدعوى  
بتاريخ ١٧/٣/١٩٧٤ حكمت المحكمة بتدب مصلحة الطب الشرعى لتوقيع الكشف  
الطبي على الطاعن لبيان حالته الصحية ، وما إذا كانت لديه قدرة على مباشرة النساء  
من عدمه ، ولتوقيع الكشف الطبي على المطعون عليها لبيان ما إذا كانت لا تزال  
بكرا من عدمه وبعد أن قدم الطبيب الشرعى تقريره عادت وحكمت  
بتاريخ ٣٣/٣/١٩٧٥ بتطليق المطعون عليها من الطاعن طلاقه بائنة . إستأنف  
الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٩ لسنة ٩٢ ق أحوال شخصيه القاهرة طالبا  
إلغاؤه ورفض الدعوى . وبتاريخ ٤/٤/١٩٧٦ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد  
الحكم المستأنف طعن للطاعن على هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة  
العامة مذكرة أبدت فيها الراى بنقض الحكم . عرض الطعن على هذه

المحكمة في غرفة مشورة فرأته جديرا بالنظر ، وبالحلقة المحددة التزمت  
التيابة رأيا .

وحيث إن ما ينعاه الطامع على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفي بيان  
ذلك يقول أن المقرر قانونا أن الحب يثبت بكافة طرق الإثبات ، أما العنسة  
والخصاء فإنه لا يقضى بالتفريق فيها بمجرد طلب الزوجة ، بل لابد من تأجيلها  
سنة قمرية لاحتمال أن يكون عدم وصول الزوج إليها يرجع زوالها . وإذا كانت  
محكمة الموضوع قد رفضت إعطاء سنة قمرية كاملة لمعاشرتها معاشرة زوجية  
قبل القضاء بالتفريق تأسيسا على أنه لا يجرى من الإهمال لاستحالة وصول  
الطامع لها رغم أن تقرير الطب الشرعي يؤكده صلاحيته لمباشرة النساء فإن الحكم  
المطعون فيه يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا التمس في محله ، ذلك أن النص في المادة التاسعة من القانون  
رقم ٢٥ لسنة ١٣٠ بشأن أحكام النفقة وبعض مسائل الأحوال الشخصية على  
أن "للزوجة أن تطلب التفريق بينها وبين زوجها إذا وجدت به عيبا مستحكما  
لا يمكن البرء منه بعد زمن طويل لا يمكنها المقام معه إلا بضرر كالجئون والجزام  
والبرص سواء كان ذلك العيب بالزوج قبل العقد ولم تعلم به أم حدث ذلك بعد  
العقد ولم ترض به ، فإن تزوجته عالة بالعيب أو حدث العيب بعد العقد ورضيت  
به صراحة أو دلالة بعد علمها فلا يجوز التفريق" ، وفي المادة الحادية عشرة على أن  
"تستعان بأهل الخبرة في العيوب التي يطلب فسخ الزواج من أجلها" ، يدل - وعلى  
ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن المشرع جعل للزوجة حق طلب التفريق من  
الزوج إن ثبت به عيب مستحكم لا يمكن البرء منه أصلا أو يمكن البرء منه بعد زمن  
طويل بحيث لا يتسنى لها الإقامة معه إلا بضرر شديد ، وأنه توسع في العيوب  
المبيحة للفرقة فلم يذكرها على سبيل الحصر مخولا بالاستعانة بأهل الخبرة لبيان  
مدى استحكام المرض ومدى الضرر الناجم عن الإقامة مع وجوده ، كل ذلك  
شرطة ألا تكون الزوجة قد وضيت بالزوج مع علمها بعيبه صراحة أو دلالة .  
ولما كانت المذكرة الإيضاحية للقانون قد أوضحت أن التفريق للعيب في الرجل  
فهيان قسم كان معمولا به بمقتضى مذهب أبي حنيفة وهو التفريق للعيوب التي



تتصل بقربان الرجل لأهله وهي عيوب العنة والخصاء وبقا الحكم فيه وفقه ،  
وقسم جاء به القانون زاده على ما كان معمولاً به وهو التفريق لكل عيب مستحكم  
لا تعيش الزوجة معه إلا بضرر ، وكان مانصت عليه المادة ١١ سالفه الذكر  
من الاستعانة بأهل الخبرة من الأطباء يقصد به تعرف العيب وما إذا كان  
متحققاً فيه الأوصاف التي أشارت إليها ، ومدى الضرر المتوقع من المرض  
وإمكان البرء منه والمدة التي يتسنى فيها ذلك وما إذا كان مسوغاً لطلب التطلاق  
أولاً ، وكان القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ قد سكت عن التعرض للأجراء  
الواجب على القاضي اتباعه للوصول إلى الحكم بالفرقة ، فلم يعين الزمن الطويل  
الذي لا يمكن بعد فواته البرء من المرض ، أو يبين ما يرتبه على تقارير أهل الخبرة  
من الأطباء بعد ثبوت وجود العنة من الحكم بالفرقة في الحال أو بعد التأجيل  
ما يوجب الأخذ بأرجح الأقوال من مذهب الحنفية طبقاً للسادة ١٨٠ من لائحة  
ترتيب المحاكم الشرعية ، لما كان ذلك وكان المقرر في هذا المذهب أنه إذا  
أدعت الزوجة على زوجها أنه عقيم وأنه لم يستطع معاشرتها بسبب هذا العيب  
وثبت أنها لازالت بكرًا ، وأنه لم يصل إليها ، فيؤجله القاضي سنة ليبين بمرور  
الفصول الأربعة المختلفة ما إذا كان عاجزاً عن مباشرة النساء لمرض يزول  
أو لعيب مستحكم ، وبداية السنة من يوم الخصومة إلا إذا كان الزوج مريضاً  
أو به مانع شرعي أو طبيعى كالأحرام والمرض فتبدأ حين زوال المانع  
ولا يحسب في هذه السنة أيام غيبتها أو مرضها أو مرضه إن كان مرضها لا يستطاع  
معه الوقاع فإن مضت السنة وعادت الزوجة إلى القاضي مصرة على طلبها لأنه لم  
يصل إليها طلقت منه لما كان مانقـدم ، وكان الثابت من الحكم المطعون  
فيه أنه تبين من تقرير الطبيب الشرعي أن المطعون عليه ما زالت بكرًا تحتفظ بمظاهر  
العذرية التي ينتفى معها القول بحدوث مباشرة ، وأن الطاعن وإن خلا من أسباب  
العنة العضوية الدائمة إلا أن ما به من عيب قد يكون ناتجاً عن عوامل نفسية ،  
وعندئذ تكون عته مؤقتة يمكن زوالها بزوال بواعثها مما يمهّد للشفاء واسترجاع  
القدرة على الجماع ، فإن الحكم إذ قضى بالتفريق على سند من ثبوت قيام العنة  
النفسية به دون إمهال ، يكون قد خالف القانون . لا يشفع في ذلك تقريره أن  
عجز الطاعن عن الوصول إلى زوجته المطعون عليها استمر لأكثر من سنة قبل رفع



الدعوى ، لأن مناط تحقق عيب العنة المسوغ للفرقة عند الحنفية ليس بمجرد  
بوت عجز الزوج عن الوصول إلى زوجته بل استمرار هذا العجز طيلة السنة  
التي يؤجل القاضى الدعوى إليها وبالشروط السابقة للإشارة إليها ومن ثم يتعين  
نقض الحكم لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

وحيث إن المحكمة وإن كانت قد انتهت — التزاما منها بأداء مهمتها  
رقابة التطبيق القانونى الصحيح — إلى وجوب الاعتداد بفترة الإمهال  
خذا بالراجع فى مذهب أبى حنيفة تطبيقا للادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب  
المحاكم الشرعية التى أبقي عليها القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ ، إلا أنه  
استكمالاً لأداء رسالتها لايسعها إلا أن تعاود الإشارة إلى أن الامهال لا موجب  
له فى خصوص العنة طبقا لبعض المذاهب الأخرى وفى رأى بعض الفقهاء  
المحدثين وألا أن تكرر الالهايه بالمشرع إلى إصدار تشريع ينص فيه على  
الأحكام الموضوعية لكل مسألة من مسائل الأحوال الشخصية ، غير متقيدة  
فى ذلك بمذهب معين ، بحيث يكون الحكم الذى يؤثره المشرع هو الذى  
يتفق مع تطور الحياة الاجتماعية ، ومع الاستقرار الملشود للأسره  
المصرية ، وفى يقين هذه المحكمة أن الشريعة الإسلامية الغراء تأبى الجمود ،  
وستعصى على التخلف والركود ، وتقتضى مرونتها أن تستجيب للحياة ما بقيت  
أو تغيرت تلك الحياة .

## جلسة ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة عبدالعال السيد وعضوية السادة المستشارين : أحمد صلاح الدين زغو ، محمد قاروق واتب ، و ابراهيم قوده ، و عماد الدين بركات .

( ٣٠٩ )

الطعن رقم ٩٣ لسنة ٢٠٩ القضائية :

( ١ ) نقض " التوكيل في الطعن " .

عدم تقديم المحامي التوكيل الصادر من الطاعة لوكيلها والذي تركته في الطعن بالنقض حتى حيز الدعوى للحكم . عدم قبول الطعن .

( ٢ ) تقادم . نظام عام . دقوع .

الطعن بتقادم دعوى بطلان العقد . عدم تعلية بالنظام العام . وجوب التمسك به أمام محكمة الموضوع .

( ٣ ) نقض " السبب الجديد " .

النفي بأن سكوت الخصم وعدم حضوره . يعتبر أجازة ضمنية لعقد البيع المطالب القضاء بصحته ونفاذه . عدم جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

١ - إذ كان يبين من أوراق الطعن أن المحامي الذي رفعه قدم التوكيل الصادر له من والدة الطاعنة العاشرة إلا أنه لم يقدم التوكيل الصادر من تلك الطاعنة لوالدتها حتى حيزت الدعوى للحكم ، ولما كان لا يغني عن تقديم التوكيل الأخير مجرد ذكره في التوكيل الصادر من والدة الطاعنة العاشرة للمحامي إذ أن تقديم التوكيل واجب حتى تتحقق المحكمة من وجوده وتستطيع معرفة حدود هذه الوكالة وما إذا كانت تشمل الإذن لوالدة الطاعنة العاشرة في توكيل المحامين في الطعن بالنقض ، فإن الطعن يكون غير مقبول بالنسبة للطاعنة العاشرة لرفعه من غير ذي صفة .

٢ - التقادم لا يتعلق بالنظام العام ويجب التمسك به أمام محكمة الموضوع، ولذا كان النائب عن الأوراق أن الطاعنين لم يتمسكوا أمام محكمة الموضوع بتقادم دعوى البطلان، فإنه لا يقبل منهم التمسك بالتقادم لأول مرة أمام هذه المحكمة.

٣ - متى كان الطاعنون قد استندوا في إجازة المطعون عليهم الأولين للعقد موضوع الدعوى على حضورهما في الدعوى رقم ٠٠٠ وتقدمتهما لمذكرة فيها بوجوبهم مثلزعتهم في صحة البيع، وكان الحكم المطعون قد انتهى إلى عدم حصول تلك الإجازة تأسيساً على ما تقدمه المطعون عليهما الأولين من مستندات رسمية تدل على عدم حضورهما في تلك الدعوى وعدم تقديمهما لأية مذكرات فيها، وكانت أوراق الطعن قد دخلت، ما يفيد تمسك الطاعنين أمام محكمة الموضوع بأن سكوت المطعون عليهما وعدم حضورهما يعتبر إجازة ضمنية فإن ما ينهيه الطاعنون يكون سبباً جديداً لا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمناقشة وبعد المناقشة ..

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل في أن مورث الطاعنين أقام الدعوى رقم ٣٢٧ سنة ١٩٥٣ مدني كلي الزقازيق على المطعون عليهم للحكم بصحة وتفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٥٢/٣/٢٢ المتضمن بيع المطعون عليهما الأولين بضمانة وتضامن باقي المطعون عليهم ٣٤ قيراطاً و ٤ أسهم في العقارات المينة بصحيفة الدعوى لقاء ثمن قدره ٢٦٥٠ جنيهاً. وبتاريخ ١٩٥٧/٢/٦ قضت المحكمة له بطلباته .. استأنف المطعون عليهما هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة (سأمرية الزقازيق) طالبين إلغاءه وبطلان عقد البيع لصدوره منهما وقت أن كانا قاصرين وبتاريخ ١٩٥٩/٦/٨ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف .. طعن المطعون عليهما الأولان في هذا الحكم بطريق النقض وبتاريخ ١٩٦٤/٤/٩ قضت



المحكمة بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة الدعوى إلى محكمة استئناف المنصورة التي حكمت في ١٩٦٩/١/٤ بإلغاء الحكم المستأنف وبإبطال عقد البيع موضوع الدعوى . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بعدم قبول الطعن بالنسبة للطاعنة العاشرة لرفعه من غير ذي صفة ويرفض الطعن بالنسبة لباقي الطاعنين .

وحيث إن مبنى الدفع من النيابة أن المحامي الذي رفع الطعن لم يقدم التوكيل رقم ٣٧٤ لسنة ١٩٦٨ توثيق الزقازيق الصادر من الطاعنة العاشرة لوالدتها التي وكلته في الطعن مما يكون معه الطعن بالنسبة لهذه الطاعنة غير مقبول لرفعه من غير ذي صفة .

وحيث إن هذا الدفع في محله ذلك أنه يبين من أوراق الطعن أن المحامي الذي رفعه قدم التوكيل رقم ٨٥ لسنة ١٩٦٩ توثيق الزقازيق الصادر له من والدة الطاعنة العاشرة إلا أنه لم يقدم التوكيل رقم ٣٧٤ لسنة ١٩٦٨ الصادر من تلك الطاعنة لوالدتها حتى حجرت الدعوى للحكم ولما كان لا يغني عن تقديم التوكيل الأخير مجرد ذكر رقمه في التوكيل الصادر من والدة الطاعنة العاشرة للمحامي إذ أن تقديم التوكيل واجب حتى تتحقق المحكمة من وجوده وتستطيع معرفة حدود هذه الوكالة وما إذا كانت تشمل الإذن لوالدة الطاعنة العاشرة في توكيل المحامين في الطعن بالنقض ، لما كان ذلك فإن الطعن يكون غير مقبول بالنسبة للطاعنة العاشرة لرفعه من غير ذي صفة .

وحيث إن الطعن بالنسبة لباقي الطاعنين قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقولون أنه لما كان المطعون عليهما الأولان قد بلغا سن الرشد في ١٩٥٢/١١/١٧ ولم يتمسكا بحقوقهما في طاب لإبطال العقد المنصوص عليه في المادة ( ١١١ ) من القانون المدني إلا بصحيفة الاستئناف العلانية في ١٩٥٧/١٠/٨ فإن هذا الحق يكون قد سقط بمضي أكثر من ثلاث سنوات من تاريخ بلوغهما سن الرشد إعمالاً لنص المادة ١٤٠ من القانون المدني .

وحيث إن هذا النعي مردود بأنه لما كانت المادة ١٤٠ من القانون المدني تنص على أن الحق في إبطال العقد يسقط بالتقادم إذا لم يتمسك به صاحبه خلال ثلاث سنوات ، وكان من المقرر أن التقادم لا يتعلق بالنظام العام ويجب التمسك به أمام محكمة الموضوع ، وكان الثابت من الأوراق أن الطاعنين لم يتمسكوا أمام محكمة الموضوع بتقادم دعوى البطلان فإند لا يقبل منهم التمسك بالتقادم لأول مرة أمام هذه المحكمة .

وحيث إن الطاعنين ينمون بالسبب الثاني على الحكم المطعون به الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقولون أن سكوت المطعون عليهما في هذه الدعوى وفي الدعوى رقم ١٤ لسنة ١٩٥٤ مدني كلي الزقازيق التي أقامها مورثهم بطلب ريع العقار المبيع وعدم حضورهما بالجلسات يعتبر إجازة ضمنية لعقد البيع لأنه سكوت ملابس وبالتالي فهو وسيلة مؤدية إلى التغيير الضمني وإذا أغفل الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون مخافا لنص المادتين ٩٠ ، ٩٨ / ٢ من القانون المدني .

وحيث إن هذا النعي مردود بأنه لما كان الطاعنون قد استندوا في إجازة المطعون عليهما الأولين للعقد موضوع الدعوى على حضورهما في الدعوى رقم ١٤ لسنة ١٩٥٤ مدني كلي الزقازيق وتقديمهما لمذكرة فيها وعدم منازعتهما في صحة البيع وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى عدم حصول تلك الإجازة تأسيسا على ما قدمه المطعون عليهما الأولان من مستندات رسمية تدل على عدم حضورهما في تلك الدعوى وعدم تقديمهما لأية مذكرات فيها ، وكانت أوراق الطعن قد خلت مما يفيد تمسك الطاعنين أمام محكمة الموضوع بأن سكوت المطعون عليهما الأولين وعدم حضورهما في هذه الدعوى والدعوى رقم ١٤ لسنة ١٩٥٤ مدني كلي الزقازيق يعتبر إجازة ضمنية للعقد ، فإن ما ينعاه الطاعنون يكون بذلك سببا جديدا لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إن الطاعنين ينمون بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه بالفساد في الاستدلال وفي بيان ذلك يقولون أن الحكم المطعون فيه انتهى إلى أن عدم حضور المطعون عليهما الأولين في الدعوى رقم ١٣ لسنة ١٩٥٤ ، وتوكيلهما المحام وتقديمهما لحافظة مستندات في تلك الدعوى والدفاع بعدم أحقية مورث الطاعنين في الريع

خلال الفترة السابقة على الحكم بصحة التعاقد لا يعتبر إجازة ضمنية في حين أن أي من هذه الأمور يفصح عن إرادة المَطْعُون عليهما في إجازة العقد .

وحيث إن هذا النعى مردود في الوجه الأول بما أورده المحكمة في الرد على السبب الثاني ومردود في الوجه الثاني بأنه لما كان الحكم المطعون فيه قد أورد في أسبابه في هذا الخصوص قوله "وحيث إن القول بأن المَطْعُون عليهما الأولين قد وكلا الاستاذ ... المحامي فإنه لما كان الثابت من محاضر الجلسات سائلة البيان أنه لم يثبت بها المَطْعُون عليهما بشخصهما أو بواسطة وكيل عنهما، فإنه لا يمكن الإحتداد بأية أوراق صادرة من غيرهما ولا ينتج قبلهما بمثل هذه الأوراق — ما دام أن من حررها لم يقم الدليل في الأوراق أنه كان يحمل توكيلا منهما يبيع له حق الحضور في هذه الدعاوى أو الإقرار بأي حق أو إبداء أي دفاع ذلك أنه من المسلم به فقها وقضا أن الإجازة التي تصحح لإبطال العقد سواء كانت صريحة أو ضمنية يشترط أن تكون قد صدرت من الشخص ذاته أو ممن يمثله قانونا وأن يكون توكيله مصرحا فيه بهذه الإجازة الأمر المشتكى نقيا قاطعا في الدعوى " وكان هذا الذي استند إليه الحكم يقوم على أساس ما ورد بالمستندات الرسمية المقدمة في الدعوى فإن النعى عليه بهذا الوجه لا يعدو أن يكون مجادله موضوعية في تقدير محكمة الموضوع للأدلة بغية الوصول إلى نتيجة أخرى غير التي أخذت بها تلك المحكمة وهو ما لا يجوز أمام محكمة النقض .

ولما تقدم بتعين رفض الطعن بالنسبة للطاعنين عدا العاشرة .



## جلسة ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٧٧

رئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة عبد العال السيد وعضوية والسادة المستشارين :  
أحمد مداح الدين زغور ، محمد فاروق راتب ، إبراهيم فودة ، وحماد الدين يركات .

( ٣١٠ )

الطعن رقم ٢٠ لسنة ٤ القضائية :

( ٢٤١ ) تقادم " التقادم المسقط " . تعويض . حكم . مسئولية .

(١) صيرورة الحكم الجنائي نهائياً قبل المستول . أثره . زوال سبب وقف تقادم الدعوى المدنية . الحكم يصبح نهائياً باستنفاد طرق الطعن فيه أو بقوات مواعيدها .

(٢) القضاء بتسليم المتهم الصغير لولى أمره . صيرورته نهائياً بعد فوات الثلاثين يوماً المقررة للطعن فيه بالاستئناف من النائب العام . بدء سريان تقادم دعوى التعويض عن المستول بعد انتهاء ميعاد الطعن .

( ٣ ) مسئولية " مسئولية متولى الرقابة " .

مسئولية متولى الرقابة عن الأعمال غير المشروعة الصادرة عن يجب عليه رقابتهم . مبناها . خطأ مفترض إقراضاً قابلاً لإثبات العكس . طلب الطاعن إحالة الدعوى للتحقيق لإثبات أنه لم يقصر في واجب الرقابة ولنقى علاقة السببية . إغفال الحكم الرد على هذا الدفاع .

١ — مؤدى نص المادة ١٧٢ من القانون المدني أنه إذا كان العمل الضار يستتبع قيام دعوى جنائية إلى جانب دعوى التعويض المدنية فإن الدعوى المدنية لا تسقط إلا بسقوط الدعوى الجنائية ، فإذا انفصلت الدعوى المدنية عن الدعوى الجنائية بأن اختار المضرور الطريق المدني دون الطريق الجنائي للمطالبة بالتعويض فإن سريان التقادم بالنسبة للمضرور يقف طوال المدة التي تدوم فيها المحاكمة الجنائية فإذا انقضت الدعوى الجنائية بصدور حكم نهائي فيها بإدانة الجاني أو عند انتهاء المحاكمة الجنائية بسبب آخر فإنه يترتب على ذلك عودة سريان تقادم دعوى التعويض المدنية مدتها الأصلية وهي ثلاث سنوات على أساس أن رفع الدعوى الجنائية يكون في هذه الحالة مانعاً قانونياً في معنى المادة ١/٣٨٢ من القانون المدني الذي يتعذر معه على المضرور المطالبة بحقه في التعويض .

٢ — متى كانت دعوى التعويض ناشئة عن جناية أحداث فإن سريان التقادم الثلاثي المسقط لحق المطعون ضده بصحته في الرجوع على المسئول عن الفعل الضار لا يبدأ إلا من تاريخ صدور الحكم النهائي في الجناية المذكورة بإدانة الجاني ، وإذا كان الحكم الصادر فيها بتاريخ ١٩٦٨/١٠/٢٠ بتسليم المتهم الصغير ابن الطاعن — لولى أمره وإن كان لا يقبل الطعن فيه بالاستئناف من المتهم كنص المادة ٣٥٤ من قانون الإجراءات المنطبقة على واقعة الدعوى — قبل إلغائها بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث فإنه لا يكون نهائيا إلا بغوات المواعيد المقررة للطعن فيه من النيابة العامة أو باستنفاد طرق الطعن وإذا كانت النيابة العامة لم تطعن على الحكم المذكور بالاستئناف فإنه يكون نهائيا بغوات مدة الثلاثين يوما المقررة للطعن فيه بالاستئناف من النائب العام كنص الفقرة الأخيرة من المادة ٤٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية أى من ١٩٦٨/١١/١٩ وهو التاريخ الذى يبدأ من اليوم التالى له سريان تقادم دعوى التعويض المدنية بمدتها الأصلية — ثلاث سنوات — ، ولما كان الثابت بالأوراق أن الدعوى أقيمت فى ١٩٧١/١١/٩ فإنها تكون قد رفعت قبل مضي الثلاث سنوات المقررة قانونا لسقوطها ويكون الحكم المطعون فيه قد أصاب فى قضائه برفض الدفع بسقوطها بالتقادم ، ولا يغير من الأمر شيئا خطؤه تاريخ الحكم الصادر فى استئناف المتهم مبدأ لسريان التقادم طالما أن ذلك لم يؤثر فى النتيجة التى انتهى إليها .

٣ — إذا كان مؤدى نص المادة ١٧٣/٣ من القانون المدنى أن مسئولية متولى الرقابة عن الأعمال غير المشروعة التى تقع ممن يجب عليه رقابتهم هى مسئولية ، مبناها خطأ مفترض إفتراضا قابلا لإثبات العكس ومن ثم يستطيع متولى الرقابة أن ينفى هذا الخطأ عن نفسه بأن يثبت أنه قام بواجب الرقابة بما يلزم من العناية وأنه اتخذ الاحتياطات المعقولة لمنع من نيظمت به رقابته من الإضرار بالغير وأنه بوجه عام لم يسئ تربيته فإن فعل إمتضى الخطأ المفترض فى جانبه وارتفعت عنه المسئولية كما يستطيع أيضا أن ينفى مسئوليته بنفى علاقة السببية بإثبات أن الضرر كان محال واقعا ولو قام بما يفرضه عليه القانون من واجب الرقابة بما يلزم من العناية ، وإذا كان الثابت من الأوراق أن الطاعن تمسك

أمام محكمة الاستئناف بنفى مسئوليته عن الفعل الصادر الذي وقع من ابنه القاصر مؤسسا ذلك على أنه لم يقصر في واجب الرقابة المفروض عليه بما ينبغي من العناية وأنه لم يسيء تربيته ، فضلا عن تمسكه بنفى علاقة السببية بين الخطأ المفترض في جانبه وبين الضرر الذي أحدثه الفعل على أساس أن الفعل الذي سبب الضرر كان مفاجأة من شأنها أن تجعل وقوع الضرر مؤكدا حتى ولو لم يهمل في واجب الرقابة بما ينبغي من حرص وعناية وطلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات دفاعه ، وكان هذا الدفاع جوهريا قد يتغير به أن صح وجه الرأي في الدعوى فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يعن بالرد عليه يكون معيبا بالقصور .

### المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن أستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٣١٠٤ لسنة ١٩٧١ مدنى كلى الاسكندرية ضد الطاعن وأخرى بصحيفة أودعها قلم كتاب المحكمة في ١٩٧١/١١/٩ للحكم بالزامها بأن يؤدي له مبلغ عشرة آلاف من الجنيهات وقال بيانا للدعوى أنه بتاريخ ١٩٦٧/١٠/٢٠ أطلق نجل الطاعن مسمارا من نبله فأحدث جرحا بعين نجله مما نشأ عنه حدوث عاهة مستديمة هي فقد إبصار عينه اليمنى وقدم المتهم للمحاكمة الجنائية في القضية رقم ٣٢١٩ لسنة ١٩٦٧ جنابات أحداث العطارين ، وفي ١٩٦٨/١٠/٢٠ قضت محكمة جناح العطارين بتسليم المتهم لولى أمره على أن يكون مسئولاً عن حسن سيره مستقبلا ، طعن الطاعن في هذا الحكم أمام محكمة الجناح المستأنفة بالاسكندرية وقيد برقم ٢٥٥٠ لسنة ١٩٦٨ وفي ١٩٦٩/١/١ حكمت المحكمة حضوريا بعدم جواز الاستئناف ، وأنه لما كان الحادث قد سبب أضرارا مادية وأدية للمطعون عليه يقدر التعويض عنها بمبلغ عشرة آلاف جنيه فقد رفع الدعوى للحكم بطلباته ، وبتاريخ ١٩٧٢/١١/٢



حكمت المحكمة بقبول الدفع المبني من المدعى عليهما ( الطاعن وشقيقة ...  
... بسقوط الدعوى بالتقادم الثلاثي - استأنف المطعون عليه لدى محكمة  
استئناف الاسكندرية طالبا إلغاء الحكم بطلباته وقيدا لاستئناف برقم ٣٨١٩٣٠ ق ،  
وفي ١٩٧٤/٣/٢ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدفع بسقوط  
الدعوى بالتقادم والزام الطاعن بأن يدفع للمطعون عليه مبلغ ٥٠٠ جنيها . طعن  
الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبطلت فيها  
الرأي بتقضى الحكم .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين بنعى الطاعن على الحكم المطعون فيه بالسبب  
الأول مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله وفي بيان ذلك يقول أن المطعون  
عليه بصفته إذ أبلغ بتاريخ ١٩٦٧/١٠/٢٠ عن حدوث إصابة ابنه القاصر واتهم  
ابن الطاعن بالارتكاب الحادث وبناء على ذلك حذر له المحضر الذي انتهى بقيد  
الواقعة ضده برقم ٣٢١٦ لسنة ١٩٦٧ جنابات أحداث العطارين فإنه يكون  
على علم يقيني منذ ذلك التاريخ بالضرر وبالمسئول عنه فإذا كان قد أقام دعواه المدنية  
بطلب التعويض في ١٩٧١/١١/٩ فلأنها تكون قد سقطت بالتقادم الثلاثي ، كما  
أن الحكم في القضية رقم ٣٢١٦ لسنة ١٩٦٧ جنابات أحداث العطارين قد صدر  
بتاريخ ١٩٧٨/١٠/٢٠ وهو حكم نهائي كنص المادة ٣٥٤ من قانون الإجراءات  
الجنائية ولم يرغ المطعون عليه دعواه بطلب التعويض إلا في ١٩٧١/١١/٩  
أي بعد فوات ثلاث سنوات من تاريخ صدوره فتكون الدعوى من هذه الناحية  
أيضا قد سقطت بالتقادم .

وحيث إنه إذ تنص المادة ١٧٢ من القانون المدني - على أنه ( ١ ) تسقط  
بالتقادم دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع بإقضاء ثلاث سنوات  
من اليوم الذي علم فيه المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه وتسقط  
هذه الدعوى في كل حال بإقضاء خمسة عشرة سنة من يوم وقوع العمل غير  
المشروع ، ( ٢ ) على أنه إذا كانت هذه الدعوى ناشئة عن جريمة وكانت  
الدعوى الجنائية لم تسقط بعد انقضاء المواعيد المذكورة في الفقرة السابقة فإن دعوى  
التعويض لا تسقط إلا بسقوط الدعوى الجنائية ، و كان مؤدى ذلك أنه إذا كان

العمل الضار يستتبع قيام دعوى جنائية إلى جانب دعوى التعويض المدنية فإن الدعوى المدنية لا تسقط إلا بسقوط الدعوى الجنائية ، فإذا انفصلت الدعوى المدنية عن الدعوى الجنائية بأن إختار المضرور — الطريق المدني دون الطريق الجنائي — المطالبة بالتعويض فإن سريان التقادم بالنسبة للضرور يقف طوال المدة التي تدوم فيها المحاكمة الجنائية فإذا انقضت الدعوى الجنائية يصدر حكم نهائي فيها بإدانة الجاني أو عند انتهاء المحاكمة الجنائية بسبب آخر فإنه يترتب على ذلك عودة سريان تقادم دعوى التعويض المدنية بمدتها الأصلية وهي ثلاث سنوات على أساس أن رفع الدعوى الجنائية يكون على هذه الحالة مانعاً قانونياً في معنى المادة ١/٣٨٢ من القانون المدني يتعذر معه على المضرور المطالبة بتحقيق التعويض لما كان ذلك وكانت دعوى التعويض الماثلة ناشئة عن الجنائية رقم ٣٢١٦ سنة ١٩٦٨ أحداث المطارين فإن سريان التقادم الثلاثي المنسقط بحق المطعون ضده بصفته في الرجوع على المسئول عن الفعل الضار لا يبدأ إلا من تاريخ صدور الحكم النهائي في الجنائية المذكورة بإدانة الجاني وإذا كان الحكم الصادر فيها بتاريخ ١٩٦٨/١٠/٢٠ بتسليم المتهم الصغير "ابن الطاعن" لولى أمره وإن كان لا يقبل الطعن فيه الاستئناف من المتهم كمنص المادة ٤٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية المنطبقة على واقعة الدعوى — قبل إلغائها بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٤ — بشأن الأحداث — فإنه لا يكون نهائياً إلا بقوات التوجيه المقررة للطعن فيه من النيابة العامة أو باستنفاد طرق الطعن ، وإذا كانت النيابة العامة لم تطعن على الحكم المذكور بالاستئناف فإنه يكون نهائياً بقوات مدة الثلاثين يوماً المقررة للطعن فيه بالاستئناف من النائب العام كمنص الفقرة الأخيرة من المادة ٤٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية أي من ١٩٦٨/١١/١٩ وهو التاريخ الذي يبدأ من اليوم التالي له سريان تقادم دعوى التعويض المدنية بمدتها الأصلية على ما سلف بيانه ، ولما كان الثابت بالأوراق أن هذه الدعوى أقيمت في ١٩٧١/١١/٩ فإنها تكون قد رفعت قبل مضي الثلاث سنوات المقررة قانوناً لسقوطها ويكون الحكم المطعون فيه قد أصاب في قضائه برفض الدفع بسقوطها بالتقادم ولا يغير من الأمر شيئاً خطؤه في اعتباره تاريخ الحكم الصادر في استئناف المتهم مبدأ لسريان التقادم طالما أن ذلك لم يؤثر في النتيجة التي انتهى إليها ويكون النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانونية بالسبب الأول غير منتج .



وحيث إن الطاعن ينفي بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه بطلانه لقصور في التسبيب وفي بيان ذلك يقول إنه تمسك في دفاعه أمام محكمة الاستئناف بأنه لم يسيء تربية ابنه القاصر وأنه قام بواجب الرقابة عليه بما يلزم من حرص وعناية فضلا عن تمسكه بنفي علاقة السببية بين الخطأ المفترض في جانبه والضرر الذي أحدثه تأسيسا على أن الفعل الذي سبب الضرر لابن المطعون عليه كان مفاجأة من شأنها أن تجعل وقوع الضرر مؤكدا حتى مع قيامه بواجب الرقابة وطلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات أوجه دفاعه إلا أن الحكم المطعون فيه أغفل الرد على هذا الدفاع مع أنه دفاع جوهري يتغير به وجه الرأي في الدعوى.

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أنه لما كان مؤدى نص المادة ٣/١٧٣ من القانون المدني أن مسؤولية متولى الرقابة عن الأعمال غير المشروعة التي تقع ممن يجب عليه رقابتهم هي مسؤولية مبنية خطأ مفترض إقراضا قابلا لإثبات العكس ومن ثم يستطيع متولى الرقابة "أن ينفي هذا الخطأ عن نفسه بأن يثبت أنه قام بواجب الرقابة بما ينبغى من العناية وأنه اتخذ الاحتياطات المعقولة له ليمنع من نطت به رقابته من الإضرار بالغير وأنه بوجه عام لم يسيء تربيته فإن فعل إلتفى الخطأ المفترض في جانبه وارتفعت عنه المسؤولية كما يستطيع أيضا أن ينفي مسؤوليته بنفي علاقة السببية بإثبات أن الضرر كان لاهالة واقعا ولو قام بما يفرضه عليه القانون من واجب الرقابة بما ينبغى من العناية ، لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن الطاعن تمسك أمام محكمة الاستئناف بنفي مسؤوليته عن الفعل الضار الذي وقع من ابنه القاصر مؤسسا ذلك على أنه لم يقصر في واجب الرقابة المفروض عليه بما ينبغى من العناية وأنه لم يسيء تربيته فضلا عن تمسكه بنفي علاقة السببية بين الخطأ المفترض في جانبه وبين الضرر الذي أحدثه الفعل على أساس أن الفعل الذي سبب الضرر كان مفاجأة من شأنها أن تجعل وقوع الضرر مؤكدا حتى ولو لم يعمل في واجب الرقابة بما ينبغى من حرص وعناية ، وطلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات دفاعه ، وكان هذا الدفاع جوهريا قد يتغير به إن صح وجه الرأي في الدعوى فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يعن بالرد عليه يكون معيبا بالقصور بما يستوجب نقضه في خصوص هذا السبب .



## جلسة ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة عبد العال السيد وعضوية السادة المستشارين أحمد صلاح الدين زغو ، والدكتور عبد الرحمن عياد ، ومحمد فاروق راتب ، وعباد الدين بركات .

( ٣١١ )

الطعن رقم ٧٢ لسنة ٤٤ القضائية :

( ١ ) دعوى . حكم " لا يعد قصورا " . تقادم " تقادم مسقط " .

خلو صحيفة الاستئناف وانذكرة الختامية من تمسك المستأنف بالدفع بسقوط الدعوى بالتقادم ورود عبارة تفيد ذلك بوجه حافظة المستندات المقدمة منه قبل المذكرة الختامية .  
أغفال الحكم الرد على هذا الدفع . لا تصور .

( ٢ ) حكم " تسبب الحكم " .

التفات محكمة الموضوع عن المستندات المقدمة تأييدا لدفاع لم يبدأ أمامها . لا خطأ .

( ٣ ) بيع . عقد " فسخ العقد " . ملكية .

إقامة المشتري مبان على الأرض المبيعة . فسخ عقد البيع بسبب راجع إليه . أثره .  
أعتبره بسوء نية في حكم المدة ٩٢٤ مدنى . وجوب تقديم البائع طلب الإزالة خلال سنة  
من تاريخ الحكم النهائي بالفسخ أو من تاريخ علمه بأقامتها إذا كان العلم بعد الفسخ .

١ — لأن كان قد ورد بوجه حافظة الاستندات التي قدمها الطاعن ملخصا  
لإشهار البيع الصادر له في ١٩٤٩/١/٩ أنها بعبارة " بذلك تكون دعوى الوزارة  
التي رفعت بفسخ عقد بيع تم في سنة ١٩٤٤ وعلى الأقل في ١٩٤٩/١/١٩ تاريخ  
صدور قرار اللجنة قد سقطت لأن الدعوى رفعت في أكتوبر سنة ١٩٦٣ " إلا أنه يبين  
من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن تقدم بجلسة ١٩٧٣/٤/٨ أى بعد تقديمه  
لتلك الحافظة بمذكرة لا تخرج عن مضمون ما جاء بصحيفة الاستئناف التي خلت  
من تمسكه بالدفع بسقوط الحق في رفع الدعوى بالتقادم مما مؤداه أن الطاعن في

ختام دفاعه الذي طلب الحكم في الاستئناف على مقتضاه لم يتسك بدفعه ولم يظهر تصميحه عليه فلا يحق له أن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه لم يتعرض لهذا الدفع .

٢ - لا يعيب محكمة الموضوع التفاتها عن المستندات التي تقدم تأييدا لدفاع لم يبد أمامها .

٣ - نص المادة ١٦٠ من القانون المدني يدل على أن فسخ العقد اتفاقا أو قضاء يترتب عليه انحلال العقد واعتباره كأن لم يكن وتعود الحال إلى ما كانت عليه قبل العقد وإذا كان العقديعا وفسخ رد المشتري المبيع إلى البائع ورد البائع الثمن إلى المشتري ، فإذا كان المشتري قد أقام بامع على العين المبيعة اعتبر بابتيا بسوء نية مادام الفسخ قد تترتب بسبب آت من جهته ، وفي هذه الحالة تطبق القاعدة المقررة في المادة ٩٢٤ من القانون المدني التي تنص على أنه " إذا أقام شخص عواد حق حقه منشآت على أرض يعلم أنها مملوكة لغيره دون رضا صاحب الأرض ، كان لهذا أن يطلب إزالة المنشآت على نفقة من أقامها مع التعويض إن كان له وجه وذلك في ميعاد سنة من اليوم الذي يعلم فيه بأقامة المنشآت مقابل دفع قيمتها مستحقة الإزالة أو دفع مبلغ يساوي ما أراد في ثمن الأرض بسبب هذه المنشآت ويجوز لمن أقام المنشآت أن يطلب نزعها إن كان ذلك لا يلحق بالأرض ضررا ، إذا اختار صاحب الأرض أن يستبقى المنشآت طبقا لأحكام الفقرة السابقة ، وذلك بالنسبة لحق البائع في طلب إزالة ما يكون للمشتري قد أقامه من مبان على الأرض المبيعة أو استيلاءه مع دفع المضاييل ، وكذلك حق المشتري الذي أقام البناء على الأرض التي عادت ملكيتها إلى البائع بفسخ العقد وبيان قدر المقابل ادى يستحقه عند إزالة البناء ولا يتصور في هذه الحالة إعمال القاعدة الواردة في تلك المادة والتي تقيد حق صاحب الأرض في طلب إزالة البناء بأن يكون طلبه خلال سنة من يوم علمه بأقامة البناء ، ذلك أنه طالما أن العقد ما زال قائما لم يفسخ فلا يتصور إلزام البائع بذلك القيد الزمني عند طلب الإزالة لأن ذلك لن يكون إلا بعد انحلال العقد ، ومن ثم فإن ذلك القيد الزمني في طلب الإزالة لا يسري في حق البائع إلا من تاريخ الحكم النهائي بفسخ العقد إذا كان البائع طالبا بأقامة المنشآت قبل ذلك أو من تاريخ علمه بأقامتها إذا كان العلم

بعد الفسخ وفق جميع الأحوال فإن حق البائع في طلب الإزالة يسقط بمضي خمسة عشر عاماً من تاريخ الحكم إذا كان ذلك فإنه يكون غير منتج النعى على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون إذ احتسب مدة السنة من تاريخ علم المطعون عليهم، بإقامة المنشآت قبل فسخ العقد طالما أنه انتهى صحيحاً إلى رفض الدفع بسقوط حقها في طلب الإزالة .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المناقشة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل في أن المطعون عليه بصفته أقام الدعوى رقم ٧٧٥ سنة ١٩٦٣ ديروط ضد الطاعن بصحيفة اعلنت في ٢٧/١٠/١٩٦٣ للحكم بفسخ التصرف الصادر إليه من وزارة الأوقاف عن الأرض الميمنة بصحيفة الدعوى وإعادة الحال إلى ما كانت عليه وتسليم الأرض إليها بالمائة التي كانت عليها وقت التصرف وإلا قامت بإزالة ما أقامه الطاعن عليها من مبان في ظرف أسبوعين من تاريخ الحكم بمصاريف ترجع بها عليه وقال يأتنا للدعوى أن الطاعن تقدم لوزارة الأوقاف بطلب استبدال قطعة أرض ليقم عليها مسجداً ووافقت الوزارة وحضر الأشهاد الشرعي بتاريخ ٩/١/١٩٤٩ في المساحة ١١٤ سنة ٤٨ تصرفات بالمواثقة على الاستبدال على أن يقوم الطاعن ببناء المسجد خلال ثلاث سنوات ، ولما كان الطاعن لم يقم المسجد في المدة المتفق عليها ، بل أدام على الأرض داراً لتسكنها فقد أقامت الدعوى للحكم بطلباتها ، حكمت محكمة ديروط بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وإحالتها لمحكمة أسبوط الابتدائية حيث قبلت برقم ٥١٠ لسنة ١٩٦٩ . وبتاريخ ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٦٩ حكمت بطلبات المطعون عليه ، استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف أسبوط طالبا إلغاء الحكم برفض الدعوى وفيد الاستئناف برقم ١٥ مدني سنة ٤٥ ق . بتاريخ ٤ مارس سنة ١٩٧٤



حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ، ينمى الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه القصور في التسييب من وجهين الأول أنه قدم لمحكمة الاستئناف حافظة مستندات دفع فيها بسقوط حق الوزارة المطعون عليها في رفع الدعوى بالتقادم لأن البيع تم في سنة ١٩٤٤ أو على الأقل في ١٩/٥/١٩٤٨ تاريخ صدور قرار دائره التصرفات إلا أن الدعوى لم ترفع إلا في أكتوبر سنة ١٩٦٣ فيكون حق المطعون عليها في رفع الدعوى قد سقط بالتقادم ، ولكن الحكم المطعون فيه لم يشر إلى هذا الدفع وأغفل الرد عليه رغم أنه يتغير به وجه الرأي في الدعوى . الوجه الثاني : أنه لما كان أساس طلب الفسخ هو عدم إقامة المسجد وكان الطاعن قد قدم مستندات تدل على قيام ابنه بينائه ، وأن الحكم المطعون فيه إذ أغفل بحث هذه المستندات يكون مشوباً بالقصور .

وحيث إن هذا النعى في وجهه الأول في غير محله ذلك أنه وإن كان قد ورد بوجه حافظة المستندات التي قدمها الطاعن ملخص لإشهاد البيع الصادر له في ١٩/١/١٩٤٩ أنهاء بعبارة " بذلك تكون دعوى الوزارة التي رفعت بفسخ عقد بيع تم في سنة ١٩٤٤ وعلى الأقل في ١٩/١/١٩٤٩ تاريخ صدور قرار اللجنة قد سقطت لأن الدعوى رفعت في أكتوبر سنة ١٩٦٣ إلا أنه يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن تقدم بجلسة ١٩٧٣/٤/٨ أى بعد تقديمه لتلك الحافظة في ١٩٧٣/٣/٩ — بمذكره لا تخرج عن مضمون ما جاء بصحيفة الاستئناف التي خلت من تمسكه بالدفع بسقوط الحق في رفع الدعوى بالتقادم مما مؤداه إن الطاعن في ختام دفاعه الذي طلب الحكم في الاستئناف على متضاه لم يتمسك بدفعه ولم يظهر تصميمه عليه فلا يترق له أن ينمى على الحكم المطعون فيه أنه لم يتعرض لهذا الدفع .

كما أن النعى في وجهه الثاني غير مقبول ذلك أنه لما كان النابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن دفاع الطاعن أمام محكمة الموضوع إنصب على عدم

التزامه بإقامة المسجد دون التمسك بالدفاع الذي انبنى عليه هذا النعى ، فإن ما ينعاه الطاعن يكون بذلك سببا جديدا لا يجوز إثارتة لأول مرة أمام محكمة النقض ولا يعيب محكمة الموضوع إلتقتها عن المستندات التي تقدم تأييدا للدفاع لمزيد أمامها .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت بالأوراق والفساد فى الاستدلال ، وفى بيان ذلك يقول إن الحكم المطعون فيه إذ كيف التصرف الصادر له من وزارة الأوقاف بأنه معلق على شرط فاسخ مستخلصا ذلك من قلة الثمن الوارد فى العقد وحصول التصرف دون مزايده وهو ما يناقض ما قرره مندوب وزارة الأوقاف بجلسة مادة التصرفات رقم ١١٤ سنة ١٨٤٨ المنعقدة بتاريخ ١٩٤٩/١/٩ من أن أحدا لم يحضر للمزاد سوى من رصا عليه المزاد وأن الثمن قد سدد للوزارة وهو مناسب وهو ما يبين منه أن البيع قد تم بالمزاد وغير معلق على شرط فاسخ فإنه يكون قد خالف الثابت بالأوراق وشابه الفساد فى الاستدلال .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ذلك أنه لما كان الطاعن لم يقدم صورة من محضر جلسة التصرفات التى يقول بأنه يفيد أن البيع تم بطريق المزاد وأن الثمن مناسب ، وكان الحكم المطعون فيه قد كيف العقد بأنه بيع معلق على شرط فاسخ وأقام قضائه على قوله " حيث إن هذه المحكمة ترى أن التكييف الصحيح للقانون والذى تنزله على واقعة الدعوى مستخلصة ذلك من ظروف التعاقد وملابساته وطبيعته وقلة الثمن الوارد فى العقد وحصول التعاقد دون مزايده أن نية الطرفين انصرفت إلى تعليق آثار البيع على شرط هو أن يقوم المستأنف ببناء مسجد على قطعة الأرض محل العقد " وهو استخلاص سائق له أصله الثابت بالأوراق فإن النعى عليه بمخالفة الثابت بالأوراق والفساد فى الاستدلال يكون على غير أساس .

وحيث إن الطعن يتعلّق بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه فيما يتعلق بقضائه بالإزالة إذا انتهى إلى أنّ الدعوى أقيمت قبل انقضاء سنة من وقت علم الوزارة المطعون عليها بإقامة المنشآت مستنداً في ذلك إلى ما ورد بتقرير الخبير من حيث أن تاريخ إقامة المباني لم تكن من مأمورية الخبير فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن النص في المادة ١٦٠ من القانون المدني على أنه "إذا فسخ العقد أعيد المتعاقدان إلى الحالة التي كانا عليها قبل العقد . . ." يدل على أن فسخ العقد إتفاقاً أو قضاء يترتب عليه إحلال العقد واعتباره كأن لم يكن ، وتعود الحال إلى ما كانت عليه قبل العقد ، فإذا كان العقد بيعاً وفسخ رد المشتري المبيع إلى البائع ورد البائع الثمن إلى المشتري فلا كان المشتري قد أقام بناء على الدين المبيعة اعتبر بياتاً بسوء نية ما دام الفسخ قد ترتب بسبب آت من جهته ، وفي هذه الحالة تطبق القاعدة المقررة في المادة ١٧٤ من القانون المدني التي تنص على أنه "إذا أقام شخص يتولد من هذه منشآت على أرض يعلم أنها مملوكة لغيره دون رضا صاحب الأرض ، كان لهذا أن يطلب إزالة المنشآت على نفقة من أقامها مع التعويض إن كان له وجه وذلك في ميعاد سنة من اليوم الذي يعلم فيه بإقامة المنشآت أو أنه يطلب استبقاء المنشآت مقابل دفع قيمتها مستحقة الإزالة ، أو دفع مبلغ يساوي ما زاد في ثمن الأرض بسبب هذه المنشآت ويجوز لمن أقام المنشآت أن يطلب نزعها إن كان ذلك لا يلحق بالأرض ضرراً ، إذا اختار صاحب الأرض أن يستبقى المنشآت طبقاً لأحكام الفقرة السابقة ، وذلك بالنسبة لحق البائع في طلب إزالة ما يكون المشتري قد أقامه من بيان على الأرض المبيعة أو استبقائه مع دفع المقابل ، وكذلك حق المشتري الذي أقام البناء على الأرض التي عادت ملكيتها إلى البائع بفسخ العقد وبيان مقدار المقابل الذي يستحقه عند إزالة البناء ، ولا يتصور في هذه الحالة إعمال القاعدة الواردة في تلك المادة والتي تقيد حق صاحب الأرض في طلب إزالة البناء بأن يكون طابعه خلال سنة من يوم علمه بإقامة البناء ، ذلك أنه طالما أن العقد مازال قائماً لم يفسخ فلا يتصور إلزام البائع بذلك القيد الزمني عند طلبه الإزالة ، لأن ذلك الطلب لن يكون إلا بعد انحلال العقد ، ومن ثم فإن ذلك القيد الزمني في طلب الإزالة ، لا يسرى في حق



البائع إلا من تاريخ الحكم النهائي بفسخ العقد إذا كان البائع عالماً بإقامة المنشآت قبل ذلك أو من تاريخ علمه بإقامتها إذا كان العلم بعد الفسخ وفي جميع الأحوال فإن حق البائع في طلب الإزالة يسقط بعد خمسة عشر عاماً من تاريخ الحكم إذا كان ذلك فإنه يكون غير منتج النعمى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون إذ احتسب مدة السنة من تاريخ دلم المطعون عليها بإقامة المنشآت قبل فسخ العقد طالما أنه انتهى صحيحاً إلى رفض الدفع بسقوط حقها في طلب الإزالة .

ولما تقدم بتعين رفض الطعن .

---

## جلسة ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة أنور خلف وعضوية السادة المستشارين :  
ممدوح عطية ، وحسن السنباطي ، ورأفت عبد الرحيم ، ومحمد حسب الله .

( ٣١٢ )

الطعن رقم ٧٥٦ لسنة ٤٢ القضائية :

تأمينات إجتماعية " تعويض الدفعة الواحدة " .

التزام هيئة التأمينات الإجتماعية بالتعويض عن التأخير في صرف مستحقات المؤمن عليه .  
م ٨٥ / ٢ ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . إعفاء الزبنة من هذا التعويض الإضافي متى كانت منازعتها  
جديدة في أصل الحق المطالب به . تقدير المنازعة . مما يستغل به قاضي الموضوع .

لا يعفى هيئة التأمينات الإجتماعية من دفع التعويض الإضافي المنصوص  
عليه في المادة ٩٥/٢ من قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣  
لسنة ١٩٦٤ أن يكون المبلغ المطالب به محل نزاع منها مادام قد ثبت للمحكمة  
إلزام الهيئة به إلا إذا كانت منازعة الهيئة تنصب على أصل الحق — وهو خروج  
الطاعن نهائياً من نطاق قانون التأمينات الإجتماعية أو عدم خروجه — إستناداً  
إلى التعديل الذي أدخله المشرع في هذا الخصوص على قانون التأمينات الإجتماعية  
فإن الهيئة لا تلتزم بالتعويض الإضافي المشار إليه وتقدير جديدة هذه المنازعة هو  
من مسائل الواقع التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع مادام قد أقام قضاءه على  
أسباب سائغة تكفي لجملة .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر  
والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

حيث أن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٥٠٢٩ سنة ١٩٦٩ عمال كلى القاهرة على الهيئة المطعون ضدها طالبا الحكم بالزامها بأن تدفع له مبلغ ١٣٦٦ جنيها و ٤١١ مليا قيمة تعويض الدفعة الواحدة المستحق له مع ١٪ من قيمته عن كل يوم يتأخر فيه أداء المبلغ المذكور اعتبارا من ١٩٦٩/٣/٩ . وقال شرحا لدعواه أنه التحق بالعمل لدى شركة ... .. في ١٩٥٥/٨/٢٥ بأجر بلغ ٥٦ جنيها و ٤٠٥ مليا شهريا وفي ١٩٦٩/١/٣٠ أثر الاستقالة ليعمل شاسبا بعد أن قيد اسمه في سجل المحاسبين والمراجعين ولما كان مشتركا بهيئة التأمينات الاجتماعية ويحق له وقد خرج نهائيا من نطاق تطبيق القانون رقم ٧٣ سنة ٦٤ ولإستقالته ومزاواته مهنة المحاسبة صرف تعويض الدفعة الواحدة أعمالا لنص المادة ٨١ من ذلك القانون فقد تقدم بطلبه إلى الهيئة المطعون ضدها في ١٩٦٩/٢/٩ إلا أنها أمتنعت عن السداد فأقام دعواه بطلباته السالف ذكرها ، وبتاريخ ١٩٧٠/٣/١١ حكمت المحكمة بنسب مكتب الخبراء لوزارة العدل لأداء المهمة الميمنة بمنطوق الحكم وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت في ١٩٧١/٣/١٧ بالزام المطعون ضدها بأن تدفع للطاعن مبلغ ١١٢٢ جنيها و ٥١٨ مليا و ١٪ من مبلغ ١٠٨٥ جنيها و ١٤١ مليا عن كل يوم تأخير إبتداء من ١٩٦٩/٣/١٦ . إستأنفت المطعون ضدها هذا الحكم أمام محكمة إستئناف القاهرة وقيد الإستئناف برقم ١٩٦٥ منه ٨٨ ق وبتاريخ ١٩٧٢/١٠/٣١ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من إزام الهيئة المستأنفة بنسبة ال ١٪ وتأييده فيما حدا ذلك . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم المطعون فيه وعرض الطعن على غرفة المشورة فحددت لنظرة جلسة ١٩٧٧/١٠/٣ وفيها ألتمت النيابة رأيها السابق .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب حاصلها أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون إذ انتهى إلى أنه لا عمل لإزام الهيئة المطعون ضدها بنسبة ال ١٪ ، في حين أن الطاعن تقدم لها بكافة المستندات المطلوبة منه قانونا إلا أنها أمتنعت عن صرف التعويض المستحق له مما يستوجب إزامها بالتعويض الإضافي المقرر بالمادة ٢/٩٥ من قانون التأمينات الاجتماعية ، وإذ لم يقض له الحكم المطعون



فيه بهذا التعويض إستنادا إلى أن الهيئة نازعته في أصل الحق ، وهو تأويل لا يسمح به نص المادة ٢/٩٥ المشار إليه ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب تقضيه .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه وإن كان لا يعفى هيئة التأمينات الاجتماعية من دفع التعويض الإضافي المنصوص عليه في المادة ٢/٩٥ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أن يكون المبلغ المطالب به محل نزاع منها مادام قد ثبت للمحكمة إلزام الهيئة به ، إلا أنه إذا كانت منازعة الهيئة تنصب على أصل الحق — وهو خروج الطاعن نهائيا من نطاق قانون التأمينات الاجتماعية أو عدم خروجه — « فإن تقدير جدية هذه المنازعة بما يترتب على ذلك من إعفاء الهيئة من أداء التعويض الإضافي ، يكون من مسائل الواقع التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع مادام قد أقام قضاء على أسباب سائغة تكفي لحمله . » لما كان ذلك ، وكان الثابت من أوراق الطعن أن الطاعن إستقال من عملة بتاريخ ١٩٦٩/١/٣٠ ليعمل محاسبا وتقدم للهيئة المطعون ضدها بطلب صرف تعويض الدفعة الواحدة في ١٩٦٩/٢/٩ في ظل القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٩ الذي عمل به من تاريخ تشرة في ١٩٦٩/١/٩ ، وكانت المادة الثانية من هذا القانون تنص على إضافة فقرة جديدة إلى نهاية البند "ب" من المادة ٨١ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ تقضى بأن تحديد حالات خروج المؤمن عليه نهائيا من نطاق تطبيق القانون بقرار يصدر من وزير العمل بناء على إقتراح مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ، وأوضحت مذكرته الإيضاحية أن الهدف من هذا التعديل هو تلافى ما تبين من التطبيق العاكي من أن كثيرا من العاملين الذين تنهى مدة خدمتهم لدى أصحاب الأعمال لأي سبب قبل بلوغهم سن التقاعد يتقدمون بطلب بصرف التعويضات عن مدة إشتراكهم ويبرزون هذه الطلبات بأنهم خرجوا نهائيا عن نطاق تطبيق القانون ويقدمون لهذا الغرض مستندات تثبت مزاولتهم التجارة أو إحدى الحرف أو انضمامهم كشركاء متضامنين لأحدى الشركات الخاصة ، ثم لا يلبثون بعد صرف التعويض أن يعودوا للعمل لدى أصحاب أعمال آخرين ، الأمر الذي يؤدي إلى تبديد مدد إشتراك هؤلاء العاملين بما لا يحقق أهداف نظام التأمينات الاجتماعية من تكوين معاشات للمؤمن

عليهم والمستحقين عنهم من بعدهم ، وهو ما يفصح ببلاء عن أن هذا التعديل قصد به استبعاد الحالات التي أوردتها المذكرة الايضاحية وما يماثلها من الحالات التي تعتبر خروجاً نهائياً عن نطاق قانون التأمينات الإجتماعية . لما كان ما تقدم وكانت الهيئة المطعون ضدها قد استندت إلى هذا التعديل التشريعي في منازعتها للطاعن بشأن استحقاق تعويض الدفعة الواحدة وكان الحكم المطعون فيه قد حسم هذا الخلاف بما انتهى إليه من أن الطاعن يستحق هذا التعويض تأسيساً على أن قرار وزير العمل المشار إليه في هذا التعديل لم يصدر إلا في ١٢/٤/١٩٦٩ وعمل به من تاريخ نشره من ١٣/٥/١٩٦٩ بعد استقالة الطاعن ، وأنه في ذات الوقت لا يستحق التعويض الإضافي لما وضع من أن الطرفين تنازعا أصل الحق — بسبب صدور القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٩ المشار إليه — وبالتالي لا يكون هناك محل أو مقتضى لإلزام الهيئة المطعون ضدها بهذا التعويض ، وهي أسباب سائغة فيما يستقل بتقديره قاضي الموضوع ، فإن النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس سليم .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة مصطفى الفقى وعضوية السادة المستشارين/ حافظ رفقى ،  
وجميل الزينى ، ومحمود وحسن حسين ، ومحمود حمدى عبد العزيز .

( ٣١٣ )

الطعن رقم ٧٣٥ سنة ٣٤ القضائية :

( ٣٤٢٤١ ) نقل . مسئولية . " مسئولية تعاقدية " . تعويض - نقض .

(١) مسئولية أمين النقل . مسئولية تعاقدية . إلتزامه بتعويض الشاحن عما لحقه من خسارة ومافاته من كسب ما لم يتفق على إعفائه من المسئولية أو تخفيفها . المادتان ٢١٧ و ٢٢١ مدنى .

(٢) تعيين عناصر الضرر . خضوعه لرقابة محكمة النقض .

(٣) خلو سند الشحن من الاتفاق على إعفاء هيئة السكك الحديدية من المسئولية أو الاتفاق على أعمال قرار وزير النقل ٢٣٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن شروط نقل البضائع والتعويضات الاتفاقية . أثره . عدم اعتبار أحكام هذا القرار مكمله لعقد النقل وبالتالي فإن المتعاقد الآخر لا يلتزم بها .

١ - لما كانت مسئولية أمين النقل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - مسئولية تعاقدية ناتجة عن إخلاله بواجبه فى تنفيذ عقد النقل ، ومن ثم يلزم ، طبقا لنص المادة ٢٢١ من القانون المدنى بتعويض الشاحن عما لحقه من خسارة ومافاته من كسب ما لم يتفق على إعفائه من المسئولية أو تخفيفها . وفقا لنص المادة ٢١٧ من القانون المشار إليه .

٢ - تعيين العناصر المكونة للضرر والتي يجب أن تدخل فى حساب التعويض تعد من مسائل القانون التى تخضع لرقابة محكمة النقض .

٣ - إذ كان الثابت من الأوراق أن سندات شحن البضائع موضوع النزاع ، قد خلت من أى اتفاق على إعفاء المطعون ضدها الأولى - هيئة السكك الحديدية



من المسئولية عن نقد أو تلف البضائع المشحونة أو التخفيف منها ، كما خلت من أى عبارة تفيد قبول الطرفين أعمال أحكام قرار وزير النقل سالف الذكر أو الإحالة إليه ، وإذ كان هذا القرار صدر بالتطبيق لنص المادة ٤ من القانون ٣٦٦ لسنة ١٩٥٦ ، بإنشاء الهيئة العامة للسكك الحديدية والتي خولت لمجلس إدارة الهيئة وضع شروط نقل البضائع وقواعد التعويضات الاتفاقية وامتدادها من وزير المواصلات ( والنقل حاليا ) عملاً بالمادة ٧ من القانون المشار إليه ، فإن مفاد هذه النصوص كما تدل عليه عبارة " التعويضات الاتفاقية " أن المشرع رأى أن يسند لمجلس إدارة الهيئة العامة للسكك الحديدية وضع الشروط والقواعد المنظمة لنقل البضائع وكيفية تقدير التعويض عنها والتي يتعين على المسئولين في الهيئة مراعاتها والنص أو الإحالة إليها في عقود النقل التي تبرمها مع الغير ، فإذا أهملوا أو أغفلوا ذلك ، فإن تلك الشروط والقواعد لا تعتبر مكملة لعقود النقل ولا يلزم بها المتعاقد الآخر .

## الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث أن الوقائع على ما يبين الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٣٣٥ لسنة ٧١ تجارى كلى شمال القاهرة على المطعون ضدهم طلب فيها القضاء أولا : بالزام المطعون ضدها الأولى بطريق الضامن مع باقى المطعون ضدهم بأن يؤدوا له مبلغ ٦٧٣٣ جنيه و ٩٠٠ مليا ثانيا : بالزام المطعون ضدها الأولى بأن تؤدى له بخلاف المبلغ السابق مبلغ ٢٠٣٣ جنيه و ١٠٤ مليم ثالثا : بالزام كل من المطعون ضدهم بالموائد القانونية بواقع ٥٪ اعتبارا من تاريخ المطالبة الرسمية وقال الطاعن تبياناً لدعواه أنه قام بشحن إحدى عشر رسالة من الحضرات من الوجه القبلى إلى الاسكندرية عن طريق السكك الحديدية ، وأنه قام بالتأمين على هذه البضاعة وفقا لنظام التأمين الجبرى

الذي اتفقت عليه الهيئة العامة للسكك الحديدية مع مجموعة شركات تأمين نقل البضائع ، وقد تراخت المطعون ضدها الأولى في نقل الحضرورات مما أدى إلى تلفها ، وحررت محاضر لإثبات حالة ومعاينة لكل رسالة ، فاضطره ذلك إلى إقامة دعواه الخالية بطلباته السابقة . وبتاريخ ١٩٧١/١/٢٧ قضت محكمة أول درجة بئدب خير لبيان قيمة ماتلف من البضاعة وسببه ، وبعد أن قلم الحبير تقريره قضت المحكمة في ١٩٧٢/٥/٢٤ بالزام المطعون ضدها الأولى ، بأن تؤدى للطاعن مبلغ ٨٧٦٧ جنيه و ٧٠٤ مليم متضامنة مع باقى المطعون ضدهم بالتضامن فيما بين الآخرين فى مبلغ ٦٥٠٠ من المبلغ سالت الذكر والفوائد بواقع ٥ ٪ سنوياً من تاريخ صيرورة الحكم نهائياً - استأنفت مجموعة شركات التأمين هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٥٧ لسنة ٨٩ ق كما إستأنفته الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية بالإستئناف رقم ٣٥٣ سنة ٨٩ ق كما إستأنفه الطاعن إستئنافاً فرعياً قيد برقم ٥٣٩ سنة ٨٩ ق ، بالنسبة لما قضى به من فوائد من وقت صيرورة الحكم نهائياً طالبا أن يكون القضاء بها من تاريخ المطالبة الرسمية ، وبعد أن قررت محكمة إستئناف القاهرة ضم هذه الاستئنافات الثلاثة ، قضت بتاريخ ١٩٧٣/٥/٣١ أولا : برفض الإستئناف الفرعى . ثانياً : فى الإستئنافين الأصليين بتعديل الحكم المستأنف وإلزام الهيئة العامة لسكك حديد مصر متضامنة مع مجموعة شركات التأمين بالتضامن فيما بينها بأن يدفعوا للطاعن مبلغ ٤٨٤٠ جنينها و ٩٥٠ مليم وفوائده بواقع ٥ ٪ سنوياً من تاريخ الحكم - طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه ، وإذ عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها إلتزمت النيابة وأيها .

وحيث إن الطاعن ينعى بالوجه الأول من السبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقول أنه أسرى قضاءه برفض طلب الطاعن تعويضه عما فانه من كسب بسبب تلف الحضرورات ، على أن شتما عن طريق السكك الحديدية يتضمن قبوله لشروط إعفاء المطعون ضدها الأولى من المسئولية عن هذا الشق من التعويض طبقاً لما نص عليه البند ٣ من الأحكام العامة لقاعدة ٢٦ من قرار وزير النقل رقم ٢٣٠ سنة ٦٦ ، الذى يعتبر مكملاً

لعقد النقل في حين أن السندات التي شحنت بمقتضاها البضاعة قد خلت من هذه الشروط ومن الإشارة إلى نص تلك المادة ، والتزام الطاعن بها ومن ثم لا يعتبر هذا النص مكملًا لعقد النقل ولا يبرر له الطاعن ، هذا فضلا عن أن القانون رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء هيئة سكك حديد مصر ، لا يتضمن نصا يسمح لوزارة النقل بإصداره ويكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى شديد ، ذلك أنه لما كانت مسؤولية أمين النقل — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هي مسؤولية تعاقدية ناتجة عن إخلاله بواجبه في تنفيذ عقد النقل ، ومن ثم يلزم طبقا لنص المادة ٢٢١ من القانون المدني بتعويض الشاحن عما لحقه من خسارة ومافاته من كسب ، ما لم يتفق على إعفائه من المسؤولية أو تخفيفها وفقا لنص المادة ٢١٧ من القانون المشار إليه ولما كان تعيين العناصر المكونة للضرر والتي يجب أن تدخل في حساب التعويض يعد من مسائل القانون التي تخضع لرقابة محكمة القضاة ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلص في قضائه إلى عدم أحقية الطاعن في المطالبة بما فاته من كسب بسبب تلف البضائع التي شحنها وأن حقه يقتصر على المطالبة بتعويضه عما لحقه من خسارة فحسب ، بالتطبيق لنص البند الثالث من الأحكام العامة للمادة ٢٦ من قرار وزير النقل رقم ٢٣٠ الصادر بتاريخ ١٦/٤/١٩٦٦ الذي اعتبره الحكم مكملًا لعقد النقل ولمزما لطرفيه ، فإن هذا الذي انتهى إليه الحكم ينطوي على خطأ في تطبيق القانون ذلك أن البات من الأوراق أن سندات شحن البضائع موضوع النزاع ، قد خلت من أي اتفاق على إعفاء المطعون ضدها الأولى من المسؤولية عن فقد أو تلف البضائع المشحونة أو على التخفيف منها ، كما خلت من أية عبارة تفيد قبول الطرفين أعمال أحكام قرار وزير النقل سالف الذكر أو الإحالة إليه ، وإذا كان هذا القرار صدر بالتطبيق لنص المادة ٤ من القانون رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء الهيئة العامة للسكك الحديدية والتي خولت لمجلس إدارة الهيئة وضع شروط نقل البضائع وقواعد التعويضات الاتفاقية وإعتمادها من وزير المواصلات ( النقل جاليا ) عملا بالمادة ٧ من القانون المشار إليه فإن قضاء هذه النصوص كما تدل عليه عبارة ” التعويضات الاتفاقية ” أن المشرع



رأى أن يسند لمجلس إدارة الهيئة العامة للسكك الحديدية وضع الشروط والقواعد المنظمة لنقل البضائع ، وكيفية تقدير التعويض عنها ، والتي يتعين على المستمولين في الهيئة مراعاتها والنص أو الإحالة إليها في عقود النقل التي أبرمها مع الغير ، فإذا أهملوا أو أغفلوا ذلك ، فإن تلك الشروط والقواعد لا تعتبر مكملة لعقود النقل ولا يلزم بها المتعاقد الآخر ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه في هذا الخصوص .

وحيث إن الطاعن ينهى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت بالأوراق ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم وهو بسبيل تقدير التعويض عما لحقه من خسارة قدر أجرة النقل تقديرا جرافيا بمبلغ ٢٣٠ جنيتها و ٥٢٠ مليا بواقع ٥٪ من قيمة البضاعة التالفة في حين أن الثابت من سندات الشحن الإحدى عشر المقدمة من الطاعن أن أجرة النقل المدفوعة فعلا عن هذه البضائع هو مبلغ ٦٩٦ جنيتها و ٦٧٠ مليا ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أطرح الثابت في هذه السندات غير المجحودة من المطعون ضدهم ، ولما إلى التقدير الجزافي في هذا الصدد تحكما منه وهو ما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى بدوره صحيح ، ذلك أنه بالرجوع إلى مدونات الحكم المطعون فيه يبين أنه بمسند أن حدد سعر الكلفة للبضائع التالفة أورد بأسبابه " يضاف لذلك مصاريف الشحن والحزم وأجرة النقل وتقدير المحكمة هذا بواقع ٥٪ من قيمة البضاعة أي ٢٣٠ جنيتها و ٥٢٠ مليا " ولما كان الثابت بسندات شحن البضائع موضوع التداعى والتي قدمها الطاعن ضمن مستنداته لمحكمة الموضوع ، ولم يجحدها المطعون ضدها أنه دفع لها مبلغ ٦٩٦ جنيتها و ٦٧٠ مليا مقابل نقل تلك البضائع ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أطرح هذه السندات غير المجحودة ، وعمد إلى تقدير أجرة النقل مضامنا إليها مصاريف الشحن والحزم تقديرا جزافيا يقل عما دفعة الطاعن فعلا ، فإنه يكون قد خالف الثابت بالأوراق بما يعيبه ويوجب نقضه في هذا الخصوص أيضا والإحالة دون حاجة إلى بحث باقي أسباب الطعن .

## جلسة ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة الدكتور محمد محمد حسين وعضوية السادة  
المستشارين / جلال عبد الرحيم عثمان ، ومحمد كمال عباس ، وصالح الدين يونس ، ومحمد وجدي  
عبد الصمد .

( ٣١٤ )

الطعن رقم ٣٢ لسنة ٤٥ القضائية :

إعلان " الإعلان بالبريد " . ضرائب " الطعن الضريبي " . تزوير .  
إعلان الممول بربط الضريبة بطريق البريد . إجراءات . اختلافها عن إجراءات الإعلان  
في قانون المرافعات . علم الوصول ورقة رسمية . انكار الممول توقيعه عليه . لا يكفي .  
وجوب الطعن عليه بالتزوير .

مؤدى نص المادة ٩٦ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون  
رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن المشرع  
وضع إجراءات خاصة لإعلان الممول بربط الضريبة وهى إجراءات تختلف  
عن الإجراءات المنصوص عليها في قانون المرافعات ، كما تختلف عن نظام  
الإعلان بطريق البريد على يد محضر الذى كان ينص عليه قانون المرافعات السابق  
في المواد من ١٥ إلى ١٩ قبل إلغائها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ، وقد  
جعل المشرع الإعلان المرسل من المأمورية إلى الممول لاختطاره بربط الضريبة  
بكتاب موصى عاينه مصحوبا بعلم الوصول في قوة الإعلان الذى يتم بالطرق  
القانونية ولم يشأ أن يقيد المأمورية بإجراءات الإعلان التى فرضها قانون  
المرافعات ، كما أن تعليمات البريد لم توجب على موزع البريد أن يثبت على  
الخطابات تحققه من الشخص الذى وقع أمامه إلا في حالة واحدة هى عدم  
وجود المرسل إليه والمشار إليها في البند ٢٥٨ من التعليمات العمومية عن الأشغال  
البريدية المطبوعة في سنة ١٩٦٣ ، لما كان ذلك وكان إيصال علم الوصول هو  
ورقة رسمية لا يكفي لدحض حجيتها انكار التوقيع عليها بل يتعين سلوك طريق  
الطعن بالتزوير .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقوير الذي تلاه السيد المستشار المقرر / والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث أن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن مأمورية ضرائب ديروط قدرت أرباح الطاعن الخاضعة للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية في السنوات من ١٩٦٠ بالمبالغ ١٤٢٢ جنيها ، ١٦٧٨ جنيها ، ١١٠٢ جنيها على التوالي وإذا عترض وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التي أصدرت قرارها بتاريخ ١٧/٩/١٩٦٨ بعد قول الطعن شكلا لرفعه بعد الميعاد فقد أقام الدعوى رقم ٢٠٢ سنة ١٩٦٨ تجارى أسيوط الابتدائية طالبا الحكم بإلغاء قرار لجنة الطعن وإعادة الأوراق إليها للفصل في الموضوع ، بتاريخ ١٧/١١/١٩٦٩ حكمت المحكمة بتأييد قرار اللجنة المطعون فيه ، استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٧ لسنة ٤٨ ق أسيوط وبتاريخ ٢٣/٢/١٩٧٥ حكمت المحكمة الاستئنافية بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينمى به الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسييب . وفي بيان ذلك يقول إن الحكم أقام قضاءه بتأييد الحكم المستأنف فيما انتهى إليه من عدم قبول الطعن شكلا على أن الثابت في علم الوصول المرفق بالملف الفردي أنه قد تم أخطاره بالنموذج ١٩ ضرائب بتاريخ ٢٦/٢/١٩٦٢ بموجب خطاب مسجل وقد تم التوقيع على علم الوصول بإمضاء الممول ولم يتقدم بعريضة الطعن إلا بتاريخ ١٧/١/١٩٧٤ ولم يقيم الطاعن بإتخاذ طريق الطعن بالتزوير على التوقيع المنسوب إليه في علم الوصول مع أن الطاعن تمسك في جميع مراحل النزاع بأن التوقيع الوارد على علم الوصول



ليس له وأن النموذج ١٩ ضرائب لم يصلة ، وإن موزع البريد كان عليه أن يثبت على المظروف من خاطبة وأن يتحقق من الشخص الذي وقع بامضائه على علم الوصول وأن تعليمات البريد — على خلاف ما ذهب إليه الحكم — توجب على موزع البريد بالنسبة لخطابات مصلحة الضرائب بالذات أن يتحقق من الشخص الذي وقع وأن يثبت ذلك تمثيلاً مع أحكام قانون المرافعات من وجوب الإعلان لشخص المعلن إليه بما كان يتعين معه على المحكمة أن تتحقق هذه الواقعة دون الزام الطاعن بإيقاع إجراءات الطعن بالتزوير .

وحيث إن هذا النعمى غير سديد ، ذلك أن مؤدى نص المادة ٩٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن المشرع وضع إجراءات خاصة لإعلان المرسل بربط الضريبة وهى إجراءات تختلف عن الإجراءات المنصوص عليها فى قانون المرافعات ، كما تختلف عن نظام الإعلان بطريقة البريد على يد محضر الذى كان ينص عليه قانون المرافعات السابق فى المواد من ١٥ إلى ١٩ قبل إلغائها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ، وقد جعل المشرع الإعلان المرسل من المأمورية إلى الممول لأخطاره بربط الضريبة بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول فى قوة الإعلان الذى يتم بالطرق القانونية ولم يشأ أن يقيد المأمورية بإجراءات الإعلان التى فرضها قانون المرافعات ، كما أن تعليمات البريد لم توجب على موزع البريد أن يثبت على الخطابات تحققه من الشخص الذى وقع أمامه إلا فى حالة واحدة هى حالة عدم وجود المرسل إليه والمشار إليها فى البند ٢٥٨ من التعليمات العمومية عن الأشغال البريدية المطبوعة فى سنة ١٩٦٣ والذى ينص على أن " المراسلات المسجلة الواردة من مصلحة الضرائب تسلم إلى المرسل إليهم أنفسهم ، وفى حالة عدم وجود المرسل إليه تسلم المراسلة المسجلة إلى نائبه أو خادمه أو لمن يكن ساكناً معه من أقاربه وأصحابه بعد التحقق من صفتهم والتوقيع منهم " . لما كان ذلك وكان إيصال علم الوصول هو ورقة رسمية لا يكفى لدحض حجيت الإنكار التوقيع عليها بل يتعين سلوك طريق الطعن بالتزوير وكان الحكم المطعون فيه قد أورد فى مدوناته " وحيث إن الثابت من علم الوصول المرتق بالملف الفردى للمول ( الطاعن ) أنه قدم أخطاره بالنموذج ١٩ ضرائب بتاريخ ١٩٧٤/٢/٢٦

بموجب خطاب مسجل وقد تم التوقيع على علم الوصول بإمضاء الممول ولم يتقدم بعريضة الطعن إلا بتاريخ ١٧/٩/١٩٦٤ ولم يتم المستأنف باتخاذ طريق الطعن بالتزوير على التوقيع المنسوب إليه في علم الوصول المرفق وذلك طبقا للإجراءات المنصوص عليها في المادة ٤٩ من قانون الإثبات وقد قعد المستأنف عن سلوك هذا الطريق أمام درجتي التقاضى الأمر الذى تستشف منه المحكمة أن طعنه لا يتسم بالجدية ومن ثم فإن الحكم المستأنف يكون فى محله إذ انتهى إلى تأييد قرار لجنة الطعن . "فان النعمى على الحكم بهذا السبب يكون على غير أسس ويتعين لذلك رفض الطعن .

## جلسة ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار مصطفى كمال سليم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
أحمد سيف الدين سابق ومحمد عبد الخالق البغدادي ، وسليم عبد الله سليم ، ومحمد عبد العزيز الجندى .

( ٣١٥ )

الطعن رقم ٢٩٥ لسنة ٤٣ القضائية :

( ٢٤١ ) اختصاص ” الاختصاص النوعي ، قضاء مستعجل . حكم .

( ١ ) الحكم بعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر الدعوى لعدم توافر الاستعجال  
أو المساس بأصل الحق . عدم جواز إحالة النزاع لمحكمة الموضوع . علة ذلك .

( ٢ ) قضاء المحكمة بإحالة النزاع المستعجل إلى محكمة الموضوع لمساسه بأصل الحق . خطأ .  
وجوب أن تقضى محكمة الموضوع المحال إليها من تلقاء نفسها بانتهاء الدعوى .

١ - نص المادة ٤٥ من قانون المرافعات الواردة في الفصل الخاص  
بالاختصاص النوعي يدل على أن الشارع قد أفرد قاضي المسائل المستعجلة  
باختصاص نوعي محدد هو الأمر بإجراء وقتي إذا توافر شرطان : هما عدم المساس  
بالحق وأن يتعلق الإجراء المطلوب بأمر مستعجل يخشى عليه من فوات الوقت  
وهذا الاختصاص متميز عن الاختصاص النوعي للأحكام الجزئية والإبتدائية  
التي تختص بالفصل في موضوع النزعة التي ترفع إليها وإذا رفعت الدعوى لقاضي  
المسائل المستعجلة بطلب اتخاذ إجراء وقتي وتبين له أن الفصل فيه يقتضي  
المساس بالحق أو أن الاستعجال مع خشية فوات الوقت غير متوفر قضى بعدم  
اختصاصه بنظر الدعوى وبهذا القضاء تنتهي الخصومة أمامه ولا يبقى منها ما يجوز  
إحالة لمحكمة الموضوع طبقاً للمادة ١١٠ من قانون المرافعات أولاً لأن هذا القضاء  
يتضمن رفضاً للدعوى لعدم توافر الشرطين اللازمين لقبولها وهما الاستعجال  
وعدم المساس بالحق وثانياً لأن المدعى طلب في الدعوى الأمر باتخاذ إجراء وقتي



وهذا الطلب لا تختص به استقلالا محكمة الموضوع ولا تملك المحكمة تحويله من طلب وقتي إلى طلب موضوعي لأن المدعى هو الذي يحدد طلباته في الدعوى .

٢ — إذ كان الطاعن قد أقام دعواه .. مدنى جرجا طالبا بالحكم بصرفه مستعجلة بطرد المطعون ضدهما من الأرض المبينة بصحيفة الدعوى وتسليمها له ، وقضت محكمة جرجا الجزئية في مادة مستعجلة بعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر الدعوى مؤسسة قضاها على ما يفيد أن الأمر بطرد المطعون ضدهما ينطوي على مساس بالحق ، وبهذا القضاء تنهى الدعوى ويكون خطأ ومخالفة للقانون ما أمر به الحكم من إحالة النزاع لمحكمة سوهاج الابتدائية لوروده على عدم وينبئ على هذا ألا يصبح اتصال محكمة سوهاج الابتدائية بالنزاع الموضوعي وفصلها فيه بانزاع من أن قاض الأمور المستعجلة بمحكمة جرجا الجزئية لا يملك أن يحيل إليها النزاع الموضوعي لأنه لم يرفع إليه ولا يحق له تغيير طلب المدعى من طلب الأمر بإتخاذ إجراء وقتي إلى طلب موضوعي ولأنه فصل في الطلب المعروض عليه في الحدود التي أوضحها ، وإذ كانت إجراءات التقاضى ومنها كيفية اتصال المحكمة بالدعوى تتعلق بالنظام العام وتفصل في صحتها المحكمة من تلقاء نفسها طالما توافرات في الدعوى العناصر المباشرة لمخالفة النظام العام فقد كان على محكمة الاستئناف — إزاء الواضح من حكم محكمة جرجا الجزئية إعتبارها محكمة للأمر المستعجلة وحكم محكمة سوهاج الابتدائية — أن تقصر قضاها على إلغاء الحكم المستأنف وتعتبر الدعوى منتهية بحكم محكمة جرجا الجزئية .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه المستشار المقيّم والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وباقي الأوراق —  
تتحصل في أن الطاعن رفع الدعوى ٣١٠ سنة ١٩٧٠ مدنى جرجا طالبا الحكم  
بصفة مستعجلة بطرد المطعون ضدهما من قطعة أرض مساحتها ٨٦,٣٥ مترا.  
وبتاريخ ١٩٧٠/٤/٢٠ قضت المحكمة في مادة مستعجلة بعدم اختصاص  
القضاء المستعجل بنظر الدعوى وبإحالتها لمحكمة سوهاج الابتدائية حيث قيدت  
برقم ٥٨٧ سنة ١٩٧٠ مدنى كلى سوهاج وبتاريخ ١٩٧٠/٥/٢٨ قضت المحكمة  
بعدم جواز نظر الدعوى السابقة الفصل فيها في الدعوى ٧٤٩ سنة ١٩٦٦ مدنى  
جرجا. استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف ٢٦٩ سنة ٤٥ ق أسيوط ( مأمورية  
سوهاج ) وبجلسة ١٩٧١/٦/٦ قضت المحكمة بإلغاء الحكم بعدم جواز نظر الدعوى  
السابقة الفصل فيها وبجواز نظرها ثم حكمت بتاريخ ١٩٧٢/٤/٢ برفض الدعوى.  
فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى  
بنقض الحكم المطعون فيه واعتبار دعوى الطاعن منتهية وإذ عرض الطعن على المحكمة  
في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن النيابة طابت نقض الحكم المطعون فيه واستندت في ذلك إلى أنه  
تجاوز إثارة الأسباب المتعلقة بالنظام العام لأول مرة أمام هذه المحكمة طالما  
كانت لا تقوم على واقع غير قائم في الدعوى ولا يحتاج إلى أية ورقة جديدة لم تقدم  
لمحكمة الموضوع وأن الثابت من الأوراق أن الدعوى رفعت لإبتداء أمام محكمة  
جرجا الجزئية بطلب الحكم بصفة مستعجلة بطرد المطعون ضدهما من الأرض  
محل النزاع تأسيسا على أنهما يفتصبانها ولم ترفع بطلب موضوعي فكان يتعين على  
قاضي محكمة جرجا بصفته قاضيا للأموار المستعجلة إذ تبين له عدم توافر شرطي  
الاستعجال وعدم المساس بأصل الحق أو أحدهما أن يقضى برفض الدعوى ،  
ولئن كان العمل قد جرى باستعمال تعبير عدم الاختصاص بدلا من تعبير رفض  
الدعوى في هذه الحالة فإن الحكم بأى من التعبيرين ينهى الدعوى أمام القاضي  
المستعجل بحيث لا يكون ثمة محل لأعمال نص المادة ١١٠ من قانون المرافعات  
بإحالة الدعوى للمحكمة المختصة ويكون الأمر بالإحالة للمحكمة الابتدائية واردا  
على معدوم فلا يلتزم المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها بل كان عليها أن تقضى  
باتتهائها وإذا خالف الحكم المطعون فيها هذا النظر وكان طريق اتصال الدعوى

بالمحكمة من النظام العام وكان الطاعن يطلب نقض الحكم المطعون فيه وهو ما يؤدي إليه ما تثيره النيابة ولا يمنع من رفع النزاع إلى القضاء بالطريق الذي رسمه القانون فإن السبب الذي تثيره النيابة يدخل في عموم طلبات الطاعن ويتسع له نطاق الطعن والحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النسخة سديد ذلك بأن نص المادة ٤ من قانون المرافعات الوارد في الفصل الخاص بالاختصاص النوعي على أن "يندب في مقر المحكمة الابتدائية قاضي من قضاتها ليحكم بصفة مؤقتة مع عدم المساس بالحقوق في المسائل المستعجلة التي يخشى عليها من فوات الوقت ، أما في خارج دائرة المدينة التي بها مقر المحكمة الابتدائية فيكون هذا الاختصاص لمحكمة المواد الجزئية على أن هذا لا يمنع من اختصاص محكمة الموضوع أيضا بهذه المسائل إذا رفعت لها بطريق التبعية " يدل على أن الشارع قد أفرد قاضي المسائل المستعجلة باختصاص نوعي محدد هو الأمر بإجراء وقفي إذا توافر شرطان هما عدم المساس بالحقوق وأن يتعلق الإجراء المطلوب بأمر مستعجل يخشى عليه من فوات الوقت وهذا الاختصاص متميز عن الاختصاص النوعي للمحاكمة الجزئية والابتدائية التي تختص بالفصل في موضوع الانعكة التي ترفع إليها . وإذا رفعت الدعوى لقاضي المسائل المستعجلة بطلب اتخاذ إجراء وقفي وتبين له أن الفصل فيه يقتضي المساس بالحقوق أو أن الاستعجال مع خشية فوات الوقت غير متوفر قضى بعدم اختصاصه بنظر الدعوى وبهذا القضاء تنتهي الخصومة أمامه ولا يبقى منها ما تجوز أجالته لمحكمة الموضوع طبقا للمادة ١١٠ من قانون المرافعات أولا لأن هذا القضاء يتضمن رفضا للدعوى لعدم توافر الشرطين اللذين لقبولها وهما الاستعجال وعدم المساس بالحقوق وثانيا - لأن المدعى طلب في الدعوى الأمر باتخاذ إجراء وقفي وهذا الطلب لا تختص به استقلالا محكمة الموضوع ولا تملك المحكمة تحويره من طلب وقفي إلى طلب موضوعي لأن المدعى هو الذي يحدد طلباته في الدعوى ، لما كان ذلك وكان الطاعن قد أقام دعواه ٣١٠ سنة ١٩٧٠ مدني جرجا طالبا الحكم بصفة مستعجلة بطرد المطعون ضدهما من الأرض الميمنة بصحيفة الدعوى وتسليمها له وبجلسة ١٩٧٠/٤/٢٠ قضت محكمة جرجا الجزئية في مادة مستعجلة بعدم



اختصاص القضاء المستعجل بنظر الدعوى مؤسسة قضائها على أن المحكمة ترى  
 بما هو ظاهر من أوراق الدعوى والدعوى المنضمة أن يد المدعى بريئة من شبهة  
 الغضب ومن ثم يكون قاضى الأمور المستعجلة غير مختص بنظر هذا النزاع  
 "وهو ما يفيد أن القضاء بعدم الاختصاص يستند إلى أن الأمر بطرد المطعون  
 ضدهما ينطوى على مساس بالحق وبهذا القضاء تنتهى الدعوى ويكون خطأ  
 ومخالفة للقانون ما أمر به الحكم من إحالة النزاع لمحكمة سوهاج الابتدائية  
 لوروده على عدم وينبئ على هذا ألا يصبح اتصال محكمة سوهاج الابتدائية  
 بالنزاع الموضوعى وفصلها فيه بالرغم من أن قاضى الأمور المستعجلة بمحكمة  
 جرجا الجزئية لا يملك أن يحيل إليها النزاع الموضوعى لأنه لم يرفع إليه ولا يحق  
 له تغيير طلب المدعى من طلب الأمر باتخاذ إجراء وقى إلى طلب موضوعى  
 ولأنه فصل فى الطلب المعروض عليه فى الحدود التى أوضحتها المدعى وكانت  
 إجراءات التقاضى ومنها كيفية اتصال المحكمة بالدعوى تتعلق بالنظام العام  
 وتفصل فى صحتها المحكمة من تلقاء نفسها طالما توافرت فى الدعوى العناصر  
 المثبتة لمخالفة النظام العام فقد كان على محكمة الاستئناف - إزاء الواضح من  
 حكم محكمة جرجا الجزئية باعتبارها محكمة الأمور المستعجلة وحكم محكمة سوهاج  
 الابتدائية المستأنف - أن تقصر قضاءها على إلغاء الحكم المستأنف وتعتبر  
 الدعوى منتهية بحكم محكمة جرجا الجزئية وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا  
 النظر وكان ماثيره النيابة مما يتسع له الطعن ويؤدى إلى ما طبه الطاع فإنه  
 يتعين نقضه دون حاجة لبحث سبب طعنه .

وحيث إن موضوع الطعن صالح للفصل فيه ولما تقدم يتعين القضاء فى  
 موضوع الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وباعتبار الدعوى منتهية .

## جلسة ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٧٧

بإدارة السيد المستشار : محمد أسعد محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين الدكتور إبراهيم صالح و محمد الباجوري ومحمود رمضان وإبراهيم قراج .

( ٣١٦ )

للطعن رقم ٥٨٧ لسنة ٤٣ التضيائية :

(١) إيجار . شيوع .

تأجير المال الشائع . وحق للأغلبية المطلقة للشركاء . الإيجار الصادر من أحدهم للعين  
كلها أو لجزء مفرز منها . صحيح نافذ بينه وبين المستأجر . عدم مريانه في حق باقى الشركاء .

(٢) إصلاح زواعى . اختصاص . إيجار . شيوع .

الاختصاص الاتفرادى للجان الفصل فى المنازعات الزراعية . مناطه . المنازعة بشأن عدم نفاذ عقد  
الإيجار الصادر من أحد الشركاء على الشيوع قبل باقى الشركاء . الاختصاص بنظرها للحاكم  
السادية دون اللجان .

١ - إذ كان مفاد المادتين ٨٢٧ ، ٨٢٨ من القانون المدنى إن حق تأجير  
المال الشائع يثبت للأغلبية المطلقة للشركاء ، ففى صدر الإيجار للعين كلها أو لجزء  
مفرز منها من أحد الشركاء دون أن تكون له أغلبية الأنصبة ، فإن الإيجار  
وإن وقع صحيحا و نافذا فيما بينه وبين المستأجر منه إلا أنه لا يسرى فى حق  
باقى الشركاء ممن لم تصدر منهم الإجارة طالما لم يقرروها صراحة أو ضمنا ،  
اعتبارا بأن الإيجار يقع فى جزء منه على ملك الغير ، فيحق لهؤلاء الشركاء أن يطلبوا  
إخراج المستأجر من أحدهم من العين كلها ومن أى جزء منها مهما صغر دون  
انتظار نتيجة القسمة .

٢ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة - إن مفاد نص المادة الثالثة من القانون  
رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ بشأن لجان الفصل فى المنازعات الزراعية - قبل إلغائها

بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ - إن مناط الاختصاص الانفرادى للجان المشار إليها أن يكون الفصل في المنازعة مما يقتضى تطبيق حكم من أحكام المواد من ٣٢ حتى ٣٦ مكرر "ز" من قانون الإصلاح الزراعى والتي يجمع بينهما اشتغالها على القواعد الأساسية التى شرعها القانون الأخير لحماية مستأجر الأراضى الزراعية وفى حدود علاقته بالمؤجر له ، فإذا جاوزت المنازعة هذا النطاق أو لم يكن الفصل فيها يتطلب تطبيق حكم من أحكام مواد قانون الإصلاح الزراعى سالفة الإشارة فإن الاختصاص ينعقد للمحاكم العادية صاحبة الولاية العامة بالفصل فى جميع المنازعات لما كان ما تقدم وكان ما تمسك به الطاعنان أمام محكمة الموضوع إنما يتعلق بالآثار القانونية للعقود الصادرة من المطعون عليه الأول إلى المطعون عليهم من الثالث إلى الحادى عشر قبل الطاعنين كشريكين مشتاعين وكان الفصل فى هذا الأمر مرده إلى القواعد العامة فى القانون المدنى ولا صلة له بأحكام المواد المشار إليها فى قانون الإصلاح الزراعى ، وكان الاختصاص بهذه المثابة مخولا للقضاء العادى دون لجان الفصل فى المنازعات الزراعية ، فإن إطراح الحكم دفاع الطاعنين القائم على عدم نفاذ هذه العقود فى حقهما تبعاً لعدم إقرارهما لهما باعتبارهما صاحبي أغلبية الأنصبة الشائعة فى العين المؤجرة على سند من التقييد بالقرار الصادر من اللجنة المشار إليها بإثبات قيام العلاقة الإيجارية أيا كان وجه الرأى فى صحة القرار ومدى حجته يكون قد حجب نفسه عن الفصل فى موضوع يدخل فى صميم اختصاصه .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تحصل فى أن الطاعنين والمطعون عليهما الأولين أقاموا الدعوى رقم ٩٩٠ لسنة ١٩٦٢ مدنى أمام محكمة المنيا الابتدائية ضد المطعون عليهم من الثالث إلى الحادى عشر وآخرين بطلب الحكم بطردهم من الأطياف الميمنة بالصحيفة



وتسليمها إليهم خالية أو بما عسى أن يكون عليها من زراعة ، وقالوا شرحا لها إن الطاعنين والمطعون عليه الأول يملكون ٣٦ فدان و ١٢ قيراط و ١٦ هم بناحية ... .. وتملك المطعون عليها الثانية مساحة قدرها ٢ فدان و ١٦ قيراط — بناحية ... .. بموجب عقدي بيع مشهرين برقمي ٣٥١٥ سنة ١٩٥٤ ، ١١٦٢ لسنة ١٩٥٢ المنيا صادرين من المالك السابق الممثل بالمطعون عليه الثاني عشر بصفته سنديكا على التفليسة وقد تسلموها من البائع خالية من المستأجرين وقاموا بزراعتها لحسابهم ، وإذا تعرض لهم المطعون عليهم من الثالث إلى الحادي عشر مع آخرين ووضعوا أيديهم غصبا على هذه الأطنان فقد أقاموا الدعوى بالطلبات سائلة البيان . دفع المطعون عليهم بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل عرضها على لجنة الفصل في المنازعات الزراعية ، وبعدم اختصاص المحكمة نوعيا بنظر الدعوى ، وبتاريخ ١٩٦٣/٣/٣٠ حكمت المحكمة ( أولا ) برفض الدفع بعدم قبول الدعوى ( ثانيا ) برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة نوعيا بنظر الدعوى ( ثالثا ) بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت واضعوا اليد إن وضع يد كل منهم كان تنفيذا لعقد إيجار شفوي بينهم وبين المالك السابق للأطنان قبل بيعها ، وبعد سماع شهود الطرفين ، عادت وحكمت بتاريخ ١٩٦٤/١/٣٠ برفض الدعوى . استأنف الطاعنان والمطعون عليهما الأولين هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٧ لسنة ٢ ق بني سويف ( مأمورية المنيا ) طالبين إلغاء الحكم والطلبات ، دفع المستأنف عليهم بعدم قبول الاستئناف بالنسبة للمطعون عليه الأول لتأجيله نصيبه في أطنان النزاع للمطعون عليهم من الثالث إلى الحادي عشر ، وبتاريخ ١٩٦٦/٥/٩ حكمت محكمة الاستئناف بنبذ مكتب الخبراء لبيان واضعي اليد على أطنان النزاع وما أثبت بأوراق الجمعية التعاونية الزراعية بالنسبة لما اتخذ من إجراءات بصدد تحرير عقود إيجار لهم ، وبعد أن قدم الخبير تقريره ، عادت وحكمت في ١٩٦٧/١١/٦ بوقف الدعوى حتى يتخذ النزاع واضعوا اليد الإجراءات المنصوص عليها في المادة ٣٦ مكررا من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ لإثبات قيام العلاقة التجارية المدعاه ، تقدم الطاعن الأول بطلب للفصل في هذا النزاع أمام لجنة الفصل في المنازعات الزراعية المختصة التي أصدرت قرارها في ١٩٦٨/١/١١ أولا : بعدم اختصاصها

بالفصل في موضوع الاغتصاب الذي يدعيه الطاعن الأول ثانيا : باعتبار عقود الإيجار المسجلة بالجمعية والمودع صورها بها ولدى المستأجرين صور منها سارية المفعول ثالثا : استمرار الزراع واضعى اليد في زراعة مساحاتهم حسبها هو مبین بعقود الإيجار المتعامل عليها بالجمعية رابعا : على الطاعن الأول اتخاذ كافة الإجراءات للحصول على باقى الإيجار المتأخر طرف الزراع . تظلم الطاعن الأول من هذا القرار أمام اللجنة الاستئنافية طالبا إلغاءه والتقرير بانعدام العلاقة الإيجارية المدعاه ، حضر المطعون عليه الأول أمامها وأقر بتأجيله للمطعون عليهم من الثالث إلى الحادى عشر القدر من أطيان الزراع الموضحة بعقود الإيجار الصادرة لهم وطلب استبعاده من موضوع الطلب ، وبتاريخ ١٢/٣/١٩٦٩ أصدرت اللجنة قرارها بتأييد القرار المستأنف . وبتاريخ ٧/١٠/١٩٧٢ استصدر الطاعن الأول من لجنة الفصل فى المنازعات الزراعية قرارا تفسيرا بقضى ( أولا ) بأن المقصود بالبند الثانى عقود الإيجار المسجلة بالجمعية التعاونية والمودع صورها بها ولدى المستأجرين صور منها والصادرة من المطعون عليه الأول للمطعون عليهم من الثالث إلى الحادى عشر ( ثانيا ) بترك الأمر بالنسبة لباقى العقود المسجلة بالجمعية التعاونية لمحكمة الاستئناف لعدم اختصاص اللجنة بموضوع الاغتصاب التزاما بالوارد بالبند الأول من قرار اللجنة الصادر فى ١١/١/١٩٦٨ . وإذا استأنفت الدعوى سيرها أمام محكمة الاستئناف حكمت بتاريخ ٩/٤/١٩٧٣ أولا / - بتأييد الحكم المستأنف بالنسبة للأطيان الكائنة بناحية طهنا الجبل وبالنسبة للأطيان المؤجره من المطعون عليه الأول للمطعون عليهم من الثالث إلى الحادى عشر . ثانيا : - بإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة لباقى الأطيان الموضحة بالصحيفة وطرد المطعون عليهم المذكورين وواضعى اليد الآخرين منها وتسليمها للطاعنين طعن الطاعنان فى هذا الحكم بالنسبة لما قضى به فى شقه الأول بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم . عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فرأته جديرا بالنظر ، وبالحلقة المحددة التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن مما يتعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقولان أن الحكم قضى برفض الدعوى بالنسبة للمطعون عليهم



من الثالث إلى الحادى عشر على سند من أن قرار لجنة الفصل فى المنازعات الزراعية الذى اعتد بعقود الإيجار الصادرة لهم من المطعون عليه الأول يقيد المحكمة ، وأن الطاعن الأول يحتاج به لصدوره فى خصومة كان طرفا فيها ، ولا يحق للطاعنين تبعا لذلك الدفع بعدم تهاذ هذه العقود فى حقهما ، حالة أن القرار اقتصر على إثبات قيام العلاقة الإيجارية بين المطعون عليه الأول وبين المطعون عليهم من الثالث إلى الحادى عشر ولم يعرض لأثرها بالنسبة للطاعنين باعتبارهما يشاركان المطعون عليه الأول فى ملكية أطيان النزاع على الشيوع تبعا لعدم طرح هذه المسألة على اللجنة للفصل فيها فضلا عن خروجها عن حدود ولايتها ، ومن ثم فإن الحكم إذ تقييد بهذا القرار لا طراح ما تمسكا به من عدم تهاذ الإيجار الصادر من المطعون عليه الأول فى حقهما لامتلاكهما غالبية الأنصبة الشائعة فى العين المرجحة ورغبةهما فى استغلالها بنفسيهما يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن النعى فى محله ، ذلك أنه لما كان مفاد المادتين ٨٢٧ و ٨٢٨ من القانون المدنى أن حق تأجير المال الشائى يثبت للأغلبية المطلقة للشركاء ، ففى صدر الإيجار للعين كلها أو لجزء مفرز منها من أحد الشركاء دون أن تكون له أغلبية الأنصبة ، فإن الإيجار وأن وقع صحيحا وناظا فيما بينه وبين المستأجر منه ، إلا أنه لايسرى فى حق باقى الشركاء ممن لم تصدر منهم الإجازة طالما لم يقروها صراحة أو ضمنا ، اعتبارا بأن الإيجار يقع فى جزء منه على ملك الغير ، فيحق لهؤلاء الشركاء أن يطلبوا إخراج المستأجر من أحدهم من العين كلها ومن أى جزء منها مهما صغر دون انتظار نتيجة القسمة ، لما كان ذلك وكان المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن مفاد نص المادة الثالثة من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ بشأن لجان الفصل فى المنازعات الزراعية — قبل الغائها بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ — أن مناط الاختصاص الانفرادى للجان المشار إليها أن يكون الفصل فى المنازعة مما يقتضى تطبيق حكم من أحكام المواد من ٣٢ حتى ٣٦ مكررا "ز" من قانون الإصلاح الزراعى والى يجمع بينها اشتغالها على القواعد الأساسية التى شرعها القانون الأخير لحماية مستأجر الاراضى الزراعية وفى حدود علاقته بالمتجره ، فإذا تجاوزت المنازعة هذا النطاق أو لم يكن الفصل فيها يتطلب



تطبيق حكم من أحكام مواد قانون الإصلاح الزراعي سائلة الإشارة ، فإن الاختصاص ينمق للمحاكم العادية صاحبة الولاية العامة بالفصل في جميع المنازعات . لما كان ما تقدم وكان ما تمسك به الطاعنان أمام محكمة الموضوع أنما يتعلق بالأثر القانوني للعقود الصادرة من المطعون عليه الأول إلى المطعون عليهم من الثالث إلى الحادي عشر قبل الطاعنين كشريكين مشتاعين ، وكان الفصل في هذا الأمر مرده إلى القواعد العامة في القانون المدني ولا صلة له بأحكام المواد المشار إليها من قانون الإصلاح الزراعي ، وكان الاختصاص بهذه المنازعة مخرولا للقضاء العادي دون لجان الفصل في المنازعات الزراعية ، فإن اطراح الحكم دفاع الطاعنين القائم على عدم نفاذ هذه العقود في حقها تبعا لعدم اقرارهما لهما باعتبارهما صاحبي أغلبية الأنصبة الشائمة في العين المؤجرة على سند من التقيد بالقرار الصادر من اللجنة المشار إليها ياثبات قيام العلاقة الإيجارية — أيا كان وجه الرأي في صحة هذا القرار ومدى حججه — يكون قد حجج نفسه عن الفصل في موضوع يدخل في صميم اختصاصه ، هذا إلى أنه في واقع الدعوى لم يسبق طرحة على اللجنة ، بما يوجب نقضة في هذا الخصوص وحده دون حاجة للعرض لباقي أسباب النعي .

## جلسة ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار محمد أسعد محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين محمد الباجوري، وصلاح نصار ومحمود رمضان وإبراهيم فراج .

(٣١٧)

الطعن رقم ٦١٥ لسنة ٤٣ القضائية :

(١) حكم . قوة الأمر المقضى . إصلاح زراعى .

الحكم بوقف الدعوى لتعلق الفصل فيها على إثبات العلاقة الإيجارية بمعرفة لجنة الفصل في المنازعات الزراعية . ماهيته . وجوب التزام المحكمة به وبالقرار الذى تصدره اللجنة لا يغير من ذلك خروج هذه المسألة من اختصاص اللجنة .

(٢ ، ٣) إصلاح زراعى . حكم . قوة الأمر المقضى .

(٢) بيان الفصل في المنازعات الزراعية . ماهيتها . جهات إدارية ذات اختصاص قضائى . جواز قيامها بتفسير القرارات الصادرة منها .

(٣) تأييد اللجنة الاستئنافية للفصل في المنازعات الزراعية لقرار اللجنة . الابتدائية . صدور قرار التفسير من اللجنة الابتدائية . خطأ . عدم الطعن عليه . أثره . صيرورته نهائيا وله حججه .

١ - المقرر - فى قضاء هذه المحكمة (١) - أن تعليق أمر الفصل فى الدعوى حتى يفصل فى مسألة أخرى ترى المحكمة ضرورة الفصل فيها والحكم بوقف الدعوى لهذا السبب - يجعل الوقف حكما قطعيا فيما تضمنه من عدم جواز الفصل فى موضوع الدعوى قبل تنفيذ مقتضاه ، بحيث يتمتع على المحكمة معاودة النظر فى هذا الموضوع دون أن يقدم لها الدليل على تنفيذ ذلك الحكم ، ولما كان البين من الحكم الصادر من محكمة الاستئناف بتاريخ ١٩٦٧/١١/٦ والقاضى بوقف

الدعوى حتى تتخذ الإجراءات المنصوص عليها في المادة ٣٦ مكررا من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ لإثبات قيام العلاقة التجارية بين الطاعنين وبين المنصوص عليهما ، أنه أقام قضاءه بالوقف عملا بالمادة ٢٩٣ من قانون المرافعات السابق على سند من المادة ٣٦ مكررا المشار إليها واجبة الاعمال على أى إدعاء بقيام علاقة تجارية بشأن أرض زراعية متى كان الادعاء قائما وقت العمل بها ، فإن هذا الحكم يكون قد قطع فى أن لجنة الفصل فى المنازعات الزراعية هى المختصة دون سواها بالفصل فى قيام العلاقة التجارية المشار إليها أو عدم قيامها ، ويكون له فى هذا النطاق بحجية الأمر المقضى بحيث لا تملك المحكمة التى أصدرته أن تعدل عن هذا النظر ، فلا يسوغ لها أن تعاود النظر فى هذه المسألة أو أن تخالف رأى الذى انتهت اليه اللجنة فى صدره ، لا يغير من ذلك أن مفاد الفقرة الثانية من المادة السابعة من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ بشأن لجان الفصل فى المنازعات الزراعية والمعمول به اعتبارا من ١٠/٩/١٩٦٦ تقضى بأن اختصاص اللجان ينحصر عن المنازعات التى طرحت الخصومة بشأنها على المحاكم قبل العمل بهذا القانون إذا كان باب المرافعة قد أقفل فيها أمام محكمة أول درجة ، ومن باب أولى إذا كان قد قضى فيها ابتدائيا وطعن على حكمها بطريق الاستئناف كما هو الحال فى الدعوى الراهنة ، لأن حكم الوقف النهائى وقد اشتمل على خطأ فى القانون تكون له قوة الأمر المقضى ، وهى تعلق على اعتبارات النظام العام .

٢ — إذ كانت لجان الفصل فى المنازعات الزراعية — قبل إلغائها بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ — تعد جهات إدارية ذات اختصاص قضائى ، وكان لقراراتها حجية أمام المحاكم تبعا لأن القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ خولها ولاية القضاء للفصل فى خصومة قائمة بين المؤجرين والمستأجرين سواء على وجه انفرادى أو بالاشتراك مع المحاكم ذات الولاية العامة ، فإنه يسرى على قراراتها ما يسرى على الأحكام بحيث يجوز الخصوم وفقا للمادة ١٩٢ من قانون المرافعات القائم — الذى قدم طلب التفسير فى ظله — أن يطلبوا إلى اللجنة التى أصدرت القرار تفسير ما وقع سطونه من غموض وإبهام ، ومهما يكن من أمر أن التفسير لا ينبغى أن يقصد به تعديل جوهر القرار الصادر أو يتخذ ذريعة لإصلاح خطأ أو تلافى نقص وقع فيه ، ينحصر بطلب التفسير اللجنة التى أصدرت القرار سواء



كانت اللجنة الابتدائية أو الاستئنافية إذ أن القرار التفسيري يعتبر متمما من كل الوجوه للقرار الذي فسرته وتسرى عليهما قواعد موحدة من حيث جواز الطعن .

٣ - إنه على الرغم من أن القرار المراد تفسيره كان قد صدر من اللجنة الاستئنافية فإن القرار التفسيري إذ صدر من اللجنة الابتدائية وأضحى نهائيا بعدم التظلم منه وله بهذه المسألة حجية ويتعين الإلتزام بما انتهى إليه أيا كان وجه الرأي فيه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون عليهما وآخرين أقاموا الدعوى رقم ٧٩٠ لسنة ١٩٦١ مدين أمام محكمة المنيا الابتدائية ضد الطاعنين وآخرين بطلب الحكم بطردهم من الأطيان الميمنة في الصحيفة وتسليمها إليهم خالية أو بما عسى أن يكون عليها من زراعة ، وقالوا بيانا لها بأنهم اشتروا أرض النزاع بعقدين مشهورين برقمي ١١٦٢ لسنة ١٩٥٢ ، ٣٥١٥٤ لسنة ١٩٥٤ توثيق المنيا ، وتسلموها من البائع خالية وزرعوها لحسابهم ، وإذا تعرض لهم الطاعنون في زراعتها يدعوى أنهم يستأجرونها بعقود غير ثابتة بالكتابة مما يعد غصبا فقد أقاموا الدعوى . دفع الطاعنون بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل عرضها على لجنة الفصل في المنازعات الزراعية ، وبعدم اختصاص المحكمة نوعيا بنظر الدعوى ، وبتاريخ ١٩٦٣/٣/٣٠ حكمت المحكمة ( أولا ) برفض الدفع بعدم قبول الدعوى ( ثانيا ) برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة نوعيا بنظر الدعوى ( ثالثا ) بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليلت الطاعنون أن وضع يد كل منهم على العين كان تنفيذا لعقد إيجار شفوي بينهم وبين المسالك السابق قبل بيعها ، وبعد سماع شهود الطرفين عادت فحكمت

بتاريخ ١٩٦٤/١/٣٠ برفض الدعوى . استأنف المطعون عليهما وآخرين هذا الحكم بالإستئناف رقم ٤٧ لسنة ٢ ق بنى سويف ( مأمورية المنيا ) طالبين الغاء والقضاء بطلباتهم ، بتاريخ ١٩٦٦/٥/٩ حكمت المحكمة بنسب مكتب الخبراء لبيان واضع اليد على أطيان النزاع وما أثبت بأوراق الجمعية التعاونية الزراعية بالنسبة لما اتخذته من إجراءات بصدد تحرير عقود إيجار لهم ، وبعد أن قدم الخبير تقريره عادت وحكمت في ١٩٦٧/١١/٦ بوقف الدعوى حتى يتخذ الطاعنون ومن معهم الإجراءات المنصوص عليها في المادة ٣٦ مكررا من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ وإثبات قيام العلاقة الإيجارية المدعاة تقدم المطعون عليه الأول بطلب للفصل في هذا النزاع أمام لجنة الفصل في المنازعات الزراعية التي أصدرت قرارها في ١٩٦٨/١/١١ ( أولا ) بعدم اختصاصها بالفصل في موضوع الإقتصاب الذي يدعيه المطعون عليه الأول ( ثانيا ) باعتبار عقود الإيجار المسجلة بالجمعية والمودع صورها بها ولدى المستأجرين صور منها سارية المفعول ( ثالثا ) استمرار الزراع الطاعنين واضع اليد في زراعة مساحاتهم حسبما هو مبين بعقود الإيجار المتعامل عليها بالجمعية ( رابعا ) على المطعون عليه الأول اتخاذ كافة الإجراءات للحصول على باقى الإيجار المتأخر طرف الزراع . تظالم المطعون عليه الأول من هذا القرار أمام اللجنة الاستئنافية طالبا الغاء والتقرير بانعدام العلاقة الإيجارية المدعاة ، بتاريخ ١٩٦٩/٣/١٢ قررت اللجنة تأييد القرار وتاريخ ١٩٧٢/١٠/٧ استصدر المطعون عليه الأول من لجنة الفصل في المنازعات الزراعية قرارا تفسيريا قضى ( أولا ) بأن المقصود بالبند الثانى من عقود الإيجار المسجلة بالجمعية التعاونية والمودع صورها بها ولدى المستأجرين صور منها والصادرة من أحد الملاك المشتاعين ... .. ( ثانيا ) بترك الأمر بالنسبة لباقى العقود المسجلة بالجمعية التعاونية لمحكمة الاستئناف لعدم اختصاص اللجنة بموضوع الاغتصاب التراما بالوارد بالبند الأول من قرار اللجنة الصادر في ١٩٦٨/١/١١ وإذا استأنفت الدعوى سيرها أمام محكمة الاستئناف حكمت بتاريخ ٩ أبريل سنة ١٩٧٣ ( أولا ) بتأييد الحكم المستأنف بالنسبة للأطيان الكائنة بناحية ... .. وبالنسبة للأطيان المؤجرة من ... .. لتفر من الزراع ( ثانيا ) بالغاء الحكم المستأنف بالنسبة لباقى الأطيان وطرد الطاعنين

منها وتسليمها للمطعون عليهما . طعن الطاعنون على هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فرأته جديراً بالنظر ، وبالمسلة المحددة التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن نفي على ثلاثة أسباب ، ينمى الطاعنون بها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقولون بأن الحكم أقام قضاءه بطردهم من عين النزاع على سند من القول بعدم وجود أية رابطة عقدية بينهم وبين المطعون عليهما وبقية الملاك على الشبوع ، أخذاً بقرار التفسير الصادر من لجنة الفصل في المنازعات الزراعية في ١٩٧٢/١٠/٧ من عدم الاعتداد بالعقود المبرمة بين الطرفين واعتبار وضع يدهم بمثابة الغصب ، في حين أن قرار التفسير المشار إليه يختلف اختلافاً كلياً وجوهرياً في نصه ومضمونه عن القرار المطلوب تفسيره ، رغم أن ساطة التفسير تقتصر قانوناً على إزالة اللبس أو الغموض دون إضافة أو حذف . هذا إلى أنه صدر من اللجنة الابتدائية مع أن ولايتها كانت قد استثناه بتأييد من اللجنة الاستئنائية التي كان يقتضى تقديم طلب التفسير إليها . بالإضافة إلى أن حكم محكمة الاستئناف الصادر بتاريخ ١٩٦٧/١١/٦ والقاضى بوقف الدعوى إلى أن يثبت قيام العلاقة التجارية أو عدم قيامها من لجنة الفصل في المنازعات الزراعية أضحى نهائياً بعدم الطعن عليه ، مما كان يقتضى الاعتداد بقرار اللجنة الصادر في ١٩٦٧/١/١١ والمؤيد استئنافياً ، وهو قرار لا يحتمل تأويلاً في الأخذ بعقود الإيجار المسجلة بالجمعية والمودع بها ولدى المستأجرين صورها دون تفرقة بين نوعين من هذه العقود حسبما ذهب قرار التفسير ، وإذا أطرحت المحكمة المطعون فيه القرار المشار إليه ولجأ إلى أوجه الدفاع الموضوعة السابق لاثارتها والتي قضى عليها صدور حكم الوقف آنف الذكر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن النعى مردود ، ذلك أنه لما كان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن تعليق أمر الفصل في الدعوى حتى يفصل في مسألة أخرى ترى المحكمة ضرورة الفصل فيها والحكم بوقف الدعوى لهذا السبب — يجعل حكم الوقف حكماً



قطعيًا فيما تضمنه من عدم جواز الفصل في موضوع الدعوى قبل تنفيذ مقتضاه بحيث يتمتع على المحكمة معاودة النظر في هذا الموضوع دون أن يقدم لها الدليل على تنفيذ ذلك الحكم ، وكان البين من الحكم الصادر من محكمة الاستئناف بتاريخ ١٩٦٧/١١/٦ والقاضي بإيقاف الدعوى حتى تتخذ الإجراءات المنصوص عليها في المادة ٣٦ مكررا من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ لإثبات قيام العلاقة التجارية بين الطاعنين وبين المطعون عليهما ، أنه أقام قضاءه بالوقف عملا بالمادة ٢٩٣ من قانون المرافعات السابق على سند من أن المادة ٣٦ مكررا المشار إليها واجبة الأعمال على أي إدعاء بقيام علاقة تجارية بشأن أرض زراعية متى كان هذا الإدعاء قائما وقت العمل بها ، فإن هذا الحكم يكون قد قطع في أن لجنة الفصل في المنازعات الزراعية هي المختصة دون سواها بالفصل في قيام العلاقة التجارية المشار إليها أو عدم قيامها ، ويكون له في هذا النطاق حجبة الأمر المقضى بحيث لا تملك المحكمة التي أصدرته أن تعدل عن هذا النظر ، فلا يسوغ لها أن تعاود النظر في هذه المسألة أو أن تخالف الرأي الذي انتهت إليه اللجنة في صدره لا يغير من ذلك أن مفاد الفقرة الثانية من المادة السابقة من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ بشأن لجان الفصل في المنازعات الزراعية والمعمول به اعتبارا من ١٩٦٦/٦/١٠ تقضى بأن اختصاص اللجان يخسر عن المنازعات التي طرحت الخصومة بشأنها على المحاكم قبل العمل بهذا القانون إذا كان باب المرافعة قد أقفل فيها أمام محكمة أول درجة ، ومن باب أولى إذا كان قد قضى فيها ابتدائيا وطعن على حكمها بطريق الاستئناف كما هو الحال في الدعوى الراهنة لأن حكم الوقف النهائي ولو اشتمل على خطأ في القانون تكون له قوة الأمر المقضى ، هي تعلو على اعتبارات النظام العام . لما كان ذلك وكانت لجان الفصل في المنازعات الزراعية — قبل إلغائها بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ — تعد جهات إدارية ذات اختصاص قضائي ، وكان لقراراتها النهائية حجبة أمام المحاكم تبعا لأن القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ خولها ولاية القضاء للفصل في خصومة قائمة بين المؤجرين والمستأجرين سواء على وجه انفرادي أو بالاشتراك مع المحاكم ذات الولاية العامة ، فإنه يسرى على قراراتها ما يسرى على الأحكام بحيث يجوز — للخصوم وفقا للمادة — ١٩٢ من قانون المرافعات القائم — الذي قدم طلب

التفسير في ظله - أن يطلبوا إلى اللجنة التي أصدرت القرار تفسير ما وقع في منطوقه من غموض وإيهام ، ومهما يكن من أمر أن التفسير لا ينبغي أن يقصد به تعديل جوهر القرار الصادر أو يتخذ ذريعة لإصلاح خطأ أو تلافي نقص وقع فيه ولئن كان يختص بنظر طلب التفسير اللجنة التي أصدرت القرار سواء كانت اللجنة الابتدائية أو الاستئنافية ، إلا أنه لما كان القرار التفسيري يعتبر متممًا من كل الوجوه للقرار الذي فسره ، وتسرى عليهما قواعد موحدة من حيث جواز الطعن ، وكان الثابت أنه على الرغم من أن القرار المراد تفسيره كان قد صدر من اللجنة الاستئنافية فإن القرار التفسيري إذ صدر من اللجنة الابتدائية واضحى نهائيا بعدم التظلم منه وله بهذه المثابة حجيتة ويتعين الإلتزام بما انتهى إليه أيًا كان وجه الرأي فيه . لما كان ماسلف وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاؤه على سند مما حصله من أقوال الشهود وتقرير مكتب الخبراء ، وناقش دفاع الطرفين بأسباب كافية لحمل قضاؤه ولم تكن محل نعي من الطاعنين ، وكان فيما نخلص إليه ملتزما ما انتهى إليه قرار اللجنة الابتدائية المؤرخ ١٩٦٧/١/١١ والمؤيد استئنافيا والقرار التفسيري الصادر في ١٩٧٢/١٠/٧ من عدم اختصاص لجنة الفصل في المنازعات الزراعية الواقعة الغصب التي ترك لتقدير محكمة الاستئناف ، فإنه لا تريب على هذه المحكمة أن تعرض لكافة المستندات وأوجه الدفاع الواردة في الدعوى حتى ولو كانت سابقة على صدور حكم الوقف لأنها تكون طليقة من كل قيد وهي يصدد التحقق من مدى الغصب في وضع يد الطاعنين أو يكون النعي على حكمها بالخطأ في تطبيق القانون على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٧٧

بإدارة السيد المستشار محمد أسعد محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
محمد الباجوري وصالح نصار ومحمود رمضان وإبراهيم فراج :

(٣١٨)

الطعن رقم ٨٩٣ لسنة ٤٣ القضائية :

(١) نقض "الخصوم في الطعن" .

اختصاص من لم يكن خصما حقيقيا أمام محكمة الاستئناف في الطعن بالنقض . غير مقبول .

(٢) اثبات "الإحالة للتحقيق" . استئناف .

طالب المستأنف عليها أمام محكمة الدرجة الأولى إحالة الدعوى إلى التحقيق . استجابة المحكمة  
الاستئنافية لهذا الطلب رغم أنه لم يبد أمامها . النعى عليها في هذا الخصوص . . غير مقبول .  
عله ذلك .

(٣) إيجار " إيجار الإماكن " لارث .

تعهد وزارة الأوقاف لارث بتأجير مسكن له بتمتاز ترمع إقامته بدلا من مسكنه المهديم .  
حق شخصي له . لا ينتقل إلى ورثته . م ١٤٥ مدني .

(٤) حكم " الطعن في حكم " .

الطعن في الحكم . حق لكل من كان طرفا في الخصومة مالم يقبل الحكم أو يصدر  
بإجابته إلى كل طلباته .

١ — إذ كانت الخصومة في الطعن لا تقوم إلا بين من كانوا خصوما حقيقين  
في النزاع الذي فصل فيه ، الحكم المطعون فيه . وكان لا يكفي لقبول الطعن —  
أن يكون المطعون طرفا في الخصومة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون  
فيه بل يجب أيضا وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن يكون قد نازع



خصمه أمامها في طلباته هو ، ولما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه ، أن الطاعنة أختصمت المطعون عليهما الثالث والرابع أمام محكمة الموضع ليصدر الحكم في مواجهتهما ، وأنهما لم ينازعا في طلباتها ولم توجهن إليهما طلبات ما ، فإنه لا تكون لها مصاحبة في اختصاصهما أمام محكمة النقض ، مما يوجب الحكم بعدم قبول الطعن بالنسبة إليهما .

٢ - - من المادة ٢١١ من قانون المرافعات صريح في أنه متى قبل الخصم الحكم الصادر في الدعوى قبولاً صريحاً أو ضمناً يفيد تنازله عن حق الطعن فلا يقبل منه بعد ذلك ، ويشترط في القبول المانع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن يكون قاطع الدلالة على رضا المحكوم عليه بالحكم وتركه الحق في الطعن فيه ، ولئن كان الأصل في القبول المانع من الطعن أن يتم بعد صدور الحكم لأن حق الخصم في الطعن ينشأ بصدوره فيتصور فيه التنازل عندئذ بقبوله له بعد ثبوت حقه في الطعن إلا أن قبول الحكم قد يكون سابقاً على صدوره كما لو صدر الحكم موافقاً لطلبات الخصم فيمنعه ذلك من الطعن فيه . لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعنة كانت قد أبدت طلباً احتياطياً في الدعوى بإحالتها إلى التحقيق لتثبت إقامتها مع والدتها بالسكن الذي هدم فإنه لا يجوز لها وقد أصدرت المحكمة حكماً موافقاً لهذا الطلب أن تطعن فيه ، ولا ينال من ذلك صدوره من محكمة الدرجة الثانية بعد أن قضى لصالحها من محكمة أول درجة التي لم ترحاجه لاتخاذ مثل هذا الإجراء طالما أن الاستئناف ينقل الدعوى إلى محكمة الاستئناف بما سبق أن أبداه المستأنف عليه من دفع أو دفاع أمام محكمة أول درجة وأنه لم يثبت تنازله عن هذا الطلب ، ومن ثم فإن النعي عليه يكون غير مقبول .

٣ - - إذ كان البين من الأوراق أن الطاعنة أقامت دعواها بأحققتها الاستعجار شقة النزاع تأسيساً على أن وزارة الأوقاف التي يمثلها المطعون عليه الثالث أحدثها لوالدها بدلاً من منزلها المهدوم ، وأن والدتها إذ توفيت فيقوم حقها في استعجارها باعتبارها وارثتها والمقيمة معها عند هدم المنزل ، وأن المطعون عليهما الأولين تمكنا من وضع يديهما على شقة النزاع بطريق الاحتيال ، وكان مؤدى هذا أنها تؤسس حقها في شغل هذه الشقة إما بصفتها وارثة لوالدتها باعتبارها صاحبة الحق

الأصل في الاستئجار أو باعتبار أن إقامتها معها بالمنزل المهدوم يعطيها هذا الحق، لما كان ذلك وكان الثابت أن والدة الطاعنة توفيت دون التعاقد على استئجار شقة النزاع وكان معنى تعهد وزارة الأوقاف بتمكينها من استئجار إحدى الشقق التي كانت تزمع إقامتها هو إعداد مكان لإقامتها بدلا من مسكنها المهدوم وبذلك يكون حقها الناشئ عن هذا التعهد حقا متعلقا بشخصها فلا ينتقل من بعدها إلى ورثتها طبقا لنص المادة ١٤٥ من القانون المدني .

٤ — المقرر ونما لنص المادة ٢١١ من قانون المرافعات أن لكل من كان طرفا في خصومة أن يطعن في الحكم الصادر فيها ضده ما لم يقبله صراحة أو ضمنا بما يفيد تنازله عن حق الطعن فيه أو كان قد قضى له بكل طلباته ، وإذا كان البين أن الطاعنة اختصمت المطعون عليها في الدعوى ليقضى ضدهما بتمكينها من شقة النزاع باعتبارهما غاصبين لها وقد صدر الحكم الابتدائي لصالحها فإنه تكون لها صفة في الطعن على هذا الحكم بالاستئناف أيا كان سندهما القانوني في المنازعة ، ويكون الحكم الاستئنافي إذ قضى بقبول الاستئناف قد صادف صحيح القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٤١٨١ لسنة ١٩٦٩ مدنى أمام محكمة القاهرة الابتدائية ضد المطعون عليهم بطلب الحكم بالزام الأولين في مواجهة الآخرين بتمكينها من الشقة رقم ... .. وأمرهم بعدم التعريض لها في ذلك ، وقالت شرحا لها أن — والدتها المرحومة ... .. كانت تمتلك منزلا مقاما على أرض الحكر التابعة لوقف ... .. حراسة وزارة الأوقاف التي يمثلها المطعون عليه الثالث ، ورأت الوزارة لإنشاء عمارات سكنية على الأرض المحكرة ، وقامت بإخلاء المساكن المقامة عليها

ومنها منزل والدتها بعد أن تعهدت بإصدار مساكن جديدة ، ثم أرسلت محافظة القاهرة التي يمثلها المطعون عليه الرابع كتابا باسم والدتها بتخصيص الشقة موضوع النزاع لها ، وإذ لم يصل الخطاب لوالدتها بسبب وفاتها ، وأفليحت المطعون عليها الثانية في اصطناع ختم باسم المرسل إليها استلمت بموجبه الشقة ثم حولت عقد الإيجار إلى زوجها المطعون عليه الأول احتيالا دون حق ، فقد أقامت دعواها بالطالبات ساقطة البيان بتاريخ ١٩٧٠/١٢/٢٩ حكمت المحكمة في مواجهة المطعون عليهما الثالث والرابع بالزام المطعون عليهما الأول والثانية بتأمين الطاعنة من الشقة المبينة بصحيفة الدعوى . استأنف المطعون عليهما الأولان هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٤٧ لسنة ٨٧ ق القاهرة طالبين الغاء ، وبتاريخ ١٩٧١/٤/٢٥ حكمت محكمة الاستئناف بقبول الاستئناف شكلا ويوقف التنفيذ المعجل المشمول به الحكم المستأنف ، ثم عادت وحكمت بتاريخ ١٩٧٢/١٢/٢٣ بإحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت الطاعنة إقامتها مع والدتها في العقار الذي هدمته وزارة الأوقاف حتى تركها له ، وبعد سماعها شهود الطرفين حكمت بتاريخ ١٩٧٣/٦/٢٤ بالغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعن الطاعنة في هذا الحكم والحكمين الصادرين في ١٩٧١/٤/٢٥ و ١٩٧١/١٢/٢٣ بطريق النقض ، دفع المطعون عليهما الثالث والرابع بعدم قبول الطعن بالنسبة إليهما ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بقبول الدفع وفي الموضوع برفض الطعن ، وبعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة رأته جديرا بالنظر ، وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن المطعون عليهما الأخيرين يبتیان دفعهما بعدم قبول الطعن بالنسبة إليهما على أن النزاع ينحصر بين الطاعنة والمطعون عليهما الأولين ، وأنها لم توجه إليهما أية طلبات طوال مراحل التقاضى ولم يحكم لصالحهما بشيء ضدها فلا يقبل اختصاصهما في الطعن .

وحيث إن الدفع في محله ، ذلك أنه لما كانت الخصومة في الطعن لا تقوم إلا بين من كانوا خصوما حقيقين في النزاع الذي فصل فيه الحكم المطعون فيه وكان لا يكفي لقبول الطعن مجرد أن يكون المطعون عليه طرفا في الخصومة أمام



المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه بل يجب أيضا — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن يكون قد نازع خصمه أمامها في طلباته أو نازعه خصمه في طلباته هو، ولما كان اليمين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعنة اختصمت المطعون عليهما الثالث والرابع أمام محكمة الموضوع ليصدر الحكم في مواجهةهما، وأنهما لم ينازعا في طلباتهما ولم توجه هي إليهما طلبات ما، فإنه لا تكون لهما مصلحة في اختصاصهما أمام محكمة النقض، مما يوجب الحكم بعدم قبول الطعن بالنسبة إليهما.

وحيث إن الطعن بالنسبة إلى المطعون عليهما الأولين قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب، تنحى الطاعنة بالسبب الأول وبالوجه الأول من السبب الثالث منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسبيب، وفي بيان ذلك تقول أن المحكمة الاستئنافية قضت بإحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت سبق إقامتها مع والدتها في العقار المهدوم، حالة أن وزارة الأوقاف رأتها صاحبة الحق في شقة النزاع ميراثا عن والدتها وتويعها لها عن منزلها المهدوم كما لم يدع أحد ممن ورد ذكرهم في المادة ٢١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ — مساكنته والدتها دونها . هذا إلى أن المطعون عليهما الأول والثانية لا يمتنان بأي صلة لوالدتها ولم يساكنها في المنزل المهدوم ولم يصدر لهما عقد الإيجار عن شقة النزاع فلا صفة لهما في طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ما تدعيه هي من مساكنة وإذ قضى الحكم رغم ذلك بإحالة الدعوى إلى التحقيق دون بيان أوجه توافر هذه الصفة فإنه يكون قد خالف القانون وشابه القصور في التسبيب ويكون الحكم المطعون فيه الذي أخذ بنتيجة هذا التحقيق معيبا هو الآخر .

وحيث إن النعي غير مقبول، ذلك أن النص في المادة ٢١١ من قانون المرافعات على أنه "لا يجوز الطعن في الأحكام إلا من المحكوم عليه ولا يجوز ممن قبل الحكم أو ممن قضى له بكل طلباته ما لم يتضمن القانون على غير ذلك ."

صريح في أنه متى قبل الخصم الحكم الصادر في الدعوى قبولا صريحا أو ضمنيا

يفيد تنازله عن حق الطعن فلا يقبل منه بعد ذلك، ويشترط في القبول المانع — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن يكون قاطع الدلالة على رضا المحكوم عليه بالحكم وتركه الحق في الطعن فيه، واثن كان الأصل في القبول المانع من الطعن أن يتم بعد صدور الحكم لأن حق الخصم في الطعن فيه ينشأ بصدوره فيتصور منه التنازل عندئذ بقبوله له بعد ثبوت حقه في الطعن إلا أن قبول الحكم قد يكون سابقا على صدوره كما لو صدر الحكم موافقا لطايات الخصم فيمنعه ذلك من الطعن فيه. لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعة كانت قد أبدت طلبا احتياطيا في الدعوى باحالتها إلى التحقيق لتثبت إقامتها مع والدتها بالمسكن الذي هدم فانه لا يجوز لها وقد أصدرت المحكمة حكما موافقا لهذا الطلب أن تطعن فيه، ولا ينال من ذلك صدوره من محكمة الدرجة الثانية بعد أن قضى لصالحها من محكمة أول درجة التي لم تر حاجة لاتخاذ مثل هذا الإجراء طالما أن الاستئناف ينقل الدعوى إلى محكمة الاستئناف بما سبق أن أبداه المستأنف عليه من دفع أو دفاع أمام محكمة أول درجة وأنه لم يثبت تنازله عن هذا الطلب، ومن ثم فإن النعى يكون غير مقبول.

وحيث إن حاصل النعى بالسبب الثانى الخطأ في تطبيق القانون، وفي بيان ذلك تقول الطاعنة أن محكمة الاستئناف بعد أن حكمت بوقف التنفيذ المعجل المشمول به الحكم الابتدائي قضت برفض الدعوى، مع أن عقد إيجار شقة النزاع إنما صدر لصالح والدتها التي كانت قد توفيت من قبل، كما أيدتها الوزارة المؤجرة في دعواها بطلب تمكينها من شقة النزاع، في ذات الوقت الذى لا سند للمطعون عليهما الأولين من عقد صحيح أو باطل في البقاء بهذه الشقة التي تمكنا من الاستيلاء عليها احتيالا باستعمال ثانيتهما شخصية من صدر لها عقد الإيجار وإدعاء الأول صفة الزوج، وقضاء الحكم ينطوى على حماية لوضع يد الغاصب ومنع صاحب الحق من حقه، قولاً بأن الغصب أصبح أمراً واقعاً وأن الضرر الذى يلحق المطعون عليهما بإزالته أفدح من حرمان صاحب الحق من الوصول إلى حقه مما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون.

وحيث إن النعى غير سديد ، ذلك أنه لما كان البين من الأوراق أن الطاعنة أقامت دعواها بأحققتها لاستئجار شقة النزاع تأسيسا على أن وزارة الأوقاف التي يمثلها المطعون عليه الثالث أعدتها لوالدتها بدلا من منزلها المهدم وأن والدتها إذ توفيت فيقوم حقها في استئجارها باعتبارها وارثتها والمقيمة معها عند هدم المنزل ، وأن المطعون عليهما الأولين تمكنا من وضع يديهما على شقة النزاع بطريق الاحتيال ، وكان بمؤدى هذا أنها تؤسس حقها في شغل هذه الشقة إما بصفتها وارثة لوالدتها باعتبارها صاحبة الحق الأصلي في الاستئجار أو باعتبار أن إقامتها معها بالمنزل المهدم يعطيها هذا الحق . لما كان ذلك وكان الثابت أن والدة الطاعنة توفيت دون التعاقد على استئجار شقة النزاع ، وكان مبنى تعهد وزارة الأوقاف بتسكينها من استئجار إحدى الشقق التي كانت تزمع إقامتها هو إعداد مكان لإقامتها بدلا من مسكنها المهدم وبذلك يكون حقها الناشئ عن هذا التعهد حقا متعلقا بشخصها فلا ينتقل من بعدها إلى ورثتها طبقا لنص المادة ١٤٥ من القانون المدنى ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلص — فيما لم يكن فيه موضع نعى من الطاعنة — إلى عدم ثبوت إقامة الطاعنة مع والدتها وقت إزالة منزلها بما ينقضى حقها في الاستئجار الذى تدعيه ، بغض النظر عما إذا كان عقد الإيجار الصادر للمطعون عليه الأول صحيحا أو باطلا فإن النعى على الحكم الصادر فى الموضوع يكون ولاهمل له ، لما كان ما تقدم وكان النعى فى الحكم الموضوعى على غير أساس فإن النعى على الحكم الذى قضى بوقف التنفيذ مؤقنا يكون غير منتج .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالوجه الثانى من السبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك تقول أن المطعون عليهما لم يدعيا صدور عقد إيجار شقة النزاع اليهما بل أنهما يسألان بصدوره إلى والدتها ومع ذلك قضى الحكم بقبول الاستئناف المرفوع منهما دون أن يبين صفتها فى رفعه وسندهما القانونى فى البقاء بشقة النزاع ، وهو ما يعيبه مخالفة القانون والقصور فى التسبيب .



وحيث إن النعى غير سديد ، ذلك أن المقرر وفقا لنص المادة ٢١١ من قانون المرافعات أن لكل من كان طرفاً في خصومة أن يطعن في الحكم الصادر فيه مالم يقبله صراحة أو ضمناً بما يفيد تنازله عن حق الطعن فيه أو كان قد قضى له بكل طلباته ، وإذا كان البين أن الطاعنة اختصمت المطعون عليهما في الدعوى ليقضى ضدتهما بتمكينها من شقة النزاع باعتبارهما غاصبين لها وقد صدر الحكم الابتدائي لصالحهما فإنه تكون لهما صفة في الطعن على هذا الحكم بالاستئناف . أيا كان سندهما القانوني في المنازعة ، ويكون الحكم الاستئنافي إذ قضى بقبول الاستئناف قد صادف صحيح القانون . لما كان ذلك وكانت الطاعنة لم تثر أمام محكمة الاستئناف أي نزاع حول مدى توافر الصفة في المطعون عليهما للطعن على الحكم فإن نعيها على الحكم المذكور في هذا الخصوص يكون غير وارد . ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار مصطفى كمال سليم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
أحمد سيف الدين سابق ومحمد عبد التالق البغدادي وسليم عبد الله سليم ومحمد عبد العزيز الجندى .

( ٣١٩ )

المطعن رقم ٢٤ لسنة ٤٤ القضائية :

عمل . شركات . مسئولية " مسئولية عقدية " . تقادم " تقادم مسقط " .

دعوى التعويض عن اخلال العاملين بالشركات التابعة للؤسسات العامة بالتزاماتهم . عدم سقوطها بالتقادم الثلاثي المقرر بالمادة ١٧٢ مدني . حلة ذلك .

جرى قضاء هذه المحكمة على أن مؤدى نص المادة الأولى من نظام موظفي وعمال الشركات الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ سنة ١٩٦١ والمادة الأولى من نظام العاملين بالشركات الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ سنة ١٩٦٢ والمادة الرابعة من القرار الأول والمادة الثانية من القرار الثاني والفقرة الثانية من المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ سنة ١٩٦٦ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام ، إن علاقة العاملين بالشركات التابعة للؤسسات العامة في ظل هذه النظم المتعاقبة هي علاقة تعاقدية لا تنظيمية يحكمها قانون عقد العمل ولائحة العاملين بالشركات باعتبارها جزءاً متمماً لعقد العمل ، وإذ كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده كان يعمل مديراً إدارياً وعضواً بمجلس إدارة الشركة الطاعنة وقت وقوع الفعل المطلوب التعويض عنه وكانت واجبات هؤلاء العاملين فيما نص عليه قانون العمل واللائحة توجب أداء العمل المنوط بهم بعناية الشخص الأمين ودون مخالفة للتعليمات الإدارية ويترتب على إخلالهم بتلك الالتزامات إذا ما أضروا بصاحب العمل مسئوليتهم عن تعويضه مسئولية مصدرها عقد العمل مستكملاً بقانون العمل واللائحة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بسقوط دعوى الطاعنة - بمطالبة المطعون ضده بالتعويض -

بالتقادم الثلاثي إعمالاً لحكم المادة ١٧٢ من القانون المدني يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الواقعة على ما بين من الحكم المطعون فيه، وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن شركة الشرق الأدنى للمراجعة والتخزين المندمجة فيما بعد في الهيئة الطاعنة أقامت الدعوى ٢٧١٠ سنة ١٩٦٩ مدني كلى القاهرة على المطعون ضده طالبة الحكم بإلزامه بأن يدفع لها مبلغ ٣٣٠ جنيها والفوائد ، تأسيساً على أنه كان يعمل لديها مديراً إدارياً وعضواً بمجلس إدارتها وقد تعاقد بتاريخ ١٩٦٤/٨/٤ باسمها ولحسابها وبدون تفويض من ممثلها القانوني مع مقاول ليقوم بتجميع وغرلة القمح المودع بشونها لقاء أجر جزافي قدره ٥٠٠ جنيه مخالفاً في ذلك نظام الشركة وتعليماتها التي تقضى بضرورة الحصول على موافقة رئيس مجلس إدارتها ومديرها العام على إجراء العملية وضرورة الإعلان عنها في مناقصة عامة للحصول على أقل الأسعار وعرض الأمر على الإدارة القانونية بالشركة لصياغة العقد ووضع شروطه ثم توقيع رئيس مجلس الإدارة عليه وكانت الكمية التي قام المقاول بتجميعها وغرلتها قد بلغت ألفي طن فحاسبته الطاعنة على أساس الطن عشرة قروش طبقاً لما جرى عليه العمل بها - ودفعت له مبلغ ٢٠٠ ج إلا أن المقاول طالبها قضائياً بالفرق وقدره ٣٠٠ ج وقضى له نهائياً بهذا المبلغ وبذلك تكون قد تحملته نتيجة خطأ المطعون ضده ويحق لها الرجوع عليه به . وبتاريخ ١٩٦٩/١٢/١٨ قضت محكمة أول درجة برفض الدعوى فإستأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف ٣١٥ سنة ٨٧ ق القاهرة فدفع المطعون ضده بسقوط حق الطاعنة في رفع الدعوى بالتقادم استناداً إلى المادة ١٧٢ من القانون المدني . وبتاريخ ١٩٧٤/٢/١٣ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبقبول الدفع وبسقوط الدعوى بالتقادم بمقولة



أن مسؤولية المطعون ضده أساسها الخطأ التقصيري وقد مضى أكثر من ثلاث سنوات قبل رفع الدعوى من يوم علم المضرور بالضرر وبشخص المسئول عنه .  
فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة طابت فيها نقض الحكم المطعون فيه وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن بني على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه إذ أقام قضاءه بسقوط الدعوى بالتقادم على أن مسؤولية المطعون ضده هي مسؤولية تقصيرية تتقادم دعوى التعويض عن الضرر الناشئ بمضى ثلاث سنوات عملاً بالمادة ١٧٢ من القانون المدني في حين أن هذا النوع من المسؤولية لا يقوم إلا حيث يكون المسئول عن الضرر أجنبياً عن المضرور لا تربطه به رابطة لائحية أما حيث تجمع بينهما هذه الرابطة فإن دعوى المسؤولية المستند إليها تخضع في تقادمها لحكم المادة ٣٧٤ من القانون المدني في شأن تقادم الالتزام بمضى خمس عشرة سنة .

وحيث أن هذا النعي في محله ذلك أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن مؤدى نص المادة الأولى من نظام موظفى وعمال الشركات الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ سنة ١٩٦١ والمادة الأولى من نظام العاملين بالشركات الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ سنة ١٩٦٢ والمادة الرابعة من القرار الأول والمادة الثانية من القرار الثانى والنقرة الثانية من المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ سنة ١٩٦٦ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام أن علاقة العاملين بالشركات التابعة للتؤسسات العامة في ظل هذه النظم المتعاقبة هي علاقة تعاقدية لا تنظيمية يحكمها قانون العمل ولائحة العاملين بالشركات باعتبارها جزءاً متمماً لعقد العمل لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده كان يعمل مديراً إدارياً وعضواً بمجلس إدارة الشركة الطاعنة وقت وقوع الفعل المطلوب التعويض عنه وكانت واجبات هؤلاء العاملين فيما نص عليه قانون العمل واللائحة توجب أداء العمل المنوط بهم بعناية الشخص الدمين

ودون مخالفة للتعليمات الإدارية ويترتب على إخلالهم بتلك الالتزامات إذا ما أضراروا بصاحب العمل مسئوليتهم عن تعويضه مسئولية مصدرها عقد العمل مستكملاً بقانون العمل واللائحة فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بسقوط دعوى الطاعنة بالتقادم الثلاثي أعمالاً لحكم المادة ١٧٢ من القانون المدني يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه ولما كان الحكم قد حجب نفسه عن النظر في موضوع الدعوى فإنه يتعين أن تكون مع نقضه الإحالة .

## جلسة ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار محمد أسعد محمود نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة المستشارين :  
 محمد الباجوري ، وصالح نصار ، ومحمود رمضان ، وإبراهيم قراج .

( ٣٢٠ )

الطعن رقم ١٣ لسنة ٦٤ ق "أحوال شخصية" :

(١-٣) أحوال شخصية . حكم . التماس إعادة النظر . نقض . قانون .

( ١ ) التماس إعادة النظر في منازعات الأحوال الشخصية . خضوعه للأحكام الواردة في  
 قانون المرافعات .

( ٢ ) رفع التماس إعادة النظر بعد التماس سابق في ذات الحكم غير جائز . الحكم الصادر  
 في الالتماس . جواز الطعن فيه طبقاً للقواعد العامة .

( ٣ ) الحكم الصادر من محكمة الاستئناف في التماس إعادة النظر المرفوع إليها . جواز  
 الطعن فيه بطريق النقض .

(٤) التماس إعادة النظر .

الغش كسبب لالتماس إعادة النظر . ماهيته . استناد الحكم الملتمس فيه في قضائه إلى حكم  
 قدمه الخصم وأدعى بأنه تهافت . لا يعد غشاً يميز الالتماس . علة ذلك .

١ - إذ كانت المواد من ٣٢٩ حتى ٣٣٥ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية  
 الواردة في الفصل الخاص بالتماس إعادة النظر قد صارت الغاؤها بالقانون رقم ٤٦٢  
 لسنة ١٩٥٥ . فإنه يتعين أعمال أحكام المواد التي أفردت له في قانون  
 المرافعات المدنية والتجارية .

٢ - ما تقضى به المادة ٢٤٧ من قانون المرافعات من أن الحكم الذي  
 يصدر برفض الالتماس وكذلك الحكم الذي يصدر في موضوع الدعوى بعد قبول  
 الالتماس لا يجوز الطعن فيها بطريق التماس إعادة النظر مرة ثانية حتى لو كان



الطعن الثاني مبنيًا على أسباب جديدة ، يفيد أن ما حظره المشرع هو رفع التماس بعد التماس وفيما عدا ذلك يترك أمر الطعن في الأحكام الصادرة في الالتماس للقواعد العامة .

٣ — إذ كان التماس إعادة النظر طريق غير عادي للطعن في الحكم النهائي. يرفع إلى نفس المحكمة التي أصدرته متى توافر سبب من الأسباب التي بينها القانون بيان حصر، وكان صدور الحكم الملتبس فيه من محكمة الاستئناف يستلزم رفع التماس إليها فإن القضاء فيه يعتبر حكمًا صادرًا من محكمة الاستئناف ومردودًا في خصومة رفعت إليها وفق قانون المرافعات ، أخذاً بأن الالتماس وأن لم يقصد به تجريح قضاء الحكم الملتبس فيه إلا أنه يستهدف محو هذا الحكم ليعود مركز التماس في الخصومة إلى ما كان عليه قبل صدوره ويتمكن بذلك من مواجهة النزاع من جديد . لما كان ما سلف وكانت المادة ٢٤٨ من قانون المرافعات قد أطلقت القول بجواز الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف فإن الحكم في الالتماس الصادر من محكمة الاستئناف يخضع لحكم هذه المادة ويجوز الطعن عليه بطريق النقض .

٤ — الغش الذي يبنى عليه الالتماس بالمعنى الذي تقصده المادة ٢٤١/٦ من قانون المرافعات هو الذي يقع ممن حكم لصالحه في الدعوى بناء عليه ، ولم يتح للمحك به أن يتحيز عند أخذها به بسبب عدم قيام المحكوم عليه بدفعه وتنويرها في حقيقة شأنه لجهالة به وخفاء أمره عليه بحيث يستحيل كشفه ، فإذا كان مطاعاً على أعمال خصمه ولم يناقشها أو كان في وسعه تبين غشه وسكت عنه ولم يفضح أمره ، أو كان في مركز يسمح له بمراقبة تصرفات خصمه ولم يبين أوجه دفاعه في المسائل التي يتظلم منها فإنه لا وجه للالتماس . لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الحكم رقم ٥٢٠ لسنة ١٩٧٢ أحوال شخصية بنذر طنطا قوام الغش المدعى سبق عرضه على محكمة الاستئناف في مواجهة الطاعة ولم تبد عليه مطعناً رغم أنه كان في مكانها التلويح بعدم نهائيتها . فإن الحكم إذ خلاص إلى عدم وقوع غش من المطعون عليه ورتب على ذلك - قبول لالتماس فإنه لا يكون قد خالف القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ أحوال شخصية ( نفس ) أمام محكمة طنطا الابتدائية ضد المطعون عليه بطلب الحكم بثبوت مراجعته لها ، وقالت شرحا لها بأنها زوجته بصحيح العقد الشرعى المؤرخ ١٠/٩/١٩٦٣ ، وقد طلقها طليقة أولى رجعية بموجب الإشهاد الشرعى المؤرخ ٢٤/١/١٩٧١ وإذ راجعها من هذا التاريخ بالقول والفعل ، وصادق على قيام الزوجية طبقا للثابت بمحضر الجلسة المؤرخ ٤/٩/١٩٧١ فى الدعوى رقم ٥٠٩ لسنة ١٩٧١ بندر طنطا الجزئية التى أقامتها تطالبه بتقرير نفقة لها، وأنكر رغم ذلك مراجعته لها متمسكا بإشهاد الطلاق، فقد أقامت دعواها . بتاريخ ٢٤/١٠/١٩٧٢ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى للتحقيق لتثبت الطاعة أن المطعون عليه بعد أن طلقها طليقة أولى رجعية فى ٢٤/١/١٩٧١ راجعها وأعادها إلى عصمته بالقول والفعل أثناء عدتها، وبعد سماع شهود الطرفين عادت فحكمت بتاريخ ٢٩/١/١٩٧٤ برفض الدعوى . إستأنفت الطاعنة هذا الحكم بالإستئناف رقم ٣ لسنة ٢٤ ق أحوال شخصية طنطا طالبة إلغائه والقضاء لها بطلباتها ، بتاريخ ١٠/٤/١٩٧٥ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها فى الدعوى رقم ٥٢٠ لسنة ١٩٧٢ أحوال شخصية بندر طنطا . فرفعت الطاعنة عن هذا الحكم إلتماسا قيد برقم ١٣ لسنة ٢٥ ق أحوال شخصية أمام محكمة استئناف طنطا طالبة إلغاء الحكم الملتمس فيه والقضاء لها بطلباتها، بتاريخ ٤/٣/١٩٧٦ حكمت المحكمة بعدم قبول الإلتماس . طعنت الطاعنة على هذا الحكم الأخير بطريق النقض . دفع المطعون عليه بعدم جواز نظر الطعن ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الدفع وفى الموضوع برفض الطعن . عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فرأته جديرا بالنظر ، وبالحلاسة المحددة ألزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مبنى الدفع بعدم جواز الطعن المبدئى من المطعون عليه أن الحكم المطعون فيه صادر فى دعوى إلتماس بإعادة النظر عن حكم صادر من محكمة الإستئناف ، فهو فى حقيقته ليس حكما صادرا من محكمة الاستئناف بالمعنى المراد فى المادة ٢٤٨ من قانون المرافعات حتى يجوز الطعن عليه بطريق النقض ، وإنما هو مجرد إلتماس بإعادة النظر فى حكم نهائى . وإذ فوتت الطاعنة ميعاد الطعن بالنقض على الحكم الصادر من محكمة الاستئناف فى الدعوى الأصلية بعدم جواز نظر الدعوى حين الفصل فيها ، فلا يجوز لها محاولة العودة للطعن عليه عن طريق الطعن فى الحكم الصادر فى الإلتماس .

وحيث إن الدفع مردود ، ذلك أنه لما كانت المواد من ٣٢٩ حتى ٣٣٥ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الواردة فى الفصل الخاص بالإلتماس إعادة النظر قد صارت الغاؤها بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ ، فإنه يتعين إعمال أحكام المواد التى أفردت له فى قانون المرافعات المدنية والتجارية . لما كان ذلك وكان ما تقضى به المادة ٢٤٧ من قانون المرافعات من أن الحكم الذى يصدر برفض الإلتماس وكذلك الحكم الذى يصدر فى موضوع الدعوى بعد قبول الإلتماس لا يجوز الطعن عليهما بطريق إلتماس إعادة النظر مرة ثانية حتى لو كان الطعن الثانى مبنيا على أسباب جديدة ، يفيد أن ما حظره المشرع هو رفع إلتماس بعد التماس ، وفيما عدا ذلك يترك أمر الطعن فى الأحكام الصادرة فى الإلتماس للقواعد العامة . لما كان ماتقدم وكان إلتماس إعادة النظر طريق غير عادى للطعن فى الحكم النهائى يرفع إلى نفس المحكمة التى أصدرته متى توافر سبب من الأسباب التى بينها القانون بيان حصر ، وكان صدور الحكم الملتمس فيه من محكمة الاستئناف يستلزم رفع التماس إليها ، فإن القضاء فيه يعتبر حكما صادرا من محكمة الاستئناف ، ومرددا فى خصومة رفعت إليها وفق قانون المرافعات ، أخذا بأن الإلتماس وإن لم يقصد به تجريح قضاء الحكم الملتمس فيه ، إلا أنه يستهدف محو هذا الحكم ليعود مركز الملتمس فى الخصومة إلى ما كان عليه قبل صدوره ، ويتمكن بذلك من مواجهة النزاع من جديد . لما كان ماسلف وكانت المادة ٢٤٨ من قانون المرافعات قد أطلقت القول بجواز الطعن بالنقض فى الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف فإن الحكم فى الإلتماس المائل الصادر من محكمة الاستئناف يخضع لحكم هذه



المادة ويجوز الطعن عليه بطريق النقض ، ويكون الدفع بعدم جواز الطعن في غير محله .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن بني على سبب واحد ، تنمى به الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك تقول أن الحكم أقام قضاءه على سند من عدم توافر حالة الغش التي تجيز الإلتماس ، في حين أن المطعون عليه فاجأ محكمة الموضوع بتقديم الحكم رقم ٥٢٠ لسنة ١٩٧٢ الصادر من محكمة بندرطنطالأحوال الشخصية ، والذي تعرض في أسبابه لنفي الرجعة التي إدعتها الطاعنة مستندة إلى محضر جلسة ١٩٧١/٩/٤ في الدعوى ٥٠٩ لسنة ١٩٧١ بندرطنطا ، بمقولة أنه حكم نهائي ، مما ترتب عليه أن حكمت محكمة الاستئناف في حكمها الملتمس فيه بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها بالحكم المشار إليه مع أنه في الحقيقة حكم مطعون عليه بطريق الاستئناف ، وهو غش عمد إليه المطعون عليه قاصدا خداع المحكمة والتأثير في اعتبارها ، وإذ قضى الحكم المطعون فيه بعدم قبول الإلتماس فإنه يكون قد خالف القانون .

وحيث إن النعي غير سديد ، ذلك أن الغش الذي يبنى عليه الإلتماس بالمعنى الذي تقصده المادة ١/٢٤١ من قانون المرافعات ، هو الذي يقع من حكم لصالحه في الدعوى بناء عليه ، ولم يتح للمحكمة أن تتحرز عند أخذها به بسبب عدم قيام المحكوم عليه بدحضه وتنويرها في حقيقة شأنه بلمله به وخفاء أمره عليه بحيث يستحيل كشفه ، فإذا كان مطلعا على أعمال خصمه ولم يناقشها ، أو كان في وسعه تبين غشه وسكت عنه ولم يفضح أمره ، أو كان في مركز يسمح له بمراقبة تصرفات خصمه ولم يبين أوجه دفاعه في المسائل التي يتظلم فيها فإنه لا وجه للإلتماس . لما كان ذلك و كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الحكم

رقم ٥٢٠ لسنة ١٩٧٢ أحوال شخصية بتدر طنطا قوام الغش المدعى سبق عرضه على محكمة الإستئناف في مواجهة الطاعة ولم تبدليه مطعنا رغم أنه كان في مكتبها التلويح بعدم نهائيته فإن الحكم إذ خلص إلى عدم وقوع غش من المطعون عليه، ورتب على ذلك عدم قبول الإلتماس فانه لا يكون قد خالف القانون ويكون النعى على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

---

## جلسة ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٧٧

بإدارة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة أنور خلف وعضوية السادة المستشارين : عدوح عطية ، حسن السنياطي ، الدكتور بشري رزق ، رأفت عبدالرحيم .

( ٣٢١ )

الطعن رقم ٣٣٧ لسنة ٢٤ القضائية :

(١) حكم "حجية الحكم" . عمل . قوة الأمر المقضي . قضاء مستعجل .  
الحكم المستعجل بوقف قرار فصل العامل وفق ولايمس أصل الحق . لاحجية له أما  
ناضي الموضوع .

(٢) عمل . "الأجر" .

الأصل في الأجر أنه لقاء العمل . عدم أحقية العامل في المطالبة بأجره عن المسلة اللاحقة  
لانتهاء خدمته . لا يغير من ذلك سابقة الحكم بوقف تنفيذ قرار الفصل .

(٣) تأمينات اجتماعية . "معاش الشيخوخة" .

يجوز انتهاء خدمة العامل عند بلوغه سن الستين رغم قدرته على العمل لاستكمال مدد الاشتراك  
الموجبه لا مستحقاق المعاش . شرطه . وفاء رب العمل بالاشتراكات اللازمة لاستحقاق المعاش .  
ق ٤ لسنة ١٩٦٩

١ — الحكم الصادر بوقف تنفيذ قرار الفصل هو حكم يصدره قاضي  
الأمر المستعجله بإجراء وفق لنص المادة ٧٥ من قانون العمل الصادر  
بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ولايمس أصل الحق أو يعتبر فاصلا فيه ، ولا تكون  
له أية حجية أمام محكمة الموضوع .

٢ — الأصل في استحقاق الأجر — طبقا لنص المادة الثالثة من قانون  
العمل ٩١ لسنة ١٩٥٩ أنه لقاء العمل الذي يقوم به العامل ولما كان الطاعن  
لا ينازع في أن الشركة المطعون ضدها الأولى أنهت خدمته اعتبارا من ١/٧/١٩٦٩ .



إن الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم أحقية الطامن في المطالبة بأجره من المدة اللاحقة لإنهاء خدمته يكون قد التزم صحيح القانون .

٣ - مؤدى نص المادة السادسة من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية المعدلة بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٩ - وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون الأخير أن المشرع احتفظ للعاملين بالحق في الاستمرار في الخدمة أو الالتحاق بعمل جديد بعد سن الستين بقصد استكمال مدد الاشتراك في التأمين الموجبه لاستحقاق المعاش ، واشترط لذلك أن تثبت قدرتهم على العمل بقرار من الجهة الطبية التي يعينها وزير العمل ، واستثناء من هذا الحكم مع مراعاة ما استهدفه المشرع وهو تمكين العاملين من استكمال مدد الاشتراك ، فقد أعطى لاصحاب الأعمال الحق في إنهاء خدمة هؤلاء العاملين - وهم القادرون على العمل ممن بلغوا سن الستين ولم يستكملوا تلك المدد - بشرط وفاء صاحب العمل بمحصلته في اشتراكات تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء التي تستحق عن السنوات الكاملة الواجب إضافتها إلى مداد اشتراكهم في التأمين لاستكمالها إلى القدر الذي ينوهم الحق في المعاش .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل في أن الطامن أقام الدعوى رقم ١٦١٣ لسنة ١٩٦٩ عمال جزئي القاهرة على الشركة المطعون ضدها الأولى طالبا الحكم في مواجهة الهيئة المطعون ضدها الثانية بوقف تنفيذ قرار فصله ، وقال بيانا لدعواه أنه التحق بالعمل لدى الشركة

في ١٩٥٧/١٠/٢٠ بأجر مقداره عشرون جنيها شهريا شاملا الامتيازات العينية ،  
 وأنها أنهت عقد عمله اعتبارا من ١٩٦٩/٧/١ لتجاوزه سن الستين ، وإذا كان  
 قرارها يعد فصلا تعسفيا لقدرته على العمل وعدم استكمال مدد الاشتراك الفعلية  
 الموجبة لاستحقاق المعاش ، فقد أقام دعواه بطلباته سالفه البيان . وبتاريخ  
 ١٩٧٠/٣/٢٩ قضت المحكمة بوقف تنفيذ قرار فصله والزام الشركة بأن تدفع  
 له مبلغا يعادل أجره بواقع ١٤ جنيها شهريا من تاريخ فصله ، وحددت جلسة  
 ليعان الطاعن طلباته الموضوعية ، وبعد أن قام الطاعن بإعلان هذه الطلبات  
 ومجموعها ٢٧٣٤ جنيها منها ٢١٤ جنيها ، ٥٠٠ مليا مرتبة من تاريخ فصله و ١٩,٥٠٠ جنيها  
 مقابل الإجازة و ٢٥٠٠ جنيها تعويضا عن الفصل التعسفي قررت المحكمة أحالة  
 الدعوى إلى محكمة شمال القاهرة الابتدائية للاختصاص ، وقيدت بمجدرها  
 برقم ٢٦٨٠ سنة ١٩٧٠ عمال كلي ، وفي ١٩٧١/٥/١٩ حكمت المحكمة بالزام  
 المطعون ضدها الأولى بأن تدفع للطاعن مبلغ ١٩,٥٠٠ جنيها مقابل الإجازة السنوية  
 ورفض ما عدا ذلك من الطلبات وبأخراج المطعون ضدها الثانية من الدعوى .  
 استأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد الاستئناف  
 برقم ٢٦٥١ سنة ٨٨ ق ، وبتاريخ ١٩٧٢/٤/٢٣ قضت المحكمة بتأييد الحكم  
 المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة  
 مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وعرض الطعن على غرفة المشورة فحددت  
 لنظره جلسة ١٩٧٧/١٢/٣ وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه يخالف القانون من  
 وجهين ، يقول الطاعن في بيان أولهما أن الحكم الصادر في ١٩٧٠/٣/٢٩ بوقف  
 تنفيذ قرار فصله هو حكم نهائي طبقا لنص المادة ٧٥ من القانون رقم ٩١  
 لسنة ١٩٥٩ ، وإذا قضى الحكم الابتدائي المؤبد بالحكم المطعون فيه برفض طابعه  
 الخاص بأجره عن المدة من تاريخ فصله حتى ١٩٧٠/٣/٢٩ فإن يكون قد أخل  
 بالحق الذي استقر له بموجب ذلك الحكم وخالف حجته ، لأن وقف تنفيذ قرار  
 الفصل يتلزم مع اعتبار العامل مستمرا في عمله ويستحق أجره من تاريخ قرار  
 الفصل حتى صدور الحكم بوقف تنفيذ ذلك القرار . وحاصل الوجه الثاني  
 أن المادة السادسة من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المعدلة بالقانون رقم ٤

لسنة ١٩٦٩ تشترط ثبوت عجز العامل عن إدارة العمل حتى يحق لرب العمل إنهاء خدمته بسبب بلوغه سن الستين ، لأن المشرع قرر حق — صاحب العمل في استعمال تلك الرخصة بثبوت قيام سبب من أسباب تعطيل العامل بقرار من الجهة الطبية المختصة . وإذا كان الطاعن في كامل صحته وقادرا على أداء عمله ، فإن الشرط الأساسي لجواز إنهاء خدمته يكون مشفيا ، ويكون قرار الشركة بذلك فصلا تعسفيا يتعين التعويض عنه .

وحيث إن هذا النعى مردود في وجهة الأول بأن الحكم الصادر بوقف تنفيذ قرار الفصل هو حكم يصدره قاضي الأمور المستعجلة بإجراء وقفي وفقا لنص المادة ٧٥ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، ولا يس أصل الحق أو يعتبر فاصلا فيه ، ولا تكون له أية حجية أمام محكمة الموضوع . ولما كان الأصل في استحقاق الأجر — طبقا لنص المادة الثالثة من قانون العمل المشار إليه — أنه لقاء العمل الذي يقوم به العامل ، وكان الطاعن لا ينازع في أن الشركة المطعون ضدها الأولى أنهت خدمته بها اعتبارا من ١٩٦٩/٧/١ فإن الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم أحقية الطاعن لأجره عن المدة اللاحقة لانتهاء خدمته ، يكون قد التزم صحيح القانون . والنعى في وجهه الثاني غير سديد ، ذلك أن مؤدى نص المادة السادسة من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية المعدلة بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٩ — وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون الأخير — أن المشروع احتفظ للعاملين بالحق في الاستمرار في الخدمة أو الالتحاق بعمل جديد بعد سن الستين بقصد استكمال مدد الاشتراك في التأمين الموجبة لاستحقاق المعاش ، واشترط لذلك أن تثبت قدرتهم على العمل بقرار من الجهة الطبية التي يعينها وزير العمل . واستثناء من هذا الحكم ، مع مراعاة ما استهدفه المشرع وهو تمكين العاملين من استكمال مدد الاشتراك ، فقد أعطى لأصحاب الأعمال الحق في إنهاء خدمة هؤلاء العاملين وهم القادرون على العمل ممن بلغوا سن الستين ولم يستكملوا تلك المدد — بشرط وفاء صاحب العمل لخصته في اشتراكات تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء التي تستحق عن السنوات الكاملة الواجب إضافتها إلى مدد اشتراكهم في التأمين لاستكمالها



إلى القدر الذى يخولهم الحق فى المعاش . ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه برفض طلب التعويض تأميسا على أن الشركة المطعون ضدها الأولى أنهت خدمة الطاعن أعمالا للحق المخول لها فى المادة السادسة المشار إليها لتجاوزه سن الستين ، وأنها قامت بسداد جميع الاشتراكات التى تكفل امتحانها للمعاش ، وتقرر له معاش شهري مقداره ٥ جنيه و ٨٦٥ مليا ، فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا ويكون النعى عليه بهذا السبب فى وجهه على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٧٧

بإدارة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة مصطفى الفقى وعضوية السادة المستشارين :  
حافظ رفقى ، وحميل الزينى ، ومحمود حسن حسين ، وعاصم المراهى .

( ٣٢٢ )

الطعن رقم ٤٩٦ لسنة ٤٤ القضائية :

(١) موطن . محكمة الموضوع . اختصاص " اختصاص محلى " .

موطن الأعمال . قيامه طالما ببق النشاط التجارى مستمرا وله مظهره الواقعى . تقدير  
توافر العناصر الواقعية لموطن الأعمال من سلطة محكمة الموضوع .

(٢) حكم . " حجية الحكم الجنائى " . اختصاص . " الاختصاص المحلى " .

حجية الحكم الجنائى أمام المحاكم المدنية . شرطها . قضاء المحكمة الجنائية بعدم  
الاختصاص المحلى لاتتقيد به المحكمة المدنية عند تحديد الاختصاص المحلى فى الدعوى المدنية  
المتعلقة بذات الواقعة .

(٣) دعوى . " وقف الدعوى " . نظام هام .

الدعوى المدنية . وجوب الحكم بوقف السير فيها عند رفع الدعوى الجنائية عن ذات الفعل حتى  
يفصل نهائيا فى الدعوى الجنائية . تعلق هذه القاعدة بالنظام العام . لا يغير من ذلك أن تكون  
الدعوى الجنائية قد رفعت أثناء نظر الاستئناف فى الدعوى المدنية .

١ - تجيز المادة ٤١ من القانون المدنى اعتبار محل التجارة -  
بالنسبة للأعمال المتعلقة بها - موطن للتاجر بجانب موطنه الأصلى للمحكمة  
التي أفصح عنها الشارع من أن قاعدة تعدد الموطن تعتد بالأمر الواقع  
وتستجيب لحاجة المتعاملين ، وإذ كان موطن الأعمال يعتبر قائما مابقى  
النشاط التجارى مستمرا وله مظهره الواقعى الذى يدل عليه والذى تستخلصه  
محكمة الموضوع من أوراق الدعوى وظروفها - لما لها من سلطة

تقديرية — وحسبها أن تورد في حكمها الأدلة المسوغة لاستخلاصها .  
فإن الجدل في هذا الشأن يعتبر جدلا موضوعيا حول تقدير العناصر الواقعية  
لمواطن لأعمال وهو ما تنحصر عنه رقابة محكمة النقض ويكون النجى — بعدم  
اختصاص المحكمة الابتدائية محليا بنظر الدعوى على غير أساس .

٢ — مفاد نص المادة ٤٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية والمادة ١٠٢  
من قانون الإثبات أن الحكم الجنائي لا تكون له حجية أمام المحاكم المدنية  
إلا إذا كان قد فصل في موضوع الدعوى الجنائية بالإدانة أو بالبراءة ،  
ولما كان الحكم الجنائي الصادر من محكمة جناح قسم الجيزة — والذي يتمسك  
به الطاعن — قد وقف عند حد القضاء بعدم الاختصاص المحلي ،  
فإن المحكمة المدنية لا تتقيد به سيما وأن قواعد الاختصاص المحلي في المسائل الجنائية  
تختلف عنها في المسائل المدنية والتجارية .

٣ — مؤدى نص المادة ١/٢٦٥ من قانون الإجراءات الجنائية إذا  
ترتب على الفعل الواحد مسئوليتان جنائية ومدنية ، ورفعت دعوى  
المسئولية المدنية أمام المحكمة المدنية ، فإن رفع الدعوى الجنائية ، سواء  
قبل رفع الدعوى المدنية أو أثناء السير فيها ، يوجب على المحكمة المدنية  
أن توقف السير في الدعوى المرفوعة أمامها إلى أن يتم الفصل نهائيا في الدعوى  
الجنائية ، وهذا الحكم متعلق بالنظام العام ويجوز التمسك به في أية حالة  
تكون عليها الدعوى ، ويعتبر نتيجة لازمة لمبدأ تقيد القاضى المدنى بالحكم  
الجنائى فيما يتعلق بوقوع الجريمة وبوصفها القانونى ونسبتها إلى فاعلها والذي  
نصت عليه المادة ٤٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية ، لما كان ذلك  
وكان يبين مما سجله الحكم المطعون فيه أن الطاعن قد أقام أمام محكمة جناح  
عابدين ، جنحة مباشرة يتهم فيها المطعون ضده بالإعتياد على الإقراض  
بالربا الفاحش وأن الشيك موضوع الدعوى المدنية الحسابية يخفى فوائد ربوية  
وأنه لم يفصل في هذه الدعوى الجنائية بعد ، وكان سعر الفائدة الذى ثبت  
حصول الإقراض به يشكل الأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية ،  
ويتقيد في شأنه القاضى المدنى بما يقضى به في جريمة الإقراض بفوائد ربوية



المنسوبة إلى المطعون ضده ، فإنه كان يتعين على محكمة الاستئناف أن توقف السير في الدعوى المدنية إلى أن يتم الفصل نهائيا في الدعوى الجنائية ، وإذ يخالف الحكم المطعون فيه هذا النظر بمقولة إن رفع الدعوى الجنائية جاء لاحقا على رفع الاستئناف يكون قد خالف القانون .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن المطعون ضده استصدر من السيد / رئيس محكمة الجيزة الابتدائية أمر الأداء رقم ١٠ لسنة ١٩٧٣ تجارى كلى الجيزة قاضيا بالزام الطاعن بأن يدفع للمطعون ضده مبلغ ألف جنيه تأسيسا على أن هذا الأخير يدين الطاعن بهذا المبلغ بمقتضى شيك مسحوب على بنك بورسعيد فرخ محمد فريد مؤرخ ١٩٧١/٦/٣٠ وأن البنك رفض في ١٩٧٢/٨/٢٨ صرف قيمة الشيك لمضى أكثر من عام ولأن حساب الطاعن مسدد . استأنف الطاعن هذا الأمر بالاستئناف رقم ٤٨٠ سنة ٩٠ ق تجارى القاهرة . وبتاريخ ١٩٧٤/٣/١٤ قضت محكمة استئناف القاهرة بتأييد أمر الأداء . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله وفي بيان ذلك يقول أنه تمسك بعدم اختصاص محكمة الجيزة الابتدائية محليا بنظر الدعوى تأسيسا على أن الثابت بالأوراق أنه يزاول نشاطه التجارى بمحله الكائن في شارع عبد الخالق ثروت ويعتبر موطنه بالنسبة لهذا النشاط وفقا لنص المادة ٤١ من القانون المدنى إلا أن الحكم المطعون فيه

أطرح هذا الدفع إستنادا إلى أن الفاترينة التي أودعها الطاعن بفندق شيراتون تعتبر موطننا له يصح إعلانه فيه وتحديد بمقتضاء المحكمة المختصة بنظر الدعوى في حين أن هذه الفاترينة مخصصة لمجرد الإعلان عن تجارته ولا يزاول فيها أى نشاط ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد خالف القانون والخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه .

وحيث أن هذا النعى في غير محله ذلك أنه لما كانت المادة ٤١ من القانون المدني تجيز اعتبار محل التجارة - بالنسبة للأعمال المتعلقة بها - موطننا للتاجر بجانب موطنه الأصلي للمحكمة التي أفصح عنها الشارع من أن قاعدة تعدد الموطن تعتد بالأمر الواقع وتستجيب لحاجة المتعاملين ، وكان موطن الأعمال يعتبر قائما مابقي النشاط التجارى مستمرا وله مظهره الواقعي الذي يدل عليه والذي تستخلصه محكمة الموضوع من أوراق الدعوى وظروفها - لما لها من ساطة تقديرية - وحسبها أن تورد في حكمها الأدلة المسوغة لاستخلاصها . لما كان ذلك وكان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أورد بأسبابه أن الثابت من صورة محضر الحجز الموقع بتاريخ ١٣/٩/١٩٧٣ وفاء لقيمة أمر الأداء موضوع الاستئناف أن ذلك الحجز توقع بمحل المستأنف الكائن بفندق شيراتون وقد توقع على بضائع بلغت اثنين وثلاثين وحدة قيمتها تزيد عن قيمة أمر الأداء . لما كان هذا وكانت المادة ٤١ من القانون المدني تنص على أنه " يعتبر المكان الذي يباشر فيه الشخص تجارة أو حرفة موطننا بالنسبة إلى إدارة الأعمال المتعلقة بهذه التجارة أو الحرفة " لما كان هذا فإن محل المستأنف الكائن بفندق شيراتون والتابع لمحكمة الحيزة يكون موطننا بالنسبة لأعماله التجارية . . . " وكان هذا الذي استخلصه الحكم من الأوراق من اعتبار محل الطاعن الكائن بفندق شيراتون موطننا له بالنسبة لأعماله التجارية ، يدخل في سلطة محكمة الموضوع التقديرية ومبنى على أدلة وأسباب سائغة فإن الجدل في هذا الشأن يعتبر جدلا موضوعيا حول تقدير توافر العناصر الواقعية لمواطن الأعمال وهو مما تنحصر عنه رقابة النقض ويضحي النعى بهذا السبب على غير أساس .

وحيث أن الطاعن ينعى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله ، وفي بيان ذلك يقول أن المطعون ضده كان قد

أقام عليه ادعاء مباشر أمام محكمة جنح الجيزة عن ذات الشيك وقد دفع أمامها بعدم اختصاصها جنائيا ومدنيا بنظر اللجنة المباشرة لعدم إقامته بدائرة تلك المحكمة وأنه ليس له محل بفندق شيراتون بالمعنى المنصوص عليه في المادة ٤١ من القانون المدني وإذا قبلت المحكمة الجنائية هذا الدفع وقضت بعدم الاختصاص فإن حكمها الجنائي تمتد حجته إلى مكان الواقعة التي هي عنصر من عناصر الوصف القانوني للاتهام بما كان يتعين معه على المحكمة المدنية أن تلتزم به أعمالا لنص المادة ٤٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية والمادة ١٠٢ من قانون الإثبات وإذا أهدر الحكم المطعون فيه حجية الحكم الجنائي المشار إليه ، فقد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أن مفاد نص المادة ٤٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية والمادة ١٠٢ من قانون الإثبات أن الحكم الجنائي لا تكون له حجية أمام المحاكم المدنية إلا إذا كان قد فصل في موضوع الدعوى الجنائية بالإدانة أو بالبراءة ، ولما كان الحكم الجنائي الصادر من محكمة جنح قسم الجيزة والذي يتمسك به الطاعن — قد وقف عند حد القضاء بعدم الاختصاص المحلي فإن المحكمة المدنية لا تتفيد به سيما وأن قواعد الاختصاص المحلي في المسائل الجنائية تختلف عنها في المسائل المدنية والتجارية ومن ثم يكون النعى بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله والإخلال بالدفاع والقصور في التسييب ، وفي بيان ذلك يقول أنه طلب من المحكمة الاستئنافية الحكم بوقف الدعوى المدنية حتى يفصل في اللجنة المباشرة المرفوعة منه على المطعون ضده والمؤسسة على كون الشيك موضوع المطالبة الحالية ناتج عن عملية اقراض بر با فاحش والتي لم يفصل فيها وبعد وإذا رفض الحكم المطعون فيه وقف الدعوى المدنية تأسيسا على أن الدعوى الجنائية رفعت بعد رفع الاستئناف يكون قد خالف نص المادة ١/٢٦٥ من قانون الإجراءات الجنائية التي توجب الوقف سواء رفعت الدعوى الجنائية قبل الدعوى المدنية أو أثناء سيرها .



وحيث أن هذا النعى شديد ذلك أن مؤدى نص المادة ١/٢٦٥ من قانون الإجراءات الجنائية أنه إذا ترتب على الفعل الواحد مسئوليتان جنائية ومدنية ورفعت دعوى المسؤولية المدنية أمام المحكمة المدنية فإن رفع الدعوى الجنائية ، سواء قبل رفع الدعوى المدنية أو أثناء السير فيها ، يوجب على المحكمة المدنية أن توقف السير في الدعوى المرفوعة أمامها إلى أن يتم الفصل نهائيا في الدعوى الجنائية ، وهذا الحكم متعلق بالنظام العام ويجوز التمسك به في أية حالة تكون عليها الدعوى ، ويعتبر نتيجة لازمة لمبدأ تقييد القاضى المدنى بالحكم الجنائى فيما يتعلق بوقوع الجريمة وبوصفها القانونى ونسبتها إلى فاعلها والذي نصت عليه المادة ٤٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية لما كان ذلك وكان يبين مما سجله الحكم المطعون فيه أن الطاعن قد أقام أمام محكمة جنح عابدين ، جمعة مباشرة يتهم فيها المطعون ضده بالاعتياد على الإقراض بالربا الفاحش ، وأن الشيك موضوع الدعوى المدنية الحالية يخفى فوائده ربوية وأنه لم يفصل في هذه الدعوى الجنائية بعد وكان سعر الفائدة الذى يثبت حصول الإقراض به يشكل الأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية ويتقيد في شأنه القاضى المدنى بما يقضى به في جريته الاعتياد على الإقراض بفوائد ربوية المنسوبة إلى المطعون ضده فإنه كان يتعين على محكمة الاستئناف أن توقف السير في الدعوى المدنية إلى أن يتم الفصل نهائيا في الدعوى الجنائية ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر بقوله أن رفع الدعوى الجنائية جاء لاحقا على رفع الاستئناف يكون قد خالف القانون مما يوجب نقضه والإحالة دون حاجة إلى بحث باقى أسباب الطعن .

## جلسة ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار صلاح الدين حبيب نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : محمد صدقي العصار ، وجمال الدين عبد اللطيف ، وعبد الحميد المرصفاوي ، ومحمد  
طه منبجر .

( ٣٢٣ )

الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٤ ، القضائية :

إعلان " بطلان الإعلان " . بطلان .

إغفال المحضر إثبات أن من تسلّم صورة الإعلان يقيم مع المعلن إليه وأن الأخير غير موجود .  
آثره . بطلان الإعلان . م ١٠ مرافعات .

الأصل في إعلان أوراق المحضرين — حسب ما تقتضيه المادة ١٠  
من قانون المرافعات — أن يتم تسليم الورقة المطلوب إعلانها إلى الشخص  
نفسه أو في موطنه ، فإن لم يجده المحضر في هذا الموطن وجب عليه أن يسلمه  
إلى من يمسرر أنه وكيله أو أنه يعمل في خدمته أو أنه من الساكنين معه  
من الأزواج والأقارب والأصهار . ولما كان يبين من الصورة الرسمية لأصل  
إعلان الاستئناف أن المحضر إذ اتجه إلى موطن الطاعنين سلم صورة الإعلان  
إلى . . . ابنة خالة الطاعنة الأولى وزوجة عم الطاعن الثاني دون أن يثبت  
عدم وجودهما ومن غير أن يذكر أنها تقيم معهما ، وكان إغفال المحضر لهذين  
البيانين الجوهرين في محضره مخالفا لما نصت عليه المادة ١٠ من قانون  
المرافعات . فإن إعلان الطاعنين بالاستئناف يكون قد وقع باطلا ، وإذا اعتد  
الحكم المطعون فيه بهذا الإعلان فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر /  
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق  
الطعن — تتحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ١٨٧٣ سنة ١٩٦٩  
مدنى طنطا الابتدائية ضد الطاعنين ومن تدعى ... ..  
طالباً الحكم بصحة ونفاذ العقد المؤرخ ١٩٦٩/١/٢٥ المتضمن بيع الأخيرة  
والطاعنة الأولى بثمان الطاعن الثانى أرضاً زراعية مساحتها ١ فدان و٣ قرايط  
و ٦ أسهم بثمان قدره ٣٩٥٠ جنيهاً . . . . ثم أضاف إلى طلباته طلب الحكم  
بصحة ونفاذ عقد البذل المتضمن تبادل الطاعنة الأولى مع ولديها القاصرين  
... .. واختصت فيه بمساحة ٢٠ قيراطاً و ١٢ سهماً  
على الشيوع في ١ فدان و ٢ قيراط و ٨ أسهم التي تضمنها عقد البيع سالف  
الذكر ، وقال بياناً للدعوى أنه بموجب عقد مؤرخ ١٩٦٩/٢/٢٥ باعت  
إليه الطاعنة الأولى ... .. ١ فدان و ٢ قيراط و ٨ أسهم  
اتضح أن مساحتها ١ فدان و ٣ قرايط و ٦ أسهم بثمان قدره ١٥٠ جنيهاً للقيراط  
من بينها ٢٠ قيراط و ١٢ سهماً آلت إلى الطاعنة الأولى بمقتضى عقد بدل محرر بينها  
وبين الطاعن الثانى باعتباره وصياً على ولديها القاصرين ... ..  
... وقد وافقت عليه محكمة الأحوال الشخصية بتاريخ ١٩٦٩/١/٢١ ،  
وإذا امتنعت البائعتان عن إشهار عقد البيع فقد أقام هذه الدعوى للحكم له  
بطلباته . وبتاريخ ١٩٧٠/٢/٢٨ حكمت المحكمة بصحة ونفاذ عقد  
البيع المؤرخ ١٩٦٩/٢/٢٥ بالنسبة لمساحة ٣ قرايط و ٧ أسهم المباعة من  
... .. مقابل ثمن قدره ٤٩٣ جنيهاً و ٧٥٠ ملياً ثم قضت  
بتاريخ ١٩٧٢/٣/٢٥ بعدم قبول الدعوى بالنسبة لمساحة ٢٠ قيراط و ١٢ سهم  
موضوع عقد البذل . استأنف المطعون عليه هذا الحكم أمام محكمة استئناف طنطا



بالاستئناف رقم ١٤١ سنة ٢٢ ق مدني . بتاريخ ١٩٧٣/١٢/٢٥ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبصححة ونفاذ العقد المؤرخ ١٩٦٩/١/٢١ المتضمن تبادل الطاعنة الأولى مع أولادها قصر المرحوم ... .. والذي اختصت فيه بمساحة ٢٠ قيراط و ١٢ سهم الميينة بصحيفة الدعوى ، وبصححة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٦٩/٢/٢٥ بالنسبة لتصيب الطاعنة فيه وقدره ٢٣ قيراط و ٢٣ سهم مقابل ثمن قدره ٣٥٩٣ جنيها و ٧٥٠ مليا طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبليت فيها الرأي بتقضى الحكم في خصوص السبب الأول ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها أصررت النيابة على رأيها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقولان أنهما دفعا ببطالان إعلانهما بصحيفة الاستئناف استنادا إلى أن المحضر سلم صورة الصحيفة إلى من تدعى ... دون أن يثبت بمحضه عدم وجودهما بموطنهما وقت الإعلان ودون أن يبين أن من خوطبت في هذا الإعلان - تقيم معهما ، غير أن الحكم المطعون فيه رفض هذا الدفع تأسيسا على أن صحيفة الاستئناف أعلنت إلى جميع المستأنف عليهم إعلانا صحيحا وأن المحضر بخاطب المستأنف ضدها ... .. شخصيا وسانها إعلان الطاعنين هذا أن ذكرت له أنها ابنة خالة الطاعنة الأولى وزوجة عم الطاعن الثاني وأنه تم إخطار الأخيرين بالبريد المسجل ، وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أن الأصل في إعلان أوراق المحضرين - حسب ما تقضى به المادة ١٠ من قانون المرافعات - أن يتم تسلم الورقة المطلوب إعلانها إلى الشخص نفسه أو في موطنه ، فإن لم يجده المحضر في هذا الموطن وجب عليه أن يسلمه إلى من يقرر أنه وكيله أو أنه يعمل في خدمته أو أنه من الساكنين معه من الأزواج والأقارب والأصهار ، ولما كان يبين من الصورة الرسمية لأصل إعلان الاستئناف أن المحضر إذا توجه إلى موطن الطاعنين سلم صورة الإعلان إلى ... .. ابنة خالة الطاعنة الأولى وزوجة عم الطاعن الثاني دون أن يثبت عدم وجودهما ومن غير أن يذكر

أنها تقيم معهما ، وكان إغفال المحضر لـهذين البيّانين الجوهريين في محضره مخالفا لما نصت عليه المادة ١ من قانون المرافعات فإن إعلان الطاعنين بالاستئناف يكون قد وقع باطلا ، وإذا اعتد الحكم المطعون فيه بهذا الإعلان للأسباب التي أوردها نأنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث بانى الأسباب الأخرى .

---

## جلسة ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار صلاح الدين حبيب نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
 محمد صدقي العصار ، وزكي الصاوي صالح ، وجمال الدين ، وعبد الطيف ، وعبد الحميد المصفاوي .

( ٣٢٤ )

الطعن رقم ٣٤٢ لسنة ٤٤ القضائية :

قضاء مستعجل . تنفيذ . حجز "عدم الاعتداد بالحجز" .

الدعوى المستعجلة : عدم الاعتداد بالحجز استنادا إلى براءة ذمة المدعى . منازعة وقتية في التنفيذ  
 اختصاص قاضي التنفيذ بنظرها بوصفه قاضيا للامور المستعجلة .

من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن لقاضي التنفيذ بوصفه قاضيا للأمر  
 المستعجلة إذا طلب منه الحكم بعدم الاعتداد بالحجز وقع على خلاف القانون أن  
 يرجع إلى حكم القانون للتحقق مما إذا كان هذا الحجز قد وقع وفقا له مستوفيا  
 لأركانه الجوهرية أو وقع بخالفه فقد لا تكون هذه الأركان فيعتبر عقبة مادية تعترض  
 حق صاحب المال المحجوز عليه دون أن يكون في بحته هذا مساس بأصل  
 الحق ، ولما كان المطعون عليه قد طالب الحكم بصفة مستعجلة بعدم الاعتداد  
 بالحجز فإن استناده إلى براءة ذمته من الدين المحجوز من أجله وإدعاء الطاعنين  
 قيام هذه المديونية لا يكون له أثر على وصف المازعة طالما أن المطلوب فيها  
 إجراء وليس فصلا في أصل الحق وإذا كان على المحكمة أن تعطى الدعوى وصفها  
 الحق وتكييفها القانوني الصحيح ، وأن الحكم المطعون فيه قد حصل وبما له من  
 ساطة في هذا الشأن أن دعوى المطعون عليه هي منازعة وقتية يفصل فيها قاضي  
 التنفيذ بوصفه قاضيا للامور المستعجلة ، وقضى في الدعوى على أساس هذا  
 التكييف القانوني الصحيح ، فمن النعمى عليه يكون على غير أساس .



## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ١٠٠٥ سنة ١٩٧٢ مدني تنفيذ بندر أسيوط ضد الطاعنين وطلب الحكم بصفة مستعجلة بعدم الاعتداد بالحجز الإداري الموقع ضده في ١٠/١٠/١٩٧٢ ومحو كل أثر له ، وقال بيانا للدعوى أنه استأجر من وقف المرحوم ... .. قطعة أرض قضاء صرح له بالبناء عليها وذلك مقابل أجرة شهرية قدرها ١٥ جنيها حسم النزاع بساتها بالحكم الصادر في الاستئناف رقم ١٥٧ سنة ٣٣ ق مدني أسيوط وفي ١٠/١٠/١٩٧٢ فوجيء بتوقيع حجز إداري ضده بناء على طلب مديرية الأوقاف بأسيوط والوادي الجديد وفاء لمبلغ ٣٢٣٦ جنيها و ٢٥٠ مليا بزعم أنه أجرة مستحقة لها حتى أكتوبر سنة ١٩٧٢ ، وإذا كان هذا الحجز باطلا لأن ذمته بريئة من دين الأجرة المتفق عليها ولا موجب لتكليفه بأداء ما يزيد عليها ، فقد أقام دعواه للحكم له بطلباته . وبتاريخ ٢٣/١/١٩٧٣ حكمت المحكمة بعدم الاعتداد بالحجز استئناف الطاعنون هذا الحكم لدى محكمة استئناف أسيوط بالاستئناف رقم ٧٨ سنة ٤٨ ق . وبتاريخ ٣٠/١/١٩٧٤ حكمت المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الاستئناف وأحالته إلى المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية لنظره . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبنت فيها الرأي برفض الطعن . وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث أن الطعن بني على سبب واحد ينعي به الطاعنون على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقولون أن الحكم اعتبر الدعوى منازعة وقتية في التنفيذ تأسيسا على أن المطعون عليه طلب في صحتها الحكم بصفة مستعجلة

بعدم الاعتداد بالحجز الإداري وإن الحكم الابتدائي أورد في أسبابه أنه يقضى في مادة مستعجلة في حين أن الثابت أن المطعون عليه طلب الحكم بعدم الاعتداد بالحجز الذي وقع ضده في ١٠/١٠/١٩٧٢ تأسيسا على عدم مديونيته بالأجرة المتفق عليها والتي حسم النزاع بشأنها بالحكم الصادر في الاستئناف رقم ١٥٧ سنة ٣٣ ق مدني أسيوط وقدم تأييدا لدفاعه إيصالات سداد ومحضرى عرض وإيداع مع أن هذه المستندات خاصة بأجرة المقهى فقط ولا تشمل أجرة الفندق الذي أقيم فوقه ، وبذلك يكون طلب المطعون عليه عدم الاعتداد بالحجز طلبا موضوعيا تتحدد به مراكز الخصوم ، ويكون الحكم الابتدائي صادرا في منازعة تنفيذ موضوعية ، ويكون استئنافه إلى محكمة الاستئناف . وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بعدم اختصاص المحكمة بنظر الاستئناف وبإحالة إلى المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية ، فإنه يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي غير سليم ، ذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضاء بعدم اختصاص المحكمة بنظر الاستئناف على أنه " يبين من مطالعة طلبات المستأنف عليه - المطعون عليه - التي أوردتها بصحيفة دعواه أنه طلب الحكم بصفة مستعجلة بعدم الاعتداد بالحجز الإداري المؤرخ ١٠/١٠/١٩٧٢ فهذه الطلبات حسبما أبدت به وما صرح به المستأنف عليه بصحيفة الدعوى تعد منازعة وقتية في التنفيذ وقد ظاهره الحكم المستأنف في تكييفه لطلباته فصرح في أسبابه بأنه إنما يقضى في مادة مستعجلة يجوز الحكم فيها دون حاجة لإعادة إعلان المدعى عليهم - الطاعنين - ومن أن عدم مراعاة الإجراءات الشكلية في شأن الحجز الإداري وانعدام أركانه الأساسية التي يقوم عليها تجعله مجرد عقبة مادية تعترض سبيل الحق مما يبيح للقضاء المستعجل إزالة هذه العقبة والحكم باعتبار الحجز مديما الأثر قانونا . فهذا الذي صرحت به محكمة أول درجة في أسباب حكمها يكشف عن أنها أقامت قضاءها في منازعة وقتية في التنفيذ " مما مفاده أن الحكم كيف الدعوى بأنها منازعة وقتية يفصل فيها قاضي التنفيذ بوصفه قاضيا للأمور المستعجلة عملا بالفقرة الأخيرة من المادة ٢٧٥ من قانون المرافعات ولما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن لقاضي التنفيذ بوصفه قاضيا للأمور المستعجلة إذا طلب منه الحكم بعدم الاعتداد بالحجز وقع على خلاف القانون أن يرجع إلى حكم القانون للتحقق مما

إذا كان هذا المجز قد وقع وفقاً له مستوفياً لأركانه الجوهرية أو وقع مخالفاً له فاقداً لهذه الأركان فيعتبر عقبة مادية تعترض حق صاحب المال المحجوز عليه دون أن يكون في بحثه هذا مساس بأصل الحق ، وكان المطعون عليه قد طالب الحكم بصفة مستعجلة بعدم الاعتداد بالمجز فإن استناده إلى براءة ذمته من الدين المحجوز من أجله وادعاء الطاعنين قيام هذه المديونية لا يكون له أثر على وصف المنازعة طالما أن المطلوب فيها إجراء وليس نصلاً في أصل الحق . وإذا كان على المحكمة أن تعطى الدعوى وصفها الحق وتكييفها القانوني الصحيح ، وكان الحكم المطعون فيه قد حصل — على ما سلف البيان — وبما له من سلطة في هذا الشأن أن دعوى المطعون عليه هي منازعة وقتية يفصل فيها قاضي التنفيذ بوصفه قاضياً للأمر المستعجلة ، وقضى في الدعوى على أساس هذا التكييف القانوني الصحيح ، فإن النعي عليه بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة الدكتور محمد محمد حسين وعضوية السادة  
المستشارين : جلال عبدالرحيم عثمان ، ومحمد كمال عباس ، وصالح الدين يونس ، ومحمد وجدي عبدالصمد

( ٣٢٥ )

الطعن رقم ٢١ لسنة ٤٥ القضائية :

ضرائب "ضريبة الأرباح التجارية والصناعية". قوة الأمر المقضى .

القضاء النهائي بخضوع نشاط معين للمول في سنة معينة لضريبة الأرباح التجارية والصناعية  
مانع من المنازعة في أمر خضوع هذا النشاط للضريبة في سنة تالية .

المسألة الواحدة إذا كانت أساسية وكان ثبوتها أو عدم ثبوتها هو الذي يرتب  
عليه القضاء بثبوت الحق المطلوب في الدعوى أو بانتفائه ، فإن هذا القضاء وعلى  
ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يحوز قوة الشيء المحكوم به في تلك المسألة بين الخصوم  
أنفسهم ويمنعهم من التنازع بطريق الدعوى أو الدفع في شأن أى حق آخر يتوقف  
ثبوته أو انتفاؤه على ثبوت تلك المسألة السابق الفصل فيها بين هؤلاء الخصوم  
أنفسهم أو على انتفائها . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أيد ما انتهى  
إليه الحكم الابتدائي من إلغاء قرار اللجنة المطعون فيه فيما يتعلق بتقدير أرباح  
المطعون ضده من تربية الخنازير وإلغاء تقديرات المأمورية لأرباحه عن هذا  
النشاط في سنتي النزاع استناداً إلى أن الخنازير تدخل في عداد المواشى وتتمتع  
لذلك بالأعفاء الوارد في المادة ٤٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المضافة  
بالقانون رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٥٩ ، وكان يبين من الحكم السابق صدوره بين  
الطرفين نفسيهما في الدعوى ١٤٥٢ لسنة ١٩٦٧ تجارى القاهرة الابتدائية -  
والمقدمة صورته الرسمية بملف الطعن - أنه قضى بأحقية الطاعنة في اقتضاء  
الضريبة عن نشاط المطعون ضده في تربية الخنازير سنتي ١٩٦٠ ، ١٩٦١ ،  
فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المنسرد والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكائية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل في أن مأمورية ضرائب مصر الجديدة قدرت أرباح المطعون ضده عن نشاطه في تربية الخنازير في كل سنتي ٦٣ ، ٦٤ بمبلغ ٣٥٦٤ جنيهه وإذا اعترض وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التي أصدرت قرارها بتاريخ ١٢/١١/١٩٦٩ بتخفيض أرباحه إلى مبلغ ٩٠٠ جنيه في كل من سنتي النزاع فقد أقام الدعوى رقم ٢٧٥ لسنة ١٩٧٠ ضرائب القاهرة الابتدائية طالبا إلغاء تقديرات المأمورية لأرباحه عن نشاطه في تربية الخنازير . بتاريخ ٢٧/٢/١٩٧٢ حكمت المحكمة بإلغاء قرار اللجنة فيما يتعلق بتقدير أرباح المحول من تربية الخنازير وإلغاء تقديرات المأمورية لأرباحه عن هذا النشاط . استأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٣٢ لسنة ٩٠ ق القاهرة وبتاريخ ١٨/١١/١٩٧٤ حكمت المحكمة الاستئنافية بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه أنه قضى بعدم خضوع الربح الناتج من تربية الخنازير للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية في سنتي ١٩٦٣ ، ١٩٦٤ وذلك على خلاف حكم صادر بين الخصمين نفسيهما قضى بخضوع تلك الأرباح في سنتي ١٩٦٠ ، ١٩٦١ وحاز قوة الأمر المقضي، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعى سديد ذلك أن المسألة الواحدة إذا كانت أساسية وكان ثبوتها أو عدم ثبوتها هو الذى ترتب عليه القضاء بثبوت الحق المطلوب فى الدعوى أو بانتفائه فإن هذا القضاء — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — يحوز قوة الشيء المحكوم به فى تلك المسألة بين الخصوم أنفسهم ويمنعهم من التنازع بطريق الدعوى أو بطريق الدفع فى شأن أى حق آخر متوقف بثبوته أو انتفائه على ثبوت تلك المسألة السابقة الفصل فيها بين هؤلاء الخصوم أنفسهم أو على انتفائها . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أيد ما انتهى إليه الحكم الابتدائى من إلغاء قرار اللجنة المطعون فيه فيما يتعلق بتقدير أرباح المطعون ضده من تربية الخنازير وإلغاء تقديرات المأمورية لأرباحه عن هذا النشاط فى سنتى النزاع استنادا إلى أن الخنازير تدخل فى عداد المواشى وتمتع لذلك بالإعفاء الوارد فى المادة ٤٠ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ المضافة بالقانون رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٥٩ وكان يبين من الحكم السابق صدوره بين الطرفين نفسيهما فى الدعوى ١٤٥٢ لسنة ١٩٦٧ مجارى القاهرة الابتدائية . والمقدمة صورته الرسمية بملف الطعن — أنه قضى بأحقية الطاعنة فى اقتضاء الضريبة عن نشاط المطعون ضده فى تربية الخنازير فى سنتى ١٩٦٠ — ١٩٦١ فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .



## جلسة ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة الدكتور محمد محمد حسين وعضوية السادة  
المستشارين: جلال عبد الرحيم عثمان ، محمد كمال عباس ، وصلاح الدين يونس ، ومحمد رجائي  
عبد الحميد .

(٣٢٦)

الطعن رقم ٨٢٨ لسنة ٤٥ ق :

ضرائب . نيابة عامة . دعوى " المصوم في الدعوى " .

اغفال تمثيل النيابة في دعوى الضرائب . بطلان الأحكام الصادرة فيها . تدعى ذلك  
بالنظام العام ٨٨٠ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

يتعين وفقا لحكم المادة ٨٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تمثيل النيابة  
العامة في الدعاوى الناشئة عن تطبيق أحكامه ، واغفال هذا الإجراء — وعلى  
ما جرى به قضاء هذه المحكمة — يترتب عليه بطلان الأحكام الصادرة فيها وهو  
بطلان متعلق بالنظام العام ، ويجوز التمسك به لأول مرة أمام محكمة  
النقض ، وإذا تدور المنازعة في الدعوى حول ما إذا كان مرتب المطعون ضده  
الذي حصل عليه من خزينة حكومة مصر أثناء فترة إعارته لحكومة جمهورية  
الجزائر يخضع لضريبة المراتب وما في حكمها المقررة بالباب الأول من  
الكتاب الثالث من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ أو لا يخضع ، وهي منازعة  
ضريبية نشأت عن تطبيق أحكام هذا القانون ، ويتعين تمثيل النيابة العامة  
فيها ، وكان الثابت من محاضر الجلسات أمام محكمة الاستئناف ومن بيانات  
الأحكام المطعون فيها أن النيابة لم تمثل في الاستئناف فإن هذه الأحكام تكون  
مشوبة بالبطلان .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المناولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ١٥٨٢ لسنة ٧٠ تجارى المنصورة الابتدائية يطلب فيها الحكم بالزام مصلحة الضرائب بأن تدفع له مبلغ ٤٥٧ جنيه و٢٩٥٥ مليم قيمة مااستقطع من مرتبه خلال مدة إعارته إلى حكومة الجزائر من ١٩٦٧/٢/٨ إلى ١٩٦٩/٩/٣٠ كضرائب كسب عمل ودفاع وأمن قومى تأسيسا على أن المرتب الذى حصل عليه خلال تلك المسدة لاينخضع لأية ضريبة لأن الحكومة المصرية أدته له نيابة عن حكومة الجزائر وبتاريخ ١٥/٤/١٩٧٤ حكمت المحكمة بإجابهه إلى طلباته . استأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٧١ لسنة ٢٣ ق المنصورة وبتاريخ ١٩٧٢/٦/٦ قضت المحكمة بنبذ مكتب خبراء وزارة العدل للقيام بالأمورية المبينة بذلك الحكم . وبتاريخ ١٩٧٤/٥/٢ حكمت المحكمة بإعادة الأمورية للخبير لتحديد المبالغ التى لحقها السقوط من الضرائب المخصصة - وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت المحكمة الاستئنافية بتاريخ ١١/٥/١٩٧٥ بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة فى هذه الأحكام بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الأحكام المطعون فيها وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فجددت جلسة انظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن حاصل السبب الأول من أسباب الطعن أن المادة ٨٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ توجب تمثيل النيابة العامة فى الدعاوى الناشئة عن تطبيق هذا القانون، وإذا لم تمثل النيابة فى الاستئناف فإن الأحكام المطعون فيها تكون قد وقعت باطلا .

وحيث إن هذا النعى شديد ذلك أنه وفقا لحكم المادة ٨٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ يتعين تمثيل النيابة العامة في الدعاوى الناشئة عن تطبيق أحكامه ، وإغفال هذا الإجراء وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يترتب عليه بطلان الأحكام الصادرة فيها وهو بطلان متعلق بالنظام العام ويجوز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض ، وإذ تدور المنازعة في الدعوى حول ما إذا كان مرتب المطعون ضده الذي حصل عليه من خزينة حكومة مصر أثناء فترة إدارته لحكومة جمهورية الجزائر يخضع لضريبة المرتبات وما في حكمها المقررة بالباب الأول من الكتاب الثالث من القانون رقم ١ لسنة ٣٩ أولا تخضع ، وهي منازعة ضريبية نشأت عن تطبيق أحكام هذا القانون ويتعين تمثيل النيابة العامة فيها ، وكان الثابت من محاضر الجلسات أمام محكمة الاستئناف ومن بيانات الأحكام المطعون فيها أن النيابة لم تمثل في الاستئناف وإن هذه الأحكام تكون مشوبة بالبطلان ويتعين نقضها لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن ،



## جلسة ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٧٧

بإدارة السيد المستشار محمد أسعد محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
الدكتور إبراهيم صالح ، صلاح نصار ، محمود رمضان ، وإبراهيم فراج .

( ٣٢٧ )

الظعن رقم ١٤٦ لسنة ٣٠ القضائية :

( ١ ) نقض " الخصوم في الطعن " .

عدم استئناف أحد الخصوم للحكم الابتدائي الصادر ضده . طعنه بالنقض في الحكم الاستئنافي . غير مقبول .

( ٢ ) إيجار " إيجار الأماكن " تجزئة .

دعوى المؤجر بانتهاء عقد الإيجار لوفاة المستأجر وبإخلاء الطاعنين للغصب . إدعاء الطاعنين إقامة مع المستأجر قبل وفاته موضوع قابل للتجزئة .

( ٣ ) حكم " الطعن في الحكم " تجزئة .

تعود أحد المحكوم ضدهم في موضوع غير قابل للتجزئة عن الطعن في الحكم . لا يحول دون قبول الطعن من المحكوم ضده الآخر .

( ٤ ) ، ( ٥ ) إيجار . عقد " إنهاء العقد " .

( ٤ ) وفاة المستأجر قبل انقضاء المدة المتفق عليها في العقد . أثره . انتقال الإجارة إلى الورثة الشرعيين . م ٦٠١ مدني .

( ٥ ) وفاة المستأجر خلال فترة الامتداد القانوني للعقد في ظل القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . أثره . قصر الانتفاع بالإجارة على المقيمين مع المستأجر . إقامة مستقرة معتادة . واو كانوا من غير الورثة . لمحكمة الموضوع تقدير كون الإقامة مستقرة من عدمه .

( ٦ ) قانون . إيجار " إيجار الأماكن " .

الأحكام الخاصة بأثر وفاة المستأجر على امتداد عقود إيجار المساكن لصالح الزوجة والأبناء والأقارب . م ٢١ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ لا محل لأعمالها على حالة وفاة المستأجر قبل العمل بأحكامه . عليه ذلك .

١ - إذ كان المقرر طبقا للمادة ٢١١ من قانون المرافعات أن الطعن في الحكم لا يجوز إلا من المحكوم عليه ، وكانت الخصومة في الطعن أمام محكمة النقض لا تكون إلا بين من كانوا خصوما حقيقيين في النزاع الذي فصل فيه الحكم المطعون فيه ، وكان الثابت أن الاستئناف رفع من الطاعة الأولى وحدها دون الطاعن الثاني الذي قبل الحكم الابتدائي فخاز قوة الأمر المقضى في حقه ، فإنه لا يكون لمن عدا الطاعة الأولى الحق في الطعن بطريق النقض في الحكم المطعون فيه .

٢ - إذ كان الواقع في الدعوى أن موضوع الخصومة يدور حول انقضاء عقد الإيجار أثر وفاة المستأجر الأصلي ، كما يدور حول نفى حق كل من الطاعن في البقاء بشقة النزاع قولا بأنهما شغلاها بغير سند ، وكان الثابت أن الطاعة الأولى هي التي انفردت بإبداء دفاعها في مرحلتى التقاضى من أنها كانت تساكين المستأجر ، وإن الطاعن الثاني لم يبد أية طلبات أو ينضم إلى الطاعة الأولى في الاستئناف المرفوع منها في حكم محكمة أول درجة دونه ، فإن الموضوع على هذا النحو يكون قابلا للتجزئة طالما أن الفصل في النزاع يحتمل القضاء على أحدهما دون الآخر .

٣ - قعود من قبل الحكم أو لم يطعن عليه في الميعاد عن استعمال الرخصة المخولة له بالمادة ٢١٨ مرافعات ، ليس من شأنه أن يؤثر في شكل الطعن متى كان قد أقيم صحيحا وفي الميعاد من محكوم عليه سواء ، حتى وإن كان الحكم صادرا في موضوع غير قابل للتجزئة ، ويصدق ذلك من باب أولى متى كان موضوع الدعوى قابلا للتجزئة ، لما كان ذلك فإن عدم قبول الطعن بالنسبة للطاعن الثاني ليس له من أثر على الطعن المرفوع صحيحا وفي ميعاده من الطاعة الأولى ، ويكون الدفع بعدم القبول بالنسبة لها في غير محله .

٤ - وفاة المستأجر قبل انقضاء المدة المتفق عليها في عقد الإيجار - ليس من شأنها وفق القاعدة العامة المقررة في المادة ٦٠١ من القانون المدني - أن تنهى العقد فيظل قائما بعد الوفاة وينتقل الحق في الانتفاع بالعين المؤجرة إلى الورثة الشرعيين الذين يلتزمون نحو المؤجر بإداء الأجرة ما بقيت مدة العقد الاتفاقية .

هـ — الأحكام العامة الواردة في القانون المدني المنظمة لانتقال الحق في الإيجار لأهل لما عند وفاة مستأجر المكان للسكنى بعد انقضاء المدة المتفق عليها وخلال فترة إمتداد إيجار الأماكن بحكم القانون ، اعتباراً بأن حق المستأجر في هذه الفترة يكون لصيقاً بشخصه ومستمداً من التشريع الاستثنائي المنظم له لا من بنود العقد أو أحكام القانون العام ، بحيث تزول الأسباب الداعية لهذا الإمتداد القانوني متى توفي المستأجر وانتهى شغله للعين التي استأجرها ، لما كان ذلك فانه وإن لم يرد في القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ المطبق على واقعة الدعوى حكم خاص بانتقال حق المستأجر خلال فترة الإمتداد القانوني ، فإن المحكمة التي حفزت التشريع الاستثنائي إلى تقرير هذا الإمتداد والتي استهدفت حماية شاغل العين من عسب المؤجر وتمكينه من السكنى في أزمة الإسمكان القائمة ، تقضى بأن الانتفاع بالإمتداد القانوني لعقد الإيجار بعد وفاة المستأجر في ظل العمل بأحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — يقتصر على الأشخاص الذين كانوا يقيمون إقامة مستدعة مع المستأجر قبل وفاته بمعنى أن غير المقيمين مع المستأجر لا شأن لهم بهذا الإمتداد ولو كانوا من ورثته ، والمقيمون يستفيدون ولو كانوا من غير الورثة لما كان ما تقدم وكان يقصد بالإقامة في هذا المعنى الإقامة المستقرة المعتادة وإنصرف نية المقيم إلى أن يجعل من هذا المسكن مسكناً ومغداً بحيث لا يعول على ماوى دائم وثابت سواء ، فتخرج الإقامة العرضية والعابرة الموقوتة مهما استطالت ، وأيا كان نبعها وداعيها وكان الفصل في كون الإقامة مستقرة أم لا من مطلق سلطة قاضى الموضوع دون معقب متى أقام قضاؤه على أسباب سائغة ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد اعتمد في قضاؤه على أن الطائفة قد تزوجت وترك شقة النزاع واتخذت لنفسها سكناً مستقلاً مع زوجها وأولادها في الفيوم ، وإن أقامت بها كانت على سبيل الاستضافة وفي فترة مرض والديها التي انتهت بوفاتها ، ورتب على ذلك عدم أحقيتها في التمسك بالإمتداد القانوني بعد وفاة مورثها وكان لهذا الإستخلاص مأخذه من الأوراق ، فإنه يكون قد ائتم صريح القانون في مواجهته لدفاع الطائفة .



٦ - إذ كان التفسير التشريعي هو التفسير الذي يضعه المشرع لبيان به حقيقة قصده من تشريع سابق ومبنى حكم هذا التشريع حسما لما يثار من خلاف بشأنه . وكان التشريع المفسر لا يأنى التشريع السابق ، ولا يعتبر من الناحية الموضوعية تشريعا جديدا . طالما أنه يوضح قصد المشرع من التشريع السابق عليه ، وهو بهذه المثابة يعتبر أنه قد صدر مع التشريع الذي يفسره فيسرى على الحالات التي لم يفصل فيها دون أن يكون له أثر رجعي . لما كان ذلك وكان المشرع قد أفصح في المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ عن قصده من إصداره وهو إعادة تنظيم العلاقة الإيجارية إزاء أزمة الإسكان التي ظهرت في معظم دول العالم - وبالذات الدول النامية - بعد الحرب العالمية الأولى ، وكثرة التشريعات التي صدرت قبله بصدد معالجة هذه الأزمة بما اقتضى وضع هذا القانون ليساير الأوضاع الراهنة ويكون شاملا لجميع الأحكام التي تنظم العلاقة بين الملاك والمستأجرين وأمانت المادة ٤٧ منه قد نصت على إلغاء القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وبعض القوانين الأخرى فإن هذا قاطع في أن المشرع لم يقصد به تفسير القانون السابق عليه والذي ألغاه ، لما كان ما تقدم وكان يتنافى مع وصف التشريع بأنه تفسيري أن تكون المسألة التي تناوها النص الجديد مسكوتاً عنها في التشريع السابق ، وكانت عناية القانون رقم ١٩٦٩/٥٢ في المادة ٢١ منه بتنظيم أثر وفاة المستأجر على امتداد عقد الإيجار ، مع أن القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ لم يسبق له ما ألجتها يتجافى مع القول بأنه تشريع تفسيري ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل في أن المطعون عليه الأول أقام الدعوى رقم ٤٣٨١ سنة ١٩٦٨ مدني

أمام محكمة القاهرة الابتدائية ضد الطاعنين وباقي المطعون عليهم طالبا الحكم باعتبار عقد الإيجار المؤرخ ١٩٦٠/٦/٢٨ والمبرم بينه وبين المرحوم ... .. منتهيا ، ويطرد الطاعنين من الشقة موضوع العقد وتسليمها إليه ، وقال بيانا لدعواه أنه بموجب العقد سالف الذكر استأجر مورث الطاعنة الأولى وبقيصة المطعون عليهم الشقة ... .. وأقام فيها مع زوجته التي توفيت في ١٩٦٨/٣/٧ وإذ توفي المستأجر في ١٩٦٨/٤/٤ وفوجيء بالطاعنة الأولى تفتح الشقة وتسكنها وزوجها الطاعن الثاني فقد أقام الدعوى — وبتاريخ ١٩٦٩/٦/٣٠ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت الطاعنة الأولى أنها كانت تقيم مع مورثها في شقة النزاع عند وفاته ، وبعد سماع شهود الطرفين عادت وحكمت في ١٩٧٠/١٢/٢٧ بانقضاء عقد الإيجار المؤرخ ١٩٦٠/٦/٢٨ وإخلاء الطاعنين في مواجهة باقي المطعون عليهم من الشقة المينة بصحيفة الدعوى وتسليمها خالية للمطعون عليه الأول . استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٧٠٧ سنة ٨٨ ق القاهرة طالبة إلغاءه ورفض الدعوى وبتاريخ ١٩٧٣/١/٢٢ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض . دفع المطعون عليه الأول بعدم قبول الطعن ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بقبول الدفع بالنسبة للطاعن الثاني وفي الموضوع برفض الطعن . عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فرأته جديرا بالنظر وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مبنى الدفع بعدم القبول المبدي من المطعون عليه الأول أن الطاعن الثاني قبل الحكم الابتدائي لعدم الطعن عليه واستأنفته الطاعنة الأولى وحدها . وقد وقف الحكم المطعون فيه عند تأييد الحكم الابتدائي ، فلا تكون له صفة في الطعن عليه وإذ كان النزاع يدور حول انقضاء عقد الإيجار بوفاة المستأجر وهو موضوع غير قابل للتجزئة ، فإن عدم قبول الطعن بالنسبة للطاعن الثاني يستتبع حتما عدم قبوله أيضا بالنسبة للطاعنة الأولى .

وحيث إن الدفع في محله بالنسبة للطاعن الثاني ، ذلك أنه لما كان المقرر طبقا للمادة ٢١١ من قانون المرافعات أن الطعن في الحكم لا يجوز إلا من المحكوم

عليه ، وكانت الخصومة في الطعن أمام محكمة النقض لا تكون إلا بين من كانوا خصوما حقيقيين في النزاع الذي فصل فيه الحكم المطعون فيه ، وكان الثابت أن الاستئناف رفع من الطاعنة الأولى وحدها دون الطاعن الثاني الذي قبل الحكم الابتدائي لحاز قوة الأمر المقضى في حقه ، فإنه لا يكون لمن عدا الطاعنة الأولى الحق في الطعن بطريق النقض في الحكم المطعون فيه وإذا كان الواقع في الدعوى أن موضوع الخصومة يدور حول انقضاء عقد الإيجار إثر وفاة المستأجر الأصلي كما يدور حول نفي حق كل من الطاعنين في البقاء بشقة النزاع قولاً بأنهما شغلاها بغير سند ، وكان الثابت أن الطاعنة الأولى هي التي انفردت بابتداء دفاعها في مرحلتى التقاضى من أنها كانت تسأكن المستأجر ، وأن الطاعن الثاني لم يبد أية طلبات أو ينضم إلى الطاعنة الأولى في الاستئناف المرفوع منها في حكم محكمة أول درجة دونها ، فإن الموضوع على هذا النحو يكون قابلاً للتجزئة طالما أن الفصل في النزاع يشمل القضاء على أحدهما دون الآخر وبالتالي فإن الطعن يكون غير مقبول بالنسبة للطاعن الثاني والدفع مردود بالنسبة للطاعنة الأولى ذلك أنه لما كان يعود من قبل الحكم أو لم يطعن عليه في الميعاد عن استعمال الرخصة المتحولة له بالمادة ٢١٨ سائلة الذكر ليس من شأنه أن يؤثر في شكل الطعن متى كان قد أقيم صحيحاً وفي الميعاد من محكوم عليه سواء ، حتى وإن كان الحكم صادراً في موضوع غير قابل للتجزئة وكان ذلك يصدق من باب أولى متى كان موضوع الدعوى قابلاً للتجزئة على ما سبق بيانه ، فإن عدم قبول الطعن بالنسبة للطاعن الثاني ليس له من أثر على الطعن المرفوع صحيحاً وفي ميعاده من الطاعنة الأولى ، ويكون الدفع بعدم القبول بالنسبة لها في غير محله .

وحيث إن الطعن في النطاق سالف البيان قد استوفى أوضاعه الشكلية

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ، تنعى الطاعنة بالسببين الأول والثالث منهما على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسييب ، وفي بيان ذلك تقول إن دفاعها أمام محكمة الموضوع قام على أنها أقامت إقامة دائمة وغير مؤقتة ولا محددة مع والديها في شقة النزاع حتى توفيا ، وقد أسس الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قضاءه على فهم خاطئ للقانون ، إذ تصور أنه يتعين كى يكون للطاعنة حق الانتفاع بالامتداد القانوني لإيجار



شقة النزاع أن تستند إقامتها إما إلى نيابة غمنية ، وإما إلى اشتراط لمصاحبة الغير وأنه طالما لم تكن مقيمة مع والدها من بدء الإجارة ، ولم تكن قد ولدت لأبيها بعد عقد الإيجار ، فإن إقامتها تعتبر استضافة تنتهي بوفاة المستأجر المورث في حين أن حق الانتفاع بالامتداد القانوني لعقد إيجار السكن في ظل القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ والقوانين التالية له يستمدده المستأجر وأفراد عائلته المقيمون معه من القانون مباشرة ومن مجرد الإقامة مع القرابة دون تحديد مدة للإقامة أو درجة القرابة أو اشتراط الميراث وانتهت إلى أن المحكمة حجبت بذلك نفسها عن مواجهة دفاع الطاعنة ولم ترتب على إقامتها الأثر القانوني الواجب بما يعيب حكمها بخالفه القانون والقصور في النسيب .

وحيث إن النعي مردود ، وذلك أنه لما كانت وفاة المستأجر قبل انقضاء المدة المتفق عليها في عقد الإيجار ليس من شأنها — وفق القاعدة العامة المقررة بالمادة ٦٠١ من القانون المدني — أن تنهي العقد فيظل قائما بعد الوفاة ، وينتقل الحق في الانتفاع بالعين المؤجرة إلى الورثة الشرعيين الذين يلتزمون نحو المؤجر بإداء الأجرة ما بقيت مدة العقد الاتفاقية ، وكانت هذه الأحكام العامة المنظمة لانتقال الحق في الإيجار لا محل لها عند وفاة مستأجر المكان للسكن بعد انقضاء المدة المتفق عليها وخلال فترة امتداد إيجار الأماكن بحكم القانون ، اعتبارا بأن حق المستأجر في هذه الفترة يكون نصيبا بشخصه ومستمدا من التشريع الاستثنائي المنظم له لا من بنود العقد أو أحكام القانون العام ، بحيث تزول الأسباب الداعية لهذا الامتداد القانوني ومتى توفي المستأجر وانتهى شغله للعين التي استأجرها لما كان ذلك فإنه وأن لم يزد في القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ المنطبق على واقعة الدعوى حكم خاص بانتقال حق المستأجر خلال فترة الامتداد القانوني فإن المحكمة التي حتمت للتشريع الاستثنائي إلى تقرير هذا الامتداد ، والتي استهدفت حماية شاغل العين من عسف المؤجر وتمكينه من السكن في أزمة الإسكان القائمة ، تقضى بأن الانتفاع بالامتداد القانوني لعقد الإيجار بعد وفاة المستأجر في ظل العمل بأحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ — ودلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة — يقتصر على الأشخاص الذين كانوا يقيمون إقامة مستديمة مع المستأجر قبل وفاته ، بمعنى أن غير المقيمين مع المستأجر لا شأن لهم بهذا الامتداد ولو كانوا من ورثته ،

والمقيمون يستفيدون ولو لم يكونوا من الورثة لما كان ماتقدم وكان يقصد بالإقامة في هذا المعنى الإقامة المستقرة المعتادة ، وانصراف نية المقيم إلى أن يجعل من هذا المسكن مسكنا مراحه ومغداه ، بحيث لا يعول على ماوى ، دائم وثابت سواء فتخرج الإقامة المرضية والعابرة والموقوتة مهما استطالت وأيا كان مبعتها وداعيها ، وكان الفصل في كون الإقامة مستقرة أم لا من منطلق سلطة قاضي الموضوع دون معقب متى أقام قضاءه على أسباب سائفة ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه اصمد في قضائه على أن الطاعنة قد تزوجت وتركت شقة النزاع واتخذت لنفسها مسكنا مستقلا مع زوجها وأولادها في الفيوم وأن أقامت بها هذا كانت على سبيل الاستضافة في فترة مرض والديها التي انتهت بوفاتها ، ورتب على ذلك عدم احقيتها في التمسك بالامتداد القانوني بعد وفاة مورثها وكان لها الاستخلاص مأخذه من الأوراق ، فإنه يكون قد التزم صحيح القانون في مواجهته لدفاع الطاعنة ، ولا يعيبه ما استورد إليه من قرارات قانونية بشأن التاصيل القانوني لعقد الإيجار بعد وفاة المستأجر الأصلي وهل تقوم على أساس الإنابة القانونية أو الاشتراط لمصلحة الغير لأن هذه القرارات أيا كان وجه الرأي فيها لا تقدر في سلامته طالما أن ما خلص إليه من نتيجة تتفق والتطبيق الصحيح للقانون على الواقعة القانونية الثابتة ويكون النعى على غير أساس .

وحيت إن الطاعنة تنعى بالسبب الثاني عن الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك تقول إن الحكم رفض تطبيق المادة ٢١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ على واقعة الدعوى على سند من القول بأن وفاة المستأجر الأصلي حدثت قبل صدوره وأن الأمداد القانوني زال بالتبعية ، مع أن المادة سالفة الذكر هي نص تشريعي مفسر لمعنى الامتداد القانوني المقرر بالمادة الثانية من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وليس منشأ الحكم جديد ، وقد قصد به حسم الخلاف في شأن إنهاء عقد الإيجار بوفاة المستأجر خلال فترة الامتداد بحكم القانون وقد كشف به المشرع عن اتجاهه إلى أن عقد إيجار المسكن لا ينتهي بوفاة المستأجر إذا بقي فيه زوجه أو أولاده أو والداه الذين كانوا يقيمون معه حتى الوفاة ، وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن النعى مردود ، ذلك أنه لما كان التفسير التشريعي هو التفسير الذي يضعه المشرع ليبين به حقيقة قصده من تشريع سابق ومبنى حكم هذا التشريع حسبما يثار من خلاف بشأنه وكان التشريع المفسر لا ينافي التشريع السابق ، ولا يعتبر من الناحية الموضوعية تشريعا جديدا طالما أنه يوضح قصد المشرع من التشريع السابق عليه ، وهو بهذه المثابة يعتبر أنه صدر مع التشريع الذي يفسره فيسري على الحالات القانونية التي لم يفصل فيها دون أن يكون له أثر رجعي . لما كان ذلك وكان المشرع قد أفصح في المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ عن قصده من إصداره وهو إعادة تنظيم العلاقة الإيجارية إزاء أزمة الإسكان التي ظهرت في معظم دول العالم وبالذات الدول النامية بعد الحرب العالمية الأولى ، وكثرت التشريعات التي صدرت قبله بمصدد معالجة هذه الأزمة ، بما يقتضي وضع هذا القانون ليساير الأوضاع الراهنة ويكون شاملا لجميع الأحكام التي تنظم العلاقة بين الملاك والمستأجرين وكذلك المادة ٤٧ منه قد نصت على إلغاء القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وبعض القوانين الأخرى فإن هذا قاطع في أن المشرع لم يقصد به تفسير أحكام القانون السابق عليه والذي ألغاه ، لما كان ما تقدم وكان يتنافى مع وصف التشريع بأنه تفسيري أن تكون المسألة التي تناولها النص الجديد مسكوتا عنها في التشريع السابق ، وكانت عناية القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في المادة ٢١ منه بتنظيم أثر وفاة المستأجر على امتداد عقد الإيجار ، مع أن القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وعلى ما سلف بيانه في الرد على السبب السابق ولم يسبق له معالجتها ، يتجافى مع القول بأنه تشريع تفسيري ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فلا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، ويكون النعى عليه بهذا السبب غير سديد .

وإسبا تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٧٧

بإدارة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة عبد العال السيد وعضوية والسادة المستشارين :  
أحمد صلاح الدين زغور و محمد فاروق راتب و إبراهيم فودة و عماد الدين بركات .

( ٣٢٨ )

الطعن . ٦٤ لسنة ١٤ القضائية :

( ٢ ، ١ ) إثبات " حجية الورقة " نقض .

( ١ ) حجية الورقة العرفية قبل من وثقها . شرطه . ألا ينكر صراحة ما هو منسوب إليه من توقيع ، إدعائه بأن الورقة حررت لأمر آخر أو أنه لا يقرها . لا يفيد الإنكار .

( ٢ ) إنكار التوقيع على الورقة العرفية . سبب جديد . عدم جواز التعدي به لأول مرة أمام محكمة النقض

١ - الفقرة الأولى من المادة ١٤ من قانون الإثبات جعلت الورقة العرفية حجة بما ورد فيها على من نسب إليه توقيعه عليها إلا إذا أنكر صراحة ما هو منسوب إليه من خط أو إمضاء أو ختم أو بصمة وإذا كان الثابت من أوراق الدعوى أن المطعون عليه قدم أمام محكمة أول درجة عقد صلح فقرر الحاضر من الطاعن أنه لا يقره ، ولما حضر الطاعن شخصيا قال أن هذا المحضر خاص يتنازل عن شكوى الشرطة مما مفاده التسليم بصحة هذا المستند وصدوره منه فضلا عن عدم طعنه عليه بشيء أمام محكمة الاستئناف فإن المستند تبقى حجته على الطاعن ولا يكون على محكمة الاستئناف من تريب في تعويلها عليه .

٢ - إذ كان الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بأنه لم يوقع على المستند ببصمته لأنه يوقع بإمضائه فإن ذلك يكون سببا جديدا لا يجوز التعدي به لأول مرة أمام محكمة النقض .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتمثل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٤٨٧ سنة ١٩٦٨ مدنى كلى قنا ضد الطاعن للحكم بصحة ونفاذ عقد البيع العرفى المؤرخ ١٥/١٠/١٩٦٠ المتضمن بيعه له ٢٢ قيراطا و ٥ أسهم أطيانا زراعية ومثلاميين الحدود والمعامل بالصحيفة نظير ثمن مقبوض قدره ٥٠٠ جنيه والتسليم وقال بيانا للدعوى أنه نظرا لأن العقد عرفى غير ناقل للملكية فقد أقام الدعوى للحكم بطلباته ، دفع المدعى عليه (الطاعن) الدعوى بأن التصرف الوارد بالعقد هو فى حقيقته تصرف مضاف إلى ما بعد الموت وليس بيعا منجزا وبتاريخ ٣٠/٣/١٩٧٠ قضت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعن ذلك وسمعت أقوال شاهدى الطاعن ولم يشهد المطعون عليه أحدا وإنما قدم محضر صلح مؤرخا ١٠/١٠/١٩٦٩ وحكمت فى ٨/٦/١٩٧٠ برفض الدعوى ، استأنف المطعون عليه هذا الحكم لدى محكمة استئناف أسيوط "دائرة قنا" طالبا إلغاءه ، والحكم بطلباته وقيد الاستئناف رقم ١١٤ سنة ١٩٧٠ . وبتاريخ ١٦/٥/١٩٧١ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبصحة ونفاذ عقد البيع — طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين يعنى الطاعن بالسبب الثانى القصور فى التفسير وفى بيان ذلك يقول أنه لما كان قد أنكر محضر الصلح المقدم من المطعون عليه لأنه لم يوقع ببصمته عليه وهو يوقع على الأوراق بإمضائه فإن الحكم المطعون فيه إذ استند إلى هذا المحضر دون أن يتحقق من صحته بتحقيق دفاعه يكون مشوبا بالقصور .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن الفقرة الأولى من المادة ١٤ من قانون الإثبات إذ تنص على أنه " تعتبر الورقة العرفية صادرة ممن وقعها مالم ينكر صراحة ما هو منسوب إليه من خط أو امضاء أو ختم أو بصمة " فإنها تكون قد جعلت الورقة العرفية حجة بما ورد فيها على من نسب إليه توقيعها عليها إلا إذ أنكر صراحة ما هو منسوب إليه من خط أو إمضاء أو ختم أو بصمة وإذا كان الثابت من أوراق الدعوى أنه بجلسة ١٩٧٠/٦/١ أمام محكمة أول درجة وقبل إجراءات التحقيق قدم المطعون عليه عقد الصلح المؤرخ ١٩٦٩/١٠/١٠ فقرر الحاضر عن الطاعن إنه لا يقره ، ولما حضر الطاعن شخصيا قال أن هذا المحضر خاص بتنازل عن شكوى الشرطة مما مفاده التسليم بصحة هذا المستند وصدوره منه فضلا عن عدم طعنه عليه بشيء أمام محكمة الاستئناف فإن المستند تبقى له حجته على الطاعن ولا يكون على محكمة الاستئناف من تريب في تعويلها عليه - لما كان ذلك وكان الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بأنه لم يوقع على المستند ببصمته لأنه يوقع بامضائه فإن ذلك يكون سببا جديدا لا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه بالسبب الأول الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول أن المحكمة أخطأت إذ استندت على محضر الصلح المؤرخ ١٩٦٩/١٠/١٠ في قضائها للمطعون عليه بطلباته وطرحته جانباً دفاعه الذي تأيد بأقوال الشهود التي ثبت منها أن عقد البيع موضوع الدعوى لم يقصد به البيع المنجز وإنما هو تصرف مضاف إلى ما بعد الموت .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أنه لما كان يبين من الحكم المطعون فيه إنه أقام قضائه بصحة عقد البيع المؤرخ ١٩٦٠/١٠/١٥ على قوله " ومن حيث أن هذه المحكمة ترى أن محكمة أول درجة إذ طرحت محضر الصلح المقدم من المستأنف " المطعون عليه " بقوله أن المستأنف عليه " الطاعن " لم يقر هذا الصلح وبنيت قضائها برفض الدعوى استنادا إلى أقوال شاهدي المستأنف عليه اللذين ركن إلى شهادتهما أيضا المستأنف واللذين شهدا بأنه لم يدفع ثمنها للبيع



وأن التصرف إنما كان يقصد به الايصاء لولد بنته المستأنف — تكون محكمة أول درجة قد جانبها الصواب إذ أن محضر الصلح المؤرخ ١٠/١٠/١٩٦٩ المقدم من المستأنف والذي يحمل توقيعا منسوباً للمستأنف عليه ومتضمناً وقائع منتجة في هذه الدعوى ولم يشكر هذا التوقيع يعتبر سنداً يحتاج به فيما تضمنه من وقائع متعلقة بالتزاع ومنتجة فيه ومن هذه الوقائع (١) أنه صلح في الدعوى المستأنف حكمها (٢) أنه خاص بذات الأرض موضوع النزاع وشكوى المستأنف من أنه لم يحصل على ثمن البيع (٣) إقرار المستأنف عليه من أنه صار خالصاً بالثمن وهو المعنى المستفاد صراحه من عبارة أنه "لم له حق في المطالبة بنقدية (٤) وأنه تعهد بعدم التعرض للمستأنف في الأرض موضوع الدعوى . وتضيف المحكمة إلى ذلك أن إدعاء المستأنف عليه من أن إقراره الوارد بمحضر الصلح المذكور قد قصد منه التنازل عن شكواه المقدمة للشرطة فإن المحكمة تضيف أن ذلك الادعاء لا يحول دون أخذه بإقراره باستلام كامل ثمن البيع وتعهد به بعدم المطالبة بأى نقود أخرى وصدر هذا منه أثناء نظر الدعوى الأمر الذى ترى معه المحكمة فى طرح أقوال الشهود لأنه لا يجوز إثبات عكس ما هو ثابت بالكتابة بغير كتابه وأخذ المستأنف عليه بإقراره ولا ينال من ذلك قوله فى الإقرار الذى تضمنه محضر الصلح أنه يتنازل عن شكوى لأن الشكوى فى عرف طرفى هذه الدعوى والكاتب محرر عقد الصلح بينهما هى أى منازعة أو مطالبة أمام القضاء أو الشرطة أو النيابة فإذا ماورد بمحضر الصلح ذكر للدعوى الماثلة فقد دل ذلك على أن ما تضمنه محضر الصلح ينصرف مباشرة إلى المنازعة القضائية موضوع التداعى ومن ثم متى كان ثابتاً إقرار المستأنف عليه أن ما صدر منه للمستأنف هو بيع مقابل ثمن مدفوع إليه وأقر باستلامه وعدم العودة إلى الشكوى من ذلك والمنازعة فيما تضمنه إقراره من استلام الثمن يكون الدفع بالصورية فى غير محله ويتعين لذلك إطراره " وكان لمحكمة الموضوع مطلق السلطة فى تحصيل فهم الواقع فى الدعوى وفى تقرير قيمة ما يقدم لها من أدلة ، وكان لا تريب عليها فى الأخذ بأى دليل تكون قد إقتنعت به مادام هذا الدليل من طرق الإثبات القانونية وبموجبها أن تبين الحقيقة التى إقتنعت بها وأن تقيم قضاءها على أسباب سائفة تكفى لمحله ، وكانت الأسباب التى استند إليها الحكم المطعون فيه سائفة من شأنها

أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها من القضاء بصحة عقد البيع ويتضمن الرد على ما يخالفها فإن النعي عليه بهذا السبب يكون على غير أساس، ولا يعيب الحكم ما يزيد فيه بعد ذلك من قوله في صدد عدم تعويله على أقوال شهود الطاعن من أنه لا يجوز إثبات عكس ما هو ثابت بالكتابة بغير كتابه وهو أمر غير متعلق بالنظام العام ولم يتمسك به صاحب المصلحة إذ إنه فضلا عن أنه ليس محل طعن من الطاعن فإنه لا أثر له على النتيجة الصحيحة التي انتهى إليها الحكم .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

---

## جلسة ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة عبد العال السيد وعضوية والسادة المستشارين . أحمد صلاح الدين زغبو ، محمد فاروق راتب ، وإبراهيم فودة ، وعماد الدين بركات .

( ٣٢٩ )

الطعن رقم ٧١٦ لسنة ٤٣ القضائية :

رسم . شهر عقارى . تسجيل .

الواقعة المنشئة لاستحقاق رسم التسجيل . هي التوثيق في العقود الرسمية أو التصديق على التوقيعات في العقود العرفية . اختصاص أمين مكتب الشهر العقارى بإصدار أمر تقدير الرسوم التكميلية . مناطه . الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في النظم من هذا الأمر . غير قابل للطعن .

إذ كانت الواقعة المنشئة لاستحقاق رسم التسجيل هي واقعة التوثيق بالنسبة للعقود الرسمية وواقعة التصديق على التوقيعات في العقود العرفية ، فإن أحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ المعدل بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٥٧ هي التي تسرى على المحرر موضوع الدعوى الذى صدق على التوقيعات الواردة به وشهر الشهر العقارى والتوثيق فيها عدا ما نص عليه في الأحكام السابقة الأحكام الواردة في قانون الرسوم القضائية ورسم التوثيق في المواد المدنية والرسوم الشرعية فيما يتعلق بتقدير الرسوم وتحصيلها وردّها والمنازعة فيها مع مراعاة ما يأتى : أولاً : يكون أساس تقدير الرسوم النسبية مبدئياً قيمة العقارات الموضحة بالمحررات فإذا لم توضح هذه القيمة أو وضحت ورأى المكتب أو مأمورية الشهر العقارى والتوثيق أنها أقل من القيمة الحقيقية قدرت الرسوم وفقاً للأسس الآتية : ألا تقل قيمة الأراضى الزراعية عن الضريبة الأصلية السنوية مضروبة في سبعين .. ب — إلا تقل قيمة العقارات المبنية .. ج تحصل رسوم عن الأراضى المعدة للبناء والأراضى الزراعية في ضواحي المسكن .. ثانياً : — يجوز للمكتب أو لمأمورية الشهر



العقارى والتوثيق المختصة فى كل الأحوال ولو بعد تمام الإجراءات أن يطلب بموافقة المكتب الرئيسى التقدير بمعرفة خير ثالثا : إذا استعجلت رسوم تكميلية قدرت بأمر يصدر من أمين المكتب المختص ويعلن هذا الأمر إلى ذوى الشأن بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول ، أو عن يد أحد محضرى المحكمة ويجوز المعارضة فى أمر التقدير خلال ثمانية أيام من تاريخ الإعلان ولا أصبح نهائيا ... وتحصل المعارضة أمام المحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها المكتب أو المأمورية المختصة ويكون حكمها فى ذلك غير قابل للمعارضة أو الاستئناف " ومفاد هذا النص أن الرسوم المستحقة على المحرر المراد شهره تحسب على أساس القيمة الموضحة به بصفة مبدئية فإذا تبين أن هذه القيمة تقل عن القيمة الحقيقية قسدت بحيث لا تقل عن الموضع بالبندين أ ، ب أو بمعرفة خير كالموضع بالبند ج ويؤيد ذلك ما جاء بالمذكرة الإيضاحية لمشروع القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٥٧ من اتخاذ القيمة الموضحة بالمحرر أساسا لتقدير الرسوم النسبية إنما يكون بصفة مبدئية ، ثم تعمل أحكام الفقرات أ ، ب ، ج من البند الأول من المادة المذكورة ، وإذا جاء نص الفقرة الثالثة عاما فإنه ينصرف إلى كل الأحوال التى تستحق فيها رسوم تكميلية سواء فى ذلك الأحوال المنصوص عليها فى الفقرات أ ، ب ، ج من البند أولا أو فى غيرها ومنها حالة خطأ الموظف المختص فى تقدير قيمة العقار أو فى تكييف التصرف أو فى تعيين فئة الرسم أو فى حساب الرسم ذاته أو بسبب إغفال نوع من أنواع الرسم أو لأى سبب آخر ، وإذا كان ذلك فإن أمين مكتب الشهر العقارى إذ أصدر أمرا بتقدير الرسوم التكميلية المستحقة قانونا تصحيحا لما وقع من خطأ بالنسبة لتعيين الرسم المستحق لا يكون قد جاوز اختصاصه ، وإذا كان ما نصت عليه الفقرة ثالثا من المادة التاسعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ المعدل بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٥٧ هو نفس ما تقضى به المادة ٢٩ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ والى تنص على أنه " فى الأحوال التى تستحق فيها الرسوم التكميلية يصدر أمين المكتب المختص أمر تقدير بتلك الرسوم ويعلن هذا الأمر إلى ذوى الشأن بكتاب موصى عليه ... ويجوز لذوى الشأن فى غير حالة تقدير القيمة بمعرفة أهل الخبرة المنصوص عليها فى المادة ٢١ التظلم من أمر التقدير ... ويرفع التظلم إلى المحكمة الابتدائية

الكائن بدائرتها المكتب الذي أصدر الأمر ويكون حكمها غير قابل للطعن“  
ومفهوم ذلك أن الحالة ج من المادة ٢١ ليست هي الوحيدة التي يجوز فيها  
إصدار أمر تقديري برسم تكميلي وإلا لما كانت هناك حاجة لإيراد هذا النص  
العام بباب مستقل هو الباب الثاني الخاص بتحصيل الرسوم وردها وتخفيضها  
والإعفاء منها ، وأن الحكم الصادر في التظلم من هذا الأمر يكون غير قابل  
للطعن ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بجواز الطعن بالاستئناف  
في الحكم الصادر في التظلم من أمر التقدير موضوع الدعوى أنه مشوب بعيب  
اغتناب السلطة يكون قد خالف القانون وخطأ في تطبيقه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر  
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الواقع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —  
تتحصل في أنه بتاريخ ١٦/٣/١٩٦٣ و برقم ٩٢٣ قنا أشهر لإقرار بين  
المطعون عليهم بملكية ٣٨ فدان و ١٤ قيراطا و ٤ سهم مركز نجع حمادى وتقاضى  
مكتب الشهر العقارى رسوما قدرها ٤٤ جنيها و ٧٨٠ مليا بواقع ١/٢ ٪ من قيمة  
الأرض الواردة بالإقرار ومقدارها ستة آلاف جنيه ، ولما تبين المكتب أن  
الرسوم المستحقة قانونا هي ٧ ٪ من قيمة الأرض محسوبة على أساس الضريبة  
باعتبارها أزيد من القيمة السابق تحصيل الرسوم عنها أصدر رئيسه أمر تقدير  
بالرسوم التكميلية بمبلغ ٥٨٢ جنيها و ١٠ مليم أخطر به المطعون عليهم فتظلموا  
منه بالدعوى رقم ٦٣٧ سنة ١٩٦٨ مدنى كلى قنا طالبين إلغاءه و بتاريخ ٢٦/١٢/١٩٧٢  
قضت المحكمة بتأييد أمر التقدير المتظلم منه استأنف المطعون عليهم هذا الحكم  
لدى محكمة استئناف أسيوط طالبين إلغاء أمر التقدير وقيد الاستئناف برقم ٤٨ ق  
دفع الطاعنان بعدم جواز الاستئناف استنادا إلى نص المادة الرابعة من القانون  
رقم ١٣٥ سنة ١٩٥٧ و بتاريخ ٢٦/٥/١٩٧٣ قضت المحكمة برفض الدفع وبالإلغاء

الحكم المستأنف وأمر تقدير الرسوم المتظلم منه . طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق التقض وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها وطلبت نقض الحكم وإتضاء بعدم جواز الاستئناف .

وحيث إن الطاعنين يتعيان على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه من وجهين الأول أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على أن أمر التقدير بالرسم التكميل صدر في ١٩٦٨/١٢/٧ فتسرى عليه أحكام القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ الذي صدر في ظله ، مع أن الإقرار موضوع الدعوى أشهر في ١٩٦٣/٣/١٦ في ظل أحكام القانون ٩٢ لسنة ١٩٤٤ المعدل بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٥٧ - وتم تحصيل رسم قدره ٤٤ جنيها و ٧٨٠ مايم على أساس نطاقى ولمساتين أمين المكتب المختص ذلك أصدر أمره في ١٩٦٨/١٢/٧ بتقدير الرسم الباقي ولم يفرض رسوما جديدة ، ولما كان ذلك وكانت العبرة في تطبيق القانون من حيث الزمان هي بالواقعة المنشئة للحق فإن الحكم المطعون فيه إذ طبق أحكام القانون اللاحق رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ على المحرر موضوع الدعوى يكون قد أخطأ في تطبيق القانون الثاني إذ أن تطبيق الحكم القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ انتهى به إلى اعتبار أن أمر التقدير صدر على خلاف ما يقضى به نص الفقرة ج من المادة ٢١ منه إذ صدر من أمين مكتب الشهر العقاري في غير الحالة الوحيدة المصرح له فيها قانونا بإصدار أمر تقدير برسم تكميلي ويضحي بذلك أمر التقدير عملا ماديا . ويكون الحكم الصادر بالغائه قابلا للطعن فيه بالاستئناف ، وإذا غاب عن الحكم أن أمر التقدير إنما صدر تطبيقا لأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٤٤ المعدل بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٥٧ وإن هذا القانون لا يجيز الطعن بالاستئناف في الحكم الصادر في المعارضة في أمر تقدير الرسوم التكميلية وقضى بجواز الطعن فيه بالاستئناف يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أنه لما كانت الواقعة المنشئة لاستحقاق رسوم التسجيل هي واقعة التوثيق بالنسبة للعقود الرسمية وواقعة التصديق على التوقيعات في العقود العرفية فإن أحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ المعدل بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٥٧ هي التي تسرى على المحرر موضوع الدعوى الذي صدق



على التوقعات الواردة به وشهر في ١٦/٣/١٩٦٣ ومن بينها المادة التاسعة التي تنص على أنه "تطبق في مواد الشهر العقاري والتوثيق فيما عدا ما نص عليه في المواد السابقة الأحكام الواردة في قانون الرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية والرسوم الشرعية فيما يتعلق بتقدير الرسوم وتحصيلها وردها والمنازعات فيها مع مراعاة ما يأتي : أولا يكون أساس تقدير الرسوم النسبية مبدئيا بقيمة العقارات الموضحة بالمحركات فإذا لم توضح هذه القيمة أو وضحت ورأى المكتب أو مأمورية الشهر العقاري والتوثيق أنها أقل من القيمة الحقيقية قدرت الرسوم وفقا للأسس الآتية : ( أ ) ألا تقل قيمة الأراضي الزراعية عن الضريبة الأصلية السنوية مضروبة في سبعين ( ب ) ألا تقل قيمة العقارات المبنية ... ( ج ) تحصيل الرسوم عن الأراضي المعدة للبناء والأراضي الزراعية في ضواحي المدن ... ثانيا يجوز للمكتب أو لمأمورية الشهر العقاري والتوثيق المختصة في كل الأحوال ولو بعد تمام الإجراءات أن يطلب موافقة المكتب الرئيسي التقدير بمعرفة خبير ... ثالثا إذا استحققت رسوم تكميلية قدرت بأمر يصدر من أمين للمكتب المختص ويعان هذا الأمر إلى ذوى الشأن بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول ، أو عن يد أحد محضري المحكمة ، وتجاوز المعارضة في أمر التقدير خلال ثمانية أيام من تاريخ الإعلان ، وإلا أصبح نهائيا ... وتحصل المعارضة أمام المحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها المكتب أو المأمورية المختصة ويكون حكمها في ذلك غير قابل للمعارضة أو الاستئناف " ومفاد هذا النص أن الرسوم المستحقة على المحرر المراد شهره تحتسب على أساس القيمة الموضحة به بصفة مبدئية ، فإذا تبين أن هذه القيمة تقل عن القيمة الحقيقية قدرت بحيث لا تقل عن الموضح بالبندين أ ، ب أو بمعرفة خبير كالموضح بالبند ج ويؤيد ذلك ما جاء بالمذكرة الإيضاحية لمشروع القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٥٧ من أن "تتمثل القيمة الموضحة بالمحرر أساسا لتقدير الرسوم النسبية إنما يكون بصفة مبدئية ثم تشمل أحكام الفقرات أ ، ب ، ج من البند الأول من المادة المذكورة وإذا جاء نص الفقرة الثالثة عاما فإنه ينصرف إلى كل الأحوال التي تستحق فيها رسوم تكميلية سواء في ذلك لأحوال المنصوص عليها في الفقرات أ ، ب ، ج من البند أولا أو في غيرها ومنها حالة خطأ الموظف المختص في تقدير قيمة

المقار أو في تكييف التصرف أو في تعيين فئة الرسم أو في حساب الرسم ذاته أو بسبب إغفال نوع من أنواع الرسوم أو لأي سبب آخر ، لما كان ذلك فإن أمين مكتب الشهر العقاري ( المطعون عليه الثاني ) إذ أصدر أمراً بتقدير الرسوم التكميلية المستحقة قانوناً تصحيحاً لما وقع من خطأ بالنسبة لتعيين الرسم المستحق لا يكون قد تجاوز اختصاصه ، لما كان ذلك وكان ما نصت عليه الفقرة ثانياً من المادة التاسعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ المعدل بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٥٧ هو نفس ما قضى به المادة ٢٦ من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٤ والتي تنص على أنه " في الأحوال التي تستحق فيها رسوم تكميلية يصدر من المكتب المختص أمر تقدير بتلك الرسوم ويعلن هذا الأمر إلى ذوى الشأن بكتاب موصى عليه ... ويجوز لذوى الشأن — في غير حالة تقدير القيمة بمعرفة أهل الخبرة المنصوص عليها في المادة ٢١ — التظلم من أمر التقدير ورفع التظلم إلى المحكمة الابتدائية الكائن بدأرتها المكتب الذي أصدر الأمر يكون حكمها غير قابل للطعن ومفهوم ذلك أن الحالة ح من المادة ٢١ ليست هي الوحيدة التي يجوز فيها إصدار أمر تقدير برسم تكميل وإلا لما كانت هناك حاجة لإيراد هذا النص العام بباب مستقل هو الباب الثاني الخاص بتحويل الرسوم وردها وتنفيذها والإعفاء منها وأن الحكم الصادر في التظلم من هذا الأمر يكون غير قابل للطعن وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بجواز الطعن بالاستئناف في الحكم الصادر في التظلم من أمر التقدير موضوع الدعوى على أساس أنه مشوب بعيب اغتصاب السلطة يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه مما يستوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل منه ، فيتمين لما سبق بيانه القضاء بعدم

جواز الاستئناف .

## جلسة ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة عبد العال السيد ومضوية السادة المستشارين :  
 أحمد ملاح الدين زغزو والدكتور عبد الرحمن عياد ومحمد فاروق راتب وإبراهيم فوده .

( ٣٣٠ )

الطعن رقم ٧٣١ لسنة ٤٤ القضائية :

دعوى . دفع . قانون . دستور .

رفع الدعوى بعدم الدستورية أمام المحكمة العليا . وجوب أن يسبقه دفع أمام المحكمة الى تنظر النزاع وتحدد الخصوم ميعاد لرفعها . عدم جواز رفع هذه الدعوى مباشرة الى المحكمة العليا .

النص في المادة الرابعة من قانون المحكمة العليا رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ على أن "تختص المحكمة العليا بالفصل دون غيرها في دستورية القوانين إذا ما دفع بعدم دستورية قانون أمام المحاكم وتحدد المحكمة التي أثير أمامها الدفع ميعادا للخصوم لرفع الدعوى. بذلك أمام المحكمة العليا وبوقف الفصل في الدعوى الأصلية حتى تفضل المحكمة العليا في الدفع ، فإذا لم ترفع الدعوى في الميعاد اعتبر الدفع كأن لم يكن" يدل على أن رفع الدعوى أمام المحكمة العليا لا بد وأن يسبقه دفع بعدم الدستورية أمام المحكمة التي تنظر النزاع وتحدد هذه المحكمة للخصوم ميعادا لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة العليا أي أن الخصوم لا يستطيعون رفع الدعوى بعدم الدستورية مباشرة أمام المحكمة العليا وعليهم أن يرفعوها في الميعاد الذي تحدده لهم المحكمة التي أثير أمامها الدفع ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد استدل على جدية الطاعن في دفعه بعدم دستورية المادة ١١٧ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ من عدم رفعه الدعوى بذلك من تلقاء نفسه مباشرة أمام المحكمة العليا ومن عدم طلبه ميعادا لرفعها يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .



## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٨٧٧ لسنة ١٦٧٠ مدنى كلى القاهرة ضد المطعون عليها للحكم بإلزامها متضامنين بأن يؤديا له مبلغ عشرين ألف جنيه والفوائد القانونية من تاريخ المطالبة القضائية حتى تمام السداد وقال بيانا للدعوى أنه بتاريخ ١٩٦٧/٣/٢٩ كان فى خدمة القوات المسلحة برتبة ملازم أول احتياط وعند عودته من مأموريته بالجمهورية العربية اليمنية بالسيارة رقم ٢٤٢٦٩ ونتيجة لإهمال قائد السيارة إذ لم يلتفت إلى مطب فى الطريق ارتطم فى وجهة إطار الزجاج الأمامى للسيارة وأصيب بعاهة مستديمة فى عينه اليسرى ولحققت به من جراء هذه الإصابة أضرار مادية وأدبية يقدرها بالمبلغ المطالب به . دفع المطعون عليهما بعدم جواز نظر الدعوى إعمالا للمادة ١١٧ من قانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ فى شأن معاشات ومكافآت وتأمينات وتعويض القوات المسلحة ، وبتاريخ ١٩٧١/٢/٢٨ حكمت المحكمة بعدم جواز نظر الدعوى استئناف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبا الغاء والحكم له بطلباته وقيد الاستئناف برقم ١٥٠٦ لسنة ٨٨ ق ، وبتاريخ ١٩٧٤/٤/٣ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . ضمن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم .

وحيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه ، وفى بيان ذلك يقول أن الحكم المطعون فيه بنى قضاءه بعدم جدية دفعه بعدم دستورية المادة ١١٧ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ على أنه لم يطلب ميعادا لرفع الدعوى بعدم الدستورية أمام المحكمة العليا كما لم يرفع هذه الدعوى رغم مرور فترة طويلة على الطعن بالاستئناف يكون قد خالف القانون واخطأ فى تطبيقه

ذلك أن الثابت من المادة الرابعة من قانون المحكمة العليا رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ امتناع رفع دعاوى الطعون بعدم الدستورية مباشرة إلى المحكمة العليا مالم ترخص المحكمة التي أثير أمامها الدفع برفعها خلال الأجل الذي تحدده هي المدعى الدفع . فضلا عن مخالفة الحكم المطعون فيه القانون من جهة أخرى إذ أعمل نص المادة ١١٧ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٧ ورغم أن المحكمة العليا حكمت بعدم دستوريته في القضية رقم ٣ لسنة ٤ ق دستورية .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أن النص في المادة الرابعة من قانون المحكمة العليا رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ على أن " تختص المحكمة العليا بالفصل دون غيرها في دستورية القوانين إذا ما دفع بعدم دستورية قانون أمام المحاكم . وتحدد المحكمة التي أثير أمامها الدفع ميعاد الخصوم لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة العليا ويوقف الفصل في الدعوى الأصلية حتى تفصل المحكمة العليا في الدفع ، فإذا لم ترفع الدعوى في الميعاد اعتبر الدفع كأن لم يكن . . . " يدل على أن رقم الدعوى أمام المحكمة العليا لا بد وأن يسبقه دفع بعدم الدستورية أمام المحكمة التي تنظر النزاع وتحدد هذه المحكمة للخصوم ميعادا لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة العليا ، أي أن الخصوم لا يستطيعون رفع الدعوى بعدم الدستورية مباشرة أمام المحكمة العليا وعليهم أن يرفعوها في الميعاد الذي تحدده لهم المحكمة التي أثير أمامها الدفع إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد استدل على عدم جدية الطاعن في دفعه بعدم دستورية المادة ١١٧ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ من عدم رفعة الدعوى بذلك من تلقاء نفسه مباشرة أمام المحكمة العليا ومن عدم طابه ميعادا لرفعها يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه . لما كان ذلك وكانت المحكمة العليا قد أصدرت في ١٩/٤/١٩٧٤ حكما في القضية رقم ٣ لسنة ٤ ق دستورية يقضى بعدم دستورية المادة ١١٧ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ وهو حكم ملزم لكافة المحاكم . فإنه يتعين إلغاء الحكم المستأنف وإحالة القضية إلى محكمة القاهرة الابتدائية .

## جلسة ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمد فاضل المرجوشي وعضوية السادة  
المستشارين : محمد عبد العظيم عيد ، وأحمد شبيه الحمد ، وألقى بقطر حشى ، وأحمد شوفى المليجي

( ٣٣١ )

الطعن رقم ٣٩٦ لسنة ١ في القضايا :

( ٢ ، ١ ) عمل . دعوى . تقادم . " التقادم المسقط " .

(١) دعوى العامل يوقف قرار الفصل . لا تقطع مدة تقادم دعوى التعويض عن الفصل  
والمطالبة بالأجر . هـ ذلك .

(٢) اتهام العامل وتقديره للحاكمة . عدم اعتباره مانعاً من رفع دعوى طلب الأجر  
والتعويض عن الفصل . إجراءات الدعوى الجنائية والمحاكمة . لا توقف مدة سقوط  
هذه الدعوى بالتقادم .

١ — إذ كان رفع المطعون ضده دعواه المستعجلة بإيقاف قرار فصله —  
وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا يقطع التقادم بالنسبة لأصل الحق  
لأن ما يطالب به العامل رب العمل في تلك الدعوى إنما هي إجراءات وقتية  
هاجلة يصدر قاضي الأمور المستعجلة الحكم فيها بإجراء وقتي وفقاً لنص  
المادة ٧٥ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥١ بما لا يمس أصل الحق  
ولا يعتبر فصلاً فيه ، ولما كانت الدعوى الحالية المقامة من المطعون ضده  
بطلب الأجر والتعويض عن الفصل بغير مبرر لا تعتبر استمراراً للإجراءات  
السابقة بشأن طاب وقف تنفيذ قرار الفصل ولا يتسع لها نطاقها ، فإن رفع  
الدعوى المستعجلة لا يمنع من رفع دعوى الموضوع التي لا يترتب على رفعها  
في هذه الحالة سقوط الطلب المستعجل .



٢ — إذا كان اتهام المطعون ضده وقيام الدعوى الجنائية قبله وتقديمه للمحاكمة بشأن هذا الاتهام لا يعتبر مانعا يتعذر معه رفع دعواه بطلب الأجر والتعويض عن فصله بغير مبرر وبالتالي لا يصلح هو أيضا سببا لوقف مدة سقوطها بالتقادم وفقا للقواعد العامة في القانون . وكان الثابت من بيانات الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده فصل من عمله لدى الطاعة في ١٩٦٩/١٢/١٩ بينما أقام دعواه الحالية بالمطالبة بالأجر والتعويض عن الفصل بغير مبرر في ١٩٧٠/١/٥ بعد انقضاء سنده بدءا من وقف انتهاء عقد العمل وكان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض الدفع بسقوط الدعوى بالتقادم كنص المادة ٦٩٨ من القانون المدني فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . (١)

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر / والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٠ عمال كلى الأسكندرية على الطاعة " شركة موبيل أويل بمصر " بطلب الحكم بإلزامها بأن تدفع له مبلغ ١٩٥٠ جنيا وقال شرحا لها أنه كان يعمل لدى الشركة الطاعة واتهمته بسرقة بعض أموالها وتحرر عن الواقعة بحضر القضية رقم ٦٠٥٥ لسنة ١٩٦٧ جنح مبنيا بالبصل والتي قضى بإدائته فيها غير أنه استأنف الحكم الصادر بالاستئناف رقم ٢٠٠٨ لسنة ١٩٦٩ جنح مستأنف ضرب الأسكندرية فقضى بإلغاء الحكم المستأنف وبراءته مما هو منسوب إليه ، وإذ رفضت الطاعة إعادته إلى عمله فقد رفع الدعوى رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٨ مستعجل عمال الاسكندرية بطلب وقف تنفيذ قرار فصله إلا أنه قضى فيها بجلسة ١٩٦٨/٤/١١ برفض الطلب ومن ثم

أقام دعواه الحالية وأضاف أن المبلغ المطالب به يمثل ما يستحقه من أجر بواقع ٣٥ جنيها شهريا اعتبارا من شهر نوفمبر سنة ١٩٦٧ إلى تاريخ رفع الدعوى ومبلغ ألف جنيه تعويضا عن فصله من العمل بغير مبرر . دفعت الطاعنة بسقوط حق المطعون ضده في رفع الدعوى بالتقادم كنص المادة ١/٦٩٨ من القانون المدني وبتاريخ ١٩٧٠/١٠/٢٥ حكمت المحكمة بسقوط دعوى المطعون ضده بالتقادم الحولي، استأنف المطعون ضده هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية وقيد الاستئناف برقم ١٢٧٤ سنة ٢٦ قضائية . وبتاريخ ١٩٧١/٣/٢٢ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من سقوط الحق في إقامة الدعوى بالتقادم الحولي وبقيامها وبالزام الطاعنة بأن تدفع للمطعون ضده مبلغ ٣٦٠ جنيه، طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها نقض الحكم وعرض الطعن على غرفة المشورة فحددت لنظره جلسة ١٩٧٧/١١/١٢ وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الأول من سببي الطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون، وفي بيان ذلك تقول أن الحكم أقام قضاءه برفض الطعن بسقوط الدعوى بالتقادم على سند بأن إقامة المطعون ضده الدعوى رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٨ مستعجل عمال الاسكندرية بطلب وقف تنفيذ قرار فصله قطعت سريان التقادم ، كما أن تقديمه للحكمة الجنائية يعتبر مانعا يتعذر عليه معه المطالبة بحقوقه بما يترتب عليه وقف سريان مدة هذا التقادم وذلك في حين أن إجراءات طلب وقف تنفيذ قرار الفصل قاصرة على المطالبة بإجراء وقفي لا يمس موضوع الحق المراد اقتضاؤه ولا تتضمن معنى الطلب الجازم به ، فلا تعتبر من قبيل المطالبة القضائية التي ينقطع بها التقادم كما إن إقامة الدعوى الجنائية على المطعون ضده لا تمنعه من إقامة دعواه بالمطالبة بحقوقه الناشئة عن عقد العمل ، وإذا جرى الحكم المطعون فيه على خلاف ذلك وقضى برفض الدفع المبدئي من الطاعنة بسقوط دعوى المطعون ضده بالتقادم فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أنه لما كان رفع المطعون ضده دعواه المستعجلة بإيقاف تنفيذ قرار فصله — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة —

لا يقطع التقادم بالنسبة لأصل الحق لأن ما يطالب به العامل رب العمل في تلك الدعوى إنما هي إجراءات وقتية عاجلة يصدر قاضي الأمور المستعجلة الحكم فيها بإجراء وقتي لنص المادة ٧٥ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بما لا يمس أصل الحق ولا يعتبر فصلا فيه ، ولما كانت الدعوى الحالية المقامة من المطعون ضده بطلب الأجر والتعويض عن الفصل بغير مبرر لا تعتبر استمرارا للإجراءات السابقة بشأن طالب وقف تنفيذ قرار الفصل ولا يتسع لها نطاقها ، كما أن رفع الدعوى المستعجلة لا يمنع من رفع دعوى الموضوع التي لا يترتب على رفعها في هذه الحالة سقوط الطلب المستعجل ، ولما كان اتهام المطعون ضده بقيام الدعوى الجنائية قبله وتقديمه للمحاكمة بشأن الاتهام لا يعتبر مانعا يتعذر معه رفع دعواه بطلب الأجر والتعويض عن فصله بغير مبرر وبالتالي لا يصلح هو أيضا سببا لوقف مدة سقوطها بالتقادم وفقا للقواعد العامة في القانون ، لما كان ذلك وكان الثابت من بيانات الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده فصل من عمله لدى الطاعنة في ١٩/١٢/١٩٧٠ بعد انقضاء سنة بدءا من وقت انتهاء عقد العمل وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع بسقوط الدعوى بالتقادم كنص المادة ٦٩٨ من القانون المدني فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث السبب الثاني من الطعن

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم يتعين الحكم في موضوع الاستئناف رقم ١٢٧٤ سنة ٢٦ قضائية الاسكندرية برفضه وتأيد الحكم المستأنف .



## جلسة ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة أنور خلف وعضوية السادة المستشارين  
مدوح عطية وحسن السنباطي والدكتور بشرى رزق ومحمد حسب الله .

( ٣٣٢ )

الطعن رقم ٣٨٦ لسنة ٤٣ القضائية :

تأمينات اجتماعية " معاش " .

أنصبة المستحقين في المعاش عن العامل المتوفى الذين يزول حقهم فيه . لا تؤول إلى غيرهم  
إلا في حالات معينة . ق ٩٢ لسنة ١٩٥٩ المعدل بق ١٤٣ لسنة ١٩٦١ . لا يدرج في هذه  
الحالات أبولوه معاش والدة العامل إلى زوجها وأولادها .

نصت المادة ١/٣٤ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢  
لسنة ١٩٥٩ والمعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ — الذي يحكم واقعة  
النزاع — على أنه إذا أدت الإصابة إلى وفاة المصاب فعلى المؤسسة أن ترتب  
معاشاً شهرياً بنسبة ٥٠٪ من أجر المتوفى بحيث لا يقل عن ٢٠٠ قرش ولا يجاوز  
٢٠ جنية يوزع على المستحقين من بعده على الوجه المبين في المادة ٨٩ . ونصت  
المادة ٨٩ من ذات القانون بعد تعديلها بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ على  
أنه " إذا توفي المؤمن عليه أو صاحب المعاش كان للمستحقين عنه الحق في تقاضي  
معاشات بمقدار الأنصبة المقررة بالجدول رقم ٣ المرافق . " وتضمن هذا  
الجدول في البند رقم ٢ ج) منه — أنه في حالة عدم وجود أرملة أو زوج مستحق  
يكون نصيب الوالد والوالدة مقدار  $\frac{1}{8}$  المعاش لكل منهما . ولما كان الثابت  
من الأوراق أن أجر العامل المتوفى هو ١٢ جنية شهرياً ، وترتب المادة ١/٣٤  
سابقة الذكر معاشاً للمستحقين عنه مقداره ستة جنيهات شهرياً منه ٥٠٪ من  
أجره ، على أن يوزع هذا المبلغ طبقاً للمادة ٨٩ والجدول رقم ٣ المشار إليهما  
بحيث يستحق والده ووالدته  $\frac{1}{8}$  هذا المعاش لكل منهما ، وكانت أنصبة  
المستحقين الذين يزول حقهم في المعاش لا تؤول إلى غيرهم إلا في حالات معينة

وردت على سبيل الحصر في الجدول رقم ٣ وليس من بينها أيلولة معاش الوالدة إلى زوجها وأولادها ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى لوالد العامل المتوفى عن نفسه وبصفته وليا طبيعيا على أولاده القصر من والدته العامل بالمعاش الكامل الذي ترتبه المادة ١/٣٤ وهو مبلغ ستة جنيهات شهريا ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن المطعون ضده وزوجته أقاما الدعوى رقم ٢٤٧ سنة ١٩٦٧ مدنى كلى سوهاج على الهيئة الطاعنة ، طالبين الحكم بتقرير معاش شهرى لهما مقداره ٩ جنيه و ٦٠٠ مليمًا وقالوا بيانا للدعواهما أن ابنيهما العائل لهما كان يعمل لدى شركة ... للمقاولات لقاء مرتب شهرى مقداره ١٢ جنيهًا وقد سدد صاحب العمل إلى الهيئة اشتراكات التأمين عنه . وأنه بتاريخ ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٣ توفى نتيجة إصابة عمل ، وإذ كانا يستحقان معاشًا شهريًا بنسبة ٨٠٪ من متوسط أجره السنوى في السنة الأخيرة عملاً بالمادة ١/٢٧ من القانون رقم ٦٣ لسنة ٦٤ فقد أقاما الدعوى بطلباتهما سالفة البيان . وفى ١٢/٧/١٩٦٨ قضت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق ، وبعد سماع الشهود حكمت فى ٧٠/١٢/٣١ بالزام الطاعنة بأن تدفع لهما معاشًا شهريًا مقداره ٩ جنيهات و ٦٠٠ مليمًا استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٢ لسنة ٤٦ ق أمام محكمة استئناف أسيوط ( مأمورية سوهاج ) بدخلة ورثة والدته العامل خصوما فى الدعوى . وبتاريخ ١٥ من مارس سنة ١٩٧٣ قضت المحكمة بتعديل الحكم المستأنف إلى إلزام الطاعنة بأن تدفع للمطعون ضده عن نفسه وبصفته معاشًا شهريًا مقداره ستة جنيهات . طعنن الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض . قدمت النيابة العامة مذكرة رأت

فيها نقض الحكم . وعرض الطعن على غرفة المشورة فحددت لنظره جلسة ٣ ديسمبر سنة ١٩٧٧ وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وتأويله وتقول في بيان ذلك أن الحكم أعمل نص المادة ١/٣٤ من القانون رقم ١٢ لسنة ٥٩ المعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ بتقرير معاش شهري بواقع ٥٠٪ من أجر المتوفى دون أن يقوم بتوزيع هذا المعاش طبقا لنص المادة ٨٩ من ذات القانون التي أحالت إليها المادة ١/٣٤ آنفة الذكر كما أنه قضى على خلاف القانون بتوريث معاش والده المتوفى .

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أن المادة ١/٣٤ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ والمعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ الذي يحكم واقعة النزاع نصت على أنه إذا أدت الإصابة إلى وفاة المصاب ، فعلى المؤسسة أن ترتب معاشا شهريا بنسبة ٥٠٪ من أجر المتوفى بحيث لا يقل عن ٢٠٠ جنيه ولا يجاوز ٢٠ جنيه يوزع على المستحقين من بعده على الوجه المبين في المادة ٨٩ . ونصت المادة ٨٩ من ذات القانون بعد تعديلها بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ على أنه إذا توفي المؤمن عليه أو صاحب المعاش كان للمستحقين عنه الحق في تقاضي معاشات بمقدار الأنصبة المقررة بالجدول رقم ٣ المرافق وتضمن هذا الجدول في البند رقم ٢ ( ج ) منه - أنه في حالة عدم وجود أرملة أو زوج مستحق يكون نصيب الوالد والوالدة مقدار ٨- المعاش لكل منهما . ولما كان الثابت من الأوراق أن أجر العامل المتوفى هو ١٢ جنيها شهريا ، وترتب المادة ١/٣٤ سالفه الذكر معاشا للمستحقين عنه مقداره ستة جنيهات شهريا بنسبة ٥٠٪ من أجره ، على أن يوزع هذا المبلغ طبقا للمادة ٨٩ والجدول رقم ٣ المشار إليهما بحيث يستحق والده ووالدته هذا المعاش لكل منهما ، وكانت أنصبة المستحقين الذين يزول حقهم في المعاش لا تؤول إلى غيرهم إلا في حالات معينة وردت على سبيل الحصر في الجدول رقم ٣ وليس من بينها أيلولة معاش الوالدة إلى زوجها وأولادها ، فإن



الحكم المطعون فيه إذ قضى لوالد العامل المتوفى عن نفسه وبصفته وليا طبيعيا على أولاده القصر من والدة العامل بالمعاش الكامل الذى ترتبه المادة ١/٣٤ وهو مبلغ ستة جنيهاً شهريا ، يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب تقضيه . لما كان ذلك وكان هذا الخطأ قد حجبته عن بحث ما استحقته والدة العامل من معاش حتى وفاتها ، وما استحدثته قوانين التأمينات الاجتماعية اللاحقة لصدر القانون ١٤٣ لسنة ١٩٦١ من زيادة فى أنصبة المستحقين التى تقرر طبقا للقوانين السالفة ، فإنه يتعين أن يكون مع النقص الإحالة .

# القسم الثاني

## فهرس هجائي موضوعي

---

للأحكام الصادرة في طلبات رجال القضاء  
والمواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية

---

السنة الثامنة والعشرون

---

( ١٩٧٧ )





# (١) الأحكام الصادرة من الدائرة المدنية والتجارية في طلبات رجال القضاء

الصفحة	القاعدة	
		(١)
		إجراءات . اختصاص . استقالة . أقدمية
		إجراءات
		ميعاد الطلب :
		١ — ثبوت أن القرار المطعون فيه لم ينشر بالجريدة الرسمية . خلو الأوراق مما يفيد علم الطالب به . الدفع بتقديم الطلب بعد الميعاد . لا سند له .
٢٥	٨	(الطلب رقم ٢ لسنة ٤٢ ق "رجال القضاء" جلسة ١٩٧٧/٢/٢٤) ...
		٢ — إخطار الطالب بتخطيه في الترقية بسبب الأوراق التي أودعت ملفه السرى . تظلمه في هذا القرار ومناقشته مضمون تلك الأوراق . مؤدى ذلك . تحقق علمه اليقيني بصدد قرار الوزير بالإيداع . عدم مراعاته ميعاد الطعن فيه . أثره . عدم قبول الطلب .
٣١	١١	(الطلب رقم ٣٢ لسنة ٤٢ ق "رجال القضاء" جلسة ١٩٧٧/٣/٣) ...
		٣ — ثبوت أن الطالب كان مقيماً بالخارج وقت نشر القرار المطعون فيه بالجريدة الرسمية . وجوب إضافة ميعاد مسافة إلى ميعاد الطعن .
١٠٢	٢٩	(الطلبان رقم ٧٤٤٢٩ لسنة ٤٤ ق "رجال القضاء" جلسة ١٩٧٧/١١/١٠)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - طلب الحكم بالأحقية في صرف بدل حضور لجان فوض المنازعات الزراعية، القرار الجمهوري ٧١ لسنة ١٩٦٥، اعتباره من قبيل طلبات التسوية . عدم تقييد الطعن فيه بالمعاد المنصوص عليه في المادة ٨٥ ق ٤٦ لسنة ١٩٧٢ .
١١٩	٣٤	(الطلب رقم ٣٠ لسنة ٤٥ ق "رجال القضاء" جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٢) ...
		تقديم الطالب :
		١ - وزير العدل هو صاحب الصفة في خصومة الطعن المتعلق بطلب تعديل الأقدمية . توجيهه الطالب إلى رئيس الجمهورية . جاز .
٤١	١٤	(الطلب رقم ٤١ لسنة ٤٢ ق "رجال القضاء" جلسة ١٩٧٧/٢/٢٤) ...
١٠٨	٣١	(الطلب رقم ٢٥ لسنة ٤٦ ق "رجال القضاء" جلسة ١٩٧٧/١١/١٠) ...
		٢ - إقامة الطالب طعنه أمام محكمة القضاء الإداري . قضاؤها بعدم الاختصاص والإحالة إلى محكمة النقض . أثره . وجوب القضاء بعدم قبول الطلب لرفعه بغير الطريق القانوني .
١٠٦	٣٠	(الطعن رقم ٢١ لسنة ٤٥ ق "رجال القضاء" جلسة ١٩٧٧/١١/١٠) ...
		٣ - طلبات رجال القضاء . وجوب رفعها بعريضة تودع قلم كتاب محكمة النقض . تقديم الطلب إلى وزير العدل . أثره عدم قبول الطلب .
١١١	٣٢	(الطلبان رقم ٣٥٠٩ لسنة ٤١ ق "رجال القضاء" جلسة ١٩٧٧/١١/١٧) ...

الصفحة	القاعدة	اختصاص
		١ — طلب الأحقية في الترقية . انطاؤه على طلب بإلغاء القرار الصادر بتخطي الطالب . اختصاص دائرة المواد المدنية لمحكمة النقض بنظره .
٣	٢	( الطلب رقم ٨٦ لسنة ٤٤ ق "رجال القضاء" جلسة ١٩٧٧/١/٦ ) ...
		٢ — القرارات الصادرة بالتعيين والترقية والنقل والندب . عدم جواز الطعن فيها أمام أى جهة قضائية . قرارات الترقية . اختصاص مجلس القضاء الأعلى ومن بعده المجلس الأعلى للهيئات القضائية بنظرها . ق ٤٣ لسنة ١٩٦٥
٧	٣	( الطلب رقم ٥٥ لسنة ٤٣ ق "رجال القضاء" جلسة ١٩٧٧/١/٢٧ ) ...
٩٥	٢٧	( الطلب رقم ٥ لسنة ٣٨ ق "رجال القضاء" جلسة ١٩٧٧/١١/١٠ ) ...
		٣ — اختصاص محكمة النقض بنظر طلبات رجال القضاء . شرطه . أن يكون القرار المطعون فيه صادرا في شأن أحد رجال القضاء أو النيابة العامة . م ٨٣ ق ٤٦ سنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون ٤٩ سنة ١٩٧٣ . محكمة القضاء الإداري . اختصاصها بنظر الطعن في القرار الصادر بشأن أحد رجال النيابة الإدارية .
٩٢	٢٦	( الطعن رقم ٨٦ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/٣ ) ...
		٤ — طلب إلزام وزارة العدل بالتعويض لتخطي مورث الطالب في الترقية . اختصاص محكمة النقض بالفصل في هذا الطلب .
١١٣	٣٣	( الطلب رقم ٣ لسنة ٤١ ق "رجال القضاء" جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٢ ) ...



الصفحة	القاعدة	
		٥ — تشكيل مجلس إدارة نادي القضاة . قرار بقانون ٨٤ لسنة ١٩٦٩ . أمر متعلق بشئون القضاة . اختصاص محكمة النقض دون غيرها بنظر المنازعات المتعلقة به .
١٢٨	٣٦	( الطالبان رقا ٧٦ لسنة ٤٣ و ٤٢ لسنة ٤٥ ق "رجال القضاة" جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٩ ) ... ..
		<b>استقالة</b>
٢٧	٩	١ — استقالة الطالب . مؤداها . إنهاء رابطة التوظيف على أساس حالته عند تقديمها . أثر ذلك . وجوب رفض طلبه السابق بتعديل أقدميته مادام لم يتمسك بالاستمرار في الطلب . ( الطلب رقم ٨٣ لسنة ٤٣ ق "رجال القضاة" جلسة ١٩٧٧/٢/٢٤ ) ...
٤٤	١٥	٢ — استقالة القاضي . تعد مقبولة من تاريخ تقديمها . عدم احتفاظ الطالب فيها بحقه في السير في الطلب المقدم للمحكمة من قبل . أثره . وجوب رفض الطلب . ( الطلب رقم ٤٨ لسنة ٤٣ ق "رجال القضاة" جلسة ١٩٧٧/٣/٢٤ ) ...
٣٤	١٢	٣ — انقطاع القاضي عن عمله مدة ثلاثين يوما عقب إجازة أو إعاره أو ندب . قرينة على الاستقالة الضمنية . اعتبار الخدمة منتهية في هذه الحالة بأثر رجعي من تاريخ الانقطاع عن العمل . القرينة المذكورة تنفي بتقديم القاضي أعذارا يقدر جديتها المجلس الأعلى للهيئات القضائية . ( الطلب رقم ١٠ لسنة ٤٥ ق "رجال القضاة" جلسة ١٩٧٧/٣/٣ ) ...
		٤ — انقطاع القاضي عن عمله مدة ثلاثين يوما كاملة عقب إجازة أو إعاره أو ندب . تعتبر استقالة ضمنية . عودته للعمل

الصفحة	القاعدة	
		وتقديمه أعذارا يقدر جديتها المجلس الأعلى للهيئات القضائية . أثر ذلك . المقصود بالعودة للعمل قدرة القاضي على مباشرة عمله القضائي في مصر فعلا فور قبول عذره .
٥٤	١٧	( الطلب رقم ٧٢ لسنة ٤٤ ق "رجال القضاء" جلسة ١٩٧٧/٤/٧ ) ..
		<b>أقدمية</b>
		١ — الطعن في قرار التعيين الصادر في ظل القانون ٤٣ لسنة ١٩٦٥ فيما انطوى عليه من تعيين الطالب في وظيفة قاض دون وظيفة رئيس محكمة . غير جائز . علة ذلك .
١٤	٥	( الطلب رقم ٦ لسنة ٣٧ ق "رجال القضاء" جلسة ١٩٧٧/٢/١٠ ) ..
		٢ — إرجاء ترقية الطالب حين استيفاء تقارير الكفاية مع الاحتفاظ له بأقدميته . عدم إسناد أقدميته عند الترقية إلى ما كانت عليه دون مبرر ظاهر . خطأ .
١٨	٦	( الطلب رقم ٤٨ لسنة ٤٥ ق "رجال القضاء" جلسة ١٩٧٧/٢/١٧ ) ..
		٣ — تحديد أقدمية مساعد النيابة المعينين من خارج السلك القضائي . جواز الاعتداد بتاريخ تعيينهم في الدرجات المماثلة . م ٥٧ ١٣١٤ ق ٤٣ لسنة ١٩٦٥
٢٢	٧	( الطلب رقم ٣٣ لسنة ٤٠ ق "رجال القضاء" جلسة ١٩٧٧/٢/٢٤ ) ..
		٤ — معيار اعتبار العمل نظرا لعمل إدارة قضايا الحكومة . الاشتغال الفعلي بالقانون بصفة أصالية .
٢٢	٧	( الطلب رقم ٣٣ لسنة ٤٠ ق "رجال القضاء" جلسة ١٩٧٧/٢/٢٤ ) ..

الصفحة	القاعدة	
		٥ - تحديد أقدمية المعينين في وظائف معاوني النيابة . خلو القانون ٤٣ لسنة ١٩٦٥ من وضع معيار لها . العبرة بتقدير الوزارة . شرط ذلك . عدم إساءة استعمال السلطة .
٣٥	٨	(الطلب رقم ٢٠ لسنة ٤٢ ق "رجال القضاء" جلسة ١٩٧٧/٢/٢٤) ...
		٦ - استقرار أقدمية الطالب بين زملائه بعدم الطعن في قرار عدم أحقيته في الترقية . طلب تعديل أقدميته طعنا في قرار تال بالترقية .
٢٩	١٠	(الطلب رقم ٩٨ لسنة ٤٤ ق "رجال القضاء" جلسة ١٩٧٧/٢/٢٤) ...
		٧ - تحديد أقدمية أعضاء مجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة المعينين في وظائف القضاء . العبرة بتاريخ تعيينهم في الدرجات المماثلة . لا أثر لتاريخ التخرج أو التعيين .
٤١	١٤	(الطلب رقم ٤١ لسنة ٤٢ ق "رجال القضاء" جلسة ١٩٧٧/٢/٢٤) ...
		٨ - إعادة القاضي إلى عمله بعد إلغاء قرار عزله . عدم جواز طلبه تحديد أقدميته على خلاف ما استقرت عليه حالته بين زملائه قبل العزل . عدم قبول طلب الفرق بين المرتب والمعاش خلال الفترة السابقة على إعادته للعمل .
٩٩	٢٨	(الطلب رقم ١٨ لسنة ٤٣ ق "رجال القضاء" جلسة ١٩٧٧/١١/١٠) ...
		تعيين المحامين بالقضاء :-
		١ - تعيين المحامين في سلك القضاء . وجوب تحديد أقدميتهم بين أغلبية زملائهم الذين استوفوا شروط الصلاحية في نفس التاريخ وعينوا في القضاء مثلهم .
١٤	٥	(الطلب رقم ٦ لسنة ٣٧ ق "رجال القضاء" جلسة ١٩٧٧ ٢/١٠) ...



المادة	القاعدة	المادة
		٢ — جواز تعيين المحامين في وظيفة رئيس محكمة "ب" . شروط ذلك .
٢٨	١٣	( الطلب رقم ١٠١ لسنة ٤٤ ق «رجال قضاء» جلسة ١٠/١٩٧٧ ) ...
		٣ — تحديد أقدمية المحامين المعيّنين في وظائف القضاء . العبرة بتاريخ استيفائهم لشروط الصلاحية لوظائف المعيّنين فيها على أساس ألا يسبقوا زملاءهم في القضاء أو النيابة .
٢٨	١٣	( الطلب رقم ١٠١ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٠/٣/١٩٧٧ ) ... ..
		٤ — احتساب مدة استبعاد المحامين بعد سدادهم الاشتراكات المتأخرة للتقابة في الأقدمية والمعاش . ق ٦١ لسنة ١٩٦٨ . لإعلاقه له بتحديد أقدميتهم عند تعيينهم في وظائف القضاء . العبرة بما نص عليه قانون السلطة القضائية .
٥٨	١٨	( الطلب رقم ١٣ لسنة ٤٦ ق «رجال قضاء» جلسة ٧/٤/١٩٧٧ ) ...
		٥ — تحديد أقدمية المحامين المعيّنين في وظائف القضاء . شروطها . وجوب الاعتداد بمدد الاشتغال الفعلي بالمحاماة . تختلف شرط الاشتغال الفعلي مدة الاستبعاد من جدول التقابة لعدم سداد الاشتراكات في مواعيدها
٥٨	١٨	( الطلب رقم ١٣ لسنة ٤٦ ق «رجال قضاء» جلسة ٧/٤/١٩٧٧ ) ...
		٦ — تعيين المحامين في وظائف القضاء التي استوفوا المدد اللازمة للتعيين فيها . جوازى لجنة الإدارة طبقاً للصحة العامة . المحامي المعين في وظيفة رئيس محكمة فئة "ب" . طلبه تعديل أقدميته على أساس أن مدة اشتغاله بالمحاماة تستوجب تعيينه في وظيفة رئيس محكمة فئة "أ" . لا أساس له .
٦٩	٢١	( الطلب رقم ٥ لسنة ٤٦ ق «رجال قضاء» جلسة ١٩/٥/١٩٧٧ ) ...

الصفحة	القاعدة	
		( ت )
		تأديب . ترقية . تعويض .
		تأديب
		حق وزير العدل في تنبيه الرؤساء بالمحاكم الابتدائية وقضاائها إلى كل ما وقع منهم بخالفا لواجباتهم أو مقتضيات وظائفهم . م ١٠٤ ق ٤٣ لسنة ١٩٦٥ .
١	١	( الطلب رقم ٨ لسنة ٣٩ ق « رجال قضاء » جلسة ١٩٧٧/١/٦ ) ..
		ترقية
		١ - طلب الأحقية في الترقية . انطوائه على طلب بإلغاء القرار الصادر بتخطي الطالب . اختصاص دائرة المواد المدنية بمحكمة النقض بنظاره .
٢	٢	( الطلب رقم ٨٦ لسنة ٤٤ ق « رجال القضاء » جلسة ١٩٧٧/١/٦ ) ..
		٢ - التفتيش على أعمال القاضي عن فترة سابقة على صدور الحركة القضائية . إيداع التقرير بعدها . وجوب انسحاب أثره إلى فترة التفتيش .
٣	٢	( الطلب رقم ٨٦ لسنة ٤٤ ق « رجال القضاء » جلسة ١٩٧٧/١/٦ ) ..
		٣ - الحكم بإلغاء القرار الصادر بتخطي الطالب في الترقية . أثره : التزام الجهة الإدارية بترقيته وصرف الفروق المالية .
٣	٢	( الطلب رقم ٨٦ لسنة ٤٤ ق « رجال القضاء » جلسة ١٩٧٧/١/٦ ) ..

الصفحة	القاعدة	
		٤ - القرارات الصادرة بالتعيين والترقية والنقل والندب . عدم جواز الطعن فيها أمام أية جهة قضائية . قرارات الترقية . اختصاص مجلس القضاء الأعلى ومن بعده المجلس الأعلى للهيئات القضائية بنظرها . ق ٤٣ لسنة ١٩٦٥ .
٧	٣	( الطلب رقم ٥٥ لسنة ٤٣ ق "رجال القضاء" جلسة ١٩٧٧/١/٢٧ ) ...
		٥ - اللجنة الخامسة . حاولها محل المجلس الأعلى للهيئات القضائية في دراسة التعيينات والترقيات والنقل والتظلمات المتعلقة بها . ق ٨٢ لسنة ١٩٦٩ . إبداء الطالب دفاعه أمامها . عدم إخطاره بموعد انعقاد المجلس الأعلى . لا بطلان .
٧	٣	( الطلب رقم ٥٥ لسنة ٤٣ ق "رجال القضاء" جلسة ١٩٧٧/١/٢٧ ) ...
		٦ - القضاء بعدم جواز محطى الطعن في قرار التخطي في الترقية . طلب إلغاء قرار الترقية اللاحق لعدم الرجوع بالأقدمية إلى إلى ما كانت عليه قبل صدور القرار الأول . لا أساس له .
٧	٣	( الطلب رقم ٥٥ لسنة ٤٣ ق رجال القضاء جلسة ١٩٧٧/١/٢٧ ) ...
		٧ - ثبوت أهلية الطالب للترقية إلى درجة قضائية معينة رقى إليها من كان يليه في الأقدمية . اعتبار أهليته باقية على وضعها بالنسبة لمن تمت ترقيته . انتفاء وجود مسوغ طارئ يمنع من ترقيته . تخطيه في الترقية للدرجة التالية . خطأ .
١٨	٦	( الطلب رقم ٤٨ لسنة ٤٥ ق رجال القضاء جلسة ١٩٧٧/٢/١٧ ) ...
٦٥	٢٠	( والطلب رقم ٦٠ لسنة ٤٥ ق رجال قضاء جلسة ١٩٧٧/٤/٢٨ ) ...
		٨ - عدم استحقاق الطالب للحقوق المالية الوظيفة التي رقى إليها إلا من تاريخ موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية على ترقيته .
١٨	٦	( الطلب رقم ٤٨ لسنة ٤٥ ق رجال القضاء جلسة ١٩٧٧/٢/١٧ ) ...
٦٥	٢٠	( والطلب رقم ٦٠ لسنة ٤٥ ق رجال قضاء جلسة ١٩٧٧/٤/٢٨ ) ...



الصفحة	القاعدة	
		٩ - إرجاء ترقية الطالب لحين استيفاء تقارير الكفاية مع الاحتفاظ له بأقدميته . عدم إسناد أقدميته عند الترقية إلى ما كانت عليه دون مبرر ظاهر . خطأ .
١٨	٦	( الطعن رقم ٤٨ لسنة ٤٥ ق "رجال القضاء" جلسة ١٧/٢/١٩٧٧ ) ..
٦٥	٢٠	( الطعن رقم ٦٠ لسنة ٤٥ ق أحوال شخصية - جلسة ٢٨/٢/١٩٧٧ ) ..
		١٠ - ضم مدة سنة كاملة لفترة التفتيش . مناقشة . أن تكون الأوراق التي يحويها الملف السري لا تساعد على تكوين رأي صحيح عن القاضي .
٨٨	٢٥	( الطلب رقم ٢٠٢ لسنة ٤٦ ق رجال قضاء جلسة ٣٠/٦/١٩٧٧ )
		١١ - استقلال كل تقرير تفتيش بعناصره عن التقارير الأخرى . رفع اللجنة الخماسية لتقدير درجة الكفاية في أحدها . لا يوجب رفعها بالنسبة لتقرير سابق .
٨٨	٢٥	( الطلب رقم ٢٠٢ لسنة ٤٦ ق رجال قضاء جلسة ٣٠/٦/١٩٧٧ )
		١٢ - أساس ترقية الرؤساء بالمحاكم الابتدائية . الأقدمية مع الأهلية . وضع قواعد لتقدير أهلية القاضي . التزام القرار المطعون فيه فيما تضمنه من إغفال ترقية الطالب إلى درجة رئيس محكمة فئة "ب" هذه القواعد . لا خطأ . لا محل للمقارنة بزميل حالت ظروف استدعائه بالجيش دون حصوله إلا على تقرير واحد .
٨٤	٢٤	( الطلب رقم ٧٧ لسنة ٤٥ ق رجال قضاء جلسة ٣٠/٦/١٩٧٧ ) ..
		١٣ - ثبوت أن تقدير كفاية الطالب بدرجة متوسط يقوم على أسباب مستمدة من أصول تؤدي إليها . أثره . وجوب رفض الطعن في القرار فيما تضمنه من التخطي في الترقية .
١٠٢	٢٩	( الطالبان رقم ٢٩ و ٧٤ لسنة ٤٤ ق رجال قضاء جلسة ١٠/١١/١٩٧٧ )

الصفحة	القاعدة	
		١٤ - صيرورة القضاة منذ العمل بالقانون ١٧ لسنة ١٩٧٦ ١٩٧٥/١١/٢٦٦ شاغلين وظيفة واحدة . صدور القرار المطعون فيه بتاريخ ١٩٧٦/٣/٢٨ بترقية بعض القضاة من الفئة ب إلى الفئة ١ مع تخطي الطالب في الترقية . خطأ .
١٠٨	٣١	( الطلب رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧/١١/١٠ ق رجال قضاء جلسة )
		١٥ - إغفال الوزارة ترقية مورث الطالبة رغم أحقيته فيها . خطأ . وجوب إلزام الوزارة بالتعويض عما لحق بالمورث من ضرر مادي يتمثل في عدم استيفائه لحقوقه المالية في موعد استحقاقها وخمس ضرائب تزيد عما كان يجب خصمها منه أصلاً .
١١٣	٣٣	( الطلب رقم ٣ لسنة ١٩٧٧/١٢/٢٢ ق رجال قضاء جلسة )
		١٦ - تخطي المستشار عند الترقية إلى درجة نائب رئيس محكمة الاستئناف أو ما يعادلها . عدم وجوب إخطاره بالتخطي . علة ذلك .
١٣٣	٣٧	( الطلب رقم ١٧٢ لسنة ١٩٧٧/١٢/١٩ ق رجال قضاء جلسة )
		١٧ - تخطي المستشار في الترقية إلى درجة نائب رئيس محكمة الاستئناف . ليس من إطلاقات السلطة المختصة تباشره بلا معقب . وجوب الاستناد في ذلك إلى سبب وانح يتصل بالمصلحة العامة ويتقصر من أهليته .
١٣٣	٣٧	( الطلب رقم ١٧٢ لسنة ١٩٧٧/١٢/٢٩ ق رجال قضاء جلسة )

الصفحة	القاعدة	تعويض
		١ — دعوى القاضى بتعويضه عما أصابه من أضرار لحرمانه من راتبه نتيجة هزله . سقوطها بالتقادم العادى دون التقادم الخمسى . حلة ذلك .
١١	٤	( الطلب رقم ٢٧ لسنة ٤٥ ق رجال القضاء جلسة ١٩٧٧/٢/٣ ) ...
		٢ — القرارات الصادرة بشأن رجال القضاء غير الحائز الطعن فيها . عدم قبول طلب التعويض عنها .
٩٥	٢٧	( الطلب رقم ٥ لسنة ٣٨ رجال قضاء جلسة ١٩٧٧/١١/١٠ ) ...
		٣ — مواعيد سقوط دعوى التعويض عن العمل غير المشروع . م ١٧٢ / ١ مدنى . مثال بشأن طلب التعويض عن التخطى فى الترقية .
١١٣	٣٣	( الطلب رقم ٢ لسنة ٤١ ق "رجال قضاء" جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٢ ) ...
		٤ — الضرر الأذى . عدم إنتقاله إلى الغير إلا إذا تحدد بمقتضى اتفاق أو طالب به الدائن قضاء . إغفال ذلك . أثره . عدم أحقية الورثة فى المطالبة به . م ١/٢٢٢ مدنى .
١٣٣	٣٣	( الطلب رقم ٣ لسنة ٤١ ق رجال قضاء جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٢ ) ...
		٥ — إغفال الوزارة ترقية مورث الطالبة رغم أحقيته فيها . خطأ . وجوب إلزام الوزارة بالتعويض عما لحق بالمورث من ضرر مادى يتمثل فى عدم استيفائه لحقوقه المسالية فى موعد استحقاقها وتخيم ضرائب تزيد عما كان يجب خصمها منه أصلا .
١١٣	٣٣	( الطلب رقم ٣ لسنة ٤١ ق رجال قضاء جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٢ ) ...



الصفحة	القاعدة	
		(ع) عزل
		١ — القرار بقانون ٨٣ لسنة ١٩٦٩ فيما تضمنه من اعتبار رجال القضاء الذين لا تشملهم قرارات التعيين أو النقل محالين إلى المعاش . قرار منعدم لا أثر له .
١١	٤	(الطلب رقم ٢٧ لسنة ٤٤ ق رجال القضاء جلسة ١٩٧٧/٢/٣)
		٢ — دعوى القاضى بتعويضه عما أصابه من أضرار لحرمانه من راتبه نتيجة عزله . سقوطها بالتقدم العادى دون التقدم الخمسى . علة ذلك .
١١	٤	(الطلب رقم ٢٧ لسنة ٤٥ ق رجال قضاء جلسة ١٩٧٧/٢/٣) ...
		٣ — إعادة القاضى الى عمله بعد الغاء قرار عزله . عدم جواز طلبه تحديد أقدميته على خلاف ما استقرت عليه حالته بين زملائه قبل العزل . عدم قبول طلب الفرق بين المرتب والمعاش خلال الفترة السابقة على اعادته للعمل .
٩٩	٢٨	(الطلب رقم ١٨ لسنة ٤٣ ق رجال قضاء جلسة ١٩٧٧/١١/١٠)

الصفحة	القاعدة	
		( م ) مرتبات
		١ — رجل القضاء الذى يبلغ مرتبه نهاية مربوط الوظيفة التى يشغلها . استحقاقه علاوات وبدلات الوظيفة الأعلى مباشرة . ق ١٧ لسنة ١٩٧٦ . الوظيفة الأعلى بالنسبة لمستشارى محكمة النقض والاستئناف والمحامون العامون هى وظيفة نواب رؤساء محكمة استئناف والمحامى العام الأول .
٤٦	١٦	( الطلب رقم ٤٣ لسنة ٤٦ ق "رجال قضاء" جلسة ١٩٧٧/٣/٣١ ) ...
		٢ — رجل القضاء الذى يبلغ مرتبه نهاية مربوط الوظيفة التى يشغلها . عدم استحقاقه علاوة فورية فى تاريخ العمل بالقانون ١٧ لسنة ٩٧٦ فى ١١/٢٦/١٩٧٥
٤٦	١٦	( الطلب رقم ٤٣ لسنة ٤٦ ق رجال قضاء جلسة ١٩٧٧/٣/٣١ ) ...
		٣ — رجل القضاء الذى بلغ مرتبه نهاية مربوط الوظيفة التى يشغلها وقت العمل بالقانون ١٧ لسنة ١٩٧٦ فى ١١/٢٦/١٩٧٥ استحقاقه البدلات المقررة للوظيفة الأعلى مباشرة منذ ذلك التاريخ ولو لم يرق اليها .
٧٢	٢٢	( الطلب ٢٣ لسنة ٤٦ ق "رجال قضاء" جلسة ١٩٧٧/٥/١٩ ) ...
		٤ — الباقون فى الخدمة من رجال القضاء ممن بلغوا سن التقاعد اعتبارا من ١٠/١/١٩٧٥ . استحقاقهم للعلاوة الدورية المستحقة فى أول يناير سنة ١٩٧٦ أسوة بزملائهم الذين لم يبلغوا سن التقاعد . م ١٣ ق ١٧ لسنة ١٩٧٦
١٢٣	٣٥	( الطلب رقم ٨٧ لسنة ٤٦ ق "رجال القضاء" جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٢ ) ...

الصفحة	القائمة	
		٥ - المعين في وظيفة قضائية من غير رجال القضاء . وجوب التسوية بينه وبين من يليه في الأقدمية في الراتب والبدلات وقت التعيين . ق ١٧ لسنة ١٩٧٦ استحقاق التالى له في الأقدمية لعلاوته الدورية في تاريخ لاحق . لا محل للتسوية بينهما طالما لم يحل بعد ميعاد استحقاق الطالب للعلاوة .
٧٢	٢٢	(الطلب رقم ٢٢ لسنة ٤٦ ق "رجال قضاء" جلسة ١٩/٥/١٩٧٧) ..
		٦ - استحقاق رجل القضاء لراتب طبيعة العمل حال نديه لوظيفة أخرى . شرطه . أن تكون وظيفة قضائية . ندب الطالب لوظيفة رئيس مجلس مدينة . عدم استحقاقه للبدل المذكور .
٦٣	١٩	(الطلب رقم ٧ لسنة ٤٠ ق "رجال قضاء" جلسة ١٤/٤/١٩٧٧) ..
		٧ - مكافأة عضوية و بدل حضور الجلسات واللجان . بيانها . القرار الجمهورى ٧١ لسنة ١٩٦٥ . مثال بشأن بدل حضور جلسات لجان فض المنازعات الزراعية .
١١٩	٣٤	(الطلب رقم ٣٠ لسنة ٤٥ ق "رجال قضاء" جلسة ٢٢/١٢/١٩٧٧) ..
		( ن )
		نادى القضاة
		١ - تشكيل مجلس إدارة نادى القضاة . قرار بقانون ٨٤ لسنة ١٩٦٩ . أمر متعلق بشئون القضاء . اختصاص محكمة النقض دون غيرها بنظر المنازعات المتعلقة به .
١٢٨	٣٦	(الطلبان رقما ٧٦ لسنة ٣ و ٤٢ لسنة ٤٥ ق "رجال قضاء" جلسة ٢٩/١٢/١٩٧٧)



الصفحة	القاعدة	
		٢ — الحكم المستعجل بتعيين حارس على نادى القضاة لإجراء انتخابات أعضاء مجلس الإدارة . حكم وقى . لا يمنع من نظر دعوى إلغاء القرار بقانون ٨٤ لسنة ١٩٦٩ بشأن تشكيل مجلس إدارة النادى .
١٢٨	٣٦	(الطلبان رقما ٧٦ لسنة ٤٣ و ٤٢ لسنة ٤٤ "رجال قضاء" جلسة ١٢/٢٩/١٩٩٩)
		٣ — القرار بقانون ٨٤ لسنة ١٩٦٩ بشأن تشكيل مجلس إدارة نادى القضاة . صدره من رئيس الجمهورية خارج النطاق المحدد بقانون التفويض ١٥ لسنة ١٩٦٧ . أثره . اعتباره مجردا من قوة القانون عديم الأثر . وجوب إلغائه واعتباره كأن لم يكن .
١٢٨	٣٦	(الطلبان رقما ٧٦ لسنة ٤٣ و ٤٢ لسنة ٤٤ "رجال قضاء" جلسة ١٢/٢٩/١٩٧٧)

(ب) الأحكام الصادرة في المواد المدنية والتجارية  
والأحوال الشخصية

الصفحة	القاعدة	
		(أ)
		إثبات - إثراء بلا سبب - أجنب - أحوال شخصية اختصاص - إرتفاق - إرث - إصلاح زراعي - إعلان أعمال تجارية - إفلاس - التزام - التماس إعادة النظر أمر أداء - أموال - أهلية - أوراق تجارية - إيجار
		إثبات
		عبء الإثبات :
		١ - ادعاء الطاعن بتزوير تاريخ الإقرار . تمسك المطعون عليه بأن التغيير الحاصل في التاريخ قد تم باتفاق الطرفين . وجوب تحمل الطاعن عبء إثبات التزوير المدعى به .
١٥٤	٤١	(الطعن رقم ١٩٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/١/٤) ... ..
		٢ - الدفع بعدم اختصاص المحكمة محلها . عبء إثباته . يقع على عاتق المدعى عليه مبدئ الدفع .
٢٣٢	٥١	(الطعن رقم ٣٨ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٧/١/١٢) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٣ — الاستناد إلى قانون أجلبى . مجود واقعة مادية . على التحصىم إقامة الدليل عليه .
٢٧٦	٥٨	(الطعن رقم ٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/١/١٩) ... .. ٤ — جواز إثبات أجره الأساس بكافة الطرق . عقدا لإيجار أو لإصال الأجرة عن مدة لا تدخل فيها شهر الأساس . جواز اختيارهما قرينة قضائية على الأجرة القانونية . الادعاء بأن الأجرة المقدمة بهما تخالف أجرة شهر الأساس . إثبات ذلك على عاتق من يدعيه .
٢٦١	٥٦	(الطعن رقم ٥٧٣ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/١/١٩) ... .. ٥ — تنازل المستأجر عن حق التأجير من الباطن منمروشا المتفق عليه في العقد . عبء إثبات قيام المستأجر بتأجير العين مفروشة . وقوعه على عاتق المؤجر . حلة ذلك .
٨٥٩	١٥٠	(الطعن ٥٥٧ سنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٣/٣٠) ... .. ٦ — تقدير قيمة التركات الخاضعة لرسم الأيلولة . كفيته . على من يطعن في تقديرات المأمورية عبء إثبات أوجه دفاعه .
١٤٩٦	٢٦٠	(الطعن رقم ٤٦١ سنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٧/٦/٢٥) ... .. ٧ — عقد النقل البحري . انقضاءه بتسليم البضاعة المشحونة للمرسل إليه تسليما فعلياً . اكتشاف العجز عند إفراج الجمارك عن البضاعة . عدم تقديم الناقل ما ينفى مسؤوليته بتحقيق السبب الأجنبي أو القوة القاهرة . أثره . وجوب مساءلته عن التعويض
١٥١٤	٢٦٣	(الطعن رقم ٣٢١ سنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٧/٦/٢٧) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		إجراءات الإثبات :
		(أولا) الإحالة للتحقيق .
٢٣٢	٥١	١ - عدم طلب إحالة الدعوى على التحقيق . النعي باغتيال المحكمة اتخاذ هذا الإجراء من تلقاء نفسها . عدم جوازه . (الطن رقم ٣٨ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٧/١/١٢) ... ..
٢١٨	٦٥	٢ - طلب السمسار إحالة الدعوى للتحقيق لإثبات وساطته في عقد البيع وإثبات العرف فيما يتعلق بأجر السمسرة . اغتيال الحكم الودعي هذا الطلب . قصور . (الطن ٦٩٢ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/١/٣١) ... ..
٤٠٦	٧٩	٣ - المخبر غير مكلف بالتحقق من صفة من يتقدم إليه في موطن المعلن إليه لتسلم الورقة من ورد بيانهم في المادة ١٠ مرافعات . رفض الإحالة للتحقيق لإثبات أن من تسلم الإعلان غير تابع للمعلن إليه . لا خطأ . (الطن رقم ٧١٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٩) ... ..
٧٦٨	١٣٧	٤ - الأصل في الإجراءات أنها روعيت . عدم تقديم الطاعن دليل عدم إعلانه بجلسة التحقيق . أثره . عدم قبول النعي في هذا الخصوص . (الطن رقم ١٦ لسنة ٤٥ ق "أحوال شخصية" جلسة ١٩٧٧/٣/٢٢) ... ..
١٥٩٧	٢٧٦	٥ - الاتفات عن طاب الإحالة للتحقيق . مناطه . وجود ما يكفي لتكوين عقيدة المحكمة . (الطن رقم ٦٢٥ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/ ١١ / ٢) ... ..

الصفحة	التقاعدة	
١٧٨٤	٣٠٥	٦ - بطلان إجراءات التحقيق . عدم جواز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ٦٥٥ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/١٢/١٤) ... ..
١٨١٥	٣١٠	٧ - مسئولية . تتولى الرقابة عن الأعمال غير المشروعة الصادرة ممن يجب عليه رقابتهم . منهاها . خطأ مفترض إفتراضا قابلا لإثبات العكس . طلب الطاعن إحالة الدعوى للتحقيق لإثبات أنه لم يتصرف في واجب الرقابة ولنفى علاقة السببية . إغفال الحكم الرد على هذا الدفاع . قصور . (الطعن رقم ٤٣٠ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٧/١٢/١٥) ... ..
١٨٥٩	٣١٨	٨ - طلب المستأنف عليها أمام محكمة الدرجة الأولى إحالة الدعوى إلى التحقيق . استجابة المحكمة الاستئنافية لهذا الطلب رغم أنه لم يبدأ أمامها . النعى عليها في هذا الخصوص . غير مقبول . علة ذلك . (الطعن رقم ٨٩٣ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧ / ١٢ / ٢١) ... ..
٢١٣٥	١٩٥	٣ - (ثانياً) استجواب الخصوم . عدم التزام المحكمة بإجابة طلب استجواب الخصم (الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧ / ٥ / ٤) ... ..
٥٢٩	٩٨	١ - (ثالثاً) الزام الخصم بتقديم أوراق . ١ - إجابة الخصم إلى طلب الزام خصمه بتقديم محرر تحت يده . شرطه . (الطعن رقم ٤٩٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٢٣) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٢ — تكليف الخصم بتقديم ورقة تحت يده وفقاً للمادة ٢٥٣ مرافعات سابق. متروك لتقدير محكمة الموضوع. مثال بشأن إقرار ضمنى بوجود المحرر.
٥٧٢	١٠٥	(الطعن رقم ١٨٩ سنة ٤١ قـ جلسة ١٩٧٧/٢/٢٧) ... ..
		٣ — إغفال المحكمة طلب المؤجر في سبيل إثبات دفاعه بالزام خصمه بتقديم إيصالات الأجرة دون تبرير ذلك. قصور.
١٣٩٢	٢٤١	(الطعن رقم ٧١٥ سنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/٨) ... ..
		٤ — طلب إلزام الخصم بتقديم ورقة تحت يده. الفصل فيه متروك لقاضي الموضوع.
١٥٤٣	٢٦٨	(الطعن رقم ٧٢١ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/٦/٣٠) ... ..
		(رابعاً) ضم الأوراق.
		١ — إقرارات الذمة المالية. سرية. عدم جواز تداولها أو الاطلاع عليها لغير الجهات التي حددها المشرع. طلب ضمها أمام محكمة الموضوع لا يعتبر دفاعاً جوهرياً تلتزم المحكمة بالرد عليه.
٥٨١	١٠٧	(الطعن رقم ٨٧٥ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٢٧) ... ..
		٢ — دعوى التعويض ضد موظف. تمسك المدعى عليه أمام محكمة الاستئناف بضم التحقيقات الإدارية التي سلخت بعد صدور الحكم الابتدائي. إغفال المحكمة هذا الطلب اكتفاء بمذكرة مفوض الدولة وقرار وزير العدل بإلغاء الجزاء السابق توقيعه على الموظف. مخالفة ذلك للأثر الناقل للاستئناف.
١٠٦٠	١٨٢	(الطعن رقم ٤٢٧ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٧/٤/٢٧) ... ..



الصفحة	القائمة	
		(خامسا) إجراء المعاينة .
		١ - الانتقال لإجراء المعاينة أو ندب خبير في الدعوى .
		من الرخص القانونية المخولة لمحكمة الموضوع . لا تثريب عليها
		إن هي لم تستجب إلى طلبها .
٥٩١	١٠٩	(الطعن رقم ٥٣٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٣/١) ... ..
		(سادسا) ندب الخبراء .
		(راجع : خبرة) .
		(سابعا) الإدعاء بالتزوير .
		دعوى التزوير الأصلية . القصد منها : درء الاحتجاج
		بمحرر مزور . الاحتجاج بمحرر في نزاع قائم . وجوب سلوك
		طريق الإدعاء بالتزوير في ذات الدعوى .
١٦٦	٤٣	(الطعن رقم ١١٥ لسنة ٤٢ جلسة ١٩٧٧/١/٥) ... ..
		(راجع : تزوير) .
		(ثامنا) إنكار التوقيع على الورقة العرفية .
		١ - إنكار التوقيع على المحرر العرفي . لقاضي الموضوع -وع
		إجراء التحقيق بالبينه أو بالمضاهاه أو بهما معاً متى رأى
		لزوماً لذلك .
٨٩٧	١٥٥	(الطعن رقم ٣٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/٥) ... ..
		٢ - حجية الورقة العرفية قبل من وقعها . شرطه . ألا ينكر
		صراحة ما هو منسوب إليه من توقيع . إدعاءه بأن الورقة حررت
		لأمر آخر أو أنه لا يقرها . لا يفيد الإنكار .
١٩١١	٣٢٨	(الطعن رقم ٦٤٠ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٩) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٣ — إنكار التوقيع على الورقة العرفية . سبب جديد . عدم جواز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٩١١	٣٢٨	(الطعن رقم ٦٤٠ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٩) ... طرق الإثبات : (أولا) مسائل عامة .
		١ — حوالة الحق . ماهيتها . وجوب مراعاة القواعد العامة في الإثبات . مثال في إيجار .
٨٧٧	١٥٢	(الطعن رقم ٦٠١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٢٠) ... ٢ — الشخص الطبيعي أو المعنوي . عدم جواز اتخاذه من عمل نفسه لنفسه دليلا يحتاج به على الغير .
٦٧١	١٢٢	(الطعن رقم ٤١٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/١٣) ... ٣ — قواعد الإثبات . عدم تعلقها بالنظام العام . جواز الاتفاق على مخالفتها صراحة أو ضمنا . عدم جواز التحدى به أمام محكمة النقض لأول مرة .
٧١٨	١٣١	(الطعن رقم ٧٢٦ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٢٠) ... ٤ — الاتفاق على الحلول المبرم بين الموفى بالدين والدائن . خضوع إثباته للقواعد العامة دون التقيد بشكل خاص . الحلول في التأمينات . وقوعه بحكم القانون دون حاجة لاتفاق خاص . م ٣٢٩ مدني .
٧٤٥	١٣٤	(الطعن رقم ٣٣٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٢٢) ...

الصفحة	القاعدة	
		(ثانيا) الإثبات بالكتابة .
		١ - عدم توافر شروط إستصدار أمر الأداء بالأوراق التي يستند إليها المدعى . تعويل المحكمة عليها في إثبات الدين . لا تناقض .
٣١٠	٦٤	(الطعن رقم ٥٠٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٧/١/٣١) ... ..
		٢ - التوقيع على ورقة مجملة ذكر بها أن رصيد الحساب مبلغ معين . عدم اعتبارها دليلا على إقرار مفردات الحساب . إغفال المحكم بحث دفاع الطاعن في هذا الخصوص . قصور .
٣٣٨	٦٨	(الطعن رقم ٥١١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/١/٣١) ... ..
		٣ - مخالفات الأجرة عن مدة تزيد على ثلاث سنوات . وجوب تسجيلها لنفاذها في حق الغير . م ١١ من قانون تنظيم الشهر العقاري . عدم جواز تمسك إدارة الأموال التي آتت إلى الدولة بهذا النص قبل المستأجر من المالك السابق .
٤٠٠	٧٨	(الطعن رقم ٤٤١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٩) ... ..
		٤ - الوصية تصرف غير لازم . للموصي الرجوع فيها صراحة أو دلالة . إثبات الرجوع بعد وفاة الموصي . اشتراط الكتابة في الرجوع الصريح . الرجوع الضمني يكون بأي فعل أو تصرف يدل على تقضيه الوصية . جواز إثبات ذلك بكافة الطرق .
٥٦٣	١٠٣	(الطعن رقم ٧ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٢٣) ... ..
		٥ - سند الشحن . دليل الشاحن إلى المرسل إليه قبل الناقل في شحن البضاعة أو حق تسليمها عند الوصول . اعتباره أيضا أداة إئتمان ، يعتبر حامله بمثابة حائز للبضاعة .
٨٠١	١٤٢	(الطعن رقم ١٤٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٧/٣/١٧) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		٦ - عدم تقديم جهة الإدارة للعقد موضوع الدعوى . تقديمها ورقة متضمنة شروط العملية غير موقع عليها من المفاوض . رفض الدفع بعدم اختصاص المحاكم ولائيا بنظر الدعوى باعتبار العقد مدنيا وليس إداريا . لا خطأ .
٩٩٥	١٧٠	( الطعن رقم ٦١٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/١٩ ) ... ..
		٧ - أخذ الحكم المطعون فيه بالشهادة الصادرة من الشهر العقارى كدليل مقبول على وجود علاقة تجارية . النعى على تقدير الحكمة دون الطعن على عقد الإيجار . جدل موضوعى لا يجوز إثارة أمام محكمة النقض .
١٦١٠	٢٧٧	( الطعن رقم ٧٥٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/١١/٢ ) ... ..
		”الأوراق الرسمية“ :
		١ - اعتبار الورقة رسمية . مناطه . م . ٣٩ مدنى المقابلة للسادة . ١ . إثبات . الأوراق الصادرة من موظفى البعثات الدبلوماسية والسفارات الأجنبية . لاتعد أوراقا رسمية .
٤٢٢	٨١	( الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٩ ) ... ..
		٢ - المحررات الرسمية . البيانات التى قام بها الموظف العام أو المكلف بخدمة عامة فى حدود مهمته أو وقعت من ذوى الشأن فى حضوره . مجال إنكارها الطعن بالتزوير . البيانات التى يدونها الموظف تحت مسئولية ذوى الشأن . للغير إثبات ما يخالفها بكافة الطرق .
٦٩٧	١٢٧	( الطعن رقم ٥١٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٣/١٦ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٣ - محضر الجلسة . ورقة رسمية . عدم جواز إنكار ما أثبت فيها إلا بالظن بالتزوير .
١٠٠٠	١٧١	(الظن رقم ١٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/٢٠) ... ..
		٤ - مباشرة الموظف العام أو المكلّف بخدمة عامة لإجراء معين . لا يقطع بتوافر شروط اختصاصه . إمتناعه لا يفيد عدم توافرها . العبرة بحقيقة الواقع .
١٠٨٤	١٨٦	(الظن رقم ١٩ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/٢٧) ... ..
		٥ - الأوراق الرسمية . حجيتها . قاصرة على البيانات التي تتعلق بما قام به محررها أو شاهد حصوله من ذوى الشأن أو تلقاه منهم في حدود سلطته واختصاصه . البيانات الأخرى التي يدونها فعلا عن ذوى الشأن . المرجع في إثبات حقيقتها إلى القواعد العامة في الإثبات .
١٠٨٤	١٨٦	(الظن رقم ١٩ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/٢٧) ... ..
		٦ - مهمة الموظف المختص بتدوين الوفيات . التحقق من شخصية المتوفى . البيانات الأخرى ومنها ديانة المتوفى يدونها الموظف طبقا لما يدلى به ذوى الشأن . جواز إثبات ما يخالفها بكافة الطرق .
١٠٨٤	١٨٦	(الظن رقم ١٩ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/٢٧) ... ..
		٧ - الورقة الرسمية . حجة بما دون فيها . مثال بشأن حكم لم يهدر حجة ورقة رسمية ولم يأخذ بها .
١٦٤٤	٢٨٣	(الظن رقم ٥ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/١١/٩) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		<p>”صورة الأوراق العرفية“ :</p> <p>١ — سلطة محكمة الموضوع في بحث الدلائل والمستندات وترجيح ما تطعن إليه . سلطتها في عدم الأخذ بالصور الشمسية للأوراق العرفية .</p>
٣٤١	٦٩٠	<p>( الطعن رقم ٥٦٤ لسنة ٣٩ قـ جلسة ١٩٧٧/٢/٢ ) ... ..</p> <p>٢ — صور الأوراق العرفية عند عدم وجود الأصل ، لاجبة لها في الإثبات . علة ذلك . مثال بشأن سندات الشحن .</p>
٨٠١	١٤٢	<p>( الطعن رقم ١٤٧ لسنة ٤٠ قـ جلسة ١٩٧٧/٣/٢١ ) ... ..</p> <p>٣ — دعوى المؤجر بإخلاء المستاجر من العين المؤجرة للتنازل عن الإيجار . مطالبته المستاجر ومشتري الحدك بتقديم أصل التعاقد المبرم بينهما دون الاكتفاء بصورته . لا سند له .</p>
١٣٤٦	٢٣٣	<p>( الطعن رقم ٧٤٠ لسنة ٤٢ قـ جلسة ١٩٧٧/٦/١ ) ... ..</p>
		<p>”ثبوت التاريخ“ :</p> <p>١ — قاعدة ثبوت تاريخ المحرر العرفي . ٣٩٥٠ مـ في المقابلة للمادة ١٥ إثبات . عدم تعلّقها بالنظام العام . عدم تمسك الغير بها . مؤداه . اعتبار التاريخ العرفي حجة عليه .</p>
٤٠٠	٧٨	<p>( الطعن رقم ٤٤١ لسنة ٤٢ قـ جلسة ١٩٧٧/٢/٩ ) ... ..</p> <p>٢ — اختلاف الغيرية في التسجيل عنها في ثبوت التاريخ . الدولة لا تعتبر غيرا بالنسبة لتصرفات أصحاب الأموال التي آلت ملكيتها إليها بالقانون ١٥٠ . لسنة ١٩٦٤ . جواز تمسكها بعدم سرّيان تلك التصرفات في حقها إلا إذا كان لها تاريخ ثابت قبل انتقال الأموال إليها .</p>
٤٠٠	٧٨	<p>( الطعن رقم ٤٤١ لسنة ٤٢ قـ — جلسة ١٩٧٧/٢/٩ ) ... ..</p>



الصفحة	القاعدة	
		٣ — احتفاظ المشروع بشخصيته المعنوية بعد التأميم . أثره . إعتباره من الغير بالنسبة لتاريخ عقد الإيجار الصادر منه قبل التأميم لا يلزم ثبوت تاريخ العقد لنفاذه .
٨٣٧	١٤٨	( الطعن رقم ٣٨٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٣٠ ) ... ..
		٤ — توقيع الوارث كشاهد على عقد البيع الصادر من مورثه في مرض الموت . لا يفيد إجازته للعقد أو صحة التاريخ الثابت به . علاه ذلك . عدم تحقق صفته كوارث عند التوقيع .
١٧٤٢	٢٩٩	( الطعن رقم ٨١٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/٦ ) ... ..
		٥ — التصرف المطعون فيه بصدوره من المورث في مرض الموت . عدم جواز الاحتجاج على الورثة بتاريخه إلا إذا كان ثابتا بأحدى الطرق القانونية . عبء اثبات عدم صحته . وقوعه على الوارث الطاعن .
١٧٤٢	٢٩٩	( الطعن رقم ٨١٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/٦ ) ... ..
		” مبدأ الثبوت بالكتابة “ : تقدير الورقة المراد اعتبارها مبدأ ثبوت بالكتابة . من سلطة قاضي الموضوع .
١١٦٨	٢٠٠	( الطعن رقم ٦٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/١٠ ) ... ..
		( ثانيا ) شهادة الشهود .
		١ — البائع في البيع الصوري . اعتباره من الغير بالنسبة لعقد البيع الصادر من المشتري الصوري . له اثبات صورية البيع الأخير بكافة طرق الإثبات القانونية .
٣٢٨	٦٧	( الطعن رقم ٤٦٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/١/٣١ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٢ — واقع لم يسبق التمسك به أمام محكمة الموضوع . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . مثال بشأن شهادة الشهود .
٣٢٨	٦٧	( الطعن رقم ٤٦٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/١/٣١ ) ... ..
		٣ — عدم خضوع الممثل الأجنبي للقضاء الأقليمي . مؤداه . عدم التزامه بأداء الشهادة أمام المحاكم الإقليمية . وجوب معاونته للسلطات الإقليمية طبقا للعرف الدولي ، حقه في اختيار الوسيلة المناسبة للإدلاء بمعلوماته .
٤٢٢	٨١	( الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٩ ) ... ..
		٤ — ترجيح شهادة على أخرى . من اطلاقات قاضي الموضوع . عدم التزامه ببيان أسباب هذا الترجيح مادام لم يخرج بها عما يؤدي إليه مدلولها .
٧١٨	١٣١	( الطعن رقم ٧٢٦ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٧/٣/٢٠ ) ... ..
		٥ — الدعوى بالزام المدعى عليه بأداء المبالغ التي حصلها من مستأجرى أطيان المدعى . واقعة مادية . جواز اثباتها بكافة الطرق . بما فيها البيئة .
١٠٤٠	١٧٨	( الطعن رقم ٧٠٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/٢٦ ) ... ..
		٦ — مهمة الموظف المختص مندوب الوفيات . التحقق من شخصية المتوفى . البيانات الأخرى ومنها ديانة المتوفى يدونها الموظف طبقا لما يدلى به ذوى الشأن . جواز إثبات ما يخالفها بكافة الطرق .
١٠٨٤	١٨٦	( الطعن رقم ١٩ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/٢٧ ) ... ..
٦٩٧	١٢٧	( الطعن رقم ٥١٧ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٣/١٦ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٧ - قاعدة عدم جواز الإثبات بالبينة في الأحوال التي يجب فيها الإثبات بالكتابة ليست من النظام العام . جواز الاتفاق على مخالفتها .
١٥٤٣	٢٦٨	( الطعن رقم ٧٣١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/٦/٣٠ ) ... ..
		٨ - الهلاك الكلى للعين المؤجرة . م ٣٧٠ مدني قديم ، ٥٦٩ من القانون المدني الحالي . ماهيته . تقدير ما إذا كالهلاك كلها أو جزئيا . واقع يخضع لتقدير محكمة الموضوع . جواز اثبات الهلاك بكافة الطرق .
١٧٠٣	٢٩٢	( الطعن رقم ٤٢١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٧/١١/١٦ ) ... ..
		٩ - الشهادة السماعية . جوازها حيث تجوز الشهادة الأصلية . خضوعها لتقدير قاضي الموضوع .
١٧٤٢	٢٩٩	( الطعن رقم ٨١٦ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٦ ) ... ..
		”البينة في مسائل الأحوال الشخصية“ :
		١ - صلة القرابة أو المضاهرة بين الخصم وشاهده . ليست سببا لرد الشاهد أو لعدم سماع شهادته .
٧٦٨	١٣٧	( الطعن رقم ١٦ لسنة ٤٥ ق ”أحوال شخصية“ جلسة ١٩٧٧/٣/٢٣ ) ... ..
		٢ - الأصل في الشهادة . معاينة الشاهد للنسب بنفسه عيانا أو سماعا . إجازة الشهادة بالتسامع في أحوال معينة منها النكاح والنسب في الفقه الحنفي . وجوب الاعتداد بالشهادة بالتسامع في تلك الحالات وإن فسر الشاهد للقاضي بأنه يشهد بسماعا .
١٥٨٣	٢٧٣	( الطعن رقم ١ لسنة ٤٦ ق ”أحوال شخصية“ جلسة ١٩٧٧/١٠/٢٦ ) ... ..



الصفحة	الفاصلة	
		٣ — العشرة أو المساكنة . لا تعتبر وحدها دليلاً شرعياً على قيام الزوجية والفراش . الشهادة على النكاح في الفقه الحنفي . شرطها . لا يجوز أن يكون مصدرها هو مدعى النكاح .
١٥٨٣	٢٧٣	(الطعن رقم ١ لسنة ٤٦ ق "أحوال شخصية" جلسة ١٠/٢٦/١٩٧٧) ...
		٤ — نصاب الشهادة الشرعية . رجلان أو رجل وامرأتان
١٥٨٣	٢٧٣	(الطعن رقم ١ لسنة ٤٦ ق "أحوال شخصية" جلسة ١٠/٢٦/١٩٧٧) ...
		٥ — الشهادة على الزواج في المذهب الحنفي . بشرط صحتها . الاختلاف في زمان ومكان النكاح . مانع من قبولها . العبرة في ذلك بالمعنى دون اللفظ .
١٥٨٣	٢٧٣	(الطعن رقم ١ لسنة ٤٦ ق "أحوال شخصية" جلسة ١٢/٧/١٩٧٧) ...
		(ثالثاً) القرائن .
		١ — القرائن القانونية
		قرينة قوة الأمر المقضي
		(راجع : ق . قوة الأمر المقضي وحكم "حجية الحكم") .
		ب — القرائن القضائية
		١ — لمحكمة الموضوع التعويل في حكمها على حكم صادر في قضية أخرى لم يكن الخصم طرفاً فيها . اعتبار ذلك قرينة قضائية .
١٦٦	٤٣	(الطعن رقم ١١٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٠/٥/١٩٧٧) ...
		٢ — عدم الترام محكمة الموضوع بتنفيذ كل قرينة مناهضة يدلي بها الخصم . حسبها أن تقيم قضائها على ما يحمله .
١٨٩	٥٥	(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٠/٥/١٩٧٧) ...

الصفحة	القاعدة	
		٣ — التأجير من الباطن أو التنازل عن الايجار . وجوب حصول المستاجر على إذن كتابي صريح من المالك بذلك . قبض وكيل المالك الأجرة من المتنازل له عن الايجار مباشرة ودون تحفظ . اعتباره بمثابة موافقة من المالك تقوم مقام الأذن الكتابي .
٢٢٤	٥٠	( الطعن رقم ٤٠٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/١/١٢ ) ٤ — جواز اثبات أجرة الأساس بكافة الطرق . عقد الايجار أو الايصال بالأجرة عن مدة لا تدخل فيها شهر الأساس . جواز اعتبارهما قرينة قضائية على الأجرة القانونية . الادعاء بأن الأجرة المدونة بهما تخالف أجرة شهر الأساس . اثبات ذلك على عاتق من يدعيه .
٢٦١	٥٦	( الطعن رقم ٥٧٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٧/١/١٩ ) ٥ — انقضاء فترة وجيزة بين تغيير الزوج لطائفته وإيقاعه للطلاق . قرينه على ثبوت نية التحايل لديه . إبطال الجهة الدينية قرار انضمامه بأثر رجعي . لا خطأ .
٦٥٤	١١٩	( الطعن رقم ٢١ لسنة ٤٥ ق "أحوال شخصية" جلسة ١٩٧٧/٣/٩ ) ٦ — العوائد المربوطة على المكان المؤجر . لا تصلح أساسا لتحديد الأجرة الاتفاقية . صلاحيتها كقرينة على مقدار أجرة المثل .
١٠١٢	١٧٣	( الطعن رقم ٦٩٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/٢ ) ٧ — عدم إفصاح الطاعن بصحيفة طعنه بالنقض عن القرائن المستمدة من أوراق الدعوى التي تكذب شاهد المطعون ضده . نعى مجهل غير مقبول .
١١٣٥	١٩٥	( الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٢٤ )

الصفحة	القاعدة	
		٨ — الحكم بصورية عقد ايجار استنادا إلى قرائن وشهادة شاهد . كفاية الشهادة لحمل قضائه . النعي على القرائن . غير منتج .
١١٢٥	١٩٤	(الطعن رقم ٥ لسنة ٤٣ ق، -- جلسة ١٩٧٧/٥/٤) ... ..
		٩ — سلطة محكمة الموضوع في تقدير القرائن القضائية . شرطة . أن تكون قد أطلعت عليها واخضعتها لتقديرها .
١٢٤٧	٢١٤	(الطعن رقم ٦٩٩ لسنة ٤٣ ق -- جلسة ١٩٧٧/٥/١٨) ... ..
		١٠ — جواز الاستدلال بأقوال الشهود أمام الخبير أو في تحقيق إداري دون حلف يمين كقرينة ضمن قرائن أخرى .
١٥٤٣	٢٦٨	(الطعن رقم ٧٢١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/٦/٣٠) ... ..
		١١ — النعي بأن سكوت الخصم وعدم حضوره يعتبر إجازة ضمنية لعقد البيع المطالب القضاء بصحته ونفاذه . عدم جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٨١٠	٣٠٩	(الطعن رقم ٩٣ سنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٧/١٢/١٥) ... ..
		(رابعاً) الإقرار .
		”الإقرار القضائي“ :
		الإقرار . ماهيته . الإقرار القضائي . قد يرد بصحيفة الدعوى . ما يرد على لسان الشخص تأييدا لادعائه من أقوال فيها مصلحة لخصمه لم يقصد أن يشغنها خصمه دليلا عليه . لا تعد اقرارا . علة ذلك . مثال في تحديد الفرقة بين الزوجين .
٧٦٨	١٣٧	(الطعن رقم ١٦ لسنة ٤٥ ق “أحوال شخصية” جلسة ١٩٧٧/٣/٢٣) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		الإقرار غير القضائي :
		١ - إقرار الدائن بتحقيقات شكوى إدارية بأن الدين في حقيقةه تبرع . لا يجعل الهبة مكشوفة مادامت عبارات السند لا تكشف عن الهبة . خطأ الحكم في تكييف العقد الساتر لها . لا أثر له .
٤٧٤	٩٠	( الطعن ١٤٢ سنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/١٧ ) ... ..
		٢ - الإقرار . اعتراف شخص بحق عليه لآخر لا بإنشاء الحق في ذمته .
٥١١	٩٧	( الطعن رقم ٤٨٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٢٣ ) ... ..
		٣ - الإقرار غير القضائي . لمحكمة الموضوع أن تعتبره دليلا كتابيا أو مجرد قرينة أو لا تعتمد به أصلا . لا تعقيب عليها في ذلك .
١٧٠٣	٢٩٢	( الطعن ٤٢١ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٧/١١/١٦ ) ... ..
		( خامسا ) اليمين .
		” اليمين الحاسمة ” :
		١ - اليمين الموجهة للدين في التقادم الصرفي . يمين حاسمة . لا تملك المحكمة توجيهها من تلقاء نفسها . القضاء بسقوط الدين بالتقادم الخمسي ودون توجيه اليمين . لا خطأ .
١٣٢٣	٢٢٩	( الطعن ٧٠ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/٣٠ ) ... ..
		٢ - طلب توجيه اليمين للدين في التقادم الصرفي . عدم جواز إبدائه لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٣٢٣	٢٢٩	( الطعن رقم ٧٠ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٧/٥/٣٠ ) ... ..

المنحة	القاعدة	
		<p>”اليمين المتعممة“ :</p> <p>اليمين المتعممة . حق توجيهها . من اطلاقات محكمة الموضوع و او تحققت شروطها .</p>
١٦٧٣	٢٢٨	<p>(الطن رقم ١٠٢ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٧/١١/١٥ ) ... ..</p>
		<p><b>إثراء بلا سبب</b></p>
		<p>١ - الولى على القاصر . نيابته قانونية . تجاوز الولى حدود ولايته . أثره . عدم انصراف أثر العمل إلى القاصر . عدم التزام الأخير إلا بقدر المنفعة التي عادت عليه .</p>
٣١٠	٦٤	<p>(الطن رقم ٥٠٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/١/٣١ ) ... ..</p> <p>٢ - القضاء بإبطال البيع الصادر من الولى على القصر لعدم حصوله على إذن من المحكمة المختصة . القضاء بالزام الوصية بصفقتها برد الثمن إلى المشتري . إغفال المحكمة بحث دفاع الوصية بأن القصر لم يدخل ذمتهم شيء من الثمن . قصور .</p>
٣١٠	٦٤	<p>(الطن رقم ٥٠٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/١/٣١ ) ... ..</p> <p>٣ - وجود علاقة عقدية بين الطرفين . مانع من تطبيق قواعد الإثراء بلا سبب .</p>
٣١٠	٦٤	<p>(الطن رقم ٤٢١ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٧/١١/١٦ ) ... ..</p> <p>٤ - رجوع الوارث بما أداه من ديون التركة على باقى الورثة . إما أن يكون بدعوى الحلول أو بالدعوى الشخصية . هذه الدعوى الأخيرة أساسها الفضالة أو الإثراء بلا سبب . حكم كل منهما . مثال نشان طلب الفوائد .</p>
٥٤٨	١٠١	<p>(الطن رقم ٥١٨ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٢٣ ) ... ..</p>

الصفحة	القاعدة	
		أجانب
		١ - اعتبار الورقة رسمية . مناطه . م ٣٩٠ مدني المقابلة للسادة ١٠ إثبات . الأوراق الصادرة من موظفي البعثات الدبلوماسية والسفارات الأجنبية . لاتعد أوراقا رسمية .
٤٢٢	٨١	(الطن رقم ١٢٣ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٩) ... ..
		٢ - عدم خضوع ممثل الدولة الأجنبية للقضاء الإقليمي . مؤداه . عدم التزامه بإداء الشهادة أمام المحاكم الإقليمية . وجوب معاوته للسلطات الإقليمية طبقا للعرف الدولي . حقه في اختيار الوسيلة المناسبة للإدلاء بمعلوماته .
٤٢٢	٨١	(الطن رقم ١٢٣ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٩) ... ..
		٣ - اختلاف فكرة الموطن في القانون الداخلي عنه في القانون الدولي الخاص . المقصود بالموطن في القانون الأخير . الأجانب المقيمون في بلد لا يتمتعون بجنسية . جواز اعتباره موطنهم .
١٣٥٤	٢٣٤	(الطن رقم ٣٦ لسنة ٤٥ ق "أحوال شخصية" جلسة ١٩٧٧/٦/١) ... ..
		٤ - ميعاد استئناف الأحكام الحفورية في دعاوى الأحوال الشخصية للأجانب ١٥ يوما من تاريخ صدورها . امتداده إلى ٦٠ يوما بالنسبة لغير المتوطنين في مصر .
١٣٥٤	٢٣٤	(الطن رقم ٣٦ لسنة ٤٥ ق "أحوال شخصية" جلسة ١٩٧٧/٦/١) ... ..
		ملكية الأجانب للأراضي الزراعية :
		١ - استيلاء الدولة على الأراضي الزراعية وما في حكمها المملوكة للأجانب . ق ١٥ لسنة ١٩٦٣ . اختصاص اللجنة



الصفحة	القاعدة	
		القضائية للإصلاح الزراعي بالمنازعات الناشئة عن هذا الاستيلاء . المنازعات بين الأفراد بشأن تنفيذ الاتفاقات المبرمة بينهم ، اختصاص المحاكم العادية بنظرها .
٨٨٥	١٥٤	( الملن رقم ١٥١ لسنة ٤٢ القضائية - جلسة ١٩٧٧/٤/٥ ) .. .. ٢ - طلب المشتري فسخ عقد البيع الصادر له من البائع الأجنبي لاستحالة تنفيذ التزامه بنقل الملكية بعد استيلاء جهة الإصلاح الزراعي على الأرض المبيعة . اختصاص المحاكم العادية بنظر النزاع . لا يفتقر من ذلك اختصاص جهة الإصلاح الزراعي في الدعوى ، طالما لم يوجه إليها أية طلبات ولم أثرى منازعة بشأن ملكية الأطنان .
٨٨٥	١٥٤	( الملن رقم ١٥١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/٤/٥ ) .. .. ٣ - الأراضي التي آلت ملكيتها إلى الدولة تنفيذا للقانون ١٥ لسنة ١٩٦٣ بشأن حظر تملك الأجانب للأراضي الزراعية . استحقاق المالك الأجنبي للتعويض عنها دون المشتري منه بعقد ابتدائي لم يسجل .
٨٨٥	١٥٤	( الملن رقم ١٥١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/٤/٥ ) .. .. ٤ - حظر تملك الأجانب للأراضي الزراعية وما في حكمها سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أم اعتباريين . ق ١٥ لسنة ١٩٦٣ . لا محل لاستثناء الجمعيات الخيرية الأجنبية . علة ذلك .
٨٨٥	١٥٤	( الملن رقم ١٥١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/٤/٥ ) .. .. ٥ - إجازة تصرف الجمعيات الخيرية في القدر الزائد من المساتي فدان خلال عشر سنوات . ق ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ . اعتباره ملغيا بصدور القانون ١٥ لسنة ١٩٦٣ بشأن حظر تملك الأجانب للأراضي الزراعية .
٨٨٥	١٥٤	( الملن رقم ١٥١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/٤/٥ ) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		أحوال شخصية
		المسائل الخاصة بالمسلمين :
		(أولا) الزواج .
		١ - توثيق الزواج بغير المسلمات . عدم اختصاص المأذونين الشرعيين به . توثيق المأذون لهذا العقد . لا يؤدي إلى بطلانه بطلانا مطلقا . جواز إبطائه بإثبات عدم إسلام الزوجة بكافة الطرق .
١٠٨٤	١٨٦	(الطن رقم ١٩ لسنة ٤١ ق "أحوال شخصية" جلسة ١٩٧٧/٤/٢٧) ..
		٢ - إثبات المأذون في وثيقة التصديق على الزواج خلوا الزوجين من الموانع الشرعية . لا حججه على إسلام الزوجة . عدم إسلام الزوجة الكتابية . لا يعد مانعا شرعيا في مفهوم لائحة المأذونين .
١٠٨٤	١٨٦	(الطن رقم ١٩ لسنة ٤١ ق "أحوال شخصية" جلسة ١٩٧٧/٤/٢٧) ..
		٣ - مهمة الموظف المختص بتدوين الوفيات . التحقق من شخصية المتوفى . البيانات الأخرى ومنها ديانة المتوفى يدونها الموظف طبقا لما يدلى به ذوى الشأن . جواز إثبات ما يخالفها بكافة الطرق .
١٠٨٤	١٨٦	(الطن رقم ١٩ لسنة ٤١ ق "أحوال شخصية" جلسة ١٩٧٧/٤/٢٧) ..
		٤ - الأصل في الشهادة . معاينة الشاهد للنسب بنفسه حيانا أو سماعا . إجازة الشهادة بالتسامع في أحوال معينة منها النكاح والنسب في الفقه الحنفى . وجوب الاعتداد بالشهادة بالتسامع في تلك الحالات وإن فسر الشاهد للقاضي بأنه يشهد تسامعا .
١٥٨٣	٢٧٣	(الطن رقم ١ لسنة ٤٦ ق "أحوال شخصية" جلسة ١٩٧٧/١٠/٢٦) ..

الصفحة	القاعدة	
		٥ — العشرة أو المساكاة . لا تعتبر وحدها دليلا شرعيا على قيام الزوجية والفراش . الشهادة على النكاح في الفقه الحنفي . شرطها . لا يجوز أن يكون مصدرها هو مدعى النكاح .
١٥٨٣	٢٧٣	( الطعن رقم ١ لسنة ٤٦ ق "أحوال شخصية" جلسة ١٩٧٧/١٠/٢٦ ) ...
		٦ — نصاب الشهادة الشرعية . رجلان أو رجل وامرأتان .
١٥٨٣	٢٧٣	( الطعن رقم ١ لسنة ٤٦ ق "أحوال شخصية" جلسة ١٩٧٧/١٠/٢٦ ) ...
		٧ — الشهادة على الزواج في المذهب الحنفي . شرط صحتها . الاختلاف في زمان ومكان النكاح . مانع من قبولها . العبرة في ذلك بالمعنى دون اللفظ .
١٧٦٤	٣٠٢	( الطعن رقم ٦ لسنة ٤٦ ق "أحوال شخصية" جلسة ١٩٧٧/١٢/٧ ) ...
		( ثانيا ) الطلاق .
		١ — اسناد الزوج وقوع الطلاق إلى زمن ماض . اعتباره إنشاء للطلاق وليس إخبارا عنه . علة ذلك .
١٢٨٨	٢٢٢	( الطعن رقم ٢٩ لسنة ٤٥ ق "أحوال شخصية" جلسة ١٩٧٧/٥/٢٥ ) ...
		٢ — الطلاق المضاف إلى الماضي . وقوعه من وقت إقرار الزوج به . لا أثر لمصادقة الزوجة أو تكذيبها أو إدعائها الجهل به . علة ذلك . مصادقة الزوجة . أثرها قاصر على إسقاط حقها في النفقة .
١٢٨٨	٢٢٢	( الطعن رقم ٢٩ لسنة ٤٥ ق "أحوال شخصية" جلسة ١٩٧٧/٥/٢٥ ) ...
		٣ — إقرار الزوج بالطلاق المضاف إلى الماضي . وجوب احتساب مدة المطلقة من وقت الإقرار لا من تاريخ الاسناد . الاستثناء . انتفاء تهمة المواقعة أو ثبوت تاريخ الطلاق بالبينة .
١٢٨٨	٢٢٢	( الطعن رقم ٢٩ لسنة ٤٥ ق "أحوال شخصية" جلسة ١٩٧٧/٥/٢٥ ) ...



الصفحة	المقابلة	
١٢٨٨	٢٢٢	٤ - الطلاق المقترن بالعدد لفظاً أو إشارة والطلاق المتتابع في مجلس واحد . لا يقع به إلا طائفة رجعية واحدة . (الطعن رقم ٢٩ لسنة ٤٥ ق الأحوال الشخصية جلسة ١٩٧٧/٥/٢٥) ...
		”التطليق للضرر“ :
٢٣٢	٥١	١ - القضاء بالتطليق استناداً إلى إساءة الزوجة لزوجها المحجور عليه للعته . عدم جواز المجادلة أمام محكمة النقض في تقدير محكمة الموضوع لأقوال الشهود التي استندت إليها في استخلاص موضوعي سائق . (الطعن رقم ٣٨ لسنة ٤٥ ق ”أحوال شخصية“ جلسة ١٩٧٧/١/١٢) ..
١٦٤٤	٢٨٣	٢ - التطليق للضرر . شرطه . أن تصبح العشرة بين الزوجين مستحيلة بسبب إيذاء الزوج لزوجته بالقول أو بالفعل . معيار الضرر . شخصي . (الطعن رقم ٥ لسنة ٤٦ ق ”أحوال شخصية“ جلسة ١٩٧٧/١١/٩) ..
١٦٤٤	٢٨٣	٣ - إقامة الزوجة دعوها بالتطليق للضرر . إيرادها بعض صور الضرر . جواز إقامة محكمة الموضوع حكمها على صور أخرى تضمنتها وقائع الدعوى يتحقق بها الضرر . (الطعن رقم ٥ لسنة ٤٦ ق ”أحوال شخصية“ جلسة ١٩٧٧/١١/٩) ..
١٦٤٤	٢٨٣	٤ - حق الزوج في تأديب زوجته بالضرب . لا يلجأ إليه إلا بعد سلوك طريق الموعظة الحسنة والهجر في المضاجع . وجوب أن يتوقف عليه رجوع الزوجة عن نشوزها . لمحكمة الموضوع سلطة تقديره . (الطعن رقم ٥ لسنة ٤٦ ق ”أحوال شخصية“ جلسة ١٩٧٧/١١/٩) ..

الصفحة	القاعدة	
		٥ - حق الزوجة في طلب التفريق للغيب المستحكم في الزوج . شرطه . جواز الاستعانة بأهل الخبرة لبيان استحكام المرض ومدى الضرر .
١٨٠٤	٣٠٨	الطعن رقم ٢٠ لسنة ٤٦ ق "أحوال شخصية جلسة" ١٤/١٢/١٩٧٧ ..
		٦ - طلب الزوجة التطابق بسبب عنة الزوج . وجوب إمهال المحكمة للزوج مدة سنة لإمكان مباشرة زوجته . بدء مر يان السنة من يوم الخصومة إلا في حالات معينة . لا يقدر في ذلك عجز الزوج عن مباشرة زوجته مدة أكثر من سنة قبل رفع الدعوى .
١٨٠٤	٣٠٨	( الطعن رقم ٢٠ لسنة ٤٦ ق "أحوال شخصية" جلسة ١٤/١٢/١٩٧٧ ) ..
		المسائل الخاصة بغير المسلمين :
		(أولا ) القانون الواجب التطبيق .
		١ - وجوب صدور الأحكام في منازعات الأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين المتحدى الطائفة والملة وفق شريعته . المقصود بلفظ "شريعته" .
٣٠٢	٦٣	( الطعن رقم ٣٩ لسنة ٤٥ ق "أحوال شخصية" جلسة ٢٦/١/١٩٧٧ ) ..
		٢ - إعمال أحكام القواعد الخاصة بطائفة الأقباط الأرثوذكس التي ينتمى إليها الزوجان . استهدافها بأحكام الشريعة الإسلامية دون أن يكون لذلك من أثر في قضائها . تزيد لا يعيب الحكم .
٣٠٢	٦٣	( الطعن رقم ٣٩ لسنة ٤٥ ق "أحوال شخصية" جلسة ٢٦/١/١٩٧٧ ) ..

الصفحة	القاعدة	
		(ثانيا) تغيير الطائفة أو الملة
		١ - تغيير الطائفة أو الملة . لا ينتج أثره بمجرد إبداء الرغبة . وجوب الدخول فيها وإتمام طقوسها بمظاهرها الخارجية الرسمية وقبول طلب الانضمام من الجهة الدينية المختصة .
٣٠٢	٦٣	(الطن رقم ١٥ لسنة ٤٥ ق «أحوال شخصية» — جلسة ١٩٧٧/١/٢٦)
٦٥٤	١١٩	(والطن رقم ٢١ لسنة ٤٥ ق «أحوال شخصية» — جلسة ١٩٧٧/٣/٩)
		٢ - سلطة الرئيس الديني في التحقق من جدية طلب تغيير الطائفة أو الملة قبل قبوله أو إبطاله بعد حصوله . عمل ديني لا قضائي . لا يؤثر فيه صدور القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ .
٣٠٢	٦٢	(الطن رقم ١٥ لسنة ٤٥ ق «أحوال شخصية» — جلسة ١٩٧٧/١/٢٦)
٦٥٤	١١٩	(والطن رقم ٢١ لسنة ٤٥ ق «أحوال شخصية» — جلسة ١٩٧٧/٣/٩)
		٣ - إبطال الجهة الدينية للانضمام للطائفة أو الملة . سريانه بأثر رجعي متى كان البطلان معاصرا لقرار الانضمام . حقها في فصل الشخص لسبب لاحق للانضمام . ليس للفصل أثر رجعي .
٢٩٦	٦٢	(الطن رقم ١٥ لسنة ٤٥ ق «أحوال شخصية» — جلسة ١٩٧٧/١/٢٦)
		٤ - اسباغ الوصف الصحيح على قرار الجهة الدينية بأنه إلغاء للانضمام أو اعتباره فصلا . من مسائل القانون . لمحكمة النقض مراقبة محكمة الموضوع فيما انتهت إليه من تكليف في هذا الصدد .
٢٩٦	٦٢	(الطن رقم ١٥ لسنة ٤٥ ق «أحوال شخصية» — جلسة ١٩٧٧/١/٢٦)



المنفعة	القاعدة	
		٥ - منازعة الزوج في قرار الجهة الدينية بإبطال انضمامه للطائفة . وجوب أعمال محكمة الموضوع سلطتها في مراقبة الأسباب التي حدثت إلى إصداره . إغفالها ذلك . قصور . (الطن رقم ١٥ لسنة ٤٥ ق - "أحوال شخصية" جلسة ١٩٧٧/١/٢٦)
٢٦٩	٦٢	...
٦٥٤	١١٩	(الطن رقم ٢١ لسنة ٤٥ ق - "أحوال شخصية" جلسة ١٩٧٧/٣/٩)
		٦ - قرار الجهة الدينية بإبطال الانضمام إليها . لمحكمة الموضوع التحقق من صدوره في نطاق سلطتها الكنسية وأن مبناه سوء نية طالب الانضمام وقت الطلب . (الطن رقم ٢٢ سنة ٤٥ ق - "أحوال شخصية" جلسة ١٩٧٧/٣/٢٣)
٧٧٥	١٣٨	
		٧ - عدم التزام الجهة الدينية بتسبيب قرارها بإلغاء قرار الانضمام إليها . لمحكمة الموضوع على ضوء ظروف الدعوى . الاعتداد به أو اطراحه . (الطن رقم ٢٢ سنة ٤٥ ق - "أحوال شخصية" جلسة ١٩٧٧/٣/٢٣)
٧٧٥	١٣٨	
		٨ - إبطال الانضمام للطائفة أو الملة الجديدة . أثره . عودة الشخص إلى الحالة التي كان عليها قبل التغيير . لا يتعارض ذلك مع مبدأ حرية العقيدة . (الطن رقم ٢١ لسنة ٤٥ ق - "أحوال شخصية" جلسة ١٩٧٧/٣/٩)
٦٥٤	١١٩	
		٩ - انقضاء فترة وجيزة بين تغيير الزوج لطائفته وإيقاعه للطلاق . قرينه على ثبوت نية التحايل لديه . إبطال الجهة الدينية قرار انضمامه بأثر رجعي . لا خطأ . (الطن رقم ٢١ لسنة ٤٥ ق - "أحوال شخصية" جلسة ١٩٧٧/٣/٩)
٦٥٤	١١٩	..

الصفحة	القاعدة	
		(ثالثا) التطليق .
		١ - العنة وفقا لشريعة الأقباط الارثوذكس . ماهيتها . العنة السابقة على الزواج . أثرها . بطلان العقد بطلانا مطلقا . العنة اللاحقة للزواج الصحيح . أثرها . للزوجة طلب التطليق شرط ذلك .
٣٠٢	٦٣	(اللعن رقم ٣٩ لسنة ٤٥ ق "أحوال شخصية" جلسة ١٩٧٧/١/٢٦) ..
		٢ - استقلال محكمة الموضوع بتقدير قيام المانع الطبيعي أو العرضي الذي لا يرجي زواله ويحول دون مباشرة العلاقة الزوجية . عدم خضوعها لرقابة محكمة النقض متى أقامت قضائها على أسباب سائغة .
٣٠٢	٦٣	(اللعن رقم ٣٩ لسنة ٤٥ ق "أحوال شخصية" جلسة ١٩٧٧/١/٢٦) ..
		٣ - عرض الصلح على الزوجين قبل ايقاع الطلاق . أمم لاتوجيه مجموعة ١٩٥٥ للاقباط الارثوذكس . ما جاء به هذا الصدد في مجموعة ١٩٣٨ . لاجال لتطبيقه أمام القضاء . علة ذلك .
٧٦٨	١٣٧	(اللعن رقم ١٦ سنة ٤٥ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٧/٣/٢٣)
		٤ - الاقرار . ماهيته . الاقرار القضائي قد يرد بصحيفة الدعوى . ما يرد على لسان الشخص تأييدا لادعائه من أقوال فيها مصلحة الخصمة لم يقصد أن يتخذها خصمة دليلا عليه . لاتعد أقرارا . علة ذلك . مثال في تحديد الفرقة بين الزوجين .
٧٦٨	١٣٧	(اللعن رقم ١٦ سنة ٤٥ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٧/٣/٢٣)

الصفحة	القائمة	
		دعوى الأحوال الشخصية :
		(أولا) الإعلان .
٢٣٢	٥١	١ — الموطن في الشريعة الإسلامية . ماهيته . احتمال تعدده . ( الطعن رقم ٣٨ لسنة ٤٥ ق أحوال شخصية جلسة ١٢/١/١٩٧٧ ) ..
		٢ — الموطن في مفهوم المصادتين ٤٠ مدني و ٢٠ من اللائحة الشرعية . ماهيته .
١٣٥٤	٢٣٤	( الطعن رقم ٣٦ لسنة ٤٥ ق «أحوال شخصية» جلسة ١/٦/١٩٧٧ )
		٣ — كيفية تسليم أوراق الإعلان واعتبار الدعوى كأن لم تكن لعدم تكليف المدعى عليه بالحضور خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إيداع الصحيفة . مادتان ١٠ ، ٧٠ مرافعات . سريانهما على دعاوى الأحوال الشخصية . ق ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ .
٤٣٠	٨٢	( الطعن رقم ١٠ لسنة ٤٥ ق جلسة ٩/٢/١٩٧٧ ) ... ..
		(ثانيا) تدخل النيابة .
		البطلان المترتب على عدم تدخل النيابة في انقضاء التي يوجب القانون تدخلها فيها . تعلقه بالنظام العام . لمحكمة النقض أن تقضى به من تلقاء نفسها .
١٧٢٩	٢٩٧	( الطعن رقم ٣٥٩ لسنة ٤٤ ق جلسة ٣٠/١٢/١٩٧٧ ) ... ..
		(ثالثا) الحكم في الدعوى .
		١ — كفاية إثبات الطلبات الختامية للنيابة بأسباب الحكم دون أسانيدها .
١٦٤٤	٢٨٣	( الطعن رقم ٥ لسنة ٤٦ ق «أحوال شخصية» جلسة ٩/١١/١٩٧٧ ) ..



الصفحة	القاعدة	
١٦٤٤	٢٨٣	<p>٢ — حظر تقديم مذكرات من الخصوم بعد إيداع النيابة مذكرتها . ٩٥ مرافعات . قاصر على دعاوى الأحوال الشخصية التي تكون فيها النيابة طرفاً متضمناً .</p> <p>(الطعن رقم ٥ لسنة ٤٦ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٩٧٧/١١/٩) ...</p> <p>(رابعاً) الطعن في الحكم .</p> <p>«الاستئناف» .</p> <p>١ — استئناف الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية والوقف . خضوعه للمواد الخاصة في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية دون قانون المرافعات . اعتبار الاستئناف مرفوعاً بتقديم الصحيفة وقيدته في الجدول . القضاء باعتبار الاستئناف كأن لم يكن لعدم إعلانه في الميعاد المنصوص عليه في المادة ٧٠ مرافعات . خطأ .</p> <p>(الطعن رقم ٣٢ لسنة ٤٤ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٩٧٧/١/٢٣) ...</p> <p>٢ — عدم تعويل المحكمة على إعلان تعجيل الجلسة الأولى الموجه للمستأنف في دعوى الأحوال الشخصية . حضوره جلسات تالية . لا محل من بعد لاعتبار الاستئناف كأن لم يكن جزاء تخلف المستأنف عن حضور جلسة التعجيل .</p>
١٦٥٣	٢٨٤	<p>(الطعن رقم ١٠ لسنة ٤٦ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٩٧٧/١١/٩) ..</p> <p>٣ — ميعاد استئناف الأحكام الحضورية في دعاوى الأحوال الشخصية للأجانب ١٥٠ يوماً من تاريخ حضورها . امتداده إلى ٦٠ يوماً بالنسبة لغير المتوطنين في مصر .</p>
١٣٥٤	٢٣٤	<p>(الطعن رقم ٣٦ لسنة ٤٥ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٩٧٧/٦/١) ..</p>

الصفحة	القاعدة	
		”النقض“ :
		تحويل النائب العام حق الطعن بالنقض في الأحكام الانتهائية . م ٢٥٠ مرافعات . القصد منه . اختلاف مجالها من حالة الطعن المرفوع من النيابة في مسائل الأحوال الشخصية .
٥٥٦	١٠٢	( الطعن رقم ٢٢ لسنة ٤٤ ق ”أحوال شخصية“ جلسة ١٩٧٧/٢/٢٣ ) ..
		”التماس إعادة النظر“ :
		التماس إعادة النظر في منازعات الأحوال الشخصية . خضوعه للأحكام الواردة في قانون المرافعات .
٥٥٦	٣٢٠	( الطعن رقم ١٣ لسنة ٤٦ ق ”أحوال شخصية“ جلسة ١٩٧٧/١٢/٢١ )
		مسائل الولاية على المال :
		(أولا) الولاية على القاصر .
		١ — الولي على القاصر . نيابته قانونية . تتجاوز الولي حدود ولايته . أثره . عدم انصراف أثر العمل إلى القاصر . عدم التزام الأخير إلا بقدر المنفعة التي عادت عليه .
٣١٠	٦٤	( الطعن رقم ٥٠٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٧/١/٣١ ) .. ..
		٢ — القضاء بإبطال البيع الصادر من الولي على القصر لعدم حصوله على إذن من المحكمة المختصة . القضاء بإلزام الوصية بصفقتها برد الثمن إلى المشتري . إغفال المحكمة بحث دفاع الوصية بأن القصر لم يدخل ذمتهم شيء من الثمن . قصور .
٣١٠	٦٤	( الطعن رقم ٥٠٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٧/٧/٣١ ) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		٣ - اختصاص الولي على القصر في الدعوى بعد زوال صفته بسلب ولايته . القضاء بالزامه بهذه الصفة بدفع المبلغ المطالب به . خطأ في القانون .
٣١٠	٦٤	(الطن رقم ٥٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/١/٣١) ... .. (ثانيا) العته والسفه .
		١ - العته . آفة تصيب العقل فتعيبه وتنقص من كماله . لمحكمة الموضوع سلطة تقدير قيام حالة العته . مرجعها في ذلك . خبرة المختصين وشواهد الحال .
١٨٩	٤٥	(الطن رقم ٢٣ لسنة ٤٤ القضائية - جلسة ١٩٧٧/١/٥) ... .. ٢ - تصرف المعتوه قبل تسجيل قرار الحجر . جواز طلب إبطاله . شرطه . أن تكون حالة العته شائعة وقت التعاقد أو أن يكون المتصرف إليه على بيينة منها .
٨٩٧	١٥٥	(الطن رقم ٢٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/٥) ... .. ٣ - توقيع الحجر للعته . لا يحل تعليق الحكم على ثبوت حصول تصرفات تدل على فساد التدبير . كفاية تحقق موجهه بقيام حالة العته .
١٨٩	٤٥	(الطن رقم ٢٣ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٧/١/٥) ... .. ٤ - توقيع الحجر ورفعها لا يكون إلا بمقتضى حكم لا اعتداد بقيام موجب الحجر أو زواله .
١٢٩٣	٢٢٣	(الطن رقم ٢٢ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٧/٥/٢٥) ... .. "وفاة القيم" : وفاة القيم أثناء نظر الاستئناف . تمثيل القيم الجديد في الخصومة . الإفصاح عن ذلك بمذونات الحكم . إغفال الحكم في



الصفحة	القاعدة	
		ديياجته . ذكر اسم القيم الحديد وإبرازه اسم القيم المتوفى . لا يصلان .
٢٣٢	٥١	(الطن رقم ٣٨ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٧/١/١٢) ... " وفاة المطلوب الحجير عليه " : ١ - النزاع في مواد الولاية على المال . ليس بخصومة حقيقية . طلب الحجير لصيق بالمطلوب الحجير عليه . الغرض منه . عدم جواز توجيهه إلى خلفه العام بعد وفاته .
١٢٩٣	٢٢٣	(الطن رقم ٢٣ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٧/٥/٢٥) ... ٢ - وفاة المطلوب الحجير عليه قبل صدور حكم في الطاب . أثره . انتهاء الحق فيه وانتفاء ولاية محكمة الحجير بنظره . علة ذلك . عدم اتباع الإجراءات والأحكام الخاصة بالولاية على المال بزوال موجبها . الاستثناء . الفصل في الحساب المقدم وتسليم الأموال للورثة .
١٢٩٣	٢٢٣	(الطن رقم ٢٣ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٧/٥/٢٥) ... ٣ - استئناف الحكم الابتدائي الصادر برفض طلب توقيع الحجير . وفاة المطلوب الحجير عليه أثناء نظر الاستئناف . وجوب إلغاء الحكم الابتدائي والفضاء بانتهاء الدعوى .
١٢٩٣	٢٢٣	(الطن رقم ٢٣ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/٢٥) ... ٤ - وفاة المحجور عليه إبان نظر الطعن بالنقض و بعد أن أصبحت الدعوى مهيئة للحكم فيها . لا أثر لذلك في وجوب نظر الطعن والفصل فيه . علة ذلك .
١٢٩٣	٢٢٣	(الطن رقم ٢٣ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/٢٥) ...

الصفحة	القاعدة	
		(ثالثا) الطعن بالنقض :
		الطعن بالنقض في مسائل الولاية على المال . حالاته م ١٠٢٥ مرافعات . التصريح للقيم بالتصرف في عقار مملوك للحجور عليه . عدم قبول الطعن فيه بالنقض .
١٦٢٣	٢٧٩	(الطعن رقم ٤ لسنة ٦٤ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٩٧٧/١١/٢) ...
		إختصاص
		مسائل متنوعة :
		١ - وجوب إحالة الدعوى عند القضاء بعدم الاختصاص . التزام المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها . آثره . ماتم جميعا من إجراءات قبل الإحالة يبقى صحيحا . على المحكمة المحال إليها الدعوى متابعة الإجراءات من حيث انتهت . مثال بشأن استئناف .
٦٨١	١٢٤	(الطعن رقم ٦٦٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/٣/١٦) ...
		٢ - إحالة دعوى التعويض عن العمل غير المشروع من القضاء الإداري إلى المحكمة المدنية . إبداع المصحف قلم كتاب محكمة القضاء الإداري بعد ثلاث سنوات من تاريخ العلم بالضرر ومحدثه . آثره . سقوط الدعوى بالتقادم .
١١٠٤	١٩٠	(الطعن رقم ١١٤ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٧/٥/٢) ...
		٣ - إقامة القاضي طعنه أمام محكمة القضاء الإداري . قضاؤها بعدم الاختصاص والإحالة لمحكمة النقض . آثره . وجوب القضاء بعدم قبول الطلب لرفعه بغير الطريق القانوني .
١٠٦	٣٠	(الطلب رقم ٢١ لسنة ٤٥ ق «رجال قضاء» جلسة ١٩٧٧/١١/١٠)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - وقف الدعوى طبقاً للمادة ١٢٩ مرافعات . جوازي للمحكمة حسبما تستدينه من جدية المنازعة في المسألة الأولية الخارجة عن حدود اختصاصها .
٨٨٥	١٥٤	(الطعن رقم ١٥١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/٥) ... ٥ - تقض الحكم لمخالفة قواعد الاختصاص . وجوب أن تقتصر محكمة النقض على الفصل في مسألة الاختصاص . مند الاقتضاء تعين المحكمة المختصة التي يجب التداعى إليها بإجراءات جديدة م. ٢٦٩ مرافعات .
٩٢١	١٥٧	(الطعن رقم ٢٥٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/٥) ... (أولاً) الاختصاص الولائي . "مفتش الري" :
		١ - لمفتش الري إصدار قرار مؤقت بتمكين المتفع بمسقى أو مصرف خاص من استعمال حقه عند الاعتداء عليه متى كان حائزاً للحق في السنة السابقة على الشكوى . ق ٦٨ لسنة ١٩٥٣ . الفصل في أهل الحق ذاته . من اختصاص المحاكم العادية .
٦٧٦	١٢٣	(الطعن رقم ٥٧٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٧/٣/١٥) ... "القضاء الإداري" :
		١ - اختصاص محكمة القضاء الإداري دون سواها بتفسير القرارات الإدارية وتأويلها . للقضاء العادي سلطة إعطاء الوصف القانوني لهذه القرارات توصل لتحديد اختصاصه في النزاع .
٨٣٧	١٤٨	(الطعن رقم ٢٨٠ سنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٣/٢٠) ... ٢ - عدم تقديم جهة الإدارة للعقد موضوع الدعوى . تقدمها ورقة متضمنة شروط العملية غير موقع عليها من المفاوض . رفض الدفع بعدم اختصاص المحاكم ولائياً بنظر الدعوى باعتبار العقد مدنياً وليس إدارياً . لا خطأ .
٩٩٥	١٧٠	(الطعن رقم ٦١٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/١٩) ...



الصفحة	القائمة	
		«لجان المنازعات الزراعية» :
		١ — اختصاص لجان الفصل في المنازعات الزراعية .
		ق ١٤٨ لسنة ١٩٦٢ . المنازعات بشأن الأفضلية بين مستأجرى الأرض الزراعية . لا تندرج ضمن الاختصاص الانفرادى لهذه اللجان .
٣٤١	٦٩	( الطعن رقم ٥٦٤ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٢ ) .. .. .
		٢ — اختصاص لجان الفصل في المنازعات الزراعية . ق ٥٤ لسنة ١٩٦٦ . تراحم مستأجرى الأرض الزراعية . لا يدخل ضمن حالات الاختصاص الانفرادى لهذه اللجان .
٣٤١	٦٩	( الطعن رقم ٥٦٤ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٢ ) .. .. .
		٣ — لجان الفصل في المنازعات الزراعية . ق ٥٤ لسنة ١٩٦٦ .
		عدم اختصاصها بالمنازعات الخاصة بإيجار الحدائق .
١١٢٥	١٩٤	( الطعن رقم ٥ لسنة ٤٣ القضائية جلسة ١٩٧٧/٥/٤ ) .. .. .
		٤ — انفراد لجان الفصل في المنازعات الزراعية بالفصل في المنازعات الناشئة عن تأجير الأراضي الزراعية من الباطن .
		قاصر على العقود القائمة وقت العمل بالقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ .
		العقود السابقة التي تحولت إلى عقود بين المؤجر والمستأجر من الباطن مباشرة . اختصاص القضاء العادى بنظر المنازعات بشأنه .
١٦٨١	٢٩٠	( الطعن رقم ٥ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٧/١١/١٦ ) .. .. .
		٥ — الاختصاص الانفرادى للجان الفصل في المنازعات الزراعية . مناطه . المنازعة بشأن عدم تقاد عقد الإيجار الصادر من أحد الشركاء على الشيوع قبل باقى الشركاء . الاختصاص بنظرها للمحاكم العادية دون اللجان .
١٨٤٦	٣١٦	( الطعن رقم ٥٨٧ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/١٢/٢١ ) .. .. .

الصفحة	القاعدة	
		٦ — لجان الفصل في المنازعات الزراعية . ما هيته . جهات إدارية ذات اختصاص قضائي . جواز قيامها بتفسير القرارات الصادرة منها .
١٨٥٢	٣١٧	(الطعن رقم ٦١٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/٢١) ... .. ٧ — الحكم بوقف الدعوى ، لتعلق الفصل فيها على إثبات العلاقة التجارية بمعرفة لجنة الفصل في المنازعات الزراعية . ما هيته . وجوب التزام الحكم به وبالقرار الذي تصدره اللجنة لا يغير من ذلك خروج هذه المسألة عن اختصاص اللجنة .
١٨٥٢	٣١٧	(الطعن رقم ٦١٥ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/١٢/٢١) ... .. "اللجان القضائية للإصلاح الزراعي" : ١ — استيلاء الدولة على الأراضي الزراعية وما في حكمها المملوكة للأجانب . ق ١٥ لسنة ١٩٦٣ . اختصاص اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي بالمنازعات الناشئة عن هذا الاستيلاء . المنازعات بين الأفراد بشأن تنفيذ الاتفاقات المبرمة بينهم . اختصاص المحاكم العادية بنظرها .
٨٨٥	١٥٤	(الطعن رقم ١٥١ لسنة ٤٢ القضائية — جلسة ١٩٧٧/٤/١٥) ... .. ٢ — طلب المشتري فسخ عقد البيع الصادر له من البائع الأجنبي لاستحالة تنفيذ التزامه بنقل الملكية بعد استيلاء جهة الإصلاح الزراعي على الأرض المبيعة . اختصاص المحاكم العادية بنظر النزاع . لا يغير من ذلك اختصاص جهة الإصلاح الزراعي في الدعوى طالما لم يوجه إليها أية طلبات ولم تثر هي منازعة بشأن ملكية الاطيان .
٨٨٥	١٥٤	(الطعن رقم ١٥١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/١٥) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٣ - اختصاص اللجنة العليا للإصلاح الزراعي بتفسير أحكام القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ لا يسلب المحاكم حقها في تفسير القانون المذكور .
٨٨٥	١٥٤	(الطعن رقم ١٥١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/٤/٥) ... .. "هيئات التحكيم" :
		١ - المؤسسات الصحفية . من أشخاص القانون الخاص . اعتبارها في حكم المؤسسات العامة في حالات خاصة . ق ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ وق ١٥١ لسنة ١٩٦٤ . المنازعات فيها يجاوز هذه الحالات . من اختصاص القضاء العادي دون هيئات التحكيم .
٩٣٢	١٥٩	(الطعن رقم ٤٩١ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٤/٥) ... ..
		٢ - اختصاص هيئات التحكيم . مناطه . ق ٦٠ لسنة ١٩٧١ إضفاء الحكم صفة القطاع العام على الشركة الطاعنة دون بيان المصدر الذي إستقى منه هذه الصفة . قصور .
١٢٠٨	٢٠٨	(الطعن رقم ٧٣٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/١٦) ... .. "نقابة المحامين" :
		اختصاص مجلس النقابة الفرعية بتقدير أتعاب المحامي . مناطة . عدم الاتفاق عليها كتابة عدم الاعتداد بوجود إتفاق شفوي . م ١١٠ ق ٦١ لسنة ١٩٦٨
١٣٨٧	٢٤٠	(الطعن رقم ٤٣٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٦/٧) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		(ثانيا ) الاختصاص النوعي .
		١ — المنازعة التي لا تختص بها المحكمة عند نظر طلب تسليم صورة تنفيذية ثانية من الحكم . مثال .
٤٥٤	٨٧	(الطن رقم ٦١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/١٥) ... ..
		٢ — الأمر بحجز ما للدين لدى الغير . اختصاص قاض الأمور الوقتية بإصداره . م ٥٤٥ مرافعات سابق . اختصاص قاضي الأداء بإصداره . شرطه . م ٨٥٨ مرافعات سابق . صدور أمر الحجز من قاض الأداء في حالة لا تتوافر فيها شروط إصدار أمر الأداء . أثره . بطلان الأمر .
٨٠١	١٤٢	(الطن رقم ١٤٧ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٧/٣/٢٨) ... ..
		٣ — المنازعة في مساحة الأرض المؤجرة . اختصاص لجنة الفصل في المنازعات الزراعية بنظرها قبل صدور القانون ٧٦ لسنة ١٩٧٥ . اختصاص المحكمة الجزئية بنظرها بعد صدوره . لا ينفي اختصاص المحكمة الابتدائية بها باعتبارها طلبا عارضا في دعوى المطالبة بالأجرة .
١٥٩٧	٢٧٦	(الطن رقم ٦٢٥ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/١١/٢) ... ..
		٤ — تشكيل مجلس إدارة نادي القضاة . قرار بقانون ٨٤ لسنة ١٩٦٩ . أمر متعلق بشئون القضاء . اختصاص محكمة النقض دون غيرها بنظر المنازعات المتعلقة به .
١٢٨	٣٦	(الطالبان رقا ٢٤٧٦ لسنة ٤٣ و "رجال قضاء" جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٩)

الصفحة	القاعدة	
		”قاضي التنفيذ“ :
		١ - اختصاص قاضي التنفيذ باصدار أمر الحجر التحفظي أو حجز مالهدين لدى الغير . الاستثناء . اختصاص قاضي أمر الأداء باصداره متى توفر في الدين شروط استصدار أوامر الأداء . لمحكمة الموضوع سلطة تقدير توافر هذه الشروط . مثال بشأن استرداد مادفع زائدا عن الأجرة القانونية .
١٧٤	٤٤	(الطعن رقم ٤٦٠ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/١/٥) ... ..
		٢ - دعوى المحجوز عليه بإلغاء حجز مالهدين لدى الغير الإداري وبراءة ذمته من الدين المحجوز من أجله . هي دعوى برفع الحجز . ماهيتها . إشكال موضوعي في التنفيذ .
٩٢١	١٥٧	(الطعن رقم ٢٥٠ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٤/٥) ... ..
		٣ - خلو القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإداري من النص على دعوى رفع الحجز . وجوب الرجوع إلى قانون المرافعات . اختصاص قاضي التنفيذ دون غيره بنظر تلك الدعوى أيا كانت قيمتها .
٩٢١	١٥٧	(الطعن رقم ٢٥٠ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٤/٥) ... ..
		٤ - الحكم الصادر في موضوع الدعوى . يعتبر مشتملا حتما على قضاء ضمنى في شأن الاختصاص النوعي . وجوب أن تقضى فيه المحكمة ولو لم يدفع به أحد من الخصوم .
٩٢١	١٥٧	(الطعن رقم ٢٥٠ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٤/٥) ... ..
		٥ - دعوى المحال إليه بنفاذ الحوالة في حق المدين المحال عليه والتزامه بالدين المحال به وفوائده . لا تعد من منازعات التنفيذ

الصفحة	القاعدة	
		الموضوعية التي يختص بها قاض التنفيذ . لا يغير من ذلك فصل المحكمة في النزاع بشأن بطلان الحجز الذي أوقعه دائن آخر على ذات الدين .
١١٨٨	٢٠٤	(الطعن ٤٩٦ سنة ٤٣ ق جلسة ١٤/٥/١٩٧٧) ... ..
		٦ — الدعوى المستعجلة بعدم الاعتداد بالحجز استنادا إلى براءة ذمة المدعى . منازعة وقتية في التنفيذ . اختصاص قاضي التنفيذ بنظرها بوصفه قاضيا للأمر المستعجلة .
١٨٩٢	٣٢٤	(الطعن رقم ٣٤٢ لسنة ٤٤ ق — جلسة ٢٧/١٢/١٩٧٧) ... ..
		”القضاء المستعجل“ .
		١ — الحكم بعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر الطلب الوقفي لعدم توافر الاستعجال أو المساس بأصل الحق . عدم جواز إحالة النزاع لمحكمة الموضوع . القضاء بعدم الاختصاص استنادا إلى أن الطلب موضوعي . وجوب إحالة النزاع لمحكمة الموضوع . مثال بشأن دعوى طرد وتسليم .
١٤٧٠	٢٥٥	(الطعن رقم ٧٧٢ لسنة ٤٣ ق جلسة ٢٢/٦/١٩٧٧) ... ..
		٢ — الحكم بعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر الدعوى لعدم توافر الاستعجال أو المساس بأصل الحق . عدم جواز إحالة النزاع لمحكمة الموضوع . علة ذلك .
١٨٤١	٣١٥	(الطعن رقم ٢٩٥ لسنة ٤٢ ق جلسة ٢١/١٢/١٩٧٧) ... ..
		٣ — قضاء المحكمة بإحالة النزاع المستعجل إلى محكمة الموضوع لمسأسته بأصل الحق . خطأ . وجوب أن تفضي محكمة الموضوع المحال إليها من تلقاء نفسها بانتهاء الدعوى .
١٨٤١	٣١٥	(الطعن رقم ٢٩٥ لسنة ٤٢ ق جلسة ٢١/١٢/١٩٧٧) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		(ثالثا) الاختصاص القيمي .
		١ - قضاء المحكمة الجزئية بعدم اختصاصها قيميا والإحالة للمحكمة الابتدائية . قضاء منه للتصومة كلها . جواز الطعن فيه استقلالا . م ٢١٢ مرافعات . عدم الطعن فيه . أثره . وجوب تقيد المحكمة الابتدائية بالتقريرات التي إنبنى عليها منطوق الحكم بعدم الاختصاص والإحالة .
١٦٦٨	٢٨٧	(الطن رقم ٦٤٠ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/١١/١٢) ... ..
		٢ - قضاء المحكمة الجزئية بعدم اختصاصها قيميا بنظر الدعوى والإحالة إلى المحكمة الابتدائية . عدم استئنائه . أثره . صيرورته حائزا قوة الأمر المقضي . وجوب تقيد المحكمة المحال إليها الدعوى بتقدير قيمتها ولو كان قد بنى على قاعدة غير صحيحة .
١٧١٤	٢٩٣	(الطن رقم ٥٩٢ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٧/١١/٢٩) ... ..
		(رابعا) الاختصاص المحلي .
		١ - الدفع بعدم اختصاص المحكمة محليا . عبء اثباته يقع على عاتق المدعى عليه مبدى الدفع .
٢٣٢	٥١	(الطن رقم ٣٨ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٧/١/١٢) ... ..
		٢ - إيداع الشفيع الثمن الحقيقي للعقار المشفوع فيه . وجوب أن يتم بخزينة المحكمة المختصة بنظر دعوى الشفعة . حصول الإيداع بخزينة المحكمة الجزئية الكائن بدائرتها العقار رغم أن المحكمة الابتدائية هي المختصة بنظر الدعوى . أثره . سقوط الحق في الأخذ بالشفعة .
١٧٩٤	٣٠٦	(الطن رقم ٣٧٦ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٧/١٢/١٤) ... ..

الصفة	القاعدة	
		٣ - حجية الحكم الجنائي أمام المحاكم المدنية . شرطها . قضاء المحكمة الجنائية بعدم الاختصاص المحلي . لا تقيد به المحكمة المدنية عند تحديد الاختصاص المحلي في الدعوى المدنية المتعلقة بذات الواقعة .
١٨٨٢	٣٢٢	( الطعن رقم ٩٦ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٦ ) ... ..
		٤ - موطن الأعمال . قيامه طالما يبقى النشاط التجاري مستمرا وله مظهره الواقعي . تقدير توافر العناصر الواقعية لموطن الأعمال . من سلطة محكمة الموضوع .
١٨٨٢	٣٢٢	( الطعن رقم ٩٦ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٦ ) ... ..
<b>ارتفاق</b>		
		١ - حق الارتفاق . ماهيته . انتقاص من نطاق ملكية العقار الخادم .
١١٥٨	١٩٩	( الطعن رقم ٧٢٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/٥/١٠ ) ... ..
		٢ - الاتفاق على إنشاء حقوق الارتفاق الإيجابية أو السلبية . جوازه في حدود القانون والنظام العام والآداب . م ١٠١٦ مدني .
١١٥٨	١٩٩	( الطعن رقم ٧٢٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧١/٥/١٠ ) ... ..
		٣ - الاتفاق على تقرير حق ارتفاق سلبى بعدم المثل على العقار المخدوم . ثبوت أنه يحقق مصلحة مشروعة لمالك العقار . إستناد الحكم في ذلك إلى أسباب سائغة لنفى التعسف . لا خطأ .
١١٥٨	١٩٩	( الطعن رقم ٧٢٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/١٠ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٤ — استئناف المدعى الحكم الصادر برفض دعواه . طلبه في تنقيح الاستئناف الحكم له بالطلب الأصلي . ثم كد من بعد بطلبه الاحتياطي . لا يعد طلبا جديدا في الاستئناف . مثال بشأن حق ارتفاع سلب .
١١٥٨	١٩٩	( الطعن رقم ٧٢٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/١٠ ) .. ..
<b>إرث</b>		
<b>الديون على التركة :</b>		
		١ — أيلولة التركة نهائيا للورثة . شروطها . أداء مصاريف التجهيز وديون الإرث والوصايا النافذة . إنشغال التركة بمجرد الوفاة بحق عيني تبعى لدائني المتوفي .
٥٤٨	١٠١	( الطعن رقم ٥١٨ لسنة ٤٣ القضائية — جلسة ١٩٧٧/٢/٢٣ ) .. ..
		٢ — ديون التركة . عدم قابليتها للانقسام على الورثة . التزام الوارث في حدود ما آل اليه من التركة بسداد تلك الديون .
٥٤٨	١٠١	( الطعن رقم ٥١٨ لسنة ٤٣ القضائية — جلسة ١٩٧٧/٢/١٣ ) .. ..
		٣ — رجوع الوارث بما أداه من ديون التركة على باقي الورثة أما أن يكون بدعوى الحل أو بالدعوى الشخصية . هذه الدعوى الأخيرة أساسها الفضالة أو الإثراء بلا سبب . حكم كل منهما . مثال بشأن طلب الفوائد .
٥٤٨	١٠١	( الطعن رقم ٥١٨ لسنة ٤٣ القضائية — جلسة ١٩٧٧/٢/٢٣ ) .. ..



الصفحة	القائمة	
		٤ - القضاء بالزام الـارث بحصته في ديون التركة التي دفعها وارث آخر . عدم جواز مطالبة شخصيا بعد ذلك ببعض توابع الدين . المستحقة على التركة .
٥٤٨	١٠١	(الطن رقم ١٨٥ لسنة ٤٣ : القضائية - جلسة ١٩٧٧/٢/٢٣ ) ...
		٥ - اختصاص المدعى لورثة المدين في دعوى المطالبة بدين مورثهم . عدم تضمينه صحيفة دعواه طلب الزامهم بالدين من تركة المورث . إضافته هذا الطلب في صحيفة الاستئناف . لا يعد طلبا جديدا . حلة ذلك .
٧٤٥	١٣٤	(الطن رقم ٣٨٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٣/٢٢ ) ... ..
		تصرفات المورث :
		١ - عدم تسجيل المشتري من المورث عقد شرائه . أثره . بقاء العقار على ملك المورث وانتقاله إلى ورثته . تصرف الوارث بالبيع في ذات العقار . تصرف صحيح ناقل للملكية بعد تسجيله .
١٥٣٢	٢٦٦	(الطن رقم ٨٥٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٦/٢٨ ) ... ..
		٢ - القضاء بصحة التصرف في حدود ثلث التركة لصدوره من المورث في مرض الموت . عدم استظهار الحكم عناصر التركة وديونها لتقدير الثلث الجائزة الإيصاء به . قصور .
١٧٤٢	٢٩٩	(الطن رقم ٨١٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/١٢/٦ ) ... ..
		٣ - وقت تقويم التركة وتحديد الثلث الجائر الإيصاء به . وجوب الاعتداد فيه بوقت القسمة والقبض . النقص أو الزيادة الحاصلة في الفترة بين وفاة الموصي والقسمة . توزيعها على الورثة والموصى له .
١٧٤٢	٢٩٩	(الطن رقم ٨١٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/١٢/٦ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٤ — توقيع الوارث كشاهد على عقد البيع الصادر من مورثه في مرض الموت . لا يفيد إجازته للعقد أو صحة التاريخ الثابت به . علة ذلك . عدم تحقق صفته كوارث عند التوقيع .
١٧٤٢	٢٩٩	(الطنن رقم ٨١٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/٦) ... ..
		٥ — التصرف المطعون فيه بصدوره من المورث في مرض الموت . عدم جواز الاحتجاج على الورثة بتاريخه إلا إذا كان ثابتاً بإحدى الطرق القانونية . عبء إثبات عدم صحته . وقوعه على الوارث الطاعن .
١٧٤٢	٢٩٩	(الطنن رقم ٨١٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/٦) ... ..
		٦ — ثبوت أن تصرف المورث هو في حقيقة وصية وليس بيعاً . إجازة الورثة لهذا التصرف . انصرافها إلى العقد باعتباره وصية . خضوع الأموال الموصى بها لضريبة التركات ورسم الأيلولة .
١٧٧٤	٣٠٤	(الطنن رقم ٢٨٢ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/١٣) ... ..
		ورثة المستأجر :
		١ — عقد الإيجار المبرم بسبب حرفة المستأجر أو لاعتبارات متعلقة بشخصه . لا ينتهي بوفاة المستأجر . طلب الانهاء مقرر لورثته دون المؤجر حال تحرير العقد بسبب حرفته ولكليهما حال تحريره لاعتبارات متعلقة بشخصه . المادتان ٦٠٢، ٦٠١ مدني . مثال بشأن عقد إيجار عيادة .
١٥٣٧	٢٧١	(الطنن رقم ٨٦٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/١٠/٢٦) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٢ — ترك المستأجر المكان المؤجر . اختلافه عن التأجير من الباطن والتنازل عن الإيجار . ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، ق ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . القضاء بأن إدارة العيادة لحساب ورثة المستأجر الأصلي بما يتفق تنازلهم عن الإيجار استنادا إلى أقوال الشهود . لا خطأ .
١٥٣٧	٣٧١	(الطن رقم ٨٦٢ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/١٠/٢٦) ... ..
		٣ — تمهد وزارة الأوقاف للورث بتأجير مسكن له بعقار ترمع إقامته بدلا من سكنه المهدوم . حق شئش له . لا ينتقل إلى ورثة . م ١٤٥ مدني .
١٨٥٩	٣١٨	(الطن رقم ٨٩٣ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/١١/٢١) ... ..
		٤ — الأحكام الخاصة بأثر وفاة المستأجر على إمتداد عقود إيجار المساكن لصالح الزوجة والأبناء والأقارب . م ٢١ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . لا محل لأعمالها على حالة وفاة المستأجر قبل العمل بأحكامه . ثلة ذلك .
١٩٠٢	٣٢٧	(الطن رقم ١٤٦ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٨) ... ..
		٥ — وفاة المستأجر قبل إنقضاء المدة المتفق عليها في العقد . أثره . انتقال الاجارة إلى الورثة الشرعيين . م ٦٠١ مدني .
١٥٣٧	٣٢٧	(الطن رقم ١١٦ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٨) ... ..
		٦ — وفاة المستأجر خلال فترة الإمتداد القانوني للعقد في ظل القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . أثره . قصر الانتفاع بالاجارة على المقيمين مع المستأجر إقامة مستقرة معتادة ولو كانوا من غير الورثة . لمحكمة الموضوع تقدير كون الإقامة مستقرة من عدمه .
٩٠٢	٣٢٧	(الطن رقم ١٤٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/٢٨) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		<b>دعوى الورثة :</b>
		١ — حضور بعض الورثة المستأنف عليهم بعد اعلانهم أمام محكمة الاستئناف . عدم جواز اعتبارهم نائبين عنهم لم يعلن منهم . سقوط الخصومة بالنسبة للاخيرين في موضوع غير قابل للتجزئة . أثر سقوطها بالنسبة للآخرين .
٧٥٤	١٣٥	( الطعن رقم ٥٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٢٢ ) ... ..
		٢ — القضاء في دعوى الورثة بصحة وتفاذ عقد البيع ورفض دعوى الخصم ببطلانه . موضوع غير قابل للتجزئة . اعتبار الاستئناف كأن لم يكن بالنسبة لمن لم يعلن من المستأنف عليهم في الميعاد المحدد . أثره . اعتباره كذلك بالنسبة لباقي المستأنف عليهم . علة ذلك .
١٢٣٠	٢١٢	( الطعن رقم ٦٩٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/١٧ ) ... ..
		٣ — إقامة الدعوى من أحد الورثة ممثلاً للتركة . عدم وجوب بيان هذه الصفة صراحة بالصحيفة مادامت واضحة من الوقائع والمستندات المطروحة . طلب الوارث في الاستئناف الحكم له شخصياً بالمبلغ المطالب به . طلب جديد . عدم قبوله في الاستئناف .
١٣٩٩	٢٤٢	( الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/٨ ) ... ..
		٤ — استئناف بعض الورثة الحكم الصادر بالزامهم شخصياً بالدين . القضاء بالزام المستأنفين بكامل الدين من تركة مورثهم . لا يعد إضراراً لهم بطعنهم . علة ذلك .
١٦٨١	٢٩٠	( الطعن رقم ٥٠ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/١٦ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		انتقال الضرر الأدبي :
		الضرر الأدبي . عدم انتقاله إلى الغير إلا إذا تحدد بمقتضى اتفاق أو طالب به الدائن . قضاء إغفال ذلك . أثره عدم أحقية الورثة في المطالبة به . م ١/٢٢٢ مدنى .
١١٣	٣٣	( الطلب رقم ٣ لسنة ٤١ ق "رجال قضاء" جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٢ ) ..
		استئناف
		ميعاد الاستئناف :
		١ — ميعاد استئناف الأحكام التى تصدر فى دعاوى التعويض التى ترفع طبقا للمادة ٧٥ ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ . عشرة أيام . ماعداها . ميعاد استئنافها ٤٠ يوما . م ١/٢١٣ مرافعات .
٢٨٣	٥٩	(الطنز رقم ٧١٥ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٧/١/٢٢ ) .. ..
		٢ — ميعاد استئناف الأحكام الخضرورية فى دعاوى الأحوال الشخصية للأجانب ١٥ يوما من تاريخ صدورها . امتدادة إلى ٦٠ يوما بالنسبة لغير المتوطنين فى مصر .
١٢٥٤	٢٣٤	(الطنز رقم ٣٦ سنة ٤٥ ق "أحوال شخصية" جلسة ١٩٧٧/٦/١ )
		٣ — شطب الدعوى . تخلف المحكوم عليه عن الحضور بعد التعجيل ودون أن يقدم مذكرة بدفاعة . بدء ميعاد الطعن فى الحكم فى هذه الحالة من تاريخ إعلانة لا من تاريخ صدوره . ٢١٣ مرافعات
١٦٧٣	٢٨٨	(الطنز رقم ١٠٢ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/١٥ ) .. ..

الصفحة	القائمة	
		رفع الاستئناف :
		١ - اعتبار النيابة العامة طرفاً أصلياً في قضايا الأحوال الشخصية التي تختص بها المحاكم الابتدائية . ق ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ . مؤداه ، تخويلها للمحكوم من حق الطعن في الأحكام بطريق الاستئناف والنقض .
٥٥٦	١٠٢	(الطعن رقم ٣٢ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٢٣) ... ..
		٢ - الحكم ابتدائياً باخلاء المستأجرة والمتنازل له من الدكان المؤجر لعدم الحصول على إذن من المؤجر . قعود المستأجرة عن استئناف الحكم . لا اثر له على حق المتنازل له في الطعن فيه للمتنازل له حق مباشر قبل المؤجر في التمسك باعتباره مشترياً للتاجر وليس متنازلاً اليه عن الايجار .
١٠٧٥	١٨٤	(الطعن رقم ٧٤٦ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٤/٢٧) ... ..
		صحيفة الاستئناف :
		الدفع ببطلان الاجراءات أمام محكمة أول درجة لنقص أهلية أحد الخصوم . دفع شكلي . عدم التمسك به في صحيفة الاستئناف . اثره . سقوط الحق في إبدائه .
٦٩٧	١٢٧	(الطعن رقم ٥١٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٣/١٦) ... ..
		إعلان الاستئناف :
		بطلان صحيفة الاستئناف لخلو صورتها من بيان تاريخ الإعلان ووقته واسم المحضر وتوقيعه . لا يزول بحضور المعلن اليه بالجلسة المحددة . علة ذلك . عدم تحقق الغاية من الإجراء .
١٧٥٩	٣٠١	(الطعن رقم ٥٨٤ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٧/١٢/٧) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		<p>” اعتبار الاستئناف كان لم يكن “ :</p> <p>١ — استئناف الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية والوقف ، خضوعة للمواد الخاصة في لأئحة ترتيب المحاكم الشرعية دون قانون المرافعات . اعتبار الاستئناف مرفوعا بتقديم الصحيفة وقيد في الجدول . القضاء باعتبار الاستئناف كأن لم يكن لعدم إعلانه في الميعاد المنصوص عليه في المادة ٧٠ مرافعات . خطأ .</p>
٥٥٦	١٠٢	<p>(الظعن رقم ٣٢ سنة ١٩٧٧/٢/٢٣ ق جلسة ... ..)</p> <p>٢ — عدم تعويل المحكمة على إعلان تعجيل الجلسة الأولى الموجبة للمستأنف . حضور جلسات تالية . لا محل من بعد لاعتبار الاستئناف كأن لم يكن جزاء تخلف المستأنف عن حضور جلسة التعجيل باعتبار الأولى المحددة لنظر الاستئناف .</p>
١٦٥٣	٢٨٤	<p>(الظعن رقم ١٠ لسنة ٤٦ ق ”أحوال شخصية“ جلسة ١٩٧٧/١١/٩)</p> <p>٣ — اعتبار الاستئناف كان لم يكن لعدم تكليف المستأنف عليه بالحضور خلال الميعاد المحدد . جزاء يجب توقيعه عند طلبه من صاحب المصلحة . المادتان ٧٠ و ٢٤٠ مرافعات قبل تعديله بالقانون ٧٥ لسنة ١٩٧٦ لا محل لإعمال حكم المادة ٢١٨ مرافعات</p>
١٢٣٠	٢١٢	<p>(الظعن رقم ٦٩٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/١٧ ... ..)</p> <p>٤ — القضاء في دعوى الورثة بصحة وتفاذ عقد البيع ورفض دعوى الخصم بطلانه . موضوع غير قابل للتجزئة . اعتبار الاستئناف كأن لم يكن بالنسبة لمن لم يعلن من المستأنف عليهم في الميعاد المحدد . أثره . اعتباره كذلك بالنسبة لباقي المستأنف عليهم . حلة ذلك .</p>
١٢٣٠	٢١٢	<p>(الظعن رقم ٦٩٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/١٧ ... ..)</p>

الصفحة	القاعدة	
٦٦٣	٢٩١	<p>هـ - اعتبار الاستئناف كأن لم يكن لعدم إعلانه خلال ثلاثين يوما . غير متعلق بالنظام العام . ليس لغير من شرع له التمسك به ولو كان الموضوع غير قابل للتجزئة .</p> <p>(الطعن رقم ٢٣٧ سنة ٤٤ ق - جلسة ١٦/١١/١٩٧٧) ...</p> <p><b>نصاب الاستئناف :</b></p> <p>١ - تقدير المدعى قيمة لدعواه . حجة له وعليه بالنسبة لنصاب الاستئناف . شرطه . عدم اضطدام هذا التقدير بالقواعد القانونية لتقدير قيمة الدعوى . التزام محكمة الدرجة الثانية بمراقبة ذلك .</p> <p>(الطعن رقم ٤٥٨ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٦/٣/١٩٧٧) ...</p> <p>٢ - تعلق المنازعة في الدعوى بامتداد العقد إمتدادا قانونيا من عدمه تبعا للمنازعة في تأجير العين خالية أو مفروشة . اعتبار الدعوى غير مقدرة القيمة . جواز استئناف الحكم الصادر فيها .</p> <p>(الطعن رقم ٤٥٨ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٦/٣/١٩٧٧) ...</p> <p>٣ - دعوى المؤجر بإخلاء المستأجر بعد انتهاء المدة الأصلية للعقد . غير مقدرة القيمة . جواز استئناف الحكم الصادر فيها . علة ذلك .</p> <p>(الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ٢٣/٢/١٩٧٧) ...</p> <p>٤ - دعوى الإخلاء هي دعوى بفسخ عقد الإيجار . غير قابلة لتقدير قيمتها . جواز استئناف الحكم الصادر فيها . علة ذلك . لا عبرة بالاستناد إلى نص المادة ٢/٥٩٤ مدني .</p> <p>(الطعن رقم ٧٤٠ سنة ٤٣ ق - جلسة ١/٦/١٩٧٧) ...</p>
١٣٤٦	٢٣٣	

الصفحة	القاعدة	
		الأحكام غير الخائز استئنافها :
		١ — الأحكام الصادرة أثناء سير الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة كلها . عدم جواز الطعن فيها استقلالاً . الاستثناء . حالاته . م ٢١٢ مراقعات .
٩٣٦	١٦٠	(الطعن ٥٥٥ سنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/٦) ... ..
		٢ — استئناف الحكم الذى قضى بتخفيض الأجرة مع نذب خبير لتقدير الفروق المستحقة للمستأجر . القضاء بعدم جوازه صحيح . لا يغير من ذلك استئناف الحكم الصادر برد الفروق وضم كلا الاستئنافين والفصل فيهما بحكم واحد .
٩٣٦	١٦٠	(الطعن ٥٥٥ سنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/٦) ... ..
		٣ — الحكم بفسخ عقد البيع ورد الثمن إلى البائع مع إحالة الدعوى للتحقيق لإثبات الضرر المطلوب التعويض عنه . عدم جواز الطعن فيه استقلالاً . علة ذلك . الحكم المنهى للخصومة هو الذى ينتهى به النزاع فى كل الطلبات المرفوعة بها الدعوى .
١٦٢٦	٢٨٠	(الطعن رقم ٤٦ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/٨) ... ..
		٤ — جواز الطعن فى الأحكام القابلة للتنفيذ الجبرى ولو لم تكن منية للخصومة . شرطه . أن يكون الحكم صالحا للتنفيذ بموجبه إعمالا للقواعد العامة أو بمقتضى قواعد النفاذ المعجل .
١٦٢٦	٢٨٠	(الطعن رقم ٤٦ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/٨) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		<b>الخصوم في الاستئناف :</b>
		١ - الطعن في الحكم . جسوازه لمن كان خصما أصيلا أو ضامنا لخصم أصيل ، مدخلا في الدعوى أو مت دخلا فيها للاختصاص أو الانضمام لأحد طرفيها .
١٠٥٠	١٨٠	( الطعن رقم ٧١٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٦/٤/٢٦ ) ... ..
		٢ - الخصومة في الاستئناف تتحدد بمن كان مختصا أمام محكمة أول درجة . الخصم المدخل في الدعوى بغير الطريق القانوني . عدم جواز اختصاصه في الاستئناف .
١٥٠٨	٢٦٢	( الطعن رقم ٨٠١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٦/٢٧ ) ... ..
		<b>الأثر الناقل للاستئناف :</b>
		١ - استئناف الحكم المنتهى للخصومة . أثره . اعتبار الأحكام السابق صدورها في القضية مستأنفة . شرطه . ألا تكون قد قبلت صراحة . وجوب قصر أثر الاستئناف بالنسبة لما رفع عنه فقط . مثال بشأن الحكم بتخفيض الأجرة والحكم برد الفروق .
٩٣٦	١٦٠	( الطعن رقم ٥٥٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/٦ ) ... ..
		٢ - وظيفة محكمة الاستئناف . نظر موضوع الاستئناف في حدود طلبات المستأنف بكل ما اشتمل عليه من أدلة ودفوع وأوجه دفاع لتقول كاعتها فيه بقضاء مسبب يواجه عناصر النزاع الواقعية والقانونية .
١٠٦٠	١٨٢	( الطعن رقم ٤٢٧ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/٢٧ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٣ — دعوى التعويض ضد موظف . تمسك المدعى عليه أمام محكمة الاستئناف بضم التحقيقات الإدارية التي سلخت بعد صدور الحكم الابتدائي . إفعال المحكمة هذا الطلب اكتفاء بمذكرة مفوض الدولة وقرار وزير العدل بإلغاء الجزاء السابق توقيعه على الموظف . مخالفة ذلك للأثر الناقل للاستئناف .
١٠٦٠	١٨٢	(الطعن رقم ٤٢٧ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٧/٤/٢٧) ... ..
		٤ — طلب المستأنف طليها أمام محكمة الدرجة الأولى إحالتها إلى التحقيق . استجابة المحكمة الاستئنافية لهذا الطلب رغم أنه لم يبدأ أمامها . النعي عليها في هذا الخصوص . غير مقبول . علة ذلك .
١٨٥٩	٣١٨	(الطعن رقم ٨٩٣ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/١٢/٢١) ... ..
		”بعد النقض والإحالة“ :
		١ — نقص الحكم . أثره . زوال الحكم المنقوض وتجدد حق الخصوم في إبداء ما يعين لهم من طلبات ودفع أمام محكمة الإحالة .
٢٦٨	٥٧	(الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/١/١٩) ... ..
		٢ — نقض الحكم نقضا كلياً والإحالة . أثره . عسودة الخصوم إلى مراكزهم القانونية السابقة على صدوره . اعتبار أوجه الدفاع والدفع السابق أبدأؤها مطروحة على المحكمة دون حاجة إلى إعادة التمسك بها .
١٠٨٠	١٨٥	(الطعن رقم ٥٠ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٧/٤/٢٧) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		الطلبات في الاستئناف :
		بطلان الحكم . غير قابل للتجزئة . استئناف الطاعنة لشق من الحكم الابتدائي دون شقه الآخر . الدفع المبدى منها ببطلان الحكم في الشق المستأنف لخلوه من بيان تغير الهيئة التي نطقت به . غير مقبول .
١٠٠٠	١٧١	(الطن رقم ١٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/٢٠) ... ..
		الطلبات الجديدة :
		١ — الطلب الاحتياطي الذي يختلف عن موضوع الطلب الأصلي ولا يتدرج في مضمونه . عدم جواز ابدائه لأول مرة في الاستئناف . م ٢٢٥ مرافعات .
١٣٩	٣٨	(الطن رقم ٥٨٨ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٧/١/١) ... .. ٢ — المقاصة القضائية . شروطها . وجوب طلبها بدعوى أصلية أو بطلب عارض . لا يجوز طلبها لأول مرة في الاستئناف . مثال في إيجار .
٩٣٦	١٦٠	(الطن رقم ٥٥٥ سنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/٦) ... .. ٣ — النعى الذي لا يحقق سوى مصلحة . نظرية صرف للطاعن . غير منتج . مثال بشأن طلب التضامن لأول مره في الاستئناف .
١١٥٨	١٩٩	(الطن رقم ٧٢٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/١٠) ... .. ٤ — إقامة الدعوى من أحد الورثة ممثلاً للتركة . عدم وجوب بيان هذه الصفة صراحة بالصحيفة مادامت واضحة من الوقائع والمستندات المطروحة . طلب الوارث في الاستئناف الحكم له شخصياً بالمبلغ المطالب به . طلب جديد . عدم قبوله في الاستئناف .
١٣٩٩	٢٤٢	(الطن رقم ٢٢٦ سنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/٨) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		”ملا يعد طلبا جديدا“
		١ — اختصاص المدعى اورثه المدين في دعوى المطالبة بدين مورثهم . عدم تضمينه صحيفة دعواه طلب إلزامهم بالدين من تركة المورث . اضافته هذا الطلب في صحيفة الاستئناف . لا يعد طلبا جديدا . علة ذلك .
٧٤٥	١٣٤	( الطعن رقم ٣٨٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٢٢ ) .. ..
		٢ — جواز تمسك المستاجر لأول مرة أمام محكمة الاستئناف بتخفيض الأجرة . إغفال الحكم بحث هذا الدناع . قصور .
٨٣٧	١٤٨	( الطعن رقم ٣٨٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٣٠ ) .. ..
		٣ — المقاصة القانونية . شروطها . وقوعها بقوة القانون . جوار التمسك بها لأول مرة في الاستئناف . مثال في إيجار .
٩٣٦	١٦٠	( الطعن رقم ٥٥٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/٦ ) .. ..
		٤ — استئناف المدعى الحكم الصادر برفض دعواه . طلبه في صحيفة الاستئناف الحكم له بالطلب الأصلي . تمسكه من بعد بطلبه الاحتياطي . لا يعد طلبا جديدا في الاستئناف . مثال بشأن حق ارتفاق سلمي .
١١٥٨	١٩٩	( الطعن رقم ٧٢٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/١٠ ) .. ..
		٥ — بيع ملك الغير . طلب المالك بطلان العقد لهذا السبب . التكييف الصحيح للدعوى هو طلب عدم سريان العقد في حقه . م ٤٦٦ مدني . لا يعد هذا الطلب طلبا جديدا في الاستئناف .
١٦٥٩	٢٨٥	( الطعن رقم ١٢٠ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٦/١١/١٠ ) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		نظر الاستئناف :
		١ - الوقف الاتفاقى المقرر فى المادة ٢٩٢ مرافعات سابق . اختلافه فى نطاقه ومناطه عن أحكام الوقف طبقا للقانون ١٤ لسنة ١٩٦٢ . وقف الدعوى اتفاقا . أثره . وجوب تطبيق أحكام قانون المرافعات وقف الدعوى مرة أخرى تطبيقا للقانون ١٤ لسنة ١٩٦٢ . لأثره على الدفع السابق الذى تمسك به الخصم باعتبار المستأنف تاركا استئنافه لتعجيله من الوقف بعد الميعاد .
٣٧٥	٧٣	( الطعن رقم ٥٨٦ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٥ ) ... ٢ - وجوب إحالة الدعوى عند القضاء بعدم الاختصاص . الترام المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها . أثره . ماتم صحيحا من إجراءات قبل الإحالة يبقى صحيحا . على المحكمة المحال اليها الدعوى متابعة الإجراءات من حيث انتهت . مثال بشأن استئناف .
٦٨١	١٢٤	( الطعن رقم ٦٦٨ سنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٧/٣/١٦ ) ... ٣ - نقض الحكم . أثره . خضوع الخصومة أمام محكمة الإحالة للسقوط والانتقضاء من تاريخ صدور حكم النقض . وفاة محامى الخصم الصادر لصالحه حكم النقض . لا يعد من قبيل القوة القاهرة التى يستحيل معها السير فى الخصومة .
١٧١٧	٢٩٤	( الطعن رقم ٦٢٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٧/١١/٢٩ ) ... ٤ - الدعوى المدنية . وجوب الحكم بوقف السير فيها عند رفع الدعوى الجنائية عن ذات الفعل حتى يفصل نهائيا فى الدعوى الجنائية . تعلق هذه القاعدة بالنظام العام . لا يغير من ذلك أن تكون الدعوى الجنائية قد رفعت أثناء نظر الاستئناف فى الدعوى المدنية .
١٨٨٢	٣٢٢	( الطعن رقم ٤٩٦ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٦/١٢/٢٦ ) ...

الصفحة	القاعدة	
		الحكم في الاستئناف :
٤٠٦	٧٩	١ - عدم جواز الحكم بصحة المحرر وفي الموضوع مما . رفض الادعاء بتزوير إعلان صحيفة الاستئناف . وجوب أن يكون القضاء به مستقلا عن الحكم في شكل الاستئناف وموضوعه . ( الطعن رقم ٧١٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٩ ) ... ..
١٢٢٥	٢١١	٢ - عدم جواز الحكم بصحة الورقة أو تزويرها وفي موضوع الدعوى معا . صدور الحكم من المحكمة الاستئنافية . وجوب التقيد بهذه القاعدة سواء كان الحكم بالتأييد أو الإلغاء . ( الطعن ٢٠١ سنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/١٦ ) ... ..
١٠٤٦	١٧٩	٣ - قضاء محكمة أول درجة باعتبار الدعوى كأن لم تكن لعدم تنفيذ المدعى ما أمرت به المحكمة بعد انقضاء مدة الوقف الجرائي . أمر جوازي للمحكمة . وجوب ممارسة المحكمة الاستئنافية لسلطتها في مراقبة تقدير محكمة أول درجة من الناحيتين القانونية والموضوعية . ( الطعن رقم ٥٠٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/٢٦ ) ... ..
١٢٩٣	٢٢٣	٤ - استئناف الحكم الابتدائي الصادر برفض طلب توقيع الحجر . وفاة المطلوب الحجر عليه أثناء نظر الاستئناف . وجوب إلغاء الحكم الابتدائي والقضاء بانتهاء الدعوى . ( الطعن رقم ٣٣ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/٢٥ ) ... ..
١٣١٣	٢٢٧	٥ - القضاء ببطالان الحكم الابتدائي لبطلان إعلان المدعى عليه بصحيفة افتتاح الدعوى . أثره . وجوب وقوف المحكمة الاستئنافية عند حد تقرير بطلان الحكم المستأنف . قضاؤها في موضوع الدعوى . خطأ . ( الطعن رقم ٤١٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٦/٥/٣٠ ) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		٦ - استئناف بعض الورثة الحكم الصادر بالزامهم شخصيا بالدين . القضاء بالزام المستأنفين بكامل الدين من تركة مورثهم لا يعد إضرارا لهم بطعنهم . حلة ذلك .
١٦٨١	٢٩٠	(الطعن رقم ٥ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٦ / ١١ / ١٩٧٧) ... ..
		تسبب الحكم الاستئنافي :
		١ - أخذ الحكم الاستئنافي بأسباب الحكم الابتدائي والإحالة عليها دون إضافة . لا خطأ .
٥٨١	١٠٧	(الطعن رقم ٨٧٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ٢٨ / ٢ / ١٩٧٧) ... ..
٥٩١	١٠٩	(والطعن رقم ٥٣٨ لسنة ٤٣ ق جلسة ١ / ٣ / ١٩٧٧) ... ..
		٢ - إحالة الحكم الاستئنافي في بيان الوقائع ودفاع الخصوم إلى ماورد بالحكم الابتدائي . صحيح ولو كان قد قضى بإلغائه .
٩٧٤	١٦٧	(الطعن رقم ٤٢٥ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٨ / ٤ / ١٩٧٧) ... ..
		٣ - إقامة الحكم الاستئنافي قضاءه على أسباب خاصة به دون إحالة إلى أسباب الحكم الابتدائي . النعي على الحكم الأخير غير مقبول .
٦٦٣	١٢١	(الطعن رقم ٣٤٧ لسنة ٤١ ق جلسة ١٣ / ٣ / ١٩٧٧) ... ..
		٤ - إحالة الحكم الاستئنافي إلى أسباب الحكم الابتدائي مقصود بها الإحالة على ما لا يتناقض مع أسبابه الخاصة . الإحالة المطلقة لا تعد تناقضا .
١٣١٧	٢٢٨	(الطعن رقم ٨١٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ٣٠ / ٥ / ١٩٧٧) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٥ — إلغاء المحكمة الاستئنافية الحكم المستأنف . عدم التزامها بتعقب أسبابه والرد عليها .
١٣١٧	٢٢٨	(الطعن رقم ٨١٤ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٥/٣٠) ... ..
١٣٢٣	٢٢٩	(والطعن رقم ٧٠ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٧/٥/٣٠) ... ..
١٥٤٣	٢٦٨	(والطعن رقم ٧٢١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/٦/٣٠) ... ..
		٦ — اقتصار الحكم الاستئنافية على تعديل الحكم الابتدائى . وجوب تسبيب الجزء الذى شمله التعديل . كفاية ما أورده المحكمة الابتدائية من أسباب بشأن الجزء الذى لم يشمله التعديل .
٤٦٨	٨٩	(الطعن رقم ١٣٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/١٦) ... ..
		رسوم الاستئناف :
		احتساب الرسم عند رفع الدعوى أو الاستئناف . كفيته . استئناف المحكوم لهم طالبين زيادة المبالغ المقضى لهم بها . القضاء بتأييد الحكم المستأنف . عدم استحقاق رسوم جديدة خلاف ما حصل منهم عند رفع الاستئناف .
٣٧٠	٧٢	(الطعن رقم ١٠٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٣) ... ..
<b>إصلاح زراعى</b>		
		الاستيلاء على القدر الزائد من الأطيان :
		١ — استيلاء جهة الإصلاح الزراعى على القدر الزائد عن الحد المسموح . بتملكه قانونا من الأراضى الزراعية . حقها فى الاستيلاء مستمد من البائع للحد من ملكيته .
٩٠٩	١٥٦	(الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/٥) ... ..

الصفحة	القاعدة	
٩٠٩	١٥٦	<p>٢ - استيلاء جهة الإصلاح الزراعى على الأطنان المبعة بعد البيع . لا يعد هلاكاً للبيع . تطبيق أحكام ضمان الاستحقاق . لا محصل له فى دعوى رجوع المشتري على البائع متى استند إلى انفساخ العقد .</p> <p>( الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/٥ ) ... ..</p>
٩٠٩	١٥٦	<p>٣ - استيلاء جهة الإصلاح الزراعى على العين المبعة باعتبارها داخلة فى القدر الزائد فى ملكية البائع . أنه . انفساخ عقد البيع من تلقاء نفسه لاستحالة تنفيذ الالتزام بنقل الملكية .</p> <p>( الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/٥ ) ... ..</p> <p><b>ملكية الأجانب للأراضى الزراعية :</b></p> <p>١ - استيلاء الدولة على الأراضى الزراعية وما فى حكمها المملوكة للأجانب . ق ١٥ لسنة ١٩٦٣ . اختصاص اللجنة القضائية للإصلاح الزراعى بالمنازعات الناشئة عن هذا الاستيلاء . المنازعات بين الأفراد بشأن تنفيذ الاتفاقات المبرمة بينهم . اختصاص المحاكم العادية بنظرها .</p> <p>( الطعن رقم ١٥١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/٥ ) ... ..</p>
٨٨٥	١٥٤	<p>٢ - طلب المشتري فسخ عقد البيع الصادر له من البائع الأجنبي لاستحالة تنفيذ التزامه بنقل الملكية بعد استيلاء جهة الإصلاح الزراعى على الأرض المبعة . اختصاص المحاكم العادية بنظر النزاع . لا يغير من ذلك اختصاص جهة الإصلاح الزراعى فى الدعوى طالما لم يوجه إليها أية طلبات ولم تثر هى منازعة بشأن ملكية الأطنان .</p> <p>الطعن رقم ١٥١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/٤/٥ ... ..</p>
٨٨٥	١٥٤	<p>الطعن رقم ١٥١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/٤/٥ ... ..</p>



الصفحة	القائمة	
		٣ — الاراضى التى آلت ملكيتها إلى الدولة تنفيذا للقانون ١٥ لسنة ١٩٦٣ بشأن حظر تملك الأجانب للأراضى الزراعية . استحقاق المالك الأجنبي للتعويض عنها دون المشتري منه بعقد إبتدائي لم يسجل .
٨٨٥	١٥٤	(الطن رقم ١٥١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/٤/٥) ... .. اختصاص اللجنة العليا :
		اختصاص اللجنة العليا للاصلاح الزراعى بتفسير أحكام القانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ . لا يسلب المحاكم حقها فى تفسير القانون المذكور .
٨٨٥	١٥٤	(الطن رقم ١٥١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/٤/٥) ... .. ايجار الأراضى الزراعية :
		١ — ديون المؤجر قبل مستأجر الأرض الزراعية الناشئة بعد العمل بالقانون ٥٢ لسنة ١٩٦٦ . وجوب التصديق على توقيعات نوى الشأن لدى الجمعية التعاونية . أفعال ذلك . أثره . بطلان الدين . وجوب إخطار لجنة المنازعات الزراعية أيضا بهذه الديون . لا عمل للتفرقة بين الديون الناشئة عن العلاقة الإيجارية وغيرها .
١١١٣	١٩٢	(الطن رقم ٢٨ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٧/٥/٣) ... .. ٢ — إمتداد عقود إيجار الأراضى الزراعية إمتدادا قانونيا بعد انتهاء مدتها الأصلية . إنصرافه إلى الأراضى التى تزرع بالمحاصيل العادية دون الأراضى المزروعة حدائق . علة ذلك .
١١٢٥	١٩٤	(الطن رقم ٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٤) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٣ - قيام العلاقة مباشرة بين المؤجر والمستأجر من الباطن بالنسبة للعقود المحررة قبل صدور القانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ دون المستأجر الأصلي .
١٥٩٧	٢٧٦	( الطعن رقم ٦٢٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٧/١٢/٢ ) ... ..
		٤ - الدعاوى الناشئة عن إيجار الأراضى الزراعية . شرط قبولها . إيداع نسخة من عقد الإيجار الجمعية التعاونية الزراعية . العقود المحررة فى تاريخ سابق على العمل بالقانون ١٧ لسنة ١٩٦٣ . لا تخضع لهذا القيد . ملة ذلك .
١٥٩٧	٢٧٦	( الطعن رقم ٦٢٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٧/١١/٣ ) ... ..
		٥ - عقود الإيجار من الباطن المبرمة قبل صدور القانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ . قيام العلاقة فيها بين المؤجر والمستأجر من الباطن مباشرة . لا حاجة لانداز المستأجر الأصلي بإبطال عقده . م ٣٥ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٦
١٦٨١	٢٩٠	( الطعن رقم ٥ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٧/١١/١٦ ) ... ..
		لجان المنازعات الزراعية :
		١ - اختصاص لجان الفصل فى المنازعات الزراعية . ق ١٤٧ لسنة ١٩٦٢ . المنازعات بشأن الأفضلية بين مستأجرى الأرض الزراعية . لا تندرج ضمن الاختصاص الانفرادى لهذه اللجان .
٣٤١	٦٩	( الطعن رقم ٥٦٤ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٢ ) ... ..
		٢ - اختصاص لجان الفصل فى المنازعات الزراعية . ق ٥٤ لسنة ١٩٦٦ تراحم مستأجرى الأرض الزراعية . لا يدخل ضمن حالات الاختصاص الانفرادى لهذه اللجان .
٣٤١	٦٩	( الطعن رقم ٥٦٤ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٢ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٣ — لجان الفصل فى المنازعات الزراعية . ق ٥٤ لسنة ١٩٦٦ . عدم اختصاصها بالمنازعات الخاصة بايجار الحدائق .
١١٢٥	١٩٤	(الطن رقم ٥ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٥/٤) ... ٤ — المنازعة فى مساحة الأرض المؤجرة . اختصاص لجنة الفصل فى المنازعات الزراعية بنظرها قبل صدور القانون ٧٦ لسنة ١٩٧٥ . اختصاص المحكمة الجزئية بنظرها بعد صدوره لاينفى اختصاص المحكمة الابتدائية بها باعتبارها طلبا عارضا فى دعوى المطالبة بالأجرة .
١٥٩٧	٢٧٦	(الطن رقم ٦٢٥ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/١١/٢) ... ٥ — إقرار لجان الفصل فى المنازعات الزراعية بالفصل فى المنازعات الناشئة عن تأجير الأراضى الزراعية من الباطن . قاصر على العقود القائمة وقت العمل بالقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ . العقود السابقة التى تحولت الى عقود بين المؤجر والمستاجر من الباطن مباشرة . اختصاص القضاء العادى بنظر المنازعات بشأنها .
١٦٨١	٢٩٠	(الطن رقم ٥ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٧/١١/١٦) ... ٦ — الاختصاص الانفرادى للجان الفصل فى المنازعات الزراعية . منازعة . المنازعة بشأن عدم نفاذ عقد الايجار الصادر من أحد الشركاء على الشيوع قبل باقى الشركاء . الاختصاص بنظرها للمحاكم العادية دون اللجان .
١٨٤٦	٣١٦	(الطن رقم ٥٨٧ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/١٢/٢١) ... ٧ — الحكم بوقف الدعوى لتعلق الفصل فيها على إثبات العلاقة التجارية بمعرفة لجنة الفصل فى المنازعات الزراعية . ماهيته . وجوب الترام المحكمة به وبالقرار الذى تصدره اللجنة . لا يغير من ذلك خروج هذه المسألة من اختصاص اللجنة .
١٨٥٢	٣١٧	(الطن رقم ٦١٥ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/١٢/٢١) ...



الصفحة	القاءد	
		٨ — لجان الفصل فى المنازعات الزراعية • ماهيتها • جهات إدارية ذات اختصاص قضائى • جواز قيامها بتفسير القرارات الصادرة منها •
١٨٥٢	٣١٧	(الطن رقم ٦١٥ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/١٢/٢١) ... ..
		٩ — تأييد اللجنة الاستئنافية للفصل فى المنازعات الزراعية لقرار اللجنة الابتدائية • صدور قرار التفسير من اللجنة الابتدائية • خطأ • عدم الطعن عليه • أثره • صيرورته نهائيا وله حجته •
١٨٥٢	٢١٧	(الطن رقم ٦١٥ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/١٢/٢١) ... ..
إعلان		
(أولا) الإعلان فى الموطن الأصلى .		
		١ — الإعلان فى الموطن الأصلى • كفاية تسليم الصورة إلى أحد المقيمين مع المراد إعلانه حال غيابه • عدم وجوب التحقق من الصلة بينه وبين المراد إعلانه •
٢٣٢	٥١	(الطن رقم ٣٨ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٧/١/١٢) ... ..
		٢ — المواطن فى الشريعة الإسلامية • ماهيته • احتمال تعدده •
٢٣٢	٥١	(الطن رقم ٣٨ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٧/١/١٢) ... ..
		٣ — المواطن فى مفهوم المادتين ٤٠ • مدنى • ٢٠ • من اللائحة الشرعية • المكان الذى اعتاد الشخص الإقامة فيه بصفة مستقرة • التغيب عنه قترات • لا أثر له •
١٣٥٤	٢٣٤	(الطن رقم ٣٦ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/١) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		<p>٤ — المحضر غير مكلف، بالتحقق من صفة من يتقدم إليه في موطن المعلن إليه لتسلم وثيقة ثمن ورد يبانهم في المادة ١٠. مرافعات. رفض الإحالة للتحقيق لاثبات أن من تسلم الإعلان غير تابع للمعلن إليه. لا خطأ.</p>
٤٠٦	٧٩	<p>(الطن رقم ٧١٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٩) ... ..</p> <p>٥ — إغفال المحضر اثبات أن من تسلم صورة الإعلان يقيم مع المعلن إليه وأن الأخير غير موجود. أثره. بطلان الإعلان. ١٠ مرافعات.</p>
١٨٨٨	٣٢٣	<p>(الطن رقم ٢٢٠ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٦/١٢/٢٧) ... ..</p> <p>(ثانيا) الإعلان في المحل المختار :</p> <p>١ — مكتب المحامي الموكل عن الخصم. اعتباره محلا مختارا له في درجة التقاضي الموكل فيها. إعلانة بالقرار الصادر بإعادة الدعوى للمرافعة في هذا المحل. لا خطأ.</p>
١١٥٨	١٩٩	<p>(الطن رقم ٧٢٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/١٠) ... ..</p> <p>(ثالثا) إعلان رجال الجيش :</p> <p>١ — إعلان رجال الجيش. وجوب تسليمه إلى الإدارة القضائية المختصة بالقوات المسلحة. تسليم الاعلان للنيابة دون ثبوت استلام الإدارة المذكورة له. أثره. بطلان الاعلان.</p>
٥٦٩	١٠٤	<p>الطن رقم ٢٥ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٢٤ ... ..</p> <p>٢ — إعلان أفراد القوات المسلحة. وجوب تسليم الصورة للإدارة القضائية المختصة.</p>
٦٩٧	١٢٧	<p>الطن رقم ٥١٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/١٦ ... ..</p>

الصفحة	القائمة	
		٣ — إغفال الخصم إخطار خصمه بتجنيد في الجيش . أثره . نسخة إعلانه في موطنه الأصلي .
١٦٩٣	٢٩١	(الطن رقم ٢٣٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/١٦) ... ..
		(رابعاً) إعلان الأشخاص الاعتبارية .
		١ — إعلان الأشخاص الاعتبارية الخاصة . وجوب تسليم الصورة في مركز الإدارة للنائب عنها المنصوص عليه في عقد إنشائها أو نظامها . جواز تسليم الصورة لمن يقوم مقام النائب عنها . م ١٣/٤ مرافعات .
٤٥٤	٨٧	(الطن رقم ٦١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/١٥) ... ..
		٢ — تسليم الاعلان في مركز إدارة المؤسسة العامة . صحيح لا اعتماد بمركز الإدارة القانونية للمؤسسة .
٤٥٤	٨٧	(الطن رقم ٦١ لسنة ٤٢ ق «أحوال شخصية» — جلسة ١٩٧٧/٢/١٥)
		٣ — المؤسسة العامة . ليست مصلحة حكومية أو هيئة عامة . لا محل لإعلانها بصحيفة الدعوى في إدارة قضايا الحكومة .
٤٥٤	٨٧	(الطن رقم ٦١ لسنة ٤٢ ق «أحوال شخصية» — جلسة ١٩٧٧/٢/١٥)
		(خامساً) بيانات الإعلان .
		١ — كيفية تسليم أوراق الإعلان وإعتبار الدعوى كأن لم تكن لعدم تكليف المدعى عليه بالحضور خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إيداع الصحيفة . مادتان ١٠ ، ٧٠ مرافعات . سرياتها على دعاوى الأحوال الشخصية . ق ٦٢ لسنة ١٩٥٥ .
٤٣٠	٨٢	(الطن رقم ١٠ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٩) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		٢ - تسليم الإعلان لغير شخص المعلن إليه . وجوب إثبات المحضر بالإعلان البيان الخاص بإخطاره بكتاب مسجل . ١١م . مرافعات قبل تعديلها بالقانون . . السنة ١٩٧٤ . عدم جواز تكملة النقص بورقة الإعلان بدليل غير مستمد من الورقة ذاتها .
٦٤٦	١١٨	( الطعن رقم ٤٥٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٣/٩ ) ... .. ٣ - عدم بيان الطامن الخطوات التي أغفل المحضر إثباتها في الإعلان . نعى بجهل غير مقبول .
٦٤٧	١١٨	( الطعن رقم ٤٥٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٦/٣/٩ ) ... .. ٤ - إثبات المحضر اتباعه القواعد المقررة في القانون لضمان وصول صورة الإعلان إلى المعلن إليه . سبيل إثبات العكس . الإدعاء بالتزوير .
٧٦٨	١٣٧	( الطعن رقم ١٦ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٧/٣/٢٣ ) ... .. ٥ - أوراق المحضرين . بياناتها . خلوص صورة الإعلان من بعضها . أثره . بطلان الإعلان . علة ذلك . قيام الصورة مقام الأصل بالنسبة للمعلن إليه .
١٧٥٩	٣٠١	( الطعن رقم ٥٨٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٧/١٢/٧ ) ... .. ٦ - بطلان صحيفة الاستئناف لخلو صورتها من بيان تاريخ الإعلان ووقته واسم المحضر وتوقيعه . لا يزول بحضور المعلن إليه بالجلسة المحددة . علة ذلك . عدم تحقق الغيبة من الإجراء
١٧٥٩	٣٠١	( الطعن رقم ٥٨٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٧/١٢/٧ ) ... .. ٧ - بطلان الصحيفة الناشئة عن اغفال توقيع المحضر على صورة الإعلان . متعلق بالنظام العام . لا يسقط بحضور المعلن إليه ولا بالتزول عنه .
١٧٥٩	٣٠١	( الطعن رقم ٥٨٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٧/١٢/٧ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		(سادسا) بطلان الاعلان :
		١ - بطلان إعلان صحيفة الطعن بالنقض . نسبي . عدم جواز التمسك به لغير من شرع لمصاحته . لا يغير من ذلك أن يكون الموضوع غير قابل للتجزئة .
٢١٧	٤٩	( الطعن رقم ٥٧٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/١/١١ ) .. ..
٢٢٤	٥٠	( الطعن رقم ٤٠٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/١/١٢ ) .. ..
		٢ - بطلان الإجراءات لعدم إعلان أحد الخصوم بقرار إعادة الدعوى للمرافعة . نسبي . لا يجوز لغيره من الخصوم التمسك به .
٢٢٤	٥٠	( الطعن رقم ٤٠٣ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/١/١٢ ) .. ..
		٣ - حضور المدعى عليه بناء على إعلان باطل . أثره . سقوط حقه في التمسك ببطلان الإعلان . حضوره من تلقاء نفسه أو بناء على ورقة أخرى . لا يسقط حقه في التمسك بالبطلان م ١١٤ مرافعات .
٤٣٠	٨٢	( الطعن رقم ١٠ لسنة ٤٥ ق "أحوال شخصية" جلسة ١٩٧٧/٢/٩ ) ..
١٢٣٠	٢١٢	( الطعن رقم ٦٩٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/١٧ ) .. ..
		٤ - بطلان أوراق التكليف بالحضور لغيب في الإعلان . بطلان نسبي . لصاحب المصلحة وحده التمسك به أمام محكمة الموضوع .
٩٠٩	١٥٦	( الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/٥ ) .. ..
١٦٨١	٢٩١	( والطعن رقم ٢٤٧ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٧/١١/١٦ ) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		<p>٥ - الدفع الذي يتعين على المحكمة بحثه . هو الدفع الصريح الجازم . دفع الخصم بعدم إعلانه بتعجيل الدعوى بعد الانقطاع في ميعاد سنة . لا يعتبر دفعا ببطلان الإعلان الموجه إليه .</p>
٩٠٩	١٥٦	<p>( الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/٥ ) ... ..</p>
		<p>٦ - الإجراء الباطل بطلانا غير متعلق بالنظام العام . اعتباره صحيحا طالما لم يتمسك صاحب المصلحة بالبطلان في الوقت المناسب .</p>
٩٠٩	١٥٦	<p>( الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/٥ ) ... ..</p>
		<p>٧ - بطلان الإعلان . نسبي . زواله بتحقيق الغاية من الإجراء أو بالتزول الصريح أو الضمني . مثال بشأن إعلان الرغبة في الأخذ بالشفعة .</p>
٧٠٥	١٢٨	<p>( الطعن رقم ٥٦٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٣/١٦ ) ... ..</p>
		<p>٨ - بطلان أوراق التكليف بالحضور لعيب في الإعلان . نسبي . زواله بالتزول عنه صراحة أو ضمنا . عدم جواز الرجوع في التنازل .</p>
٦٩٧	١٢٧	<p>( الطعن رقم ٥١٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/١٦ ) ... ..</p>
		<p>٩ - تقديم المطعون ضده مذكرة بدفاعه في الميعاد القانوني . تمسكه ببطلان إعلانه دون بيان وجه المصلحة . أثره . عدم قبول الدفع بالبطلان .</p>
١٢٢٥	٢١١	<p>( الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/١٦ ) ... ..</p>
١٥٥٦	٢٦٩	<p>( والطعن رقم ٢٥٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٧/٢٦ ) ... ..</p>
		<p>١٠ - القضاء ببطلان الحكم الاستدائي لبطلان إعلان المدعى عليه بصحيفة افتتاح الدعوى . أثره . وجوب وقوف</p>



الصفحة	القاعدة	
		الحكمة الاستثنائية عند حد تقرير بطلان الحكم المستأنف . قضاؤها في موضوع الدعوى . خطأ .
١٣١٣	٢٢٧	(الطن رقم ٤١٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/٢٠) ... .. (سابعاً) إعلان صحيفة الدعوى .
		١ - انعقاد الخصومة . شرطه . إعلان المدعى عليه بصحيفة الدعوى إعلاناً صحيحاً . تخلف هذا الشرط . أثره . زوال الخصومة كآثر للطالبة القضائية .
١٣١٣	٢٢٧	(الطن رقم ٤١٩ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٥/٣٠) ... .. ٢ - انعقاد الخصومة . شرطه . إعلان المدعى عليه بصحيفة الدعوى . إغفال ذاك . أثره بطلان الصحيفة . هذا البطلان لا يصححه حضور المدعى عليه .
١٤٩٦	٢٦٠	(الطن رقم ٤٦١ سنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٧/٦/٢٥) ... .. (ثامناً) الاعلان بالبريد .
		١ - إعلان الممرل بربط الضريبة بطرق البريد . إجراءاته . اختلافها عن إجراءات الإعلان في قانون المرافعات . علم الوصول ورقة رسمية . إنكار الممول توقيعه عليه . لا يكفي . وجوب الطن عليه بالتزوير .
١٨٢٧	٣١٤	(الطن رقم ٤٣٢ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٠) ... .. ٢ - بطلان إعلان أحد الورثة بالنموذج الخاص بتقدير عناصر التركة . أثره . انفتاح ميعاد الطعن أمام لجنة الطعن . استفادته باقى الورثة منه .
٨٨٢	١٥٣	(الطالب رقم ٢٢٧ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٤/٢) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		<b>أعمال تجارية</b>
		١ - خلو الصك من شرط الأذن . أثره . نخرجه من نطاق الأوراق التجارية . عدم خضوعه للتقادم الصرفي . الأوراق المحررة لأعمال تجارية . وجوب اشتغالها أيضا على شرط الأذن .
١١٦٨	٢٠٠	(الطعن رقم ٦٥ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٥/١٠) ... ..
		٢ - السند الأذني اعتباره عملا تجاريا متى وقعه تاجر ولو كان مترتبا على معاملة مدنية .
١٣٢٣	٢٢٩	(الطعن رقم ٧٠ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٦/٥/٣٠) ... ..
		<b>إفلاس</b>
		١ - إفلاس المدين قبل حلول أجل الدين المكفول . وجوب تقديم الدائن بحقه في تفليسه المدين وإلا سقط حقه في الرجوع على الكفيل يقدر ما أصابه من ضرر ٧٨٦ مدين . لا محل لأعمال هذا النص إذا حصل الدائن على حكم بإلزام المدين والكفيل بالدين .
١٩٤	٤٦	(الطعن رقم ٦٣٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/١/١١) ... ..
		٢ - منع اتخاذ إجراءات إنفرادية على أموال المدين المفلس عدم سريانه على الدائنين المرتهنين وأصحاب الاختصاص وحقوق الأمتياز العقارية سواء قبل الحكم بشهر الإفلاس أو بعده . حقهم في مباشرة هذه الإجراءات .
٩٧٤	١٦٧	(الطعن رقم ٤٢٥ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٦/٤/١٨) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٣ — الوفاء في فترة الرتبة بالديون الحالة . جواز الحكم بطلانه . م ٢٢٨ من قانون التجارة . شرطه . أن يلحق بجماعة الدائنين ضرر . بيع الدائن المرتين للبضاعة المرهونة له حيازيا . لا يضار منه جماعة الدائنين . (الطن رقم ٤٣٥ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٨/٤/١٩٧٦)
٩٧٤	١٦٧	...
		<b>التزام</b>
		<b>الالتزام بالارادة المنفردة :</b>
		الوعد بالجائزة . أركانه . م ١٦٢ مدني . توجيه الوعد لشخص معين . لا يعد وعدا بجائزة . مثال بشأن الاتفاق على اتعاب المحامي . (الطن رقم ٤٨٢ لسنة ٣٩ ق جلسة ٢٣/٢/١٩٧٧)
٥١١	٩٧	...
		<b>الالتزام بتحقيق غاية :</b>
		التزام الناقل البحري . التزام بتحقيق غاية . تحقق مسئولية باتبات أن تلف البضاعة أو هلاكها حدث أثناء تنفيذ عقد النقل . تفي هذه المسئولية . وسيلته . اثبات الناقل أن التلف أو الهلاك راجع إلى عيب في البضاعة أو إلى القوة القاهرة أو خطأ الغير . (الطن رقم ٤٥٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ٢٠/٢/١٩٧٧)
١٤٥٢	٢٥٢	...
		<b>الالتزام ببذل عناية :</b>
		التزام الوكيل بأجر في تنفيذ التزامه . التزام ببذل عناية . جواز الاتفاق على أن يكون التزاما بتحقيق غاية . مثال بشأن الاتفاق على استحقاق المحامي الاتعاب عند كسب الدعوى . (الطن رقم ٤٨٢ لسنة ٣٩ ق جلسة ٢٣/٢/١٩٧٧)
٥١١	٩٧	...



الصفحة	القاعدة	
		أوصاف الالتزام :
		”التضامن“ :
		١ — انتقال ملكية المنشأة لا يؤثر في استمرار عقود عملها . مسئولية رب العمل الجديد بالتضامن مع صاحب العمل السابق عن تنفيذ حقوق العمال السابقة على انتقال الملكية .
٦١٢	١١٢	(الطعن رقم ٣٣٩ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٧/٣/٦) .. .. ٢ — مسؤولية الوكيل عن عمل نائبه . شرطه . أن يكون قد أنابه دون ترخيص من الموكل . م ١/٧٠٨ مدني .
١١١٨	١٩٣	(الطعن رقم ١٥٠ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٧/٥/٣) .. .. ٣ — طلب الوكالة الزام المدعى عليهما متضامين بما تم تحصيله لحسابها لأن الأول وكيل عنها والثاني نائب للوكيل أنابه دون ترخيص منها . أثره . للحكمة أن تقضى في الدعوى على على هذا الأساس لا يعتبر ذلك تغييرا لسبب الدعوى .
١١١٨	١٩٣	(الطعن رقم ١٥٠ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٧/٥/٣) .. .. ٤ — المسؤولية التضامنية للوكلاء قبل الموكل . شرطها . أن تكون الوكالة غير قابلة للانقسام أو عند وقوع خطأ مشترك بينهم جميعا . م ١/٧٠٧ مدني .
١١١٨	١٩٣	(الطعن رقم ١٥٠ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٣) .. .. ٥ — النعي الذي لا يحقق سوى مصلحة نظرية صرف للطاعن . خير منتج . مثال بشأن طلب التضامن لأول مرة في الاستئناف
١١٥٨	١٩٩	(الطعن رقم ٧٢٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٥/١٠) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		انتقال الالتزام :
		”حوالة الحق“ :
		١ - الحق الشخصي أيا كان محله قابل للحوالة كأصل . يستوى في ذلك أن يكون الحق منجزا أو معلقا على شرط أو مقترنا بأجل أو أن يكون حقا مستقبلا .
٧٣٢	١٣٣	(الطن رقم ٣٥٢ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٧/٣/٢٢) ... ..
		٢ - حوالة الحق لا تلشى التزاما جديدا في ذمة المدين . انتقال الالتزام ذاته بجميع مقوماته وخصائصه .
٧٣٢	١٣٣	(الطن رقم ٣٥٢ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٧/٣/٢٢) ... ..
		٣ - طلب حجز السيارة ، ماهيته . جواز حوالة الحقوق الناشئة عنه . انتقال الحق المحال به بمجرد انعقاد الحوالة .
٧٣٢	١٣٣	(الطن رقم ٣٥٢ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/٢٢) ... ..
		٤ - حوالة الحق تتم دون حاجة إلى رضا المدين . م ٣٠٣ مدني . انتقال الحق المحال به بمجرد انعقاد الحوالة . لا يغير من ذلك عدم نقاذهما في حق المدين المحال عليه .
٧٣٢	١٣٣	(الطن رقم ٣٥٢ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٧/٣/٢٢) ... ..
		٥ - ضمان المحيل لأنفاله الشخصية . م ٣١١ مدني . حق المحال له في التعويض . شموله قيمة الحق المحال به وكافة الأضرار التي لحقت بالمحال له .
٧٣٢	١٣٣	(الطن رقم ٣٥٢ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٧/٣/٢٢) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٦ — حوالة المورثة حقها إلى ورثتها في باقي ثمن أطيان مبيعة قنها خلال خمس السنوات السابقة على الوفاء . ثبوت جدية هذا التصرف . أثره . وجوب استبعاده قيمة الحق المحال به كاملا من وعاء ضريبة التركات ولو كان مادفعته المورثة من عوض أقل من تلك القيمة .
٧٠٩	١٢٩	( الطعن رقم ٤٤٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/٣/١٩ ) ... ..
		٧ — حوالة الحق . ماهيتها . وجوب مراعاة القواعد العامة في الأثبات . مثال في إيجار .
٨٧٧	١٥٢	( الطعن رقم ٦٠١ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٣/٣٠ ) ... ..
		تنفيذ الالتزام :
		١ — لقاضى الموضوع الزام المدين بالتعويض بدلا من تنفيذ الزامه عينيا . شرطه . أن يكون التنفيذ مرهقا له ولا يلحق بالدائن ضررا جسيما . عدم جواز إثارة المدين لهذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض .
٨٦٥	١٥١	( الطعنان ٥٦٥ ، ٥٧٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٣٠ ) ..
		٢ — تنفيذ الالتزام . إما أن يكون عينيا أو - ن طريق التعويض . التعويض قد يكون نقديا أو عينيا .
١١٥٨	١٩٩	( الطعن رقم ٧٢٤ لسنة ٤٢ — جلسة ١٩٧٧/٥/١٠ ) ... ..
		٣ — حظر التعهد المقوم بعملة أجنبية . ق ٨٠ لسنة ١٩٤٧ شرطه . صدور التعهد في مصر . التعهد الصادر في الخارج . شرط تجريمه . تنفيذ التعهد المقوم بعملة أجنبية . عدم خضوعه للقانون المذكور إلا في حدود ماقررتة المادة الخامسة منه .
١٥٥٦	٢٦٩	( الطعن رقم ٢٥٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٧/٢٦ ) ... ..



الصفحة	القاعدة	
١٥٥٦	٢٦٩	<p>٤ - القضاء بالدين المستحق لدائن غير مقيم في مصر .</p> <p>ق ٨٠ لسنة ١٩٤٧ . النص في الحكم على مراعاة تنفيذه بالكيفية التي وردت بالقانون المذكور . عدم اعتبار الحكم معلقا على شرط .</p> <p>(الطعن رقم ٢٥٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٧/٢٦) ... ..</p> <p>٥ - عدم تحديد الحكم بمقدار الدين بالجنهات الاسترالييه وتحديد بالعملة المحمية . لا محل بهد ذلك لبيان أسس التحويل إلى هذه العملة الأخيرة .</p>
١٥٥٦	٢٦٩	<p>(الطعن رقم ٢٥٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٧/٢٦) ... ..</p> <p>”حق الحبس والدفع بعدم التنفيذ“ :</p> <p>١ - وضع يد المشتري على العين المبيعة بعد فسخ العقد استنادا إلى حقه في حبسها حين استرداد الثمن . حيازة عرضية . عدم صلاحيتها سببا لكسب الملكية بالتقادم .</p>
٨٣٠	١٤٧	<p>(الطعن رقم ٤٢٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٧/٣/٣٠) ... ..</p> <p>٢ - الدفع بعدم التنفيذ . مقصور على ما تقابل من التزامات طرفي الاتفاق . لمحكمة الموضوع استظهار ارادتهما في هذا الخصوص .</p>
٥٠٥	٩٦	<p>(الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٢٢) ... ..</p> <p>٣ - اشتغال الاتفاق على عقدى بيع وإيجار مستقل كل منهما من الآخر . دفع البائع بعدم تنفيذ التزامه في عقد البيع لعدم تنفيذ الطرف الآخر التزامه في عقد الإيجار . استخلاص محكمة الموضوع استقلال كل من الالتزامين عن الآخر بأسباب سائغة . رفض الدفع . لا خطأ .</p>
٥٠٥	٩٦	<p>(الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٢٢) ... ..</p>

الصفحة	القاعدة	
		الحوادث الطارئة :
		١ — تطبيق حكم المادة ١٤٧/٢ مدني بشأن الحوادث الطارئة . شرطه . تقدير كون الحادث الطارئ، عاما غير متوقع . من سلطة قاضي الموضوع مادام أنه أقام قضاءه على أسباب سائغة .
٦٠٠	١١٠	( الطعن رقم ٥٨٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/١ ) ... ..
		٢ — تقدير مدى الارهاق الذي أصاب المدين من جراء الحادث الطارئ . م ١٤٧/٢ مدني . متروك لقاضي الموضوع . مناط الارهاق . الاعتبارات الموضوعية للصيغة لا الظروف المتعلقة بالمدين .
٦٠٠	١١٠	( الطعن رقم ٥٨٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/١ ) ... ..
		٣ — تطبيق المادة ١٤٧/٢ مدني بشأن الحوادث الطارئة . وجوب تحميل المدين الخسارة المألوفة التي يمكن توقعها عند التعاقد . تقسيم ما يزيد على ذلك من خساره غير مألوفة بالتساوي بين المتعاقدين . لاعتبار الظروف الذاتية للمدين .
٦٠٠	١١٠	( الطعن رقم ٥٨٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/١ ) ... ..
		إنقضاء الالتزام :
		«الوفاء» :
		١ — الاتفاق على حلول الموفى بالدين محل الدائن . عدم اشتراط رضا المدين . وجوب اتمام الاتفاق على الحلول وقت الوفاء على الأكثر . م ٣٢٧ مدني .
٧٤٥	١٣٤	( الطعن رقم ٣٨٨ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٣/٢٢ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٢ - الاتفاق على الحلول المبرم بين الموفى بالدين والدائن . إثباته . خضوعه للقواعد العامة دون التقييد بشكل خاص . الحلول في التأمينات . وقوعه بحكم القانون دون حاجة لاتفاق خاص . م ٣٢٩ مدني .
٧٤٥	١٣٤	( الطعن رقم ٣٨٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٣/٢٣ ) .. ..
		٣ - الحلول محل الدائن المرتين في الحق المضمون بالرهن . مدم جواز التمسك بالرهن في مواجهة الغير إلا بالتأشير بالحلول على هامش القيد الأصلي . م ١٠٥٣/٢ مدني . لا شأن لذلك بنفاذ الحلول قبل الغير .
٧٤٥	١٣٤	( الطعن رقم ٣٨٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٣/٢٢ ) .. ..
		٤ - الوفاء في فترة الرية بالديون الحالة . جواز الحكم ببطلانه . م ٢٢٨ من قانون التجارة . شرطه . أن يلحق بجماعة الدائنين ضرر . بيع الدائن المرتين للبضاعة المرهونة له حيازيا . لا يضار منه جماعة الدائنين .
٩٧٤	١٦٧	( الطعن رقم ٤٢٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/١٨ ) .. ..
		٥ - الوفاء من الغير المبرئ لذمة المدين . شرطه . أن تتجه إرادته للوفاء بدين غيره .
١٠٣٢	١٧٧	( الطعن رقم ٢٨٣ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٧/٤/٢٥ ) .. ..
		٦ - اكتساب القضاء النهائي قوة الأمر المقضي . شرطه . فصل الحكم في وجود الدين دون أن يعرض للوفاء به . لا يحوز قوة الأمر المقضي بالنسبة لواقعة الوفاء التي يشيرها الخصم من بعد .
١٠٣٢	١٧٧	( الطعن رقم ٢٨٣ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٧/٤/٢٥ ) .. ..



الصفحة	القائمة	
		”العرض والايذاع“ :
		الايذاع الذي لم يسبقه عرض حقيقي . لا يعد وفاء ميرثا للذمة .
١٧٤	٤٤	(الطن رقم ٤٦٠ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/١/٥) ... ..
		”المقاصة القانونية“ :
		١ — المقاصة القانونية بين أجر العامل وبين دين رب العمل الناشئ عن قرض أو تعويض عن الائتلاف . مناطها . ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ . ما عداها يخضع للقواعد العامة . م ٣٦٤ مدني .
٧٧٩	١٣٩	(الطن رقم ٤٦٤ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٢٦) ... ..
		٢ — وقوع المقاصة القانونية . شرطه . خلو الدينين من النزاع وأن يكون كل منهما مستحق الأداء معلوم المقدار .
٨٣٠	١٤٧	(الطن رقم ٤٢٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٣٠) ... ..
		٣ — المقاصة القانونية . شروطها . وقوعها بقوة القانون . جواز التمسك بها لأول مرة في الاستئناف . مثال في ايجار .
٩٣٦	١٦٠	(الطن رقم ٥٥٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/٦) ... ..
		٤ — تحقق شروط المقاصة القانونية بين جزء من الأجرة المتأخرة وبين الفروق المستحقة للمستاجر قبل التكليف بالوفاء . لا يبطل التكليف بالوفاء المتضمن كامل الأجرة المتأخرة . هلة ذلك .
١٦٣٢	٢٨١	(الطن رقم ٩ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٧/١١/٩) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		<p>”المقاصة القضائية“ :</p> <p>المقاصة القضائية . شروطها . وجوب طلبها بدعوى أصلية أو بطلب عارض . لا يجوز طلبها لأول مرة في الاستئناف . مثال في ايجار .</p>
٩٣٦	١٦٠	<p>( الطعن رقم ٥٥٥ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٤/٦ ) .. ..</p> <p>”إستحالة التنفيذ“ :</p> <p>١ — استحالة تنفيذ التزام أحد المتعاقدين بسبب أجنبي . أثره . انفساخ العقد من تلقاء نفسه . تحمل المدين بالإلتزام تبعه الاستحالة .</p>
٢١١	٤٨	<p>( الطعن رقم ٢٥٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/١/١١ ) .. ..</p> <p>٢ — ثبوت أن التزام البائع بنقل ملكية السيارة المباعة قد صار مستحيلا بسبب تأميم منشأته . وجوب الزام البائع برد الثمن م ١٦٠ مدنى .</p>
٢١١	٤٨	<p>( الطعن رقم ٢٥٦ لسنة ٤٣ جلسة ١٩٧٧/١/١١ ) .. ..</p> <p>٣ — الحكم بفسخ البيع . أثره . للمشتري استرداد ما دفعه من الثمن تطبيقا للمادة ١٨٢ مدنى . انفساخ العقد من تلقاء نفسه . استرداد المشتري لما دفعه من ثمن في هذه الحالة . اعتباره من آثار انفساخ العقد طبقا للمادة ١٦٠ مدنى .</p>
٢١١	٤٨	<p>( الطعن رقم ٢٥٦ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/١/١١ ) .. ..</p> <p>٤ — إعتقال العامل . قوة قاهرة تجعل تنفيذ التزامه مستحيلا . أثره . وقف العقد مؤقتا دون انفساخه . التزام رب العمل رغم ذلك بالأجر عن فترة إعتقاله .</p>
٦١٢	١١٢	<p>( الطعن رقم ٣٣٩ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٧/٣/٦ ) .. ..</p>

الصفحة	القاعدة	
		٥ — استيلاء جهة الاصلاح الزراعى على العين المباعة باعتبارها داخله فى القدر الزائد فى ملكية البائع . أثره . انفساخ عقد البيع من تلقاء نفسه لاستحالة تنفيذ الالتزام بنقل الملكية .
٩٠٩	١٥٦	( الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/٥ ) ... ..
		٦ — استحالة تنفيذ التزام البائع بنقل الملكية لسبب أجنبي . لا يعفيه من رد الثمن للمشتري .
٩٠٩	١٥٦	( الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/١٥ ) ... ..
		” تجديد الالتزام “ :
		١ — تجديد الالتزام . لا يفترض . وجوب الاتفاق عليه صراحة .
١٥٤٣	٢٦٨	( الطعن رقم ٧٢١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/٣٠ ) ... ..
		٢ — استبدال الدين . أمر موضوعى . استقلال فاضى الموضوع بالفصل فيه .
١٥٤٣	٢٦٨	( الطعن رقم ٧٢١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/٣٠ ) ... ..
<b>التماس إعادة النظر</b>		
		١ — عدم جواز الطعن بالتماس إعادة النظر فى الحكم الذى سبق الطعن فيه بهذا الطريق .
٢٨٩	٦٠	( الطعن رقم ٣٨٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٧/١/٢٢ ) ... ..
		٢ — رفع التماس إعادة النظر بعد التماس سابق فى ذات الحكم . غير جائز . الحكم الصادر فى التماس . جواز الطعن فيه طبقاً للقواعد العامة .
١٨٧١	٣٢٠	( الطعن رقم ١٣ لسنة ٦٤ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٩٧٧/١٢/٢١ )



الصفحة	القاعدة	
		٣ - الحكم الصادر من محكمة الاستئناف في التماس إعادة النظر المرفوع إليها . جواز الطعن فيه بطريق النقض . (الطعن رقم ١٣ لسنة ٤٦ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٩٧٧/١٢/٢١)
١٨١٧	٣٢٠	
		٤ - حجية الأحكام . امتدادها إلى الدائنين العاديين للخصوم . جواز التظلم من الحكم بطريق التماس إعادة النظر متى أثبت الدائن غش المدين أو تواطئه . ٨/٢٤١ مرافعات . (الطعن رقم ١٦ لسنة ٤٤ جلسة ١٩٧٧/٤/١٣) ... ..
٩٦٢	١٦٤	
		٥ - الغش كسبب لالتماس إعادة النظر . ماهيته . استناد الحكم الملتبس فيه في قضائه إلى حكم قدمه الخصم وادعى بأنه نهائي . لا يعد غشا يحيز الالتماس . علة ذلك . (الطعن رقم ١٣ لسنة ٤٦ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٩٧٧/١٢/٢١)
١٨٧١	٣٢٠	
		٦ - التماس إعادة النظر في منازعات الأحوال الشخصية . خضوعه للأحكام الواردة في قانون المرافعات . (الطعن رقم ١٣ لسنة ٤٦ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٩٧٧/١٢/٢١)
١٨٧١	٣٢٠	
<b>أمر أداء</b>		
		١ - أمر الأداء الصادر بإلزام المستأجر بالأجرة الاتفاقية . لا يجوز قوة الأمر المقضي بالنسبة لقانونية الأجرة . حق المستأجر في إقامة دعوى بتحديد الأجرة القانونية . علة ذلك . (الطعن رقم ٤٦٠ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/١/٥) ... ..
١٧٤	٤٤	
		٢ - عدم توافر شروط استصدار أمر الأداء بالأوراق التي يستند إليها المدعى . تعويل المحكمة عليها في إثبات الدين . لاتناقض . (الطعن رقم ٥٠٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/١/٣١) ... ..
٣١٠	٦٤	

الصفحة	القاعدة	
		٣ — سلوك طريق استصدار أمر الأداء . شرطه . طلب المشتري استرداد الثمن المدفوع منه بمقتضى عقد بيع قضى بإبطاله . رفع الدعوى به بالطريق العادى دون طريق أمر الأداء . لاخطأ .
٣١٠	٦٤	(الطن رقم ٥٠٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/١/٢١) ... .. ٤ — طلب المستأجر استرداد فروق الأجرة المصاحب لطلب التخفيض . سبيل المطالبة له . الطريق العادى لرفع الدعوى دون سلوك طريق أمر الأداء . علة ذلك .
٩٣٦	١٦٠	(الطن رقم ٥٥٥ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/٤/٦) ... .. ٥ — اختصاص قاضى التنفيذ بإصدار أمر الحجز التحفظى أو حجز مالمدين لدى الغير . الاستثناء . اختصاص قاضى أمر الأداء بإصداره متى توافر فى الدين شروط استصدار أوامر الأداء . لمحكمة الموضوع سلطة تقدير توافر هذه الشروط . مثال بشأن استرداد مادفع زائدة عن الأجرة القانونية .
١٧٤	٤٤	(الطن رقم ٤٦٠ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/١/٥) ... .. ٦ — الأمر بحجز مالمدين لدى الغير . اختصاص قاض الأمور الوقفية بإصداره . م ٥٤٥ مرافعات سابق . اختصاص قاض الأداء بإصداره . شرطه . م ٨٥٨ مرافعات سابق . صدور أمر الحجز من قاضى الأداء فى حالة لا تتوافر فيها شروط إصدار أمر الأداء . أثره . بطلان الأمر .
٨٠١	١٤٢	(الطن رقم ١٤٧ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٧/٣/٢٨) ... .. ٧ — سقوط أمر الأداء لعدم إعلانه خلال ستة أشهر . جزاء مقرر لمصلحة المدين . عدم التمسك به فى صحيفة التظلم قبل التكلم فى الموضوع . أثره . سقوط الحق فيه . لا يغير من ذلك تمسك المتظلم ببطلان أمر الأداء .
١٢٢٠	٣١٠	(الطن رقم ٣٤ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/١٦) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		<b>أموال</b>
		١ - المقارنات التي تنزع ملكيتها للنفقة العامة • اكتسابها صفة المال العام • عدم جواز اكتساب ملكيتها بأي سبب من الأسباب • م ٨٧ مدني •
٢٥٥	٥٥	(الطن رقم ٣٨٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٨/١/١٩٧٧) ... ..
		٢ - عدم تصديق نظارة المالية على بيع زوائد التنظيم التي تمنح عشرة جنيهاً • أثره • بقاء الأرض المبيعة على ملك الجهة البائعة • م ١٨ من شروط بيع أملاك الميرى الحرة •
١٦٣٩	٢٨٢	(الطن رقم ٤٦٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٩/١١/١٩٧٧) ... ..
		٣ - دعوى منع التعرض • وجوب توافرية التملك لدى المدعى فيها • لازم ذلك أن تكون الأموال محل الحياة جائزا تملكها بالتقادم • أثره • عدم قبول الدعوى من الحائز للأموال الخاصة بالدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة •
١٦٣٩	٢٨٢	(الطن رقم ٤٦٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٩/١١/١٩٧٧) ... ..
		<b>أهلية</b>
		<b>(أولا) المسائل الخاصة بالقاصر</b>
		١ - وقف التقادم المكسب للملكية في مواجهة القاصر اختلاف حكمه في كل من القانون المدني السابق والقانون الحالي • التقادم يسرى في القانون الحالي متى كان للقاصر نائب يمثله • حكم مستحدث ليس له أثر رجعي •
١٤٧	٤٠	(الطن رقم ٢٥٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ٤/١/١٩٧٦) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		٢ - اختصاص الولي على القاصر في الدعوى بعد زوال صفته بسلب ولايته . القضاء بالزامه بهذه الصفة بدفع المبلغ المطالب به . خطأ في القانون .
٣١٠	٦٤	( الطعن رقم ٥٠٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/١/٣١ ) ... ..
		٣ - الولي على القاصر . نيابته قانونية . تجاوز الولي حدود ولايته . أثره . عدم إنصراف أثر العمل إلى القاصر . عدم التزام الأخير إلا بقدر المنفعة التي عادت عليه .
٣١٠	٦٤	( الطعن رقم ٥٠٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/١/٣١ ) ... ..
		٤ - القضاء بإبطال البيع الصادر من الولي على القصر لعدم حصوله على إذن من المحكمة المختصة . القضاء بالزام الوصية برد الثمن إلى المشتري . إغفال المحكمة بحث دفاع الوصية بأن القصر لم يدخل ذمتهم شيء من الثمن . قصور .
٣١٠	٦٤	( الطعن رقم ٥٠٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٧/١/٣١ ) ... ..
		٥ - بلوع القاصر سن الرشد أثناء سير الدعوى . استمرار والدته في تمثيله دون تنبيه المحكمة . تحقق صفتها باعتبار أن نيابتها عنه أصبحت اتفاقية بعد أن كانت قانونية . عدم جواز إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٥٢٤	٢٦٥	( الطعن رقم ٣٨٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٦/٢٨ ) ... ..
		( ثانيا ) المسائل الخاصة بالسفاهة والعتة :
		١ - توقيع الحجر للسفاهة . لا محل لتعلق الحكم فيه على ثبوت حصول تصرفات تدل على فساد التدبير . كفاية تحقق موجهه بقيام حالة العتة .
١٨٩	٤٥	( الطعن رقم ٢٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٧/١/٥ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٢ - العته . آفة تصيب العقل فتعيبه وتنقص من كماله . لمحكمة الموضوع سلطة تقدير قيام حالة العته . مرجعها في ذلك . خبره المختصين وشواهد الحال .
١٨٩	٤٥	(الطن رقم ٢٣ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٧/١/٥) ... ..
		٣ - القضاء بالتطليق استنادا إلى إساءة الزوجة لزوجها المحجور عليه للعته . عدم جواز المجادلة أمام محكمة النقض في تقدير محكمة الموضوع لأقوال الشهود التي استندت إليها في استخلاص موضوعي سائق .
٢٣٢	٥١	(الطن رقم ٣٨ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٧/١/١٢) ... ..
		٤ - تصرف المعتوه قبل تسجيل قرار الحجر . جواز طلب إبطاله . شرطه . أن تكون حالة العته شائعة وقت التعاقد أو أن يكون المتصرف إليه على بينة منها .
٨٩٧	١٥٥	(الطن رقم ٣٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/٥) ... ..
		٥ - تقديم مذكرة إلى محكمة الاستئناف . أحال فيها الخصم إلى دفاعه في مذكرة مقدمة منه في استئناف آخر يحجوز للحكم مع الاستئناف الأول لذات الجلسة . إغفال الحكم بحث ما ورد بها من دفاع بشأن التسك بعته البائع . قصور .
٨٩٧	١٥٥	(الطن رقم ٣٦ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٤/٥) ... ..
		٦ - توقيع الحجر ورفع لا يكون إلا بمقتضى حكم . لا اعتداد بقيام موجب الحجر أو زواله .
١٢٩٣	٢٢٣	(الطن رقم ٣٣ سنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٦/٥/٢٥) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٧ - النزاع في مواد الولاية على المال ليس مخصصة حقيقية . طلب الحجر لصيق بالمطلوب المحجز عليه . الغرض منه . عدم جواز توجيهه إلى خلفه العام بعد وفاته .
١٢٩٣	٢٢٣	( الطعن رقم ٣٣ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/٢٥ ) ... ..
		٨ - وفاة المطلوب الحجر عليه قبل صدور حكم في الطلب . أثره . انتهاء الحق فيه وانتفاء ولاية محكمة الحجر بنظره . ملته ذلك . عدم اتباع الاجراءات والأحكام الخاصة بالولاية على المال بزوال موجبها . الاستثناء . الفصل في الحساب المقدم وتسليم الأموال للورثة .
١٢٩٣	٢٢٣	( الطعن رقم ٣٣ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/٢٥ ) ... ..
		٩ - استئناف الحكم الابتدائي الصادر برفض طلب توقيع الحجر . وفاة المطلوب الحجر . عليه أثناء نظر الاستئناف . وجوب إلغاء الحكم الابتدائي والقضاء بانتهاء الدعوى .
١٢٩٣	٢٢٣	( الطعن رقم ٣٣ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/٢٥ ) ... ..
		١٠ - وفاة المحجور عليه إبان نظر الطعن بالنقض وبعد أن أصبحت الدعوى مهياة للحكم فيها . لا أثر لذلك في وجوب نظر الطعن والقصل فيه . ملته ذلك .
١٢٩٣	٢٢٣	( الطعن رقم ٣٣ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/٢٥ ) ... ..
		١١ - الطعن بالنقض في مسائل الولاية على المال . حالاته . ١٠٢٥ مرافعات . التصريح للقيم بالتصرف في عقارات مملوكة للمحجور عليه . عدم قبول الطعن فيه بالنقض .
١٦١٨	٢٧٨	( الطعن رقم ٤ لسنة ٤٦ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٩٧٧/١١/٢ ) ...



الصفحة	القائمة	
		<p>”الدفع بنقص أهلية الخصم“ .</p> <p>الدفع ببطلان الإجراءات أمام محكمة أول درجة لنقص في أهلية أحد الخصوم . دفع شكلي . عدم التمسك به في صحيفة الاستئناف . أثره . سقوط الحق في إبدائه . حلة ذلك .</p>
٦٩٧	١٢٧	<p>(الطعن رقم ١٧٠ سنة ٤٣ ق - جلسة ١٦/٣/١٩٧٧) ... ..</p>
		<p>أوراق تجارية</p> <p>(أولا) الشيك :</p> <p>١ - وفاء البنك ببقية شيك مذيّل بتوقيع مزور على الساحب . وفاء غير مبرر لذمة البنك قبله . شرطه . ألا يقع خطأ من جانب العميل .</p>
٦١٩	١١٣	<p>(الطعن رقم ٧٩٣ لسنة ٤٣ ق جلسة ٧/٣/١٩٧٧) ... ..</p>
		<p>٢ - جريمة إعطاء شيك بدون رصيد متى تحقق . سبب إصدار الشيك . لا أثر له في قيام المسؤولية الجنائية وإن كان يعتد به عند المطالبة بقيمة الشيك .</p>
١٤٦٣	٢٥٤	<p>(الطعن رقم ٧١٠ لسنة ٤٣ ق جلسة ٢١/٦/١٩٧٧) ... ..</p>
		<p>٣ - رفض المحكمة المدنية القضاء للمستفيد بقيمة الشيك لاخلاله بالتزامه المقابل . لا مخالفة في ذلك لحجية الحكم الجنائي بإدانة المدعى عليه لإصداره شيكا بدون رصيد .</p>
١٤٦٣	٢٥٤	<p>(الطعن رقم ٧١٠ لسنة ٤٣ ق جلسة ٢١/٦/١٩٧٧) ... ..</p>

الصفحة	القاعدة	
١٤٦٣	٢٥٤	٤ — القضاء للمستفيد بالتعويض عن الضرر الأدبي الناشئ عن جريمة إصدار شيك بدون رصيد . القضاء بعدم أحقيته رغم ذلك لقيمة الشيك . لاتناقض . علة ذلك . ( المعلن رقم ٧١٠ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٦/٢١ ) ... ..
		( ثانيا ) السند الإذني
١٣٢٣	٢٢٩	السند الإذني . اعتباره عملا تجاريا متى وقع تاجر ولو كان مرتباً على معاملة مدنية . ( المعلن رقم ٧٠ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٧/٥/٣٠ ) ... ..
		( ثالثا ) التقدمة المصرفية .
٥٨١	١٠٧	١ — الأوراق المحررة لأعمال تجارية . خضوعها للتقدم المصرفي . شرطه . اشتغالها على البيانات الإلزامية التي يتطلبها القانون في الأوراق التجارية . المادة ١٩٤ من قانون التجارة . ( المعلن رقم ٨٧٥ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٢٨ ) ... ..
		٢ — خلو الصك من شرط الإذن . أثره . نرجعه من نطاق الأوراق التجارية . عدم خضوعه للتقدم المصرفي . الأوراق المحررة لأعمال تجارية . وجوب اشتغالها أيضا على شرط الإذن .
١١٦٨	٢٠٠	( المعلن رقم ٦٥ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٥/١٠ ) ... ..
		٣ — اليمين الموجهة للمدين في التقدم المصرفي . يمين حاسمة . لاتملك المحكمة توجيهها من تلقاء نفسها . القضاء بسقوط الدين بالتقدم الخمسي ودون توجيه اليمين . لاخطأ .
١٣٢٣	٢٢٩	( المعلن رقم ٧٠ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٣٠ )

الصفحة	القاعدة	
		<b>إيجار</b>
		<b>القواعد العامة في الإيجار :</b>
		١ - صدور أمر حجز ما للمدين لدى الغير . على ما يوجد تحت يد المستأجرين من أجرة . مفاده . حجز الأجرة المستحقة فعلا وما يستجد منها حتى وقت التقرير بما في الذمة .
١٧٤	٤٤	( الطعن رقم ٤٦٠ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/١/٥ ) ... ..
		٢ - اختصاص قاضي التنفيذ بإصدار أمر الحجز التحفظي أو حجز ما للمدين لدى الغير . الاستثناء . اختصاص قاضي أمر الاداء بإصداره متى توافر في الدين شروط استصدار أمر الاداء . لمحكمة الموضوع سلطة تقدير توافر هذه الشروط . مثال بشأن استرداد ما دفع زائدا عن الأجرة القانونية .
١٧٤	٤٤	( الطعن رقم ٤٦٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٧/١/٥ ) ... ..
		٣ - اشتغال عقد الإيجار على الشرط الصريح الفاسخ . وجوب اعتبار العقد منسوخا من تاريخ حصول المخالفة . التزام المستأجر بأداء الربيع لصاحب العين باعتباره غاصبا عن المدة اللاحقة . عدم تقييد المحكمة بالأجرة المتفق عليها .
٢١٧	٤٩	( الطعن رقم ٥٧٩ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/١/١١ ) ... ..
		٤ - استصدار المؤجر أمر اداء بالأجرة ضد المستأجر عن الفترة اللاحقة لاعتبار العقد منسوخا بتحقيق الشرط الصريح الفاسخ . عبوورة الحكم الصادر برفض التظلم منه نهائيا . عدم جواز حوالة المؤجر للمطالبة بالربيع عن ذات الفترة . طلب الأجرة لا يفيد التنازل عن الفسخ .
٢١٧	٤٩	( الطعن رقم ٥٧٩ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/١/١١ ) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		٥ - صدور عقد إيجار للوكيل . اعتبار حيازته من قبيل الإشراف بمقتضى الوكالة . لا تناقض .
٣٤١	٦٩	(الطعن رقم ٥٦٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٢) ... ..
		٦ - مخالفات الأجرة لمدة تزيد على ثلاث سنوات . وجوب تسجيلها لنفاذها في حق الغير . م ١١ من قانون تنظيم الشهر العقاري . عدم جواز تمسك إدارة الأموال التي آلت إلى الدولة بهذا النص قبل المستأجر من السالك السابق .
٤٠٠	٧٨	(الطعن رقم ٤٤١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٩) ... ..
		٧ - اشتغال الاتفاق على عقدي بيع وإيجار مستقل كل منهما من الآخر . دفع البائع بعدم تنفيذ التزامه في عقد البيع لعدم تنفيذ الطرف الآخر لالتزامه في عقد الإيجار . استخلاص محكمة الموضوع استقلال كل من الالتزامين عن الآخر بأسباب سائغة . رفض الدفع . لاحظا .
٥٠٥	٩٦	(الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٤٢ ق - جلسة الثلاثاء ١٩٧٧/٢/٢٢) ... ..
		٨ - اكتساب القضاء النهائي قوة الأمر المقضي . شرطه . ما لم تحسمه المحكمة في قضائها . لا يجوز الحجية . القضاء بالأجرة في دعوى الإيجار . عدم فصله في المنازعة بشأن ملكية العين . أثره : لاجية لهذا القضاء في دعوى تثبيت الملكية بين ذات الخصوم .
٤٩١	٩٤	(الطعن رقم ٥٥٣ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٢١) ... ..
		٩ - القضاء نهائيا بصحة الإيجار الصادر من ناظر الوقف دون الإيجار الصادر من المستحقين . فرض الحراسة على أمواله الخاصة . عدم شمولها أمر الأداء الصادر لصالح الوقف بالإيجار

الصفحة	القائمة	
		المتأخر . مؤداه . عدم جواز حلول إداره الأموال التي آلت إلى الدولة محل الناظر السابق المؤجر في تجديد السير في المعارضة المرفوعة من المستأجر عن الأمر .
٨٥٣	١٤٩	(الطنن رقم ٥١٠ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٣/٣٠) ... ..
		١٠ - احتفاظ المشروع بشخصيته المعنوية بعد التأميم . أثره . اعتباره من الغير بالنسبة لتاريخ عقد الإيجار الصادر منه قبل التأميم . لا يلزم ثبوت تاريخ العقد لنفاذه .
٨٣٧	١٤٨	(الطنن رقم ٣٨٠ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٣/٣٠) ... ..
		١١ - القوار الإداري . ماهيته . وضع المؤسسة يدها بعد التأميم على المبنى المؤجر للمشروع المؤمم وامتناعها عن دفع الأجرة . لا يعد قراراً إدارياً . حلة ذلك .
٨٣٧	١٤٨	(الطنن ٣٨٠ سنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٣/٣٠)
		١٢ - الوعد بالإيجار . ماهيته . وجوب اشتماله على العناصر الجوهرية لعقد الإيجار . جواز أن يكون الاتفاق على المدة الواجب إتمام الإيجار خلالها ضمنياً . لمحكمة الموضوع تقدير المدة المعقولة لذلك .
٨٦٥	١٥١	(الطننان رقم ٥٦٥ ، ٥٧٠ سنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٧/٣٠) ..
		١٣ - الوعد بالإيجار . من العقود غير المسماة . اختلافه عن عقد الإيجار . تحديد محكمة الموضوع مدة نفاذ الوعد بأكثر من خمس سنوات المحددة لسقوط الحق في الأجرة بالتقادم . لاخطأ .
٨٦٥	١٥١	(الطننان ٥٦٥ ، ٥٧٠ سنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٣/٣٠) ..

الصفحة	القاعدة	
		١٤ — عدم تمسك الواعد أمام المحكمة في صيغة صريحة جازمة بتنازل الموعد له من حقه في الوعد بالإيجار . الثفات المحكمة من هذا الدفاع . لا خطأ . أثر ذلك . عدم قبول التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .
٨٦٥	١٥١	(الطنان ٥٦٥ ، ٥٧٠ سنة ٤٣ ق — جلسة ٢٠/٣/١٩٧٧) ... ..
		١٥ — النعى بأن الطاعن أسبق من المطعون ضده في وضع يده على العين المؤجرة واقع . لا يجوز إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض .
٨٦٥	١٥١	(الطنان ٥٦٥ ، ٥٧٠ سنة ٤٣ ق — جلسة ٢٠/٣/١٩٧٧) ... ..
		١٦ — صدور الحكم المطعون فيه بإجابة المدعى إلى طلبه بتمكينه من إحدى شقتي النزاع . الطعن بالنقض المرفوع منه في أثر طعن خصمه على هذا الحكم . غير مقبول . حلة ذلك .
٨٦٥	١٥١	(الطنان ٥٦٥ ، ٥٧٠ سنة ٤٣ ق — جلسة ٢٠/٣/١٩٧٧) ... ..
		١٧ — خوالة الحق . ماهيتها . وجوب مراعاة القواعد العامة في الإثبات . مثال في إيجار .
٨٧٧	١٥٢	(الطنان رقم ٦٠١ سنة ٤٣ ق — جلسة ٢٠/٣/١٩٧٧) ... ..
		١٨ — مشتري العقار بعقد غير مسجل . ليس إلأ دائناً عادياً للبائع . لاحق له في مطالبة مستأجر العقار بالأجرة بالطريق المباشر . العلاقة المباشرة بينهما . نشوؤها بعد انتقال الملكية للمشتري بالتسجيل .
٨٧٧	١٥٢	(الطنان ٦٠١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ٢٠/٣/١٩٧٧) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		١٩ - علم المستأجر بحلول مشتري العقار محل البائع في عقد الإيجار . العلم الممول عليه . هو العلم بأن مشتري العقار سجل عقده وانتقلت إليه الملكية .
٨٧٧	١٥٢	(الطن رقم ٦٠١ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٧/٣/٣٠) ... ..
		٢٠ - الترميمات المستعجلة البسيطة التي يلزم بها المؤجر من . استقطاع المستأجر الأجرة مقابل ما أنفقه في إجرائها دون ترخيص سابق من القضاء مناطه . إغذار المؤجر بإجرائها في وقت مناسب وتخلّفه عن القيام بها . م ٥٦٨ مدني
١٠٠٧	١٧٢	(الطن رقم ٦٢٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/٢٠) ... ..
		٢١ - خلو عقد الإيجار المبرم في ظل القانون المدني القديم من التزام المؤجر بأجراء الترميمات . أثره . عدم جواز الرجوع على المؤجر بما أنفقه المستأجر على العين في الترميمات الضرورية لاستكمال الانتفاع بها .
١٧٠٣	٢٩٢	(الطن رقم ٤٢١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٧/١١/١٦) ... ..
		٢٢ - نفاذ إيجارة المدين للعقار قبل الحازين والراسي عليه المزايد . شرطه . تصرف المدين في الثرات أو تأجير العقار بعد صدور الحكم . عدم نفاذه قبل الأخير . حقه في تسلم العقار من تاريخ صدور الحكم لا من يوم تسجيله .
١١٢٥	١٩٤	(الطن رقم ٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٤) ... ..
		٢٣ - الدعوى بصوريه عقد الإيجار . اختصاص المستأجر فيها دون المؤجر . لا أثر له على قبول الدعوى . لا حجية للحكم الصادر فيها قبله .
١١٢٥	١٩٤	(الطن رقم ٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/٤) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٢٤ - إجراء المفاضلة بين المستأجرين . شرطه . أن تكون العقود صحيحة وناقذة .
١١٣٥	١٩٥	( الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/٤ ) ... ..
		٢٥ - الدعوى غير المباشرة . نطاقها . للمستأجر طلب إبطال عقد مستأجر آخر لذات العين استنادا إلى إبرام المؤجر له تحت تأثير الإكراه .
١١٣٥	١٩٥	( الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/٤ ) ... ..
		٢٦ - الدعوى غير المباشرة . وجوب اختصاص المدين فيها . م ٢٣٥ مدني . للمدين . مباشرة الدعوى بنفسه أو تركها للدائن مباشرة عنه . مثال في إيجار .
١١٣٥	١٩٥	( الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/٤ ) ... ..
		٢٧ - الطعن بالصورية الذي يجب على المحكمة بحثه والبت فيه . وجوب أن يكون صريحا جازما . مجرد الطعن بالتواطؤ والاحتيال . لا يفيد . حلة ذلك . مثال في إيجار .
١١٣٥	١٩٥	( الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/٤ ) ... ..
		٢٨ - إغفال الحكم التحدث عن مستند قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى . قصور . مثال في إيجار .
١١٣٥	١٩٥	( الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/٤ ) ... ..
		٢٩ - الحكم برفض الدفع بعدم القبول لانتفاء المصلحة لأسباب سائغة . الجسدل الموضوعي في ذلك . عدم جواز إثارتها أمام محكمة النقض . مثال في إيجار .
١١٣٥	١٩٥	( الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/٤ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
١٢٨٥	٢٢١	٣٠ - تأجير أرض فضاء مسورة لاستعمالها وورشة لإصلاح العربات. خضوع الدقة لأحكام القانون المدني دون التشريعات الاستثنائية بإيجار الأماكن. علة ذلك . (والطن ٧١٢ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٥/٢٥) ... ..
١٦١٠	٢٧٧	٣١ - أخذ الحكم المطعون فيه بالشهادة الصادرة من الشهر العقاري كدليل مقبول على وجود علاقة إيجارية. النعي على تقدير المحكمة دون الطعن على عقد الإيجار. جدل موضوعي لا تجوز آثاره أمام محكمة النقض . (والطن ٧٥٩ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/١١/٢) ... ..
١٥٩٧	٢٧٦	٣٢ - إيجار ملك الغير. صحيح فيما بين المؤجر والمستأجر. م ٥٥٨ مدني. النعي على المحكمة عدم اطلاعها على سند ملكية المؤجر في دعوى المطالبة بالأجرة. غير منتج طالما لم يدع أن أحدا قد تعرض له في العين المؤجرة . (الطن رقم ٦٢٥ سنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/١١/٢) ... ..
١٦٨١	٢٩٠	٣٣ - عدم جواز استئجار ناظر الوقف لأعيانه ولو بأكثر من أجرة المثل. م ٦٣٠ مدني . (الطن رقم ٥ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٧/١١/١٦) ... ..
١٧٠٣	٢٩٢	٣٤ - الفضولي. وجوب أن تنصرف نيته إلى العمل لمصلحة غيره. قيام المستأجر بأصلاحات ضرورية في العين مستهدفا استيفاء منفعة العين. لا يعتبر فضوليا بالنسبة للمؤجر حتى ولو عاد الإصلاح بنفع عليه . (والطن ٤٢١ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٧/١١/١٦) ... ..



الصفحة	القائمة	
		٣٥ — الهلاك الكلي للعين المؤجرة . م ٣٧٠ مدني قديم ، ٥٦٩ من القانون المدني الحالي . ماهيته . تقديرها إذا كان الهلاك كلياً أو جزئياً . واقع يخضع لتقدير محكمة الموضوع . جواز اثبات الهلاك بكانة الطرق .
١٧٠٣	٢٩٢	(الطن ٤٢١ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٧/١١/١٦) ... ..
		٣٦ — تأجير المال الشائع . حق الأغلبية المطالبة لشركاء . الإيجار الصادر من أحدهم للعين كلها أو لجزء مفرز منها . صحيح نافذ بينه وبين المستأجر . عدم مريانه في حق باقي الشركاء .
١٨٤٦	٣١٦	(والطن ٥٨٧ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/١٢/٢١) ... ..
		٣٧ — معهد وزارة الأوقاف للمورث بتأجير مسكن له بعقار ترجع إقامته بدلا من مسكنه المهذوم . حق شخص له . لا ينتقل إلى ورثته . م ١٤٥ مدني .
١٨٥٩	٣١٨	(الطن رقم ٨٩٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٦/١٢/٢١) ... ..
		قواعد إيجار الأماكن :
		(أولا) تحديد الأجرة :
		” دعوى التخفيض “ :
		١ — بطلان الاتفاق على أجرة تزيد عن الحد الأقصى . تعلقه بالنظام العام . سكوت المستأجر مدة من الزمن — ١٣ سنة — عن المطالبة بتحديد الأجرة القانونية . لا أثر له .
٢٦١	٥٦	(الطن رقم ٥٧٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٧/١/١٩) ... ..

المصحة	القاعدة	
		٢ - سبب الدعوى . المقصود به . استناد المستأجر في طلبه تخفيض الأجرة إلى أحد قوانين الإيجار الاستثنائية . أعمال المحكمة قانونا استثنائيا آخر . لا يعد تغييرا لسبب الدعوى .
٤١٣	٨٠	( الطعن رقم ٧٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٩ ) ... ..
		٣ - جواز تمسك المستأجر لأول مرة أمام محكمة الاستئناف بتخفيض الأجرة . إغفال الحكم ببحث هذا الدفاع . قصور .
٨٣٧	١٤٨	( الطعن رقم ٣٨٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٣/٣٠ ) ... ..
		« حجية الأحكام » .
		١ - انتقال ملكية العين أثناء نظر دعوى المستأجر بتخفيض الأجرة . عدم تمثيل المالك الجديد في الدعوى . الحكم الصادر فيها . اتخاذه دليلا على الأجرة القانونية دون الاعتداد بحجته . لا خطأ .
١٧٤	٤٤	( الطعن رقم ٤٦٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٧/١/٥ ) ... ..
		٢ - أمر الاداء الصادر بالزام المستأجر بالأجرة الاتفاقية . لا يبرز قوة الأمر المقضى بالنسبة لقانونية الأجرة . حق المستأجر في إقامة دعوى بتحديد الأجرة القانونية . علة ذلك .
١٧٤	٤٤	( الطعن رقم ٤٦٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٧/١/٥ ) ... ..
		٣ - المنع من إعادة نظر النزاع في المسألة المقضى فيها . شرطه . الحكم بالزام المستأجر باداء الأجرة المتعاقد عليها . لا حجية له في دعواه بتخفيض الأجرة .
١٦١٨	٢٧٨	( الطعن رقم ١١٠ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٧/١١/٢ ) ... ..
		٤ - اكتساب القضاء النهائي قوة الأمر المقضى . مناطه . الحكم الصادر بتحديد الأجرة القانونية . لا حجية له في بيان الأجرة الفعلية التي كان يدفعها المستأجر .
١٩٣٢	٢٨١	( الطعن رقم ٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٧/١١/٩ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		«أجرة الأساس» :
		١ - جواز اثبات أجرة الأساس بكافة الطرق . عقد الإيجار أو الإيصال بالأجرة عن مدة لا تدخل فيها شهر الأساس . جواز اعتبارهما قرينة قضائية على الأجرة القانونية . الادعاء بأن الأجرة المدونة بهما تخالف أجرة شهر الأساس . اثبات ذلك على عاتق من يدعيه .
٢٦١	٥٦	( والطن ٥٧٣ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/١/١٩ ) .. .. .
		٢ - الدوائد المربوطة على المكان المؤجر . لا تصلح أساسا لتحديد الأجرة الاتفاقية . صلاحيتها كقرينة على مقدار أجرة المثل .
١٠١٢	١٧٣	( الطعن رقم ٦٩٠ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٤/٢٠ ) .. .. .
		٣ - التزام المؤجر بصيانة الدين المؤجر وأجراء الترميمات الضرورية . م ٥٦٧ مدني . اعتباره التزاما قانونيا جديدا . وجوب تقويمه وإضافته إلى أجرة الأساس في المباني المنشأة قبل يناير ١٩٤٤ م . م ٤ ق ١٢١ لسنة ١٩٤٧
١٠١٢	١٧٣	( الطعن رقم ٦٩٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/٢٠ ) .. .. .
		«تقدير القيمة الإيجارية»
		١ - العبرة في تحديد قيمة الأرض عند تقدير الأجرة القانونية . ثمن المثل وقت البناء . الاستئناس بثمن الشراء . لا خطأ .
٢٦٨	٥٧	( الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/١/١٩ ) .. .. .



الصفحة	القاعدة	
		٢ - عدم اطلاع الخبير على الأسس التي التزم بها لجنة تحديد الأجرة . التزامه أحكام القانون في تقديراته . لا عيب . عدم التزام المحكمة بالرد على تقرير الخبير الاستشاري أو على المستندات المقدمة في الدعوى .
٢٦٨	٥٧	(الطن رقم ١٣٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/١/١٩) ... ٣ - القيمة الإيجارية . ماهيتها . مقابل صافي فائدة استثمار العقار ومقابل استهلاك رأس المال ومصروفات الإصلاح والصيانة والإدارة دون الضرائب العقارية . الأجرة القانونية . المقصود بها القيمة الإيجارية بالإضافة إلى الضرائب العقارية التي لا يعفى المستأجر منها طبقاً للقانون ١٦٩ لسنة ١٩٦١
٩٤٨	١٦١	(الطن رقم ٥٨٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/٦) ... ٤ - القيمة الإيجارية المحددة بواسطة لجان التقدير طبقاً للأسس الواردة بالقانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ . شمولها ومصروفات الإصلاحات والصيانة . لاحق للتأجير في تقاضى مقابل اضافياً لهذه الخدمات .
١٣٩٢	٢٤١	(الطن رقم ٧١٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٦/٨) ... "الإصلاحات والتحسينات بالعين المؤجرة" . ١ - الإصلاحات والتحسينات الجديدة بالعين قبل التأجير . للتأجير الحق في تقويمها وتقاضى مقابل انتفاع عنها . شرط ذلك . أن تكون جديدة ولا يقصد من ورائها التحويل على أحكام الأجرة القانونية .
٢٦٨	٨٩	(الطن رقم ١٣٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/١٦) ...

الصفحة	القاعدة	
		٢ - وجوب أعمال ما اتفق عليه طرفا التعاقد بشأن الإصلاحات والتحسينات الجديدة . خلو العقد من الإشارة إلى أن الزيادة في الأجرة هي مقابل التحسينات المستخدمة . لمحكمة الموضوع تقدير مقابل لهذه التحسينات .
٤٦٨	٨٩	(الطن رقم ١٣٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/١٦) ... ..
		٣ - التحسينات التي يجريها المؤجر بالعين المؤجرة . استقلال محكمة الموضوع بتقدير الفترة اللازمة لاستهلاكها .
٤٦٨	٨٩	(الطن رقم ١٣٦ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٢/١٦) ... ..
		٤ - الإصلاحات والتحسينات الجديدة بالعين المؤجرة . مزيه جديدة . وجوب تقويمها وإضافة مقابل الانتفاع بها إلى الأجرة .
١١٧٣	٢٠١	(الطنان رقما ٢٩٤ و ٢٩٥ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٧/٥/١١) ... ..
		٥ - النص في عقد الإيجار على أن الغرض هو استعمال العين المؤجرة فندقا وان القيمة الإيجارية لها تحدد طبقا لتقدير اللجنة . لا محل لاعتبار هذا الاستعمال مزية جديدة تقوم ويضاف مقابل الانتفاع بها إلى الأجرة .
١١٧٣	٢٠١	(الطنان رقما ٢٩٤ و ٢٩٥ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٧/٥/١١) ... ..
		٦ - رفض دفاع المؤجر بأن زيادة الأجرة كان مردها إصلاحات بالعين المؤجرة وأن الأجرة السابقة لها كانت على سبيل المجاملة . استناد الحكم في ذلك إلى أسباب سائغة . عدم جواز المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض .
٢٦١	٥٦	(الطن رقم ٥٧٣ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٧/١/١٩) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		” القانون ٧ لسنة ١٩٦٥ “ .
		١ — الأجرة الاتفاقية الخاضعة للتخفيض الوارد بالقانون ٧ لسنة ١٩٦٥ . اختلافها من عقد لآخر عدم جواز التعدي بتأثيل الأماكن أو الإخلال بالمساواة بين المستأجرين .
٤٢٢	٨١	(الطن رقم ١٢٣ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٩) ... .. ٢ — مراعاة المؤجر للأجرة التي قدرتها لجنة تقدير الإيجارات لسنة مماثلة في ذات العقار عند التعاقد على من النزاع . مؤداه . اعتبار هذه الأجرة غير خاضعة لمطلق إرادة المتعاقدين الحكم بتخفيضها بنسبة ٣٥٪ عملاً بالقانون ٧ لسنة ١٩٦٥ . خطأ .
١٠٢٠	١٧٤	(الطن رقم ٦٩١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/٢٠) ... .. ٣ — الأجرة المخفضة طبقاً للمادة الثانية من القانون ٧ لسنة ١٩٦٥ . تقدير حكيم . القصد منه إنهاء الحالات المنظورة أمام لجان التقدير .
١٠٢٠	١٧٤	(الطن رقم ٦٩١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/٢٠) ... .. ٤ — الأجرة التي عنها المشرع في القانون ٧ لسنة ١٩٦٥ واتخذها أساساً للتخفيض بنسبة ٣٥٪ . هي التي اتفق عليها الطرفان دون قيد على إرادتهما قبل صدور قرار لجنة تقدير الإيجارات . علة ذلك .
١٠٢٠	١٧٤	(الطن رقم ٦٩١ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٤/٢٠) ... .. ٥ — القيمة الإيجارية المخفضة طبقاً للقانون ٧ لسنة ١٩٦٥ . شمول الأجرة التعاقدية كل ما التزم المستأجر بدائه بما فيه مقابل الخدمات الإضافية . خضوع مجموعها للتخفيض الوارد بالقانون المذكور .
١٣٩٢	٢٤١	(الطن ٧١٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/٨) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		”الضرائب العقارية“ .
		١ — تخفيض القيمة الإيجارية المتعاقد عليها طبقا للقانون لسنة ١٩٦٥ . وجوب احتساب ربط العوائد والاعفاءات منها على أساس الأجرة بعد التخفيض . مؤدى ذلك . سقوط الربط السابق بأثر رجعي .
٤٢٢	٨١	(الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٩) ... ..
		٢ — الإعفاءات الضريبية المقررة لصالح المستأجر بالقانون ١٦٩ لسنة ١٩٦١ . وجوب احتسابها على أساس الإيجار الشهري الإجمالي المدون بدفاتر الحصر والتقدير . لا عبء بالأجرة الفعلية الواردة بالعقد أو التي جرى المستأجر على دفعها .
٧٦٤	١٣٦	(الطعن رقم ٥٣٧ سنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٢٣) ... ..
		٣ — الإعفاءات الضريبية على المقارنات المبنية . ق ١٦٩ لسنة ١٩٦١ . سريانها على المساكن وعلى المباني المنشأة لغير ذلك من الأغراض . حساب الإعفاء . أساسه . عدد الحجرات في كل وحدة مؤجرة . وجوب الاعتداد بالوصف الوارد بدفاتر الحصر والتقدير .
٨٣٧	١٤٨	(الطعن رقم ٢٨٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٢٠) ... ..
		٤ — تخفيض الأجرة المتعاقد عليها بواقع ٣٥٪ طبقا للقانون لسنة ١٩٦٥ . عدم امتدادها للضرائب العقارية التي لا يشملها الإعفاء الوارد بالقانون ١٦٩ لسنة ١٩٦١ . التزام المستأجر بها .
٩٤٨	١٦١	(الطعن رقم ٥٨٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/٦) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٥ - الضرائب العقارية المفروضة بالقانون ٥٦ لسنة ١٩٥٤ . التزام المؤجر بإدائها للجهة الإدارية . التزام المستأجر بها باعتبارها أحد عناصر الأجرة القانونية .
٩٤٨	١٦١	(الطعن رقم ٥٨٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/٦) ... .. ٦ - التزام المستأجر بأداء الضرائب العقارية باعتبارها أحد عناصر الأجرة القانونية . خضوعه للقادم التمسى . حلة ذلك .
٩٤٨	١٦١	(الطعن رقم ٥٨٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/٦) ... .. " ضريبة الدفاع والأمن القومى " . ١ - التزام المستأجر بضريبتى الدفاع والأمن القومى . القانونان ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ ، ٢٣ لسنة ١٩٦٨ . قوانين أمرة فيما يتعلق بفرض الضريبة . عدم اعتبارها كذلك بالنسبة لشخص الملزم بإدائها . جواز الاتفاق على مخالفتها . عدم جواز التمسك بأعمالها لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٠١٢	١٧٣	(الطعن رقم ٦٩٠ سنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/٢٠) ... .. ٢ - التزام المستأجر بضريبتى الدفاع والأمن القومى في الأماكن الخاضعة للقانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . عدم التزام محكمة الموضوع بإضافتها من تلقاء نفسها إلى القيمة الإيجارية في دعوى تحديد الأجرة . حلة ذلك
١٠١٢	١٧٣	(الطعن رقم ٦٩٠ سنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/٢٠) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		(ثانيا) استرداد فروق الأجرة :
		١ — تحديد أجرة الأماكن . تعلقه بالنظام العام . نزول المستأجر من حقوقه التي فرضتها له القوانين الاستثنائية . باطل . لا تلحقه الإجازة الصريحة أو الضمنية . وجوب رد ما حصل زائدا عن الأجرة القانونية .
١٧٤	٤٤	(الطعن رقم ٤٦٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٧/١/٥) ... ..
		٢ — الأجرة التي حصلها المؤجر بالزيادة على الأجرة القانونية . جواز ردها فورا أو استقطاعها من الأجرة الحالية أو المستقبلية . م ٦ ق ١٢١ لسنة ١٩٤٧ .
١٧٤	٤٤	(الطعن رقم ٤٦٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٧/١/٥) ... ..
		٣ — دعوى المستأجر باسترداد ما دفعه زائدا عن الأجرة القانونية . جواز رفعها على استقلال أو مندمجة مع دعوى تخفيض الأجرة . لا محل لتعليق الفصل فيها على صيرورة الحكم بتخفيض الأجرة نهائيا .
١٦٦	٤٣	(الطعن رقم ١١٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٧/١/٥) ... ..
		٤ — دعوى المستأجر باسترداد ما دفع زائدا عن الأجرة القانونية . جواز رفعها تبعا لدعوى تخفيض الأجرة أو بدعوى مستقلة . جواز رفعها بعد انتهاء العلاقة الإيجارية .
٩٣٦	١٦٠	(الطعن رقم ٥٥٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/٦) ... ..
		٥ — طلب المستأجر استرداد فروق الأجرة المصاحب لطلب التخفيض . سبيل المطالبة . الطريق العادي لرفع الدعوى دون سلوك طريق أمر الأداء . علة ذلك .
٩٣٦	١٦٠	(الطعن رقم ٥٥٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٦/٤/٦) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		٦ - المقاصة القضائية . شروطها . وجوب طلبها بدعوى أصلية أو بطلب عارض . لا يجوز طلبها لأول مرة في الاستئناف . مثال في إيجار .
٩٣٦	١٦٠	(الطن رقم ٥٥٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/٦) ... ..
		٧ - المقاصة القانونية . شروطها . وقوعها بقوة القانون . جواز التمسك بها لأول مرة في الاستئناف . مثال في إيجار .
٩٣٦	١٦٠	(الطن رقم ٥٥٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/٦) ... ..
		(ثالثاً) إخلاء العين لعدم الوفاء بالأجرة .
		١ - إخلاء المستأجر للتأخر في دفع الأجرة . شرطه . ألا تكون الأجرة محل نزاع جدى .
١٧٤	٤٤	(الطن رقم ٤٦٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٧/١/٥) ... ..
		٢ - الحكم بإخلاء المستأجر للتخلف عن سداد الأجرة . شرطه . ثبوت التخلف . عدم المنازعة الجدية في الأجرة . إفعال المحكمة الرد على دفاع لا يتضمن منازعة جدية في الأجرة . لا خطأ .
١٠٠٧	١٧٢	(الطن رقم ٦٢٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/٢٠) ... ..
		٣ - دعوى المؤجر بإخلاء المستأجر للتخلف عن سداد الأجرة . قبولها رهين بتكليف المستأجر بالوفاء بالأجرة المتأخرة . شروط صحة التكليف . بطلانه . أمر متعلق بالنظام العام .
٥٢٧	٩٩	(الطن رقم ٥٥٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٢٣) ... ..
		٤ - دعوى الإخلاء . بطلان التكليف بالوفاء بالأجرة . تجاوز المطلوب فيه الأجرة المستحقة . عدم جواز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض رغم تعلقه بالنظام العام . علة ذلك .
٥٣٧	٩٩	(الطن رقم ٥٥٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٢٣) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٥ — دعوى المؤجر بإخلاء المستأجر لتخلفه في سداد الأجرة . شرط قبوطها . تكليف المستأجر بالوفاء بها . التكليف بوفاء أجرة متنازع عليها . لا يبطله طالما استند المؤجر إلى أساس في الواقع والقانون .
١٦٣٢	٢٨١	( الطعن رقم ٩ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٧/١١/٩ ... .. )
		٦ — تحقق المقاصة القانونية بين جزء من الأجرة المتأخرة وبين الفروق المستحقة للمستأجر قبل التكليف بالوفاء . لا يبطل التكليف بالوفاء المتضمن كامل الأجرة المتأخرة . علة ذلك .
١٦٣٢	٢٨١	( الطعن رقم ٩ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٧/١١/٩ ... .. )
		٧ — دعوى الإخلاء لعدم الوفاء بالأجرة . عدم استداد الحكم بسداد المستأجر للأجرة لعدم الوفاء بالفوائد والمصاريف الرسمية . لا خطأ .
١٠٠٧	١٧٢	( الطعن رقم ٦٢٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/٢٠ ... .. )
		٨ — إغفال المحكمة طلب المؤجر في سبيل الإثبات دفاعه بالزام خصمه بتقديم إيصالات الأجرة دون تبرير ذلك . قصور .
١٣٩٢	٢٤١	( الطعن رقم ٧١٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/٨ ... .. )
		( رابعا ) التنازل عن العين والتأجير في الباطن :
		١ — التأجير من الباطن أو التنازل عن الإيجار . وجوب حصول المستأجر على إذن كتابي صريح من المالك بذلك . قبض وكيل المالك الأجرة من التنازل له عن الإيجار مباشرة ودون تحفظ . اعتباره بمثابة موافقة من المالك تقوم مقام الإذن الكتابي .
٢٢٤	٥٠	( الطعن رقم ٤٠٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/١/١٢ ... .. )

الصفحة	القاعدة	
		٢ — ثبوت موافقة المالك ضمنا على تنازل المستأجر الأصلي من الإيجار. أثره. اعتبار المتنازل له هو المستأجر للعين. حق المستأجر الجديد في تأجير العين من الباطن خلال فترة إقامته الموقوتة بالخارج.
٢٢٤	٥٠	(الظن رقم ٤٠٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/١/١٢) ... .. ٣ — عقود إيجار الأماكن الخاضعة للتشريعات الاستثنائية. إمتدادها بحكم القانون إلى مدة غير محدودة بقاء المستأجر في العين المؤجرة بعد إنتهاء مدة العقد الاتفاقية. لا يعتبر تجديدًا ضمنا للعقد.
١٢٧٨	٢٢٠	(الظن رقم ٦٨٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٢٥) ... .. ٤ — عقد الإيجار من الباطن. نفاذه في حق المؤجر الأصلي متى تم صحيحا بإذن منه. عدم جواز تعرضه للمستأجر من الباطن مادامت الإجارة الأصلية قائمة.
١٢٧٨	٢٢٠	(الظن رقم ٦٨٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٢٥) ... .. ٥ — الإيجار من الباطن. لا ينشئ علاقة مباشرة بين المؤجر الأصلي والمستأجر من الباطن إلا فيما يتعلق باستيفاء الأجرة.
١٢٧٨	٢٢٠	(الظن رقم ٦٨٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٢٥) ... .. ٦ — عقد الإيجار من الباطن. لا ينشئ علاقة مباشرة بين المستأجر من الباطن والمؤجر الأصلي إلا بصدد استيفاء الأجرة من وقت إعداده. قيام العلاقة المباشرة. شرطه. قبول المؤجر الأصلي للإيجار من الباطن أو قبض الأجرة من المستأجر من الباطن دون تحفظ.
١٤٤٦	٢٥١	(الظن رقم ٨٥١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/١٥) ... ..



الصلحة	القاعدة	
١٢٧٨	٢٢٠	٧ — مغادرة المستأجرة الأصلية الديار المصرية مغادرة نهائية أو موقوته وانحصار الجنسية المصرية عنها . لا أثر له على قيام الأجرة الأصلية أو الإيجار من الباطن الذي مقدمته قبل المغادرة . (الطن رقم ٦٨٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٢٥) ... ..
١٢٧٨	٢٢٠	٨ — إقامة الحكم قضاءه برفض طلب الإخلاء على ما ورد بالعقد من التصريح بالأجير من الباطن بما يكفى لملئه . النهي على إهداره الاتفاق انماض بالمنع من التنازل عن الإيجار . غير منتج . (الطن رقم ٦٨٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٢٥) ... ..
١٣٤٦	٢٣٣	٩ — تكليف المستأجر لآخر بإدارة المقهى المنشأ في المكان المؤجر مع الترامه بتسليمه إليه فور طلبه . لا يعد بذلك تنازلاً عن الإيجار . (الطن رقم ٧٤٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/١) ... ..
١٣٤٠	٢٣٢	١٠ — سلب المؤجر رخصة إخلاء المستأجر من الباطن أو التنازل عن الإيجار . ق ٧٦ لسنة ١٩٦٩ . شرطه . أن يكون حق المستأجر الأصل قائماً وأن يكون التنازل إليه أو المستأجر من الباطن مهجراً . (الطن رقم ٦٤٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/١) ... ..
١٣٤٠	٢٣٢	١١ — مخالفة شرط المنع من التأجير من الباطن أو التنازل عن الإيجار . تنتج أثرها بمجرد وقوعها ولا تنتفى بازالتها . (الطن رقم ٦٤٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/١) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		١٢ — وجوب تأجير العين الخالية لمن يتقدم لاستئجارها . الأمر العسكري ٦ لسنة ١٩٧٣ . شرطه . أن تكون العين خالية فعلا عند طلبها .
١٣٤٠	٢٣٢	(الطعن رقم ٦٤٧ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٦/١) ... ١٣ — دعوى المؤجر بإخلاء المستأجر الأصلي للتأجير من الباطن . جواز اختصاص المستأجر من الباطن فيها .
١٣٤٠	٢٣٢	(الطعن رقم ٦٤٧ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٦/١) ... ١٤ — الإيجار من الباطن . وروده على حق المستأجر الأصلي في الارتفاع بالعين المؤجرة . لا يسوغ للمستأجر من الباطن التحلل من التزاماته قبل المستأجر الأصلي بدعوى أنه ممنوع من التأجير من الباطن .
١٤٤٦	٢٥١	(الطعن رقم ٨٥١ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٦/١٥) ... ١٥ — إغفال الحكم الرد على دفاع جوهرى . قصور . مثال في إيجار
٦٣٨	١١٧	(الطعن رقم ٤١٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٩) ... ١٦ — الدفاع في الدعوى . العبرة بحقيقته ومرماه دون التسمية التي يطلقها عليه الخصوم . مثال في إيجار من الباطن .
١٧٥٠	٣٠٠	(الطعن رقم ٥٥١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/٧) ... "التأجير من الباطن مفروشا" . ١ — تنازل المستأجر عن حق التأجير من الباطن مفروشا المتفق عليه في المقد . عبء إثبات قيام المستأجر بتأجير العين مفروشة . وقوعه على حاق المؤجر : حالة ذلك .
٨٥٩	١٥٠	(الطعن رقم ٥٥٧ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٣/٣٠) ...

الصفحة	القاعدة	
		٢ - استحقاق المؤجر لمقابل الترخيص للمستأجر بتأجير العين من الباطن سواء انتفع المستأجر بهذه الرخصة من عدمه . مناطه . انعقاد الإيجار منذ البداية بقصد استعمال المكان المؤجر مفروشا بمعرفة المستأجر . عدم جواز تنازل المستأجر عن هذا الحق بإرادته المنفردة .
٨٥٩	١٥٠	( الطعن رقم ٥٥٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٣/٣٠ ) .. .. ٣ - إيجار مسكن خاص مع التصريح للمستأجر في استغلاله مفروشا . استحقاق المؤجر لمقابل الترخيص . مناطه . استئلال المكان مفروشا بالفعل . جواز تنازل المستأجر عن حق التأجير من الباطن ق ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، ٥٢ لسنة ١٩٦٩ .
٨٥٩	١٥٠	( الطعن رقم ٥٥٧ سنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٣/٣٠ ) .. .. "التأجير من الباطن لأغراض السياحة" . ١ - القانون بمعناه العام . المقصود به القرارات واللوائح . بدء سريانها . القرارات الوزارية بشأن الإباحة للمستأجر بتأجير وحدات مفروشة لأغراض السياحة وغيرها . سريانها على العقود التي تبرم في ظلها أو السارية وقت العمل بها
١٧٥٠	٣٠٠	( الطعن رقم ٥٥١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/١٢/٧ ) .. .. ٢ - الإباحة للمستأجر بالتأجير مفروشا لأغراض السياحة وغيرها . ٣/٢٦٠ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . قصره على مناطق معينة بالنسبة للسائحين . تقييده بالنسبة للطلبة بتلقى العلم داخل الجمهورية بعيدا عن موطن الأسرة .
١٧٥٠	٣٠٠	( الطعن رقم ٥٥١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/١٢/٧ ) .. ..



الصفحة	القاعدة	
		(خامسا) بيع الجدد .
		١ - إباحة تنازل المستاجر عن الإيجار حال بيع المتجر أو المصنع . م ٥٩٤ مدني . الصفة التجارية للمحل المبيع . العبرة في ثبوتها وقت البيع وليس بعده . مثال بشأن بيع محل حلاقة .
٦٩٣	١٢٦	(الطن رقم ٤٦٧ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٣/١٦) ... ..
		٢ - الحكم ابتدائيا باخلاء المستأجرة والمتنازل له من الدكان المؤجر لعدم الحصول على إذن من المؤجر . قعود المستأجرة عن استئناف الحكم . لا أثر له على حق المتنازل له في الطعن . للتنازل له حق مباشر قبل المؤجر في التمسك باعتباره مشتريا للمتجر وليس متنازلا إليه عن الإيجار .
١٠٧٥	١٨٤	(الطن رقم ٧٤٦ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٤/٢٧) ... ..
		٣ - الضرورة الملجئة لبيع المتجر . مادة ٥٩٤ / ٢ مدني استقلال محكمة الموضوع باستخلاصها دون معقب . شرطه . أن يكون استخلاصها سائغا . مثال لأسباب غير سائغة .
١٠٧٥	١٨٤	(الطن رقم ٧٤٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/٢٧) ... ..
		٤ - المتجر في معنى المادة ٥٩٤ مدني . مقوماته . الاتصال بالعملاء والسمعة التجارية هي العنصر الرئيسي .
١٢٣٩	٢١٣	(الطن رقم ٦٢٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/١٨) ... ..
١٧٨٤	٣٠٥	(الطن رقم ٦٥٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/١٢/١٤) ... ..
		٥ - بيع المتجر . للمتعاقدين حرية تحديد العناصر التي يتركب منها . لمحكمة الموضوع سلطة تقديرها . شرطه . أن يكون استخلاصها سائغا .
١٢٣٩	٢١٣	(الطن رقم ٦٢٩ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٥/١٨) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٦ - بيع المتجر . م ٢/٥٩٤ مدني . شرطه . أن يكون الشراء بقصد ممارسة ذات النشاط الذي كان يزاوله البائع . جواز استبعاد المتعاقدين لعنصر الاسم التجاري .
١٢٣٩	٢١٣	( الطعن رقم ٦٢٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/١٨ ) ... ..
		٧ - إضافة بائع المتجر نشاطا تجاريا قبل البيع بفترة وجيزة دون ممارسته فعلا . ممارسة المشتري ذلك النشاط المضاف وحده . استخلاص المحكمة من ذلك أن الواقعة مجرد تنازل عن الإيجار . استخلاص سائق .
١٢٣٩	٢١٣	( الطعن رقم ٦٢٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/١٨ ) ... ..
		٨ - دعوى المؤجر بإخلاء المستأجر من العين المؤجرة للتنازل عن الإيجار . مطالبته المستأجر ومشتري الجسدك بتقديم أصل التعاقد المبرم بينهما دون الاكتفاء بصورته . لاسند له .
١٣٤٦	٢٣٣	( الطعن رقم ٧٤٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٦/١ ) ... ..
		٩ - بيع الجدل . أثره . انتقال حقوق المستأجر للتنازل إليه بما في ذلك عقد الإيجار . تحرير عقد جديد بين المتنازل إليه والمالك متضمنا شروطا وقيودا جديدة . أثره . وجوب الاعتداد بها .
١٥٧٩	٢٧٢	( الطعن رقم ٩١٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/١٠/٢٦ ) ... ..
		١٠ - تأجير المستأجر الأصلي جزءا من العين المؤجرة إلى آخر من الباطن . تنازله عن عقد الإيجار الأصلي إلى مشتري الجدل . ثبوت تاريخ الإيجار من الباطن وعلم مشتري الجدل به . أثره نفاذه في حقه باعتباره خلفا خاصا للمستأجر الأصلي . لا يغير من ذلك تحرير المالك عقد إيجار جديد مع مشتري الجدل .
١٦١٠	٢٧٧	( الطعن رقم ٧٥٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/١١/٢ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
١٧٨٤	٣٠٥	<p>١١ - الحكم الصادر ببراءة المؤجر من تهمة تقاضى خلو الرجل استنادا إلى أن ما تقاضاه هو مقابل إعداد المكان المؤجر كصيدلية . لاجية له في تحديد تاريخ الإعداد أو مباشرة النشاط بالصيدلية بالفعل توطئة لتطبيق أحكام بيع الجردك .</p> <p>(الطن رقم ٦٥٥ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/١٢/١٤) ... ..</p>
١٧٨٤	٣٠٥	<p>١٢ - القضاء السابق بأن لمشتري الجردك حق مطالبة المؤجر بفروق الأجرة بعد تخفيضها بناء على حوالة هذا الحق إليه من المستأجر الأصلي في عقد بيع الجردك . لا يحول دون الحكم بإخلائه من المكان المؤجر لعدم توافر شروط بيع الجردك طالما أن الحكم السابق لم يعرض للفصل في صحته .</p> <p>(الطن رقم ٦٥٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/١٢/١٤) ... ..</p> <p>(سادسا) ترك المستأجر للعين المؤجرة :</p> <p>١ - انقطاع المساكن للمستأجر الأصلي منذ بدء الايجار من الإقامة في العين . أثره . انتهاء العلاقة بينه وبين المؤجر .</p> <p>(الطن رقم ٦٩٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/١٨) ... ..</p> <p>٢ - تمسك الخصم وهو أحد أقارب المستأجر من الدرجة الثالثة بأنه أقام مدة سنة سابقة على تركه العين المؤجرة في تاريخ لاحق لتنفيذ القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . اغفال الحكم بحث ما قدمه من مستندات تأييد لهذا الدفاع الجوهري . قصور .</p> <p>(الطن رقم ٢٣٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٧/١١/١٦) ... ..</p>
١٦٩٣	٢٩١	



الصفحة	القاعدة	
		(سابعاً) وفاة المستأجر .
		١ — قوة الأمر المقضي . شروطها . الأحكام الصادرة في المواد المستعجلة . للاحجية لها في دعوى الموضوع . الحكم الصادر بالزام المستأجر من الباطن بدفع الأجره للمستأجر الأصلي . للاحجية له في الدعوى المتعلقة بتحديد الأثر القانوني المترتب على وفاة المستأجر الأصلي بالنسبة لشاغل العين .
٦٢٨	٤١٧	(الطنن رقم ٤١٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٩) ...
		٢ — طلب المدعى الحكم في مواجهة بعض الخصوم . اعتبارهم خصوما حقيقيين في الدعوى متى نازعوه في طلباته . الدفع بعدم قبول الطعن بالنقض المرفوع منهم لاقتضاء الصفة . لأساس له . مثال في إيجار مكتب للمحامين .
٦٢٨	١١٧	(الطنن رقم ٤١٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٩) ...
		٣ — عقد الإيجار المبرم بسبب حرفة المستأجر أو لاعتبارات متعلقة بشخصه . لا ينتهي بوفاة المستأجر . طلب الإنهاء مقرر لورثته دون المؤجر حال تحرير العقد بسبب حرفته ولتكميلها حال تحريره لاعتبارات متعلقة بشخصه . المادتان ٦٠٢ ، ٦٠٣ مدني . مثال بشأن عقد إيجار عبادة .
١٥٧٣	٢٧١	(الطنن رقم ٨٦٢ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/١٠/٢٦) ...
		٤ — ترك المستأجر المكان المؤجر . اختلافه من التأجير من الباطن والتنازل عن الإيجار ، ق ٥٣ لسنة ١٩٦٩ ، ق ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . القضاء بأن إدارة العيادة لحساب ورثه المستأجر الأصلي مما يتنفي تنازلهم عن الإيجار استناداً إلى أقوال الشهود . لا خطأ .
١٥٧٣	٢٧١	(الطنن رقم ٨٦٢ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/١٠/٢٦) ...

الصفحة	القاعدة	
		٥ - الأحكام الخاصة بأثر وفاة المستأجر على امتداد عقود إيجار المساكن لصالح الزوجة والأبناء والأقارب م ٢١ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . لا محل لأعمالها على حالة وفاة المستأجر قبل العمل بأحكامه . علة ذلك .
١٩٠٢	٣٢٨	(الطعن رقم ١٤٦ سنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٨) ... ..
		٦ - وفاة المستأجر قبل انقضاء المدة المتفق عليها في العقد . أثره . إنتقال الإجارة إلى الورثة الشرعيين م ١٠١ مدني
١٩٠٢	٣٢٧	(الطعن رقم ١٤٦ سنة ٤٣ ق ٥٩٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٨)
		٧ - وفاة المستأجر خلال فترة الامتداد القانوني للعقد في ظل القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ أثره . قصر الانتفاع بالإجارة على المقيمين مع المستأجر إقامة مستقرة متباددة ولو كانوا من غير الورثة . لمحكمة الموضوع تقدير كون الإقامة مستقرة من عدمه .
١٩٠٢	٣٢٧	(الطعن رقم ١٤٦ سنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٨)
		٨ - دعوى المؤجر بإنهاء عقد الإيجار لوفاة المستأجر وبإخلاء الطاعنين للغصب . إدعاء الطاعنين إقامتهما مع المستأجر قبل وفاته . موضوع قابل للنجزئة .
١٩٠٢	٣٢٧	(الطعن رقم ١٤٦ سنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٨) ... ..
		(ثامنا) إجراء المستأجر تغييرا بالعين .
		١ - التزام المستأجر يحدث تغييرا في العين إلا بأذن المالك الاخلال بذلك . حق المؤجر في المطالبة بالازالة والتعويض . ٥٨٠ مدني . جواز نزول المؤجر عن حقه صراحة أو ضمنا .

الصفحة	القائمة	
		لمحكمة الموضوع استخلاصه من الظروف والملايسات . ليس للمؤجر الرجوع في التنازل .
٢٩١	٦١	(الطن رقم ٤٠٦ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/١/٢٦) ... ..
		٢ - دعوى المؤجر بإخلاء المستأجر للتغيير في وجه استعمال العين المؤجرة المتفق عليه في العقد . الحكم بالإخلاء رهين بتوافر الضرر . مثال بشأن تغيير السكن إلى مكتب حمامة .
٥٤٢	١٠٠	(الطن رقم ٣٤٨ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٢٣) ... ..
		٣ - إخلاء المستأجر من العين المؤجرة لاستعمالها استعمالاً ينافي شروط الإيجار بغير موافقة المالك . شرطة . أن يلحق بالمؤجر ضرر .
١١٨٣	٢٠٢	(الطن رقم ٤٥٠ سنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٥/١١) ... ..
		٤ - قيام المستأجر بتغيير مسكنة إلى مشغل ومصنع ملابس بغير موافقة المالك . استخلاص توافر الضرر في حق المؤجر من عدمه . من مسائل الواقع . استقلال محكمة الموضوع بتقديرها متى أقامت قضاها على أسباب سائغة .
١١٨٣	٢٠٢	(الطن رقم ٤٥٠ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٥/١١) ... ..
		٥ - الحكم بإخلاء مستأجر المحل لمخالفته نصاً في العقد يحظر استعمال الآلات والمداخن ، استناداً إلى انطوائه على ضرر للمؤجر . لا خطأ .
١٥٧٩	٢٧٢	(الطن رقم ٩١٣ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/١٠/٢٦) ... ..
		٦ - استعمال المستأجر العين المؤجرة بطريقة تنافي شروط الإيجار المعقولة أو تضر بمصلحة المالك . القضاء بفسخ العقد



الصفحة	القاعدة	
		إعمالاً للمادة ١٣/ج من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ رغم اتفاق المتعاقدين على جزاء آخر . خطأ .
١٧٢٤	٢٩٦	(الظعن رقم ١٠٣ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/١١/٣٠) ... ..
		(تاسعاً) الطعن في الحكم .
		١ - اختصام المستأجر لباقي المستأجرين في الطعن بالتقضى المقررة منه ضد المؤجر في حكم تحديد الأجرة . دفع المؤجر بعدم إفادة باقي المستأجرين من طعن هذا المستأجر . عدم اثره - هذا الدفع أمام محكمة الاستئناف . أثره . عدم قبول الدفع .
٢٦٨	٥٧	(الظعن رقم ١٣٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/١/١٩) ... ..
		٢ - دعوى المؤجر بإخلاء المستأجر بعد انتهاء المدة الأصلية للعقد . غير مقدرة للقيمة . بجواز استئناف الحكم الصادر فيها . مله ذلك .
٥٤٢	١٠٠	(والظعن رقم ٢٤٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٢٣) ... ..
		٣ - تعلق المنازعة في الدعوى بامتداد العقد إمتداداً قانونياً من عدمه بما للمنازعة في تأجير العين خاليه أو مخروشة . اعتبار الدعوى غير مقدرة القيمة . بجواز استئناف الحكم الصادر فيها .
٦٨٨	١٢٥	(الظعن رقم ٤٥٨ لسنة ٤٣ ق - (جلسة ١٩٧٧/٣/١٦) ... ..
		٤ - إمتداد عقود إيجار الأماكن تلقائياً وبمحكم القانون لمدة غير محددة بعد انقضاء مدتها الأصلية .
١٣٤٦	٢٣٣	(الظعن رقم ٧٤٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٦/١) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٥ — دعوى الاختلاء هي دعوى بفسخ عقد الإيجار غير قابلة لتقدير قيمتها . جواز استئناف الحكم الصادر فيها . ملة ذلك . لا عبرة بالاستناد إلى نص المادة ٢/٥٩٤ مدني .
١٣٤٦	٢٣٣	(الطعن رقم ٧٤٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٦/١) ... ٦ — استئناف الحكم المنهي للتصومة . أثره . اعتبار الأحكام السابق صدورها في القضية مستأنفة . شرطه . الان تكون قد قبلت صراحة . وجوب قصر أثر الاستئناف بالنسبة لما رفع عنه فقط . مثال بشأن الحكم بتخفيض الأجرة والحكم برد الفروق .
٩٣٦	١٦٠	(الطعن رقم ٥٥٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/٦) ... ٧ — استئناف الحكم الذي قضى بتخفيض الأجرة مع نذب خبير لتقدير الفروق المستحقة للمستأجر . القضاء بعدم جوازه صحيح . لا يغير من ذلك استئناف الحكم الصادر برد الفروق وضم كلا الاستئنافين والفصل فيهما بحكم واحد .
٩٣٦	١٦٠	(الطعن رقم ٥٥٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/٦) ... ٨ — تأييد الحكم الاستئنافي للحكم الابتدائي بتخفيض الأجرة . إغفاله الفصل في طلب رد الفروق . عدم جواز الطعن في الشق الأول استقلالا . ملة ذلك . م ٣١٢ مرافعات .
١٢٧٢	٢١٩	(الطعن رقم ١٦٤ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/٢) ... إيجار الأراضي الزراعية : ١ — ديون المؤجر قبل مستأجر الأرض الزراعية الناشئة بعد العمل بالقانون ٥٢ لسنة ١٩٦٦ . وجوب التصديق على

الصفحة	القاعدة	
		توقيعات ذوى الشأن لدى الجمعية التعاونية. إغفال ذلك. أثره . بطلان الدين . وجوب إخطار لجنة المنازعات الزراعية أيضا بهذه الديون . لا عمل للتفرقة بين الديون الناشئة عن العلاقة الإيجارية وغيرها .
١١١٣	١٩٢	(الطن رقم ٢٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/٣ ) ... .. ٢ - إمتداد عقود إيجار الأراضى الزراعية إمتدادا قانونيا بعد انتهاء مدتها الأصلية . انصرافه الى الأراضى التى تزرع بالحاصيل العادية دون الأراضى المزروعة حدائق . حلة ذلك .
١١٢٥	١٩٤	(الطن رقم ٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/٤ ) ... .. ٣ - الدعاوى الناشئة عن إيجار الأراضى الزراعية . شرط قبولها . إيداع نسخة من عقد الإيجار الجمعية التعاونية الزراعية . العقود المحررة فى تاريخ سابق على العمل بالقانون ١٧ لسنة ١٩٦٣ . لا تخضع لهذا القيد . حلة ذلك .
١٥٩٧	٢٧٦	(الطن رقم ٦٢٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٧/١١/٢ ) ... .. ٤ - قيام العلاقة مباشرة بين المؤجر والمستأجر من الباطن بالنسبة للعقود المحررة قبل صدور القانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ دون . المستأجر الأصيل .
١٥٩٧	٢٧٦	(الطن رقم ٦٢٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٧/١١/٢ ) ... .. ٥ - عقود الإيجار من الباطن المبرمة قبل صدور القانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ . قيام العلاقة فيها بين المؤجر والمستأجر من الباطن مباشرة . لا حاجة لإصدار المستأجر الأصيل بإبطال عقده . م ٣٥ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٦
١٦٨١	٢٩٠	(الطن رقم ٥ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٧/١١/١٦ ) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		لجان الفصل في المنازعات الزراعية :
		١ - لجان الفصل في المنازعات الزراعية . ق ١٤٨ لسنة ١٩٦٢ . المنازعة بشأن الأفضلية بين مستأجرى الأرض الزراعية . لا تندرج ضمن الاختصاص الانفرادى لهذه اللجان .
٣٤١	٦٩	( الطعن رقم ٥٦٤ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٢ ) ... ..
		٢ - اختصاص لجان الفصل في المنازعات الزراعية ق ٥٤ لسنة ١٩٦٦ . تراحم مستأجرى الأرض الزراعية . لا يدخل ضمن حالات الاختصاص الانفرادى لهذه اللجان .
٣٤١	٦٩	( الطعن رقم ٥٦٤ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٢ ) ... ..
		٣ - لجان الفصل في المنازعات الزراعية . ق ٤٠ لسنة ١٩٦٦ عدم اختصاصها بالمنازعات الخاصة بايجار الحدائق .
١١٢٥	١٩٤	( الطعن رقم ٥ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٥/٤ ) ... ..
		٤ - المنازعة في مساحة الأرض المؤجرة . اختصاص لجنة الفصل في المنازعات الزراعية - بنظرها قبل صدور القانون ٧٦ لسنة ١٩٧٥ . اختصاص المحكمة الجزئية بنظرها بعد صدوره لا ينفي اختصاص المحكمة الابتدائية بها باعتبارها طلبا عارضا في دعوى المطالبة بالأجرة .
١٥٩٧	٢٧٦	( الطعن رقم ٦٢٥ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/١١/٢ ) ... ..
		٥ - انفراد لجان الفصل في المنازعات الزراعية بالفصل في المنازعات الناشئة عن تأجير الأراضى الزراعية من الباطن . قاصر على العقود القائمة وقت العمل بالقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ . العقود السابقة التي تحولت إلى عقود بين المؤجر والمستأجر من الباطن مباشرة . اختصاص القضاء اعادى بنظر المنازعات بشأنها .
١٦٨١	٢٩٠	( الطعن رقم ٥ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٧/١١/١٦ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٦ — الحكم بوقف الدعوى لتعلق الفصل فيها على إثبات العلاقة الإيجارية بمعرفة لجنة الفصل في المنازعات الزراعية . ماهيته . وجوب التزام المحكمة به وبالقرار الذي تصدره اللجنة . لا يغير من ذلك خروج هذه المسألة من اختصاص اللجنة .
١٨٥٢	٣١٧	( الطعن رقم ٦١٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/٢١ ) .. ..
		٧ — الاختصاص الاتفرادى للجان الفصل في المنازعات الزراعية . مناطه . المنازعة بشأن عدم تقاؤم عقد الإيجار الصادر من أحد الشركاء على الشيوع قبل باقى الشركاء . الاختصاص بنظرها للمحاكم العادية دون اللجان .
١٨٤٦	٣١٦	( الطعن رقم ٥٨٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/٢١ ) .. ..
		٨ — لجان الفصل في المنازعات الزراعية . ماهيتها . جهات إدارية ذات اختصاص قضائى . جواز قيامها بتفسير القرارات الصادرة منها .
١٨٥٢	٣١٧	( الطعن رقم ٦١٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/٢١ ) .. ..
		٩ — تأييد اللجنة الاستئنافية للفصل في المنازعات الزراعية لقرار اللجنة الابتدائية . صدور قرار التفسير من اللجنة الابتدائية . خطأ . عدم الطعن عليه . أثره . صيرورته نهائيا وله حججه .
١٨٥٢	٣١٧	( الطعن رقم ٦١٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/٢١ ) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		(ب)
		بطلان ، بنوك ، بيع
		بطلان
		(أولا) بطلان التصرفات :
٢١١	٤٨	١ - بيع ملك الغير . للمشتري طلب إبطال البيع . جواز طلبه فسخ العقد لاخلال البائع بالتزامه بنقل الملكية . (الطن رقم ٢٥٦ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/١/١١) ... ..
١٦٥٩	٢٨٥	٢ - بيع ملك الغير . طلب المالك بطلان العقد لهذا السبب . التكييف الصحيح للدعوى هو طلب عدم صريان العقد في حقه . م ٤٦٦ مدني . لا يعد هذا الطلب طلبا جديدا في الاستئناف . (الطن رقم ١٢٠ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٧/١١/١٠) ... ..
٢٦١	٥٦	٣ - بطلان الاتفاق على أجرة تزيد عن الحد الأقصى . تعلقه بالنظام العام . سكوت المستأجر مدة من الزمن - ١٣ سنة - عن المطالبة بتحديد الأجرة القانونية . لا أثر له . (الطن رقم ٥٧٣ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/١/١٩) ... ..
٣١٠	٦٤	٤ - القضاء بإبطال البيع الصادر من الولي على القصر لعدم حصوله على إذن من المحكمة المختصة . القضاء بإلزام الوصية بصفقتها برد الثمن إلى المشتري . إفعال المحكمة ببحث دفاع الوصية بأن القصر لم يدخل ذمتهم شيء من الثمن . قصور . (الطن رقم ٥٠٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/١/٣١) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		٥ - سلوك بطريق إستصدار أمر الأداء . شرطه . طلب المشتري استرداد الثمن المدفوع منه بمقتضى عقد بيع قضى بإبطاله . رفع الدعوى به فى الطريق العادى ، دون طريق أمر الاداء . لاخطأ .
٣١٠	٦٤	(الطن رقم ٥٠٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٧/١/٣١ ) ... ..
		٦ - إتفاق المحامى على استحقاقه أتعابا بنسبة معينة من المطلوب أو مما يحكم به فى الدعوى . باطل بطلانا مطلقا . م ٤٤ ق ٩٦ لسنة ١٩٥٧ .
٥١١	٩٧	( الطعن رقم ٤٨٢ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٢٣ ) ... ..
		٧ - بطلان الاتفاق على استحقاق المحامى أتعابا بنسبة معينة مما يطلب أو يحكم به فى الدعوى . ق ٩٦ لسنة ١٩٥٧ . إنصراف البطلان إلى تحديد قيمة الأتعاب . وجوب تقدير القاضى للأتعاب فى هذه الحالة .
٥١١	٩٧	( الطعن رقم ٤٨٢ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٢٣ ) ... ..
		٨ - قضاء محكمة أول درجة ببطلان عقد البيع الصادر من المورث ورفض طلب الحكم بصحته ونفاذه . موضوع غير قابل للتجزئة . سقوط الحصومة فى الاستئناف بالنسبة لبدن المستأنف عليهم . أثره . سقوطها بالنسبة للباقيين .
٧٥٤	١٣٥	(الطن رقم ٤٥٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٧/٣/٢٢ ) ... ..
		٩ - دعوى صحة التعاقد . دفع ورثة البائع ببطلان العقد لصدوره من المورث وهو فى حالة عته شائعة ويعلمها المشتري . موضوع غير قابل للتجزئة .
٨٩٧	١٥٥	(الطن رقم ٣٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/١٥ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		١. — القضاء في دعوى الورثة بصحة ونفاذ عقد البيع ورفض دعوى الخصم ببطلانه . موضوع غير قابل للتجزئة . اعتبار الاستئناف كأن لم يكن بالنسبة لمن لم يعلن من المستأنف عليهم في الميعاد المحدد . أثره . اعتباره كذلك بالنسبة لباقي المستأنف عليهم . حلة ذلك .
١٢٣	٢١٢	(الطعن رقم ٦٩٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٧/٥/١٩٧٧) ... .. ١١ — تصرف المعتوه قبل تسجيل قرار الحجر . جواز طلب إبطاله . شرطه . أن تكون حالة العته شائعة وقت التعاقد أو أن يكون المتصرف إليه على بينه منها .
٨٩٧	١٥٥	(الطعن رقم ٣٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ٥/٤/١٩٧٧) ... .. ١٢ — توثيق الزواج بغير المسلمات . عدم اختصاص المأذونين الشرعيين به . توثيق المأذون لهذا العقد . لا يؤدي إلى بطلانه بطلانا مطلقا . جواز إبطاله بإثبات عدم إسلام الزوجه بكافة الطرق .
١٠٨٤	١٨٦	(الطعن رقم ١٩ لسنة ٤١ ق — جلسة ٢٧/٤/١٩٧٧) ... .. ١٣ — ديون المؤجر قبل مستأجر الأرض الزراعية الناشئة عن العمل بالقانون ٥٢ لسنة ١٩٦٦ . وجوب التصديق على توقيعات ذوى الشأن لدى الجمعية التعاونية . إغفال ذلك . أثره . بطلان الدين . وجوب إخطار لجنة المنازعات الزراعية أيضا بهذه الديون . لا محل للفرقة بين الديون الناشئة عن العلاقة الإيجارية وغيرها .
١٠٨٤	١٨٦	(الطعن رقم ٢٨ لسنة ٤٤ ق — جلسة ٢/٥/١٩٧٧) ... ..

الصفحة	القائمة	
		١٤ — عقود الإيجار من الباطن المبرمة قبل صدور القانون ١٣٨ لسنة ١٩٥٨ . قيام العلاقة فيها بين المؤجر والمستأجر من الباطن مباشرة . لا حاجة لإصدار المستأجر الأصلي بإبطال عقده م ٣٥ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ .
١٦٨١	٢٩٠	(الطن رقم ٥ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٧/١/١٦) ... ..
		١٥ — التسجيل لا يصح عقدا باطلا : لا يحول ذلك دون الطن عليه بأنه يخفى وضية .
١٧٧٤	٣٠٤	(والطن رقم ٣٨٢ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٧/١٢/١٣) ... ..
		١٦ — الدفع بتقادم دعوى بطلان العقد . عدم تعلقه بالنظام العام . وجوب التمسك به أمام محكمة الموضوع .
١٨١٠	٣٠٩	(الطن رقم ٩٣ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٧٧/١٢/١٥) ... ..
		(ثانيا) بطلان الاجراءات .
		١ — الاجراء الباطل بطلانا غير متعلق بالنظام العام . اعتباره معيضا طالعيا لم يتمسك صاحب المصلحة بالبطلان في الوقت المناسب .
٩٠٩	١٥٦	(الطن رقم ١٩٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/١٥) ... ..
		٢ — انتقاص العمل الباطل . وروده على العمل الاجرائي المركب من اجراء قابل للتجزئة أو الانقسام . تعيب شق من العمل الاجرائي البسيط أو غير القابل للتجزئة أو الانقسام . اثره - بطلان العمل كله م ٢/٢٤ مرافعات .
١٢٣٩	٢١٢	(الطن رقم ٦٩٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/١٧) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		٣ - إجراءات التنفيذ على العقار . القانون الواجب التطبيق عليها . م ٣ في مواد إدارة قانون المرافعات - المقصود بإجراءات التنفيذ . عدم انصرافها إلى ماردة التنفيذ أو طلب البطلان الذي يدفع به أثناء اتخاذ إجراءات التنفيذ .
١٥٩	٤٢	(الظمن رقم ٣٧٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٧/١/٥) ... ..
		٤ - بطلان الإجراءات لعدم إعلان أحد الخصوم بقراراته أو الدعوى للمرافعة . نسبي . لا يجوز تخيره من الخصوم التمسك به .
٢٢٤	٥٠	(الظمن رقم ٤٠٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/١/١٢) ... ..
		٥ - عدم إداء الخبير المتدب من غير خبراء الجدول اليمين قبل مباشرة المأمورية . أثره . بطلان عمله . م ١٣٩ اثبات . عدم تعلق البطلان بالنظام العام . سقوط الحق في التمسك به بالإجازة الصريحة أو الضمنية . الرد على التقرير بما يفيد اعتباره صحيحاً . إجازة ضمنية .
٤١٣	٨٠	(الظمن رقم ٧٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٩) ... ..
		٦ - دعوى الإخلاء . بطلان التكليف بالوفاء بالاجرة لتجاوز المطلوب فيه الأجرة المستحقة . عدم جواز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض رغم تعلقه بالنظام العام . علة ذلك .
٥٣٧	٩٩	(الظمن ٥٥٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٢٣) ... ..
		٧ - الانذار الرسمي الموجه من البائع أو المشتري إلى الشئع . مشتملاته . المادة ٩٤٢ مدني . عدم وجوب بيان حصة كل منهم في البيع على الشيوع . عدم بيان الموطن الأصلي للمشتري مع بيان موطنهم المختار في الانذار . لا بطلان .
٦٤٦	١٢٨	(الظمن رقم ٤٥٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٩) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٨ - رفع الطعن بالنقض بتقرير أودع قلم الكتاب على خلاف ما تقضى به المادة ٢٥٣ من لوائح من رفعه بصحفية . لا بطلان . علة ذلك . توافر البيانات التي يتطلبها القانون في صحيفة الطعن بما تتحقق معه الغاية من الاجراء .
٩٠٩	١٥٦	( الطعن رقم ١١٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/٥ ) ... ..
		٩ - خلو صورة تقرير الطعن المملته للطعون عليه من بيان تاريخ الطعن والمحكمة التي قدم إليها وأسم الموظف الذي حصل التقرير أمامه . لا بطلان .
٩٠٩	١٥٦	( الطعن رقم ١١٩ لسنة ٤٢ "أحوال شخصية" جلسة ١٩٧٧/٤/١٥ ) ..
		١٠ - الإجراء المانع من سقوط الخصومة . شرطه . يكون صحيحاً أو يصبح صحيحاً لعدم التمسك ببطلانه في الوقت المناسب .
٩٠٩	١٥٦	( الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/٥ ) ... ..
		١١ - إغفال الجهة الإدارية الحاجزة . إعلان المحجوز عليه بالحجز . أثره . اعتبار الحجز كأن لم يكن . م ٢٩ ق ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ . للحال إليه بالدين المحجوز عليه التمسك بالعوار الذي لحق بالحجز .
١١٨٨	٢٠٤	( الطعن رقم ٤٩٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/١٤ ) ... ..
		١٢ - دعوى المحال إليه بنفاذ الحوالة في حق المدين المحال عليه والتزامه بالدين المحال به وفوائده . لا تعد من منازعات التنفيذ الموضوعية التي يختص بها قاضي التنفيذ . لا يغير من ذلك فصل المحكمة في النزاع بشأن بطلان الحجز الذي أوقعه دائن آخر على ذات الدين .
١١٨٨	٢٠٤	( الطعن رقم ٤٩٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/١٤ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
١٤٩٦	٢٦٠	١٣ - النزاع بشأن عناصر التركة ومقوماتها قبل أيلولتها إلى الورثة . غير قابل للتجزئة . بطلان الطعن بالنسبة لأحد الورثة . أثره . بطلان الطعن برمته . (الطعن رقم ٤٦١ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٧/٦/٢٥ ) ... ..
١٧٧٤	٣٠٤	١٤ - وجوب بيان عناصر التركة وأسس التقدير في النموذج ٨ تركت الخاص بربط الضريبة . إغفال ذلك . أثره . بطلان الإجراء . لمحكمة الموضوع استخلاص كفاية البيانات المذكورة . (الطعن رقم ٢٨٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٧/١٢/١٣ ) ... ..
١٧٩٨	٣٠٧	١٥ - إصدار التوكيل للمحامى بعد مباشرة الإجراء . لا بطلان . (الطعن رقم ٥٠٢ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٧/١٢/١٤ ) ... ..
١٧٨٤	٥٠٣	١٦ - بطلان إجراءات التحقيق . عدم جواز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ٦٥٥ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/١٢/١٤ ) ... ..
		” بطلان الإعلان “ .
٢٢٤	٥٠	١ - بطلان أوراق التكليف بالحضور لعيب في الإعلان . نسي . لا يجوز لغير الخصم الذى بطل إعلانه التمسك به ، ولو كانت الدعوى غير قابلة للتجزئة . (الطعن رقم ٤٠٣ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/١/١٢ ) ... ..
٩٠٩	١٥٦	(والطعن رقم ١٩٩ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٤/٥ ) ... ..
١٦٩٣	٢٩١	(والطعن رقم ٢٣٧ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٧/١١/١٦ ) ... ..



الصفحة	القائمة	
		٢ — بطلان أوراق التكليف بالحضور لعيب في الإعلان . نسبي . زواله بالنزول عنه صراحة أو ضمنا . عدم جواز الرجوع في التنازل .
٦٩٧	١٢٧	(الطعن رقم ٥١٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/١٦ ... .. )
		٣ — بطلان الإعلان . نسبي . زواله بتحقيق الغاية من الإجراء أو بالنزول الصريح أو الضمني . مثال بشأن إعلان الرغبة في الأخذ بالشفعة .
٧٠٥	١٢٨	(الطعن رقم ٥٦٩ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٣/١٦ ... .. )
		٤ — حضور الخصم الذي يزول به حقه في التمسك ببطلان إعلانه . هو الحضور الذي يتم بناء على إعلان الورقة الباطلة فأما : ٥ — حضور المدعى عليه بناء على إعلان باطل . أثره . سقوط حقه في التمسك بالبطلان . حضوره من تلقاء نفسه أو بناء على ورقة أخرى . لا يسقط حقه في التمسك بالبطلان . م ١١٤ مراقعات .
١٢٣٠	٢١٢	(الطعن رقم ٦٩٨ سنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/١٧ ... .. )
		٦ — بطلان صحيفة الاستئناف لخلو صورتها من بيان تاريخ الإعلان ووقته وإسم المحضر وتوقيعه . لا يزول بحضور المعلن اليه بالجلسة المحددة . حلة ذلك . عدم تحقيق الغاية من الاجراء
٤٣٠	٨٢	(الطعن رقم ١٠ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٩ ... .. )
١٧٥٩	٣٠١	(الطعن رقم ٥٨٤ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/٧ ... .. )

الصفحة	القائمة	
		٧ - بطلان الصحيفة الناشئة عن إغفال توقيع المحضر على صورة الإعلان . متعلق بالنظام العام لا يسقط بحضور المعلن إليه ولا بالتزول عنه .
١٧٥٩	٣٠١	(الطن رقم ٥٨٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٧/١٢/٧) ... ..
		٨ - إعلان رجال الجيش . وجوب تسليمه إلى الإدارة القضائية المختصة بالقوات المسلحة . تسليم الإعلان للنيابة دون ثبوت إستلام الإدارة المذكور له . أثره . بطلان الإعلان .
٥٦٩	١٠٤	(الطن رقم ٢٥ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٢٤) ... ..
		٩ - بطلان إعلان أحد الورثة بالتفويض الخاص بتقدير عناصر التركة . أثره . افتتاح ميعاد الطعن أمام لجنة الطعن . امتداد باقى الورثة منه .
٨٨٢	١٥٣	(الطن رقم ٣٢٧ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٤/٢) ... ..
		١٠ - الدفع الذى يتعين على المحكمة بحثه . هو الدفع الصريح بالحازم . دفع الخصم بعدم اعلانه بتعجيل الدعوى بعد الانقطاع فى ميعاد سنة . لا يعتبر دفعا ببطلان الإعلان الموجه إليه .
٩٠٩	١٥٦	(الطن رقم ١٩٩ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٤/٥) ... ..
		١١ - انعقاد الخصومة . شرطه . اعلان المدعى عليه بصحيفة الدعوى اعلانا صحيحا . تخلف هذا الشرط . أثره . زوال الخصومة كآثر للمطالبة القضائية .
١٣١٣	٢٢٧	(الطن رقم ٤١٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/٣٠) ... ..
		١٢ - القضاء ببطلان الحكم الابتدائى لبطلان اعلان المدعى عليه بصحيفة افتتاح الدعوى . أثره . وجوب وقوف المحكمة

الصفحة	القاعدة	
		الاستثنائية عند حد تقرير بطلان الحكم المستأنف . قضاؤها في موضوع الدعوى . خطأ .
١٣١٣	٢٢٧	(الطن رقم ٤١٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٣٠) ... ١٣ — أوراق المحضرين . بياناتها . خلو صورة الإعلان من بعضها . أثره . بطلان الإعلان . علة ذلك . قيام الصورة مقام الأصل بالنسبة للمعلن إليه .
١٧٥٩	٣٠١	(الطن رقم ٥٨٤ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/٧) ... ١٤ — اغفال المحضرات أن من تسلم صورة الإعلان يقيم مع المعلن إليه وأن الأخير غير موجود . أثره . بطلان الاعلان . م ١٠ مرافعات .
١٧٥٩	٣٢٣	(الطن رقم ٢٢٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٧) ... « بطلان الحكم » . ١ — بطلان الاجراءات التي تم بعد قيام سبب انقطاع خير الخصومة . بطلان نسبي . عدم جواز التمسك به لغير من شرع الانقطاع لحمايتهم .
١٩٤	٤٦	(الطن رقم ٦٣٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/١/١١) ... ٢ — البطلان المترتب على فقد أحد الخصوم صفته في الدعوى . بطلان نسبي مقرر لصالح من شرع الانقطاع لحمايته .
٨٨٥	١٥٤	(الطن رقم ١٥١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/٥) ...



الصفحة	القاعدة	
		٣ — الدفع ببطلان الإجراءات أمام محكمة أول درجة لنقض في أهلية أحد الخصوم . دفع شكلي . عدم التمسك به في صحيفة الاستئناف . أثره . سقوط الحق في إبدائه . علة ذلك .
٦٩٧	١٢٧	(الطن رقم ٥١٧ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٦/٣/١٩٧٧) ... ..
		٤ — وفاة القيم أثناء نظر الاستئناف . تمثيل القيم الجديد في الخصومة . الإفصاح عن ذلك بملونات الحكم . اغفال الحكم في ديباجته ذكر اسم القيم الجديد وإبرازه اسم القيم المتوفى . لا بطلان .
٢٣٢	٥١	(الطن ٣٨ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٢/١/١٩٧٧) ... ..
		• — وجوب أن يكون الحكم ذاته مستكلاً شروط صحته . اغفال الحكم المطعون فيه بيان اسم أحد المستأنفين في ديباجته . أثره . بطلان الحكم . مادة ١٧٨ مرافعات .
٥٦٣	١٠٣	(الطن رقم ٧ لسنة ٤٥ ق «أحوال شخصية» جلسة ٢٣/٢/١٩٧٧) ... ..
		٦ — خطأ الحكم الاستئنافي في بيان رقم الدعوى المستأنف حكمها . لا بطلان . مادة ١٧٨ مرافعات .
٥٤٢	١٠٠	(الطن رقم ٣٤٨ لسنة ٤٣ ق جلسة ٢٣/٢/١٩٧٧) ... ..
		٧ — التزام الحكم إثبات صدوره في مادة تجارية أو مستعجلة . شرطه . اغفال ذلك . لا بطلان . ١٧٨ م مرافعات . علة ذلك .
١٣٤٠	٢٣٢	(الطن رقم ٦٤٧ لسنة ٤٣ ق جلسة ١/٦/١٩٧٧) ... ..
		٨ — بطلان الحكم . غير قابل للتجزئة . استئناف الطاعنة لشق من الحكم الابتدائي دون شقه الآخر . الدفع

الصفحة	القاعدة	
		المبدى منها ببطلان الحكم في الشيء المستأنف لحاوه من بيان تغير الهيئة التي نطقت به . غير مقبول .
١٠٠٠	١٧١	( الطعن رقم ١٥ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٤/٢٠ ) ... ..
		٩ - الطعن في الحكم الصادر من محكمة النقض بدعوى تضمنه عدولا عن مبادئ قانونية سابقة أو بطلان صيغة الطعن لعدم التوقيع عليها من محام . لا يندرج ضمن أسباب عدم الصلاحية التي يجوز بسببها الطعن في الحكم .
٢٥٩	٧١	( الطعن رقم ٧٧٠ سنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٢ ) ... ..
		١٠ - وجوب نظر الدعاوى الناشئة عن تطبيق أحكام القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ في جلسات سرية . مخالفة ذلك . أثره . بطلان الحكم . تعلق هذا البطلان بالنظام العام .
٢٨٠	٧٤	( الطعن رقم ٦٦٨ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٥ ) ... ..
		١١ - البطلان المترتب على عدم تدخل النيابة في القضايا التي يوجب القانون تدخلها فيها . تعلقه بالنظام العام . لمحكمة النقض أن تقضى به من تلقاء نفسها .
١٧٢٩	٢٩٧	( الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٩٤ ق - جلسة ١٩٧٧/١١/٢٠ ) ... ..
		« الدعوى الأصاية ببطلان الحكم »
٩٦٢		١ - رفع دعوى أصالية ببطلان الحكم . شرطه . تجرد الحكم من أركانه الأساسية . إدعاء الناقض صورية الحكم الصادر ضد مدينه . لا يفقده الأركان الأساسية للأحكام .
	١٦٤	( الطعن رقم ١٦ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٧/٤/١٣ )

المقمة	القاعدة	
		٢ - بحث أسباب العوار بالحكم . سيلاه الطعن فيه بالطريق المناسب . عدم جواز رفع دعوى أصلية ببطلان الحكم . الاستثناء . تجرده من أركانه الأساسية .
١٠٦٠	١٨٢	(الطعن رقم ٤٢٧ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٧/٤/٢٧) "بطلان أمر الأداء" .
		- سقوط أمر الأداء لعدم إعلانه خلال ستة أشهر . جزاء مقرر لمصلحة المدين . عدم التمسك به في صحيفة التظلم قبل التكلم في الموضوع . أثره . سقوط الحق فيه . لا يغير من ذلك تمسك المتكلم ببطلان أمر الأداء .
١٢٢٠	٢١٠	(الطعن رقم ٣٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/١٦)
<b>بنوك</b>		
		١ - العقود الرسمية الحائز التنفيذ بها جبراً . م ٢/٤٥٧ مرافعات سابق . المقصود بها . جواز التنفيذ بعقود فتح الاعتماد الرسمية . شرطه . إعلان المدين بمستخرج بحسابه من واقع دفاتر الدائن التجارية ، مع عقد فتح الاعتماد قبل الشروع في التنفيذ .
١٥٩	٤٢	(الطعن رقم ٣٧٠ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٧/١/٥)
		٢ - وفاء البنك بقيمة شيك مذيبل بتوقيع منور على الساحب . وفاء غير مبرئ لخدمة البنك . شرطه . ألا يقع خطأ من جانب العميل .
٦١٩	١١٣	(الطعن رقم ٢٩٣ و ٤١٣ و ٤٢٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٣/٧)



الصفحة	القاعدة	
٩٧٠	١٦٦	٣ — رفض دعوى رجوع البنك على العميل بمقتضى خطاب الضمان بعد أن مد البنك أجل الخطاب دون موافقته . إغفال الحكم بمحت ما استند إليه البنك من أحكام الفضالة . قصور . (الطعن رقم ٥٦٢ سنة ٤٠ ق — جلسة ١٨/٤/١٩٧٧)
٢٤٩	٥٤	٤ — الحيازة الزراعية . عدم جواز تعديلها إلا بموافقة الجمعية التعاونية الزراعية ، أو تعهد الحائز الجديد بالتزامه بالديون المستحقة على الأرض محل التنازل . المقصود بالديون . ديون الحكومة أو مؤسسة الائتمان الزراعي . لا عبرة بتاريخ نشر الديون أو شخص المدين بها . (الطعن رقم ٥٧٩ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٨/١/١٩٧٧) .. ..
١٥٤٣	٢٦٨	٥ — فروع بنك التسليف الزراعي في المحافظات . صيرورتها بنوكا مستقلة . لبنك المحافظة وحده دون مؤسسة الائتمان الزراعي حق التقاضي . ق ١٠٥ لسنة ١٩٦٤ . (الطعن رقم ٧٢١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ٣٠/٦/١٩٧٧) .. ...
		بيع
		عقد البيع الابتدائي :
٨٧٧	١٥٢	١ — مشتري العقار يعقد غير مسجل . ليس إلا دائما عاديا للبائع . لاحق له في مطالبة مستأجر العقار المبيع بشيء بالطريق المباشر . العلاقة المباشرة بينهما . نشوؤها بعد انتقال الملكية المشتري بالتسجيل . (الطعن رقم ٦٠١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ٣٠/٣/١٩٧٧) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		٢ — علم المستأجر بحلول مشتري العقار محل البائع في عقد الإيجار . العلم الممول عليه هو العلم بأن مشتري العقار سجل عقده وانتقلت إليه الملكية .
٨٧٧	١٥٢	( الطعن رقم ٦٠١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٣٠ ) .. .. ٣ — وضع المشتري يده على العقار المبيع بعقد عرفي . حقه في مساءلة من استولى عليه عن الريع . حلة ذلك .
١٥٣٢	٢٦٦	( الطعن رقم ٨٥٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/٢٨ ) .. .. دعوى صحة التعاقد :
		١ — إيراد الحكم في أسبابه ثمتا معينا للبيع خلافا لما ورد بالعقد . خطأ مادي . لا يؤثر في سلامة الحكم طالما ثبت أن الثمن قد دفع للبائع .
٥٠٥	٩٦	( الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٢٢ ) .. .. ٢ — تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد على بيع عقار . أثره . تسجيل الحكم الصادر فيها . ارتداد أثره إلى تاريخ تسجيل الصحيفة . تسجيل دائن البائع تنبيه نزع الملكية بعد تسجيل المشتري صحيفة دعواه . لا حجية له قبل الأخير ولو سجل حكم مرسومي المزاد قبل تسجيل حكم صحة التعاقد . ق ١١٤ لسنة ١٩٤٦
٦٨١	١٢٤	( الطعن رقم ٦٦٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٧/١/١ ) .. .. ٣ — قضاء محكمة أول درجة ببطان عقد البيع الصادر من المورث ورفض الدعوى بصحته ونفاذه موضوع غير قابل للتجزئة . سقوط الخصومة في الاستئناف بالنسبة لبعض المستأنف عليهم . أثره . سقوطها بالنسبة للباقيين .
٧٥٤	١٣٥	( الطعن رقم ٤٥٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٢٢ ) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		٤ — دعوى صحة التعاقد . دفع ورثة البائع بطلان العقد لصدوره من المورث وهو في حالة عته شائعة وبيعها المشتري . موضوع غير قابل للتجزئة .
٨٩٧	١٥٥	(الطن رقم ٣٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/٥) ... ..
		٥ — القضاء في دعوى الورثة بصحة ونفاذ عقد البيع ورفض دعوى الخصم بطلانه . موضوع غير قابل للتجزئة . اعتبار الاستئناف كان لم يكن بالنسبة لمن لم يعلن من المستأنف عليهم في الميعاد المحدد . أثره . اعتباره كذلك بالنسبة لباقي المستأنف عليها . علة ذلك .
١٢٣٠	٢١٢	(الطن رقم ٦٩٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/٥/١٧) ... ..
		٦ — منع جهات الشهر العقاري من تسجيل العقود التي تزيد قيمتها على ١٥٠٠ ج أو التأشير عليها بأى إجراء ما لم تكن موقعا عليها من محام مقبول أمام المحاكم الابتدائية . م ٨٨ من القانون ٦١ لسنة ١٩٦٨ . عدم سريان هذا النص على المحاكم عند نظر الدعاوى بصحة ونفاذ هذه العقود .
٨٩٧	١٥٥	(الطن رقم ٣٦ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٤/٥) ... ..
		٧ — تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد . أثره . ما هية التسجيل . قيد الصحيفة بأمورية الشهر العقاري وختمها بخاتم الصلاحية للشهر . إجراء تهيدى . لا يعنى تمام التسجيل .
١٤٤٢	٢٥٠	(الطن رقم ٦٨٥ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٧/٦/١٥) ... ..



الرقم	القاعدة	
		٨ - عدم تسجيل المشتري من المورث عقد شرائه . أثره . بقاء العقار على ملك المورث - وانتقاله إلى ورثته . تصرف الوارث بالبيع في ذات العقار . تصرف صحيح ناقل للملكية بعد تسجيله .
١٥٣٢	٢٦٦	(الطن رقم ٨٥٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٦/٢٨) ... .. ٩ - تسجيل صحيفة دعوى التعاقد . غير كاف لنقل الملكية . وجوب صدور الحكم بذلك والتأشير به وفقاً لقانون الشهر العقاري ١١٤ لسنة ١٩٤٦ .
١٥٣٢	٢٦٦	(الطن رقم ٨٥٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٦/٢٨) ... .. ١٠ - دعوى صحة التعاقد . إداء الطاعة وجود خلاف بين العقد وصحيفة الدعوى بشأن أطوال وحدود العقار المبيع . عدم جواز إثباته لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٥٠٠	١٧١	(الطن رقم ١٥ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٤/٢٠) ... .. ١١ - النعي بأن سكوت الخصم وعدم حضوره يعتبر إجازة ضمنية لعقد البيع المطلوب القضاء بصحته وتماذه . عدم جواز إثباته لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٨١٠	٣٠٩	(الطن رقم ٩٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٧/١٢/١٥) ... .. ١٢ - عدم تسليم المدعى عليها في دعوى صحة التعاقد بالحق المدعى به قبل رفع الدعوى . القضاء بالزامها المصروفات . لا خطأ .
١٥٠٠	١٧١	(الطن رقم ١٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/٢٠) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		وفاء المشتري بالثمن :
		١ - تطبيق حكم المادة ١/١٤٧ مدني بشأن الحوادث الطارئة . شرطه . تقدير كون الحادث الطارئ عاماً غير متوقع . من سلطة قاضي الموضوع ما دام أنه أقام قضاءه على أسباب مؤدية .
٦٠٠	١١٠	(الطعن رقم ٥٨٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٣/١) ... ..
		٢ - تقدير مدى الارهاق الذي أصاب المدين من جراء الحادث الطارئ . م ٢/١٤٧ مدني . متروك لقاضي الموضوع . مناط الأرهاق . الاعتبارات الموضوعية للصفقة لا الظروف المتعلقة بالمدين .
٦٠٠	١١٠	(الطعن رقم ٥٨٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٣/١) ... ..
		٣ - تطبيق المادة ٢/١٤٧ مدني بشأن الحوادث الطارئة . وجوب تحمل المدين الخسارة المألوفة التي يمكن توقعها عند التعاقد . تقسيم ما يزيد على ذلك من خسارة غير مألوفة ، بالتساوي بين المتعاقدين . لا عبرة بالظروف الذاتية للمدين .
٦٠٠	١١٠	(الطعن رقم ٥٨٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٣/٢٥) ... ..
		وساطة السمسار في البيع :
		١ - رفض الحكم القضاء بأجرة السمسرة . استناده إلى مجرد أن البيع تم بثمن يقل عن الثمن الوارد بالتفويض الصادر من البائع للسمسار . إغفال الحكم بحث دور السمسار في إتمام الصفقة وسبب عقدها بثمن أقل ، وما إذا كان البائع قد تنازل عن التمسك بالثمن الأعلى . قصور .
٣١٨	٦٥	(الطعن رقم ٦٩٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٧/١/٣١) ... ..

الصفحة	انقاعة	
		٢ — طلب السمسار إحالة الدعوى للتحقيق لاثبات وساطته في عقد البيع ولاثبات العرف فيما يتعلق بأجر السمسرة . إغفال الحكم الرد على هذا الطلب . قصور .
٣١٨	٦٥	( الطعن رقم ٦٩٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/١/٣١ ) ... ..  البيع في مرض الموت :
		١ — مرض الموت . ضوابطه . أن يغلب فيه الهلاك ، ويشعر المريض معه بدناجاله ، وينتهي بالوفاة .
١٧٤٢	٢٩٩	( الطعن رقم ٨١٦ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/١٢/٦ ) ... ..  ٢ — توقيع الوارث كشاهد على عقد البيع الصادر من مورثه في مرض الموت . لا يفيد إجازته للعقد ، أو صحة التاريخ الثابت به . علة ذلك . عدم تحقق صفته كوارث عند التوقيع .
١٧٤٢	٢٩٩	( الطعن رقم ٨١٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/٦ ) ... ..  ٣ — التصرف المطعون فيه بصدوره من المورث في مرض الموت . عدم جواز الاحتجاج على الورثة بتاريخه إلا إذا كان ثابتا بأحدى الطرق القانونية . عبء اثبات صحته . وقوعه على الوارث الطاعن .
١٧٤٢	٢٩٩	( الطعن رقم ٨١٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/٦ ) ... ..  بطلان البيع :
		١ — بيع ملك الغير . للمشتري طلب إبطال البيع . جواز طلبه فسخ العقد لاخلال البائع بالتزامه بنقل الملكية .
٢١١	٤٨	( الطعن رقم ٢٥٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/١/١١ ) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		٢ - بيع ملك الغير . طلب المالك بطلان العقد لهذا السبب . التكييف الصحيح للدعوى هو طلب عدم سريان العقد في حقه . م ٦٦ مدني . لا يعد هذا الطلب طلبا جديدا في الاستئناف .
١٦٥٩	٢٨٥	(الطعن رقم ١٢٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٧/١١/١٠) ... ..
		٣ - المنع من التصرف . م ٨٢٣ مدني . شروط محتملة . الباعث المشروع والمدة المؤقتة .
٢٧٦	٥٨	(الطعن رقم ٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/١/١٩) ... .. " ملكية الأجانب للأراضي الزراعية "
		١ - حظر تملك الأجانب للأراضي الزراعية وما في حكمها سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أم اعتباريين . ق ١٥ لسنة ١٩٦٣ لا محل لاستثناء الجمعيات الخيرية الأجنبية . علة ذلك .
٨٨٥	١٥٤	(الطعن رقم ١٥١ لسنة ٤١ - جلسة ١٩٧٧/٤/٥) ... .. ٢ - اجازة تصرف الجمعيات الخيرية في القدر الزائد عن المائتي فدان خلال عشر سنوات . م ٢ ق ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ أعتبره ملغيا بصدور القانون ١٥ لسنة ١٩٦٣ بشأن حظر تملك الأجانب للأراضي الزراعية .
٨٨٥	١٥٤	(الطعن رقم ١٥١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/٥) ... .. ٣ - الأرض التي آلت ملكيتها إلى الدولة تنفيذا للقانون ١٥ لسنة ١٩٦٣ بشأن حظر تملك الأجانب للأراضي الزراعية استحقاق المالك الأجنبي للتعويض عنها دون المشتري منه بعقد ابتدائي لم يسجل .
٨٨٥	١٥٤	(الطعن رقم ١٥١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/٥) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		الإستيراد من الخارج .
		حظر الإستيراد من الخارج على القطاع الخاص .
		ق ٩٥ لسنة ١٩٦٣ . الإتجار فيما يستورده القطاع العام من السلع . غير محظور .
١٣١٤	٢٠٩	(الطن رقم ٨١١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٦/٥/١٩٧٧) ... ..
		صورية البيع :
		١ - البائع في البيع الصوري . اعتباره من الغير بالنسبة لعقد البيع الصادر من المشتري الصوري . له إثبات صورية البيع الأخير بكافة طرق الإثبات القانونية .
٣٢٨	٦٧	(الطن رقم ٤٦٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ٣١/١/١٩٧٧) ... ..
		٢ - ثبوت ان عقد البيع في حقيقة وصيه . القضاء بالغاء العقد المذكور بالنسبة لأحد المتصرف لم دون الاخر لرجوع الموصى في وصيته بالنسبة له . لاتناقض .
٣٢٨	٦٧	(الطن رقم ٤٦٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ٣١/١/١٩٧٧) ... ..
		٣ - تصديق المحكمة على عقد الصلح . ماهيته . لا يعد قضاء له حجية الشيء المحكوم فيه . البيع الذي سبق أن تحور بشأنه عقد صلح صدقت عليه المحكمة . القضاء بالغائه لانه في حقيقة وصيه . لا خطأ .
٣٢٨	٦٧	(الطن رقم ٤٦٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ٣١/١/١٩٧٧) ... ..
		٤ - تمسك الخلف الخاص بالعقد الصوري . شرطه . أن يكون حسن النية . م ١/٢٤٤ مدني ثبوت سؤ نيته بأن كان يعلم وقت تعامله بصورية العقد الظاهر . أثره . مريان العقد الحقيقي في حقه .
٣٢٨	٦٧	(الطن رقم ٤٦٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ٣١/١/١٩٧٧) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٥ — ثبوت أن تصرف المورث هو في حقيقته وصيه وليس بيعا . اجازة الورثة لهذا التصرف . انصرافها إلى العقد باعتباره وصيه . خضوع الأموال الموصى بها لضريبة التركات ورسم الأيلولة .
١٧٧٤	٣٠٤	( الطعن رقم ٣٨٢ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٣/١٢/١٩٧٧ ) .. ..
٤		٦ — التسجيل لا يصحح عقدا باطلا ، لا يحول ذلك دون الطعن عليه بأنه يخفى وصية .
١٧٧٤	٣٠٤	( الطعن رقم ٤٢٥ لسنة ٤١ ق — جلسة ٣٠/٣/١٩٧٧ ) .. ..
		فسخ البيع وانفساخه :
		١ — استعالة تنفيذ التزام أحد المتعاقدين لسبب أجنبي . أثره . إنفساخ العقد من تلقاء نفسه . تحمل المدين بالتزام تبعه الاستعالة .
٢١١	٤٨	( الطعن رقم ٢٥٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١١/١/١٩٧٧ ) .. ..
		٢ — ثبوت أن التزام البائع بنقل ملكية السيارة قد صار مستحيلا بسبب تأميم منشأته . وجوب الزام البائع برد الثمن م . ١٦٠ مدني .
٢١١	٤٨	( الطعن رقم ١١٠ لسنة ٤٠ ق جلسة ٢١/١/١٩٧٧ ) .. ..
		٣ — الحكم بفسخ البيع . أثره . للمشتري استرداد ما دفعه من الثمن تطبيقا للمادة ١٨٢ مدني . إنفساخ العقد من تلقاء نفسه . استرداد المشتري لما دفعه من ثمن في هذه الحالة . اعتباره من آثار انفساخ العقد طبقا للمادة ١٦٠ مدني .
٢١١	٤٨	( الطعن رقم ٢٥٦ لسنة ٤٣ ق جلسة ١١/١/١٩٧٧ ) .. ..



الصفحة	القاعدة	
		٤ — دعوى الفسخ . تقادمها بخمس عشرة سنة . عدم خضوعها للتقادم الثلاثي المنصوص عليه في المادة ١٨٧ مدني . للمشتري طلب رد الثمن طالما أن دعوى الفسخ لم تسقط بالتقادم .
٢١١	٤٨	(الطن رقم ٢٥٦ لسنة ٤٣ ق جلسة ١١/١/١٩٧٧) ... .. ٥ — استيلاء جهة الإصلاح الزراعي على الأطيان المبيعة بعد البيع . لا يعد هلاكاً للبيع . تطبيق أحكام ضمان الاستحقاق . لا محل له في دعوى رجوع المشتري على البائع متى استند إلى انفساخ العقد .
٩٠٩	١٥٦	(الطن رقم ١٩٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ٥/٤/١٩٧٧) ... .. ٦ — استيلاء جهة الإصلاح الزراعي على العين المبيعة باعتبارها داخلية في القدر الزائد في ملكية البائع . أثره . انفساخ عقد البيع من تلقاء نفسه لاستحالة تنفيذ الالتزام بنقل الملكية .
٩٠٩	١٥٦	(الطلب رقم ١٩٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ٥/٤/١٩٧٧) ... .. ٧ — استحالة تنفيذ التزام البائع بنقل الملكية لسبب أجنبي . لا يعفيه من رد الثمن للمشتري .
٩٠٩	١٥٦	(الطن رقم ١٩٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ٥/٤/١٩٧٧) ... .. ٨ — طلب المشتري فسخ عقد البيع الصادر له من البائع الأجنبي لاستحالة تنفيذ التزامه بنقل الملكية بعد استيلاء جهة الإصلاح الزراعي على الأرض المبيعة . اختصاص المحاكم العادية بنظر النزاع . لا يغير من ذلك اختصاص جهة الإصلاح الزراعي في الدعوى . طالما لم يوجه إليها أية طلبات ولم تترهق منازعة بشأن ملكية الأطيان .
٨٨٥	١٥٤	(الطن رقم ١٥١ لسنة ٤٢ ق جلسة ٥/٤/١٩٧٧) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٩ - إقامة المشتري مبان على الأرض المبيعة . فسخ عقد البيع لسبب راجع إليه . أثره . اعتباره بانيا بسوء نية في حكم المادة ٩٢٤ مدني . وجوب تقديم البائع طلب الإزالة خلال سنة من تاريخ الحكم النهائي بالفسخ أو من تاريخ علمه بإقامتها إذا كان العلم بعد الفسخ .
١٨٢١	٣١١	( الطعن رقم ٤٧٢ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٧/١٢/١٥ ) .. .. الدفع بعدم التنفيذ :
		اشتمال الاتفاق على عقدي بيع وإيجار مستقل كل منهما من الآخر . دفع البائع بعدم تنفيذ الطرف الآخر التزامه في عقد الإيجار . استخلاص محكمة الموضوع استقلال كل من الالتزامين عن الآخر بأسباب سائغة . رفض الدفع . لا خطأ .
٥٥٥	٩٦	( الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٢٢ ) .. .. أنواع من البيوع :
		( أولا ) بيع الجلدك .
		١ - المتجر في معنى المادة ٥٩٤ مدني . مقوماته . الاتصال بالعملاء والسمعة التجارية هي العنصر الرئيسي .
١٢٣٩	٢١٣	( الطعن رقم ٦٢٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/١٨ ) .. .. ٢ - المتجر في معنى المادة ٢/٥٩٤ مدني بشأن بيع الجلدك . ماهيته .
١٧٨٤	٣٠٥	( الطعن رقم ٦٥٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/١٢/١٤ ) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		٣ - إباحة تنازل المستأجر عن الإيجار حال بيع المتجر أو المصنع . م ٢/٥٩٤ مدني . الصفحه التجارية للمحل المبيع . العبرة في ثبوتها وقت البيع لابعده . مثال بشأن محل حلاقة .
٦٩٣	١٢٦	(الطعن رقم ٤٦٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/١٦) ... ..
		٤ - الضرورة الملجئة لبيع المتجر . مادة ٢/٥٩٤ مدني . استقلال محكمة الموضوع باستخلاصها دون معقب . شرطه . أن يكون استخلاصها سائغا . مثال لأتصاب غير سائغة .
١٠٧٥	١٨٤	(الطعن رقم ٧٤٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/٢٧) ... ..
		٥ - الحكم ابتدائيا بإخلاء المستأجر والمتنازل له من الدكان المؤجر لعدم الحصول على إذن من المؤجر . قعود المستأجر عن من استئناف الحكم . لا أثر له على حق المتنازل في الطعن فيه . المتنازل له حق مباشر قبل المؤجر في التمسك باعتباره مشتريا للمتجر وليس متنازلا إليه عن الإيجار .
١٠٧٥	١٨٤	(الطعن رقم ٧٤٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/٢٧) ... ..
		٦ - بيع المتجر . للتعاقدین حرية تحديد العناصر التي يتركب منها . لمحكمة الموضوع سلطة تقديرها . شرطه . أن يكون استخلاصها سائغا .
١٢٣٩	٢١٣	(الطعن رقم ٦٢٩ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٥/١٨) ... ..
		٧ - بيع المتجر . م ٢/٥٩٤ مدني . شرطه . أن يكون الشراء بقصد ممارسة ذات النشاط الذي كان يزاوله البائع . جواز استبعاد المتعاقدين لعنصر الاسم التجاري .
١٢٣٩	٢١٣	(الطعن رقم ٦٢٩ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٥/١٨) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		٨ - إضافة بائع المتجر نشاطا تجاريا قبل البيع بفترة وجيزة دون ممارسته فعلا . ممارسة المشتري ذلك النشاط المضاف وحده . استخلاص المحكمة من ذلك أن الواقعة مجرد تنازل عن الإيجار . استخلاص سائغ .
١٢٣٩	٢١٣	(الطن رقم ٦٢٩ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٥/١٨ ) ... ..
		٩ - دعوى المؤجر بإخلاء المستأجر من العين المؤجرة للتنازل عن الإيجار . مطالبته المستأجر ومشتري الجدد بتقديم أصل التعاقد المبرم بينهما دون الاكتفاء بصورته . لاسنده .
١٣٤٦	٢٣٣	(الطن رقم ٧٤٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٦/١ ) ... ..
		١٠ - بيع الجدد . أثره . انتقال حقوق المستأجر للتنازل إليه بما في ذلك عقد الإيجار . تحرير عقد جديد بين المتنازل إليه والمالك متضمنا شروطا وقيودا جديدة . أثره . وجوب الاعتداد بها .
١٥٧٩	٢٧٢	(الطن رقم ٩١٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/١٠/٢٦ ) ... ..
		١١ - تأجير المستأجر الأصلي جزءا من العين المؤجرة إلى آخر من الباطن . تنازله عن عقد الإيجار الأصلي إلى مشتري الجدد . ثبوت تاريخ الإيجار من الباطن وعلم مشتري الجدد به . أثره . نفاذه في حقه باعتباره خلفا خاصا للمستأجر الأصلي لا يغير من ذلك تحرير المالك عقد إيجار جديد مع مشتري الجدد .
١٦١٠	٢٧٧	(الطن رقم ٧٥٩ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/١١/٢ ) ... ..
		١٢ - الحكم الصادر ببراءة المؤجر من تهمة تقاضي خلو الرجل استنادا إلى أن ما تفاضاه هو مقابل إعداد المكان المؤجر كصيدلية .

الصفحة	القائمة	
		لا حجية له في تحديد تاريخ الاعداد أو مباشرة النشاط بالصيدلية بالفعل توطئة لتطبيق أحكام بيع الجردك .
١٧٨٤	٣٠٥	(الطن رقم ٦٥٥ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٤/١٢/١٩٧٧) ... .. ١٣ — القضاء السابق بأن لمشتري الجردك حق مطالبة المؤجر يدفع الأجرة بعد تخفيضها بناء على حوالة هذا الحق إليه من المستأجر الأصلي في عقد بيع الجردك لا يحول دون الحكم بإخلائه من المكان المؤجر لعدم توافر شروط بيع الجردك طالما أن الحكم السابق لم يعرض للفصل في صحته .
١٧٨٤	٣٠٥	(الطن رقم ٦٥٥ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٤/١٢/١٩٧٧) ... .. (ثانيا) بيع أملاك الميرى . ١ — عدم تصديق نظارة المالية على بيع زوائد التنظيم التي يتجاوز ثمنها عشرة جنيهات . أثره . بقاء الأرض المبيعة على ملك الجهة البائعة . م ١٨ من شروط وقيود بيع أملاك الميرى الحرة . (الطن رقم ٤٦٨ لسنة ٤٤ ق جلسة ٩/١١/١٩٧٧) ... .. ٢ — بيع أرض من زوائد التنظيم . عدم تصديق نظارة المالية على هذا البيع . أثره . حق الجهة الإدارية في اقتضاء مقابل الانتفاع بها . تراجعها في مباشرة هذا الحق . لا يعد خطأ يستوجب التعويض . (الطلب رقم ٤٦٨ لسنة ٤٤ ق — جلسة ٩/١١/١٩٧٧) ... ..
١٦٣٩	٢٨٢	
١٦٣٩	٢٨٢	

الصفحة	القاعدة	
		مسائل متنوعة:
		١ - إيراد الحكم في أسبابه أن عقد البيع موضوع الدعوى صدر من المورث بينما أنه في حقيقته صادر له . خطأ مادي لا يعيبه .
١٢٣٠	٢١٢	(الطعن رقم ٦٩٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/١٧) ... ..
		٢ - بيع المالك لعقاره . عدم اختياره إحدى الطرق المقررة للوفاء بمقابل التحسين في الميعاد القانوني . تحديد قيمة هذا المقابل .
		كيفيته . ق ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥
١٤٣٧	٢٤٩	(الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٦/١٤) ... ..
		(ت)
		تأمين . تأمين . تأمينات إجتماعية . تأمينات عينية
		تجزئة . تحسين . تحكيم . تركة . تزوير . تسجيل . تعليم
		تعويض . تقادم . تنظيم . تنفيذ . تنفيذ عقارى .
		<u>تأمين</u>
		١ - ثبوت أن التزام البائع بنقل ملكية السيارة المبيعة قد صار مستجيلا بسبب تأمين منشأته . وجوب إلزام البائع برد الثمن م ١٦٠ مدني .
٢١١	٤٨	(الطعن رقم ٢٥٦ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/١/١١) ... ..



الصفحة	القائمة	
		٢ - التأمين . ماهيته . تعيين المشروع المؤمن والعناصر التي ينصب عليها . مرجعه القانون .
٨٣٧	١٤٨	( الطعن رقم ٣٨٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٣/٢٠ ) .. ..
		٣ - احتفاظ المشروع بشكله القانوني بعد تأميمه . خضوعه للإشراف الإداري . لا أثر لذلك على شخصيته المعنوية . مسئولية المشروع مسئولية كاملة عن الالتزامات السابقة على التأمين .
		النصرقات الصادرة منه قبل التأمين . خضوعها للقانون المدني .
٨٣٧	١٤٨	( الطعن رقم ٣٨٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٣/٢٠ ) .. ..
		٤ - القرار الإداري . ماهيته . وضع المؤجرة يدها بعد التأمين على المبنى المؤجر للمشروع المؤمن وامتناعها عن دفع الأجرة لا يعد قرارا إداريا . حلة ذلك .
٨٣٧	١٤٨	( الطعن رقم ٣٨٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٣/٢٠ ) .. ..
		٥ - تأمين الصناعات التحويلية والمطاحن والمضارب والمخازن تأميا كليا . ق ١٣٢ لسنة ١٩٦٣ : أثره . عدم امتداده إلى المبنى المخصص للإدارة والمكاتب .
٨٣٧	١٤٨	( الطعن رقم ٣٨٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٣/٢٠ ) .. ..
		٦ - لجان تقييم المشروعات المؤممة إضاقها شيئا للأموال المؤممة أو استبعادها منها . لا حجية لقرارها هذا قبل الدولة أو أصحاب الشأن .
٨٣٧	١٤٨	( الطعن رقم ٣٨٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٣/٢٠ ) .. ..
		٧ - احتفاظ المشروع بشخصيته المعنوية بعد التأمين . أثره . اعتباره من الغير بالنسبة لتاريخ عقد الإيجار الصادر منه قبل التأمين . لا يلزم ثبوت تاريخ العقد لنفاذه .
٨٣٧	١٤٨	( الطعن رقم ٣٨٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٣/٢٠ ) .. ..

الصفحة	القاعدة	
٨٣٧	١٤٨	٨ - تحول الشركة المؤممة إلى شركة مساهمة . إشراف المؤسسة عليها . لا يفقدها شخصيتها الاعتبارية . عدم مسئولية المؤسسة عن التزامات الشركة . ( الطعن رقم ١١١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/٣٠ ) ... ..
٩٣٢٨	٢٣٠	٩ - تأمين شركة التضامن تأميا نصفيا . أثره . تحولها إلى شركة مساهمة . ضريبة الأرباح التجارية المستحقة عن فترة التأمين النصفى . اعتبارها دينيا في ذمة الشركة يدخل ضمن خصوم المنشأة . ( الطعن رقم ١١١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/٣٠ ) ... ..
<h2>تأمين</h2>		
٤٦٣	٨٨	١ - مسئولية شركة التأمين قبل المضرور من حوادث السيارات ، على أساس الدعوى المباشرة . عدم قيامها إلا إذا تحققت مسئولية المؤمن له . ( الطعن رقم ١٢٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/١٥ ) ... ..
٤٦٣	٨٨	٢ - قضاء محكمة الجناح نهائيا برفض الدعوى المدنية قبل المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية . أثره . لعدم قبول دعوى المضرور قبل شركة التأمين مما لحقه من أضرار نتيجة الحادث . لا يغير من ذلك القضاء بإدانة المتهم بعد استئناف النيابة العامة لحكم البراءة الصادر من محكمة أول درجة . ( الطعن رقم ١٢٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/١٥ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٣ — حق المؤمن له في الرجوع على المؤمن بمقتضى عقد التأمين . استقلاله عن حق المضرور في الرجوع على المؤمن عليه بدعوى مباشرة . ق ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ عن حوادث السيارات .
٦٣٠	١١٥	الطعن رقم ٣٢ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٧/٣/٧ ... .. ٤ — دعوى التعويض المستحق للمضرور قبل المؤمن والمؤمن له . اختلافها عن دعوى الضمان الموجهة من المؤمن له قبل المؤمن .
٦٣٠	١٥٥	( الطعن رقم ٣٣ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٧ ) ... .. ٥ — التأمين من المسؤولية عن حوادث السيارات . ق ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ . نطاقه . التزام المؤمن بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة من فعل المؤمن له وتابعه أو غيرهما ممن يقود السيارة المؤمن عليها . للمؤمن الرجوع على الغير بالتعويض الذي أداه للمضرور .
١٣١٧	٢٢٨	( الطعن رقم ٨١٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٣٠ ) ... ..
<b>تأمينات اجتماعية</b>		
<b>تطبيق قانون التأمينات :</b>		
		١ — التزام صاحب العمل بأداء الاشتراكات إلى هيئة التأمينات الاجتماعية . صاحب العمل . تعريفه . عدم وجوب احترافه العمل أو ثبوت قصده إلى تحقيق الربح . مثال في قيام صاحب الأرض بإقامة بناء .
٧٢٨	١٣٢	( الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/٣/٢٠ ) ... ..



الصفحة	القائمة	
		٢ — العاملون في الزراعة خروجهم من نطاق تطبيق أحكام قانون التأمينات الاجتماعية السابق ٩٢ سنة ١٩٥٩ . العاملون بإدارة الأفيان الموقوفة عدم استحقاقهم معاش الشيخوخة قبل مؤسسة التأمينات الاجتماعية .
٧٩٢	١٤١	(العلم رقم ٦٢٠ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٧/٣/٢٧) ... ..
		٣ — التزام رب العمل باستقطاع اشتراكات التأمين عن عمال المقاولات من مستحقات المقاول وسدادها لهيئة التأمينات . شرطه . أن يعهد بتنفيذ العمليات إلى مقاولين من الباطن م ٨ قرار وزير العمل ٧٩ لسنة ١٩٦٧ .
١٥٠٣	٢٦١	(العلم رقم ٦٤٤ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٦/٢٥) ... ..
		<b>إصابات العمل :</b>
		١ — عقود التأمين عن العمال ضد إصابات العمل . الغاؤها بعد مرور عام من تاريخ العمل بالقانون ٢٠٢ سنة ١٩٥٨ . خضوعها لأحكام القانونين ٨٩ ، ١٦٧ لسنة ١٩٥٠ خلال تلك السنة .
٥٧٢	١٠٥	(العلم رقم ١٨٩ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٢٧) ... ..
		٢ — الحراسة الموجبة للمسئولية عن الأشياء . ماهيتها م ١٧٨ مدني . مثال بشأن مسئولية مالك الشيء عن إصابة أحد عمال المقاول أثناء قيامه بالعمل لحسابه .
٥٩١	١٠٩	(العلم رقم ٥٣٨ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٣/١) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٣ - إصابة العامل أثناء تأدية العمل أو بسببه . التزام الشخص المسئول بتعويض الضرر وفقا لأحكام المسؤولية التقصيرية . لا يعفى هيئة التأمينات الاجتماعية من التزامها طبقا للقانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ .
٥٩١	١٠٩	(الطن رقم ٣٥٨ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٣/١) .. .. .
		٤ - تنفيذ هيئة التأمينات الاجتماعية لالتزامها بشأن تأمين إصابات العمل . م ٤١ ق ٦٢ لسنة ١٩٦٤ . لا يتخل بما يكون للعامل أو ورثته من حق قبل المسئول عن الإصابة .
١٠٥٥	١٨١	(الطن رقم ٨٨٨ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٤/٢٦) .. .. .
		٥ - مسؤولية رب العمل من أعمال تابعة . جواز رجوع العامل على رب العمل استنادا إلى أحكام المسؤولية التقصيرية . لا يحل لإعمال حكم المادة ٤٢ ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن وجوب توافر الخطأ الجسيم في جانب رب العمل . مجال أعماله يكون عند بحث المسؤولية الذاتية للأخير .
١٠٥٥	١٨١	(الطن رقم ٨٨٨ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٤/٢٦) .. .. .
		٦ - حق العامل في التعويض عن إصابة العمل قبل هيئة التأمينات الاجتماعية . حقه في التعويض عن ذات الإصابة قبل المسئول عن الفعل الضار . جواز الجمع بين الحقين .
١٠٥٥	١٨١	(الطن رقم ٨٨٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/٢٦) .. .. .
		٧ - مطالبة المسئول بتعويض الضرر الذي أصاب العامل . ليس للمسئول توجيه دعوى الضمان لهيئة التأمينات الاجتماعية علة ذلك .
٥٩١	١٠٩	(الطن رقم ٥٣٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٣/١) .. .. .

الصفحة	القاعدة	
		تعويض الدفعة الواحدة :
		١ — تعويض الدفعة الواحدة . حالات استحقاقه . ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . انتهاء خدمة العامل قبل توافر شروط الحصول على معاش . استحقاقه للتعويض المذكور عند بلوغه سن الستين ولو بلغها أثناء نظر دعواه أمام محكمة الاستئناف .
٧٨٦	١٤٠	(الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٢٧) ... ..
		٢ — المادة ٥٨ ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . الغرض منها . هذه المادة لم تصف حالات جديدة لاستحقاق العامل للمعاش أو تعويض الدفعة الواحدة .
٧٨٦	١٤٠	(الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٢٧) ... ..
		استحقاق المعاش :
		١ — المحكمة مقيدة في قضائها بطلبات الخصوم رفض طلب ورثة العامل تقرير معاش لهم وفقا للقانون ٢٠٢ لسنة ١٩٥٨ . لا محل لبحث استحقاقهم للتعويض طبقا للقانون ٨٩ لسنة ١٩٥٠
٥٧٢	١٠٥	(الطعن رقم ١٨٩ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٢٧) ... ..
		٢ — انتقال النظر على الوقف الخيري لوزارة الأوقاف . أثره . إلزامها بتنفيذ ماقرره الواقف — الماظر السابق — من معاش للعاملين بإدارة الوقف .
٧٩٢	١٤١	(الطعن رقم ٦٢٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٢٧) ... ..
		٣ — التزام النظر على الوقف الخيري . لوزارة الأوقاف مالم شترط الواقف النظر لنفسه . تقرير الواقف بصفته ناظرا معاشا



الصفحة	القائمة	
		.. للعاملين بإدارة الوقف بدلا من مكافأة نهاية الخدمة . جوازه دون الانهاد شرعى . علة ذلك .
٧٩٢	١٤١	( الملحق رقم ٦٢٠ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٧/٣/٣٧ ) .. ..
		٤ — العجز الكامل للعامل أو وفاته خلال فترة تمطله عن العمل . وجوب أداء المعاش المستحق . شرطه . حدوث السبب الموجب للمعاش خلال سنة من تاريخ التعطل . ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ تحقق هذا السبب بعد العمل بالقانون المذكور . وجوب تطبيق أحكامه .
١٨٧٧	٢٣٧	( الملحق رقم ٧٢٩ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٦/٥ ) .. ..
		٥ — جواز إنهاء خدمة العامل عند بلوغه سن الستين رغم قادرته على العمل لاستكمال مدد الاشتراك الموجبه لاستحقاق المعاش . شرطه . وفاء رب العمل بالاشتراكات اللازمة لاستحقاق المعاش . ق ٤ لسنة ١٩٦٩ .
١٣٦٨	٣٢١	( الملحق رقم ٣٢٧ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٤ ) .. ..
		٦ — أنصبة المستحقين في المعاش عن العامل المتوفى الذين يزول حقهم فيه . عدم أيلوتها إلى غيرهم إلا في حالات معينة . ق ٩٢ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون ١٤٣ لسنة ١٩٦١ . لا يندرج في هذه الحالات أيلولة معاش والده العامل إلى زوجها وأولادها .
١٩٢٩	٣٣٢	( الملحق رقم ٤٨٦ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/١٢/٣١ ) .. ..
		« التعويض الإضافي » لتزام هيئة التأمينات الاجتماعية بالتعويض عن التأخير في صرف مستحقات المؤمن عليه . م ٢/٨٥ ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . إعفاء

الصفحة	القاعدة	
		الهيئة من هذا التعريض الإضافي متى كانت منازعتها جدية في أصل الحق المطالب به . تقدير جدية المنازعة . مما يستقل به قاض الموضوع .
١٨٢٨	٣١٢	(الطن رقم ٧٥٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/١٢/١٧) ... .. دعوى التأمينات الاجتماعية :
		١ - مواعيد الاعتراض على حساب الاشتراكات المستحقة لهيئة التأمينات الاجتماعية م ١٣ ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . التجاء صاحب الشأن إلى القضاء خلال الثلاثين يوما التالية لإقفاء مدة الشهر المحددة للهيئة للرد على الاعتراض . عدم الاعتداد بتاريخ الرد صراحة أو ضمنا . وجوب احتساب مدة الشهر دون النظر إلى عدد أيامه .
١٧٧٠	٣٠٣	(الطن ٥٧٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٧/١٢/١٠) ... .. ٢ - قبول هيئة التأمينات الاجتماعية اعتراض رب العمل على المبالغ المطلوبة لها . توقيعها بعد ذلك حيزا وفاء لتلك المبالغ . التجاء رب العمل للقضاء بطلب براءة ذمته . عدم تقيده بالميعاد المنصوص عليه في المادة ١٣ ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ .
٦٧١	١٢٢	(الطن رقم ٤١٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/٣/١٣) ... .. ٣ - رفض هيئة التأمينات الاجتماعية اعتراض رب العمل على الحساب . وجوب الالتجاء للقضاء في الميعاد وإلصاق الحساب نهائيا . التصحيح الذي تجريه الهيئة من بعد في هذا الحساب . لا يوجب اتباع الأوضاع والمواعيد القانونية بشأنه .
١٥٠٣	٢٦١	(الطن رقم ٦٤٤ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٦/٢٥) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		التقاعد المسقط :
		١ - التقادم الحولى المنصوص عليه في المادة ٦٩٨ مدني . قاصر على الدعاوى الناشئة عن عقد العمل . عدم سر يانه على دعاوى التعويض عن إصابات العمل .
٥٧٨	١٠٦	(الطن رقم ١١٨ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٢٧ ) .. ..
		٢ - التقادم الحولى م ٦٩٨ مدني . قاصر على الدعاوى الناشئة عن عقد العمل . عدم سر يانه على الدعاوى الناشئة عن قانون التأمينات الاجتماعية ٦٣ لسنة ١٩٦٤ .
١٤٢٠	٢٤٥	(الطن رقم ١٢١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٧/٦/١١ ) .. ..
		٣ - مستحقات المؤمن عليه الناشئة مباشرة عن قانون التأمينات الاجتماعية خضوعها للتقادم الخمسى م ١١٩ ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ .
١٦٦٣	٢٨٦	(الطن رقم ٢١٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٧/١١/١٢ ) .. ..
		٤ - حق العامل في قيمة الزيادة بين أنظمة المعاشات أو المكافآت أو الادخار الأفضل التي أقرها صاحب العمل وبين مكانة نهاية الخدمة القانونية م ٨٩ ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ حق ناشئ عن عقد العمل . سقوط الدوى بالتقادم الحولى .
١٦٦٣	٢٨٦	(الطن رقم ٢١٥ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/١١/١٢ ) .. ..



الصفحة	القاعدة	
		تأمينات عينية
		١ - طلب الدائن المرتهن للعقار شطب تسجيل تبينه تزاع الملكية والإجراءات التالية له التي اتخذها آخر ضد المدين . لا يحول دون طلب هذا الدائن الأخير عدم نفاذ عقد الرهن في حقه .
١٩٤	٤٦	(الطعن رقم ٦٣٦ لسنة ٤٢ - جلسة ١٩٧٧/١/١١ ... ..)
		٢ - الاتفاق على الحلول المبرم بين الموفى بالدين والدائن . إثباته . خضوعه للقواعد العامة دون التقيد بشكل خاص . الحلول في التأمينات . وقوعه بحكم القانون دون حاجة لاتفاق خاص . م ٣٢٩ مدني .
٧٤٥	١٣٤	(الطعن رقم ٣٨٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٣/٢٢ ... ..)
		٣ - الحلول محل الدائن المرتهن في الحق المضمون بالرهن . عدم جواز التمسك بالرهن في مواجهة الغير إلا بالتأشير بالحلول على هامش القيد الأصلي . م ١٠٥٣/٢ مدني . لا شأن لذلك بنفاذ الحلول قبل الغير .
٧٤٥	١٣٤	(الطعن رقم ٣٨٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٣/٢٢ ... ..)
		٤ - منع اتخاذ إجراءات انفرادية على أموال المدين المفلس . صدم صريانه على الدائنين المرتهنين وأصحاب الاختصاص وحقوق الامتياز العقارية قبل الحكم بشهر الانلاس أو بعده . حقهم في مباشرة هذه الإجراءات .
٩٧٤	١٦٧	(الطعن رقم ٤٢٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/١٨ ... ..)

المقابلة	القاعدة	
٩٧٤	١٦٧	<p>٥ — الوفاء في فترة الريبة بالديون الحالية • جـواز الحكم ببطلانه • م ٢٢٨ من قانون التجارة • شرطه • أن يلحق جماعة الدائنين ضرر • بيع الدائن المرتهن للبضاعة المرهونة له حيازيا • لا يضار منه جماعة الدائنين •</p> <p>( الطعن رقم ٤٢٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/١٨ ) .. ..</p>
<p><b>تجزئة</b></p> <hr/> <p><b>( أولا ) أحوال التجزئة :</b></p> <p>دعوى المؤجر بانتهاء عقد الإيجار لوفاة المستأجر وباخلاء الطاعنين للغصب • إدعاء الطاعنين إقامتهما مع المستأجر قبل وفاته • موضوع قابل للتجزئة •</p> <p>( الطعن رقم ١٤٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٨ ) .. ..</p> <p><b>( ثانيا ) أحوال عدم التجزئة :</b></p> <p>١ — بطلان إعلان صحيفة الطعن بالنقض • نسبي • عدم جواز التمسك به لغير من شرع لمصلحته • لا بغير من ذلك أن يكون الموضوع غير قابل للتجزئة •</p> <p>( الطعن رقم ٥٧٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/١/١١ ) .. ..</p> <p>٢ — بطلان أوراق التكليف بالحضور لغياب في الإعلان • نسبي • لا يجوز لغير الخصم الذي بطل إعلانه التمسك به • ولو كانت الدعوى غير قابلة للتجزئة •</p> <p>( الطعن رقم ٤٠٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/١٢ ) .. ..</p>		
٢١٧	٤٩	
٢٢٤	٥٠	

الصفحة	القاعدة	
		٣ - ديون التركة . عدم قابليتها للتقسام على الورثة . التزام الوارث في حدود ما آل إليه من التركة بسداد تلك الديون .
٥٤٨	١٠١	(الطعن رقم ١٨ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٢٢) ... .. ٤ - حضور بعض الورثة المستأنف عليهم بعد إعلانهم أمام محكمة الاستئناف . عدم جواز اعتبارهم ناشئين عمن لم يعلن منهم . سقوط الحصومة بالنسبة للآخرين في موضوع غير قابل للتجزئة . آثره . سقوطها بالنسبة للآخرين .
٧٥٤	١٣٥	(الطلب رقم ٤٥٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٣/٢٢) ... .. ٥ - الحصومة فيما يتعلق بسقوطها . قابليتها للتجزئة . ١٣٦م من قانون المرافعات الحالى . شرطه . عدم قابلية الدعوى للتجزئة . آثره . سقوط الحصومة بالنسبة لبعض المدعى عليهم يستتبع سقوطها بالنسبة للآخرين .
٧٥٤	١٣٥	(الطعن رقم ٤٥٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٣/٢٢) ... .. ٦ - قضاء محكمة أول درجة بطلان عقد البيع الصادر من المورث ورفض الدعوى بصحته ونفاذه موضوع غير قابل للتجزئة . سقوط في الاستئناف بالنسبة لبعض المستأنف عليهم . آثره . سقوطها بالنسبة للباقيين .
٧٥٤	١٣٥	(الطلب رقم ٤٥٢ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٣/٢٢) ... .. ٧ - بطلان إعلان أحد الورثة بالنموذج الخاص بتقدير عناصر التركة . آثره . انفتاح ميعاد الطعن أمام لجنة الطعن . استفادة باقى الورثة منه .
٨٨٢	١٥٣	(الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٤/٢) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		٨ — النزاع بشأن عناصر التركة ومقوماتها قبل أيلولتها إلى الورثة . غير قابل للتجزئة . بطلان الطعن بالنسبة لأحد الورثة . أثره . بطلان الطعن برمته .
١٤٩٦	٢٦٠	(الطعن رقم ٤٦١ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٧/٦/٢٥) ... ..
		٩ — دعوى صحة التماقد . دنع ورثة البائع ببطلان العقد لصدوره من المورث وهو في حالة عته شائعه ويعلمها المشتري . موضوع غير قابل للتجزئة .
٨٩٧	١٥٥	(الطعن رقم ٣٦ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٤/٥) ... ..
		١٠ — ترك أحد الطاعنين للتصومة امام محكمة النقض في موضوع غير قابل للتجزئة . تمسك المطعون عليه بطلب قبول الترك . لامصلحة فيه . علة ذلك . م ٢١٨ مرافعات .
٨٩٧	١٥٥	(الطعن رقم ٣٦ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٤/٥) ... ..
		١١ — القضاء في دعوى الورثة بصحة ونفاذ عقد البيع ورفض دعوى الخصم ببطلانه . موضوع غير قابل للتجزئة . اعتبار الاستئناف كأن لم يكن بالنسبة لمن لم يعلن من المستأنف عليهم في الميعاد المحدد . أثره . اعتباره كذلك بالنسبة لباقي المستأنف عليهم . علة ذلك .
١٢٣٠	٢١٢	(الطعن رقم ٦٩٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/٥/١٧) ... ..
		١٢ — اعتبار الاستئناف كأن لم يكن لعدم اعلانه خلال ثلاثين يوما — غير متعلق بالنظام العام ليس اغير من شرع له التمسك به ولو كان الموضوع غير قابل للتجزئة .
١٦٩٣	٢٩١	(الطعن رقم ٢٣٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/١٦) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		١٣ — انتقاص العمل الباطل . وروده على العمل الاجرائى المركب من أجزاء قابلة للتجزئة أو الانقسام . تسيب شق من العمل الاجرائى البسيط أو غير القابل للتجزئة أو الانقسام . أثره . بطلان العمل كله . م ٢/٢٤ مرافعات .
١٢٣٠	٢١٢	( الطعن رقم ٦٩٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٧/٥/١٩٧٧ ) ... ..
		١٤ — بطلان الحكم . غير قابل للتجزئة . استئناف الطاعنة لشق من الحكم الابتدائى دون شقه الآخر . الدفع المبدئى منها ببطلان الحكم فى الشق المستأنف لحلوه من بيان تغير الهيئة التى نطقت به . غير مقبول .
١٠٠٠	١٧١	( الطعن رقم ١٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ٢٠/٤/١٩٧٧ ) ... ..
		١٥ — المسئولية التضامنية للوكلاء قبل الموكل . شرطها . أن تكون الوكالة غير قابلة للانقسام أو عند وقوع خطأ مشترك بينهم جميعا . م ١/٧٠٧ مدنى .
١١١٨	١٩٣	( الطعن رقم ١٥٠ لسنة ٤٤ ق جلسة ٣/٥/١٩٧٧ ) ... ..
		١٦ — قعود أحد المحكوم ضدهم فى موضوع غير قابل للتجزئة عن الطعن فى الحكم . لا يحول دون قبول طعن المحكوم ضده الآخر .
١٩٠٢	٢٢٧	( الطعن رقم ١٤٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ٢٨/١٢/١٩٧٧ ) ... ..

النافذة	النافذة	النافذة
		تحسين
		١ - التعويض المستحق من نزع ملكية جزء من أرض المطعون ضدهم للنفعة العامة . انقاص نسبة معينة من التعويض مقابل التحسين الذي طرأ على باقى الأرض بشرط إعفاؤها مستقبلا من هذا المقابل . لاخطا .
١٠٦٧	١٨٣	(الطعن رقم ٦٣١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/٢٧) .. ..
		٢ - بيع المالك لسقاره . هدم اختياره إحدى الطرق المقررة للوفاء بمقابل التحسين في الميعاد القانونى . تحديد قيمة هذا المقابل . كفيته . ق ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ .
١٤٣٧	٢٤٩	(الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٦/١٤) .. ..
		تحكيم
		١ - المؤسسات الصحفية . من أشخاص القانون الخاص . اعتبارها في حكم المؤسسات العامة في حالات خاصة . ق ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ وق ١٥١ لسنة ١٩٦٤ . المنازعات فيما يجاوز هذه الحالات . من اختصاص القضاء العادى دون هيئات التحكيم .
٩٣٢	١٥٩	(الطعن رقم ٤٩١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/١٥) .. ..
		٢ - اختصاص هيئات التحكيم . مناطه . ق ٦٠ لسنة ١٩٧١ لإلغاء الحكم بصفة القطاع العام على الشركة الطاعنة دون بيان المصدر الذى استقى منه هذه الصفة . قصور .
١٢٠٨	٢٠٨	(الطعن رقم ٧٣٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/١٦) .. ..



الصفحة	القاعدة	تركة
		<p>١ — أيلولة التركة نهائيا للورثة . شرطها . أداء مصاريف التجهيز وديون المورث والوصايا النافذة . إنشغال التركة بمجرد الوفاة بحق عيني تبقي لدائني المتوفي .</p>
٥٤٨	١٠١	<p>(الطن رقم ٥١٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٢٣) ... ..</p> <p>٢ — ديون التركة . عدم قابليتها الانقسام على الورثة . التزام الوارث في حدود ما آل إليه من التركة بسداد تلك الديون .</p>
٥٤٨	١٠١	<p>(الطن رقم ٥١٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٢٣) ... ..</p> <p>٣ — رجوع الوارث بما أداه من ديون التركة على باقى الورثة أما أن يكون بدعوى الحلول أو بالدعوى الشخصية . هذه الدعوى الأخيرة أساسها الفضالة أو الأثر بلا سبب . حكم كل منها . مثال بشأن طلب الفوائد .</p>
٥٤٨	١٠١	<p>(الطن رقم ٥١٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٢٣) ... ..</p> <p>٤ — القضاء بالزام الوارث بحصته في ديون التركة التي دفعها وارث آخر . عدم جواز مطالبة شخصيا بعد ذلك ببعض توابع الدين المستحقة على التركة .</p>
٤٥٨	١٠١	<p>(الطن رقم ٥١٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٢٣) ... ..</p> <p>٥ — اختصاص المدعى لورثة المدين في دعوى المطالبة بدين مورثهم . عدم تضمينه صحيفة دعواه طاب الزامهم . لابن من تركة</p>

الصفحة	القاعدة	
		المورث . إضافة هذا الطلب في صحيفة الاستئناف . لا يعسد طلبا جديدا . علة ذلك .
٧٤٥	١٣٤	( الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٢٢ ) .. ..
		٦ - إقامة الدعوى من احد الورثة ممثلا للتركة . عدم وجوب بيان هذه الصفة صراحة بالصحيقة مادامت واضحة من الوقائع والمستندات المطروحة . طلب الوارث في الاستئناف الحكم له شخصيا بالمبلغ المطالب به . طلب جديد . عدم قبوله في الاستئناف .
١٣٩٩	٢٤٢	( الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٧/١/٨ ) .. ..
		٧ - القضاء بصحة التعريف في حدود ثلث التركة لصدوره من المورث في مرض الموت . عدم استظهار عناصر التركة وديونها لتقدير الثلث الجائز الإيضاء . قصور .
١٧٤٢	٢٩٩	( الطعن رقم ٨١٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٦/١٢/٦ ) .. ..
		٨ - وقت تقويم التركة وتحديد الثلث الجائز الإيضاء وجوب الاعتداد فيه بوقت القسمة والقبض . التقض أو الزيادة الحاصلة في للفترة بين وفاة الموصى والقسمة . توزيعها على الورثة والموصى له .
١٧٤٢	٢٩٩	( الطعن رقم ٨١٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/١٢/٦ ) .. ..

الصفحة	القاعدة	تزوير
		مسائل عامة :
		١ - أدهاء الطاعن بتزوير تاريخ الاقرار . تمسك المطعون عليه بأن التزوير الحاصل في التاريخ قد تم باتفاق الطرفين . وجوب تحمل الطاعن عبء اثبات التزوير المدعى به . ( الطعن رقم ١٩٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/١/٤ ) .. ..
١٥٤	٤١	٢ - قضاء الحكم المطعون فيه في الدعوى الأصلية المرفوعة بتثبيت الملكية بنسب خبير ، وبتأييد ما قضت به محكمة أول درجة برد وبطلان عقد التخرج المنسوب للدعية وبرفض الادعاء بصحة هذا العقد في الدعوى المنضمة . قضاء غير منه للخصومة كلها . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض استقلالا . ( الطعن رقم ٧٣٤ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٨ ) .. ..
٣٨٩	٧٦	٣ - وفاء البنك بقيمة شيك مذيّل بتوقيع مزور على الساحب . وفاء غير مبرئ لذمة البنك قبله . شرطه . ألا يقع خطأ من جانب العميل . ( الطعن رقم ٣٩٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٣/٧ ) .. ..
٦١٩	١١٣	الإدعاء بالتزوير :
		١ - دعوى التزوير الأصلية . القصد منها . درء الاحتجاج بمحور مزور . الاحتجاج بالفعل بمحور في نزاع قائم . وجوب سلوك طريق الادعاء بالتزوير في ذات الدعوى . ( الطعن رقم ١١٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٧/١/٥ ) .. ..
١٦٦	٤٣	



الصفحة	القاعدة	
		٢ - انحرافات الرسمية . البيانات التي قام بها الموظف العام أو المكلف بخدمة عامة في حدود مهمته أو وقعت من ذوى الشأن في حضوره . مجال إنكارها الطعن بالتروير . البيانات التي يدونها تحت مسئولية ذوى الشأن . للغير إثبات ما يخالفها بكافة الطرق .
٦٩٧	١٢٧	(الطعن رقم ١٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٦/٣/١٩٧٧) .. .. ٣ - الأوراق الرسمية . حجيتها . قاصرة على البيانات التي تتعلق بما قام به محررها أو شاهد حصوله من ذوى الشأن أو تداوله عنهم في حدود سلطته واختصاصه . البيانات الأخرى التي يدونها ينقلها عن ذوى الشأن . المرجع في إثبات حقيقتها إلى القواعد العامة في الإثبات .
١٠٨٤	١٨٦	(الطعن رقم ١٩ لسنة ٤١ ق "أحوال شخصية" - جلسة ٢٧/٤/١٩٧٧) .. .. ٤ - إثبات المحضر اتباعه القواعد المقررة في القانون لضمان وصول صورة الإعلان إلى المعلن إليه . سبيل إثبات العكس . الادعاء بالتروير .
٧٦٨	١٣٧	(الطعن رقم ١٦ لسنة ٤٥ ق "أحوال شخصية" - جلسة ٢٢/٣/١٩٧٧) .. .. ٥ - محضر الجلسة . ورقة رسمية عدم جواز إنكار ما أثبتت فيها إلا بالطعن بالتروير .
١٠٠٠	١٧١	(الطعن رقم ١٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ٢٠/٤/١٩٧٧) .. .. ٦ - إعلان الممول بربط الضريبة بطريق البريد . إجراءاته . اختلافها من إجراءات الإعلان في قانون المرافعات .

الصفحة	القاعدة	
		علم الوصول ورقة رسمية . إنكار الممول . توقيعه عليه لا يكفي . وجوب الطعن عليه بالتزوير .
١٨٣٧	٣١٤	(الطعن رقم ٤٣٢ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٠) ... <b>الحكم في دعوى التزوير الفرعية :</b> ١ - عدم جواز الحكم بصحة المحرر وفي الموضوع معا . رفض الادعاء بتزوير إعلان صحيفة الاستئناف . وجوب أن يكون القضاء به مستقلا عن الحكم في شكل الاستئناف وموضوعه .
٤٠٦	٧٩	(الطعن رقم ٧١٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٩) ... ٢ - عدم جواز الحكم بصحة الوزقة أو تزويرها وفي موضوع الدعوى معا . صدور الحكم من المحكمة الاستئنافية . وجوب التقيد بهذه القاعدة سواء كان الحكم بالتأييد أو الإلغاء .
١٢٢٥	٢١١	(الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/١٦) ... <b>تسجيل</b> ١ - اختلاف الغيرية في التسجيل عنها في ثبوت التاريخ . الأدلة لا تعتبر غيرا بالنسبة لتصرفات أصحاب الأموال التي آلات ملكيتها إليها بالقانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ . جواز تمسكها بعدم مريان تلك التصرفات في حقها إلا إذا كان لها تاريخ ثابت قبل انتقال الأموال إليها .
٤٠٠	٧٨	(الطعن رقم ٤٤١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/١) ...

الصفحة	القائمة	
		٢ — مخالفات الأجرة عن مدة تزيد على ثلاث سنوات . وجوب تسجيلها لنفاذها في حق الغير . م ١١ من قانون تنظيم الشهر العقاري . عدم جواز تمسك إدارة الأموال التي آلت إلى الدولة بهذا النص قبل المستأجر من المالك السابق .
٤٠٠	٧٨	(الطن رقم ٤٤١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩١٧/٢/٩) ... ..
		٣ — تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد على بيع عقار . أثره تسجيل الحكم الصادر فيها . ارتداد أثره إلى تاريخ تسجيل الصحيفة . تسجيل دائن البائع تنبيه نزع الملكية بعد تسجيل المشتري صحيفة دعواه . لا حجية له قبل الأخير ولو سجل حكم مرسئ المزاد قبل تسجيل حكم صحة التعاقد . ق ١١٤ لسنة ١٩٤٦
٦٨١	١٢٤	(الطن رقم ٦٦٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/١٦) ... ..
		٤ — تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد . أثره . ماهية التسجيل . قيد الصحيفة بأمورية الشهر العقاري وختمها بخاتم الصلاحيات للشهر . إجراء تمهيدى . لا يعنى تمام التسجيل .
١٤٤٢	٢٥٠	(الطن رقم ٦٨٥ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٧/٦/١٥) ... ..
		٥ — تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد . غير كاف لنقل الملكية . وجوب صدور الحكم بذلك والتأشير به وفقا لقانون الشهر العقاري ١١٤ لسنة ١٩٤٦ .
١٥٣٢	٢٦٦	(الطن رقم ٨٥٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/٢٨) ... ..
		٦ — عدم تسجيل المشتري من المورث عقد شرائه . أثره . بقاء العقار على ملك المورث وانتقاله إلى ورثته . تصرف الوارث بالبيع في ذات العقار ، تصرف صحيح ناقل للملكية بعد تسجيله .
١٥٣٢	٢٦٦	(الطن رقم ٨٥٠ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٦/٢٨) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		٧ - التسجيل لا يصحح عقدا باطلا ، لا يحول ذلك دون الطعن عليه بأنه ينقضي وصية .
١٧٧٤	٣٠٤	( الطعن رقم ٣٨٢ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٣/١٢/١٩٧٧ ) .. .. .
		٨ - الواقعة المنشئة لاستحقاق رسوم التسجيل . هي التوثيق في العقود الرسمية أو التصديق على التوقيعات في العقود العرفية . اختصاص أمين مكتب الشهر العقاري بإصدار أمر تقدير الرسوم التكميلية . مناطه . الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في التظلم من هذا الأمر . غير قابل للطعن .
١٩١٦	٣٢٩	( الطعن رقم ٧١٦ لسنة ٤٣ ق جلسة ٢٩/١٢/١٩٧٧ ) .. ...
<u>تعليم</u>		
		١ - الطعن في تشكيل مجلس إدارة اللجنة النقابية الخاصة بالمهن التعليمية . وجوب رفعه في ميعاد ١٥ يوما من تاريخ الانعقاد . ق ٧٩ لسنة ١٩٦٩ .
١٥٦٤	٢٧٠	( الطعن رقم ٢ لسنة ٤٤ انتخابية - جلسة ٢٦/٧/١٩٧٧ ) .. .. .
		٢ - مجالس إدارة النقابات الفرعية الخاصة بالمهن التعليمية . عدم وجوب مراعاة نوعيات التعليم المختلفة أو نسبة معينة منها في هذه المجالس . مؤدى ذلك . عدم اشتراط بيان نوعية المرشح ومدة اشتغاله بالتعليم في بطاقة الانتخاب .
١٥٦٤	٢٧٠	( الطعن رقم ٢ لسنة ٤٤ انتخابية - جلسة ٢٦/٧/١٩٧٧ ) .. .. .
		٣ - لجان الإشراف على انتخابات مجالس نقابات المهن التعليمية . عدم وجوب تمثيل نوعيات التعليم المختلفة فيها .
٥١٦٤	٢٧٠	( الطعن رقم ٢ لسنة ٤٤ انتخابية - جلسة ٢٦/٧/١٩٧٧ ) .. .. .

الصفحة	القاعدة	
		تعويض
		ركن الخطأ :
		١ - التزام المستاجر بالآلا يحتمل تغييرا في العين إلا بإذن المالك . الإخلال بذلك حق المؤجر في المطالبة بالإزالة والتعويض م ٥٨٠ مدني . جواز نزول المؤجر من حقه صراحة أو ضمنا . لمحكمة الموضوع استخلاصه من الظروف والملايسات . ليس للمؤجر الرجوع في التنازل .
٢٩١	٦١	( الطعن رقم ٤٠٦ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/١/٢٦ ) ... ..
		٢ - دعوى عدم الاعتماد بالحجز . لا توقف التنفيذ . استمرار الحجز في التنفيذ وتحصيل دينه من المحجوز لديه . لا يعد خطأ موجبا للتعويض .
٨١٢	١٤٤	( الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٣/٢٨ ) ... ..
		٣ - المساءلة عن استعمال حق التقاضي أو الدفاع في الدعوى . مناقله .
٨١٢	١٤٤	( الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٣/٢٨ ) ... ..
		٤ - استيلاء الإدارة على العقارات دون اتباع الإجراءات القانونية لنزع الملكية ، اعتباره بمثابة غصب . المقصود به . لا يغير من ذلك أن التزام الإدارة بالتعويض في هذه الحالة مصدره القانون وليس العمل غير المشروع .
١٠٦٧	١٨٣	( الطعن رقم ٦٣١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/٢٧ ) ... ..

الصفحة	القائمة	
		٥ - قرار وزير العدل بإلغاء جزاء سبق توقيعه على أحد موظفيه . لا يحول دون إقامة دعوى بالتعويض ضد الموظف . جواز إثبات الخطأ في جانبه على خلاف مدلول القرار الإداري .
١٠٦٠	١٨٢	( الطعن رقم ٤٢٧ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/٢٧ ) ... ..
		٦ - بيع أرض من زوائد التنظيم . عدم تصديق نظارة المسالية على هذا البيع . أثره . حق الجهة الإدارية في اقتضاء مقابل الانتفاع بها . تراجمها في مباشرة هذا الحق . يعد خطأ يستوجب التعويض .
١٦٣٩	٢٨٢	( الطعن رقم ٤٦٨ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/٩ ) ... ..
		٧ - حجية الحكم الجنائي أمام المحكمة المدنية . مناطها . استبعاد الحكم الجنائي مساهمة المجني عليه في الخطأ أو تقريره مساهمته فيه . لاجية له أمام القاضي المدني عند بحث التعويض المستحق للضرور .
١٧٣٨	٢٩٨	( الطعن رقم ٤٩٩ لسنة ٧٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/١ ) ... ..
		ركن الضرر :
		١ - الضرر المستقبل متى كان محقق الوقوع . للضرور طلب التعويض عنه . اغفال الحكم مناقشة الأضرار المستقبلية المطالب التعويض عنها . قصور .
٣٩٥	٧٧	( الطعن رقم ٤٨٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٨ ) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		٢ — القضاء للمستفيد بالتعويض عن الضرر الأدبي الناشئ عن جريمة إصدار شيك بدون رصيد . القضاء بعدم أحقيته رغم ذلك لقيمة الشيك . لاتناقض . علة ذلك .
١٤٦٣	٢٥٤	( الطعن رقم ٧١٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/٢١ ) ... ..
		٣ — الضرر الأدبي . عدم انتقاله إلى الغير إلا إذا تحدد بمقتضى اتفاق أو طالب به الدائن قضاء . أغفال ذلك : أثره . عدم أحقية الورثة في المطالبة به . م ١/٢٢٢ مدني .
١١٣	٣٣	( الطالب رقم ٣ لسنة ٤١ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٢ )
		٤ — تعيين عناصر الضرر . خضوعه لرقابة محكمة النقض .
١٨٣٢	٣١٣	( الطعن رقم ٧٣٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/١٩ ) ... ..
		٥ — مسئولية أمين النقل . مسئولية تعاقدية . التزامه بتعويض الشاحن عما لحقه من خسارة وما فاتته من كسب ما لم يتفق على إعفائه من المسئولية أو تخفيفها . المسادتان ٢١٧ ، ٢٢١ مدني .
١٨٣٢	٣١٣	( الطعن رقم ٧٣٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/١٩ ) ... ..
		تقدير التعويض :
		١ — جواز تقدير الحكم لتعويض إجمالي عن جميع الأضرار شرطه . بيان الحكم لعناصر الضرر ووجه أحقية المضرور فيه . إغفاله هذا البيان . قصور .
٥٠٠	٩٥	( الطعن رقم ٤٨٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٨ ) ... ..

المقنة	القاعدة	
٥٠٠	٩٥	٢ - استقلال قاضى الموضوع بتقدير التعويض . تعيين مناصر الضرر . خضوعه لرقابة محكمة النقض . ( الطعن رقم ٣٤٩ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٢١ ) ... ..
٧٣٢	١٣٣	٣ - ضمان المحيل لأفعاله الشخصية . م ٣١١ مدنى . حق انحلال له فى التعويض . شموله قيمة الحق المحال به وكافة الأضرار التي لحقت بالمحال له . ( الطعن رقم ٣٥٢ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٧/٣/٢٢ ) .. ..
٧٣٢	١٣٣	٤ - عناصر التعويض . شمولها ما كان للضرر من رجحان كسب فوته عليه . العمل غير المشروع . ( الطعن رقم ٣٥٢ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٧/٣/٢٢ ) .. ..
٧٣٢	١٣٣	٥ - إدارة نزع الملكية بمصلحة المساحة . هى المصلحة المنوط بها القيام بإجراءات نزع الملكية . تعلق إجراءاتها بالنظام العام . الجهة المستفيدة بنزع الملكية . يتمتع عليها المساومة أو التصالح على مقدار التعويض استقلالا . ( الطعن رقم ٥١٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/١٦ ) .. ..
١٢٠١	٢٠٧	٦ - القضاء بنسب خبير لحساب مقدار التعويض . تكليفه بالزام التعويض السابق تقديره فى دعوى سابقة عن مدة معينة . قضاء غير منه للنصومة كلها . عدم جواز الطعن فيه استقلالا . ( الطعن رقم ٧٣٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/٢٤ ) .. ..
١٢٦٧	٢١٨	٧ - إغفال الوزارة ترقية مورث الطالبة رغم أحقيته فيها . خطأ وجوب إلزام الوزارة بالتعويض عما لحق بالمورث من ضرر

الصفحة	القاعدة	
		مادى يمثل فى عدم استيفائه لحقوقه المالية فى موعد استحقاقها وخصم ضرائب تزيد عما كان يجب خصمها منه أصلا .
١١٣	٣٣	( المطلب رقم ٣ لسنة ٤١ ق "رجال قضاء" جلسة ١٢/٢٢/١٩٧٧ ) ..
		<b>المستول عن التعويض :</b>
		١ - علاقة التبعية . ماهيتها . إقامة الحكم قضاءه بمسئولية الهيئة العامة للجارى من خطأ مقاول الحفر استنادا إلى تدخلها الإيجابى فى تنفيذ العملية . لا خطأ . لا يغير من ذلك ما ورد فى مقد المقاوله من مسئولية المقاول وحده عن الأضرار التى تصيب الغير .
٣٢٢	٦٦	( المظن رقم ٢٧٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١/٣١/١٩٧٧ ) .. ..
		٢ - إصابة العامل أثناء تأدية العمل أو بسببه . التزام الشخص المسئول بتعويض الضرر وفقا لأحكام المسئولية التقصيرية . لا يعفى هيئة التأمينات الاجتماعية من التزامها طبقا للقانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ .
٥٩١	١٠٩	( المظن رقم ٥٣٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١/٣/١٩٧٧ ) .. ..
		٣ - مطالبة المسئول بتعويض الضرر الذى أصاب العامل . ليس للمستول توجيه دعوى الضمان لهيئة التأمينات الاجتماعية . طه ذلك .
٥٩١	١٠٩	( المظن رقم ٥٣٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١/٣/١٩٧٧ ) .. ..
		٤ - أحكام المسئولية التقصيرية . لاعمل لأعمال حكم المادة ٤٢ ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن وجوب توافر الخطأ الجسيم



الصفحة	الفاصلة	
		في جانب رب العمل . مجال أعماله يكون عند بحث المسؤولية الذاتية للأخير .
١٠٥٥	١٨١	( الطعن رقم ٨٨٨ لسنة ٤٣ ق — ١٩٧٧/٤/٢٦ ) .. .. ٥ — حق العامل في التعويض عن إصابة العمل قبل هيئة التأمينات الاجتماعية . حقه في التعويض عن ذات الإصابة قبل المسؤول عن الفعل الضار . جواز الجمع بين الحقين .
١٠٥٥	١٨١	( الطعن رقم ٨٨٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/٢٦ ) .. .. ٦ — التعويض المستحق لأفراد القوات المسلحة عند الوفاة أو العجز بسبب الخدمة . ق ١١٦ لسنة ١٩٦٤ . لا يحول دون مطالبة المضرور بحقه في التعويض الكامل الجابر للضرر إستنادا إلى المسؤولية التقصيرية . عدم جواز الجمع بين الطرفين .
١٢٣٥	٢٣١	( الطعن رقم ٨٢٠ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٥/٣١ ) .. .. ٧ — التعويض عن نزع الملكية . الترام مصلحة نزع الملكية بسداده إلى صاحب الشأن . مطالبة الجهة المستفيدة بنزع الملكية بالتعويض المذكور . عدم جوازه .
١٢٠١	٢٠٧	( الطعن رقم ٥١٥ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٥/١٦ ) .. .. ٨ — الجمعيات التعاونية الزراعية . تبعيةها لوزارة الإصلاح الزراعي . دون وزارة الزراعة . ق ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ قبل تعديله بالقانون ٢١ لسنة ١٩٦٩ للزام وزير الزراعة بصفته بالتعويض بوصفه متبوعا لهذه الجمعيات . خطأ .
١٥٧٢	٢٧٥	( الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٤٤ ق جلسة — ١٩٧٧/١١/١ ) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		<b>دعوى التعويض :</b>
		١ — حق المؤمن له في الرجوع على المؤمن : يقتضى عقد التأمين . إستقلاله عن حق المضرور في الرجوع على المؤمن : إليه بدعوى مباشرة . ق ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى عن حوادث السيارات .
٦٣٠	١١٥	( الطعن رقم ٣٣ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٧ ) ... ..
		٢ — دعوى التعويض للمؤمن له : تحقق الضرر قبل المؤمن والمؤمن له . اختلافها عن دعوى الضمان الموجهة من المؤمن له قبل المؤمن .
٦٣٠	١١٥	( الطعن رقم ٣٣ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٧ ) ... ..
		٣ — استئناف المدعى بالحكم الصادر برفض دعواه . طلبه في صحيفة الاستئناف الحكم له بالطلب الأصلي . تمسكه من بعد بطلبه الاحتياطى . لا يعد طلبا جديدا في الاستئناف مثال بشأن جق ارتفاق سلبى والتعويض العيني .
١١٥٨	١٩٩	( الطعن رقم ٧٢٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/١٠ ) ... ..
		٤ — قضاء محكمة أول درجة بالزام التابع والمتبوع متضامتين بالتعويض قبل المضرور . استئناف المتبرع وحده للحكم . القضاء بإلغاء الحكم المستأنف اثبت سبق الحكم نهائيا برفض الدعوى المدنية أمام المحكمة الجنائية . لا يحل التمسك بحجية الحكم الصادر بالتعويض عند التابع من محكمة أول درجة .
١٥٢٤	٢٦٥	( الطعن رقم ٤٨٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/٢٨ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٥ - القضاء برفض طلب التعويض المؤقت أمام المحكمة الجنائية لانتفاء المسؤولية التقصيرية، مانع من المطالبة بتعويض آخر على ذلك الأساس أمام المحكمة المدنية .
١٥٢٤	٢٦٥	(الطعن رقم ٣٨٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٦/٢٨) ... ..
		٦ - الحكم بفسخ عقد البيع ورد الثمن إلى البائع مع إحالة الدعوى لتحقيق لإثبات الضرر المطلوب التعويض عنه . عدم جواز الطعن فيه استقلا . علة ذلك . الحكم المنهى للتصومة هو الذي ينتهي به التزاع في كل الطلبات المرفوعة بها الدعوى .
١٦٢٦	٢٨٠	(الطعن رقم ٤٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٧/١١/٨) ... ..
		تقديم دعوى التعويض :
		١ - التقادم الحولي المنصوص عليه في المادة ٢٩٨ مدني . قاصر على الدعاوى الناشئة عن عقد العمل . عدم سريانه على دعاوى التعويض عن إصابات العمل .
٥٧٨	١٠٦	(الطعن رقم ١٨٨ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٢٧) ... ..
		٢ - دعوى الاستحقاق التي يرفعها المالك لاسترداد ملكه من غاصبه ودعوى المطالبة بقيمة العقار المقتصب . عدم سقوط أيهما بالتقادم .
٨١٩	١٤٥	(الطعن رقم ٦٢٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٣/٢٨) ... ..
		٣ - دعوى التعويض المرفوعة من إدارة النقل العام بالاسكندرية ضد قائد سيارتها عن التلفيات التي أحدثها بها نتيجة خطئه . استنادها إلى إخلاله بالالتزامات الناشئة عن القانون التي



الصفحة	القاعدة	
		تفرضها عليه وظيفته . سقوطها بالتقادم المادي . م ٣٧٤ مدني . لا محل لتطبيق المادة ١٧٢ مدني بشأن العمل غير المشروع .
٩٨٢	١٦٨	( الطعن رقم ٤٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/١٩ ) ... .. ٤ - نزع الملكية للمنفعة العامة دون اتباع الإجراءات القانونية . الالتزام بالتعويض . مصدره القانون وليس العمل غير المشروع . تقادمه بمضي خمس عشرة سنة من تاريخ الاستحقاق . عدم خضوعه للتقادم الثلاثي .
١٠٦٧	١٨٣	( الطعن رقم ٦٣١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/٢٧ ) ... .. ٥ - إحالة دعوى التعويض عن العمل غير المشروع من القضاء الإداري إلى المحكمة المدنية . إيداع الصحيفة قلم كتاب محكمة القضاء الإداري بعد ثلاث سنوات من تاريخ العلم بالضرر ومحدثه . أثره . سقوط الدعوى بالتقادم .
١١٠٤	١٩٠	( الطعن رقم ١٤٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/٢ ) ... .. ٦ - رفض الدفع بسقوط الدعوى بالتقادم ، والقضاء بمسئولية المدعى عليه عن التعويض مع ندب خير لتقديره . حكم لا تنتهي به الخصومة كلها . عدم جواز الطعن فيه الاستقلالاً .
١٢٦٧	٢١٨	( الطعن رقم ٧٣٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/٢٤ ) ... .. ٧ - حق المضرور في مطالبة التابع بالتعويض . سقوطه بالتقادم . أثره . انقضاء التزام المتبوع باعتباره كفيلاً متضامناً . عله ذلك .
١٧٩٨	٣٠٧	( الطعن رقم ٥٠٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٧/١٢/١٤ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٨ — دعوى التعويض عن اخلال العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة بالتزاماتهم. عدم سقوطها بالتقادم الثلاثي المقرر بالمادة ١٧٦ مدني . علة ذلك .
١٨٦٧	٣١٩	(الطن رقم ٤٢٤ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/٢١) ... ..
		٩ — مواعيد سقوط دعوى التعويض عن العمل غير المشروع . م ١/١٧٢ مدني . مثال بشأن طلب التعويض عن التخلف في الترقية .
١٣٣	٣٣	(الطلب رقم ٣ لسنة ٤١ "رجال القضاء" — جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٢) ... ..
		"انقطاع التقادم" .
		١ — دعوى المضرر يطلب التعويض المؤقت . بقطع سريان التقادم بالنسبة لطلب التعويض الكامل . علة ذلك .
١٤١٣	٣٤٣	(الطلب رقم ٤٢٨ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/٨) ... ..
		٢ — دعوى العامل بوقت قرار الفصل . لا تقطع مدة تقادم دعوى التعويض عن الفصل والمطالبة بالآجر . علة ذلك .
١٩٢٥	٣٣١	(الطن رقم ٢٩٦ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/٣١) ... ..
		"وقت التقادم" .
		١ — دعوى المودع بالتعويض قبل المودع لديه عما لحقه من أضرار لعدم رد السيارة المودعة لديه . وقف سريان تقادمها أثناء نظر المنازعة في الدعوى السابقة بين الطرفين بشأن قيام عقد الوديعة وحق المودع لديه في حبس السيارة .
١٣٧٨	٢٣٩	(الطن رقم ٣٥٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/٧) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٢ — دعوى التعويض عن العمل غير المشروع . وقف سريان تقادمها طوال فترة محاكمة المسئول عن الضرر جنائيا . رفع دعوى التعويض من آخرين في الميعاد . لا يؤثر على سريان التقادم بالنسبة لمن عداهم . علة ذلك .
١٧٩٨	٣٠٧	( الطعن رقم ٥٠٢ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٤/١٢/١٩٧٧ ) ... ..
		٣ — إتهام العامل وتقديمه للمحاكمة . عدم اعتباره مانعا من رفع دعوى طلب الأجر والتعويض عن الفصل . إجراءات الدعوى الجنائية والمحاكمة . لا توقف مدة سقوط هذه الدعوى بالتقادم .
١٩٢٥	٣٣١	( الطعن رقم ٣٩٦ لسنة ٤١ ق جلسة ٣١/١٢/١٩٧٧ ) ... ..
		مسائل متنوعة :
		١ — لقاضى الموضوع إلزام المدين بالتعويض بدلا من تنفيذ التزامه عينيا . شرطه . أن يكون العقد مرهقا له ولا يلحق بالدائن ضررا جسيما . عدم جواز إثارة المدين لهذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض .
٨٦٥	١٥١	( الطعن رقم ٥٦٥٥٠ لسنة ٤٣ ق جلسة ٣٠/٣/١٩٧٧ ) ... ..
		٢ — الأراضى التى آلت ملكيتها إلى الدولة تنفيذا للقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بشأن حظر ملك الأجانب للأراضى الزراعية . استحقاق المالك الأجنبي للتعويض عنها دون المشتري منه بمقد إبتدائي لم يسجل .
٨٨٥	١٥٤	( الطعن رقم ١٥١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٥/٤/١٩٧٧ ) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		٣ — القرار الصادر باعتماد خطوط التنظيم . أثره . منع أصحاب الشق من ابناء أو التعلية في الأجزاء البارزة عنها مسع استحقاقهم للتعويض عن هذا الحظر ق ٤٥ لسنة ١٩٦٢ .
		طلب التعويض استنادا إلى قانون نزع الملكية ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ لمحكمة النقض تصحيح هذا الخطأ ورده إلى الأساس القانوني السليم .
٩٥٨	١٦٣	(الطن رقم ٥١٦ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٢/٤/١٩٧٧) ... ..
		٤ — التعويض المستحق من نزع ملكية جزء من أرض المطعون ضدهم للنفعة العامة . انقاص نسبة معينة من التعويض مقابل التحسين الذي طرأ على باقي الأرض بشرط اعفائها مستقبلا من هذا المقابل . لاحظا .
١٠٦٧	١٨٣	(الطن رقم ٦٣١ لسنة ٤٣ ق جلسة ٢٧/٤/١٩٧٧) ... ..
		٥ — تنفيذ الالتزام . إما أن يكون عيذا أو عن طريق التعويض . التعويض قد يكون نقديا أو عيذا .
١١٥٨	١٩٩	(الطن رقم ٧٢٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٠/٥/١٩٧٧) ... ..
		٦ — عدم جواز الالتجاء مباشرة المحكمة يطلب مقابل عدم الاتفاغ باعقار المزروع ملكيته من تاريخ الاستيلاء حتى دفع التعويض . شرطه . أن تكون الجهة الإدارية قد اتبعت الإجراءات القانونية المنصوص عليها في المادة ١٦ ق ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ .
١١٩٦	٢٠٦	(الطن رقم ٣٦٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٦/٥/١٩٧٧) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٧ — التأمين من المسؤولية عن حوادث السيارات ق ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ . نطاقه . التزام المؤمن بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن فعل المؤمن له وتابعه أو غيرهما ممن يقود السيارة المؤمن عليها . للمؤمن الرجوع على الغير بالتعويض الذي أداه للمضروب .
١٣١٧	٢٢٨	(الطعن رقم ٨١٤ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٥/٣٠) ... ..
		٨ — القرارات الصادرة بشأن رجال القضاء . غير الجائز الطعن فيها . عدم قبول طلب التعويض عنها .
٩٥	٢٧	(الطلب رقم ٥ لسنة ٣٨ ق « رجال قضاء » جلسة ١٩٧٧/١١/١٠) ..
		٩ — خلو سند الشحن من الاتفاق على إعفاء هيئة السكك الحديدية من المسؤولية أو الاتفاق على أعمال قرار النقل ٢٣٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن شروط نقل البضائع والتعويضات الاتفاقية أثره . عدم اعتبار أحكام هذا القرار مكلاً لعقد النقل وبالتالي فإن المتعاقد الآخر لا يلتزم بها .
١٨٣٢	٣١٣	(الطعن رقم ٧٣٥ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/١٢/١٩) ... ..
<b>تقادم</b>		
<b>التقادم المكسب :</b>		
		١ — اكتساب الحائز العرضي ملكية العقار بالتقادم . شرطه . تغيير نيته . وجوب اقترانه بفعل إيجابي ظاهر يجابه به حق المالك بالانكار الساطع .
١٤٧	٤٠	(الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٧/١/٤) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٢ — حصول الحائز العرض على ترخيص باسمه لإدارة الماكينة محل النزاع . لا يبعد في ذاته تغييرا لصفة الحيازة أو معارضة الحق المالك .
١٤٧	٤٠	( الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٧/١/٤ ) ... ..
		٣ — اختصاص المتعاقد بقدر معين من الأطنان في عقد قسمة . لا يحول دون اكتساب خصمه ملكية جزء منها بوضع اليد المدة الطويلة .
٤٩١	٩٤	( الطعن رقم ٥٥٢ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٢١ ) ... ..
		٤ — وضع يد المشتري على العين المبعة بمسند فسخ العقد استنادا إلى حقه في حبسها حين استرداد الثمن . حيازة عرضية . عدم صلاحيتها سببا لكسب الملكية بالتقادم .
٨٣٠	١٤٧	( الطعن رقم ٤٣٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٣٠ ) ... ..
		٥ — دعوى منع التعرض . وجوب توافرية التملك لدى المدعى فيها . شرط ذلك أن تكون الأموال محل الحيازة جائزا تملكها بالتقادم . أثره . عدم قبول الدعوى من الحائز للأموال الخاصة للدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة .
٦٣٩	٢٨٢	( الطعن رقم ٤٦٨ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/٩ ) ... ..
		وراجع ( ح . حيازة — م . ملكية )



الصفحة	القاعدة	
		التقادم المسقط :
		(أولا) الدفع بالتقادم .
		١ - القضاء بسقوط الدعوى بالتقادم قبل أحد الخصوم وتحديد جلسة لنظر الدعوى بالنسبة للآخرين . قضاء غير منه للخصومة كلها . عدم جواز الطعن فيه استقلالا .
٨٢٥	١٤٦	(الطن رقم ٨٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٧/٣/٢٩) ... ..
		٢ - رفض الدفع بسقوط الدعوى بالتقادم ، والقضاء بمسئولية المدعى عليه عن التعويض مع نذب خبير لتقديره . حكم لا تنتهى به الخصومة كلها . عدم جواز الطعن فيه استقلالا .
١٢٦٧	٢١٨	(الطن رقم ٧٢٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/٢٤) ... ..
		٣ - إيراد الحكم في أسبابه قبول الدفع بالتقادم . القضاء يرفض الدعوى . لا تناقض .
١٣٢٣	٢٢٩	(الطن رقم ٧٠ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/٣٠) ... ..
		٤ - الدفع بتقادم بطلان العقد . عدم تعلقه بالنظام العام . وجوب التمسك به أمام محكمة الموضوع .
١٨١٠	٣٠٩	(الطن رقم ٩٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٧/١٢/١٥) ... ..
		٥ - خلو صحيفة الاستئناف والمذكرة الختامية من تمسك المستأنف بالدفع بسقوط الدعوى بالتقادم . ورود عبارة تفيد ذلك بوجه حافطة المستندات المقدمة منه قبل المذكرة الختامية . إغفال الحكم الرد على هذا الدفع . لا قصور .
١٨٢١	٣١١	(الطن رقم ٤٧٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٧/١٢/١٥) ... ..

الصفحة	القائمة	
		(ثانيا) ما لا يسقط بالتقادم :
		دعوى الاستحقاق التي يرفعها المالك لاسترداد ملكه من غاصبه ودعوى المطالبة بقيمة العقار المقتضب . عدم سقوط أيهما بالتقادم .
٨١٩	١٤٥	(الطعن رقم ٦٢٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٢٨) ... ..
		(ثالثا) التقادم بخمس عشرة سنة .
		١ — دعوى الفسخ . تقادمها بخمس عشرة سنة . عدم خضوعها للتقادم الثلاثي المنصوص عليه في المادة ١٨٧ مدني . للشترى طلب رد الثمن طالما أن دعوى الفسخ لم تسقط بالتقادم .
٢١١	٤٨	(الطعن رقم ٢٥٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/١/١١) ... ..
		٢ — دعوى القاضى بنحو يرضه عما أصابه من أضرار لحرمانه من واتبه نتيجة عزله . عدم سقوطها إلا بالتقادم العاد دون التقادم الخمسى . حالة ذلك .
١١	٤	(الطلب رقم ٢٧ لسنة ٤٥ ق — "رجال القضاء" — جلسة ١٩٧٧/٢/٣) ... ..
		٢ — وقف تنفيذ عقوبة الغرامة بعد سداد المتهم لها . دعوى بطلب استردادها سقوطها بانقضاء خمس عشرة سنة من تاريخ وقف تنفيذ العقوبة . لا تحمل لأعمال نص المادة ١٨٧ مدني . حالة ذلك .
٩٧٢	١٥٨	(الطعن رقم ٢٧٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/٥) ... ..

الصفحة	الرقعة	
		٤ - دعوى التعويض المرفوعة من إدارة النقل العام بالاسكندرية ضد قائد سيارتها عن التلفيات التي أحدثتها بها نتيجة خطئه . استنادها إلى إخلاله بالالتزامات الناشئة عن القانون التي تفرضها عليه وظيفته . سقوطها بالتقادم العادي . م ٣٧٤ مدني . لا محل لتطبيق المادة ١٧٢ مدني بشأن العمل غير المشروع .
٩٨٢	١٦٨	( الطعن رقم ٤٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/١٩ ) .. .. ٥ - نزع الملكية للمنفعة العامة دون اتباع الإجراءات القانونية . الالتزام بالتعويض . مصدره القانون وليس العمل غير المشروع . تقادمه بمضي خمس عشرة سنة من تاريخ الاستحقاق . عدم خضوعه للتقادم الثلاثي .
١٠٩٧	١٨٣	( الطعن رقم ٦٣١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/٢٧ ) .. .. ٦ - دعوى التعويض عن إخلال العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة بالالتزاماتهم . عدم سقوطها بالتقادم الثلاثي المقرر بالمادة ١٧٢ مدني . عز ذلك .
١٨٦٧	٣١٩	( الطعن رقم ٤٢٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٧/١٢/٢١ ) .. .. "تغيير مدة التقادم" أمر تقدير الرسوم القضائية . هو بمثابة حكم بالدين . صيرورته نهائيا باستنفاد طرق الطعن فيه أو بفواتها . أثره . سقوط الرسوم المستحقة بانقضاء خمس عشرة سنة . م ٣٨٥ مدني .
٥٨٦	١٠٨	( الطعن رقم ٥١٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٣/١ ) .. ..



الصفحة	القاعدة	
		(رابعاً) التقادم الخمسى .
		١ — إجراء ربط تكيل للضرر العامة على الإراد . ثبوت علم مصلحة الضرائب بواقعة شراء الأتيان موضوع الربط قبل إخطار الممول به منذ أكثر من خمس سنوات . أثره . سقوطه بالتقادم الخمسى .
٣٨٣	٧٥	(الطعن رقم ٦٤٥ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٥) ... ..
		٢ — التقادم الخمسى للحقوق الدورية المتجددة . م ٣٧٥ مدنى . إختلافه فى أحكامه ومبناه عن التقادم الحولى . م ٣٧٨ مدنى . المقصود بالمهايا والأجور . شمولها أجور العمال والموظفين والمستخدمين .
٤٧٨	٩١	(الطعن رقم ٢٧١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٧/١/١٩) ... ..
		٣ — سقوط الرسوم القضائية بالتقادم بمضى خمس سنوات . المادة الأولى من القانون ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣
٥٨٦	١٠٨	(الطعن رقم ٥١٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/١) ... ..
		٤ — الوعد بالإيجار . من العقود غير المسماة . إختلافه عن عقد الإيجار . تحديد محكمة الموضوع مدة تقاذا الوعد بأكثر من خمس سنوات المحددة لسقوط الحق فى الأجرة بالتقادم . لا خطأ .
٨٦٥	١٥١	(الطعن رقم ٥٦٥ و ٥٧٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٣٠) ... ..
		٥ — الحقوق الخاضعة للتقادم الخمسى . م ٣٧٥ مدنى . مناطقها . التجدد والدورية .
٩٤٨	١٦١	(الطعن رقم ٥٨٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/٦) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٦ — التزام المستأجر بأداء الضرائب العقارية باختيارها أحد عناصر الأجرة القانونية . خضوعه للتقديم الخمسى . علة ذلك .
٩٤٨	١٦١	(الطن رقم ٥٨٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/٦) ... ..
		٧ — مستحقات المؤمن عليه الناشئة مباشرة عن قانون التأمينات الاجتماعية . خضوعها للتقديم الخمسى ١١٩٤ ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤
١٦٦٣	٢٨٦	(الطن رقم ٢١٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/١٢) ... ..
		”التقديم العرفى“ .
		١ — الأوراق المحررة لأعمال تجارية . خضوعها للتقديم العرفى . شرطه . اشتغالها على البيانات الإلزامية التى يتطلبها القانون فى الأوراق التجارية . المسادة ١٩٤ من قانون التجارة .
٥٨١	١٠٧	(الطن رقم ٨٧٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٢٨) ... ..
		٢ — خلو الصك من شرط الإذن . أثره . خروجه من نطاق الأوراق التجارية . عدم خضوعه للتقديم العرفى . الأوراق المحررة لأعمال تجارية . وجوب اشتغالها أيضا على شرط الإذن .
١١٦٨	٢٠٠	(الطن رقم ٦٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/١٠) ... ..
		٣ — اليمين الموجهة للمدين فى التقديم العرفى . يمين حاسمه . لامتلاك المحكمة توجيهها من تلقاء نفسها . القضاء بسقوط الدين بالتقديم الخمسى ودون توجيه اليمين . لاخطأ .
١٣٢٣	٢٢٩	(الطن رقم ٧٠ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٣٠) ... ..

الصفحة	المادة	
		٤ — طلب توجيه اليمين في التقادم الصرفي . عدم جواز إبدائه لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٣٢٣	٢٢٩	(الطن رقم ٧٠ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٢٠) ... ..
		(خامسا) التقادم الثلاثي .
		١ — حق المضرور في مطالبة التابع بالتعويض . سقوطه بالتقادم . أثره . انقضاء التزام المتبوع باعتباره كفيلًا متضامنا . حلة ذلك .
١٧٩٨	٣٠٧	(الطن رقم ٥٠٢ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/١٤) ... ..
		٢ — مواعيد سقوط دعوى التعويض عن العمل غير المشروع م ١/١٧٢ مدني . مثال بشأن طلب التعويض عن التخطي في الترقية .
١١٣	٣٣	(الطلب رقم ٣ لسنة ٤١ ق "رجال قضاء" — جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٢) ... ..
		"بدء سريان التقادم"
		١ — سقوط دعوى عدم نفاذ التصرف بالتقادم الثلاثي . بدء سريانه من تاريخ علم الدائن بصدور التصرف وإعسار المدين والغش الواقع منه . م ٢٤٣ مدني .
١٩٤	٤٦	(الطن رقم ٦٣٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٧/١/١١) ... ..
		٢ — إحالة دعوى التعويض عن العمل غير المشروع من القضاء الإداري إلى المحكمة المدنية . إيداع الصحيفة قلم كتاب محكمة القضاء الإداري بعد ثلاث سنوات من تاريخ العلم بالضرر ومحدثه . أثره . سقوط الدعوى بالتقادم .
١١٠٤	١٩٠	(الطن رقم ١١٤ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٢) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		٣ — تقديم الحق في المطالبة برد الضرائب والرسوم التي دفعت بغير حق . م ٣٧٧/٢ مدني . شرطه . بدء سريان التقديم من تاريخ الدفع دون توقف على علم الطالب بحقه في الرد .
١٥١٩	٢٦٤	( الطعن رقم ٤٦٥ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/٢٧ ) ... ..
		٤ — القضاء بتسليم المتهم الصغير لولي أمره . حيروته نهائيا بعد فوات الثلاثين يوما المقررة للطعن فيه بالاستئناف من النائب العام . بدء سريان تقديم دعوى التعويض عن المسئول منذ انتهاء ميعاد الطعن .
١٨١٥	٣٢٠	( الطعن ٤٢٠ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/١٥ ) ... ..
		( سادسا ) التقديم الحولي .
		١ — تقديم الدعوى الناشئة من قانون العمل . خضوعه للقواعد العامة في القانون المدني .
٢٤٤	٥٣	( الطعن رقم ٧٣٥ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٧/١/١٦ ) ... ..
		٢ — التقديم الحولي المنصوص عليه في المادة ٦٩٨ مدني . قاصر على الدعاوى الناشئة عن عقد العمل . عدم سريانه على دعاوى التعويض عن إصابات العمل .
٥٧٨	١٠٦	( الطعن رقم ١٨٨ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٢٧ ) ... ..
		٣ — التقديم الحولي . م ٦٩٨ مدني . قاصر على الدعاوى الناشئة عن عقد العمل . عدم سريانه على الدعاوى الناشئة عن قانون التأمينات الاجتماعية ٦٣ لسنة ١٩٦٤
٩٤٧٠	٢٤٥	( الطعن رقم ١٢١ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/١١ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٤ - حق العامل في قيمة الزيادة بين أنظمة المعاشات أو المكافآت أو الإيداع الأفضل التي أقرها صاحب العمل وبين مكافأة نهاية الخدمة القانونية . م ٨٩ ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . حق ناشئ من عقد العمل . سقوط الدعوى بالتقادم الحولي .
١٦٦٣	٢٨٦	(الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٤٣ - - ق جلسة ١٩٧٧/١١/١٢) ... ..
		(سابعاً) انقطاع التقادم
		١ - دعوى العامل بإيقاف تنفيذ قرار الفصل . لا تقطع التقادم بالنسبة لأصل الحق . علة ذلك .
٢٤٤	٥٣	(الطعن رقم ٧٣٥ لسنة ٤١ ق - - جلسة ١٩٧٧/١/١٦) ... ..
١٩٢٥	٣٣١	(الطعن رقم ٣٩٦ لسنة ٤١ ق - - جلسة ١٩٧٧/١٢/٣١) ... ..
		٢ - الإجراء القاطع لتقادم الضريبة النوعية . أثره . قطع تقادم الضريبة العامة على الإيراد . شرطه . أن يكون متعلقاً بنشاط نوعي يدخل في وماء الضريبة العامة .
٢٨٣	٧٥	(الطعن رقم ٦٤٥ لسنة ٤١ ق - - جلسة ١٩٧٧/٢/٥) ... ..
		٣ - إعلان قائمة الرسوم القضائية للصادر ضده أمر التقدير . قاطع للتقادم المسقط للرسوم .
٥٨٦	١٠٨	(الطعن رقم ٥١٩ لسنة ٤٣ ق - - جلسة ١٩٧٧/٣/١) ... ..
		٤ - الحجز القاطع للتقادم . ماهيته . عدم تحديد الحكم للحجز انتهى قرر انقطاع التقادم به . قصور .
٨١٢	١٤٤	(الطعن رقم ٥٣٨ لسنة ٤٣ ق - - جلسة ١٩٧٧/٣/٢٨) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٥ — صحيفة الدعوى . لا تعتبر قاطعة للتقادم إلا في خصوص الحق المرفوع به الدعوى وتوابعه .
٨١٢	١٤٤	(الظعن رقم ٤٣٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٢٨) ... ..
		٦ — دعوى براءة الذمة من الدين . لا تقطع تقادم الحق في طلب استرداد ما تم تحصيله .
٨١٢	١٤٤	(الظعن رقم ٤٣٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٢٨) ... ..
		٧ — هيئة السكك الحديدية . يمثلها أمام القضاء رئيس مجلس إدارتها اختصاص وزير النقل بصفتها في دعوى التعويض قبل الهيئة . لا يقطع التقادم في مواجهتها . تصحيح الدعوى توجيهها لممثلها القانوني . لا ينسحب أثره في قطع التقادم إلى تاريخ رفع الدعوى . تصحيح الصفة طبقاً للمادة ٢/١١٥ مرافعات . وجوب اتمامه بمراعاة المواعيد المحددة .
١١٠٨	١٩١	(الظعن رقم ٥٥٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٢) ... ..
		٨ — المطالبة القضائية التي تقطع التقادم . ماهيتها .
١١٠٤	١٩٠	(الظعن رقم ١١٤ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٢) ... ..
		٩ — طلب الإصفاء من الرسوم القضائية . لا يعتبر من قبيل المطالبة القضائية القاطعة للتقادم .
١١٠٤	١٩٠	(الظعن رقم ١١٤ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٢) ... ..
		١٠ — دعوى المضرور بطلب التعويض المؤقت تقطع سريان التقادم بالنسبة لطلب التعويض الكامل . صلة ذلك .
١٤١٣	٢٤٣	(الظعن رقم ٤٣٨ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/٨) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		١١ — بدء تقادم رسم الايلولة وضريبة التركات من تاريخ الوفاة أسباب قطع التقادم . التنبية بالوفاء . بقاءه حافظا أثره في قطع ولو لم يعقبه حجز أو أعقبه حجز باطل . الإنذار بالحجز العقاري أيا كان مآلة . قاطع للتقادم .
١٧٧٢	٣٠٤	(الطعن رقم ٣٨٢ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٣/١٢/١٩٧٧) ... .. (ثامنا) وقف التقادم .
		وقف التقادم المكسب للامكية في مواجهة القاصر . اختلاف حكمه في كل من القانون المدني السابق والقانون الحالي . التقادم يسري في القانون الحالي متى كان للقاصر نائب يمثله . حكم مستحدث ليس له أثر رجعي .
١٤٧	٤٠	(الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ٤/١/١٩٧٧) ... .. ٢ — الدعوى المستعجلة بوقف تنفيذ فصل العامل . لا تصلح سببا لوقف مدة سقوط دعوى التعويض عن الفصل بالتقادم . علة ذلك .
٢٤٤	٥٣	(الطعن رقم ٧٣٥ لسنة ٤١ ق جلسة ١٦/١/١٩٧٧) ... .. ٣ — وقف سريان التقادم عند وجود مانع للطالبة بالحق ولو كان أدبيا . م ١/٣٨٢ مدني . هذه الموانع لم يوردها المشرع على سبيل الحصر .
١٣٧٨	٢٣٩	(الطعن رقم ٣٥٠ لسنة ٤٠ ق جلسة ٧/٦/١٩٧٧) ... .. ٤ — دعوى المودع بالتعويض قبل المودع لديه عما لحقه من أضرار لعدم رد السيارة المودعة لديه . وقف سريان تقادمها

الصفحة	القاعدة	
		أثناء نظر المنازعة في الدعوى السابقة بين الطرفين بشأن قيام عقد الوديعة وحق المودع لديه في حبس السيارة .
١٣٧٨	٢٣٩	(الطعن رقم ٣٥٠ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٧/٦/٧) ... .. ٥ - الدفع بالتقادم . للمحكمة ولو من تلقاء نفسها بحث ما يعترض مدة التقادم من وقف أو إنقطاع متى تبين سببه من أوراق الدعوى .
١٣٧٨	٢٣٩	(الطعن رقم ٣٥٠ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٧/٦/٧) ... .. ٦ - تقدير قيام المانع لسريان التقادم . من سلطة محكمة الموضوع متى اعتمدت على أسباب سائفة .
١٣٧٨	٢٣٩	(الطعن رقم ٣٥٠ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٧/٦/٧) ... .. ٧ - دعوى التعويض عن العمل غير المشروع . وقف سريان تقادمها طوال فترة محاكمة المسئول عن الضرر جاثيا . رفع دعوى التعويض من آخرين في الميعاد . لا يؤثر على سريان التقادم بالنسبة لمن عداهم . علة ذلك .
١٧٩٨	٣٠٧	(الطعن رقم ٥٠٢ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٧/١٢/١٤) ... .. ٨ - صيرورة الحكم الجنائي نهائيا قبل المسئول . أثره . زوال سبب وقف تقادم الدعوى المدنية . الحكم يصبح نهائيا باستنفاد طرق الطعن فيه أو بفوات مواعيده .
١٨١٥	٣١٠	(الطلب رقم ٤٢٠ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٧/١٢/١٥) ... .. ٩ - إتهام العامل وتقديمه للمحاكمة . بعدم اعتباره إيمانا من رفع دعوى طلب الأجر والتعويض عن الفصل . لإجراءات

الصفحة	القاعدة	
		الدعوى الجنائية والمحاكمة . لا توقف مدة سقوط هذه الدعوى بالتقادم .
١٩٢٥	٣٣١	(الطعن رقم ٣٩٦ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٧/١٢/٣١) ... ..
		تنظيم
		القرار الصادر باعتماد خطوط التنظيم . أثره . منع أصحاب العين من البناء أو التعلية في الأجواء البارزة عنها مع استحقاقهم للتعويض من هذا الخطر . ق ٤٥ لسنة ١٩٦٢ . طلب التعويض استنادا إلى قانون نزع الملكية ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ . لمحكمة التقض تصحيح هذا الخطأ ورده إلى الأساس القانوني السليم .
١٥٨	١٦٣	(والطعن رقم ٥١٦ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٤/١٢) ... ..
		تنفيذ
		مسائل متنوعة :
		١ — العقود الرسمية الجائز التنفيذ بها جبرا . م ٤٥٧/٢ مرافعات سابق . المقصود بها . جواز التنفيذ بعقود فتح الاعتماد الرسمية . شرطه . إعلان المدين بمستخرج بحسابه من واقع دفاتر الدائن التجارية . مع عقد الاعتماد قبل الشروع في التنفيذ .
١٥٩	٤٢	(الطعن رقم ٣٧٠ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٧/١/٥) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		٢ - دعوى عدم الاعتداد بالجزء . لا توقف التنفيذ . استمرار الحاجز في التنفيذ وتحصيل دينه من الجزء لديه . لا يعد خطأ موجباً للتعويض .
٨١٢	١٤٤	( الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٨٢ ) ... ..
		٣ - منع اتخاذ إجراءات انفرادية على أموال المدين المفلس . عدم سردياته على الدائنين المرتهنين وأصحاب الاختصاص وحقوق الامتياز العقارية سواء قبل الحكم بشهر الإفلاس أو بعده . حقهم في مباشرة هذه الإجراءات .
٩٧٤	١٦٧	( الطعن رقم ٤٢٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/١٨ ) ... ..
		٤ - القبول الضمني للحكم المساع من الطعن فيه . ماهيته . تنفيذ المحكوم له ببعض طلباته للحكم الابتدائي . لا يفيد بذاته التنازل عن الطعن فيه .
١٤٥٨	٢٥٣	( الطعن رقم ١٨٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٧/٦/٢٠ ) ... ..
		٥ - جواز الطعن في الأحكام القابلة للتنفيذ الجبري ولو لم تكن منبهة للتصومة . شرطه . يكون الحكم صالحاً للتنفيذ بموجبه أعمالاً للقواعد العامة أو بمقتضى قواعد النفاذ المعجل .
١٦٢٦	٢٨٠	( والطعن رقم ٤٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٧/١١/٨ ) ... ..
		إختصاص قاضي التنفيذ :
		١ - دعوى المحجوز عليه بإلغاء حجز ما للمدين لدى الغير الإداري وببراءة ذمته من الدين المحجوز من أجله . هي دعوى رفع الحجز . ماهيتها . أشكال موضوعي في التنفيذ .
٩٢١	١٥٧	( الطعن رقم ٢٥٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/٥ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٢ — خلو القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإداري من النص على دعوى رفع الحجز . وجوب الرجوع إلى قانون المرافعات . اختصاص قاضي التنفيذ دون غيره بنظر تلك الدعوى أيا كانت قيمتها .
٩٢١	١٥٧	(الطعن رقم ٢٥٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/٥) ... ..
		٣ — دعوى المحال إليه بنفاذ الحوالة في حق المدين المحال عليه والتزامه بالدين المحال به وفوائده . لا تعد من منازعات التنفيذ الموضوعية التي يختص بها قاض التنفيذ . لا يغير من ذلك فصل المحكمة في النزاع بشأن بطلان الحجز الذي أوقعه دائن آخر على ذات الدين .
١١٨٨	٢٠٤	(الطعن رقم ٤٩٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/١٤) ... ..
		٤ — الدعوى المستعجلة بعدم الاعتداد بالحجز استنادا إلى براءة ذمة المدعى . منازعة وقتية في التنفيذ . اختصاص قاضي التنفيذ بنظرها بوصفه قاضيا للأمر المستعجلة .
١٨٩٢	٣٢٤	(الطعن رقم ٣٤٢ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٧) ... ..
		الصورة التنفيذية الثانية للحكم :
		١ — تسليم صورة تنفيذية ثانية من الحكم . شرطه . فقد الصورة التنفيذية الأولى أو عدم إمكان استردادها . م ١٨٣ مرافعات .
٤٤٩	٨٦	(الطعن رقم ١٠٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/١٣) ... ..
		٢ — تسليم المحكوم له الصورة التنفيذية الأولى للمحكوم عليه مقابل إعادته للعمل . طلب استلام صورة تنفيذية ثانية من

الصفحة	القاعدة	
		الحكم . لا محل له . القضاء بأن حق المحكوم له قاصر على طلب استرداد الصورة الأولى . لا خطأ .
٤٤٩	٨٦	(الطعن رقم ١٠٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/١٣) ... .. ٣ — طلب تسليم صورة تنفيذية ثانية من الحكم . عدم وجوب اختصاص جميع الخصوم المحكوم عليهم في الدعوى .
٤٥٤	٨٧	(الطعن رقم ٦١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/١٥) ... .. ٤ — المنازعة التي لا تختص بها المحكمة عند نظر طلب تسليم صورة تنفيذية ثانية من الحكم . مثال .
٤٥٤	٨٧	(الطعن رقم ٦١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/١٥) ... .. ٥ — طلب تسليم صورة تنفيذية ثانية في حالة فقد الصورة التنفيذية الأولى من الحكم م ١/١٨٣ مرافعات . الفقد لا يشترط أن يكون بسبب أجنبي لايد للدائن فيه . مثال بشأن فقد الصورة الأولى بعد تسليمها للمحكوم عليه دون الوفاء بالمبلغ المحكوم به .
٤٥٤	٨٧	(الطعن رقم ٦١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/١٥) ... .. ٦ — شراء الذمة المسالية للشركة . خلافة الشركة المشترية لها خلافة تامة . إندماجها بعد ذلك في مؤسسة عامة . القضاء بقبول الدعوى الموجهة لهذه المؤسسة الأخيرة . لا خطأ . مثال . بشأن تسليم صورة تنفيذية ثانية من الحكم .
٤٥٤	٨٧	(الطعن رقم ٦١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/١٥) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		<b>تنفيذ عقارى</b>
		١ - إجراءات التنفيذ على العقار . القانون الواجب التطبيق عليها . م ٣ من مواد إصدار قانون . المقصود بإجراءات التنفيذ . عدم انصرافها إلى منازعة التنفيذ أو طلب البطلان الذى يدفع به أثناء اتخاذ إجراءات التنفيذ .
١٥٩	٤٢	(الطعن رقم ٣٧٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٧/١/٥) ... ..
		٢ - الدعاوى التى فصل فيها والإجراءات التى تمت قبل العمل بقانون المرافعات الحالى . عدم خضوعها لأحكامه ولو لم يكن الحكم فيها نهائيا وطعن فيه بالاستئناف فى ظله . مثال فى منازعة تنفيذ عقارى .
١٥٩	٤٢	(الطعن رقم ٣٧٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٧/١/٥) ... ..
		٣ - طلب الدائن المرتهن للعقار شطب تسجيل تنبيه نزع الملكية والإجراءات التالية له التى اتخذها دائن آخر ضد المدين . لا يحول دون طلب هذا الدائن الأخير عدم نفاذ عقد الرهن فى حقه .
١٩٤	٤٦	(الطعن رقم ٦٣٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٧/١/١١) ... ..
		٤ - بيع العقار فى الحجز الإدارى . وجوب افتتاح المزيدة بعطاء لا يقل عن الثمن الأساسى والمصروفات . رسم الدلالة النسبى . اختلافه عن المصروفات المشار إليها .
٦٣٤	١١٦	(الطعن رقم ١٠٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٦/٣/٩) ... ..

الصفحة	القائمة	
		٥ — بيع العقار فى الحجز الإدارى . افتتاح المزايدة ورسومها بعطاء يقل عن الثمن الاساسى والمصروفات . أثره . بطلان إجراءات المزايدة . م ٥٦ ق ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ . هذا البطلان يتعلق بالنظام العام .
٦٣٤	١١٦	( الطعن رقم ١٠٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٩ ) ٦ — القضاء ببطلان إجراءات نزع الملكية لورودها على عقار مملوك للغير . لا يعد مخالفا لحجية الحكم السابق بايقاع بيع العقار محل التنفيذ . ملة ذلك .
٦٨١	١٢٤	( الطعن رقم ٦٦٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/٣/١٦ ) ٧ — تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد على بيع عقار . أثره . تسجيل الحكم الصادر فيها . ارتداد أثره إلى تاريخ تسجيل الصحيفة . تسجيل دائن البائع تنبيه نزع الملكية بعد تسجيل المشتري صحيفة دعواه . لاجية له قبل الأخير ولو سجل حكم مرسى المزاد قبل تسجيل حكم صحة التعاقد . ق ١١٤ لسنة ١٩٤٦
٦٨١	١٢٤	( الطعن رقم ٦٦٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/١٦ ) ٨ — نفاذ إجارة المدين للعقار قبل الحاخزين والراسى عليه المزاد . شرطه . تصرف المدين فى الثمرات أو تأجير العقار بعد صدور الحكم . عدم تفاذه قبل الأخير . حقه فى تسلم العقار من تاريخ صدور الحكم لا من يوم تسجيله .
١١٢٥	١٩٤	( الطعن رقم ٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٤ )

الصفحة	الإقامة	
		٩ — عدم ايداع الراسى عليه المزايد الثمن خزينة المحكمة . أداؤه للدائن مباشر الإجراءات باتفاقه معه على أقساط بفوائد تأخيرية . مؤداه . لا يحل لاحتساب فوائد على الثمن طالما أنه لم يحصل توزيع . م ٥٦٨ مدنى سابق .
١٣٩٩	٢٤٢	(العلم رقم ٢٢٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/٨) .. ..
( ج )		
جمارك . جمعيات		
جمارك		
		١ — وفاء المرسل إليه بالرسوم الجمركية عن البضاعة بأكملها المبينة بسند الشحن . القضاء بأن هذا الوفاء مبرىء لخدمة الناقل عن الرسوم المستحقة عن العجز غير المبرر فى الرسالة . إغفال الحكم بحث ما إذا كان الوفاء من المرسل إليه قد تم خطأ أم أنه قصد به وفاء لدين على الغير . قصور .
١٠٣٢	١٧٧	(العلم رقم ٢٨٢ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/٢٥) .. ..
		٢ — مسئولية الناقل البحري عن الغرامة والرسوم المستحقة من



الصفحة	القاعدة	
		العجز غير المبرر في البضاعة المشحونة . التزام المرسل اليه بالرسوم الجمركية المستحقة على ما يفرج عنه من البضاعة .
١٠٣٢	١٧٧	(الطن رقم ٢٨٢ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/٢٥) .. ..
		٣ — إعفاء وزارة التموين من رسم الوارد . القرار الجمهوري ١٩٥٣ لسنة ١٩٦١ . عدم سريان هذا الإعفاء على العجز غير المبرر في البضاعة المفترض تهريبها والتي يلتزم الناقل بالرسوم المستحقة .
١٠٣٢	١٧٧	(الطن رقم ٢٨٢ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/٢٥) .. ..
		٤ — القرار الإداري ، سريانه في مواجهة الإدارة من تاريخ صدوره ولو لم ينشر في الجريدة الرسمية . عدم جواز الاحتجاج به في مواجهة الأفراد إلا من تاريخ النشر . مثال بشأن قرار مدير عام الجمارك رقم ١٢ لسنة ١٩٦٣
١٥١٩	٢٦٤	(الطن رقم ٤٦٥ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/٢٧) .. ..
جمعيات		
		١ — حظر تملك الأجانب للأراضي الزراعية وما في حكمها سواء كانوا أشخاصاً طبيعيين أم اعتباريين . ق ١٥ لسنة ١٩٦٣ . لا محل لاستثناء الجمعيات الخيرية الأجنبية . علة ذلك .
٨٨٥	١٥٤	(الطن رقم ١٥١ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/٥) ... ..
		٢ — اجازة تصرف الجمعيات الخيرية في القدر الزائد عن المسائي فدان خلال عشر سنوات . م ٢ ق ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ .

الصفحة	القاعدة	
٨٨٥	١٥٤	اعتباره ملغيا يصدر القانون ١٥ لسنة ١٩٦٣ بشأن حظرت ملك الأجانب للأراضي الزراعية . (الطن رقم ١٥١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/٥) ... ..
١٥٩٢	٢٧٥	٣ — الجمعيات التعاونية الزراعية . تبعيتها لوزارة الإصلاح الزراعي . دون وزارة الزراعة . ق ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ قبل تعديله بالقانون ٥١ لسنة ١٩٦٩ الزام وزير الزراعة بصفتة بالتعويض بوصفه متبوعا لهذه الجمعيات . خطأ . (الطن رقم ١٣٨ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/١) .. ..
( ح )		
حيز . حراسة . حكر . حكم . حيازه		
حيز		
المحجز على المملدين لدى الغير :		
١٧٤	٤٤	١ — صدور أمر حيز المملدين لدى الغير على " ما يوجد " تحت يد المستأجرين من أجرة . مفاده . حيز الأجرة المستحقة فعلا وما يستجد منها حتى وقت التقرير بما في الذمة . (الطن رقم ٤٦٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٧/١/٥) ... ..
		٢ — حيز المملدين لدى الغير . أثره . منع المحجوز عليه من

الصفحة	القاعدة	
		تسلم أمواله من المحجوز لديه . إيداع المال بالمحجوز . جوازى للمحجوز لديه أو أن يطلبه المحجوز عليه .
١٧٤	٤٤	(الطن رقم ٤٦٠ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/١/٥) ... ..
		٣ — الأمر بحجز ما للدين لدى الغير . اختصاص قاضى الأمر الوقتية بإصداره . م ٥٤٥ مرافعات سابق . اختصاص قاضى الأداء بإصداره . شرطه . م ٨٥٨ مرافعات سابق . صدور أمر الحجز من قاضى الأداء فى حالة لا تتوافر فيها شروط إصدار أمر الاداء . أثره . بطلان الأمر .
٨٠١	١٤٢	(الطن رقم ١٤٧ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٧/٣/٢٨) ... ..
		٤ — دعوى عدم الاعتداد بالحجز . لا توقف التنفيذ . استمرار الحاجز فى التنفيذ وتحصيل دينه من المحجوز لديه . لا يعد خطأ موجباً للتمويض .
٨١٢	١٤٤	(الطن رقم ٤٣٨ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٣/٢٨) ... ..
		٥ — إجراءات حجز ما للدين لدى الغير . شرط صحتها . أن يكون المحجوز لديه مديناً للمحجوز عليه .
١٢٠١	٢٠٧	(الطن رقم ٥١٥ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٥/١٦) ... ..
		الحجز الإدارى :
		١ — بيع العقار فى الحجز الإدارى . وجوب افتتاح المزايمة بمطاء لا يقل عن الثمن الاساسى والمصروفات . رسم اندالة النسبى . اختلافه عن المصروفات المشار إليها .
٦٣٤	١١٦	(الطلب رقم ١٠٥ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/٣/٩) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		٢ — بيع العقار في الحجز الإداري . افتتاح المزايدة ورسوها بغطاء يقل عن الثمن الاسامي والمصروفات . أثره . بطلان إجراءات المزايدة . م ٥٦ ق ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ . هذا البطلان يتعلق بالنظام العام .
٦٣٤	١١٦	( الطعن رقم ١٠٥ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/٣/٩ ) ... ..
		٣ — إغفال الجهة الإدارية الحاضرة إعلان المحجوز عليه بالحجز . أثره . اعتبار الحجز كأن لم يكن . م ٢٩ ق ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ للحال إليه بالدين المحجوز عليه التمسك بالعوار الذي لحق بالحجز .
١١٨٨	٢٠٤	( الطعن رقم ٤٩٦ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٥/١٤ ) ... ..
		إختصاص قاضي التنفيذ :
		١ — اختصاص قاضي التنفيذ بإصدار أمر الحجز التحصلي أو حجز ما للمدين لدى الغير . الاستثناء . اختصاص قاضي أمر الاداء بإصداره متى توفر في الدين شروط استصدار أوامر الاداء . لمحكمة الموضوع سلطة تقدير توافر هذه الشروط . مثال بشأن استرداد مادفع زائدا من الأجرة القانونية .
١٧٤	٤٤	( الطعن رقم ٤٦٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٧/١/٥ ) ... ..
		٢ — دعوى المحجوز عليه بالغاء حجز ما للمدين لدى الغير الإداري وببراءة ذمته من الدين المحجوز من أجله . هي دعوى برفع الحجز ماهيتها . إشكال موضوعي في التنفيذ .
٩٢١	١٥٧	( الطعن رقم ٢٥٠ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٤/٥ ) ... ..
		٣ — خلو القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإداري من النص على دعوى رفع الحجز . وجوب الرجوع إلى قانون

الصفحة	القائمة	
		المرافعات . . اختصاص قاضي التنفيذ دون غيره بنظر تلك الدعوى أيا كانت قيمتها .
٩٢١	١٥٧	(الطعن رقم ٢٥٠ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٤/٥) ... .. ٤ — دعوى المحال إليه بتنفيذ الحوالة في حق المدين المحال عليه والتزامه بالدين المحال به وفوائده . لاتعد من منازعات التنفيذ الموضوعية التي يختص بها قاضي التنفيذ . لا يغير من ذلك فصل المحكمة في النزاع بشأن بطلان الحجز الذي أوقعه دائن على ذات الدين .
١١٨٨	٢٠٤	(الطعن رقم ٤٩٦ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٥/١٤) ... .. ٥ — الدعوى المستعجلة بعدم الاعتداد بالحجز استنادا إلى براءة ذمة المدعى . منازعة وقتية في التنفيذ . اختصاص قاضي التنفيذ بنظرها بوصفها قاضيا للأمر المستعجلة .
١٨٩٢	٣٢٤	(الطعن رقم ٣٤٢ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٧) ... ..
		مسائل متنوعة :
		١ — الحجز القاطع للتقادم . ماهيته . عدم تحديد الحكم للحجز الذي قرر انقطاع التقادم به . قصور .
٨١٢	١٤٤	(الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٢٨) ... .. ٢ — بدء تقادم رسم الأيلولة وضريبة التركات من تاريخ الوفاء . أسباب قطع التقادم . التوبة بالوفاء . بقاءه حافظا أثره في قطع التقادم ولو لم يعقبه حجز أو أعقبه حجز باطل . الإنذار بالمعجز العقارى أيا كان مآله قاطع للتقادم .
١٧٧٤	٣٠٤	(الطعن رقم ٣٨٢ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/١٣) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٣ - شركات الأشخاص . ذات شخصية معنوية مستقلة عن الشركاء . مؤداه . بطلان الحجز الموقع على عقار مملوك للشركة وفاء لدين مستحق على الشريك ولو كانت أموالها مستغرقة بالديون .
٨٠٨	١٤٣	( الطعن رقم ٤٤٠ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٧/٣/٢٨ ) ... ..
		<u>حراسة</u>
		١ - أيلولة أموال من رفعت عنهم الحراسة إلى الدولة . وقوعها بقوة القانون . مؤدى ذلك . عدم اعتبار الدولة خلفاء عاما أو خاصا لهم .
٤٠٠	٧٨	( الطعن رقم ٤٤١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٩ ) ... ..
		٢ - القضاء نهائيا بصحة الإيجار الصادر من ناظر الوقف دون الإيجار الصادر من المستحقين . فرض الحراسة على أمواله الخاصة عدم شمولها أمر الاداء الصادر لصالح الوقف بالإيجار المتأخر . مؤداه . عدم جواز حلول إدارة الأموال التي آلت إلى الدولة محل الناظر السابق المؤجر في تجديد السير في المعارضة المرفوعة من المستأجر عن الأمر .
٨٥٣	١٤٩	( الطعن رقم ٥١٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٣/٣٠ ) ... ..
		٣ - الحكم المستعجل بتعيين حارس على نادي القضاة لإجراء انتخابات أعضاء مجلس الإدارة . حكم وقفي . لا يمنع من نظر دعوى إلغاء القرار بقانون ٨٤ لسنة ١٩٦٩ بشأن تشكيل مجلس إدارة النادي .
١٢٨	٣٦	(الطلبان رقم ٧٦ لسنة ٤٣ ٤٢٠ لسنة ٤٤ "رجال القضاء" جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٩)



الصفحة	القاعدة	
		حكر
		نزع ملكية الأرض المحكرو هي وما عليها من بناء للمنفعة العامة . أثره . فسخ عقد الحكر . للمحكر ثمن البناء وللوقف ثمن الأرض .
٢٥٥	٥٥	(الطعن رقم ٣٨٤ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/١/١٨)
		حكم
		بيانات الحكم :
		١ - وفاء القيم أثناء نظر الاستئناف . تمثيل القيم الجديد في الخصومة . الإفصاح عن ذلك بمدونات الحكم . إغفال الحكم ديباجته ذكر اسم القيم الجديد وإيراده اسم القيم المتوفى . لا بطلان .
٢٣٢	٥١	(الطعن رقم ٣٨ لسنة ٤٥ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٩٧٧/١/١٢)
		٢ - وجوب أن يكون الحكم ذاته مستكملاً شروط صحته . إغفال الحكم المطعون فيه بيان اسم أحد المستأنفين في ديباجته . أثره . بطلان الحكم . مادة ١٧٨ مرافعات .
٥٦٣	١٠٣	(الطعن رقم ٧ لسنة ٤٥ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٩٧٧/٢/٢٣)
		٣ - عدم التزام الحكم ببيان أسماء الورثة المحكوم لصالحهم . كفاية بيان اسم الواوئ رافع الدعوى الذى كان يمثلهم في الخصومة .
١٣٩٩	٢٤٢	(الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٧/٦/٨)

الصفحة	القاعدة	حكم
		٤ — بطلان الحكم . غير قابل للتجزئة . استئناف الطاعة لشق من الحكم الابتدائي دون شقه الآخر . الدفع المبدئي منها يبطلان الحكم في الشق المستأنف لخلوه من بيان تغير الهيئة التي نطقت به . غير مقبول .
١٠٠٠	١٧١	(الطن رقم ١٥ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٤/٢٠) ... ..
		٥ — خطأ الحكم الاستئنافي في بيان رقم الدعوى المستأنف حكمها . لا بطلان . مادة ١٧٨ مرافعات .
٥٤٢	١٠٠	(الطن رقم ٢٤٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٢٣) ... ..
		٦ — التزام الحكم بإثبات صدوره في مادة تجارية أو مستعجلة . شرطه . افعال ذلك . لا بطلان . م ١٧٨ مرافعات . علة ذلك .
١٣٤٠	٢٣٢	(الطن رقم ٦٤٧ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٦/١) ... ..
		إصدار الحكم :
		١ — عدم جواز الحكم بصحة المحرر وفي الموضوع معا . رفض الإدعاء بتزوير إعلان صحيفة الاستئناف . وجوب أن يكون القضاء به مستقلا عن الحكم في شكل الاستئناف وموضوعه .
٤٠٦	٧٩	(الطن رقم ٧١٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٩) ... ..
		٢ — عدم جواز الحكم بصحة الورقة أو تزويرها وفي موضوع الدعوى معا . صدور الحكم من المحكمة الاستئنافية . وجوب التقيد بهذه القاعدة سواء كان الحكم بالتأييد أو الإلغاء .
١٢٢٥	٢١١	(الطن رقم ٢٠١ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/١٦) ... ..

الصفحة	القاعدة	حكم
		<p>٣ — أمر تقدير الرسوم القضائية . هو بمثابة حكم بالدين .  صيرورته نهائيا باستنفاد طرق الطعن فيه أو بفواتها . أثره .  سقوط الرسوم المستحقة بانقضاء خمس عشرة سنة . م ٣٨٥ مدني .</p>
٥٨٦	١٠٨	<p>( الطعن رقم ٥١٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/١ ) ... ..  ٤ — عدم نفاذ تصرف المدين قبل الدائن . م ٢٣٧ مدني  عدم وروده على الأحكام الصادرة ضد المدين .</p>
٩٦٢	١٦٤	<p>( الطعن رقم ١٦ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/١٢ ) ... ..  ٥ — عدم تحديد الحكم بمقدار الدين بالجنيحات الاستريلية  وتعديده بالعملة المحلية لا محل بعد ذلك لبيان أسس التحويل  إلى هذه العملة الأخيرة .</p>
١٥٥٦	٢٦٩	<p>( الطعن رقم ٢٥٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٧/٢٦ ) ... ..  ٦ — وجوب عدم تجاوز الحكم طلبات الخصوم . العبرة  بالقدر المطلوب . لا عبرة بالأسس الحسابية أو العناصر التي  بنيت عليها .</p>
١٦٨١	٢٩٠	<p>( الطعن رقم ٥ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٧/١١/١٦ ) ... ..  ٧ — قضاء المحكمة بأحالة النزاع المستعجل إلى محكمة الموضوع  لمساسه بأصل الحق . خطأ . وجوب أن تقضي محكمة الموضوع  الحال إليها من تلقاء نفسها بانتهاء الدعوى .</p>
١٨٤١	٣١٥	<p>( الطعن رقم ٢٩٥ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/١٢/٢١ ) ... ..</p>



الصفحة	القاعدة	
		”تقديم المذكرات“
		١ — تقديم مذكرات خلال فترة حجز الدعوى للحكم و بعد انقضاء الأجل المصرح فيه بذلك . عدم تعويل الحكم على ما جاء بها . لا إخلال بحق الدفاع .
٣٤١	٦٩	(الطعن رقم ٥٦٤ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٢ ) .. ..
		٢ — تقديم مذكرة دون تصريح بعد حجز الدعوى للحكم . إعادة القضية للرافعة . أثره . اعتبار الدفاع الوارد بالمذكرة مطروحاً في الأوراق .
٥٢٩	٩٨	(الطعن رقم ٤٩٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٢٣ ) .. ..
		٣ — تقديم مذكرة إلى محكمة الاستئناف أحال فيها الخصم إلى دفاعه في مذكرة مقدمة منه في استئناف آخر محجوز للحكم مع الاستئناف الأول لذات الجلسة . إغفال الحكم بحث ماورد بها من دفاع بشأن التمسك بعته البائع . قصور .
٨٩٧	١٥٥	(الطعن رقم ٣٦ سنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/٥ ) .. ..
		٤ — تقديم مذكرة بعد حجز الدعوى للحكم دون تصريح أو إطلاع الخصم الآخر عليها . إغفال المحكمة بحث ماورد بها من دفاع . لا قصور .
١٠١٢	١٧٣	(الطعن رقم ٦٩٠ سنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/٢٠ ) .. ..
		٥ — عدم تعويل المحكمة على المذكرة المقدمة من أحد الخصوم . نعى الخصم الآخر على المحكمة بقبولها تلك المذكرة . لا محل له .
١٦٤٤	٢٨٣	(الطعن رقم ٥ لسنة ٤٦ ق ”أحوال شخصية“ جلسة ١٩٧٧/١١/٩ )

الصفحة	القاعدة	
		”إعادة الدعوى للرافعة“ .
		١ — إعادة الدعوى للرافعة . استقلال محكمة الموضوع بتقدير مدى الجدل فيه .
١٩٤	٤٦	( الطعن رقم ٦٣٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/١/١١ ) ... ..
		٢ — إعادة الدعوى للرافعة . وجوب دعوة الخصوم للاتصال بها . تحقق ذلك بإعلانهم أو بحضورهم النطق بالقرار . إثبات حضور الخصوم قبل تعويض قرار إعادة الدعوى للرافعة . لا يعدو أن يكون تسجيلًا لحضورهم وقت النطق بالقرار .
٢٢٤	٥٠	( الطعن رقم ٤٠٣ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/١/١٢ ) ... ..
		٣ — انتهاء الحكم إلى أن الاستئناف قد رفع بعد الميعاد . لا محل للاستجابة إلى طلب الإعادة للرافعة لبحث الموضوع .
١٣٥٤	٢٣٢	( الطعن رقم ٣٦ لسنة ٤٥ ق ”أحوال شخصية“ جلسة ١٩٧٧/٦/١ ) ... ..
		”إغفال الفصل في الطلبات“ :
		١ — إغفال المحكمة الجنائية الفصل في الدعوى المدنية . أثره للمدعى بالحقوق المدنية الرجوع إلى ذات المحكمة لتفصل في دعواه لا يحول ذلك دون حقه في إقامة دعواه ابتداء أمام المحكمة المدنية إذا شاء .
٥٠٠	٩٥	( الطعن ٢٤٩ سنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٢١ ) ... ..
		٢ — إغفال الفصل في طلب موضوعي . وسيلة تداركه . الرجوع إلى ذات المحكمة للفصل فيه . إغفال الفصل في دفع شكلي . اعتبار ذلك رفضاً له . عدم جواز الطعن بالنقض فيما أغفل الحكم المطعون الفصل فيه .
١٢٧٣	٢١٩	( الطعن رقم ١٦٤ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٧/٥/٢٥ ) ... ..

		٣ - ارجوع إلى ذات المحكمة للفصول فيما أغزات العمل فيه . شرطه . ألا تكون المحكمة قد فصلت فيه صراحة أو ضمنا .
٧٦	٢٣	(الطلبان رقما ٢٢٦ و ٢٧٠ لسنة ٤٦ ق «رجال القضاء» جلسة ١٩٧٧/٦/٩)
		الخطا المسمى في الحكم :
		١ - جواز تصحيح الأخطاء المادية في الحكم بالرجوع إلى ذات المحكمة التي أصدرته . الأخطاء غير المادية عدم جواز الالتجاء إلى ذات المحكمة لتصحيحها .
٣٥٩	٧١	(الطعن رقم ٧٧٠ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٢) ... ..
		٢ - تصحيح الحكم لخطأ مادي . مناطه . أن يكون لهذا الخطأ أساس في الحكم يدل على الواقع التصحيح فيه في نظر الحكم . التصحيح قاصر على الأخطاء المادية البهينة التي لا تؤثر على كيان الحكم .
٧٦	٢٣	(الطلبان رقما ٢٦٦ و ٢٧٠ لسنة ٤٦ ق «رجال القضاء» جلسة ١٩٧٧/٦/٩)
		٣ - إيراد الحكم في أسبابه ثمتنا معيننا للبيع خلافا لما ورد بالعقد . خطأ مادي . لا يؤثر في سلامة الحكم طالما ثبت أن الثمن قد دفع للبائع .
٥٠٥	٩٦	(الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٢٢) ... ..



الصفحة	القاعدة	
١٢٣٠	٢١٢	٤ - إيراد الحكم في أسبابه أن عقد البيع موضوع الدعوى صدر من المورث بينما أنه في حقيقته صادر له . خطأ مادي لا يعيبه (الطعن رقم ٦٩٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/٥/١٧) ... .. تفسير الحكم :
١٢٣٠	٢١٢	١ - تفسير الحكم . مناطه . أن يكون المنطوق غامضاً لا يمكن معه الوقوف على حقيقته ما قصده المحكمة بحكمها . (الطلبان رقم ٢٦٦ و ٢٧٠ لسنة ٤٦ ق "رجال قضاء" جلسة ١٩٧٧/٦/٩) ٢ - لجان الفصل في المنازعات الزراعية . ماهيتها . جهات إدارية ذات اختصاص قضائي . جواز قيامها بتفسير القرارات الصادرة منها . (الطعن رقم ٦١٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/١٢/٢١) ... ..
١٢٣٠	٢١٢	٣ - تأييد اللجنة الاستئنافية للفصل في المنازعات الزراعية لقرار اللجنة الابتدائية . صدور قرار التفسير من اللجنة الابتدائية خطأ . عدم الطعن عليه . أثره . صيرورته "هائياً" وله حججه . (الطعن رقم ٦١٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/١٢/٢١) ... ..
١٢٣٠	٢١٢	تسبيب الحكم :
١٦٦	٤٣	١ - لمحكمة الموضوع التعويل في حكمها على حكم صادر في قضية أخرى لم يكن الخصم طرفاً فيها اعتبار ذلك قرينة قضائية . (الطعن ١١٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٧/١/٥) ... .. ٢ - إغفال الحكم مناقشة مستندات لا أثر لها في الدعوى . لا صيب . (الطعن رقم ٤٦٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٧/١/٥) ... ..
١٧٤	٤٤	

الصفحة	القاعدة	
		٣ — عدم التزام محكمة الموضوع بتنفيذ كل قرينة مناهضة يدلي بها الخصم . حسبها أن تقيم قضاءها على ما يحمله .
١٨٩	٤٥	(الطن رقم ٢٣ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٧/١/٥) ... ..
		٤ — لا تثير على المحكمة إن هي جازمت بما لم يقطع به تقارير الخبراء متى كانت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك وأكده .
٣٠٢	٦٣	(الطن رقم ٣٩ لسنة ٤٥ ق «أحوال شخصية» — جلسة ١٩٧٧/١/٢٦) ... ..
		٥ — أخذ الحكم بالنتيجة التي انتهى إليها تقرير الخبير .
		أعتبره محمولا على الأسباب التي بنيت عليها . لا يعيب الحسنكم
		عدم إشارته إلى تلك الأسباب .
٣٨٣	٧٥	(الطن رقم ٦٤٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٥) ... ..
		٦ — عدم التزام محكمة الموضوع بالرد استقلالا على الطعون
		الموجهة إلى تقرير الخبير الذي أخذت به .
٤٦٨	٨٩	(الطن ١٣٦ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٢/١٦) ... ..
		٧ — عدم التزام محكمة الموضوع بإجابة طلب ندب خبير في
		الدعوى متى وجدت في أوراقها ما يكفي لتكوين عقيدتها أو
		بالرد استقلالا على ما يشير الخصوم من أوجه دفاع .
٨٣٧	١٤٨	(الطن رقم ٣٨٠ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٣/٣٠) ... ..
		٨ — الجدل فيما استخلصه الحكم بأسباب سائغة في دعوى
		تثبيت الملكية من توافر عنصرى الحياة المسمى والمعنوى .
		موضوعى . عدم جواز إثارة أمام محكمة النقض .
٤٩١	٩٤	(الطن رقم ٥٥٣ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٢١) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٩ — الحكم بصورية عقد إيجار امتنادا إلى قرائن عدة وشهادة شاهد . كفاية الشهادة لحمل قضائه . النعى على القرائن . غير منتج .
١١٢٥	١٩٤	(الطن رقم ٥ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٥/٤) ... ..
		١٠ — إقامة الحكم قضاء برفض طلب الإخلاء على ما ورد بالعقد من التصريح بالتأجير من الباطن وهو ما يكفي لحمله . النعى على إهداره الاتفاق الخاص بالمنع من التنازل عن الإيجار . غير منتج .
١٢٧٨	٢٢٠	(والطن ٦٨٢ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٥/٢٥) ... ..
		١١ — كفاية إثبات الطلبات الختامية للنيابة بأسباب الحكم دون أسانيدها .
١٦٤٤	٢٨٣	(الطن رقم ٥ لسنة ٤٦ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٩٧٧/١١/٩)
		١٢ — التفات محكمة الموضوع عن المستندات المقدمة تأييدا لدفاع لم يبدى أمامها . لا خطأ .
١٨٢١	٣١١	(الطن رقم ٤٧٢ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٧/١٢/١٥) ... ..
		١٣ — انتهاء الحكم إلى النتيجة الصحيحة في القانون . النعى عليه لخطأ ورد في أسبابه غير منتج .
٩٢٧	١٥٨	(الطن رقم ٢٧٤ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٤/٥) ... ..
		١٤ — انتهاء الحكم إلى النتيجة الصحيحة في القانون . لا يعيبه استطراده لتأييد وجهة نظره متى كان هذا الاستطراد ذاتيا .
٩٦٧	١٦٥	(الطن رقم ٥٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/٤/١٦) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		« الأخطاء القانونية في الحكم » .
		١ — انتهاء الحكم إلى نتيجة صحيحة . لا يبطله ما يكون قد اشتملت عليه أسبابه من أخطاء قانونية . لمحكمة النقض تصحيح هذه الأخطاء .
١٤٣	٣٩	(الطن رقم ٦٧٩ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٧/١/١) ... ..
٥٠٠	٩٥	(الطن رقم ٣٤٩ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٢١) ... ..
		٢ — انتهاء الحكم إلى نتيجة سليمة . لا يفسده أعماله حكم مادة غير منطبقة في القانون . لمحكمة النقض تصحيح هذا الخطأ .
٧٨٦	١٤٠	(الطن رقم ٢٠٥ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٢٧) ... ..
		٣ — انطواء أسباب الحكم على خطأ في القانون . عدم تأثير هذا الخطأ على نتيجة الحكم الصحيحة . لا بطلان . لمحكمة النقض تصحيح القرارات الخاطئة .
٨١٩	١٤٥	(الطن رقم ٦٢٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٢٨) ... ..
		٤ — انتهاء الحكم إلى نتيجة صحيحة . لا يفسده مجرد القصور في أسبابه القانونية . لمحكمة النقض استكمال هذه الأسباب .
٦٦٣	١٢١	(الطن رقم ٣٤٧ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/١٣) ... ..
		٥ — انتهاء الحكم في قضائه إلى النتيجة الصحيحة دون الرد على دفاع قانوني للتصوم . لمحكمة النقض أن تستكمل أسبابه القانونية .
٩٧٤	١٦٧	(الطن رقم ٤٢٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/١٨) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		”تسبيب الحكم الاستثنائي“ .
		١ - اقتصار الحكم الاستثنائي على تعديل الحكم الابتدائي . وجوب تسبيب الجزء الذي شمله التعديل . كفاية ما أوردته المحكمة الابتدائية من أسباب بشأن الجزء الذي لم يشمله التعديل .
٤٦٨	٨٩	(الطعن رقم ١٣٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/١٦) ... ..
		٢ - أخذ الحكم الاستثنائي بأسباب الحكم الابتدائي والإحالة عليها دون إضافة . لا خطأ .
٥١٨	١٠٧	(الطعن رقم ٨٧٥ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٢٨) ... ..
٥٩١	١٠٧	(والطعن رقم ٥٣ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٢/١) ... ..
		٣ - إقامة الحكم الاستثنائي قضاءه على أسباب خاصة به دون إحالة إلى أسباب الحكم الابتدائي . النعي على الحكم الأخير . غير مقبول .
٦٦٣	١٢١	(الطعن رقم ٣٤٧ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٧/٣/١٣) ... ..
		٤ - إحالة الحكم الاستثنائي في بيان الوقائع ودفاع الخصوم إلى ما ورد بالحكم الابتدائي صحيح ولو كان قد قضى بإلغائه .
٩٧٤	١٦٧	(الطعن رقم ٤٢٥ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٤/١٨) ... ..
		٥ - إلغاء محكمة الاستئناف للحكم الابتدائي . عدم الترامها بالرد على أسبابه .
١٣٢٣	٢٢٩	(الطعن رقم ٧٠ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/٣٠) ... ..
١٣٢٧	٢٢٨	(الطعن رقم ٨١٤ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٥/٣٠) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٦ - إلغاء محكمة الاستئناف للحكم الابتدائي الصادر في الموضوع . عدم إلزامها بتنفيذه . حسبها إقامة قضائها على أسباب تكفي لحمله .
١٥٤٣	٢٦٨	(الطعن رقم ٧٢١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/٦/٣٠) ... ..
		٧ - إحالة الحكم الاستئنافي إلى أسباب الحكم الابتدائي . مقصود بها الإحالة على ما لا يتناقض مع أسبابه الخاصة . الإحالة المطلقة لا تعد تناقضا .
١٣١٧	٢٢٨	(الطعن رقم ٨١٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/٣٠) ... ..
		عيوب التدليل :
		(أولا) القصور .
		١ - عدم بيان الطاعن في صحيفة الطعن أوجه الدفاع التي يعيب على الحكم المطعون فيه قصوره في الرد عليها . نعى غير مقبول .
٢٤٤	٥٣	(الطعن رقم ٧٣٥ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٧/١/١٦) ... ..
٥١٨	١٠٧	(الطعن رقم ٨٧٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٢٨) ... ..
٩٥٥	١٦٢	(الطعن رقم ٥٢٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/٧) ... ..
١٥١٩	٢٦٤	(الطعن رقم ٤٦٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٧/٦/٢٧) ... ..
		٢ - عدم تحديد الطاعن الوقائع والمستندات المراد الاستدلال بها ودلالة كل منها والقصور المنسوب للحكم . نعى مجمل . غير مقبول .
٧١٨	١٣١	(الطعن رقم ٧٢٦ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٧/٣/٢٠) ... ..



الصفحة	القائمة	
		٣ - عدم بيان الطاعن في صحيفة الطعن أوجه الدفاع التي ينبغي على الحكم إغفال الرد عليها . غير مقبول . لا يغني عن ذلك تقديمه صورة المذكرة التي تضمنت دفاعه المذكور .
١٢٣٠	٢١٢	( الطعن رقم ٦٩٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٧/٥/١٩٧٧ ) ... .. " ما يعد قصورا "
		١ - توكيل الموصى أحمد المحامين اسحب وإلغاء كافة وصاياه . القضاء بأن هذا العمل لا يدل على الرجوع فيها . عدم تمحيص الحكم دلالة سحب الوصية بالفعل . خطأ .
٥٦٢	١٠٣	( الطعن رقم ٧ لسنة ٤٥ ق - «أحوال شخصية» جلسة ٢٣/١/١٩٧٧ ) ٢ - منازعة الزوج في قرار الجهة الدينية بإبطال انضمامه للطائفة . وجوب أعمال محكمة الموضوع ملطتها في مراقبة الأسباب التي حدثت إلى إصداره . اغفالها ذلك . قصور .
٢٩٦	٦٢	( الطعن رقم ١٥ لسنة ٤٥ ق - «أحوال شخصية» جلسة ٢٦/١/١٩٧٧ ) ٣ - القضاء بإبطال البيع الصادر من الولي على القصر لعدم حصوله على إذن من المحكمة المختصة . القضاء بالزام الوصية بصفتها برد الثمن إلى المشتري . إغفال المحكمة بحث دفاع الوصية بأن القصر لم يدخل ذمتهم شيء من الثمن . قصور .
٣١٠	٦٤	( الطعن رقم ٥٠٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ٣١/١/١٩٧٧ ) ... .. ٤ - التوقيع على ورقة مجمله ذكر بها أن رصيد الحساب مبلغ معين . عدم اعتبارها دليلا على إقرار مفردات الحساب . إغفال الحكم بحث دفاع الطاعن في هذا الخصوص . قصور .
٣٣٨	٦٨	( الطعن رقم ٥١١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ٣١/١/١٩٧٧ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٥ - رفض الحكم القضاء بأجرة السمسرة . استناده إلى مجرد أن البيع تم بثمن يقل عن الثمن الوارد بالتفويض الصادر من البائع للسمسار . اغفال الحكم بحث دور السمسار في إتمام الصفقة وسبب عقدها بثمن أقل ، وما إذا كان البائع قد تنازل عن التمسك بالثمن الأعلى . قصور .
٣١٨	٦٥	( الطعن رقم ٦٩٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٧/١/٣١ ) ... ٦ - طلب السمسار إحالة الدعوى للتحقيق لإثبات وساطته في عقد البيع وإثبات العرف فيما يتعلق بأجر السمسرة . اغفال الحكم الرد على هذا الطلب . قصور .
٣١٨	٦٥	( الطعن رقم ٦٩٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٧/١/٣١ ) ... ٧ - الضرر المستقبل متى كان محقق الوقوع . للضرور طلب التعويض عنه . اغفال الحكم مناقشة الأضرار المستقبلية المطالب بها . قصور .
٣٩٥	٧٧	( الطعن رقم ٤٨٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٨ ) ... ٨ - جواز تقدير الحكم لتعويض إجمالي عن جميع الأضرار . شرطه . بيان الحكم لعناصر الضرر ووجه أحقية الضرر فيه . اغفاله هذا البيان . قصور .
٣٩٥	٧٧	( الطعن رقم ٤٨٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٨ ) ... ٩ - اغفال الحكم الرد على دفاع جوهرى . قصور . مثال في إيجاز .
٦٣٨	١١٧	( الطعن رقم ٤١٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٩ ) ... ١٠ - التفات المحكمة عن بحث دلالة المستندات المقدمة من الخصم . قصور .
٦٣٨	١١٧	( الطعن رقم ٤١٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٩ ) ...

الصفحة	القاعدة	
٨١٢	١٤٤	<p>١١ - الحجز القاطع للتقادم . ماهيته . عدم تحديد الحكم للحجز الذي قرر انقطاع التقادم به . قصور .</p> <p>(الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٢٨) ... ..</p>
٨١٩	١٤٥	<p>١٢ - وجوب مراعاة ما قد يطرأ على الجزء من العقار الذي لم يترع ملكيته بسبب أعمال المنفعة العامة من زيادة أو نقص .</p> <p>ق ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ . عدم اتباع الخبير قواعد التقدير في هذه الحالة مع بيان عناصره أخذ الحكم بما جاء بتقرير الخبير . قصور .</p> <p>(الطعن رقم ٦٢٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٢٨) ... ..</p>
٨٢٧	١٤٨	<p>١٣ - تجاوز تمسك المستأجر لأول مرة أمام محكمة الاستئناف بتخفيض الأجرة . اغفال الحكم بحث هذا الدفاع . قصور .</p> <p>(الطعن رقم ٣٨٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٣٠) ... ..</p>
٨٨٢	١٥٣	<p>١٤ - تمسك الوصي على القاصر بإعلان إعلانه بتقدير التركة لعدم توجيهه إلى ممثله القانوني . اغفال الحكم بحث هذا الدفاع الجوهري . قصور .</p> <p>(الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/٢) ... ..</p>
٩٧٠	١٦٦	<p>١٥ - رفض دعوى وجوع البنك على العميل بمقتضى خطاب الضمان بعد أن مد البنك أجل الخطاب دون موافقته .</p> <p>أغفال الحكم بحث ما استند إليه البنك من أحكام الفضالة . قصور .</p> <p>(الطعن رقم ٥٦٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/١٨) ... ..</p>



الصفحة	القاعدة	
		١٦ — وفاء المرسل إليه بالرسوم الجمركية عن البضاعة بأكملها المبينة بسند الشحن. القضاء بأن هذا الوفاء مبريء لذمة الناقل من الرسوم المستحقة عن العجز غير المبرر في الرسالة. اغفال الحكم بحث ما إذا كان الوفاء من المرسل إليه قد تم خطأ أم أنه قصد به وفاء لدين على الغير. قصور.
١٠٣٢	١٧٧	(الطعن رقم ٢٨٣ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/٢٥) ... ..
		١٧ — اغفال الحكم التيحدث عن مستند قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى. قصور. مثال في إيجار.
١١٣٥	١٩٥	(الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٥/٤) ... ..
		١٨ — اختصاص هيئات التحكيم. مناطه. ق ٦٠ لسنة ١٩٧١. إضفاء الحكم صفة القطاع العام على الشركة الطابخة دون بيان المصدر الذي استقى منه هذه الصفة. قصور.
١٢٠٨	٢٠٨	(الطعن رقم ٧٣٨ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٥/١٦) ... ..
		١٩ — اغفال المحكمة طلب المؤجر في سبيل إثبات دفاعه بالزام خصمه بتقديم إيصالات الأجرة دون تبرير ذلك. قصور.
١٣٩٢	٢٤١	(الطعن رقم ٧١٥ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٦/٨) ... ..
		٢٠ — القضاء ببراءة ذمة المستورد من رسوم الترخيص لقيام السبب الأجنبي المانع من الاستيراد باعتبار الترخيص قائما لمدة سريانه. عدم بيان الحكم ما إذا كان الترخيص قد تم استعماله في الميعاد. قصور.
١٥٣٩	٢٦٧	(الطعن رقم ١٢١ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٧/٦/٣٠) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٢١ — تمسك الخصم وهو أحد أقارب المستأجر من الدرجة الثالثة بأنه أقام مدة سنة سابقة على تركه العين المؤجرة في تاريخ لاحق لنفاذ القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . إغفال الحكم ما قدم من مستندات تأييداً لهذا الدفاع الجوهرى . قصور .
١٦٩٣	٢٩١	(الطن رقم ٢٣٧ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٧/١١/١٦) ... ..
		٢٢ — القضاء بصحة التصرف في حدود ثلث التركة لصدوره من المورث في مرض الموت . عدم استظهار الحكم عناصر التركة وديونها لتقدير الثلث الجائز للإيصاء به . قصور .
١٧٤٢	٢٩٩	(الطن رقم ٨١٦ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/١٢/٦) ... ..
		٢٣ — مسئولية متولى الرقابة عن الأعمال غير المشروعة الصادرة ممن يجب عليه رقابتهم . مبناه . خطأ مفترض افتراضاً قابلاً لإثبات العكس . طلب الطاعن إحالة الدعوى للتحقيق لإثبات أنه لم يقصر في واجب الرقابة ولنفي علاقة السببية . إغفال الحكم الرد على هذا الدفاع . قصور .
١٨١٥	٣١٠	(الطن رقم ٤٢٠ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٧/١٢/١٥) ... ..
		« مالا يعد قصوراً »
		١ — عدم اطلاع الخبير على الأسس التي التزمتها لجنة تحديد الأجرة . التزامه أحكام القانون في تقديراته . لا عيب . عدم الترام المحكمة بالرد على تقرير الخبير الاستشارى أو على المستندات المقدمة في الدعوى .
٢٦٨	٥٧	(الطن رقم ١٣٨ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/١/١٩) ... ..

الصفحة	الترجمة	
		٢ — إقرارات الذمة المالية . سرية . عدم جواز تداولها أو الاطلاع عليها لغير الجهات التي حددها المشرع . طلب ضمها أمام محكمة الموضوع . لا يعتبر دفاعا جوهريا تلتزم المحكمة بالرد عليه .
٥٨١	١٠٧	( الطعن رقم ٨٧٥ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٢٨ ) ... ..
		٣ — الطلب الذي تلتزم المحكمة بالرد عليه . هو الطلب الجازم . مثال . بشأن طلب نذب خبير .
٥٨١	١٠٧	( الطعن رقم ٨٧٥ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٢٨ ) ... ..
		٤ — الطلب الذي تلتزم المحكمة ببيان سبب رفضها له . هو الطلب الصريح الجازم الدال على تصميم صاحبه عليه .
١٧٨٤	٣٠٥	( الطعن رقم ٦٥٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/١٤ ) ... ..
		٥ — الدفاع غير المؤثر في الدعوى . عدم التزام المحكمة بالرد عليه .
٦٦٣	١٢١	( الطعن رقم ٣٤٧ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/١٣ ) ... ..
		٦ — إغفال الحكم الرد على دفاع لا يتغير به وجه الرأي في الدعوى . لا قصور .
٦٩٧	١٢٧	( الطعن رقم ٥١٧ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٢/١٦ ) ... ..
		٧ — عدم تمسك الواحد أمام محكمة الموضوع في صيغة صریحة جازمة بتنازل الموعد له من حقه في الوعد بالإيجار . التفات المحكمة عن هذا الدفاع . لا خطأ . أثر ذلك . عدم قبول التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .
٨٦٥	١٥١	( الطعن رقم ٥٦٥ ٥٧٠٤ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٣/٣٠ ) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		<p>٨ - الحكم باخلاء المستأجر للتخلف عن سداد الأجرة .          شرطه . ثبوت التخلف . وعدم المنازعة الجدية في الأجرة .          إفعال المحكمة الرد على دفاع لا يتضمن منازعة جدية في الأجرة .          لا عيب .</p>
١٠٠٧	١٧٢	<p>( الطعن رقم ٦٢٧ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٤/٢٠ ) ... ..          ٩ - الطعن بالصورية الذي يجب على المحكمة بحثه والبت فيه .          وجوب أن يكون صريحا جازما . مجرد الطعن بالتواطؤ          والاحتيايل . لا يفيد . علة ذلك . مثال في إيجار .</p>
١١٣٥	١٩٥	<p>( الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٥/٤ ) ... ..          ١٠ - عدم إيراد الحكم بياناً مفصلاً لأوراق في الدعوى          ليست لها دلالة مؤثرة . لا قصور .</p>
١٣٧٢	٢٣٨	<p>( الطعن رقم ١٣٦ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٧/٦/٥ ) ... ..          ١١ - خلوص صحيفة الاستئناف والمذكرة الختامية من تمسك          المستأنف بالدفع بسقوط الدعوى بالتقادم . ورود عبارة تفيد          ذلك بوجه حافظه المستندات المقدمة فيه قبل المذكرة الختامية .          إفعال الحكم الرد على هذا الدفع . لا قصور .</p>
١٨٢١	٣١١	<p>( الطعن رقم ٤٧٢ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٧/١٢/١٥ ) ... ..          ( ثانيا ) التناقض .          ١ - عدم توافر شروط استصدار أمر الأداء بالأوراق التي          يستند إليها المدعى . تعويل المحكمة عليها في إثبات الدين .          لا تناقض .</p>
٣١٠	٦٤	<p>( الطعن رقم ٥٠٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/١/٣١ ) ... ..</p>

الصفحة	القاعدة	
		٢ — ثبوت أن عقد البيع في حقيقته وصية . القضاء بإلغاء العقد المذكور بالنسبة لأحد المتصرف إليهما دون الآخر لرجوع الموصى في وصيته بالنسبة له . لاتناقض .
٣٢٨	٦٧	(الطن رقم ٤٦٦ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/١/٣١) ... ..
		٣ — إعتاد الحكم ما قام به الخبير من أعمال . مخالفته فيما يتعلق بعجزه عن استظهار نية التملك . لاتناقض .
٤٩١	٩٤	(الطن رقم ٥٥٣ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٢١) ... ..
		٤ — القضاء للمستفيد بالتعويض عن الضرر الأدبي الناشئ عن جريمة إصدار شيك بدون رصيد . القضاء بعدم أحقيته رغم ذلك لقيمة الشيك . لاتناقض . حلة ذلك .
٤٦٣	٢٥٤	(الطن رقم ٧١٠ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٦/٢١) ... ..
		حجية الحكم :
		١ — انتقال ملكية العين أثناء نظر دعوى المستاجر بتخفيض الأجرة . عدم تمثيل المالك الجديد في الدعوى . الحكم الصادر فيها . إنحاذه دليلاً على الأجرة القانونية دون الاعتداد بحجيته . لا خطأ .
١٧٤	٤٤	(الطن رقم ٤٦٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٧/١/٥) ... ..
		٢ — تصديق المحكمة على عقد الصلح . ماهيته . لا يعد قضاء له حجية الشيء المحكوم فيه . البيع الذي سبق أن تحرر بشأنه عقد صلح صدقت عليه المحكمة . القضاء بالفائه لأنه في حقيقته وصية . لا خطأ .
٢٨	٦٧	(الطن رقم ٤٦٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/١/٣١) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٣ — أسباب الحكم الخارجة عن نطاق الدعوى وغير لازمة للفصل فيها . لائحوز حجية الشيء المقضى به . النعمى عليها غير منتج . مثال بشأن هبة .
٤٧٤	٩٠	(الطعن رقم ١٤٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/١٧) ... ..
		٤ — منطوق الحكم والأسباب المتصلة إتصالا حتميا . اكتسابهما قوة الأمر المقضى . الأسباب الزائدة لاحجية لها .
٨٣٠	١٤٧	(الطعن رقم ٤٢٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٣٠) ... ..
		٥ — اكتساب القضاء النرائى قوة الأمر المقضى . شرطه . مالم تحسمه المحكمة فى قضائها . لا يحوز الحجية . القضاء بالأجرة فى دعوى الإيجار . عدم فصله فى المنازعة بشأن ملكية العين . أثره . لاحجية لهذا القضاء فى دعوى تثبيت الملكية بين ذات الخصوم .
٤٩١	٩٤	(الطعن رقم ٥٥٣ لسنة ٤١ جلسة ١٩٧٧/٢/٢١) ... ..
		٦ — قوة الأمر المقضى . شروطها . الأحكام الصادرة فى المواد المستعجلة . لاحجية لها فى دعوى الموضوع . الحكم الصادر بالزام المستأجر من الباطن بدفع الأجرة — للمستأجر الأصلي . لاحجية له فى الدعوى المتعلقة بتحديد الأثر القانونى المترتب على وفاء المستأجر الأصلي بالنسبة لشاغلي العين معه . مثال .
٦٣٨	١١٧	(الطعن رقم ٤١٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٩) ... ..
		٧ — القضاء ببطلان إجراءات نزع الملكية لورودها على عقار مملوك للغير . لا يعد مخالفا لحجية الحكم السابق بإيقاع بيع العقار محل التنفيذ . علة ذلك .
٦٨١	١٢٤	(الطعن رقم ٦٦٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/١٦) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		٨ — الحكم برفض الدعوى بحالتها . لهجية موقوته . هدم جواز معاودة طرح النزاع متى كانت ظروف الدعوى لم يطرأ عليها تغيير .
٨٩٧	١٥٥	( الطعن رقم ٣٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/٥ ) ... ..
		٩ — حجية الأحكام . إمتدادها إلى الدائنين العاديين للخصوم . جواز التظلم من الحكم بطريق التماس إعادة النظر متى أثبت الدائن غش المدين أو توأطئه . م ٨/٢٤١ مرافعات .
٩٦٢	١٦٤	( الطعن رقم ١٦ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/١٣ ) ... ..
		١٠ — اكتساب القضاء النهائي قوة الأمر المقضى . شرطه . فصل الحكم في وجود الدين دون أن يعرض للوفاء به . لا يحوز قوة الأمر المقضى بالنسبة لواقعة الوفاء التي يثيرها الخصم من بعد .
١٠٣٢	١٧٧	( الطعن رقم ٢٨٣ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/٢٥ ) ... ..
		١١ — الدعوى بصورية عقد الإيجار . اختصاص المستأجر فيها دون المؤجر . لا أثر له على قبول الدعوى . لهجية لحكم الصادر فيها قبله .
١١٢٥	١٩٤	( الطعن رقم ٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٤ ) ... ..
		١٢ — حجية الأمر المقضى . من النظام العام . لا يتعارض ذلك مع جواز نزول من صدر لصالحه الحكم من الحق الثابت به . مثال بشأن نزول جهة الإدارة عن القرار الصادر من لجنة الاعتراضات في تقدير التفويض عن نزع الملكية للمنفعة العامة .
١١٤٦	١٩٦	( الطعن رقم ٢٧٨ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٤ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
١٤٣٢	٢٤٨	١٣ — القضاء نهائيا باستحقاق العامل لعمولة التوزيع في فترة عمله بقسم البيع . لاجحية له في دعوى تالية بطلبه عمولة توزيع بعد نقله من القسم المذكور . (الطن رقم ٧٧٨ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٦/١٢) ... ..
١٤٨٩	٢٥٩	١٤ — الحكم الصادر بنسب خبير في ظل قانون المرافعات السابق . عدم فصله في المنازعة بشأن تحديد مستوى المؤهل العلمي للعمال . لا يحوز حجية في هذا الخصوص . (الطن رقم ١٨٦ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٧/٦/٢٥) ... ..
١٥٢٤	٢٦٥	١٥ — قضاء محكمة أول درجة بالزام التابع والمتبوع متضامنين بالتعويض قبل الضرر . استئناف المتبوع وحده للحكم . القضاء بالغاء الحكم المستأنف لثبوت سبق الحكم نهائيا برفض الدعوى المدنية أمام المحكمة الجنائية . لا خطأ . لا محل للتمسك بحجية الحكم الصادر بالتعويض ضد التابع من محكمة أول درجة . علة ذلك . (الطن رقم ٣٨٣ سنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٦/٢٨) ... ..
١٥٢٤	٢٦٥	١٦ — القضاء برفض التعويض المؤقت أمام المحكمة الجنائية لانتفاء المسؤولية التقصيرية . مانع من المطالبة بتعويض آخر على ذات الأساس أمام المحكمة المدنية . (الطن رقم ٣٨٣ سنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/٢٨) ... ..
١٦١٨	٢٧٨	١٧ — المنع من إعادة نظر النزاع في المسألة المقضى فيها . شرطة . الحكم بالزام المستأجر بأداء الأجرة المتعاقد عليها . لا حجية له في دعواه بتخفيض الأجرة . (الطن رقم ١١٠ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٧/١١/٢) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		<p>١٨ — قضاء المحكمة الجزئية بعدم اختصاصها بقيمها والإحالة للمحكمة الابتدائية . قضاء منه للمصنوعة كلها .</p> <p>جواز الطعن فيه إستقلالاً . م ٢١٢ مرافعات . عدم الطعن فيه . أثره . وجوب تقييد المحكمة الابتدائية بالتقريرات التي بنى عليها منطوق الحكم بعدم الاختصاص والإحالة .</p>
١٦٦٨	٢٨٧	<p>(الطعن رقم ٦٤٠ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/١١/١٢) ... ..</p> <p>١٩ — قضاء المحكمة الجزئية بعدم اختصاصها بقيمها بنظر الدعوى والإحالة إلى المحكمة الابتدائية . عدم استثنائه . أثره . صيرورته حائزاً قوة الأمر المقضى . وجوب تقييد المحكمة المحال إليها الدعوى بتقدير قيمتها ولو كان قد بنى على قاعدة غير صحيحة .</p>
١٧١٤	٢٩٣	<p>(الطعن رقم ٥٩٢ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/٢٩) ... ..</p> <p>٢٠ — القضاء السابق بأن لمشتري الجذك حق مطالبة المؤجر بفروق الأجرة بعد تخفيضها بناء على حوالة هذا الحق إليه من المستأجر الأصلي في عقد بيع الجذك . لا يحول دون الحكم بإخلائه من المكان المؤجر لعدم توافر شروط بيع الجذك طالما أن الحكم السابق لم يعرض للفصل في صحته .</p>
١٧٨٤	٣٠٥	<p>(الطعن رقم ٦٥٥ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/١٢/١٤) ... ..</p> <p>٢١ — الحكم بوقف الدعوى لتعلق الفصل فيها على إثبات العلاقة التجارية بمعرفة لجنة الفصل في المنازعات الزراعية . ماهيته . وجوب التزام المحكمة به وبالقرار الذي تصدره اللجنة لا يغير من ذلك خروج هذه المسألة من اختصاص اللجنة .</p>
١٨٥٢	٣١٧	<p>(الطعن رقم ٦١٥ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/١٢/٢١) ... ..</p>



الصفحة	القاعدة	
		٢٢ - الحكم المستعجل بوقف قرار فصل العامل . وقى ولا يمس أصل الحق . لاحجية له أمام قاضي الموضوع .
١٨٧٧	٣٢١	( الطعن رقم ٣٣٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٤ ) ... ٢٣ - الحكم المستعجل بتعيين حارس على نادى القضاة لإجراء انتخابات أعضاء مجلس الإدارة . حكم وقى . لا يمنع من نظر دعوى إلغاء القرار بقانون ٨٤ لسنة ١٩٦٩ بشأن تشكيل مجلس إدارة النادى . ( الطالبان رقما ٧٦ لسنة ٤٣ ٤٢ ٤١ لسنة ٤٥ ق - "رجال قضاة" جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٩ ) ...
١٢٨	٣٦	... "حجية الحكم الجنائى" :
		١ - قضاء المحكمة الجنائية ببراءة العامل من تهمة القتل الخطأ لعدم ثبوت قيادته للسيارة بسرعة . رفض الحكم المطعون فيه دعوى التعويض عن الفصل . استناده إلى أن العامل قاد السيارة بسرعة تبرر فصله . مخالفة لحجية الحكم الجنائى السابق .
٢٤٠	٥٢	( الطعن رقم ٧٠١ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٧/١/١٥ ) ... ٢ - قضاء محكمة الجناح نهائيا برفض الدعوى المدنية قبل المتهم والمستأنس بالحقوق المدنية . أثره . عدم قبول دعوى المضروور قبل شركة التأمين عما لحقه من أضرار نتيجة الحادث . لا يغير من ذلك القضاء بإدانة المتهم بعد استئناف النيابة العامة لحكم البراءة الصادر من محكمة أول درجة .
٤٦٣	٨٨	( الطعن رقم ١٢٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/١٥ ) ... ٣ - حجية الحكم الصادر فى الدعوى الجنائية . أمام المحكمة المدنية . شرطه . ( الطعن رقم ٣٤٧ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/١٣ ) ...
٤٦٣	١٢١	...

الصفحة	القائمة	
		٤ — براءة رب العمل من اتهامه بعدم أداء الأجر للعامل استناد الحكم في ذلك إلى عدم استحقاقه للأجر خلال فترة إيقافه عن العمل . وجوب تقيد المحكمة المدنية بهذا القضاء في دعوى العامل بطلب أجره خلال تلك الفترة .
٦٦٣	١٢١	(الطعن رقم ٣٤٧ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٣/٣/١٩٧٧) ... ..
		٥ — حجية الحكم الجنائي أمام المحاكم المدنية . مقصورة على منطوق الحكم بالبراءة أو الإدانة . هذه الحجية لا تلحق الأسباب التي لم تكن ضرورية للحكم .
١٤٦٣	٢٥٤	(الطعن رقم ٧١٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ٢١/٦/١٩٧٧) ... ..
		٦ — رفض المحكمة المدنية القضاء للاستفيد بقيمة الشيك لاخلاله بالتزامه المقابل . لا مخالفة في ذلك لحجية الحكم الجنائي بإدانة المدعى عليه لإصداره شيكا بدون رصيد .
١٤٦٣	٢٥٤	(الطعن رقم ٧١٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ٢١/٦/١٩٧٧) ... ..
		٧ — حجية الحكم الجنائي أمام المحكمة المدنية . مناطها . استبعاد الحكم الجنائي مساهمة المجنى عليه في الخطأ أو تقريره مساهمته فيه . لاجحية له أمام القاضي المدني عند بحث التعويض المستحق للضرور .
١٧٣٨	٢٩٨	(الطعن رقم ٤٩٩ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١/١٢/١٩٧٧) ... ..
		٨ — الحكم الصادر ببراءة المؤجر من تهمة تقاضى خلو الرجل استنادا إلى أن ما تقاضاه هو مقابل إعداد المكان المؤجر كصيدلية . لاجحية له في تحديد تاريخ الإعداد أو مباشرة النشاط بالصيدلية بالفعل توطئه لتطبيق أحكام بيع الجلك .
١٧٨٤	٣٠٥	(الطعن رقم ٦٥٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٤/١٢/١٩٧٧) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٩ - صيرورة الحكم الجنائي نهائيا قبل المستول . أثره . زوال سبب وقف تقادم الدعوى المدنية . الحكم يصبح نهائيا باستنفاد طرق الطعن فيه أو بفوات مواعيده .
١٨١٥	٣١٠	( الطعن رقم ٤٢٠ لسنة ٤٤ ق - ١٥/١٢/١٩٧٧ ) .. .. ١٠ - القضاء بتسليم المتهم الصغير لولى أمره . صيرورته نهائيا بعد فوات الثلاثين يوما المقررة للطعن فيه بالاستئناف من النائب العام . بدء سريان تقادم دعوى التعويض عن المستول منذ انتهاء ميعاد الطعن .
١٨١٥	٣١٠	( الطعن رقم ٤٢٠ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٥/١٢/١٩٧٧ ) .. .. ١١ - حجية الحكم الجنائي أمام المحاكم المدنية . شرطها . قضاء المحكمة الجنائية بعدم الاختصاص المحلى . لا تقيد به المحكمة المدنية عند تحديد الاختصاص المحلى فى الدعوى المدنية المتعلقة بذات الواقعة .
١٨٨٢	٣٢٢	( الطعن رقم ٤٩٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٢٦/١٢/١٩٧٧ ) .. .. الطعن فى الحكم : " ميعاد الطعن " : شطب الدعوى . تخلف المحكوم عليه عن الحضور بعد التعجيل ودون أن يقدم مذكرة بدفاعة . بدء سريان ميعاد الطعن فى الحكم فى هذه الحالة من تاريخ إعلانه لا من تاريخ صدوره . م ٢١٣ مرافعات .
١٦٧٣	٢٨٨	( الطعن رقم ١٠٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٥/١١/١٩٧٧ ) .. ..



الصفحة	القاعدة	
		<p>”القبول المانع من الطعن“ :</p> <p>القبول الضمني للحكم المانع من الطعن فيه . ماهيته . تنفيذ المحكوم له ببعض طلباته للحكم الابتدائي . لا يفيد بذاته التنازل عن الطعن فيه .</p>
١٤٥٨	٢٥٣	<p>(الطعن رقم ١٨٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/٢٠) ... ..</p> <p>”الحق في الطعن“ .</p> <p>١ — تخويل النيابة العامة حق الطعن في الأحكام التي يوجب القانون أو يجيز تدخلها فيها . م ٩٦ مرافعات . القصد منه . مواجهة الحالات التي لم تدخل فيها النيابة العامة .</p>
٥٥٦	١٠٢	<p>(الطعن رقم ٣٢ لسنة ٤٤ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٩٧٧/٢/٢٣)</p> <p>٢ — اعتبار النيابة العامة طرفاً أصلياً في قضايا الأحوال الشخصية التي تختص بها المحاكم الابتدائية . ق ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ . مؤداه . تخويلها ما للتصوم من حق الطعن في الأحكام بطريقى الاستئناف والنقض .</p>
٥٥٦	١٠٢	<p>(الطعن رقم ٣٢ لسنة ٤٤ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٩٧٧/٢/٢٣)</p> <p>٣ — الطعن في الحكم . جوازه لمن كان خصماً أصيلاً أو ضامناً لخصم أصيل ، مدخلاً في الدعوى أو متدخلًا فيها للاختصاص أو الانضمام لأحد طرفيها .</p>
١٠٥٠	١٨٠	<p>(الطعن رقم ٧١٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/٢٦) ... ..</p> <p>٤ — الحكم ابتدائياً باخلاء المستأجر والمتنازل له من الدكان المؤجر لعدم الحصول على إذن من المؤجر . قعود المستأجر عن استئناف الحكم . لا أثر له على حق التنازل في الطعن فيه . للتنازل</p>

الصفحة	القاعدة	
		له حق مباشر قبل المؤجر في التمسك باعتباره مشتريا للتجـر وليس متنازلا إليه عن الإيجار .
١٠٧٥	١٨٤	( الطعن رقم ٧٤٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/٢٢ ) ... .. ٥ — الطعن في الحكم . حق لكل من كان طرفا في الخصومة ما لم يقبل الحكم أو يصدر بأجابه إلى كل طلباته .
١٨٥٩	٣١٨	( الطعن رقم ٨٩٣ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/١٢/٢١ ) ... .. ٦ — فعود أحد المحكوم ضدهم في موضوع غير قابل للتجزئة عن الطعن في الحكم . لا يحول دون قبول الطعن من المحكوم ضده الآخر .
١٩٠٢	٣٢٧	( الطعن رقم ١٤٦ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٨ ) ... .. " الأحكام الجائز الطعن فيها " . ١ — انتهائية الحكم الصادر في دعوى وقف قرار الفصل . لا تنصرف إلى الحكم في الدعوى الموضوعية .
٢٨٣	٥٩	( الطعن رقم ٧١٥ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٧/١/٢٢ ) ... .. ٢ — دعوى المؤجر بإخلاء المستأجر بعد انتهاء المدة الأصـيه للعقد . غير مقدرة القيمة . جواز استئناف الحكم الصادر فيها . هذه ذلك .
٥٤٢	١٠٠	( الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٢٣ ) ... .. ٣ — جواز الطعن في الأحكام القابلة للتنفيذ الجبري ولو لم تكن منية لخصومة . شرطه . أن يكون الحكم صالحا للتنفيذ بموجبه أعمالا للقواعد العامة أو بمقتضى قواعد النفاذ المعجل .
١٦٢٦	٢٨٠	( الطعن رقم ٤٦ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٧/١١/٨ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٤ — رفع التماس إعادة النظر بعد التماس سابق في ذات الحكم غير جائز . الحكم الصادر في الالتماس . جواز الطعن فيه / طبقا للقواعد العامة .
١٦٢٦	٢٨٠	( الطعن رقم ١٣ لسنة ٤٢ ق "أحوال شخصية" جلسة ١٩٧٧/١١/٢١ )
		٥ — الحكم الصادر من محكمة الاستئناف في التماس إعادة النظر المرفوع إليها . جواز الطعن فيه بطريق النقض .
١٦٢٦	٢٨٠	( الطعن رقم ١٣ لسنة ٤٦ ق "أحوال شخصية" جلسة ١٩٧٧/١٢/٢١ ) ...
		"الأحكام غير الجائز الطعن فيها" :
		١ — عدم جواز الطعن على استقلال في الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامي المنهى لها . م ٢١٢ مرافعات . الاستثناء . حالاته .
٣٨٩	٧٦	( الطعن رقم ٧٣٤ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٨ ) ... ..
٨٢٥	١٤٦	( والطعن رقم ٨٤ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٧/٣/٢٩ ) ... ..
٩٣٦	١٦٠	( والطعن رقم ٥٥٥ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٤/٦ ) ... ..
		٢ — الطعن على استقلال في الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة . شرطة . م ٢١٢ مرافعات . القضاء بالناء الحكم الإبتدائي الصادر بإعتبار الدعوى كأن لم تكن وبإعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة للفصل فيها . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض استقلالا . لا عبرة بنطاق الخصومة في الاستئناف .
٢٠٦	٤٧	( الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/١/١١ ) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		٣ - قضاء الحكم المطعون فيه في الدعوى الأصلية المرفوعة بتثبيت الملكية - بنسب خير ، وبتأييد ما قضت به محكمة أول درجة برد وبطلان عقد التخارج المنسوب للدعية وبرفض الإدعاء بصحة هذا العقد في الدعوى المنضمة . قضاء غير منه للخصومة كلها . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض استقلالا .
٣٨٩	٧٦	( الطعن رقم ٧٣٤ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٨ ) ... ..
		٤ - القضاء بسقوط الدعوى بالتقدم قبل أحد الخصوم وتحديد جلسة لنظر الدعوى بالنسبة للآخرين . قضاء غير منه للخصومة كلها . عدم جواز الطعن فيه استقلالا .
٨٢٥	١٤٦	( الطعن رقم ٨٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٢٩ ) ... ..
		٥ - استئناف الحكم الذي قضى بتخفيض الأجرة مع ندب خير لتقدير الفروق المستحقة للمستأجر . القضاء بعدم جوازه . صحيح . لا يغير من ذلك استئناف الحكم الصادر برد الفروق وضم كلا الاستئنافين والفصل فيهما بحكم واحد .
٩٣٦	١٦٠	( الطعن رقم ٥٥٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/٦ ) ... ..
		٦ - القضاء بتعديل أرباح المول في سنة معينة وإعادة الأوراق إلى مأمورية الضرائب بالنسبة للسنتين التاليتين لحاسبته من أرباحه الفعلية . الطعن في الشق الأخير بطريق النقض . غير جائز باعتباره غير منه للخصومة كلها . م ٢١٢ مرافعات .
١٠٢٥	١٧٥	( الطعن رقم ١٥٩ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/٢٣ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٧ - رفض الدفع بسقوط الدعوى بالتقادم ؛ والقضاء بمسئولية المدعى عليه عن التعويض مع ندم خبير لتقديره . حكم لا تنتهى به الخصومة كلها . عدم جواز الطعن فيه استقلالا .
١٢٦٧	٢١٨	( الطعن رقم ٧٣٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/٢٤ ) ... ..
		٨ - القضاء بندم خبير لحساب مقدار التعويض . تكليفه بالتزام التعويض السابق تقديره في دعوى سابقة من مدة معينة . قضاء غير منه للخصومة كلها . عدم جواز الطعن فيه استقلالا .
١٢٦٧	٢١٨	( الطعن رقم ٧٣٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/٢٤ ) ... ..
		٩ - تأييد الحكم الاستثنائي للحكم الابتدائي بتخفيض الأجرة . إغفاله الفصل في طلب رد الثروق . عدم جواز الطعن في الشق الأول استقلالا . علة ذلك . م ٢١٢ مرافعات .
١٢٧٢	٢١٩	( الطعن رقم ١٦٤ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٧/٥/٢٥ ) ... ..
		١٠ - قضاء المحكمة الاستئنافية بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من عدم قبول الدعوى بالنسبة للطعون ضدها الثانية وبندب خبير لتحديد الضرائب المستحقة على الشركة . قضاء غير منه للخصومة . عدم جواز الطعن فيه استقلالا . م ٢١٢ مرافعات .
١٣٢٨	٢٣٠	( الطعن رقم ١١١ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٧/٥/٣٠ ) ... ..
		١١ - الحكم بفسخ عقد البيع ورد الثمن إلى البائع مع إحالة الدعوى للتحقيق لإثبات الضرر المطلوب التعويض عنه . عدم جواز الطعن فيه استقلالا . علة ذلك . الحكم المنهى

الصفحة	القاعدة	
		للخصومة هو الذي ينتهي به النزاع في كل الطلبات المرفوعة بها الدعوى .
١٦٢٦	٢٨٠	( الطعن ٤٦ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٧/١١/٨ ) ... .. ١٢ — الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بوصفها محكمة الدرجة الأولى . عدم جواز الطعن فيها بطريق النقض .
١٠٠٠	١٧١	( الطعن رقم ١٥ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٤/٢٠ ) ... .. ” مسائل التنوع ” . ١ — استثناء بعض الورثة الحكم الصادر بالزامهم شخصيا بالدين . القضاء بالزام المستأنفين بكل الدين من تركة مورثهم لا يعد إضرارا لهم بطعنهم . علة ذلك .
١٦٨١	٢٩٠	( الطعن رقم ٥ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/١٦ ) ... .. ٢ — قابلية الأحكام للطعن فيها من عدمه . تعلقه بالنظام العام .
٩٣٦	١٦٠	( الطعن رقم ٥٥٥ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٤/٦ ) ... .. بطلان الحكم : ١ — رفع دعوى أصلية ببطلان الحكم . شرطة . تجرد الحكم من أركانه الأساسية . أدعاء الدائن صورية الحكم الصادر ضد مدينه لا يفقده الأركان الأساسية للأحكام .
٩٦٢	١٦٤	( الطعن رقم ١٦ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٧/٤/١٣ ) ... .. ٢ — بحث أسباب العوار بالحكم . سبيله . الطعن فيه



الصفحة	القاعدة	حكم
		بالطريق المناسب ، عدم جواز رفع دعوى أصلية ببطلان الحكم الاستثناء . تجرده من أركانه الأساسية .
١٠٦٠	١٨٢	( الطعن رقم ٤٢٧ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/٢٧ ) ... وراجع ( بطلان : ” بطلان الحكم “ : تنفيذ الحكم :
٤٤٩	٨٦	١ — تسليم صورة تنفيذية ثانية من الحكم . شرطه . فقد الصورة التنفيذية الأولى أو عدم إمكان استردادها . م ١٨٣ مرافعات . ( الطعن رقم ١٠٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/١٣ ) ... ٢ — المذازعة التي لا تختص بها المحكمة عند نظر طلب تسليم صورة تنفيذية ثانية من الحكم . مثال .
٤٥٤	٨٧	( الطعن رقم ٦١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/١٥ ) ... ٣ — طلب تسليم صورة تنفيذية ثانية في حالة فقد الصورة التنفيذية الأولى من الحكم . م ١/١٨٣ مرافعات الفقد لا يشترط أن يكون بسبب أجنبي لا يد للدائن فيه . مثال بشأن فقد الصورة الأولى بعد تسليمها للمحكوم عليه دون الوفاء بالمبلغ المحكوم به .
٤٥٤	٨٧	( الطعن رقم ٦١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/١٥ ) ... ٤ — طلب تسليم صورة تنفيذية ثانية من الحكم . عدم وجوب اختصاص جميع المحكوم المحكوم عليهم في الدعوى .
٤٥٤	٨٧	( الطعن رقم ٦١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/١٥ ) ...

الصفحة	القاعدة	
		<p>٥ - القضاء بالدين المستحق لدائن غير مقيم في مصر . ق .</p> <p>٨٠ لسنة ١٩٤٧ . النص في الحكم على مراعاة تنفيذه بالكيفية التي وردت بالقانون المذكور . عدم اعتبار الحكم معلقا على شرط .</p>
١٥٥٦	٢٦٩	<p>( الطعن رقم ٢٥٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/٦/٢٦ ) ... ..</p>
<h3>حيازته</h3>		
		<p>١ - اكتساب الحائز العرضى ملكية العقار بالتقادم .</p> <p>شرطه . تغيير نيته . وجوب اقترانه بفعل إيجابي ظاهر يجابه به حق المالك بالإلنكار الساطع .</p>
١٤٧	٤٠	<p>( الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٧/١/٤ ) ... ..</p>
		<p>٢ - حصول الحائز العرضى على ترخيص باسمه لإدارة الماكنة محل النزاع . لا يعد في ذاته تغييرا لصفة الحيازة أو معارضته لحق المالك .</p>
١٤٧	٤٠	<p>( الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٧/١/٤ ) ... ..</p>
		<p>٣ - وضع يد المشتري على العين المبيعة بعد فسخ العقد استنادا إلى حقه في حبسها حين استرداد الثمن . حيازة عرضية . عدم صلاحيتها سببا لكسب الملكية بالتقادم .</p>
٨٣٠	١٤٧	<p>( الطعن رقم ٤٢٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٧/٣/٣٠ ) ... ..</p>
		<p>٤ - الحيازة الزراعية . عدم جواز تعديلها إلا بموافقة الجمعية التعاونية الزراعية ، أو تعهد الحائز الجديد بالتزامه</p>

الصفحة	القاعدة	
		بالديون المستحقة على الأرض محل التنازل . المقصود بالديون . ديون الحكومة أو مؤسسة الائتمان الزراعي . لا حبرة بتاريخ نشأه الديون أو شخص المدين بها .
٢٤٩	٥٤	(الطعن رقم ٥٧٩ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٧/١/١٨) ... .. ٥ — صدور عقد إيجار للوكيل . باعتبار حيازته من قبيل الإشراف بمقتضى الوكالة . لا تناقض .
٣٤١	٦٩	(الطعن رقم ٥٦٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٢) ... .. ٦ — سند الشحن . دليل الشاحن إلى المرسل إليه قبل الناقل في شحن البضاعة أو حق تسليمها عند الوصول . اعتباره أيضا أداة أئتمان . يعتبر حامله بمثابة حائز للبضاعة .
٨٠١	١٤٢	(الطعن رقم ١٤٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٢٨) ... .. ٧ — تكييف المصنوع للدعوى . لا يقيد المحكمة . وجوب اعطائها التكييف الصحيح . مثال بشأن دعوى الحق ودعوى الحيازة .
١٤٧٠	٢٥٥	(الطعن رقم ٧٧٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/٢٢) ... .. ٨ — دعوى منع التعرض . وجوب توافر نية التملك لدى المدعى فيها . لازم ذلك أن تكون الأموال محل الحيازة جائزا تملكها بالتقادم . أثره . عدم قبول الدعوى من الحائز للأموال الخاصة للدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة .
١٦٣٩	٢٨٢	(الطعن رقم ٤٦٨ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/٩) ... .. ٩ — وضع المشتري يده على العقار المبيع بعقد عرفي . حقه في مساعلة من استولى عليه عن الريع . علة ذلك .
١٥٣٢	٢٦٦	(الطعن رقم ٨٥٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/٢٨) ... ..



الصلحة	القاعدة	
		(خ)
		خبرة . خلف
		خبرة
		ندب الخبراء :
		١ - الطلب الذي تلتزم المحكمة بالرد عليه . هو الطلب الجازم . مثال . بشأن طلب ندب خبير .
٥٨١	١٠٧	(الطعن رقم ٨٧٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٢٨) ... ..
		٢ - الانتقال لإجراء المعاينة أو ندب خبير في الدعوى . من الرخص القانونية الممنولة للمحكمة الموضوع . لاثريب عليها إن هي لم تستجيب إلى طلبها .
٥٩١	١٠٩	(الطعن رقم ٥٣٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٣/١) ... ..
		٣ - طلب إعادة المأمورية للتخير . عدم الترام محكمة الموضوع بإجابته .
١٠٦٧	١٨٣	(الطعن رقم ٦٣١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/٢٧) ... ..
		٤ - حق الزوجة في طاب التصديق للغيب المستحكم في الزوج . شرطه . جواز الاستعانة بأهل الخبرة لبيان مدى استحكام المرض ومدى الضرر .
١٨٠٤	٣٠٨	(الطعن رقم ٢٠ لسنة ٤٦ ق « أحوال شخصية » جلسة ١٩٧٧/١٢/١٤)

الصفحة	القاعدة	
		٥ - عدم اداء الخبير المتدرب من غير خبراء الجداول اليمن قبل مباشرة المأمورية . أثره بطلان عمله . م ١٣٩ اثبات . عدم تعلق البطلان بالنظام العام . سقوط الحق في التمسك به بالأجازة الصريحة أو الضمنية . الرد على التقرير بما يفيد اعتباره صحيحا . أجازة ضمنية .
٤١٣	٨٠	( الطعن رقم ٧٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٩ ) ... ..
		٦ - العبرة في تبيان ما إذا كان الخبير مقيدا بالجدول من عدمه هي بحقيقة الواقع لا بما تخلعه المحكمة عليه .
٤١٣	٨٠	( الطعن رقم ٧٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٩ ) ... ..
		أعمال الخبير :
		١ - عدم التزام الخبير بالإسترسال في أداء المأمورية على الوجه الذي يروق لأحد الخصوم . كفاية بيانه الحقيقة في تقريره .
٤١٣	٨٠	( الطعن رقم ٧٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٩ ) ... ..
		٢ - جواز الاستدلال بأقوال الشهود أمام الخبير أو في تحقيق إداري دون خلف يمين كقرينة ضمن قرائن أخرى .
٥٤٣	٢٦٨	( الطعن رقم ٧٢١ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٧/٦/٣٠ ) ... ..
		تقدير المحكمة لتقارير الخبراء :
		١ - عدم اطلاع الخبير على الأسس التي التزمها لجنة تحديد الأجرة . إلزامه أحكام القانون في تقديراته . لا يصيب . عدم التزام المحكمة بالرد على تقرير الخبير الاستشاري أو على المستندات المقدمة في الدعوى .
٦٨	٥٧	( الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/١/١٩ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
٣٠٢	٦٣	٢ — لا تثيريب على المحكمة إن هي جازمت بما لم يقطع به تقارير الخبراء متى كانت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك وأكدت . ( الطعن رقم ٣٩ لسنة ٤٥ ق "أحوال شخصية" جلسة ١٩٧٧/١/٢٦ ) ..
٣٨٣	٧٥	٣ — أخذ الحكم بالنتيجة التي انتهى إليها تقرير الخبير . اعتباره محمولا على الأسباب التي بنيت عليها . لا يعيب الحكم عدم إشارته إلى تلك الأسباب . ( الطعن رقم ٦٤٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٥ ) ... ..
٤٩١	٩٤	٤ — إعتداد الحكم بما قام به الخبير من أعمال . مخالفته فيما يتعلق بعجزه عن استظهار نية التماك . لاتناقض . ( الطعن رقم ٥٥٣ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٢١ ) .. ..
١١٧٧	٢٠٢	٥ — سلطة محكمة الموضوع في الأخذ برأي الخبير الاستشاري الذي تطمئن إليه دون الخبير المنتدب في الدعوى . ( الطعن رقم ٤٥٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/١١ ) .. ..
خلف		
٣٢٨	٦٧	١ — تمسك الخلف الخاص بالعقد الصوري . شرطه . أن يكون حسن النية . م ١/٢٤٤ مدني . ثبوت سوء نيته بأن كان يعلم وقت تعامله بصورية العقد الظاهر . أثره . سرعان العقد الحقيقي في حقه . ( الطعن رقم ٤٦٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/١/٣١ ) .. ..



الصفحة	القاعدة	
		٢ — أيلولة أموال من رفعت عنهم الحراسة إلى الدولة . وقوعها بقوة القانون • مؤدى ذلك . عدم اعتبار الدولة خلفا عاما أو خاصا لهم .
٧٨	...	(الطعن رقم ٤٤١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٩) ... ٣ — شراء الذمة المالية للشركة . خلافة الشركة المشترية لها خلافة تامة • اندماجها بعد ذلك في مؤسسة عامة • القضاء بقبول الدعوى الموجهة لهذه المؤسسة الأخيرة • لا خطأ • مثال بشأن تسليم صورة تنفيذية ثانية من الحكم .
٨٧	...	(الطعن رقم ٦١ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/١٥) ...
( د )		
دستور • دعوى • دفع غير المستحق • دفع		
دستور		
١٣٩	...	١ — الدفع بعدم الدستورية • غير متعلق بالنظام العام • عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ٤٦٤ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٢٦) ...
١٣٩	...	٢ — رفع الدعوى بعدم الدستورية أمام المحكمة العليا • وجوب أن يسبقه دفع أمام المحكمة التي تنظر النزاع وتحدد للتصوم ميعادا لرفعها • عدم جواز رفع هذه الدعوى مباشرة إلى المحكمة العليا .
٣٣٠	...	(الطعن رقم ٧٢١ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٩) ...

الصفحة	القاعدة	
		دعوى
		إقامة الدعوى :
		(أولا) طريقة رفع الدعوى :
		١ - عدم التزام العامل الأوضاع والإجراءات المنصوص عليها في المادة ٧٥ ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ . لا يحرمه من حقه في رفع دعواه الموضوعية مباشرة أمام محكمة الموضوع بالطريق العادى .
٢٨٣	٥٩	(الطعن رقم ٧١٥ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٧/١/٢٢) ... ..
		٢ - سلوك طريق استصدار أمر الأداء . شرطه . طلب المشتري استرداد الثمن المدفوع منه بمقتضى عقد بيع قضى بإبطاله . رفع الدعوى به بالطريق العادى ، دون طريق أمر الأداء لاختطأ .
٣٩٠	٦٤	(الطعن رقم ٥٠٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٧/١/٣١) ... ..
		٣ - طلب المستأجر استرداد فروق الأجرة الموجب لطلب التخفيض . سبيل المطالبة بها . الطريق العادى لرفع الدعوى دون سلوك طريق أمر الأداء . علة ذلك .
٩٣٦	١٦٠	(الطعن رقم ٥٥٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/٦) ... ..
		٤ - عدم جوار الالتجاء مباشرة إلى المحكمة يطلب . مقابل عدم الانتفاع بالعقار المتزوع ملكيته من تاريخ الاستيلاء حتى

الصفحة	القاعدة	
		دفع التعويض . شرطه . أن تكون الجهة الإدارية قد اتبعت الإجراءات القانونية المنصوص عليها في المادة ١٦ ق ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ .
١١٩٦	٢٠٦	(الظن رقم ٣٦٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٦/٥/١٩٧٧) ... ٥ — رفع الدعوى بعدم الدستورية أمام المحكمة العليا، وجوب أن يسبقه دفع أمام المحكمة التي تنظر النزاع وتحديد الخصوم ميعادا لرفعها . عدم جواز رفع هذه الدعوى مباشرة إلى المحكمة العليا .
١١٩٦	٢٠٦	(الظن رقم ٧٣١ لسنة ٤٤ ق — جلسة ٢٩/١٢/١٩٧٧) ... (ثانيا) ميعاد رفع الدعوى :
		١ — قبول هيئة التأمينات الاجتماعية اعتراض رب العمل على المبالغ المطلوبة لها . توقيعها بعد ذلك حجزا وفاء لتلك المبالغ المتجاء رب العمل للقضاء بطالب براءة ذمته . عدم تقييده بالميعاد المنصوص عليه في المادة ١٣ ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ .
٦٧١	١٢٢	(الظن رقم ٤٧١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٣/٣/١٩٧٧) ... ٢ — رفض هيئة التأمينات الاجتماعية اعتراض رب العمل على الحساب وجوب الالتجاء للقضاء في الميعاد وإلصاق الحساب نهائيا . التصحيح الذي تجريه الهيئة من بعد في هذا الحساب . لا يوجب اتباع الأوضاع والمواعيد القانونية بشأنه .
١٥٠٣	٢٦١	(الظن رقم ٦٤٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ٢٥/٦/١٩٧٧) ... ٣ — مواعيد الاعتراض على حساب الاشتراكات المستحقة لهيئة التأمينات الاجتماعية م ١٣ ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المتجاء صاحب



الصفحة	القائمة	
١٧٧٠	٣٠٣	<p>الشان إلى القضاء خلال الثلاثين يوما التالية لانقضاء مدة الشهر المحددة للهيئة للرد على الاعتراض. عدم الاعتداد بتاريخ الرد صراحة أو ضمنا : وجوب احتساب مدة الشهر دون النظر إلى عدد أيامه.</p> <p>( الطعن رقم ٥٧٢ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/١٠ ) ... ..</p> <p>٤ — دعوى المستأجر باسترداد ما دفع زائدا عن الأجرة للقانونية . جواز رفعها تبعا لدعوى تخفيض الأجرة أو بدعوى مستقلة . جواز رفعها بعد انتهاء العلاقة التجارية .</p>
٩٣٦	١٦٠	<p>( الطعن رقم ٥٥٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/٦ ) ... ..</p> <p>( ثالثا ) إعلان الدعوى :</p> <p>١ — كيفية تسليم أوراق الإعلان واعتبار الدعوى كأن لم تكن بعدم تكليف المدعى بالحضور خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إيداع الصحيفة . مادتان ١٠ ، ٧٠ ، مرافعات .</p> <p>مرياتها على دعاوى الأحوال الشخصية . ق ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥</p>
٤٣٠	٨٢	<p>( الطعن رقم ١٠ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٩ ) ... ..</p> <p>٢ — إنعقاد الخصومة . شرطه . إعلان المدعى عليه بصحيفة الدعوى إعلانا صحيحا . تخلف هذا الشرط . أثره . زوال الخصومة كآثر للطالبة القضائية .</p>
١٣١٣	٢٢٧	<p>( الطعن رقم ٤١٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٣٠ ) ... ..</p> <p>٣ — إنعقاد الخصومة . شرطه . إعلان المدعى عليه بصحيفة الدعوى . إغفال ذلك . أثره . بطلان الصحيفة . هذا البطلان لا يصححه حضور المدعى عليه .</p>
١٤٩٦	٢٦٠	<p>( الطعن رقم ٤٦١ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/٢٥ ) ... ..</p>

الصفحة	القاعدة	
		٤ — القضاء ببطالان الحكم الابتدائي لبطالان إعلان المدعى عليه بصحيفة افتتاح الدعوى . أثره . وجوب وقوف المحكمة الاستئنافية عند حد تقرير بطلان الحكم المستأنف . قضاؤها في موضوع الدعوى . خطأ .
١٣١٣	٢٢٧	(العلم رقم ٤١٩ لسنة ٤٤٢ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٣٠) ... .. ٥ — بطلان صحيفة الاستئناف لخلو صورتها من بيان تاريخ الإعلان ووقته واسم المحضر وتوقيعه . لا يزول بحضور المعلن إليه بالجلسة المحددة . علة ذلك . عدم تحقق النيابة من الإجراء .
١٧٥٩	٣٠١	(العلم رقم ٥٨٤ لسنة ٤٤٤ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/٧) ... .. ٧ — بطلان الصحيفة الناشئة عن إغفال توقيع المحضر على صوة الإعلان . متعلق بالنظام العام لا يسقط بحضور المعلن إليه ولا بالتزول عنه .
١٧٥٩	٣٠١	(العلم رقم ٥٨٤ لسنة ٤٤٤ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/٧) ... ..
		(رابعاً) أثر الدعوى :
		١ — الدعوى المستعجلة بوقف تنفيذ فصل العامل . لا تصلح سبباً لوقف مدة سقوط دعوى التعويض عن العمل بالتقادم . علة ذلك .
٢٤٤	٥٣	(العلم رقم ٧٣٥ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٧/١/١٦) ... .. ٢ — دعوى العامل بإيقاف تنفيذ قرار الفصل . لا تقطع التقادم بالنسبة لأصل الحق . علة ذلك .
٢٤٤	٥٣	(العلم رقم ٧٣٥ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٧/١/١٦) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٣ — صحيفة الدعوى . لا تعتبر قاطعة للتقادم إلا في خصوص الحق المرفوع به الدعوى وتوابعه .
٨١٢	١٤٤	( الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٢٨ ) ... ..
		٤ — المطالبة القضائية التي تقطع التقادم : ماهيتها .
١١٠٤	١٩٠	( الطعن رقم ١١٤ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٢ ) ... ..
		٥ — طلب الإعفاء من الرسوم القضائية . لا يعتبر من قبيل المطالبة القضائية القاطعة للتقادم .
١١٠٤	١٩٠	( الطعن رقم ١١٤ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٢ ) ... ..
		شروط قبول الدعوى :
		١ — دعوى المؤجر باخلاء المستأجر للتخلف عن سداد الأجرة . قبولها رهين بتكليف المستأجر بالوفاء بالأجرة المتأخرة . شروط صحة التكليف . بطلانه . أمر متعلق بالنظام العام .
٥٣٧	٩٩	( الطعن رقم ٥٥٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٢٣ ) ... ..
		٢ — دعوى المؤجر باخلاء المستأجر للتأخر في سداد الأجرة . شرط قبولها . تكليف المستأجر بالوفاء بها التكليف بوفاء أجرة متنازع عليها . لا يبطله طالما استند المؤجر إلى أساس في الواقع والقانون .
١٦٣٢	٢٨١	( الطعن رقم ٩ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/٩ ) ... ..



الصفحة	القائمة	
		٣ — الدعاوى الناشئة عن إيجار الأراضي الزراعية . شرط قبولها . إيداع نسخة من عقد الإيجار الجمعية التعاونية الزراعية . العقود المحررة في تاريخ سابق على العمل بالقانون ١٧ لسنة ١٩٦٣ لا تخضع لهذا القيد . هـ ذلك .
١٥٩٧	٢٧٦	(الطعن رقم ٦٢٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/٢) ... ..
		٤ — الخصومة أمام القضاء . شرط قبولها . قيام نزاع بين أطرافها على الحق موضوع التقاضي المطعون عليه في الطعن بالنقض وشرط اختصاصه .
١٧٠٣	٢٩٢	(الطعن رقم ٤٢١ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/١٦) ... ..
		<b>الصفة في الدعوى :</b>
		١ — اختصاص الولي على القصر في الدعوى بعد زوال صفته بسبب ولايته . القضاء بإلزامه بهذه الصفة بدفع المبلغ المطالب به . خطأ في القانون .
٣١٠	٦٤	(الطعن رقم ٥٠٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٧/١/٣١) ... ..
		٢ — تمثيل الدولة في التقاضي . الوزير هو الذي يمثل الدولة في الشئون المتعلقة بوزارته . المصالح والفروع التابعة للوزارة . عدم جواز تمثيل مديروها لها أمام القضاء .
٣٥٣	٧٠	(الطعن رقم ٣٢٥ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٢) ... ..
		٣ — الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة . جواز إبداءه في أية حالة كانت عليها الدعوى ولو أمام محكمة

الصفحة	القاعدة	
		الاستئناف. القول بأن مدير المصلحة الحكومية ارتضى اختصاصه كممثل لها أمام محكمة أول درجة . لا محل له .
٣٥٣	٧٠	(الطعن رقم ٣٢٥ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٢) .. ..
		٤ — رئيس مجلس المدينة . هو صاحب الصفة في الدعوى المقامة ضد مراقبة التعليم بالمدينة .
١٥٠٨	٢٦٢	(الطعن رقم ٨٠١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/٢٧) .. ..
		٥ — محامى الحكومة . حضوره نائبا في قضية عن إحدى الجهات . لا يضمن عليه صفة بالنسبة لباقي الجهات التي لم تختصم اختصاصا صحيحا .
١٥٠٨	٢٦٢	(الطعن رقم ٨٠١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/٢٧) .. ..
		٦ — هيئة السكك الحديدية . يمثلها أمام القضاء رئيس مجلس إدارتها . اختصاص وزير النقل بصفته في دعوى التعويض قبل الهيئة . لا يقطع التقادم في مواجهتها . تصحيح الدعوى بتوجيهها لممثلها القانوني . لا ينسحب أثره في قطع التقادم إلى تاريخ رفع الدعوى . تصحيح الصفة طبقا للسادة ٢/١١٥ مرافعات . وجوب آتمامه بمراعاة المواعيد المحددة .
١١٠٨	١٩١	(الطعن رقم ٥٩٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٣) .. ..
		٧ — وجوب تأجيل الدعوى لإعلان ذى صفة فيها . م ٢/١١٥ مرافعات . قاصر على محكمة الدرجة الأولى . علة ذلك .
٣٥٣	٣٧٠	(الطعن رقم ٣٢٥ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٢) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		٨ — شراء الذمة المالية للشركة . خلافة الشركة المشترية لها خلافة تامة . اندماجها بعد ذلك في مؤسسة عامة . القضاء بقبول الدعوى الموجهة لهذه المؤسسة الأخيرة . لا خطأ . مثال بشأن تسليم صورة تنفيذية ثانية من الحكم .
٤٥٤	٨٧	( الطعن رقم ٦١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٥/٢/١٩٧٧ ) .. .. ٩ — القضاء نهائيا بصحة الإيجار الصادر من ناظر الوقف دون الإيجار الصادر من المستحقين . فرض الحراسة على أمواله الخاصة . عدم شمولها أمر الأداء الصادر لصالح الوقف بالإيجار المتأخر . مؤداه . عدم جواز حلول إدارة الأموال التي آلت إلى الدولة محل الناظر السابق المؤجر في تجديد السير في المعارضة المرفوعة من المستأجر عن الأمر .
٨٥٣	١٤٩	( الطعن رقم ٥١٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ٣٠/٣/١٩٧٧ ) .. .. ١٠ — إقامة الدعوى من أحد الورثة ممثلا للتركة . عدم وجوب بيان هذه الصفة صراحة بالصحيفة مادامت واضحة من الوقائع والمستندات المطروحة . طلب الوارث في الاستئناف الحكم له شخصيا بالمبلغ المطالب به . طلب جديد . عدم قبوله في الاستئناف .
١٣٩٩	٢٤٢	( الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٤٤ ق — جلسة ٨/٦/١٩٧٧ ) .. .. ١١ — الجمعيات التعاونية الزراعية . تبعيةها لوزارة الإصلاح الزراعي دون وزارة الزراعة . ق ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ قبل تعديله بالقانون ٢١ لسنة ١٩٦٩ — إلزام وزير الزراعة بصفتة بالتعويض بوصفه متبوعا لهذه الجمعيات : خطأ .
١٥٩٢	٢٧٥	( الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١/١١/١٩٧٧ ) .. ..



الصفحة	القاعدة	
		١٢ — فروع بنك التسليف الزراعى فى المحافظات . صيرورتها بنوكا مستقلة . لبنك المحافظة وحده دون مؤسسة الائتمان الزراعى حق التقاضى . ق ١٠٥ لسنة ١٩٦٤ .
١٥٤٣	٢٦٨	(الطن رقم ٧٢١ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/٣٠) ... .. المصلحة فى الدعوى :
		طلب إبطال الوصية استنادا إلى تعذر تنفيذ الرغبة التالية للموصى بعد وفاة الموصى لها . نعى سابق لأوانه . غير مقبول .
٢٧٦	٥٨	(الطن رقم ٧ لسنة ٤٣ ق — "أحوال شخصية" جلسة ١٩٧٧/١/١٩) قيمة الدعوى :
		١ — دعوى المؤجر بإخلاء المستأجر بعد انتهاء المدة الأصلية للعقد . غير مقدرة القيمة . جواز استئناف الحكم الصادرة فيها . حالة ذلك .
٥٤٢	١٠٠	(الطن رقم ٣٤٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/١٣) ... .. ٢ — تعلق المنازعة فى الدعوى بامتداد العقد امتداد قانونيا من عدمه تبعا للمنازعة ق تأجير العين خالية أو مفروشة . اعتبار الدعوى غير مقدرة القيمة . جواز استئناف الحكم الصادر فيها .
٦٨٨	١٢٥	(الطن رقم ٤٥٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/١٦) ... .. ٣ — دعوى الاخلاء . هى دعوى بفسخ عقد الإيجار . غير قابلة لتقدير قيمتها . جواز استئناف الحكم الصادر فيها . علة ذلك . لاعتبار بالاستناد إلى المادة ٢/٥٣٤ مدنى .
١٣٤٦	٢٣٣	(الطن رقم ٧٤٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/١) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٤ — تقدير المدعى قيمة دهواه . حجة له وعليه بالنسبة لنصاب الاستئناف . شرطه . عدم اصطدام هذا التقدير بالقواعد القانونية لتقدير قيمة الدعوى . التزام محكمة الدرجة الثانية بمراقبة ذلك .
٦٨٨	١٢٥	(الطن رقم ٤٥٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/١٦) .. .. ٥ — قضاء المحكمة الجزئية بعدم اختصاصها قيميا بنظر الدعوى والإحالة إلى المحكمة الابتدائية . عدم استئنافه . أثره . صيرورة حائزا قوة الأمر المقضى . وجوب تقييد المحكمة المحال إليها الدعوى بتقدير قيمتها ولو كان قد بنى على قاعدة غير صحيحة .
١٧١٤	٢٩٣	(الطن رقم ٥٩٢ لسنة ٤٤ — ق جلسة ١٩٧٧/١١/٢٩) .. .. سبب الدعوى :
		١ — سبب الدعوى — المقصود به — استناد المستاجر في طلبه تخفيض الأجرة إلى أحد قوانين الإيجار الاستثنائية . أعمال المحكمة قانونا استثنائيا آخر . لا يعد تغييرا لسبب الدعوى .
٤١٣	٨٠	(الطن رقم ٧٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٩) .. .. ٢ — طلب الموكلة الزام المدعى عليهما متضامين بماتم تخصيصه لحسابها لأن الأول وكيل عنها والثاني نائب للوكيل أنابه دون ترخيص منها . ثبوت أن الثاني وكيل عنها أيضا . أثره . للمحكمة أن تقضى في الدعوى على هذا الأساس . لا يعتبر ذلك تغييرا لسبب الدعوى .
١١١٨	١٩٣	(الطن رقم ١٥٠ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٣) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		الطلبات في الدعوى :
		١ - الطلب الاحتياطي الذي يختلف عن موضوع الطلب الأصلي ولا يتدرج في مضمونه . عدم جواز إيداعه لأول مرة في الاستئناف . م ٢٣٥ مرافعات .
١٣٩	٣٨	( الطعن رقم ٥٨٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٧/١/١ ) .. ..
		٢ - المحكمة مقيدة في قضائها بطلبات الخصوم . رفض طلب ورثة العامل تقرير معاش لهم وفقا للقانون ٢٠٢ لسنة ١٩٥٨ لاجل لبحث استحقاقهم للتعويض طبقا لقانون ٨٩ لسنة ١٩٥٠
٥٨١	١٠٧	( الطعن رقم ١٨٩ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٢٧ ) .. ..
		٣ - الطلب الذي تلتزم المحكمة بالرد عليه . هو الطلب الجازم . مثال . بشأن طلب تدب خبير .
٥٧٢	١٠٥	( الطعن رقم ٨٧٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٢٨ ) .. ..
		٤ - الطلب الذي تلتزم المحكمة ببيان سبب رفضها له . وهو الطلب الصريح الجازم الدال على تضميم صاحبه عليه .
١٧٨٤	٣٠٥	( الطعن رقم ٦٥٥ سنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/١٢/١٤ ) .. ..
		٥ - اختصاص المدعى لورثة المدين في دعوى المطالبة بدين مورثهم . عدم تضمينه صحيفة دعواه طلب إلزامهم بالدين من تركة المورث . إضافته هذا الطلب في صحيفة الاستئناف . لا يعد طلبا جديدا . علة ذلك .
٧٤٥	١٣٤	( الطعن رقم ٣٨٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٢٢ ) .. ..



الصفحة	القائمة	
		٦ - وجوب عدم تجاوز الحكم طلبات الخصوم المعدة بالقدر المطلوب . لاهية بالأسس الحسابية أو العناصر التي بنيت عليها .
١٦٨١	٢٩٠	(الطعن رقم ٥ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٧/١١/١) .. ..
		٧ - خلو صحيفة الاستئناف والمذكرة الختامية عن تمسك المستأنف بالدفع بسقوط الدعوى بالتقادم . ورود عبارة تفيد ذلك بوجه حافظة المستندات المقدمة منه قبل المذكرة الختامية . إغفال الحكم الرد على هذا الدفع . لا قصور .
١٨٢١	٣١١	(الطعن رقم ١٧٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٧/١٢/١٥) .. ..
		إغفال الفصل في الطلبات :
		١ - إغفال المحكمة الجنائية الفصل في الدعوى المدنية . أثره . للدعى بالحقوق المدنية الرجوع إلى ذات المحكمة لتفصيل في دعواه . لا يحول ذلك دون حقه في إقامة دعواه ابتداء أمام المحكمة المدنية إذا شاء .
٥٠٠	٩٥	(الطعن رقم ٣٤٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٢١) .. ..
		٢ - إغفال الفصل في طلب موضوعي . وسيلة تداركة . الرجوع إلى ذات المحكمة للفصل فيه . إغفال الفصل في دفع شكلي . اعتبار ذلك رفضاً له عدم جواز الطعن بالتقاضي فيما أغفل الحكم المطعون فيه الفصل فيه .
١٢٧٢	٢١٩	(الطعن رقم ١٦٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/٢٥) .. ..
		٣ - الرجوع إلى ذات المحكمة للفصل فيما أغفلت الفصل فيه . شرطه . ألا تكون المحكمة قد فصلت فيه صراحة أو ضمناً .
٧٦	٢٣	(الطلبان رقم ٢٦٦ و ٢٧٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٦/٩) .. ..

الصفحة	القائمة	
		الخصوم في الدعوى :
١٧٤	٤٤	١ - انتقال ملكية العين اثناء نظر دعوى المستأجر بتخفيض الاجرة . عدم تمثيل المالك الجديد في الدعوى . الحكم الصادر فيها استخاذه دليلا على الاجرة القانونية دون الاعتداد بحجته . لا خطأ . ( الطعن رقم ٤٦٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٧/١/٥ )
٣٥٣	٧٠	٢ - وجوب تأجيل الدعوى لاعلان ذى الصفة فيها . م ٢/١١٥ مرافعات . قاصر على محكمة الدرجة الاولى . طلة ذلك . ( الطعن رقم ٣٢٥ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٢ )
٤٥٤	٨٧	٣ - طلب تسليم صورة تنفيذية ثانية من الحكم . عدم وجوب اختصاص جميع الخصوم المحكوم عليهم في الدعوى . ( الطعن رقم ٦١٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/١٥ )
٦٣٨	١١٧	٤ - طلب المدعى الحكم في مواجهة بعض الخصوم . اعتبارهم خصوما حقيقين في الدعوى متى تازعوه في طلباته . الدفع بعدم قبول الطعن بالنقص المرفوع منهم لانتفاء الصفة . لا أساس له . مثال في إيجار مكتب للجحامة . ( الطعن رقم ٤١٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٧/٣/٩ )
٨٣٥	١٤٦	د - القضاء يسقط الدعوى بالتقادم قبل أحد الخصوم وتحديد جلسة لنظر الدعوى بالنسبة للآخرين . قضاء غير منه للخصومه كلها . عدم جواز الطعن فيه استقلالا . ( الطعن رقم ٨٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٢٩ )

الصفحة	القاعدة	
		٦ - الطعن في الحكم . جواز لمن كان خصما أصيلا أو ضامنا لخصم أصيل ، مدخلا في الدعوى أو مت دخلا فيها للاختصاص أو الانضمام لاحد طرفيها .
١٠٥٠	١٨٠	(الطعن رقم ٧١٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/٢٦) ... .. ٧ - عدم منازعة المطعون ضدها بصفتها للطاعة أمام محكمة الموضوع ، وعدم توجيه طلبات ما إليها . مؤداه . انعدام مصلحة الطاعة في اختصاصها بتلك الصفة أمام محكمة النقض . وجوب الحكم بعدم قبول الطعن الموجه إليها بهذه الصفة .
١٢٠٨	٢٠٨	(الطعن رقم ٧٢٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/١٦) ... .. ٨ - دعوى المؤجر باخلاء المستأجر الأصلي للتأجير من الباطن ، جواز اختصاص المستأجر من الباطن فيها .
١٣٤٠	٢٣٢	(الطعن رقم ٦٤٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٦/١) ... .. ٩ - إدخال خصم جديد في الدعوى . كفيته م ١١٧ مرافعات . اختصاص المحافظ بصفته في مواجهة محامى الحكومة الحاضر بالجلسة عن وزير التربية والتعليم ومراقب التعليم بالمدينة . لا أثر له . عدم إعتبار المحافظ خصما مدخلا في الدعوى .
١٥٠٨	٢٦٢	(الطعن رقم ٨٠١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٦/٢٧) ... .. ١٠ - الخصومة في الاستئناف تتحدد بمن كان مختصما أمام محكمة أول درجة . الخصم المدخل في الدعوى بغير الطريق القانوني . عدم جواز اختصاصه في الاستئناف .
١٥٠٨	٢٦٢	(الطعن رقم ٨٠١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٦/٢٧) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		١١ - النزاع في مواد الولاية على المال ليس بخصومة حقيقية طلب الحجر لصيق بالمطلوب الحجر عليه . الغرض منه . عدم جواز توجيهه إلى خلفه العام بعد وفاته .
١٢٩٣	٢٢٣	(الطن رقم ٣٣ لسنة ٤٥ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٩٧٧/٢/٢٥) ١٢ - وفاة المطلوب الحجر عليه قبل صدور حكم في الطلب أثره . انتهاء الحق فيه وانتهاء ولاية محكمة الحجر بنظره . علة ذلك . عدم اتباع الإجراءات والأحكام الخاصة بالولاية على المال بزوال موجبها . الاستثناء . الفصل في الحساب المقدم وتسليم الأموال للورثة .
١٢٩٣	٢٢٣	(الطن رقم ٣٣ لسنة ٤٥ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٩٧٧/٥/٢٥)
		التدخل في الدعوى :
		١ - أطراح محكمة الاستئناف طلب التدخل . مؤداه . عدم اعتبار طالب التدخل خصما في الدعوى . اختصاصه في الطن بالنقض . غير مقبول . عدم جواز التدخل لأول مرة أمام محكمة النقض .
٢٧٦	٥٨	(الطن رقم ٧ لسنة ٤٣ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٩٧٧/١/١٩) .. ٢ - التدخل أمام محكمة النقض لأول مرة . غير جائز . عدم قبول اختصاص من لم يكن خصما في الاستئناف .
٤٤٩	٨٦	(الطن رقم ١٠٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/١٣) .. .. ٣ - ثبوت أن تدخل الخصوم في دعوى الشفعة كان تدخلا هجوميا . لا أثر لما أسبقوه من وصف على هذا التدخل بأنه انضمامي . العبرة بحقيقة التدخل وصرماه .
١٠٥٠	١٨٠	(الطن رقم ٧١٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/٢٦) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		« تدخل النيابة في الدعوى » :
		١ — النزاع المتعلق بملكية جهة الوقف لأرض النزاع . عدم تعلق النزاع بأصل الوقف أو بسائر مسائله . مؤداه . عدم لزوم تدخل النيابة العامة في الدعوى .
٢٥٥	٥٥	( الطعن رقم ٣٨٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٩/١٨ ) ... .. ٢ — منازعات الأحوال الشخصية المتعلقة بأصل الوقف أو إنشائه أو توافر أركانه أو شخص المستحق فيه مما كانت تختص به المحاكم الشرعية . وجوب تدخل النيابة فيها ولو في دعوى مدنية أبدت فيها إحدى هذه المسائل .
١٧٢٩	٢٩٧	( الطلب رقم ٣٥٩ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/٣٠ ) ... .. ٣ — تدخل النيابة في المسائل المتعلقة بالوقف الخيري . وجوبى . مادة ٦٢٨ ق ١ لسنة ١٩٥٥ . لأجل لأعمال حكم المادة ٨٩ مرافعات من جواز تدخل النيابة في هذه الحالة . علة ذلك .
١٧٢٩	٢٩٧	( الطعن رقم ٣٥٩ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/٣٠ ) ... .. ٤ — اغفال تمثيل النيابة في دعوى الضرائب . أثره . بطلان الأحكام الصادرة فيها تعلق ذلك بالنظام العام . م ٨٨ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ .
١٨٩٩	٣٢٦	( الطعن رقم ٨٢٨ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٧ ) ... ..

الصفحة	القاعدة
--------	---------

## نظر الدعوى :

## (أولا) تكييف الدعوى :

١ - عدم تقييد المحكمة بتكييف الخصوم للدعوى .

٤١٣	٨٠	... .. (الطعن رقم ٧٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٩)
١٦٥٩	٢٨٥	... .. (والطعن ١٢٠ سنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٧/١١/١٠)

٢ - التزام محكمة الموضوع بإعطاء الدعوى الوصف القانوني الصحيح . عدم تقييدها في ذلك بتكييف الخصوم لها .

٩٠٩	١٥٦	... .. (الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/٥)
-----	-----	--------------------------------------------------

٣ - تكييف الخصوم للدعوى . لا يقيّد المحكمة . وجوب إعطائها التكييف الصحيح . مثال بشأن دعوى الحق ودعوى الحيازة .

١٤٧٠	٢٥٥	... .. (الطعن رقم ٧٧٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٦/٢٢)
------	-----	---------------------------------------------------

٤ - بيع ملك الغير . طلب المسالك بطلان العقد لهذا السبب . التكييف الصحيح للدعوى هو طلب عدم سرمان العقد في حقه م ٤٦٦ مدني . لا يعد هذا الطلب طلبا جديدا في الاستئناف .

١٦٥٩	٢٨٥	... .. (الطعن رقم ١٢٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٧/١١/١٠)
------	-----	----------------------------------------------------

## (ثانيا) ضم الدعوى :

١ - قضاء الحكم المطعون فيه في الدعوى الأصلية المرفوعة بتثبيت الملكية - بتدب خبير ، وتأيدها قضت به محكمة أول درجة برد وبطلان عقد التخرج المنسوب للدعية ورفض الإدعاء



الصفحة	المقابلة	
		بصفة هذا العقد في الدعوى المنضمة . قضاء غير منه للتصومة كلها . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض استقلالا .
٢٨٩	٧٦	( الطعن رقم ٧٣٤ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٨ ) .. .. ٢ - استئناف الحكم الذي قضى بتخفيض الأجرة مع نذب غير لتقدير الفروق المستحقة للمستأجر . القضاء بعدم جوازه صحيح . لا يغير من ذلك استئناف الحكم الصادر بالفروق وضم كلا الاستئنافين والفصل فيهما بحكم واحد .
٩٣٦	١٦٠	( الطعن رقم ٥٥٥ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٤/٦ ) .. .. ( ثالثا ) انعقاد الجلسة سرية : وجوب نظر الدعاوى الناشئة عن تطبيق أحكام القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ في جلسات سرية . مخالفة ذلك . بطلان الحكم . تعلق هذا البطلان بالنظام العام .
٢٨٠	٧٤	( الطعن رقم ٦٦٨ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٥ ) .. .. ( رابعا ) الدفاع في الدعوى : ١ - التزام المحكمة بتأجيل الدعوى في حالة تنازل المحامي عن التوكيل . م ١٣٥ من قانون المحاماة ٦١ لسنة ١٩٦٨ . انتفاء حكمته إذا كان الخصم قد وكل محاميا آخر وباشر الدعوى بالفعل
١٩٤	٤٦	( الطعن رقم ٦٣٦ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٧/١/١١ ) .. .. ٢ - إقرارات الذمة المالية . سرية . عدم جواز تداولها أو الاطلاع عليها لغير الجهات التي حددها المشرع . طلب ضمها

الصفحة	القاعدة	
		أمام محكمة الموضوع . لا يعتبر دفاعا جوهريا تقوم المحكمة بالرد عليه .
٥٨١	١٠٧	( الطعن رقم ٨٧٥ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٢٨ ) .. .. ٣ — المساءلة عن استعمال حق التقاضي أو الدفاع في الدعوى مناطه .
٨١٢	١٤٤	( الطعن رقم ٤٢٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٢٨ ) .. .. ٤ — الدفاع في الدعوى . العبرة بحقيقته ومرماه دون التسمية التي يطلقها عليه الخصوم . مثال في إيجار من الباطن .
١٧٥٠	٣٠٠	( الطعن رقم ٥٥١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/٧ ) .. .. ( خامسا ) شطب الدعوى :
		١ — شطب الدعوى . تخلف المحكوم عليه عن الحضور بعد التعجيل ودون أن يقدم مذكرة بدفاعة . بدء سريان ميعاد للطعن في الحكم في هذه الحالة من تاريخ إعلانه لا من تاريخ صدوره . ٢١٣ مرافعات .
١٦٧٣	٢٨٨	( الطعن رقم ١٠٢ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٧/١١/١٥ ) .. .. ( سادسا ) تقديم المذكرات :
		١ — تقديم مذكرات خلال فترة حيز الدعوى للحكم وبعد انقضاء الأجل المصرح فيه بذلك . عدم تعويل الحكم على ما جاء بها . لا إخلال بحق الدفاع .
٣٤١	٦٩	( الطعن رقم ٥٦٤ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٢ ) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		٢ - تقديم مذكرة بعدم حجز الدعوى للحكم دون تصريح أو اطلاع الخصم الآخر عليها . اغفال المحكمة بحث ماورد بها من دفاع . لا قصور .
١٠١٢	١٧٣	(الطعن رقم ٦٩٠ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٤/٢٠) ... ..
		٣ - عدم تعويل المحكمة على المذكرة المقدمة من أحد الخصوم . نعى الخصم الآخر على المحكمة بقبولها تلك المذكرة لا محل له .
١٦٤٤	٢٨٣	(الطعن رقم ٥ لسنة ٤٦ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٩٧٧/١١/٩)
		(سابعاً) إعادة الدعوى للرافعة .
		١ - إعادة الدعوى للرافعة . استقلال محكمة الموضوع بتقدير مدى الجدية .
١٩٤	٤٦	(الطعن رقم ٦٣٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/١/١٩) ... ..
		٢ - إعادة الدعوى للرافعة . وجوب دعوة الخصوم للاتصال بها . تحقيق ذلك بإعلانهم أو بحضورهم النطق بالقرار . إثبات حضور الخصوم قبل تحرير قرار إعادة الدعوى للرافعة . لا يفسد أن يكون إثباتا لحضورهم وقت النطق بالقرار .
٢٢٤	٥٠	(الطعن رقم ٤٠٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/١/١٢) ... ..
		٣ - بطلان الإجراءات لعدم إعلان أحد الخصوم بقرار إعادة الدعوى للرافعة . نسبي . لا يجوز لغيره من الخصوم التمسك به .
٢٢٤	٥٠	(الطعن ٤٠٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/١/١٢) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		٤ - تقديم مذكرة دون تصريح بعد حجز الدعوى للحكم . إعادة القضية للرافعة . أثره . اعتبار الدفاع الوارد بالمذكرة مطروحا في الأوراق .
٥٢٩	٩٨	( الطعن رقم ٤٩٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٢٢ ) .. .. ٥ - مكتب المحامي الموكل عن الخصم . اعتباره محلا مختارا له في درجة التقاضي الموكل فيها . جواز إعلانه بانقرار الصادر بإعادة الدعوى للرافعة في هذا المحل .
١١٥٨	١٩٩	( الطعن رقم ٧٢٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/١٠ ) .. .. ٦ - انتهاء الحكم إلى أن الاستئناف قد رفع بعد المعيار . لا محل للاستجابة إلى طلب الإعادة للرافعة لبحث الموضوع .
١٣٥٤	٢٣٤	( الطعن رقم ٣٦ لسنة ٤٥ ق «أحوال شخصية» - جلسة ١٩٧٧/٦/١ ) .. ..  (ثامنا) الإجراءات بعد الإحالة .  وجوب إحالة الدعوى عند القضاء بعدم الاختصاص . التزام المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها . أثره . ما تم صحيحا من إجراءات قبل الإحالة يبقى صحيحا . على المحكمة المحال إليها الدعوى متابعة الإجراءات من حيث انتهت . مثال بشأن استئناف .
٦٨١	١٢٤	( الطعن رقم ٦٦٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/١٦ ) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		المسائل التي تعترض سير الخصومة .
		(أولا) وقف الدعوى .
		١ - لمحكمة الموضوع تقدير مدى جدية طلب وقف الدعوى وفقا للمادة ١٢٩ مرافعات :
١٦٦	٤٣	(الطن رقم ١١٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٧/١/٥) ... ..
		٢ - دعوى المستاجر باسترداد ما دفعه زائدا عن الأجرة القانونية . جواز رفعها على استقلال أو مندمجة مع دعوى تخفيض الأجرة . لا محل لتعليق الفصل فيها على صورة الحكم بتخفيض الأجرة نهائيا .
١٦٦	٤٣	(الطن رقم ١١٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٧/١/٥) ... ..
		٣ - الحكم بوقف الدعوى لتعلق الفصل فيها على إثبات العلاقة الإيجارية بمعرفة لجنة الفصل في المنازعات الزراعية . ماهيته : وجوب التزام المحكمة به وبالقرار الذي تصدره اللجنة لا يغير من ذلك خروج هذه المسألة من اختصاص اللجنة .
١٨٥٢	٣١٧	(الطن رقم ٦١٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٧/١٢/٢١) ... ..
		٤ - الوقف الاتفاقى المقرر في المادة ٢٩٢ مرافعات سابق . اختلافه في نطاقه ومناطه عن أحكام الوقف طبقاً لقانون ١٤ لسنة ١٩٦٢ . وقف الدعوى اتفاقاً . أثره . وجوب تطبيق أحكام قانون المرافعات . وقف الدعوى مرة أخرى تطبيقاً ١٤ لسنة ١٩٦٢ . لا أثر له على الدفع السابق الذى تمسك به

الصفحة	القاعدة	
٣٧٥	٧٣	<p>به الخصم باعتبار المستأنف تاركاً استئنافه لتعجيله من الوقف بعد الميعاد .</p> <p>( الطعن رقم ٥٨٦ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٥ )</p> <p>٥ — الحكم بوقف السير في الدعوى طبقاً للمادة ١٢٩ مرافعات . مناطه .</p>
٨٣٧	١٤٨	<p>( الطعن رقم ٣٨٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٣٠ )</p> <p>٦ — وقف الدعوى طبقاً للمادة ١٢٩ مرافعات . جوازي .</p> <p>للحكمة حسبما تستبينه من جدية المنازعة في المسألة الأولية الخارجية عن حدود اختصاصها .</p>
٨٨٥	١٥٤	<p>( الطعن رقم ١٥١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/٥ )</p> <p>٧ — الدعوى المدنية . وجوب الحكم بوقف السير فيها عند رفع الدعوى الجنائية عن ذات الفعل حتى يفصل نهائياً في الدعوى الجنائية . تعلق هذه القاعدة بالنظام العام . لا يغير من ذلك أن تكون الدعوى الجنائية قد رفعت أثناء نظر الاستئناف في الدعوى المدنية .</p>
١٨٨٢	٣٢٢	<p>( الطعن رقم ٤٩٦ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٦ )</p> <p>” اعتبار الدعوى كأن لم تكن “ .</p> <p>١ — الطعن على استقلال في الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة . شرطه . م ٢١٢ مرافعات القضاء بإلغاء . الحكم الابتدائي الصادر باعتبار الدعوى كأن لم تكن وبإعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة للفصل فيها . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض استقلاً . لا عبرة بنطاق الخصومة في الاستئناف .</p>
٢٠٧	٤٧	<p>( الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/١/١١ )</p>



الصفحة	القاعدة	
		٢ - قضاء محكمة أول درجة باعتبار الدعوى كأن لم تكن لعدم تنفيذ المدعى ما أمرت به المحكمة بعد انقضاء مدة الوقف الجزائي . أمر جوازي للمحكمة . وجوب ممارسة المحكمة الاستئنافية لسلطانها في مراقبة تقدير محكمة أول درجة من الناحيتين القانونية والموضوعية .
١٠٤٦	١٧٩	(الطن رقم ٥٠٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/٢٦) ... .. (ثانيا) انقطاع سير الخصومة .
		١ - بطلان الإجراءات التي تم بعد قيام سبب انقطاع سير الخصومة . بطلان نسبي . عدم جواز التمسك به لغير من شرع الانقطاع لحمايتهم .
٤٩٤	٤٦	(الطن رقم ٦٣٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/١/١١) ... .. ٢ - البطلان المترتب على فقدان أحد الخصوم صفته في الدعوى . بطلان نسبي مقرر لصالح من شرع الانقطاع لحمايتهم .
٨٨٥	١٥٤	(الطن رقم ١٥١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/٥) ... .. ٣ - بلوغ القاصر سن الرشد أثناء سير الدعوى . استمرار والدته في تمثيله دون تنبيه المحكمة لتحقيق صحتها باعتبار أن نيابتها عنه أصبحت اتفاقية بعد أن كانت قانونية . عدم جواز إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٥٢٤	٣٦٥	(الطن رقم ٣٨٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٦/٢٨) ... ..

الرقعة	القاعدة	
		(ثالثا) ترك الخصومة .
		١ — ترك أحد الطاعنين للخصومة أمام محكمة النقض في موضوع غير قابل للتجزئة . تمسك المطعون عليه بطلب قبول الترك . لا مصلحة فيه . علة ذلك . م ٢١٨ مرافعات .
٨٩٧	١٥٥	( الطعن رقم ٣٦ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٤/٥ ) .. .. .
		٢ — تنازل العامل عن دعواه قبل رب العمل . ثبوت أنه تضمن تنازله عن حقوق له ناشئة عن عقد العمل . إثبات الحكم بتركه للخصومة — خطأ . م ٦ ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ .
١٢٦٤	٢١٧	( الطعن رقم ٤٤٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٢١ ) .. .. .
		٣ — ترك الخصومة قبل أحد الخصوم في الدعوى . أثره . عدم جواز اختصاصه في الطعن بالنقض .
١٥٩٢	٢٧٥	( الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/١ ) .. .. .
		( رابعا ) سقوط الخصومة :
		١ — الخصومه فيما يتعلق بسقوطها . قابلية للتجزئة . م ١٣٦ من قانون المرافعات الحالي . شرطه . عدم قابلية الدعوى للتجزئة . أثره . سقوط الخصومة بالنسبة لبعض المدعى عليهم يستتبع سقوطها بالنسبة للآخرين .
٧٥٤	١٣٥	( الطعن رقم ٤٥٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٢٢ ) .. .. .
		٢ — قضاء محكمة أول درجة بطلان عقد البيع الصادر من المورد ورفض الدعوى بصحته وفقائه موضوع غير قابل

الصفحة	القائمة	
		للتجزئة . سقوط الخصومة في الاستئناف بالنسبة لبعض المستأنف عليهم . أثر سقوطها بالنسبة للباقيين .
٧٥٤	١٣٥	(الطعن رقم ٤٥٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٢٢) ... ٣ — حضور بعض الورثة المستأنف عليهم بعد إعلانهم أمام محكمة الاستئناف . عدم جواز اعتبارهم نائبيين عن من لم يعلن منهم . سقوط الخصومة بالنسبة للآخرين في موضوع غير قابل للتجزئة . أثره . سقوطها بالنسبة للآخرين .
٧٥٤	١٣٥	(الطعن رقم ٤٥٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٢٢) ... ٤ — النعي بانعدام مصلحة أحد المستأنف عليهم في إبداء الدفع بسقوط الخصومة . عدم جواز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض .
٧٥٤	١٣٥	(الطعن رقم ٤٥٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٢٢) ... ٥ — النعي بتنازل بعض المستأنف عليهم عن الدفع بسقوط الخصومة . سلب جديد . عدم جواز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .
٧٥٤	١٣٥	(الطعن رقم ٤٥٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٢٢) ... ٦ — الإجراء المانع من سقوط الخصومة . شرطه . أن يكون صحيحا أو يصحح صحيحا لعدم التمسك ببطلانه في الوقت المناسب .
٩٠٩	١٥٦	(الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/٥) ...



الصفحة	القاعدة	
		٧ - نقض الحكم . أثره . خضوع الخصومة أمام محكمة الإحالة للسقوط والانقضاء من تاريخ صدور حكم النقض . وفاة محامي الخصم الصادر لصالحه حكم النقض . لا يعد من قبل القوة القاهرة التي يستحيل بها السير في الخصومة .
١٧١٧	٢٩٤	( الطعن رقم ٦٢٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٧/١١/٢٩ ) .. ..
		بعض أنواع الدعاوى :
		( أولا ) الدعوى المباشرة :
		١ - مسئولية شركة التأمين قبل المضرور من حوادث السيارات ، على أساس الدعوى المباشرة . عدم قيامها إلا إذا تحققت مسئولية المؤمن له .
٤٦٣	٨٨	( الطعن رقم ١٢٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/١٥ ) .. ..
		٢ - حق المؤمن له في الرجوع على المؤمن بمقتضى عقد التأمين . استقلاله عن حق المضرور في الرجوع على المؤمن عليه بدعوى مباشرة . ق ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ من حوادث السيارات .
٦٣٠	١١٥	( الطعن رقم ٣٣ سنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٧ ) .. ..
		ثانيا ) الدعوى غير المباشرة :
		١ - الدعوى غير المباشرة . نطاقها . المستأجر طلب إبطال عقد مستأجر آخر لذات العين استنادا إلى إبرام المؤجر له تحت تأثير الإكراه .
١١٣٥	١٩٥	( الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/٤ ) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		٢ — الدعوى غير المباشرة . وجوب اختصاص المدعى فيها م ٢/٢٣٥ مدنى للمدين مباشرة الدعوى بنفسه أو تركها للدائن ببشرها عنه . مثال فى إيجار .
١١٣٥	١٩٥	(الظن رقم ٢٠٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٤) .. ..
		(ثالثا) دعوى الضمان :
		٣ — دعوى التعريض المستحق للمضروور قبل المؤمن والمؤمن له . اختلافها عن دعوى الضمان الموجهة من المؤمن له قبل المؤمن .
٦٣٠	١١٥	(الظن رقم ٢٣ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٧) .. ..
		(رابعا) دعوى عدم نفاذ التصرف :
		١ — دعوى عدم نفاذ التصرف . أركانها .
١٩٤	٤٦	(الظن رقم ٦٣٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٧/١/١١) .. ..
		٢ — طالب الدائن المرتهن للعقار شطب تسجيل تليه نوع الملكية والإجراءات التالية له التى اتخذها دائن آخر ضد المدين . لا يحول دون طالب هذا الدائن الأخير عدم نفاذ عقد الرهن فى حقه .
١٩٤	٤٦	(الظن رقم ٦٣٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٧/١/١١) .. ..
		٣ — سقوط دعوى عدم نفاذ التصرف بالتقادم الثلاثى بدء سريانه من تاويخ علم الدائن بصدور التصرف وإعصار المدين والنقض الواقع منه . م ٢٤٣ مدنى .
١٩٤	٤٦	(الظن رقم ٦٣٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٧/١/١١) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		<p>ع — عدم نفاذ تصرف المدين قبل الدائن . م ٢٣٧ مدني . عدم وروده على الأحكام الصادرة ضد المدين .</p>
٩٦٢	١٦٤	<p>(الطعن رقم ١٦ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٣/٤/١٩٧٧) .. .. ه — الطعن بعدم نفاذ التصرف . عدم قبول الادعاء من بعد يصورية العقد . علة ذلك . جواز الجمع بينهما في دعوى واحدة .</p>
١١٢٥	١٩٤	<p>(الطعن رقم ٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ٤/٥/١٩٧٧) .. .. (خامسا) دعوى الحلول :</p> <p>١ — رجوع الوارث بمسأداه من ديون التركة على باقي الورثة . أما إن يكون بدعوى الحول أو بالدعوى الشخصية . هذه الدعوى الأخيرة أساسها الفضالة أو الإبراء بلا سبب . حكم كل منهما . مثال بشأن طلب الفوائد .</p>
٥٤٨	١٠١	<p>(الطعن رقم ٥١٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ٢٣/٢/١٩٧٧) .. .. (سادسا) دعوى التزوير الأصلية :</p> <p>٢ — دعوى التزوير الأصلية . القصد منها . درء الاحتجاج بمحرر مزور . الاحتجاج بالفصل بمحرر في نزاع قائم . وجوب سلوك طريق الادعاء بالتزوير في ذات الدعوى .</p>
١٦٦	٤٣	<p>(الطعن رقم ١١٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ٥/١/١٩٧٧) .. ..</p>



الصفحة	القاعدة	
		رسوم الدعوى :
		اشتمال الدعوى على طلبات متعددة معلومة القيمة ناشئة من سند واحد أو من سندات مختلفة . تقدير الرسم ، كفيته . ق ٩٠ لسنة ١٩٤٤
١٠٢٨	١٧٦	(الظن رقم ٧١٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/٢٣) .. .. وراجع : (رسوم "رسوم قضائية" ) .
		مصرفات الدعوى :
		عدم تسليم المدعى عليها في دعوى صحة التعاقد بالحق المدعى به قبل رفع الدعوى . انقضاء بإلزامها المصروفات . لا خطأ .
١٠٠٠	١٧١	(الظن رقم ١٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/٢٠) .. ..
		دفع غير المستحق
		١ — دعوى المستأجر باسترداد مادفعه زائدا عن الأجرة القانونية . جواز رفعها على استقلال أو مندمجة مع دعوى تخفيض الأجرة . لا محل لتعليق الفصل فيها على صيرورة الحكم بتخفيض الأجرة نهائيا .
١٦٦	٤٣	(الظن رقم ١١٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٧/١/٥) .. .. ٢ — الأجرة التي حصلها المؤجر بالزيادة على الأجرة القانونية . جواز ردها فوراً أو استقطاعها من الأجرة الحالية أو المستقبلية . ق ٦٢ لسنة ١٩٤٧ .
١٧٤	٤٤	(الظن رقم ٤٦٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٧/١/٥) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		٣ - دعوى المستأجر باسترداد ما دفع زائدا عن الأجرة القانونية . جواز رفعها تبعا لدعوى تخفيض الأجرة أو بدعوى مستقلة . جواز رفعها بعد انتهاء العلاقة الإيجارية .
٩٣٦	١٦٠	(الطن رقم ٥٥٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/٦) ... ..
		٤ - الحكم بفسخ البيع . أثره . للمشتري استرداد ما دفعه من الثمن تطبيقا للمادة ١٨٢ مدني . انقضاء العقد من تلقاء نفسه . استرداد المشتري لما دفعه من ثمن في هذه الحالة . اعتباره من آثار انقضاء العقد طبقا للمادة ١٦٠ مدني .
٢١١	٤٨	(الطن رقم ٢٥٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/١/١١) ... ..
		تقديم الدعوى :
		١ - دعوى براءة الذمة من الدين . لا تقطع تقديم الحق في طلب استرداد ما تم تحصيله .
٨١٢	١٤٤	(الطن رقم ٤٣٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٣/٢٨) ... ..
		٢ - وقف تنفيذ عقوبة الغرامة بعد سداد المتهم لها . الدعوى بطلب استردادها . سقوطها بانقضاء خمس عشرة سنة من تاريخ وقف تنفيذ العقوبة . لا عمل لأعمال نص المادة ١٨٧ مدني . علة ذلك .
٩٢٧	١٥٨	(الطن رقم ٢٧٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/٥) ... ..
		٣ - تقديم الحق في المطالبة برد الضرائب والرسوم التي دفعت بغير حق . م ٣٧٧/٢ مدني . شرطه . بدء سريان التقديم من تاريخ الدفع دون توقف على علم الطالب بحقه في الرد .
١٥٩٩	٢٦٤	(الطن رقم ٤٦٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٧/٦/٢٧) ... ..

الصفحة	القاعدة	دفع
		١ - الدفع بعدم اختصاص المحكمة محليا . عبء إثباته . يقع على عاتق المدعى عليه مبدئى الدفع .
٢٣٢	٥١	(الطن رقم ٢٨ لسنة ٤٥ ق "أحوال شخصية" جلسة ١٢/١/١٩٧٧ .. ٢ - الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة . جواز إبدائه في أية حالة كانت عليها الدعوى ولو أمام محكمة الاستئناف . القول بأن مدير المصلحة الحكومية ارتضى اختصاصه كممثل لها أمام محكمة أول درجة . لا محل له .
٢٥٣	٧٠	( الطن رقم ٣٢٥ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٢/٢/١٩٧٧ ) .. .. ٣ - الدفع بطلان الإجراءات أمام محكمة أول درجة لتقص في أهلية أحد الخصوم . دفع شكلى . عدم التمسك به في صحيفة الاستئناف . أثره . سقوط الحق في إبدائه . حلة ذلك .
٦٩٧	١٢٧	(الطن رقم ٥١٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٦/٣/١٩٧٧) .. .. ٤ - الحكم الصادر في موضوع الدعوى . . يعتبر مشتملا حتما على قضاء ضمني في شأن الاختصاص النوعى . وجوب أن تقضى فيه المحكمة ولو لم يدفع به أحد من الخصوم .
٩٢١	١٥٧	(الطن رقم ٢٥٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ٥/٤/١٩٧٧) .. .. ٥ - الإجراء الباطل بطلانا غير متعلق بالنظام العام . اعتباره صحيفا طالما لم يتمسك صاحب المصلحة بالبطلان في الوقت المناسب .
٩٠٩	١٥٦	(الطن رقم ١٩٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ٥/٤/١٩٧٧) .. .. ٦ - الدفع الذى يتعين على المحكمة بحثه . هو الدفع الصريح



القاعدة	المادة	
		الجازم . دفع الخصم بعدم إعلانه بتعجيل الدعوى بعد الانقطاع في ميعاد سنة . لا يعتبر دفعا بىطلان الإعلان الموجه إليه .
١٥٦	٩٠٩	(الطن رقم ١٩٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/٥) ... .. ٧ - تقض الحكم نقضا كليا والإحالة . أثره . عودة الخصوم إلى مراكمهم القانونية السابقة على صدوره . اعتبار أوجه الدفاع والدفع السابق إبداءها مطروحة على المحكمة دون حاجة إلى إعادة التمسك بها .
١٨٥	١٠٨٠	(الطن رقم ٥٠ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/٢٧) ... .. ٨ - الحكم برفض الدفع بعدم القبول لانتفاء المصلحة ولأسباب سائغة . الجدل الموضوعى فى ذلك . عدم جواز إثارتة أمام محكمة النقض . مثال فى إيجار .
١٩٥	١١٣٥	(الطن رقم ٢٠٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/٤) ... .. ٩ - سقوط أمر الأداء لعدم إعلانه خلال ستة أشهر . جزاء مقرر لمصاحبة المدين . عدم التمسك به فى صحيفة التظلم قبل التكلم فى الموضوع . أثره . سقوط الحق فيه . لا يغير من ذلك تمسك المتكلم بىطلان أمر الأداء .
٢١٠	١٢٢٠	(الطن رقم ٣٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/١٦) ... .. ١٠ - إغفال الفصل فى طلب موضوعى . وسيلة تداركه . الرجوع إلى ذات المحكمة للفصل فيه . إغفال الفصل فى دفع شكوى . اعتبار ذلك رفضا له . عدم جواز الطعن بالنقض فيما أغفل المحكم المطعون فيه الفصل فيه .
٢١٩	١٢٧٢	(الطن رقم ١٦٤ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/٢٥) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		الدفع بعدم الدستورية : راجع ( دستور ) .
		( ر )
		رسوم . رى . ريع رسوم
		الرسوم القضائية :
		١ - احتساب الرسم عند رفع الدعوى أو الاستئناف . كيفية . استئناف المحكوم لهم طالبين زيادة المبالغ المقض لهم بها . القضاء بتأييد الحكم المستأنف ، عدم استحقاق رسوم جديدة خلاف ما حصل منهم عند رفع الاستئناف .
٣٧٠	٧٢	( الطعن رقم ١٠٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٣ ) ... ..
		٢ - القضاء باعتبار عقد قسمة المأوى متبها استنادا إلى أن مدته سنة واحدة . وجوب احتساب الرسوم المستحقة على أساس ريع العقار عن مدة سنة . م ٣/٧٥ ق ٩٠ لسنة ١٩٤٤ .
٩٥٥	١٦٢	( الطعن رقم ٥٢٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/٧ ) ... ..
		٣ - الشريك في شركة التضامن هو المسئول شخصيا عن الضريبة . سبب التزامه هو القانون ، وليس عقد الشركة . طعن الشركاء في تقدير الأرباح . وجوب تقدير الرسم بالطلبات المعلومة القيمة لكل شريك على حدة .
١٠٢٨	١٧٦	( الطعن رقم ٧١٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/٢٣ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٤ — اشتمال الدعوى على طلبات متعددة معلومة القيمة ناشئة عن سند واحد أو عن سندات مختلفة . تقدير الرسم . كلفيته . ق ٩٠ لسنة ١٩٤٤ .
١٠٢٨	١٧٦	(الطن رقم ٧١٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/٢٢) .. .. ٥ — إقامة الطن الضريبي في ظل ق ٩٠ لسنة ١٩٤٤ . تسوية الرسوم المستحقة وتحصيل باقيها بعد العمل بالقانون ٦٦ لسنة ١٩٦٤ المعدل له . وجوب أعمال القانون الأخير بشأن تحديد فئة الرسم النسبي .
١٤٥٨	٢٥٣	(الطن رقم ١٨٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/٢٠) .. .. "التقادم المسقط للرسوم" ١ — سقوط الرسوم القضائية بالتقادم بمضى خمس سنوات المادة الأولى من القانون ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ .
٥٨٦	١٠٨	(الطن رقم ٥١٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/١) .. .. ٢ — إعلان قائمة الرسوم القضائية للصادر ضده أمر التقدير . قاطع للتقادم المسقط للرسوم .
٥٨٦	١٠٨	(الطن رقم ٥١٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/١) .. .. ٣ — أمر تقدير الرسوم القضائية . هو بمثابة حكم بالدين . صيورته نهائيا باستنفاد طرق الطعن فيه أو بفواتها . أثره . سقوط الرسوم المستحقة بانقضاء خمس عشرة سنة . م ٣٨٥ مدني .
٥٨٦	١٠٨	(الطن رقم ٥١٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/١) .. .. ٤ — طلب الإعفاء من الرسوم القضائية . لا يعتبر من قبيل المطالبة القضائية القاطعة للتقادم .
١١٠٤	١٩٠	(الطن رقم ١١٤ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٧/٥/٢) .. ..



الصفحة	القائمة	
		رسوم الشهر العقاري :
		١ - إشهار الإقرار بملكية العقار . خضوعه لرسم تسبي ٧ . / من قيمة العقار وقت التوثيق لا يغير من ذلك سبق انتقال الملكية للمقر له قبل الإقرار بها . ق ٥٢ لسنة ١٩٤٤ معدل بالقانون ١٣٥ لسنة ١٩٥٧
٦٢٥	١١٤	(الطنن رقم ٩١٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٣/٧) ... ..
		٢ - استحقاق رسوم تكميلية على المحرر الشهر . اختصاص أمين مكتب الشهر العقاري بإصدار أمر بتقديرها . لا محل للترقية بين حالة الخلاف على تقدير قيمة العقارات أو مبدأ استحقاق الرسم .
٦٢٥	١١٤	(الطنن رقم ٩١٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٣/٧) ... ..
		٣ - الواقعة المنشئة لاستحقاق رسوم التسجيل . هي التوثيق في العقود الرسمية أو التصديق على التوقيعات في العقود العرفية . اختصاص أمين مكتب الشهر العقاري بإصدار أمر بتقدير الرسوم التكميلية . مناطه . الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في التظلم من هذا الأمر . غير قابل للطعن .
١٩١٦	٢٢٩	(الطنن رقم ٧١٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٩) ... ..
		مسائل متنوعة :
		١ - بيع العقار في الحجز الإداري . وجوب افتتاح المزايمة بغطاء لا يقل عن الثمن الأساسي والمصروفات . رسم الدلالة النسبي . اختلافه عن المصروفات المشار إليها .
٦٣٤	١١٦	(الطنن رقم ١٠٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٧/٣/٩) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٢ — القضاء ببراءة ذمة المستورد من رسوم الترخيص لقيام السبب الأجنبي المانع من الاستيراد باعتبار الترخيص قائماً لمدة سريانه . عدم بيان الحكم لما إذا كان الترخيص قد تم استعماله في الميعاد . قصور .
١٥٢٩	٢٦٧	( الطعن رقم ١٢١ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٦/٦/٢ ) .. ..
		٣ — تقادم الحق في المطالبة برد الضرائب والرسوم التي دفعت بغير حق . م ٣٧٧/٢ مدني . شرطه . بدء سريان التقادم من تاريخ الدفع دون توقف على علم للطالب بحقه في الرد .
١٥١٩	٢٦٤	( الطعن رقم ٤٦٥ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/٢٧ ) .. ..
		٤ — القضاء السابق في مسألة أساسية بين ذات الخصوم . اكتسابه قوة الأمر المقضي . مثال بشأن الإعفاء من رسم الدعشة . لا عبرة باختلاف السنة في الدعوى بين مادام الأساس فيها واحداً .
١٥٨٧	٢٧٤	( الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٧/١٠/٢٤ ) .. ..
<b>رى</b>		
		لمفتش الرى إصدار قرار مؤقت بتعيين المستفيع بمسقى أو مصرف خاص من استعمال حقه عند الاعتداء عليه متى كان حائزاً للاق في السنة السابقة على الشكوى . م ١٥ ق ٦٨ لسنة ١٩٥٣ . الفصل في أصل الحق ذاته . من اختصاص المحاكم العادية .
١٥٧٦	١٢٣	( الطعن رقم ٥٧٤ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/١٥ ) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		بيع
		١ - اشتغال عقد الإيجار على الشرط الصريح الفاسخ . وحوب اعتبار العقد مفسوخا من تاريخ حصول المخالفة . الترام المستأجر بأداء الربيع لصاحب العين باعتباره غاصبا عن المدة اللاحقة . عدم تنفيد المحكمة بالأجرة المفق عليها .
٢٤٩	٥٤	(الطن رقم ٥٧٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١١/١/١٩٧٧) ... ..
		٢ - امتص دار المؤجر أمر أداء بالأجرة ضد المستأجر عن الفترة اللاحقة لاعتبار العقد مفسوخا بتحقيق الشرط الصريح الفاسخ . صيرورة الحكم الصادر برفض التظلم منه نهائيا . عدم جواز حوالة المؤجر للطالبة بالبيع عن ذات الفترة . طلب الأجرة . لا يفيد التنازل عن الفسخ .
٢٤٩	٥٤	(الطن رقم ٥٧٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١١/١/١٩٧٧) ... ..
		٣ - وضع المشتري يده على العقار المبيع بعقد عرفي . حقه في مساءلة من استولى عليه عن الربيع . علة ذلك .
١٥٣٢	٢٦٦	(الطن رقم ٨٥٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ٢٨/٦/١٩٧٧) ... ..
		(س)
		سمسرة
		١ - رفض الحكم القضاء بأجرة السمسرة . استناده إلى مجرد أن البيع تم بثمن يقل عن الثمن الوارد بالتفويض الصادر من البائع للسمسار . إغفال الحكم بحث دور السمسار في إتمام الصفقة وسبب



الصفحة	القائمة	
		عقدتها بثمان أفل ، وما إذا كان البائع قد تنازل من التمسك بالبثمن الأعلى . قصور .
٣١٨	٦٥	(الطن رقم ٦٩٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٧/١/٣١) .. ..
		٢ — طالب السمسار إحالة الدعوى للتحقيق لإثبات وإثباته وصدق البيع وإثباته المعروف فيما يتعلق بأجر السمسرة . إخفاق الحكم الرد على هذا الطالب . قصور .
٣١٨	٦٥	(الطن رقم ٦٩٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٧/١/٣١) .. ..
		(ش)
		شركات . شفعة . شهر عقارى . شيوخ
		<u>شركات</u>
		شركات الأشخاص :
		١ — شركات الأشخاص ، ذات شخصية معنوية مستقلة عن الشركاء . مؤداة . إعلان الحجز الموقع على عقار مملوك للشركة وفاء لدين مستحق على الشريك ولو كانت أموالها مستغرقة بالديون .
٨٠٨	١٤٣	(الطن رقم ٤٤٠ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٢٨) .. ..
		٢ — الشريك في شركة التضامن هو المسئول شخصيا عن الضريبة . سبب التزامه هو القانون ، وليس عقد الشركة . طعن الشركاء في تقدير الأرباح . وجوب تقدير الرسم بالطلبات المعلومة القيمة لكل شريك على حده .
١٠٢٨	١٧٦	(الطن رقم ٧١٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/٢٣) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		٣- ضريبة الأرباح التجارية. فرضها على كل شريك متضامن شخصيا في شركات التضامن أو التوصية. التزام هذا الشريك بتقديم الإقرار عن أرباحه. وجوب توجيه إجراءات ربط الضريبة إليه أو إلى من ينوبه من الشركاء أو الغير.
١١٥٠	١٩٧	(الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٤٤ ق- جلسة ١٩٧٧/٥/٧) ... ..
		٤- طعن مدير شركة التوصية في قرار لجنة الطعن الضريبي نيابة عن الشركاء المتضامين دون توكيل. غير مقبول. طعنه بهذه الصفة لا ينصرف إليه أو إلى الشركاء المتضامين.
١١٥٠	١٩٧	(الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٤٤ ق- جلسة ١٩٧٧/٥/٧) ... ..
شركات القطاع العام :		
		١- جواز تعيين موظفي الحكومة والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها في وظائف شركات القطاع العام. عدم جواز تجاوز مرتباتهم الأصلية بما لا يزيد على ١٠٪ منها. لا محل لأعمال قاعدة المساواة في هذا الخصوص.
١٤٣	٣٩	(الطعن رقم ٦٧٩ لسنة ٤١ ق- جلسة ١٩٧٧/١/١) ... ..
		٢- العاملون بشركات القطاع العام. وجوب تجميد مرتباتهم اعتبارا من تاريخ العمل باللائحة ٣٥٤ لسنة ١٩٦٢ حتى يتم تعادل الوظائف. لا يغير من ذلك أن تكون الإضافة للأجر في حدود نظام الشركة. قرار الشركة برفع أجور الطاعنين قبل التسوية أو بعدها. لا أثر له.
٤٣٦	٨٣	(الطعن رقم ٥٩٠ لسنة ٤١ ق- جلسة ١٩٧٧/٢/١٢) ... ..

الصفحة	القائمة	
		٣ — العاملون بالشركات التابعة للؤسسات العامة . تجييد مبيعاتهم اعتباراً من ١٩٦٢/١٢/٢٩ تاريخ العمل باللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ وحتى يتم التعادل . عدم استحقاقهم أية علاوات اجتماعية خلال تلك الفترة .
١٤٢٧	٢٤٧	(الطن رقم ٦١١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/١٢) ... .. ٤ — شراء الذمة المالية للشركة . خلافة الشركة المشترية لها خلافة تامة . اندماجها بعد ذلك في مؤسسة عامة . القضاء بقبول الدوى الموجهة لهذه المؤسسة الأخيرة . لاخطا . مثال بشأن تسليم صورة تنفيذية ثانية من الحكم .
٤٥٤	٨٧	(الطن رقم ٦١١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/١٥) ... .. ٥ — انتهاء خدمة العامل بشركات القطاع العام . ورودها على سبيل الحصر في المسادة ٧٥ من اللائحة ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ . ايس من بينها حالة اعتقال العامل . وجوب أداء أجره إليه طوال فترة الاعتقال .
٦١٢	١١٢	(الطن رقم ٣٣٩ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٦) ... .. ٦ — حظر الاستيراد من الخارج على القطاع الخاص . ق ٩٥ لسنة ١٩٦٣ . الاتجار فيما يستورده القطاع العام من السلع . غير محظور .
١٢١٤	٢٠٩	(الطن رقم ٨١١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/١٦) ... .. ٧ — تحول الشركة المؤتممة إلى شركة مساهمة . إشراف المؤسسة عليها . لا يفقدها شخصيتها الاعتبارية . عدم مسئولية المؤسسة عن التزامات الشركة .
١٣٣٥	٢٣٠	(الطن رقم ١١١ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٣٠) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		٨ - تأميم شركة التضامن تأميما نصفيا . أثره . تحويلها إلى شركة مساهمة . ضريبة الأرباح التجارية المستحقة عن فترة التأميم النصفى . اعتبارها ديناً في ذممة الشركة يدخل ضمن خصوم المنشأة .
١٣٣٥	٢٣٠	(الطعن رقم ١١١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/٣٠) ... ..
		٩ - اختصاص هيئات التحكيم . مناطه . ق ٦٠ لسنة ١٩٧١ . إضفاء الحكم صفة القطاع العام على الشركة الطاعنة دون بيان المصدر الذى استقى منه هذه الصفة . قصور .
١٢٠٨	٢٠٨	(الطعن رقم ٧٣٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/١٦) ... ..
		١٠ - دعوى التعويض عن إخلال العاملين بالشركات التابعة للتؤسسة العامة بالتزاماتهم . عدم سقوطها بالتقادم الثلاثى المقرر بالمادة ١٧٢ مدنى . علة ذلك .
١٨٦٧	٣١٩	(الطعن رقم ٤٢٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٧/١٢/٢١) ... ..
		التوكيل بالخصومة :
		صدور التوكيل للمحامى الطاعن بالنقض من المديرين المفوضين من رئيس مجلس إدارة البنك والمأذون لهما بتوكيل المحامين فى النقض . تغيير رئيس مجلس الإدارة . لا يوجب صدور توكيل آخر . إدماج بنك آحر فى البنك الطاعن . لا أثر له .
١٣٩٩	٢٤٢	(الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٧/٦/٨) ... ..

الصفحة	القاعدة	شفعة
		<p>١ - الإنذار الرسمي الموجه من البائع أو المشتري إلى الشفيع .  مشمولاته . م ٩٤١ مدني . عدم وجوب بيان حصة كل مشتر  في البيع على الشيوع . عدم بيان الموطن الأصلي للمشتري مع  بيان موطنهم المختار في الإنذار . لا بطلان .</p>
٦٤٦	١١٨	<p>( الطعن رقم ٤٥٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٣/٩ ) ... ..</p> <p>٢ - ادعاء الطاعن - الشفيع - بأنه قد تم التراضي على أخذ  العقار بالشفعة . عدم جواز إبداء هذا الدفاع لأول مرة أمام  محكمة النقض .</p>
٦٤٦	١١٨	<p>( الطعن رقم ٤٥٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٣/٩ ) ... ..</p> <p>٣ - بطلان الإعلان . نسبي . زواله بتحقيق الغاية من الإجراء  أو بالتزول الصريح أو الضمني . مثال بشأن إعلان الرغبة في الأخذ  بالشفعة .</p>
٧٠٥	١٢٨	<p>( الطعن رقم ٥٤٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٣/١٦ ) ... ..</p> <p>٤ - ثبوت أن تدخل الخصوم في دعوى الشفعة كان تدخلا  هجوميا . لا أثر لمسا أسبقوه من وصف على هذا التدخل بأنه انضمامي .  العبرة بحقيقة التدخل ومرماه .</p>
١٠٥٠	١٨٠	<p>( الطعن رقم ٧١٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/٢٦ ) ... ..</p> <p>٥ - إيداع الشفيع الثمن الحقيقي للعقار المشفوع فيه . وجوب  أن يتم بخزينة المحكمة المختصة بنظر دعوى الشفعة . حصول  الإيداع بخزينة المحكمة الجزئية الكائن بدائرتها العقار رغم أن</p>

الصفحة	القاعدة	
		المحكمة الابتدائية هي المختصة بنظر الدعوى . أثره . سقوط الحق في الأخذ بالشفعة .
١٧٩٤	٣٠٦	(الطعن رقم ٣٧٦ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/١٤) ... ..
<b>شهر عقارى</b>		
		١ — إظهار الإقرار بملكية العقار . خضوعه لرسم نسبي ٧٪ من قيمة العقار وقت التوثيق . لا يغير من ذلك سبق انتقال الملكية للمقر له قبل الإقرار بها . ق ٥٢ لسنة ١٩٤٤ معدل بالقانون ١٣٥ لسنة ١٩٥٧
٦٢٥	١١٤	(الطعن رقم ٩١٧ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٣/٧) ... ..
		٢ — استحقاق رسوم تكميلية على المحرر الشهر . اختصاص أمين مكتب الشهر العقارى بإصدار أمر بتقديرها . لا محل للفرقة بين حالة الخلاف على تقدير قيمة العقارات أو مبدأ استحقاق الرسم .
٦٢٥	١١٤	(الطعن رقم ٩١٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٧) ... ..
		٣ — الواقعة المنشئة لاستحقاق رسوم التسجيل . هي التوثيق في العقود الرسمية أو التصديق على التوقيعات في العقود العرفية . اختصاص أمين مكتب الشهر العقارى بإصدار أمر تقدير الرسوم التكميلية . مناطه . الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في التظلم من هذا الأمر . غير قابل للطعن .
١٩١٦	٣٢٩	(الطعن رقم ٧١٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٩) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		٤ - الحلول محل الدائن المرتهن فى الحق المضمون بالرهن . عدم جواز التمسك بالرهن فى مواجهة الغير إلا بالتأشير بالحلول على هامش القيد الأصيل . م ١٠٥٣/٢ مدنى . لا شأن لذلك بنفاذ الحلول قبل الغير .
٧٤٥	١٣٤	( الطعن رقم ٣٨٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٢٢ ) ... ..
		٥ - منع جهات الشهر العقارى من تسجيل العقود التى تزيد قيمتها على ١٥٠٠ ج أو التأشير عليها بأى إجراء ما لم تكن موقعا عليها من محام مقبول أمام المحاكم الابتدائية . م ٨٨ من القانون ٦١ لسنة ١٩٦٨ . عدم سريان هذا النص على المحاكم عند نظر الدعاوى بصحة ونفاذ هذه العقود .
٨٩٧	١٥٥	( الطعن رقم ٣٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/٥ ) ... ..
		٦ - تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد . أثره . ماهية التسجيل . قيد الصحيفة بأمورية الشهر العقارى وختمها بخاتم الصلاحية لشهر . إجراء تمهيدى . لا يعنى تمام التسجيل .
١٤٤٢	٢٥٠	( الطعن رقم ١٨٥ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٧/٦/١٥ ) ... ..
<u>شيوخ</u>		
		١ - تأجير المال الشائع . حق للأغلبية المطلقة للشركاء . الإيجار الصادر من أحدهم للعين كلها أو لجزء مفرز منها . صحيح نافذ بينه وبين المستأجر . عدم سريانه فى حق باقى الشركاء .
١٨٤٦	٣١٦	( الطعن رقم ٥٨٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٦/١٢/٢١ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٢ - الاختصاص الانفرادى للجان الفصل فى المنازعات الزراعية . مناطه . المنازعة بشأن عدم نفاذ عقد الإيجار الصادر من أحد الشركاء على الشيوخ قبل باقى الشركاء . الاختصاص بنظرها للمحاكم العادية دون اللجان .
١٨٤٦	٣١٦	( الطعن رقم ٥٨٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/١٢/٢١ ) ... .. ( ص ) صلح . صورية صلح ١ - تصديق المحكمة على عقد الصلح . ماهيته . لا يعد قضاء له حجية الشيء المحكوم فيه . البيع الذى سبق أن تحرر بشأنه عقد صلح صدقت عليه المحكمة . القضاء بإلغائه لأنه فى حقيقته وصية . لا خطأ . ( الطعن رقم ٤٦٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/١/٣١ ) ... .. ٣٢٨ ٦٧ ٢ - إدارة نزع الملكية بمصلحة المساحة . هى المصلحة المنوط بها القيام بإجراءات نزع الملكية . تتعلق بإجراءاتها بالنظام العام . الجهة المستفيدة بنزع الملكية . يتمتع عليها المساومة أو التصالح على مقدار التعويض استقلالاً . ( الطعن رقم ٥١٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/١٦ ) ... .. ١٢٠١ ٢٠٧

الصفحة	القاعدة	صورىة
		١ - تصديق المحكمة على عقد الصلح . ماهيته . لا يعد قضاء له حجىة الشىء المحكوم فىه . البىع الذى . بق أن تحرر بشأنه عقد صلح صدقت علىه المحكمة . القضاء بإلغائه لأنه فى حقيقتة وصية . لا خطأ .
٣٢٨	٦٧	( الطعن رقم ٤٦٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/١/٣١ ) ... ..
		٢ - البائع فى البىع الصورى . اعتباره من الغير بالنسبة لعقد البىع الصادر من المشتري الصورى . له إثبات صورية البىع الآخر بكافة طرق الإثبات القانونية .
٣٢٨	٦٧	( الطعن رقم ٤٦٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/١/٣١ ) ... ..
		٣ - تمسك الخلف الخاص بالعقد الصورى . شرطه . أن يكون حسن النية . م ١/٢٤٤ مدنى . ثبوت سوء نيته بأن كان يعلم وقت تعامله بصورية العقد الظاهر . أثره . سرىان العقد الحقيقى فى حقه .
٣٢٨	٦٧	( الطعن رقم ٤٦٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/١/٣١ ) ... ..
		٤ - رفع دعوى أصلىة بىطلان الحكم . شرطه . تجرد الحكم من أركانه الأساسية . ادعاء الدائن صورية الحكم الصادر ضد مدينه . لا يفقده الأركان الأساسية للأحكام .
٩٦٢	١٦٤	( الطعن رقم ١٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/١٣ ) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		٥ - الدهوى بصورىة عقد الإيجار . اختصام المستأجر ففى دون المؤجر . لأثرله على قبول الدهوى . للاحقية للحكم الصادر فىها قبله .
١١٢٥	١٩٤	( الطعن رقم ٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/٤ ) ... .. ٦ - الطعن بعدم نفاذ التصرف . عدم قبول الإدعاء من بعد بصورىة العقد . علة ذلك جواز الجمع بينهما فى دهوى واحدة .
١١٢٥	١٩٤	( الطعن رقم ٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/٤ ) ... .. ٧ - الحكم بصورىة عقد إيجار استنادا إلى قرائن عدة وشهادة شاهد . كفاية الشهادة لحمل قضائه . النعى على القرائن . غير متبع .
١١٢٥	١٩٤	( الطعن رقم ٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/٤ ) ... .. ٨ - الطعن بالصورىة الذى يجب على المحكمة بحثه والبت فيه . وجوب أن يكون صريحا جازما . مجرد الطعن بالتواطؤ والاحتيال . لا يفيد . علة ذلك . مثال فى إيجار .
١١٣٥	١٩٥	( الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/٤ ) ... ..

( ض )

ضرائب

( أولا ) ضريبة الأرباح التجارية والصناعية :

١ - أجر العامل . جواز تقديره على أساس نسبة معينة من  
الأرباح . وجوب خصم هذه الأجور من وعاء الضريبة على  
الأرباح التجارية للنشأة . فائض الأرباح بعد التوزيع . القرار

الصفحة	القائمة	
		الجمهورى ١٣٥٠ لسنة ١٩٦٢ . عدم خضوعه لضريبة الأرباح التجارية .
٤٤٤	٨٥	(الطن رقم ٧٠٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/١٢ ) ... .. ٢ - تأجير الوحدات السكنية المقروشة قبل صدور القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن إيجار الأماكن والقانون ٧٨ لسنة ١٩٧٣ المعدل للقانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ . عدم خضوعه لضريبة الأرباح التجارية والصناعية طالما أنه غير مصحوب بأعمال قصد بها خدمة غرض تجارى . علة ذلك .
٤٨١	٩٢	(الطن رقم ٨٠ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/١٩ ) ... .. ٣ - مسئولية المتنازل له التضامنية من الضرائب المستحقة على المنشأة المتنازل عنها . تحقها بمجرد حصول التنازل . لا عبرة باستمرار المتنازل في ممارسة ذات النشاط أو تغييره .
٦٠٩	١١١	(الطن رقم ٥٣٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٧/٣/٥ ) ... .. ٤ - الممول الخاضع لقواعد الربط الحكى فى القانون ٥٥ لسنة ١٩٦٧ جواز اختياره المحاسبة على أساس أرباحه الفعلية . شرطه . تقديم طلب بذلك فى الميعاد المحدد . لا يثنى عن ذلك تمسك الممول بهذا الطلب أثناء نظر النزاع فى أى مرحلة من مراحل .
١١٥٤	١٩٨	(الطن رقم ٨٣١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/٧ ) ... .. ٥ - ضريبة الأرباح التجارية . فرضها على كل شريك متضامن شخصيا فى شركات التضامن أو التوصية . الترام هذا

الصفحة	القاعدة	
		الشريك بتقديم الإقرار عن أرباحه . وجوب توجيه إجراءات ربط الضريبة إليه أو إلى من ينوبه من الشركاء أو الغير .
١١٥٠	١٩٧	( الملحق رقم ٢٠٠ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٧ ) ... ..
		٦ — تأميم شركة التضامن تأميا نصفيا . أثره . تحولها إلى شركة مساهمة . ضريبة الأرباح التجارية المستحقة عن فترة التأميم النصفى . اعتبارها ديناً في ذمة الشركة يدخل ضمن خصوم المنشأة .
١١٢٨	٢٣٠	( الملحق رقم ١١١ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٣٠ ) ... ..
		( ثانيا ) ضريبة كسب العمل :
		المكافأة السنوية التي تمنح للعمدة . ق ٥٩ لسنة ١٩٦٤ . عدم خضوعها لضريبة كسب العمل . علة ذلك . مؤداه . عدم دخولها في وعاء الضريبة العامة على الإيراد .
٧١٤	١٣٠	( الملحق رقم ٥٣٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/١٩ ) ... ..
		( ثالثا ) الضريبة العامة على الإيراد :
		١ — الضرائب المباشرة التي تخضع من وعاء الضريبة العامة . ماهيتها . ضريبة التركات ورسم الأيلولة . عدم جواز خصمها من وعاء الضريبة على الإيراد . علة ذلك .
٦٦٠	١٢٠	( الملحق رقم ١٠١ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/١٢ ) ... ..
		٢ — المكافأة السنوية التي تمنح للعمدة . ق ٥٩ لسنة ١٩٦٤ . عدم خضوعها لضريبة كسب العمل . علة ذلك مؤداه . عدم دخولها في وعاء الضريبة العامة على الإيراد .
٧١٤	١٣٠	( الملحق رقم ٥٣٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/١٩ ) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		٣ — قسمة المهايأة . اختصاص الممول بالإنتفاع بمنزل معين بالإقامة فيه مقابل انتفاع اخوته بحصته في منزلين آخرين . إعفاء الإيراد المفترض من المنزل الذي اختص به من الضريبة العامة على الإيراد واستبعاد إيراد ما ينحصر في المنزلين الآخرين من وعائها . لاخطأ .
١١٨٣	٢٠٣	(الطن رقم ٥٩١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٤/٥/١٩٧٧) ... ..
		٤ — تقدير وعاء الضريبة العامة على الإيراد . إيرادات العقارات المبنية . وجوب تقديرها حكما على أساس القيمة التجارية المتخذة أساسا لربط العوائد . عدم الاعتداد بما قضى به القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ من إعفاءات .
١١٨٣	٢٠٣	(الطن رقم ٥٩١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٤/٥/١٩٧٧) ... ..
		( رابعا ) ضريبة التركات ورسم الأيلولة :
		” تقدير وعاء التركة “ :
		١ — الأموال المتروكة عن المتوفى . وجوب تقديرها حسب قيمتها الحقيقية وقت الوفاة . لاعتبار بقيمة شراء المورث لها .
١٣٠٦	٢٢٥	(الطن رقم ٧٤٦ لسنة ٤٤ ق — جلسة ٢٨/٥/١٩٧٧) ... ..
		٢ — تقدير قيمة التركات الخاضعة لرسم الأيلولة . كفيته . على من يطعن في تقديرات المأمورية عبء إثبات أوجه دفاعه .
١٤٩٦	٢٦٠	(الطن رقم ٤٦١ لسنة ٤١ ق — جلسة ٢٥/٦/١٩٧٧) ... ..
		٣ — تقدير وعاء التركة . الأملاك المبنية . وجوب تقدير قيمتها تقديرا حكما على أساس القيمة التجارية المتخذة أساسا

الصفحة	القاعدة	
		لربط العوايد في تاريخ الوفاة . لا محل لتقديرها على أساس القيمة الإيجارية بعد تخفيضها بالقانون ١٦٩ لسنة ١٩٦١ على ذلك .
١٠٩٩	١٨٩	(الطن رقم ٨٠٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/٣٠) ... ..
		٤ — تقدير الأتيان المخلفة عن المورث . كيفيته . خطأ مصلحة الضرائب في الأساس القانوني للتقدير . لا يمنعها من تصحيح الربط النهائي . لا يعد ذلك ربطاً إضافياً .
١٣٠٩	٢٢٦	(الطن رقم ٨٢٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٢٨) ... ..
		٥ — حواله المورثة حقها إلى وريثها في باقي ثمن أتيان مبيعة منها خلال خمس السنوات السابقة على الوفاة . ثبوت جدية هذا التصرف . أثره . وجوب استبعاد قيمة الحق المحال به كاملاً من وعاء ضريبة التركات ولو كان مادفعة الوارث من عوض أقل من تلك القيمة .
٧٠٩	١٢٩	(الطن رقم ٤٤٢ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/١٩) ... ..
		٦ — الأموال المخلفة عن المورث . خضوعها لرسم الأيلولة وضريبة التركات عدا ما نص على استبعاده أو إعفائه صراحة . طلب خصم ما أداه المورث من ضريبة على ما آل إليه من تركة شقيقه . لا سند له .
١٤٢٣	٢٤٦	(الطن رقم ١٩٩ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/١١) ... ..
		٧ — إعفاء الدار المخصصة لسكنى أسرة المتوفى وما بها من أثاث ومفروشات من رسم الأيلولة . شرطه . الاحتفاظ بها لهذا الغرض خلال العشر سنوات التالية للوفاة .
١٤٩٦	٢٦٠	(الطن رقم ٤٦١ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/٢٥) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٨ - الهبات والتصرفات الصادرة من المورث إلى ورثته والتي لا تحتاج بها مصلحة الضرائب . م ٤ ق ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ . وجوب تقديرها وقت الوفاة ، ما طرأ عليها من زيادة بفعل الورثة وجوب استبعادها من ضريبة التركات .
١٧٢١	٢٩٥	(الطن رقم ١١٠ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٧/١١/٢٩) ... ..
		٩ - التصرفات الصادرة من المورث خلال الخمس سنوات السابقة على الوفاة إلى أحد ورثته أو لشخصية مستعارة له . لا تحتاج بها مصلحة الضرائب . جواز رفع الوارث الأمر إلى القضاء لإثبات جدية التصرف .
٧٠٩	١٢٩	(الطن رقم ٤٤٢ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٧/٣/١٩) ... ..
		١٠ - ثبوت أن تصرف المورث هو في حقيقته وصية وليس بيعاً . إجازة الورثة لهذا التصرف . إنصرافها إلى العقد باعتباره وصية . خضوع الأموال الموصى بها لضريبة التركات ورسم الأيلولة .
١٧٧٤	٣٠٤	(الطن رقم ٣٨٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٧/١٢/١٣) ... ..
		١١ - ضريبة التركات ورسم الأيلولة . واجبة الأداء في حدود تقديرات ذوى الشأن وما يقبلونه من تقديرات المصلحة .
١٧٧٤	٣٠٤	(الطن رقم ٣٨٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٧/١٢/١٣) ... ..
		١٢ - وجوب بيان عناصر التركة وأسس التقدير في النموذج ٨ تركات الخاص بربط الضريبة . إغفال ذلك . أثره . بطلان الاجراء . لمحكمة الموضوع استخلاص كفاية البيانات المذكورة .
١٧٧٤	٣٠٤	(الطن رقم ٣٨٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٧/١٢/١٣) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		( خامسا ) الضريبة على العقارات المبنية :
		١ - تخفيض القيمة الإيجارية المتعاقد عليها طبقا للقانون ٧ لسنة ١٩٦٥ . وجوب احتساب ربط العوائد والإعفاءات منها على أساس الأجرة بعد التخفيض . مؤدى ذلك . سقوط الربط السابق بأثر رجعى .
٤٢٢	٨١	( الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٩ ) ... ..
		٢ - تخفيض الأجرة المتعاقد عليها بواقع ٣٥ ٪ طبقا للقانون ٧ لسنة ١٩٦٥ . عدم امتدادها للضرائب العقارية التى لا يشاءها الإعفاء الوارد بالقانون ١٦٩ لسنة ١٩٦١ . التزام المستأجر بها .
٩٤٨	١٦١	( الطعن رقم ٥٨٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/٦ ) ... ..
		٣ - الإعفاءات الضريبية المقررة لصالح المستأجر بالقانون ١٦٩ لسنة ١٩٦١ . وجوب احتسابها على أساس الإيجار الشهري الإجمالى المدون بدفاتر الحصر والتقدير . لا عبء بالأجرة الفعلية الواردة بالعقد أو التى جرى المستأجر على دفعها .
٧٦٤	١٣٦	( الطعن رقم ٥٣٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٣/٢٣ ) ... ..
		٤ - الإعفاءات الضريبية على العقارات المبنية . ق ١٦٩ لسنة ١٩٦١ . سريانها على المساكن وعلى المباني المنشأة لغير ذلك من الأغراض . حساب الإعفاء . أساسه . عدد الحجرات فى كل وحدة مؤجرة . وجوب الاعتداد بالوصف الوارد بدفاتر الحصر والتقدير .
٨٣٧	١٤٨	( الطعن رقم ٣٨٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٣/٣٠ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٥ — الضرائب العقارية المقروضة بالقانون ٥٦ لسنة ١٩٥٤ . التزام المؤجر بأدائها للجهة الإدارية . التزام المستأجر بها باعتبارها أحد عناصر الأجرة القانونية .
٩٤٨	١٦١	( الطعن رقم ٥٨٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/٦ ) ... ..
		٦ — القيمة التجارية . ماهيتها . مقابل صافي فائدة استثمار العقار ومقابل استهلاك رأس المال ومصروفات الإصلاح والصيانة والإدارة دون الضرائب العقارية . الأجرة القانونية . المقصود بها القيمة التجارية بالإضافة إلى الضرائب العقارية التي لا يعفى المستأجر منها طبقاً للقانون ١٦٩ لسنة ١٩٦١
٩٤٨	١٦١	( الطعن رقم ٥٨٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/٦ ) ... ..
		٧ — التزام المستأجر بضريبتى الدفاع والأمن القومى فى الأماكن الخاضعة للقانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . عدم التزام محكمة الموضوع بإضافتها من تلقاء نفسها إلى القيمة التجارية فى دهنوى تحديد الأجرة . علة ذلك .
١٠١٢	١٧٣	( الطعن رقم ٦٩٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/٢٠ ) ... ..
		٨ — التزام المستأجر بضريبتى الدفاع والأمن القومى . القانونان ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ ، ٢٣ لسنة ١٩٦٨ . قوانين أسرة قيما يتعلق بفرض الضريبة . عدم اعتبارها كذلك بالنسبة لشخص الملزم بأدائها . جواز الاتفاق على مخالفتها . عدم جواز التمسك بإعمالها لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٠١٢	١٧٣	( الطعن رقم ٦٩٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/٢٠ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		(سادسا) الطعن الضريبي .
		١ - وجوب نظر الدعاوى الناشئة عن تطبيق أحكام القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ في جلسات سرية . مخالفة ذلك . أثره . بطلان الحكم . تعلق هذا البطلان بالنظام العام .
٣٨٠	٧٤	(الطعن رقم ٦٦٨ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٥) ...
		٢ - افعال تمثيل النيابة في دعوى الضرائب . أثره . بطلان الأحكام الصادرة فيها . تعلق ذلك بالنظام العام . م ٨٨ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩
١٨٩٩	٣٢٦	(الطعن رقم ٨٢٨ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٧) ...
		٣ - الوقف الاتفاقى المقرر في المادة ٢٩٢ مرافعات سابق . اختلافه في نطاقه ومناطه عن أحكام الوقف طبقا للقانون ١٤ لسنة ١٩٦٢ . وقف الدعوى اتفاقا . أثره . وجوب تطبيق أحكام قانون المرافعات . وقف الدعوى مرة أخرى تطبيقا للقانون ١٤ لسنة ١٩٦٢ . لا أثر له على الدفع السابق باعتبار المستأنف تاركا استئنافه لتعجيله من الوقف بعد الميعاد .
٣٧٥	٧٣	(الطعن رقم ٥٨٦ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٥) ...
		٤ - قرار لجنة الطعن الضريبي . انطواؤه ضمنا على تقرير خضوع الأرباح لضريبة مقررة قانونا باعتبارها مسألة أولية . قضاء الحكم بعدم خضوع الأرباح للضريبة . قضاء في مسألة عرضت على اللجنة وفصلت فيها ضمنا .
٤٨١	٩٢	(الطعن رقم ٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/١٩) ...



الصفحة	القاعدة	
		٥ - تمسك الوصي على القاصر ببطلان إعلانه بتقدير التركة لعدم توجيهه إلى ممثله القانوني. اغفال الحكم بحث هذا الدفاع الجوهري . قصور .
٨٨٢	١٥٣	(الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/٢) .. ..
		٦ - بطلان إعلان أحد الورثة بالنموذج الخاص بتقدير عناصر التركة. أثره . إنفتاح ميعاد الطعن أمام لجنة الطعن . استفادة باقي الورثة منه .
٨٨٢	١٥٣	(الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/٢٢) .. ..
		٧ - القضاء بتعديل أرباح الممول في سنة معينة وإعادة الأوراق إلى مأمورية الضرائب بالنسبة للسنتين التاليتين لحاسبته عن أرباحه الفعلية . الطعن في الشق الأخير بطريق النقض . غير جائز باعتباره غير منه لتخصومه كلها . م ٢١٢ مرافعات .
١٠٢٥	١٧٥	(الطعن رقم ١٥٩ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/٢٢) .. ..
		٨ - طعن مدير شركة التوصية في قرار لجنة الطعن الضريبي نيابة عن الشركاء المتضامنين دون توكيل . غير مقبول . طعنه بهذه الصفة لا ينصرف إليه أو إلى الشركاء المتضامنين .
١١٥٠	١٩٧	(الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/٧) .. ..
		٩ - النزاع بشأن عناصر التركة ومقوماتها قبل أيلولتها إلى الورثة . غير قابل للتجزئة . بطلان الطعن بالنسبة لأحد الورثة . أثره . بطلان الطعن برمته .
١٤٩٦	٢٦٠	(الطعن رقم ٤٦١ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٧/٦/٢٥) .. ..

الصفحة	الرقعة	
		١٠ — عدم جواز تصدى المحكمة لعلاقة الخصوم بوكلائهم إلا إذا أنكر صاحب الشأن وكالة وكيله . مباشرة المحامي للأجراء قبل أن يستصدر توكيلا من صاحب الشأن . لا خطأ . مثال فى طعن ضريبى .
١٦٧٨	٢٨٩	(الطعن رقم ٣٣٨ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٥/١١/١٩٧٧) ... ..
		١١ — إعلان الممول بربط الضريبة بطريق البريد . إجراءاته . اختلافها عن إجراءات الإعلان فى قانون المرافعات . علم الوصول ورقة رسمية . إنكار الممول توقيع عليه لا يكفى . وجوب الطعن عليه بالتزوير .
١٨٣٧	٣١٤	(الطعن رقم ٤٣٢ لسنة ٤٥ ق — جلسة ٢٠/١٢/١٩٧٧) ... ..
		١٢ — الخطأ فى تقدير الضريبة . كيفية تداركه . للممول أن يسترد ما دفعه بغير حق . وللصاحبة أن تطالب بما هو مستحق لها زيادة على ما دفع .
١٣٠٩	٢٢٦	(الطعن رقم ٨٢٩ لسنة ٤٤ ق — جلسة ٢٨/٥/١٩٧٧) ... ..
		” حجية الحكم ”
		١ — القضاء السابق فى مسألة أساسية بين ذات الخصوم . اكتسابه قوة الأمر المقضى . مثال بشأن الإعفاء من رسم الدمغة . لأعبرة باختلاف السنة فى الدعويين ما دام الأساس فىهما واحد .
١٥٨٧	٢٧٤	(الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ٢٩/١٠/١٩٧٧) ... ..
		٢ — القضاء النهائى بخضوع نشاط معين للممول فى سنة معينة لضريبة الأرباح التجارية والصناعية . مانع من المنازعة

الصلبة	القاعدة	
١٨٩٦	٣٢٥	<p>في أمر خضوع هذا النشاط للضريبة في سنة تالية . مثال بشأن تربية المواشي .</p> <p>( الطعن رقم ٢١ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٧ ) ... ..</p> <p>” رسوم الدعوى “</p> <p>١ - الشريك في شركة التضامن هو المسئول شخصيا عن الضريبة . سبب التزامه هو القانون ، وليس عقد الشركة . طعن الشركاء في تقدير الأرباح تقسدير الرسم بالطلبات المعلومة القيمة لكل شريك على حده .</p>
١٠٢٨	١٧٦	<p>( الطعن رقم ٧١٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/٢٣ ) ... ..</p> <p>٢ - إقامة الطعن الضريبي في ظل ق ٩٠ لسنة ١٩٤٤ .</p> <p>تسوية الرسوم المستحقة وتحصيل باقيها بعد العمل بالقانون ٦٦ لسنة ١٩٦٤ المعدل له . وجوب أعمال القانون الأخير بشأن تحديد فئة الرسم النسبي .</p>
١٤٥٨	٢٥٣	<p>( الطعن رقم ١٨٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٧/٦/٢٠ ) ... ..</p> <p>( سابعاً ) تقادم الضريبة :</p> <p>١ - الإجراء القاطع لتقادم الضريبة النوعية . أثره . قطع تقادم الضريبة العامة على الإراد ، شرطه . أن يكون متعلقاً بنشاط نوعي يدخل في وعاء الضريبة العامة .</p>
٣٨٣	٧٥	<p>( الطعن رقم ٦٤٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٥ ) ... ..</p> <p>٢ - إجراء ربط تكيل للضريبة العامة على الإراد . ثبوت علم مصلحة الضرائب بواقعة شراء الأطيان موضوع الربط قبل</p>



الصفحة	القاعدة	
		اخطار الممول به منذ أكثر من خمس سنوات . أثره . سقوطه بالتقادم الخمسي .
٣٨٣	٧٥	(الطن رقم ٦٤٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٥) ... .. ٣ - التزام المستأجر بأداء الضرائب العقارية باعتبارها أحد عناصر الأجرة القانونية . خضوعه للتقادم الخمسي . طه ذلك .
٩٤٨	١٦١	(الطن رقم ٥٨٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/٦) ... .. ٤ - تقادم الحق في المطالبة برد الضرائب والرسوم التي دفعت بغير حق . م ٢/٣٧٧ مدني . شرطه . بده سريان التقادم من تاريخ الدفع دون توقف على علم الطالب بحقه في الرد .
١٥١٩	٢٦٤	(الطن رقم ٤٦٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٧/٦/٢٧) ... .. ٥ - بدء تقادم رسم الأيلولة وضريبة التركات . من تاريخ الوفاة . أسباب قطع التقادم . التنبية بالوفاء . بقاءه حافظا أثره في قطع التقادم ولو لم يعقبه حجز أو أعقبه حجز باطل . الإنذار بالحجز العقاري أيا كان ماله قاطع للتقادم .
١٧٧٤	٣٠٤	(الطن رقم ٣٨٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٧/١٢/١٣) ... .. (ع) عرف . عقد . عمل عرف ١ - عدم خضوع الممثل الأجنبي للقضاء الأقليمي . مؤداه . عدم الترابه بأداء الشهادة أمام المحاكم الأقليمية . وجوب معاوته

الصفحة	القاعدة	
		للسلطات الإقليمية طبقاً للعرف الدولي . حقه في اختيار الوسيلة المناسبة للأداء بمعلوماته .
٤٢٢	٨١	(الطن رقم ١٢٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٩) ... ٢ — وجود نص تشريعي . أثره . عدم جواز التعدي بالعرف .
٥١١	٩٧	(الطن رقم ٤٨٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٢٢) ... ٣ — التمسك بقيام عرف معين . عدم جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٢١٤	٢٠٩	(الطن رقم ٨١١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/١٦) ... عقد
		الوعد بالتعاقد :
		١ — الوعد بالإيجار . ماهيته . وجوب اشتراطه على العناصر الجوهرية لعقد الإيجار . جواز أن يكون الاتفاق على المدة الواجب إتمام الإيجار خلالها ضمناً . لمحكمة الموضوع تقدير المدة المعقولة لذلك .
٨٦٥	١٥١	(الطنان رقم ٥٧٠، ٥٦٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٣٠) ٢ — الوعد بالإيجار . من العقود غير المسماة . اختلافة عن عقد الإيجار . تحديد محكمة الموضوع مدة نفاذ الوعد بأكثر من خمس سنوات المحددة لسقوط الحق في الأجر بالتقادم . لا خطأ .
		عيوب الرضا :
		«الإكراه» .
		١ — الدعوى غير المباشرة . نطاقها للمستأجر طلب إبطال

الصفحة	القاعدة	
		عقد مستأجر آخر لذات العين استناداً إلى إبرام المؤجر له تحت تأثير الإكراه .
١١٣٥	١٩٥	(الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/٤) ... ..
		تكييف العقد :
		١ - الادعاء بأن نية الموصي قد انصرفت إلى إنشاء وقف لاوصية . لا محل له طالمما ثبت إلتفاء التأييد للشرط المانع من التصرف .
٢٧٦	٥٨	(الطعن رقم ٧ لسنة ٤٣ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٩٧٧/١/١٩)
		٢ - إقرار - الدائن - بتتبعات شكوى إدارية بأن الدين في حقيقته تبرع . لا يجعل الهبة مكشوفة مادامت عبارات السند لا تكشف عن الهبة . خطأ الحكم في تكييف العقد السابق . لا أثر له .
٤٧٤	٩٠	(الطعن رقم ١٤٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/١٧) ... ..
		تفسير العقد :
		لا يجوز للقاضي الانحراف عن عبارات العقد الواضحة . المقصود بالوضوح حمل عبارات العقد على معنى يخالف ظاهرها دون تبرير . خطأ .
١٧٢٤	٣٩٦	(الطعن رقم ١٠٣ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٧/١١/٣٠) ... ..
		آثار العقد :
		١ - الأصيل سريان أحكام القوانين على ما يقع من تاريخ العمل بها . عدم جواز تطبيق القانون الجديد على علاقات قانونية نشأت قبل نفاذه .
٥١١	٩٧	(الطعن رقم ٤٨٢ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٢٣) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		٢ — العقد سواء كان عرفيا أو رسميا أو مسجلا . غير ملزم إلا لما قديده .
٤٩١	٩٤	(الطعن رقم ٥٥٣ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٢١) ... ..
		٣ — خلو سند الشحن من الاتفاق على إعفاء هيئة السكك الحديدية من المسؤولية أو الاتفاق على أعمال قرار وزير النقل ٢٣٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن شروط نقل البضائع والتعويضات الاتفاقية . أثره . عدم اعتبار أحكام هذا القرار مكملة لعقد النقل وبالتالي فإن المتعاقد الآخر لا يلتزم بها .
١٨٣٢	٣١٣	(الطعن رقم ٧٣٥ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/١٢/١١) ... ..
		تنفيذ العقد :
		١ — تنفيذ الالتزام . وجوب الرجوع إلى ما ورد في العقد دون نقص أو زيادة إلا أن يكون من مستلزمات التنفيذ .
١٢١٤	٢٠٩	(الطعن رقم ٨١١ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٥/١٦) ... ..
		٢ — استخلاص حسن النية في تنفيذ العقد من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع .
١٢١٤	٢٠٩	(الطعن رقم ٨١١ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٥/١٦) ... ..
		فسخ العقد وانفساخه :
		١ — بيع ملك الغير . للمشتري طلب إبطال البيع . جواز طلبه فسخ العقد لإخلال البائع بالتزامه بنقل الملكية .
٢١١	٤٨	(الطعن رقم ٢٥٦ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/١/١١) ... ..

الصفحة	القاعدة	المقيد
٢١١	٤٨	٢ - استحالة تنفيذ التزام أحد المتعاقدين لسبب أجنبي . أثره . انفساخ العقد من تلقاء نفسه . تحمل المدين بالالتزام تبعه الإستحالة . (الطن رقم ٢٥٦ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/١/١١ ) ... ..
٢١١	٤٨	٣ - الحكم بفسخ البيع . أثره . المشتري استرداد ما دفعه من الثمن تطبيقاً للمادة ١٨٢ مدني . انفساخ العقد من تلقاء نفسه . استرداد المشتري لما دفعه من ثمن في هذه الحالة . اعتباره من آثار انفساخ العقد طبقاً للمادة ١٦٠ مدني . الطن رقم ٢٥٦ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/١/١١ ... ..
٢١١	٤٨	٤ - ثبوت أن التزام البائع بنقل ملكية السيارة المبيعة قد صار مستحيلاً بسبب تأمين منشأته . وجوب إلزام البائع برد الثمن م . م ١٦٠ مدني . (الطن رقم ٢٥٦ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/١/١١ ) ... ..
٢١١	٤٨	٥ - دعوى الفسخ . تقادمها بخمس عشرة سنة . عدم خضوعها للتقادم الثلاثي المنصوص عليه في المادة ١٨٧ مدني . للمشتري طلب رد الثمن طالما أن دعوى الفسخ لم تسقط بالتقادم . (الطن رقم ٢٥٦ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/١/١١ ) ... ..
٢١١	٤٨	٦ - اشتغال عقيد الإيجار على الشرط الصريح الفاسخ . وجوب اعتبار العقد مفسوخاً من تاريخ حصول المخالفة . التزام المستأجر بإداء الريع لصاحب العين باعتباره غاصباً عن المسدة اللاحقة . عدم تقييد المحكمة بالأجوة المتفق عليها . (الطن رقم ٥٧٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/١/١١ ) ... ..
٢١٧	٤٩	

الصفحة	القائمة	
		٧ - استصدار المؤجر أمر أداء بالأجرة ضد المستأجر عن الفترة اللاحقة لاعتبار العقد منسوخا بتحقيق الشرط الصريح الفاسخ . صيرورة الحكم الصادر برفض التظلم منه نهائيا . عدم جواز عودة المؤجر للمطالبه بالربيع عن ذات الفترة . طلب الأجرة . لا يفيد التنازل عن الفسخ .
٢١٧	٤٩	( الطعن رقم ٥٧٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/١/١١ ) ... ٨ - الأصل أن لرب العمل إنهاء العقد غير المحسود المدة بإرادته المنفردة ولو اتسم بالعسف . الاستثناء . الفصل بسبب النشاط التقاي . إلغاء قرار الشركة بانتهاء خدمة العامل لغير هذا السبب . خطأ .
٢٨٢	٥٩	( الطعن رقم ٧١٥ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٧/١/٢٢ ) ... ٩ - الحكم بفسخ عقد البيع ورد الثمن إلى البائع مع إحالة الدعوى لتحقيق لإثبات الضرر المطلوب التمويض عنه . عدم جواز الطعن فيه استقلالا . علة ذلك . الحكم المنهى للخصومة هو الذي ينتهي به النزاع في كل الطلبات المرفوعة بها الدعوى .
١٦٢٦	٢٨٠	( الطعن رقم ٤٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٧/١١/٨ ) ... ١٠ - إقامة المشتري مبان على الأرض المبيعة . فسخ عقد البيع بسبب راجع اليه . أثره . إعتباره بانيا بسوء نية في حكم المادة ٩٢٤ مدني . وجوب تقديم البائع طلب الإزالة خلال ستة من تاريخ الحكم النهائي بالفسخ أو من تاريخ علمه بإقامتها إذا كان العلم بعد الفسخ .
١٨٢١	٣١١	( الطعن رقم ٤٧٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٧/١٢/١٥ ) ...



الصفحة	القاعدة	
		العقود الرسمية :
		١ - العقود الرسمية الجائز التنفيذ بها اجبرا . ٢/٤٥٧م. مرافعات سابق . المقصود بها . جواز التنفيذ بعقود فتح الاعتماد الرسمية . شرطه . اعلان المدين بمستخرج بحسابه من واقع دفاتر الدائن التجارية ، مع عقد فتح الاعتماد قبل المشروع في التنفيذ .
١٥٩	٤٢	(الطن رقم ٣٧٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٧/١/٥)
		العقود الإدارية :
		١ - العقود الإدارية لم يعرفها القانون أو يبين خصائصها . وجوب الرجوع إلى نصوص العقد ذاته لإعطائه الوصف القانوني الصحيح باعتباره عقدا إداريا أو مدنيا .
٩٩٥	١٧٠	(الطن رقم ٦١٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/١٩)
		٢ - العقود الإدارية . ماهيتها .
٩٩٥	١٧٠	(الطن رقم ٦١٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/١٩)
		٢ - عدم تقديم جهة الإدارة للعقد موضوع الدعوى . تقديمها ورقة متضمنة شروط العملية غير موقع عليها من المفاوض . رفض الدفع بعدم اختصاص المحاكم ولائيا بنظر الدعوى باعتبار العقد مدنيا وليس إداريا . لاخطأ .
٩٩٥	١٧٠	(الطن رقم ٦١٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/١٩)

الصفحة	القاعدة	عمل
		علاقة العمل :-
		سلطة محكمة الموضوع في استخلاص قيام علاقة العمل بأسباب سائغة . المنازعة في ذلك . جدل موضوعي . عدم جواز إبدائه أمام محكمة النقض .
٦١٢	١١٢	(الطعن رقم ٣٣٩ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٧/٣/٦) ... ٢ - دفاع جديد لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . مثال في عمل .
٦١٢	١١٢	(الطعن رقم ٣٣٩ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٧/٣/٦) ... ٣ - انتقال ملكية المنشأة . لا يؤثر في استمرار عقود عمالها . مسئولية رب العمل الجديد بالتضامن مع صاحب العمل السابق عن تنفيذ حقوق العمال السابقة على انتقال الملكية .
٦١٢	١١٢	(الطعن رقم ٣٣٩ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٧/٣/٦) ...
٩٧٢	١٤١	(والطعن رقم ٦٢٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٧/٣/٢٧) ... ٤ - انتقال ملكية المنشأة . لا يؤثر في استمرار عقود عمالها مسئولية صاحب العمل الجديد عن تنفيذ جميع الالتزامات المرتبة عليها .
٧٩٢	١٤١	(الطعن رقم ٦٢٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٧/٣/٢٧) ... ٥ - التزام صاحب العمل بأداء الاشتراكات إلى هيئة التأمينات الاجتماعية . صاحب العمل . تعريفه . عدم وجوب

الصفحة	القاعدة	
		احترافه العمل أو ثبوت قصده إلى تحقيق الربح . مثال في قيام صاحب الأرض بإقامة بناء .
٧٢٨	١٣٢	(الطن رقم ٢٨٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/٢٠/٢٠ ... .. ٦ - إدارة النقل العام لمدينة الاسكندرية قبيل اعتبارها هيئة عامة بالقرار الجمهوري ٤٤٩٤ لسنة ١٩٦٥ . من أشخاص القانون العام . الموظفون والمستخدمون بها اعتبارهم من الموظفين العموميين .
٩٨٢	١٦٨	(الطن رقم ٤٢ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٧/٤/١٩ ... .. ٧ - البطريك . اختصاصه برسامة القسس وترقيتهم ونقلهم وعزلهم وتجريدهم . خضوع الكنائس والقس العاملين بها ، لتبعية وإشرافه . الكاهن لدى الهيئة الكنسية للاقباط الارثوذكس . علاقته بها . علاقة عمل .
١٠٩١	١٨٧	(الطن رقم ٦٨٥ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٧/٤/٣٠ ... .. ٨ - المؤسسات الصحفية . مؤسسات خاصة . خضوع علاقتها بالعاملين بها لأحكام قانون العمل دون اللائحة ٣٥٤٦ سنة ٦٢ الاستثناء . اعتبارها مؤسسات عامة في الحالات الواردة على سبيل الحصر في م ٣ ق ١٥١ لسنة ١٩٦٤
١٢٦٠	٢١٦	(الطن رقم ٦٢٢ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٧/٥/٢١ ... .. ٩ - نقل العامل بالمؤسسة الصحفية إلى إحدى المؤسسات العامة . مخالفة للقانون . لا يغير من ذلك توجيهات رئيس الوزراء الصادر في هذا الخصوص .
١٢٦٠	٢١٦	(الطن رقم ٦٢٢ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٧/٥/٢١ ... ..



الصفحة	القائمة	
		تسكين العاملين بالقطاع العام :
		١ — اختصاص إدارة الفتوى والتشريع بمجلس الدولة دون غيره بإبداء الرأي في أحكام اللائحة ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ لا يعنى إلزام الشركة باتباع الفتوى .
٤٤١	٨٤	(الطعن رقم ٧٠٦ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٧/١/١٢) ... ..
		٢ — الحكم الصادر بندب خير في ظل قانون المرافعات السابق . عدم فصله في المنازعة بشأن تحديد مستوى المؤهل العالى للعمال . لا يحوز حجية في هذا الخصوص .
١٤٨٩	٢٥٩	(الطعن رقم ١٨٦ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/٢٥) ... ..
		٣ — مؤهل التجارة التكميلية العالية . اعتباره مؤهلا عاليا قانون المعادلات الدوائية ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ .
١٤٨٩	٢٥٩	(الطعن رقم ١٨٦ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/٢٥) ... ..
		٤ — المنازعة بشأن أحقية العاملين تسوية حالاتهم باعتبار أن مؤهلهم من المؤهلات العالية . إقرار المحكمة بوجوه نظرهم . لا يعد تعديا لولايتها القضائية .
١٤٨٩	٢٥٩	(الطعن رقم ١٨٦ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/٢٥) ... ..
		أجر العامل :
		جواز تعيين موظفى الحكومة والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها في وظائف شركات القطاع العام . عدم جواز تجاوز مرتباتهم الأصلية بما لا يزيد على ١٠٪ منها . لا محل لأعمال قاعدة المساواة في هذا الخصوص .
١٤٣	٣٩	(الطعن رقم ٦٧٩ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٧/١/١) ... ..

الصفحة	القاعدة	
٩٧٩	١٣٩	٢ — المناقصة القانونية بين أجر العامل وبين دين رب العمل الناشئ عن قرض أو تعويض الاتلاف . مناطها . ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ ماعداها يخضع للقواعد العامة . م ٣٦٤ مدني . (الطن رقم ٤٦٤ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٧/٣/٢٦) ... ..
٤٣٦	٨٣	٣ — العاملون بشركات القطاع العام . وجوب تجميد مرتباتهم اعتبارا من تاريخ العمل باللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ حتى يتم تعادل الوظائف لا يفسر من ذلك أن تكون الإضافة للأجر في حدود نظام الشركة . قرار الشركة برفع أجور الطاعنين قبل التسوية أم بعدها . لا أثر له . (الطن رقم ٥٩٠ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٧/٢/١٢) ... ..
٤٤٤	٨٥	٤ — أجر العامل . جواز تقديره على أساس نسبة معينة من الأرباح . وجوب خصم هذه الأجر من وعاء الضريبة على الأرباح التجارية المنشأة . فائض الأرباح بعد التوزيع . القرار الجمهوري ١٣٥٠ لسنة ١٩٦٢ . عدم خضوعه لضريبة الأرباح التجارية . (الطن رقم ٧٠٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/٢/١٢) ... ..
٦١٢	١١٢	٥ — إعتقال العامل . قوة قاهرة تجعل تنفيذ التزامه مستحيلا أثره . وقف العقد مؤقتا دون إنقضاخه . التزام رب العمل رغم ذلك بالأجر عن فترة اعتقاله . (الطن رقم ٢٢٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/٣/٦) ... ..
		٦ — انتهاء خدمة العامل بشركات القطاع العام . ورودها على سبيل الحصر في المادة ٧٥ من اللائحة ٣٣٠٩ لسنة ٦٦

الصفحة	القاعدة	
		ليس من بينها حالة اعتقال العامل . وجوب أداء أجره اليه طوال فترة الاعتقال .
٦١٢	١١٢	(الطعن رقم ٣٣٩ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٧/٣/٦ ) ... ..
		٧ — براءة رب العمل من اتهامه بعدم أداء الأجر للعامل استناد الحكم في ذلك إلى عدم استحقاقه للأجر خلال فترة إيفائه عن العمل . وجوب تقيد المحكمة المدنية بهذا القضاء في دعوى العامل بطلب أجره خلال تلك الفترة .
٦٦٣	١٢١	(الطعن رقم ٣٤٧ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٧/٣/١٣ ) ... ..
		٨ — استحقاق العامل أجره إذا منعه رب العمل من أدائه م ٦٩٢ مدني . عدم انطباق هذا النص في حالة فصل العامل .
٦٦٣	١٢١	(الطعن رقم ٣٤٧ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/٣/١٣ ) ... ..
		٩ — حظر رفع مرتبات العاملين استنادا إلى الحد الأدنى للأجور الواردة بالأشحة ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ . ق ٥١ لسنة ١٩٥٨ . الاستثناء . من صدرت لهم أحكام نهائية . عدم جواز التمسك بالحقوق المكتسبة للعاملين .
٧٧٩	١٣٩	(الطعن رقم ٤٦٤ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٧/٣/٢٦ )
		١٠ — العسكريون المشار إليهم في القانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ المنقولون إلى وظائف مدنية . وجوب احتفاظهم بما كانوا يتقاضونه من رواتب أصلية وتعويضات . بدل التغذية هو جزء من الأجر المستحق لهم .
١٠٩٥	١٨٨	(الطعن رقم ٣٥١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/٣٠ )



الصفحة	القاعدة	
		١١ — الأصل في الأجر أنه لقاء العمل . عدم أسقية العامل في المطالبة بأجره من المدة اللاحقة لإنهاء خدمته . لا يغير من ذلك سابقة الحكم بوقف تنفيذ قرار الفصل .
١٨٧٧	٣٢١	(الطن رقم ٣٣٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٤) ... ..
		<b>المساواة في الأجر :</b>
		١ — المجادلة أمام محكمة النقض فيما انتهت إليه محكمة الموضوع من عدم توافر عناصر المساواة . جدل موضوعي غير مقبول .
٤٣٦	٨٣	(الطن رقم ٥٩٠ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٧/٢/١٢) ... ..
		٢ — استثناء العاملين الذين صدرت لهم أحكام نهائية من الخضوع لأحكام القانون ٥١ لسنة ١٩٦٨ . عدم جواز طلب المساواة بهم في تحديد الأجر .
٧٧٩	١٣٩	(الطن ٤٦٤ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٧/٣/٢٦) ... ..
		٣ — قاعدة المساواة بين عمال رب العمل الواحد . ماهيتها . قاعدة أساسية . وجوب أعمالها ولو لم يصدر بها نص خاص في القانون .
١٣٦١	٢٣٥	(الطن رقم ٤٣٥ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٦/٤) ... ..
		٤ — عدم تقديم الطاعة ما يدل على اختلاف حالة العامل عن حالة زميله المقارن به . نعى بغير دليل .
١٣٦١	٢٣٥	(الطن رقم ٤٣٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/٤) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٥ — منح علاوة اجتماعية لزملاء العامل بعد تنفيذ اللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بالمخالفة لأحكامها . عدم جواز طلب العامل المساواة بهم في الأجور . لامساواة فيما يتم على خلاف القانون .
١٤٢٧	٢٤٧	(الطن رقم ٦١١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/٦/١٢) ... .. استحقاق العلاوات :
		١ — ثبت أن مرتب العامل يقع بين حدى ربط الفئة المقررة للوظيفة التي حصل عليها بعد إجراء التعادل . أثره . استحقاق للعلاوات المقررة لفئة هذه الوظيفة حتى يصل لنهاية مربوطها اللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ .
١٤١٧	٢٤٤	(الطن رقم ٤٢٥ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/٦/١١) ... .. إعانة غلاء المعيشة :
		١ — العاملون بالمساجد خروجهم عن نطاق تطبيق الأوامر العسكرية الخاصة بإعانة غلاء المعيشة .
١٣٠٢	٢٢٤	(الطن رقم ٦٠٨ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٥/٢٨) ... .. ٢ — العاملون بالشركات التابعة للتؤسسات العامة . تجميد مرتباتهم اعتباراً من ١٩٦٢/١٢/٢٩ تاريخ العمل باللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ وحتى يتم التعادل . عدم استحقاقهم أية علاوات اجتماعية خلال تلك الفترة .
١٤٢٧	٢٤٧	(الطن رقم ٦١١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/٦/١٢) ... ..

الصفحة	القائمة	
		العمولة
		١ - لرب العمل سلطة تنظيم منشأته . شرطه . أن تقتضى مصلحة العمل ذلك . تعيين عامل أخرج الطاعن - لحاجة العمل - أدى إلى انتقاص عمولته . لا خطأ .
٤٨٦	٩٣	( الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٢٠ ) ... ..
		٢ - لرب العمل إعادة تنظيم المشاة ولو أدى ذلك إلى انتقاص في عمولة العاملين لديه . شرطه . انتفاء بالتعسف وسوء القصد .
٤٨٦	٩٣	( الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٢٠ ) ... ..
		٣ - لرب العمل أن يكلف العامل بعمل آخر غير المتفق عليه لا يختلف عنه اختلافا جوهريا أو نقله إلى مركز أقل ميزه شرطه . أن تقتضى مصلحة العمل ذلك .
١٤٣٢	٢٤٨	( الطعن رقم ٧٧٨ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٦/١٢ ) ... ..
		٤ - العمولة على المبيعات . ماهيتها . مكافأة قصد منها إيجاد حافز على العمل ليس لها خطة الثبات . عدم استحقاق العامل لها إلا إذا تحقق سببها وهو قيامه بالبيع فعلا .
١٤٣٢	٢٤٨	( الطعن رقم ٧٧٨ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٦/١٢ ) ... ..
		٥ - القضاء نهائيا باستحقاق العامل لعمولة التوزيع في فترة عمله بقسم البيع لا حجية له في دعوى تالية بطلبه عمولة توزيع بعد نقله من القسم المذكور .
١٤٣٢	٢٤٨	( الطعن رقم ٧٧٨ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٦/١٢ ) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		البدلات :
		١ - بدل الانتقال . اعتباره جزءا من الأجر ، متى كان لقاء طاقة يبدلها يتقطع بزوالها ، اعطاؤه للعامل عوضا عن نفقات يتكبدها . اعتباره جزءا من الأجر .
٧١٨	١٣١	( الطعن رقم ٧٢٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٧/٣/٢٠ )
		٢ - بدل الانتقال . اعتباره جزءا من الأجر . مناطه .
١٣٦٥	٢٣٦	( الطعن رقم ٧٣٠ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٧/٦/٥ )
		٣ - قرار الشركة بمنح بدل لعمالها قبل صدور اللأئحتين ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ . بقاؤها نافذة بعد العمل بها .
١٣٦١	٢٣٥	( الطعن رقم ٤٣٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٦/٤ )
		الميزة العينية :
		١ - السكن المجاني . اعتباره ميزة عينية تلحق بالأجر وتأخذ حكمه . شرطه . أن يكون رب العمل ملزما بأن يوفره للعامل في مقابل عمله .
٩٦٧	١٦٥	( الطعن رقم ٥٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/١٦ )
		٢ - الميزة العينية اعتبارها جزءا من أجر العامل .
١١٩٣	٢٠٥	( الطعن رقم ٦٤٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/١٤ )
		إجازات العامل :
		١ - إجازات العامل . استبدالها بأيام أخر أو بمقابل نقدي . غير جائز إلا في الأحوال المقررة قانونا وفق مقتضيات

الصفحة	القاعدة	
٧١٨	١٣١	العمل . الاستثناء . حلول موعد الإجازة ورفض رب العمل الترخيص للعامل بها . استحقاق العامل التعويض عنها . (الطن رقم ٧٢٦ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٢٠)
		إصابات العمل :
٥٧٢	١٠٥	١ — عقود التأمين عن العمال ضد إصابات العمل . إلغاؤها بعد مرور عام من تاريخ العمل بالقانون ٢٠٢ سنة ١٩٥٨ . خضوعها لأحكام القانونين ٨٩ ١٦٧ لسنة ١٩٥٠ خلال تلك السنة . (الطن رقم ١٨٩ سنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٢٧)
٥٩١	١٠٩	٢ — الحراسة الموجبة للمسئولية عن الأشياء . ماهيتها . م ١٧٨ مدني . مثال بشأن مسئولية مالك الشيء عن إصابة أحد عمال المقاول أثناء قيامه بالعمل لحسابه . (الطن رقم ٥٣٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/١)
٥٩١	١٠٩	٣ — إصابة العامل أثناء تادية العمل أو بسببه . التزام الشخص المسئول بتعويض الضرر وفقا لأحكام المسئولية التقصيرية . لا يعفى هيئة التأمينات الاجتماعية من التزاماتها طبقا للقانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . (الطن رقم ٥٣٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/١)
١٠٥٥	١٨١	٤ — تنفيذ هيئة التأمينات الاجتماعية لالتزاماتها بشأن تأمين إصابات العمل . م ٤١ ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . لا يخل بما يكون للعامل أو ورثته من حق قبل المسئول عن الإصابة . (الطن رقم ٨٨٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/٢٦)

الصفحة	القاعدة	
		٥ — مسئولية رب العمل عن أعمال تابعه . جواز رجوع العامل الى رب العمل استنادا إلى أحكام المسؤولية التقصيرية . لا محل لأعمال حكم المادة ٥٢ ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن وجوب توافر الخطأ الجسيم في جانب رب العمل . مجال أعماله يكون عند بحث المسؤولية الذاتية للأخير .
١٠٥٥	١٨١	(الطعن رقم ٨٨٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/٢٦)
		٦ — حق العامل في التعويض عن إصابة العمل قبل هيئة التأمينات الاجتماعية . حقه في التعويض عن ذات الإصابة قبل المسئول عن الفعل الضار . جواز الجمع بين الحقين .
١٠٥٥	١٨١	(الطعن رقم ٨٨٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/٢٦)
		٧ — مطالبة المسئول بتعويض الضرر الذي أصاب العامل . ليس للمسئول توجيه دعوى الضمان لهيئة التأمينات الاجتماعية .
٥٩١	١٠٩	حالة ذلك . (الطعن رقم ٥٣٨ سنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/١)
		إنهاء العقد :
		١ — قضاء المحكمة الجنائية ببراءة العامل من تهمة القتل الخطأ لعدم ثبوت قيادته للسيارة بسرعة . رفض الحكم المطعون فيه دعوى التعويض عن الفصل . استناده إلى أن العامل قاد السيارة بسرعة تبرر فصله . مخالفة لحجية الحكم الجنائي السابق .
٢٤٠	٥٢	(الطعن رقم ١٠٧ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٧/١/١٥)



الصفحة	القاعدة	عمل
٢٨٣	٥٩	<p>٢ — الأصل أن لرب العمل لإنهاء العقد غير المحدد المدة بإرادته المنفردة ولو اتسم بالعسف . الاستثناء الفصل بسبب النشاط النقابي . إلغاء قرار الشركة بإنهاء خدمة العامل لغير هذا السبب . خطأ .</p> <p>(الطعن رقم ٧١٥ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٧/١/٢٢)</p>
٦١٢	١١٢	<p>٣ — انتهاء خدمة العامل بشركات القطاع العام . ورودها على سبيل الحصر في المادة ٧٥ من اللائحة ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ . ليس من بينها حالة اعتقال العامل . وجوب أداء أجره إليه طوال فترة الاعتقال .</p> <p>(الطعن رقم ٣٣٩ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٦)</p>
٦٦٣	١٢١	<p>٤ — استحقاق العامل أجره إذا منعه رب العمل من أدائه . م ١٩٢ مدني . عدم انطباق هذا النص في حالة فصل العامل .</p> <p>(الطعن رقم ٣٤٧ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/١٣)</p>
٧١٨	١٣١	<p>٥ — تغيب العامل من العمل أكثر من ١٠ أيام متوالية في السنة الواحدة . أثره . جواز فسخ العقد . شرطه . إنذاره كتابة بعد مضي ٥ أيام . وجوب وصول الإنذار للعامل قبل اكتمال العشرة أيام .</p> <p>(الطعن رقم ٧٢٦ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٢٠)</p>
٧١٨	١٣١	<p>٦ — قيام العامل باخطار رب العمل بسبب غيابه لمرضه . ثبوت علم رب العمل بذلك بعد فسخ العقد لتغيب العامل مدة أكثر من ١٠ أيام . اعتبار الفسخ مبررا .</p> <p>(الطعن رقم ٧٢٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٢٠)</p>

الصفحة ٤	القاعدة	
		٧ - إنهاء خدمة العامل المحكوم عليه بعقوبة مقيده للحرية في جريمة مخلة بالشرف والأمانة مع وقف تنفيذ العقوبة من سلطة رئيس مجلس إدارة الشركة. اللائحة ٣٣٠٩ سنة ١٩٦٦. اختلاف هذه الحالة عن الفصل التأديبي .
١٣٧٢	٢٣٨	( الطعن رقم ١٣٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٧/٦/٥ ) ... ..
		٨ - الحكم المستعجل بوقف قرار فصل العامل وقي ولايمس أصل الحق . لاحجية له أمام قاضي الموضوع .
١٨٧٧	٣٢١	( الطعن رقم ٣٣٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٤ ) ... ..
		٩ - جواز إنهاء خدمة العامل عند بلوغه سن الستين رغم قدرته على العمل لاستكمال مدد الاشتراك الموجبة لاستحقاق المعاش . شرطه . وفاء رب العمل بالاشتراكات اللازمة لاستحقاق المعاش . ق ٤ لسنة ١٩٦٩ .
١٨٧٧	٣٢١	( الطعن رقم ٣٣٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٤ ) ... ..
		معاش العامل :
		١ - المحكمة مقيدة في قضائها بطلبات الخصوم . رفض طلب ورثة العامل تقرير معاش لهم وفقا للقانون ٢٠٢ لسنة ١٩٥٨ لاجل لبحت استحقاقهم للتفويض طبقا للقانون ٨٩ لسنة ١٩٥٠ خلال تلك السنة .
٥٧٢	١٠٥	( الطعن رقم ١٨٩ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٢٧ ) ... ..
		٢ - التزام النظر على الوقف الخيري ، لوزارة الأوقاف مالم يشترط الواقف لنفسه . تقرير الواقف بصفته ناظرا معاشا للعاملين بإدارة الوقف بدلا من مكافأة نهاية الخدمة . جوازه دون اشهاد شرعي . علة ذلك .
٧٩٢	١٤١	( الطعن رقم ٦٢٠ سنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٧/٣/٢٧ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٣ — انتقال النظر على الوقف الخيري لوزارة الأوقاف . أثره . إلزامها بتنفيذ ماقرره الواقف — الناظر السابق — من معاش للعاملين بإدارة الوقف .
٧٩٢	١٤١	(الظعن رقم ٦٢٠ سنة ٤٠ ق في جلسة ١٩٧٦ / ٢ / ٢٧ ) ... .. وراجع : ( ت تأمينات اجتماعية ) . دعوى العمل :
		١ — إنتهائية الحكم الصادر في دعوى وقف قرار الفصل . لا تنصرف إلى الحكم في الدعوى الموضوعية .
٢٨٣	٥٩	(الظعن رقم ٧١٥ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٧ / ١ / ٢٢ ) ... .. ٢ — عدم التزام العامل الأوضاع والإجراءات المنصوص عليها في المادة ٧٥ ق . ٩١ لسنة ١٩٥٩ . لا يحرمه من حقه في رفع دعواه الموضوعية مباشرة أمام محكمة الموضوع بالطريق العادي .
٢٨٣	٥٩	(الظعن رقم ٧١٥ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٧ / ١ / ٢٢ ) ... .. ٣ — ميعاد استئناف الأحكام التي تصدر في دعاوى التعويض التي ترفع طبقا للمادة ٧٥ ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ . عشرة أيام . ماعداها . ميعاد استئنافها ٤٠ يوما . م ٢١٣ / ١ ، ١ / ٢٢٧ مرافعات .
٢٨٣	٥٩	(الظعن رقم ٧١٥ سنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٧ / ١ / ٢٢ ) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		”ترك الخصومة“ .
		١ — تنازل العامل عن دعواه قبل رب العمل . ثبوت أنه تضمن تنازله عن حقوق له ناشئة عن عقد العمل . إثبات الحكم تركه للخصومة . خطأ . م ٦ ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ .
١٢٦٤	٢١٧	( الطعن رقم ٤٤٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٢١ ) ... ..
		التقادم المسقط :
		١ — التقادم الخمسى للمحقوق الدورية المتجددة . م ٣٧٥ مدنى اختلافه فى أحكامه ومبناه عن التقادم الحولى . م ٣٧٨ مدنى . المقصود بالمهايا والأجور . شمولها أجور العمال والموظفين والمستخدمين .
٤٧	٩١	( الطعن ٢٧١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/٢/١٩ ) ... ..
		٢ — تقادم الدعوى الناشئة عن قانون العمل . خضوعه للقواعد العامة فى القانون المدنى .
٢٤٤	٥٣	( الطعن رقم ٧٣٥ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٧/١/١٦ ) ... ..
		٣ — التقادم الحولى . م ٦٩٨ مدنى . قاصر على الدعاوى الناشئة عن عقد العمل . عدم سر يانه على الدعاوى الناشئة عن قانون التأمينات الاجتماعية ٦٢ لسنة ١٩٦٧ .
١٤٢٠	٢٤٥	( الطعن رقم ١٢١ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/١١ ) ... ..
		٤ — التقادم الحولى المنصوص عليه فى المادة ٦٩٨ مدنى . قاصر على الدعاوى الناشئة عن عقد العمل . عدم سر يانه على دعاوى التعويض عن إصابات العمل .
٥٧٨	١٠٦	( للطعن رقم ١٨٨ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٢٧ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٥ - حق العامل في قيمة الزيادة بين أنظمة المعاشات أو المكافآت أو الادخار الأفضل التي أقرها صاحب العمل وبين مكافأة نهاية الخدمة القانونية م ٨٩ ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . حق ناشئ عن عقد العمل . سقوط الدعوى بالتقادم الحولي .
١٦٦٣	٢٨٦	(الطن رقم ٢١٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٧/١١/١٢) ... ..
		٦ - دعوى التعويض عن إخلال العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة بالتزاماتهم . عدم سقوطها بالتقادم الثلاثي المقرر بالمادة ١٧٢ مدني . علة ذلك .
١٨٦٧	٣١٩	(الطن رقم ٤٢٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٧/١٢/٢١) ... ..
		”وقف التقادم وانقطاعه“ :
		١ - الدعوى المستعجلة . وقف تنفيذ قرار فصل العامل . لاتصلح سببا لوقف مدة سقوط دعوى التعويض عن الفصل بالتقادم . علة ذلك .
٢٤٤	٥٣	(الطن رقم ٧٣٥ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٧/١/١٦) ... ..
		٢ - إتهام العامل وتقديمه للمحاكمة . عدم اعتباره مانعا من رفع دعوى طلب الأجر والتعويض عن الفصل . إجراءات الدعوى الجنائية والمحاكمة . لا توقف مدة سقوط هذه الدعوى بالتقادم .
١٩٢٥	٣٣١	(الطن رقم ٣٩٦ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٧/١٢/٣١) ... ..
		٣ - دعوى العامل بإيقاف تنفيذ قرار الفصل . لا تقطع التقادم بالنسبة لأصل الحق . علة ذلك .
٢٤٤	٥٣	(الطن رقم ٧٣٥ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٧/١/١٦) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٤ — دعوى العامل بوقف قرار الفصل . لاتقطع مدة التقادم دعوى التعويض عن الفصل والمطالبة بالأجر . حالة ذلك .
١٩٢٥	٣٣١	(الطن رقم ٣٩٦ لسنة ٤١ ق-جلسة ١٩٧٧/١٢/٣١) ... ..
		( ف )
		فضالة . فوائد
		فضالة
		١ — رجوع الوارث بما أداه من ديون التركة على باقى الورثة . إما أن يكون بدعوى الحلول أو بالدعوى الشخصية . هذه الدعوى الأخيرة أساسها الفضالة أو الإثراء بلا سبب . حكم كل منهما . مثال بشأن طلب الفوائد .
٥٤٨	١٠١	(الطن رقم ٥١٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٢٣) ... ..
		٢ — الفضالة . ماهيتها . المادتان ١٨٨ و ١٨٩ مدنى .
٩٧٠	١٦٦	(الطن رقم ٥٦٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/١٨) ... ..
		٣ — رفض دعوى رجوع البنك على العميل بمقتضى خطاب الضمان بعد أن مد البنك أجل الخطاب دون موافقته . إعتقال الحكم بحث ما استند إليه البنك من أحكام الفضالة . قصور .
٩٧٠	١٦٦	(الطن رقم ٥٦٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/١٨) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		٤ — الفضولي . وجوب أن تنصرف نيته إلى العمل لمصلحة غيره . قيام المستأجر بإصلاحات ضرورية في العين مستهدفا استيفاء منفعة العين . لا يعتبر فضوليا بالنسبة للتأجير حتى ولو عاد الإصلاح بنفع عليه .
١٧٠٣	٢٩٢	(الطن رقم ٤٢١ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٦/١١/١٩٧٧) ... ..
		<b>فوائد</b>
		١ — سريان الفوائد من تاريخ المطالبة القضائية . شرطه . أن يكون محل الالتزام مبالغاً من النقود معلوم المقدار وقت الطلب . المقصود بذلك . ألا يكون للقضاء سلطة في تقديره . مثال بشأن أتعاب المحامي .
٥١١	٩٧	(الطن رقم ٤٨٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ٢٣/٢/١٩٧٧) ... ..
		٢ — رجوع الوارث بما أدها من ديون ، التركة على باقي الوثيقة . إما أن يكون بدعوى الحل أو بالدعوى الشخصية . هذه الدعوى الأخيرة أساسها الفضالة أو الإثراء بلا سبب . حكم كل منهما . مثال بشأن طلب الفوائد .
٥٤٨	١٠١	(الطن رقم ٥١٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ٢٣/٢/١٩٧٧) ... ..
		٣ — دعوى الإخلاء لعدم الوفاء بالأجرة . عدم اعتداد الحكم بسداد المسة أجرة للأجرة لعدم الوفاء بالفوائد والمصاريف الرسمية . لا خطأ .
١٠٠٧	١٧٢	(الطن رقم ٦٢٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ٢٠/٤/١٩٧٧) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		( ق )
		قانون . قرار إداري . قسمة . قضاء مستعجل . قضاء . قوة الأمر المقضي
		قانون
		دستورية القوانين :
		١ - الدفع بعدم الدستورية . غير متعلق بالنظام العام . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٧٧٩	١٣٩	( الطعن رقم ٤٦٤ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٧/٣/٢٦ ) .. ..
		٢ - رفع الدعوى بعدم الدستورية أمام المحكمة العليا . وجوب أن يسبقه دفع أمام المحكمة التي تنظر النزاع وتحدد للتصوم ميعاد لرفعها . عدم جواز رفع هذه الدعوى مباشرة إلى المحكمة العليا .
	٣٣٠	( الطعن رقم ٧٣١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٩ ) .. ..
		تنازع القوانين من حيث الزمان :
		١ - وقف التقادم المكسب للملكية في مواجهة القاصر . اختلاف حكمه في كل من القانون المدني السابق والقانون الحالي . التقادم يبرى في القانون الحالي متى كان للقاصر نائب يمثله . حكم مستحدث ليس له أثر رجعي .
١٤٧	٤٠	( الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٧/١/٤ ) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		٢ — الأصل هو سر يان أحكام القوانين على ما يقع من تاريخ العمل بها . عدم جواز تطبيق القانون الجديد على علاقات قانونية نشأت قبل تهاذه .
٥١١	٩٧	(الطن رقم ٤٨٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٢٣) ... ..
		٣ — إجازة تصرف الجمعيات الخيرية في القدر الزائد عن المسائي فدان خلال عشر سنوات . م ٢ ق ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ اعتباره ملغيا بصدر القانون ٥ لسنة ١٩٦٣ بشأن حظر تملك الأجانب للأراضي الزراعية .
٨٨٥	١٥٤	(الطن رقم ١٥١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/٥) ... ..
		٤ — إقامة الطعن الضريبي في ظل ق ٩٠ لسنة ١٩٤٤ . تسوية الرسوم المستحقة وتحصيل باقيا بعد العمل بالقانون ٦٦ لسنة ١٩٦٤ المعدل له . وجوب إعمال القانون الأخير بشأن تحديد فئة الرسم النسبي .
١٤٥٨	٢٥٣	(الطن رقم ١٨٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/٢٠) ... ..
		٥ — القانون بمعناه العام . المقصود به . القرارات واللوائح . بدء سريانها . القرارات الوزارية بشأن الإباحة للمستأجر بتأجير وحدات مفروشة لأغراض السياحة وغيرها . سريانها على العقود التي تبرم في ظلها أو السارية وقت العمل بها .
١٧٥٠	٣٠٠	(الطن رقم ٥٥١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/٧) ... ..
		٦ — الأحكام الخاصة بأثر وفاة المستأجر على امتداد عقود إيجار المساكن لصالح الزوجة والأبناء والأقارب . م ٢١ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . لا محل لإعمالها على حالة وفاة المستأجر قبل العمل بأحكامه . ملة ذلك .
١٩٠٢	٣٢٧	(الطن رقم ١٤٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٨) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		القانون الواجب التطبيق :
		١ — إجراءات التنفيذ على العقار . القانون الواجب التطبيق عليها . م ٣ من مواد إصدار قانون المرافعات المقصود بإجراءات التنفيذ عدم انصرافها إلى منازعة التنفيذ أو طلب البطلان الذي يدفع به أثناء اتخاذ إجراءات التنفيذ .
١٥٩	٤٢	( الطعن رقم ٣٧٠ لسنة ٤٠ قـ جلسة ١٩٧٧/١/٥ ) .. ..
		٢ — الدعاوى التي فصل فيها والإجراءات التي تمت قبل العمل بقانون المرافعات الحالي . عدم خضوعها لأحكامه ولو لم يكن الحكم فيها نهائياً . وطعن فيه بالاستئناف في ظله . مثال في منازعة تنفيذ عقارى .
١٥٩	٤٢	( الطعن رقم ٣٧٠ لسنة ٤٠ قـ جلسة ١٩٧٧/١/٥ ) .. ..
		٣ — وجوب صدور الأحكام في منازعات الأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين المتحدى الطائفة والملة وفق شريعتهم . المقصود بلفظ " شريعتهم " .
٢٩٦	٦٢	( الطعن رقم ٣٩ لسنة ٤٥ قـ «أحوال شخصية» - جلسة ١٩٧٧/١/٢٦ )
		٤ — أعمال المحكمة القواعد الخاصة بطائفة الأقباط الأرثوذكس التي ينتمى إليها الزوجان . استهداؤها بأحكام الشريعة الإسلامية دون أن يكون لذلك من أثر في قضائها . تزيد لا يعيب الحكم .
٢٩٦	٦٢	( الطعن رقم ٣٩ لسنة ٤٥ قـ «أحوال شخصية» - جلسة ١٩٧٧/١/٢٦ )
		٥ — وجود نص تشريعى . أثره . عدم جواز التحدى بالعرف .
٥١١	٩٧	( الطعن رقم ٤٨٢ لسنة ٣٩ قـ - جلسة ١٩٧٧/٢/٢٣ ) .. ..

الصفحة	القائمة	
		٦ - معاهدة بروكسل . نطاق تطبيقها . الرحلة البحرية التي تبدأ بشحن البضاعة في السفينة وتنتهي بتفريغها منها . المرحلة السابقة على الشحن واللاحقة على التفريغ . خضوعهما للقانون الوطني .
١٤٥٢	٢٥٢	( الطعن رقم ٤٥٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٧/٦/٢٠ ) ... .. تفسير القانون :
		١ - حكمة التشريع . عدم جواز اللجوء إليها مع صراحة النص .
٩٣٦	١٦٠	( الطعن رقم ٥٥٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/٦ ) ... .. ٢ - الادعاء بوجود تقصير في تشريع المرافعات بشأن الطعن في أحكام محكمة النقض . طلب الطاعن الاستهداء بالمصادر الأخرى للتشريع المشار إليها في المادة الأولى من القانون المدني . لا محل له . علة ذلك .
٣٥٩	٧١	( الطعن رقم ٧٧٠ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٢ ) ... .. ٣ - اختصاص اللجنة العليا للإصلاح الزراعي بتفسير أحكام القانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ . لا ينسب المحاكم حقها في تفسير القانون المذكور .
٨٨٥	١٥٤	( الطعن رقم ١٥١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/٥ ) ... .. القانون الأجنبي :
		١ - الاستناد إلى قانون أجنبي . مجرد واقعة مادية . على الخصوم إقامة الدليل عليه . مثال بشأن إبطال وصية .
٢٧٦	٥٨	( الطعن رقم ٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/١/٩ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٢ — استبعاد تطبيق أحكام القانون الأجنبي . مناطه . مخالفتها للنظام العام أو الآداب .
٢٧٦	٥٨	(الطن رقم ٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/١/١٩) ... ..
		٣ — الوصية بالمنافع . جائزة في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي . إختلاف أحكام القانون الأجنبي عن أحكام القانون الوطني في شأن القدر الجائز الإيصاء به وطريقة الاقتفاع وترتيب الموصى لهم . لا مخالفة في ذلك للنظام العام .
٢٧٦	٥٨	(الطن رقم ٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/١/١٩) ... ..
		مسائل متنوعة :
		١ — الترام المستأجر بضريقتي الدفاع والأمن القومي . القانونان ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ ، ٢٣٦ لسنة ١٩٦٨ . قرانين أمرة فيما يتعلق بفرض الضريبة . عدم اعتبارها كذلك بالنسبة لشخص الملزم بأدائها . جواز الاتفاق على مخالفتها . عدم جواز التمسك بإعمالها لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٠١٢	١٧٣	(الطن رقم ٦٩٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/٢٠) ... ..
		٢ — إختلاف فكرة الموطن في القانون الداخلي عنه في القانون الدولي الخاص . المقصود بالموطن في القانون الأخير . الأجانب المقيمون في بلد لا ينتمون بجنسيتهم إليه . جواز اعتباره موطناً لهم .
١٣٥٤	٢٣٤	(الطن رقم ٣٦ لسنة ٤٥ ق «أحوال شخصية» — جلسة ١٩٧٧/٦/١)



الصفحة	القاعدة	
١٢٨	٣٦	٣ — القرار بقانون ٨٤ لسنة ١٩٦٩ بشأن تشكيل مجلس إدارة نادي القضاء . صدوره من رئيس الجمهورية خارج النطاق المحدد بقانون التفويض ١٥ لسنة ١٩٦٧ . أثره . اعتباره مجردا من قوة القانون . هديم الأثر . وجوب الغائه واعتباره كأن لم يكن . (الطلبان رقم ٧٦ لسنة ٤٣ ، ٤٢ لسنة ٤٥ ق « رجال قضاء » جلسة ٢٩ / ١٢ / ١٩٧٧) ... ..
		<h3>قرار إداري</h3>
٦٧٦	١٢٣	١ — لمفتش الري إصدار قرار مؤقت بتمكين المنتفع بمسقى أو مصرف خاص من استعمال حقه عند الاعتداء عليه متى كان حائزا للحق في السنة السابقة على الشكوى ١٥٠ ق ٦٨ لسنة ١٩٥٣ . الفصل في أصل الحق ذاته . من اختصاص المحاكم العادية . (الطن رقم ٥٧٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٥ / ٣ / ١٩٧٧) ... ..
٨٣٧	١٤٨	٢ — القرار الإداري . ماهيته . وضع المؤسسة يدها بعد التأميم على المبنى المؤجر للشروع المؤتم وامتناعها عن دفع الأجرة . لا يعد قرار إداريا . هلة ذلك . (الطن رقم ٢٨٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ٣٠ / ٣ / ١٩٧٧) ... ..
٨٣٧	١٤٨	٣ — اختصاص محكمة القضاء الإداري دون سواها بتفسير القرارات الإدارية وتأويلها . للقضاء العادي سلطة إعطاء الوصف القانوني لهذه القرارات توحيلا لتحديد اختصاصه في النزاع . (الطن رقم ٣٨٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ٣٠ / ٣ / ١٩٧٧) ... ..

الصفحة	القاعدة	
١٠٦٠	١٨٢	٤ — قرار وزير العدل بإلغاء جزاء سبق توقيعه على أحد موظفيه . لا يحول دون إقامة دعوى بالتعويض ضد الموظف . جواز إقامة الخطأ على خلاف مدلول القرار الوزاري . (الطعن رقم ٤٢٧ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/٢٧) ... ..
١٥١٩	٢٦٤	٥ — القرار الإداري . سريانه في مواجهة الإدارة من تاريخ صدوره ولو لم ينشر في الجريدة الرسمية . عدم جواز الاحتجاج به في مواجهة الأفراد إلا من تاريخ النشر . مثال بشأن قرار مدير عام الجمارك رقم ١٢ لسنة ١٩٦٣ . (الطعن رقم ٤٦٥ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/٢٧) ... ..
١٨٣٢	٣١٣	٦ — عدم إعمال قرار وزير النقل ٢٣٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن شروط نقل البضائع والتعويضات الاتفاقية . أثره . عدم اعتبار أحكام هذا القرار مكتملة لعقد النقل وبالتالي فإن المتعاقد الآخر لا يلتزم بها . (الطعن رقم ٧٣٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/١٩) ... ..
قسمة		
٤٩١	٩٤	١ — اختصاص المتعاقد بقدر معين من الأطنان في عقد قسمة . لا يحول دون اكتساب خصمه ملكية جزء منها بوضع اليد المدة الطويلة . (الطعن رقم ٥٥٣ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٢١) ... ..
٩٥٥	١٦٢	٢ — القضاء باعتبار عقد قسمة المهاية منتهيا استنادا إلى أن مدته سنة واحدة . وجوب احتساب الرسوم القضائية المستحقة على أساس ريع العقار عن مدة سنة . م ٣/٧٥ ق ٩٠ لسنة ١٩٤٤ . (الطعن رقم ٥٢٧ لسنة ٤٢ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٩٧٧/٤/٧) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٣ — قسمة المهايأة . اختصاص الممول بالانتفاع بمنزل معين بالاقامة فيه مقابل انتفاع إخوته بمحسته في منزلين آخرين . إعفاء الإيراد المفترض من المنزل الذي اختص به من الضريبة العامة على الإيراد واستبعاد إيراد ما ينحصر في المنزلين الآخرين من وعائها . لاخطأ .
١١٨٣	٢٠٣	(الامن رقم ٥٩١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٤/٥/١٩٧٧) .. ..
		<b>قضاء مستعجل</b>
		١ — الحكم بعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر الطلب الوقى لعدم توافر الاستعجال أو المساس بأصل الحق . عدم جواز إحالة النزاع لمحكمة الموضوع . القضاء بعدم الاختصاص استنادا إلى أن الطلب موضوعي . وجوب إحالة النزاع لمحكمة الموضوع . مثال بشأن دعوى طرد وتسليم .
١٤٧٠	٢٥٥	(الاطن رقم ٧٧٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ٢٢/٦/١٩٧٧) .. ..
		٢ — الحكم بعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر الدعوى لعدم توافر الاستعجال أو المساس بأصل الحق . عدم جواز إحالة النزاع لمحكمة الموضوع . علة ذلك .
١٨٤١	٣١٥	(الاطن رقم ٢٩٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ٢١/١٢/١٩٧٧) .. ..
		٣ — قضاء المحكمة بإحالة النزاع المستعجل إلى محكمة الموضوع لمساسه بأصل الحق خطأ . وجوب أن تقضى محكمة الموضوع المحال إليها من تلقاء نفسها بانتهاء الدعوى .
١٨٤١	٣١٥	(الاطن رقم ٢٩٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ٢١/١٢/١٩٧٧) .. ..



المر	القاعدة	
		٤ - الحكم المستعجل بوقف قرار فصل العامل . وقى لا يمس أصل الحق . لا حجية له أمام قاضي الموضوع .
١٨٧٧	٣٢١	(الطعن رقم ٢٣٧ لسنة ٤٢ ق ١٩٧٧/١٢/٢٤) ... .. ٥ - دعوى العامل بوقف قرار الفصل . لا تقطع مدة تقادم دعوى التعويض عن الفصل والمطالبة بالأجر . حلة ذلك . (الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٧/١٢/٣١)
١٩٢٥	٣٣١	٦ - الدعوى المستعجلة بعدم الاعتداد بالحجز استناداً إلى براءة ذمة المدعى . منازعة وقتية في التنفيذ . اختصاص قاضي التنفيذ بنظرها بوصفه قاضياً للأموال المستعجلة . (الطعن رقم ٣٤٢ سنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٧)
		٧ - الحكم المستعجل بتعيين حارس على نادي القضاة لإجراء انتخابات أعضاء مجلس الإدارة . حكم وقى . لا يمنع من نظر دعوى إلغاء القرار بقانون ٨٤ لسنة ١٩٦٩ بشأن تشكيل مجلس إدارة النادي .
١٢٨	٣٦	(الطلبان رقبا ٧٦ لسنة ٤٣ ، ٤٢ لسنة ٤٥ ق « رجال قضاء » جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٩)
<b>قضاة</b>		
		١ - أحكام محكمة النقض بنأى عن أى طعن . الامتناء . قيام سبب من أسباب عدم الصلاحية بأحد قضاتها . ما جرت عليه الدائرة الجنائية بمحكمة النقض من سحب الحكم عند وقوع

الصفحة	القاعدة	
		خطأ مادي في قضائها . لا يجوز مباشرته في الدائرة المدنية . علة ذلك .
٣٥٩	٧١	(الطعن رقم ٧٧٠ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٢)
		٢ — الطعن في الحكم الصادر من محكمة النقض بدعوى تضمنه عدولا عن مبادئ قانونية سابقة أو بطلان صحيفة الطعن لعدم التوقيع عليها من محام . لا يندرج ضمن أسباب عدم الصلاحية التي يجوز بسببها الطعن في الحكم .
٣٥٩	٧١	(الطعن رقم ٧٧٠ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٢)
<b>قوة الأمر المقضى</b>		
<b>الأحكام الحائزة لقوة الأمر المقضى :</b>		
		١ — الطعن بطريق النقض . قصره على الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف والأحكام الانتهائية أيا كانت المحكمة التي أصدرتها متى كانت مخالفة لحكم سابق حائز لقوة الأمر المقضى .
١٩٤	٤٦	(الطعن رقم ٦٣٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٧/١/١١) ... ..
		٢ — جواز الطعن بالنقض في أى حكم إنتهائى أيا كانت المحكمة التي أصدرته . م ٢٤٩ مرافعات . حالة إستثنائية . شرطها صدوره على خلاف حكم سابق حائز لقوة الأمر المقضى .
٣٥٩	٧١	(الطعن رقم ٧٧٠ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٢) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٣ — استصدار المؤجر بأمر إداري بالاجرة ضد المستأجر عن الفترة اللاحقة لاعتبار العقد مفسوخا بتحقيق الشرط الصريح الفاسخ . صيرورة الحكم الصادر برفض التظلم منه نهائيا . عدم جواز هودة المؤجر للمطالبه بالربح عن ذات الفترة . طلب الأجرة . لا يفيد التنازل عن الفسخ .
٢١٧	٤٩	( الطعن رقم ٥٧٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/١/١١ ) ... .. ٤ — الأحكام الصادرة من محكمة النقض . بانه قاطعة . عدم جواز الطعن فيها بدعوى مخالفتها لحكم نهائي حائز لقوة الأمر المقضي . م ٢٧٢ مراقبات .
٣٥٩	٧١	( الطعن رقم ٧٧٠ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٢ ) ... .. ٥ — اكتساب الحكم قوة الأمر المقضي . لا ينال منها إجراء تحقيقات إدارية بشأنه بعد صدوره .
٤١٣	٨٠	( الطعن رقم ٧٤ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٥/٩ ) ... .. ٦ — القضاء نهائيا بصحة الإيجار الصادر من ناظر الوقف دون الإيجار الصادر من المستحقين . فرض الحراسة على أمواله الخاصة . عدم شمولها أمر الأداء الصادر لصالح الوقف بالإيجار المتأخر . مؤداه . عدم جواز حلول إدارة الأموال التي آلت إلى الدولة محل الناظر السابق المؤجر في تجديد السير في المعارضة المرفوعة من المستأجر عن الأمر .
٨٥٣	١٤٩	( الطعن رقم ٥١٠ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٣/٣٠ ) ... .. ٧ — الحكم بزيادة التعويض عن نزع الملكية . إيراد المحكمة في أسبابها أن الأرض المتروكة ملكيتها هي كامل المساحة المملوكة



الصفحة	القاعدة	
		<p>للمطعون عليها . قضاء يحوز قوة الأمر المقضي في هذه المسألة .</p> <p>القضاء لها يباقي التعويض على أساس ملكيتها لكامل المساحة .</p> <p>لا خطأ .</p>
٩٨٨	١٦٩	<p>(الطعن رقم ١٤٥ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/٤/١٩) ... ..</p> <p>٨ — القضاء السابق في مسألة أسامية بين ذات الخصوم .</p> <p>اكتسابه قوة الأمر المقضي . مثال بشأن الإعفاء من رسم الدفعة .</p> <p>لا حيرة باختلاف السنة في الدعويين مادام الأساس فيهما واحد .</p>
١٥٨٧	٢٧٤	<p>(الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٧/١٠/٢٩) ... ..</p> <p>٩ — القضاء النهائي بخضوع نشاط معين للمول في سنة معينة</p> <p>لضريبة الأرباح التجارية والصناعية . مانع من المنازعة في أمر</p> <p>خضوع هذا النشاط للضريبة في سنة تالية . مثال . بشأن تربية</p> <p>المواشي .</p>
١٨٩٦	٣٢٥	<p>(الطعن رقم ٢١ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٧) ... ..</p> <p>١٠ — قضاء المحكمة الجزئية بعدم اختصاصها قيميا والإحالة</p> <p>للمحكمة الابتدائية . قضاء منه للخصومة كلها . جواز الطعن فيه</p> <p>على استقلال م ٢١٢ مرافعات . عدم الطعن فيه . أثره . وجوب</p> <p>تقيد المحكمة الابتدائية بالتقريرات التي انبنى عليها منطوق الحكم</p> <p>بعدم الاختصاص والإحالة .</p>
١٦٦٨	٢٨٧	<p>(الطعن رقم ٦٤٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/١٢) ... ..</p> <p>١١ — قضاء المحكمة الجزئية بعدم اختصاصها قيميا بنظر</p> <p>الدعوى والإحالة إلى المحكمة الابتدائية . عدم استئنائه . أثره .</p> <p>صيورته حائزا قوة الأمر المقضي . وجوب تقيد المحكمة المحال</p>

الصفحة	القاعدة	
		إليها الدعوى بتقدير قيمتها ولو كان قد بنى على قاعدة غير صحيحة .
١٧١٤	٢٩٣	(الطعن رقم ٥٩٢ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/٢٩) ... ..
		١٢ — الحكم بوقف الدعوى لتعلق الفصل فيها على إثبات العلاقة التجارية بمعرفة لجنة الفصل في المنازعات الزراعية . ماهيته . وجوب الترام المحكمة به وبالقرار الذى تصدره اللجنة لا يفتى عن ذلك خروج هذه المسألة من اختصاص اللجنة .
	٣١٧	(الطعن رقم ٦١٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/٢١) ... ..
		١٣ — تأييد اللجنة الاستئنافية للفصل في المنازعات الزراعية لقرار اللجنة الابتدائية . صدور قرار التفسير من اللجنة الابتدائية . خطأ . عدم الطعن عليه . أثره صيرورته نهائيا وله حججته .
١٨٥٢	٣١٧	(الطعن رقم ٦١٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/٢١) ... ..
		” الأحكام الجنائية “ .
		١ — قضاء المحكمة الجنائية ببراءة العامل من تهمة القتل الخطأ لعدم ثبوت قيادته للسيارة بسرعة . رفض الحكم المطعون فيه دعوى التعويض عن الفصل . استناده إلى أن العامل قاد السيارة بسرعة تبرر فصله . مخالفة لحجية الحكم الجنائى السابق .
٢٤٠	٥٢	(الطعن رقم ٧٠١ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٧/١/١٥) ... ..
		٢ — قضاء محكمة الجناح نهائيا برفض الدعوى المدنية قبل المتهم والمسئول بالحقوق المدنية . أثره . عدم قبول دعوى المضرور قبل شركة التأمين عما لحقه من أضرار نتيجة الحادث .

الصفحة	القاعدة	
		لا يغير من ذلك القضاء بإدانة المتهم بعد استئناف النيابة العامة لحكم البراءة الصادر من محكمة أول درجة .
٤٦٣	٨٨	( الطعن ١٢٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/١٥ ) ... .. ٣ — حجية الحكم الصادر في الدعوى الجنائية أمام المحكمة المدنية . شرطه .
٦٦٣	١٢١	( الطعن رقم ٣٤٧ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/١٣ ) ... .. ٤ — صيرورة الحكم الجنائي نهائيا قبل المستول . أثره . زوال سبب وقف تقادم الدعوى المدنية . الحكم يصبح نهائيا باستنفاد طرق الطعن فيه أو بفوات مواعيده .
١٨١٥	٣١٠	( الطعن رقم ٤٢٠ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/١٥ ) ... .. ٥ — القضاء بتسليم المتهم الصغير لولى أمره . صيرورته نهائيا بعد فوات الثلاثين يوما المقررة للطعن فيه بالاستئناف من النائب العام . بدء سريان تقادم دعوى التعويض قبل المستول منذ انتهاء ميعاد الطعن .
١٨١٥	٣١٠	( الطعن رقم ٤٢٠ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/١٥ ) ... .. ” النزول عن الحق ” . حجية الأمر المقضى . من النظام العام . لا يتعارض ذلك مع جواز نزول من صدر لصالحه الحكم عن الحق الثابت به . مثال . بشأن نزول جهة الإدارة عن القرار الصادر من لجنة الاعتراضات في التقدير عن نزع ملكية للنفقة العامة .
١١٤٦	١٩٦	( الطعن رقم ٢٧٨ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٤ ) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		<p><b>الأحكام غير الحائزة لقوة الأمر المقضي :</b></p> <p>١ - المنع من إعادة نظر النزاع في المسألة المقضية فيها . شرطه .  وحلة المسألة في الدعويين . مالم تنظر فيه المحكمة بالفعل لا يمكن  أن يكون موضوعا لحكم يحوز قوة الأمر المقضي .</p>
١٧٤	٤٤	( الطعن رقم ٤٦٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٧/١/٥ ... .. )
		<p>٢ - القضاء النهائي . اكتسابه قوة الأمر المقضي .  شرطه . مالم تنظره المحكمة بالفعل . لا يعد موضوعا لحكم يحوز  قوة الأمر المقضي فيه .</p>
١٣٧٨	٢٣٩	( الطعن رقم ٣٥٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/٧ ... .. )
		<p>٣ - أمر الأداء الصادر بالزام المستأجر بالأجرة الاتفاقية .  لا يحوز قوة الأمر المقضي بالنسبة لقانونية الأجرة . حق المستأجر  في إقامة دعوى بتحديد الأجرة القانونية . علة ذلك .</p>
١٧٤	٤٤	( الطعن رقم ٤٦٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٧/١/٥ ... .. )
		<p>٤ - المنع من إعادة نظر النزاع في المسألة المقضية فيها . شرطه .  الحكم بالزام المستأجر بأداء الأجرة المتعاقد عليها . لا حجية له في  دعواه بتخفيض الأجرة .</p>
١٦١٨	٢٧٨	( الطعن رقم ١١٠ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/٢ ... .. )
		<p>٥ - اكتساب القضاء النهائي قوة الأمر المقضي . مناطه .  الحكم الصادر بتحديد الأجرة القانونية . لا حجية له في بيان الأجرة  الفعلية التي كان يدفعها المستأجر .</p>
١٦٣٢	٢٨١	( الطعن رقم ٩ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/٩ ... .. )

الصفحة	القاعدة	
		٦ - اكتساب القضاء النهائي قوة الأمر المقضي . شرطه . ما لم تحسمه المحكمة في قضائها . لا يجوز الحجية . القضاء بالأجرة في دعوى الايجار . عدم فصائه في المنازعة بشأن ملكية العين . أثره . لا حجية لهذا القضاء في دعوى تثبيت الملكية بين ذات الخصوم .
٤٩١	٩٤	(الطن رقم ٥٥٣ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٢١) ... ..
		٧ - قوة الأمر المقضي . شروطها . الأحكام الصادرة في المواد المستعجلة . لا حجية لها في دعوى الموضوع . الحكم الصادر بالزام المستأجر من الباطن بدفع الأجرة للمستأجر الأصلي . لا حجية له في الدعوى المتعلقة بتحديد الأثر القانوني المرتب على وفاة المستأجر الأصلي بالنسبة لشاغل العين معه .
٦٣٨	١١٧	(الطن رقم ٤١٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٩) ... ..
		٨ - منطوق الحكم والأسباب المتصلة به اتصالاً حتمياً . اكتسابهما قوة الأمر المقضي . الأسباب الزائدة لاحجية لها .
٨٣٠	١٤٧	(الطن رقم ٤٢٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٧/٣/٣٠) ... ..
		٩ - الحكم برفض الدعوى بحالتها . لا حجية موقوته . عدم جواز معاودة طرح النزاع متى كانت ظروف الدعوى لم يطرأ عليها تغيير .
٨٩٧	١٥٥	(الطن رقم ٣٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/٥) ... ..
		١٠ - اكتساب القضاء النهائي قوة الأمر المقضي . شرطه . فصل الحكم في وجود الدين دون أن يعرض للوفاء به . لا يجوز

الصفحة	القاعدة	
		قوة الأمر المقضى بالنسبة لواقعة الوفاء التي يثيرها الخصم من بعد .
١٠٣٢	١٧٧	( الطعن رقم ٢٨٢ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/٢٥ ) ... ..
		١١ — القضاء نهائيا باستحقاق العامل لعمولة التوزيع في فترة عمله بقسم البيع . لا حجية له في دعوى تالية بطلبية عمولة توزيع بعد نقله من القسم المذكور .
١٤٣٢	٢٤٨	( الطعن رقم ٧٧٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/١٢ ) ... ..
		الأحكام الجنائية . حجية الحكم الجنائي أمام المحكمة المدنية . مناطها . استبعاد الحكم الجنائي مساهمة المجني عليه في الخطأ أو تقريره مساهمته فيه . لاحجية له أمام القاضي المدني عند بحث التعويض المستحق للضرر .
١٧٢٨	٢٩٨	( الطعن رقم ٤٩٩ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/١ ) ... ..
		( ك ) كفالة
		١ — إفلاس المدين قبل حلول أجل الدين المكفول . وجوب تقدم الدائن بحقه في تفليسه المدين وإلا سقط حقه في الرجوع على الكفيل بقدر ما أصابه من ضرر . م ٧٨٦ مدني . لا محل لإعمال هذا النص إذا حصل الدائن على حكم بالزام المدين والكفيل بالدين .
١٩٤	٤٦	( الطعن رقم ٦٣٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٧/١/١١ ) ... ..



الصفحة	القائمة	
		٢ — حق المضرور في مطالبة التابع بالتعويض . سقوطه بالتقادم . أثره انقضاء التزام المتبوع باعتباره كفيلا متضامنا . حلة ذلك .
١٧٩٨	٣٠٧	( الملن رقم ٥٠٢ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٤/١٢/١٩٧٧ ) ... ..
		( م )
		مبانى . محاماة . محكمة الموضوع . مرض الموت مسئولية . معاهدات . مقاولاة . ملكية . مؤسسات موطن . موظفون
		مبانى
		القوارىء الصادر باعتماد خطوط التنظيم . أثره . منع أصحاب الشأن من البناء أو التعلية في الأجزاء البارزة منها مع استحقاقهم لتعويض عن هذا الخطر . ق ٤٥ لسنة ١٩٦٢ . طلب التعويض استنادا إلى قانون نزع الملكية ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ . لمحكمة النقض تصحيح هذا الخطأ ورده إلى الأساس القانونى السليم .
٩٥٨	١٦٣	( الملن رقم ٥١٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٢/٤/١٩٧٧ ) ... ..
		محاماة
		نيابة المحامى عن الخصم :
		١ — النعى بحضور محام عن الخصم دون توكيل . ليس لغيره إثارة هذا الدفاع .
٥٢٩	٩٨	( الملن رقم ٤٩٩ لسنة ٣٩ ق جلسة ٢٣/٢/١٩٧٧ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٢ — عدم جواز تصدى المحكمة لعلاقة الخصوم بوكلائهم إلا إذا افكر صاحب الشأن وكالة وكيله . مباشرة المحامي للإجراء قبل أن يستصدر توكيلا من صاحب الشأن . لا خطأ . مثال في طعن ضريبي .
١٦٧٨	٢٨٩	( الطعن رقم ٣٣٨ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٧/١١/١٥ ... .. )
		٣ — إصدار التوكيل للمحامي بعد مباشرة الإجراء . لا بطلان .
١٧٩٨	٣٠٧	( الطعن رقم ٥٠٢ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٧/١٢/١٤ ... .. )
		٤ — مكتب المحامي الموكل عن الخصم . اعتباره محلا مختارا له في درجة التقاضي الموكل فيها . جواز إعلانه بالقرار الصادر بإعادة الدعوى للرافعة في هذا المحل .
١١٥٨	١٩٩	( الطعن رقم ٧٢٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/٥/١٠ ... .. )
		٥ — محامي الحكومة . حضوره نائبا في قضية عن إحدى الجهات . لا يضاف عليه صفة بالنسبة لباقي الجهات التي لم تختصم اختصاصا صحيحا .
١٥٠٨	٢٦٢	( الطعن رقم ٨٠١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/٢٧ ... .. )
		٦ — إدخال خصم جديد في الدعوى . كفيته . م ١١٧ مرافعات . اختصاص المحافظ بصفته في مواجهة محامي الحكومة الحاضر بالجلسة عن وزير التربية والتعليم ومراقب التعليم بالمدينة . لا أثر له . عدم اعتبار المحافظ خصما مدخلا في الدعوى .
١٥٠٨	٢٦٢	( الطعن رقم ٨٠١ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٦/٢٧ ... .. )

الصفحة	القاعدة	
		” في الطعن بالنقض “ .
		١ — عدم وجوب إعلان مذكرة الطاعن الشارحة مع صحيفة الطعن . عدم إيداع الخصوم أية مذكرات . جزاؤه . حرمانهم من إنبابة محام عنهم بالجلسة .
٥٢٩	٩٨	( الطعن رقم ٤٩٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٢٣ ) ... ..
		٢ — صدور التوكيل للمحامى الطاعن بالنقض من المديرين المفوضين من رئيس مجلس إدارة البنك والمأذون لها بتوكيل المحامين في النقض . تغيير رئيس مجلس الإدارة . لا يوجب صدور توكيل آخر . إدماج بنك آخر في البنك الطاعن . لا أثر له .
١٣٩٩	٢٤٢	( الطعن ٢٢٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/٨ ) ... ..
		٣ — توكيل المطعون عليه محاميا غير مقيد أمام النقض . توكيل الأخير محاميا مقبولا أمامها وتقديم مذكرة بدفاع المطعون عليه . لا خطأ .
١٦٩٣	٢٩١	( الطعن رقم ٢٣٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/١٦ ) ... ..
		٤ — عدم تقديم التوكيل الصادر من الطاعنة إلى وكيلها الذى وكل المحامى الذى رفع الطعن بالنقض . أثره . عدم قبول الطعن .
١٧٢٩	٢٩٧	( الطعن رقم ٣٥٩ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/٣٠ ) ... ..
		٥ — عدم تقديم المحامى التوكيل الصادر من الطاعنة لوكيلها الذى وكله في الطعن بالنقض حتى حيز الدعوى للحكم . أثره . عدم قبول الطعن .
١٨١٠	٣٠٩	( الطعن رقم ٩٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/١٥ ) ... ..



الصفحة	القراء - د	
		التوقيع على صحيفة الطعن :
		١ - الطعن في الحكم الصادر من محكمة النقض بدعوى تضمنه عدولا عن مبادئ قانونية سابقة أو بطلان صحيفة الطعن لعدم التوقيع عليها من محام . لا يتدرج ضمن أسباب عدم الصلاحية التي يجوز بسببها الطعن في الحكم .
٣٥٩	٧١	( الطعن رقم ٧٧٠ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٧/٤/٢ ) ... ..
		٢ - الطعن في صحة اعتماد الجمعية العمومية لنقابة المهنة التعليمية أو في تشكيل مجالس الإدارة أو في القرارات الصادرة منها . كفيته، ق ٧٩ لسنة ١٩٦٩ . عدم وجوب توقيع محام على تقرير الطعن .
١٥٦٤	٢٧٠	( الطعن رقم ٢ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٧/٧/٢٦ ) ... ..
		أتعاب المحامي :
		١ - التزام الوكيل بأجر في تنفيذ التزامه . التزام ببذل عناية . جواز الاتفاق على أن يكون التزاما بتحقيق غاية . مثال : بشأن الاتفاق على استحقاق المحامي للأتعاب عند كسب الدعوى .
٥١١	٩٧	( الطعن رقم ٤٨٢ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٢٣ ) ... ..
		٢ - عناصر تقدير أتعاب المحامي المبينة بالمادة ٤٤ ق ٩٦ لسنة ١٩٥٧ . ليست واردة على سبيل الحصر . لمحكمة الموضوع عند تقديرها للأتعاب إضافة عناصر أخرى كالمنفعة التي عادت على الموكل .
٥١١	٩٧	( الطعن رقم ٤٨٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٢٣ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٣ - تقدير أتعاب المحامي . الفائدة التي يحققها المحامي لموكله . لا تقدر بقيمة العمل موضوع طلب التقدير كله . وجوب تقدير الأتعاب على أساس ما بذله المحامي من عمل يتفق وصحيح القانون وما اقتضاه من جهد .
١٤٧٧	٢٥٦	( الطعن رقم ١٣٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٧/٦/٢٢ ... .. )
		٤ - تقدير الفائدة التي حققها المحامي لموكله . مما تستقل به محكمة الموضوع .
١٤٧٧	٢٥٦	( الطعن رقم ١٣٤ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٧/٦/٢٢ ) ... .. )
		٥ - اتفاق المحامي على استحقاقه أتعابا بنسبة معينة من المطلوب أو مما يحكم به في الدعوى . باطل بطلانا مطلقا . م ٤٤ ق ٩٦ لسنة ١٩٥٧ .
٥١١	٩٧	( الطعن رقم ٤٨٢ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٦/٢/٢٣ ) ... .. )
		٦ - بطلان الاتفاق على استحقاق المحامي أتعابا بنسبة معينة مما يطلب أو يحكم به في الدعوى . ق ٩٦ لسنة ١٩٥٧ . انصراف البطلان إلى تحديد قيمة الأتعاب . وجوب تقدير الفاضي للأتعاب في هذه الحالة .
٥١١	٩٧	( الطعن رقم ٤٨٢ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٢٣ ) ... .. )
		٧ - عمل المحامي لا ينتهي إلا بصدور الحكم . الاتفاق على الأتعاب قبل صدور الحكم . هو اتفاق قبل الانتهاء من العمل .
٥١١	٩٧	( الطعن رقم ٤٨٣ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٢٣ ) ... .. )

الصفحة	القاعدة	
		٨ — سريان الفوائد من تاريخ المطالبة القضائية . شرطه . أن يكون محل الالتزام مبلغا من القود معلوم المقدار وقت الطلب . المقصود بذلك . الا يكون للقضاء سلطة في تقديره . مثال بشأن أتعاب المحامي .
٥١١	٩٧	( الطعن رقم ٤٨٢ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٢٣ ) ... ..
		٩ — الوعد بالجائزة . أركانه . م ١٦٢ مدني . توجيه الوعد لشخص معين لا يعد وعدا بجائزة . مثال بشأن الاتفاق على أتعاب المحامي .
٥١١	٩٧	( الطعن رقم ٤٨٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٢٣ ) ... ..
		١٤ — اختصاص مجلس النقابة الفرعية بتقدير أتعاب المحامي . مناطه . عدم الاتفاق عليها كتابة . عدم الإعتداد بوجود اتفاق شفهي . م ١١٠ ق ٦١ لسنة ١٩٦٨ .
١٣٨٧	٢٤٠	( الطعن رقم ٤٣٧ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٦/٧ ) ... ..
		مسائل متنوعة :
		١ — التزام المحكمة بتأجيل الدعوى في حالة تنازل المحامي من التوكيل . م ١٣٥ من قانون المحاماه ٦١ لسنة ١٩٦٨ . إنتفاء حكيمه إذا كان الخصم وقد وكل محاميا آخر وباشر الدعوى بالفعل .
١٩٤	٤٦	( الطعن رقم ٦٣٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/١/٢١ ) ... ..
		٢ — عدم بيان الطاعن أوجه التناقض بين أحكام قانون المحاماه ٩٦ لسنة ١٩٥٧ وميثاق العمل الوطني وما أغفل الحكم



الصفحة	القاعدة	
		الرد عليه . نعمى مجهول غير مقبول . عدم كفاية الإحالة في ذلك إلى المذكرة المقدمة بالملف الابتدائي .
٥١١	٩٧	(الطعن رقم ٤٨٢ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٢٣) ... ..
		٣ — منع جهات الشهر العقاري من تسجيل العقرد التي تزيد قيمتها على ١٥٠٠ ج أو التأشير عليها بأى إجراء ما لم تكن موقعا عليها من محام مقبول أمام المحاكم الابتدائية م ٨٨ من القانون ٦١ لسنة ١٩٦٨ . عدم سريان هذا النص على المحاكم عند نظو الدعاوى بصحة ونفاذ هذه العقود .
٨٩٧	١٥٥	(الطعن رقم ٣٦ لسنة ٤٣ ق لسنة ١٩٧٧/٤/٥) ... ..
		٤ — نقض الحكم . أثره . خضوع الخصومة أمام محكمة الإحالة للسقوط والانقضاء من تاريخ صدور حكم النقض . وفاة محام الخصم الصادر لصالحه حكم النقض . لا يند من قبيل القوة القاهرة التي يستحيل بها السير في الخصومة .
١٧١٧	٢٩٤	(الطعن رقم ٦٢٥ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٧/١١/٢٩) ... ..
		تعيين المحامين في القضاء :
		١ — تعيين المحامين في سلك القضاء . وجوب تحديد أقدميتهم بين أغلبية زملائهم الذين استوفوا شروط الصلاحية في نفس التاريخ وحينوا في القضاء مثاهم .
١٤	٥	(الطلب رقم ٦ لسنة ٣٧ ق «رجال القضاء» جلسة ١٩٧٧/٢/١) ... ..
		٢ — تحديد أقدمية المحامين المعينين في وظائف القضاء العبرة بتاريخ استيفائهم لشروط الصلاحية للوظائف المعينين فيها على أساس ألا سبقوا زملاءهم في القضاء أو النيابة .
٦٦٠	١٢٠	(الطعن رقم ١٠١ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٧/٣/١٢) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٣ - احتساب مدة استبعاد المحامين بعد سدادهم الاشتراكات المتأخرة للنقابة في الأقدمية والمعاش . ق ٦١ لسنة ١١٦٨ . لإعلاقته له بتحديد أقدميتهم عند تعيينهم في وظائف القضاء . العبرة بما نص عليه قانون السلطة القضائية .
٥٨	١٨	( الطلب رقم ١٣ لسنة ٤٦ ق « رجال القضاء » - جلسة ١٩٧٧/٤/٧ ) ٤ - تحديد أقدمية المحامين المعيّنين في وظائف القضاء . شروطها . وجوب الاعتداد بمدد الاشتغال الفعلي بالمحاماة . تخلف شرط الاشتغال الفعلي مدة الاستبعاد من جدول النقابة لعدم سداد الاشتراكات في مواعيدها .
٥٨	١٨	( الطلب رقم ١٣ لسنة ٤٦ ق « رجال القضاء » - جلسة ١٩٧٧/٤/٧ ) ٥ - تعيين المحامين في وظائف القضاء التي استوفوا المدد اللازمة للتعيين فيها . جوازي الجهة الإدارية طبقاً للصيغة العامة . المحامي المعين في وظيفة رئيس محكمة نئة (ب) طلبه تعديل أقدميته على أساس أن مدة اشتغاله بالمحاماة تستوجب تعيينه في وظيفة رئيس محكمة نئة "أ" . لا أساس له .
٦٩	٢١	( الطلب رقم ٥ لسنة ٤٦ ق « رجال القضاء » - جلسة ١٩٧٧/٥/١٩ )
		<b>محكمة الموضوع</b>
		<b>مسائل الواقع :</b>
		١ - التمهيد . آفة تصيب العقل فتعيبه وتنقص من كماله . لمحكمة الموضوع سلطة تقدير قيام حالة التمهيد . مرجعها في ذلك . خبرة المختصين وشواهد الحال .
١٨٩	٤٥	( الظعن رقم ٢٣ لسنة ٤٤ ق - ١٩٧٧/١/٥ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٢ - استقلال محكمة الموضوع بتقدير قيام المانع الطبيعي أو العرضي الذي لا يرجي زواله ويحول دون مباشرة العلاقة الزوجية . عدم خضوعها لرقابة محكمة النقض متى أقامت قضائها على أسباب سائغة .
٣٠٢	٦٣	( الطعن رقم ٣٩ سنة ٤٥ ق «أحوال شخصية» - جلسة ١٩٧٧/١/٢٦ )
		٣ - التجسيدات التي يجريها المؤجرة . استقلال محكمة الموضوع بتقدير الفترة اللازمة لاستهلاكها .
٣٠٢	٦٣	( الطعن رقم ١٣٦ سنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/١٦ ) ... ..
		٤ - الضرورة الملجئة لبيع المتجر . مادة ٥٩٤/٢ مدني . استقلال محكمة الموضوع باستخلاصها دون تعب . شرطه . أن يكون استخلاصها سائغا . مثال لأسباب غير سائغة .
١٠٧٥	١٨٤	( الطعن رقم ٧٤٩ سنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/٢٧ ) ... ..
		٥ - قيام المستأجر بتغيير مسكنه إلى مشغل ومصنع ملابس بغير موافقة المالك . استخلاص . توافر الضرر في حق المؤجر من عدمه . من مسائل الواقع . استقلال محكمة الموضوع بتقديرها متى أقامت قضائها على أسباب سائغة .
١١٧٧	٢٠٢	( الطعن رقم ٤٥٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/١١ ) ... ..
		٦ - الهلاك الكلي للعين المؤجرة . م ٣٣٠ مدني قديم ٥٦٩٠ ماهية . تقدير ما إذا كان الهلاك كلياً أو جزئياً . واقع يخضع لتقدير محكمة الموضوع . جواز إثبات الهلاك بكافة الطرق .
١٧٠٣	٢٩٢	( الطعن رقم ٤٢١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٧/١١/١٦ ) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		٧ - استقلال قاضي الموضوع بتقدير التعويض . تعيين عناصر الضرر . خضوعه لرقابة محكمة النقض .
٥٠٠	٩٥	(الطعن رقم ٣٤٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٢١) ... .. ٨ - نية التملك . استخلاص ثبوتها من عدمه . من سلطة قاضي الموضوع دون رقابة عليه من محكمة النقض متى كان استخلاصه سائغا .
٤٩١	٩٤	(الطعن رقم ٥٥٣ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٢١) ... .. ٩ - الدفع بعدم التنفيذ . مقصور على ما تقابل من التزامات طرفي الاتفاق . لمحكمة الموضوع استظهار إرادتهما في هذا الخصوص .
٥٠٥	٩٦	(الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٢٢) ... .. ١٠ - اشتغال الاتفاق على مفدى بيع وإيجار مستقل كل منهما عن الآخر . دفع البائع بعدم تنفيذ التزامه في عقد البيع لعدم تنفيذ الطرف الآخر التزامه في عقد الإيجار . استخلاص محكمة الموضوع استقلال كل من الالتزامين عن الآخر بأسباب سائغة . رفض الدفع . لاخطأ .
٥٥٥	٩٦	(الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٢٢) ... .. ١١ - تطبيق حكم المادة ٢٤٢ / ٢ مدني بشأن الحوادث الطارئة . شرطه . تقدير كون الحوادث الطارئ عاماً غير متوقع . من سلطة قاضي الموضوع مادام أنه أقام قضاءه على أسباب مؤديه .
٦٠٠	١١٥	(الطعن رقم ٥٨٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٧/٣/١) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		١٢ — تقدير مدى الإرهاق الذي أصاب المدين من جراء الحادث الطارئ . م ١٤٧/٢ مدني . متروك لقاضي الموضوع . مناطق الإرهاق . الاعتبارات الموضوعية المصفقة لا الظروف المتعلقة بالمدين .
٦٠٠	١١٠	( الطعن رقم ٥٨٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/١ ) ... ..
		١٣ — سلطة محكمة الموضوع في استخلاص قيام دلائل العمل بأسباب سائغة . المنازعة في ذلك . جدل موضوعي . عدم جواز إبدائه أمام محكمة النقض .
٦١٢	١١٢	( الطعن رقم ٣٣٩ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٦ ) ... ..
		١٤ — استخلاص حسن النية في تنفيذ العقد . من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع .
١٢١٤	٢٠٩	( الطعن رقم ٨١١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/١٦ ) ... ..
		١٥ — استقرار الإقامه في مكان معين مرده نية الشخص . الاستدلال عايماً من الظروف المادية . توافر عنصر الاستقرار ونية التوطن . واقع تستقل به محكمة الموضوع .
١٣٥٤	٢٣٤	( والطعن رقم ٣٦ لسنة ٤٥ ق "أحوال شخصية" جلسة ١٩٧٧/٦/١ )
		١٦ — تقدير قيام المانع الموقوف لسريان التقادم . من سلطة محكمة الموضوع متى اعتمدت على أسباب سائغة .
١٣٧٨	٢٣٩	( والطعن رقم ٣٥٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/٧ ) ... ..
		١٧ — تقدير الفائدة التي حقت لها المحامي لموكله . مما تستقل به محكمة الموضوع .
١٤٧٧	٢٥٦	( الطعن رقم ١٣٤ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/٢٢ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		١٨ — استبدال الدين . أمر موضوعي . استقلال قاضي الموضوع بالفصل فيه .
١٥٤٣	٢٦٨	( الطعن رقم ٧٢١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/٣٠ ) ... ..
		١٩ — تحصيل فهم الواقع في الدعوى . من سلطة قاضي الموضوع تكليف هذا الفهم وتطبيق القانون عليه . خضوعه لرقابة محكمة النقض .
١٦٩٣	٢٩١	( والطعن رقم ٢٣٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/١٦ ) ... ..
		٢٠ — التزام هيئة التأمينات الاجتماعية بالتعويض عن التأخير في صرف مستحقات المؤمن عليه . م ٢/٨٥ ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . اعفاء الهيئة من هذا التعويض الإضافي متى كانت منازعتها جديده في أصل الحق المطالب به : تقدير جديده المنازعة . مما يستقل به قاضي الموضوع .
١٨٢٨	٣١٢	( والطعن رقم ٧٥٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٦/١٢/١٧ ) ... ..
		٢١ — موطن الأعمال . قيامه طالما بقي النشاط التجاري مستمرا وله مظهره الواقعي . تقدير توافر العناصر الواقعية لموطن الأعمال . من سلطة محكمة الموضوع .
١٨٨٢	٣٢٢	( الطعن رقم ٤٩٦ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٦ ) ... ..
		مسائل اثبات : « الإقرار » . الإقرار غير القضائي . لمحكمة الموضوع أن تعتبره دليلا مكتوبا أو مجرد قرينة أو لا تعتمد به أصلا دون معقب عليها في ذلك .
١٧٠٣	٢٩٢	( الطعن رقم ٤٢١ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٧/١١/١٦ ) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		<p>” مبدأ الثبوت بالكفاية “ .</p> <p>تقدير الورقة المراد اعتبارها مبدأ ثبوت بالكتابة . من منطقة قاضي الموضوع .</p>
١١٦٨	٢٠٠	<p>( الطعن رقم ٦٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/١٠ ) ... ..</p> <p>” شهادة الشهود “ .</p> <p>١ — القضاء بالتطليق استنادا إلى إساءة الزوجة لزوجها المحجور عليه للعتة . عدم جواز المجادلة أمام محكمة النقض في تقدير محكمة الموضوع لأقوال الشهود التي استندت إليها في استخلاص موضوعي سائق .</p>
٢٣٢	٥١	<p>( الطعن رقم ٣٨ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٧/١/١٢ ) ... ..</p> <p>٢ — ترجيع شهادة على أخرى من إطلاقات قاضي الموضوع . عدم التزامه ببيان أسباب هذا الترجيع ما دام لم يفرج بهما عما يؤدي إليه مدلولها .</p>
٧١٨	١٣١	<p>( الطعن رقم ٧٢٦ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٧/٣/٢٠ ) ... ..</p> <p>٣ — الشهادة السماعية . جوازها حيث تجوز الشهادة الأصلية . خضوعها لتقدير قاضي الموضوع .</p>
١٧٤٢	٢٩٩	<p>( الطعن رقم ٨١٦ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/١٢/٦ ) ... ..</p> <p>” القرائن “ .</p> <p>١ — سلطة محكمة الموضوع في تقدير القرائن القضائية . شرطا . أن تكون قد اطلعت عليها وأخضعتها لتقديرها .</p>
١٢٤٧	٢١٤	<p>( الدائن رقم ٦٩٩ لسنة ٤٣ ق ١٨/٥/١٩٧٧ ) ... ..</p>

الصفحة	القاعدة	
		٢ - الوكالة الضمنية. لمحكمة الموضوع استخلاصها من القرائن وظروف الأحوال .
١١١٨	١٩٣	( الطعن رقم ١٥٠ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٧/٥/٣ ) ... .. " إجراء المعاينة وندب الخبراء " . الانتقال لإجراء المعاينة أو ندب خبير في الدعوى . من الرخص القانونية المخولة لمحكمة الموضوع . لا تريب عليها إن لم تستجب إلى طلبها .
٥٩١	١٠٩	( الطعن رقم ٥٣٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/١ ) ... .. " الإلزام بتقديم ورقة " . ١ - تكليف الخصم بتقديم ورقة تحت يده وفقاً للمادة ٢٥٣ مرافعات سابق متروك لتقدير محكمة الموضوع . مثال بشأن إقرار ضمنى بوجود المحرر .
٥٧٢	١٠٥	( الطعن رقم ١٨٩ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٢٧ ) ... .. ٢ - طلب إلزام الخصم بتقديم ورقة تحت يده . الفصل فيه متروك لقاضي الموضوع .
١٥٤٣	٢٦٨	( الطعن رقم ٧٢١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/٣٠ ) ... .. " اليمين المتعمدة " . اليمين المتعمدة . حق توجيهها من إطلاقات محكمة الموضوع ولو تحققت شروطها .
١٦٧٣	٢٨٨	( الطعن رقم ١٠٢ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٧/١١/١٥ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		” بحث الدلائل والمستندات “ .
		سلطة محكمة الموضوع في بحث لدلائل والمستندات وترجيح ماتضمن إليه . سلطتها في عدم الأخذ بالصور الشمسية .
٣٤١	٦٩	( الطعن رقم ٥٦٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٢ ) ... ..
		مسائل متنوعة :
		١ — إعادة الدعوى لرافعة . استقلال محكمة الموضوع بتقدير مدى الجد فيه .
١٩٤	٤٦	( الطعن رقم ٣٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٧/١/١١ ) ... ..
		٢ — لمحكمة الموضوع تقدير مدى جدية طلب وقف الدعوى وفقا للمادة ١٢٩ منرافعات .
١٦٦	٤٣	( الطعن رقم ١١٥ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/١/٥ ) ... ..
		مرض الموت
		١ — مرض الموت . ضوابطه . أن يغلب فيه الهلاك ، ويشعر المريض معه بدنوا أجله . وينتهي بالوفاة .
١٧٤٢	٢٩٩	( الطعن رقم ٨١٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/٦ ) ... ..
		٢ — توقيع الوارث كشاهد على عقد البيع الصادر من مورثه في مرض الموت . لايفيد إجازته للعقد ، أو صحة التاريخ الثابت به . عله ذلك . عدم تحقق صفته كوارث عند التوقيع .
١٧٤٢	٢٩٩	( الطعن رقم ٨١٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٦ ) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		٣ - التصرف المطعون فيه بعهدوره من المورث في مرض الموت . عدم جواز الاحتجاج على الورثة بتاريخه إلا إذا كان ثابتاً بإحدى الطرق القانونية . عبء إثبات عدم صحته . وقوعه على الوارث الطاعن .
١٧٤٢	٢٩٩	(الطعن رقم ٨١٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/١٢/٢) ... ..
<b>مسئولية</b>		
<b>المسئولية العقدية :</b>		
		١ - وفاء البنك بقيمة شيك مذيل بتوقيع مزور على الساحب . وفاء غير مبرئ لذمة البنك قبله . شرطه . ألا يقع خطأ من جانب العميل .
٦١٩	١١٣	(الطعن رقم ٣٠٣ و ١٣٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٣/٧) ... ..
		٢ - مسئولية شركة التأمين قبل المضرور من حوادث السيارات ، على أساس الدعوى المباشرة عدم قيامها إلا إذا تحققت مسئولية المؤمن له .
٤٦٣	٨٨	(الطعن رقم ١٢٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/١٥) ... ..
		٣ - حق المؤمن له في الرجوع على المؤمن بمقتضى عقد التأمين . استقلاله عن حق المضرور في الرجوع على المؤمن عليه بدعوى مباشرة . ق ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ عن حوادث السيارات .
٦٣٠	١١٥	(الطعن رقم ٣٣ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٦/٢/٧) ... ..
		٤ - دعوى اتعويض المستحق للمؤمن له . اختلافها عن دعوى الضمان الموجهة من المؤمن له قبل المؤمن .
٦٣٠	١١٥	(الطعن رقم ٣٣ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٧/٣/٧) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٥ — التأمين من المسؤولية عن حوادث السيارات . ق ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ . نطاقه . التزام المؤمن بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن فعل المؤمن له وتابعه أو غيره مما ممن يقود السيارة المؤمن عليها . للمؤمن الرجوع على الغير بالتعويض الذى أداه للضرور .
١٣١٧	٢٨٨	( الطعن رقم ٨١٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٣٠ ) ... ..
		٦ — ضمان التحيل لأفعاله الشخصية . م ٣١١ مدنى . حق المحال له فى التعويض . شموله قيمة الحق المحال به وكافة الأضرار التى لحقت بالمحال له .
٧٣٢	١٣٣	( الطعن رقم ٣٥٢ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/٢٢ ) ... ..
		٧ — مسؤولية الوكيل عن عمل نائبه . شرطه . أن يكون قد أداه دون ترخيص من الموكل م ٧٠٨ / ١ مدنى .
١١١٨	١٩٣	( الطعن رقم ١٥٠ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٣ ) ... ..
		٨ — المسؤولية التضامنية للوكلاء قبل الموكل . شرطها . أن تكون الوكالة غير قابله للانقسام أو عند وقوع خطأ مشترك بينهم جميعا . م ٧٠٧ / ١ مدنى .
١١١٨	١٩٣	( الطعن رقم ١٥٠ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٣ ) ... ..
		٩ — التزام الناقل البحرى . التزام بتحقيق غاية . تحقق مسؤوليته باثبات أن تلف البضاعة أو هلاكها حدث أثناء تنفيذ عقد النقل . نفى هذه المسؤولية . وسيلته . اثبات الناقل أن التلف أو الهلاك راجع إلى عيب فى البضاعة أو إلى القوة القاهرة أو خطأ الغير .
١٤٥٢	٢٥٢	( الطعن رقم ٤٥٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/٢٠ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		١٠ - عقد النقل البحري . إنقضاؤه بتسليم البضاعة المشحونة للمرسل إليه تسليما فعليا . إكتشاف العجز عند إفراج الجمارك عن البضاعة . عدم تقديم الناقل ما ينفي مسؤولية بتحقق السبب الأجنبي أو القوة القاهرة . أثره . وجوب مساءلته عن التعويض .
١٥١٤	٢٦٣	( طعن رقم ٣٢١ سنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٧/٦/٢٧ ) ... ١١ - خلو سند الشحن من الاتفاق على إعفاء هيئة السكك الحديدية من المسؤولية أو الاتفاق على إعمال قرار وزير النقل ٢٣٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن شروط نقل البضائع والتعويضات الاتفاقية . أثره . عدم إعتبار أحكام هذا القرار مكملة لعقد النقل وبالتالي فإن المتعاقد الآخر لا يلتزم بها .
١٨٣٢	٣١٣	( الطعن رقم ٧٣٥ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/١٢/١٩ ) ... ١٢ - مسؤولية أمين النقل . مسؤولية تعاقدية . إلزامه بتعويض الشاحن عما لحقه من خسارة ووفاته من كسب مالم تتفق على إعفائه من المسؤولية أو تخفيفها . المسادتان ٢١٧ ، ٢٢١ مدني .
١٨٣٢	٣١٣	( الطعن رقم ٧٣٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/١٢/١٩ ) ... المسؤولية التقصيرية : ١ - إصابة العامل أثناء تأدية العمل أو بسببه . التزام الشخص المسئول بتعويض الضرر وفقا لأحكام المسؤولية التقصيرية . لا يعفى هيئة التأمينات الاجتماعية من التزامها طبقا للقانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤
٥٩١	١٠٩	( الطعن رقم ٥٢٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٣/١ ) ...

الصفحة	القاعدة	
		٢ — مطالبة المسئول بتعويض الضرر الذي أصاب العامل . ليس للمسئول توجيه دعوى الضمان لهيئة التأمينات الاجتماعية . حالة ذلك .
٥٩١	١٠٩	(الطعن رقم ٥٣٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/١) ... ..
		٣ — تنفيذ هيئة التأمينات الاجتماعية لالتزامها بشأن تأمين إصابات العمل . م ٤١ ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . لا يخل بما يكون للعامل أو ورثته من حق قبل المسئول عن الإصابة .
١٠٥٥	١٨١	(الطعن رقم ٨٨٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/٢٦) ... ..
		٤ — مسؤولية رب العمل عن أعمال تابعة . جواز رجوع العامل على رب العمل استناداً إلى أحكام المسؤولية التقصيرية . لا يخل لأعمال حكم المادة ٤٢ ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن وجوب توافر الخطأ الجسيم في جانب رب العمل . مجال أعماله يكون عند بحث المسؤولية الذاتية للأخير .
١٠٥٥	١٨١	(والطعن رقم ٨٨٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/٢٦) ... ..
		٥ — حق العامل في التعويض عن إصابة العمل قبل هيئة التأمينات الاجتماعية . حقه في التعويض عن ذات الإصابة قبل المسئول عن الفعل الضار . جواز الجمع بين الحقين .
١٠٥٥	١٨١	(الطعن رقم ٨٨٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/٢٦) ... ..
		٦ — التعويض المستحق لأفراد القوات المسلحة عند الوفاة أو العجز بسبب الخدمة . ق ١١٦ لسنة ١٩٦٤ . لا يحول دون مطالبة المضرور بحقه في التعويض الكامل الجار للضرر استناداً إلى المسؤولية التقصيرية . عدم جواز الجمع بين التعويضين .
١٣٣٥	٥٣١	(الطعن رقم ٨٣٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٣١) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		« ركن الخطأ » .
		١ — دعوى عدم الاعتداد بالحجز لا توقف التنفيذ . استمرار الحاجز في التنفيذ وتحصيل دينه من المحجوز لديه . لا يعد خطأ موجباً للتعويض .
٨١٢	١٤٤	( الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٢٨ ) ... ..
		٢ — المساءلة عن استعمال حق انتقاضى أو الدفاع في الدعوى . مناطه .
٨١٣	١٤٤	( الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٢٨ ) ... ..
		٣ — وصف الفعل بأنه خطأ من عدمه . خضوعه لرقابة محكمة النقض .
٨١٢	١٤٤	( الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٢٨ ) ... ..
		٤ — بيع أرض من زوائد التنظيم . عدم تصديق نظارة المالية على هذا البيع . أثره . حق الجهة الإدارية في اقتضاء مقابل الانتفاع بها . تراجعها في مباشرة هذا الحق . لا يعد خطأ يستوجب التعويض .
١٦٣٩	٢٨٢	( الطعن رقم ٤٦٨ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٧/١١/٩ ) ... ..
		« ركن الضرر » .
		١ — الضرر المستقبل متى كان محقق الوقوع . للضرر طلب التعويض عنه . إغفال الحكم مناقشة الأضرار المستقبلية المطالب بها . قصور .
٣٩٥	٧٧	( الطعن رقم ٤٨٥ لسنة ٤٢ — جلسة ١٩٧٧/٢/٨ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٢ - جواز تقدير الحكم لتعويض إجمالي عن جميع الأضرار . شرطة . بيان الحكم لعناصر الضرر ووجه أحقية المضرور فيه . إغفاله هذا البيان . قصور .
٣٩٥	٧٧	( الطعن رقم ٤٨٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٧/٣/٨ ) ... .. ٣ - عناصر التعويض شمولها ما كان للمضرور من رجحان كسب فوته عليه العمل غير المشروع .
٧٣٢	١٣٣	( الطعن رقم ٣٥٢ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٧/٣/٢٢ ) ... .. "لجنية الحكم الجنائي" : ١ - قضاء محكمة الجناح نهائيا برفض الدعوى المدنية قبل المتهم والمستول بالحقوق المدنية . أثره . عدم قبول دعوى المضرور قبل شركة التأمين عمالقه من إضرار نتيجة الحادث . لا يغير من ذلك القضاء بادانة المتهم بعد استئناف النيابة العامة لحكم البراءة الصادر من محكمة أول درجة .
٤٦٣	٨٨	( الطعن رقم ١٢٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/١٥ ) ... .. ٢ - قضاء محكمة أول درجة بالزام التابع والمتبوع متضامين بالتعويض قبل المضرور . استئناف المتبوع وحده للحكم . القضاء بإلغاء الحكم المستأنف لثبوت سبق الحكم نهائيا برفض الدعوى المدنية أمام المحكمة الجنائية . لا خطأ . لا محل للتمسك بمحجية الحكم الصادر بالتعويض ضد التابع من محكمة أول درجة . هله ذلك .
١٥٢٤	٢٦٥	( الطعن رقم ٣٨٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٦/٢٨ ) ... ..

الصفحة	القائمة:	
		<p>٣ — القضاء برفض طلب التعويض المؤقت أمام المحكمة الجنائية لا تتفاء المسؤولية التقصيرية . مانع من المطالبة بتعويض أخر على ذات الأساس أمام المحكمة المدنية .</p>
١٥٢٤	٢٦٥	<p>( الطعن رقم ٣٨٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/٢٨ ) ... ..</p> <p>٤ — حجية الحكم الجنائي أمام المحكمة المدنية : مناطها . استبعاد الحكم الجنائي مساهمة المجني عليه في الخطأ أو تقريره مساهمته فيه . لاجية له أمام القاضي المدني عند بحث التعويض المستحق للضرور .</p>
١٧٣٨	٢٩٨	<p>( الطعن رقم ٤٩٩ سنة ٧٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/١ ) ... ..</p> <p>” مسؤولية المتبوع ” .</p> <p>١ — علاقة التبعية . ماهيتها . إقامة الحكم قضاءه بمسؤولية الهيئة العامة للجاري عن خطأ مقاول الحفر استنادا إلى تدخلها الإيجابي في تنفيذ العملية . لا خطأ . لا يغير من ذلك ماورد في عقد المقاولة من مسؤولية المقاول وحده عن الأضرار التي تصيب الغير .</p>
٣٢٢	٦٦	<p>( الطعن رقم ٣٧٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/١/٣١ ) ... ..</p> <p>٢ — توافر علاقة التبعية . مناطها . أن يكون للمتبوع سلطة فعلية في إصدار الأوامر إلى التابع في طريقة أداء عمله وفي الرقابة عليه ومحاسبته .</p>
١٥٩٢	٢٧٥	<p>( الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/١ ) ... ..</p>

الصفحة	القاعدة	
		٣ — الجمعيات التعاونية الزراعية . تتبعيتها لوزارة الإصلاح الزراعى . دون وزارة الزراعة . ق ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ قبل تعديله بالقانون ٢١ لسنة ١٩٦٩ إلزام وزير الزراعة بصفتة بالتعويض بوصفه مشوعا لهذه الجمعيات . خطأ .
١٥٩٢	٢٧٥	(الطن رقم ١٣٨ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١١/١/١٩٧٧) ... .. ”مسئولية متولى الرقابة“ : مسئولية متولى الرقابة عن الأعمال غير المشروعة الصادرة ممن يجب عليه رقابتهم . مبنها . خطأ مفترض إفتراضا قابلا لإثبات العكس . طلب الطاعن إحالة الدعوى للتحقيق لإثبات أنه لم يقصر فى واجب الرقابة ولنفى علاقة السببية . إغفال الحكم الرد على هذا الدفاع . قصور .
١٨١٥	٣١٠	(الطن رقم ٤٢٠ سنة ٤٤ ق — جلسة ١٥/١٢/١٩٧٧) ... .. ”المسئولية عن الأشياء“ . ١ — الحراسة الموجبة للمسئولية عن الأشياء . ما هيتهما . م ١٧٨ مدنى . مثال بشأن مسئولية مالك الشئ عن إصابته أحد عمال المقاول أثناء قيامه بالعمل لحسابه .
٥٩١	١٠٩	(الطن رقم ٥٣٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١/٣/١٩٧٧) ... .. ٢ — المسئولية الشئئية . قيامها على أساس خطأ مفترض وقوعه من حارس الشئ . نفيها لا يكون إلا بإثبات الحارس أن الضرر وقع بسبب القوة القاهرة أو خطأ الغير .
٥٩١	١٠٩	(الطن رقم ٥٣٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١/٣/١٩٧٧) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		٣ — المسؤولية عن الأشياء . أحاسنها .
١٤٥٨	٢٥٨	(الطعن رقم ٦٢٢ سنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/٢٢) ... ..
		٤ — الترخيص بإنشاء مصنع وتشغيله . عدم اعتباره سببا أجنبيا تنتفى به المسؤولية عما ينتج عنه من ضرر للغير .
١٤٨٥	٢٥٨	(الطعن رقم ٦٢٢ سنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/٢٢) ... ..
		”مسئولية الموظف“ :
		١ — قرار وزير العدل بإلغاء جزاء سبق توقيعه على أحد موظفيه . لا يحول دون إقامة دعوى بالتعويض ضد الموظف . جواز إيقاف الخطأ على خلاف مدلول القرار الوزاري .
١٠٦٠	١٨٢	(الطعن رقم ٤٢٧ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/٢٧) ... ..
		٢ — عدم جواز مخالفة الموظف للأتمحة المخازن والمشتريات . ق ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المعدل بالقانون ٧٣ لسنة ١٩٥٧ . مسؤولية أمناء المخازن وأرباب العهد عما في عهدتهم ومنهم قائد سيارة النقل العام . أسامها القانون لا العمل غير المشروع .
٩٨٢	١٦٨	(الطعن رقم ٤٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/١٩) ... ..
		تقديم دعوى المسؤولية :
		١ — دعوى التعويض المرفوعة من إدارة النقل العام بالاسكندرية ضد قائد سيارتها عن التلقيات التي أحدثها بها نتيجة خطئه . استنادها إلى إخلاله بالالتزامات الناشئة عن القانون التي تفرضها عليه وظيفته . سقوطها بالتقديم العادي . م ٣٧٤ مدني . لا محل لتطبيق المادة ١٧٢ مدني بشأن العمل غير المشروع .
٩٨٢	١٦٨	(الطعن رقم ٤٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/١٩) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٢ — إحالة دعوى التعويض عن العمل غير المشروع من القضاء الإداري إلى المحكمة المدنية. إيداع الصحيفة قلم كتاب محكمة القضاء الإداري بعد ثلاث سنوات من تاريخ العلم بالضرر ومحدثة. أثره. سقوط الدعوى بالتقادم.
١١٠٤	١٩٠	(الطن رقم ١١٤ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٧/٥/٢) ... ..
		٣ — رفض الدفع بسقوط الدعوى بالتقادم، والقضاء بمسئولية المدعى عليه عن التعويض مع ندب خبير لتقديره. حكم لا تنتهي به الخصومة كلها. عدم جواز الطعن فيه استقلا.
١٢٦٧	٢١٨	(الطن رقم ٧٣٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٢٤) ... ..
		٤ — حق المضرور في مطالبة التابع بالتعويض. سقوطه بالتقادم. أثره انقضاء التزام المتبوع باعتباره كفيلا متضامنا. علة ذلك.
١٧٩٨	٣٠٧	(الطن رقم ٥٠٢ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/١٤) ... ..
		٥ — دعوى التعويض عن اخلال العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة بالتزاماتهم. عدم سقوطها بالتقادم التلاشي المقرر بالمادة ١٧٢ مدني. علة ذلك.
١٨٦٧	٣١٩	(الطن رقم ٤٢٤ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/٢١) ... ..
		”وقف التقادم وانقطاعه“
		١ — دعوى المضرور بطلب التعويض المؤقت. تمنع سرعان التقادم بالنسبة لطلب التعويض الكامل. علة ذلك.
١٤١٣	٢٤٣	(الطن رقم ٤٣٨ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/٨) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٢ — دعوى التعويض عن العمل غير المشروع . وقف سريان تقادمها طوال فترة محاكمة المسؤول عن الضرر جنائيا . رفع دعوى التعويض من إخرين في الميعاد . لا يؤثر على سريان التقادم بالنسبة لمن عداهم . علمه ذلك .
١٧٩٨	٣٠٧	(الطعن رقم ٥٠٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٤/١٢/١٩٧٧) ... ..
		٣ — صيرورة الحكم الجنائي نهائيا قبل المسؤول . بأثره زوال سبب وقف تقادم الدعوى المدنية . الحكم يصبح نهائيا باستنفاد طرق الطعن فيه أو بفوات مواعيده .
١٨١٥	٣١٠	(الطعن رقم ٤٢٠ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٥/١٢/١٩٧٧) ... ..
		٤ — القضاء بتسليم المتهم الصغير لولى أمره . صيرورته نهائيا بعد فوات الثلاثين يوما المقررة للطعن فيه بالاستئناف من النائب العام . بدء سريان تقادم دعوى التعويض عن المسؤول عند انتهاء ميعاد الطعن .
١٨١٥	٣١٠	(الطعن رقم ٤٢٠ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٥/١٢/١٩٧٧) ... ..
		المستولية الجنائية :
		جريمة إعطاء شيك بدون رصيد . متى تتحقق سبب إصدار الشيك . لا أثر له في قيام المسؤولية الجنائية . وإن كان يعتد به عند المطالبة بقيمة الشيك .
١٤٦٣	٢٥٤	(الطعن رقم ٧١٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ٢١/٦/١٩٧٧) ... ..
		معاهدات
		١ — البضائع المشحونة فوق ظهر السفينة . عدم انطباق أحكام معاهدة بروكسل عليها . شرطه .
١٢٠٨	٢٠٨	(الطعن رقم ٧٣٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٦/٥/١٩٧٧) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٢ — معاهدة بروكسل . نطاق تطبيقها . الرحلة البحرية التي تبدأ بشحن البضاعة في السفينة وتنتهي بتفريغها منها . المرحلة السابقة على الشحن والملاحقة على التفريغ . خضوعها للقانون الوطني .
١٤٥٢	٢٥٢	(الطن رقم ٤٥٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/٢٠) ... ..
<b>مقالة</b>		
		١ — علاقة التبعية . ماهيتها . إقامة الحكم قضاء بمسؤولية الهيئة العامة للجاري عن خطأ مقاول الحفر استنادا إلى تدخلها الإيجابي في تنفيذ العملية . لا خطأ . لا يغير من ذلك ماورد في عقد المقاول من مسؤولية المقاول وحده عن الأضرار التي تصيب الغير .
٣٢٢	٦٦	(الطن رقم ٣٧٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/١/٣١) ... ..
		٢ — الحراسة الموجبة للمسؤولية عن الأشياء . ماهيتها . ١٧٨ م مدني . مثال بشأن مسؤولية مالك الشيء عن إصابة أحد عمال المقاول أثناء قيامه بالعمل لحسابه .
٥٩١	١٠٩	(الطن رقم ٣٥٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٢١) ... ..
		٣ — التزام رب العمل باستقطاع اشتراكات التأمين عن عمال المقاولات من مستحقات المقاول وسدادها لهيئة التأمينات . شرطه . أن يعهد بتنفيذ العمليات إلى مقاولين من الباطن . ٨٠ م قرار وزير العمل ٧٩ لسنة ١٩٦٧ .
١٥٠٣	٢٦١	(الطن رقم ٦٤٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/٢٥) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		ملكية
		اكتساب الملكية بالتقادم :
		١ - اكتساب الحائز العرضى ملكية العقار بالتقادم . شرطه تغيير نيته . وجوب اقترائه بفعل إيجابى ظاهر يجابه حق المالك بالانكار الساطع .
١٤٧	٤٠	( الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٧ / ١ / ٤ ) ... ..
		٢ - حصول الحائز العرضى على ترخيص باسمه لإدارة الساكنة محل النزاع . لا يبدى ذاته تغيراً لصفة الحياة أو معارضته لحق المالك .
١٤٧	٤٠	( الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٧ / ١ / ٤ ) ... ..
		٣ - وقف التقادم المكسب للملكية فى مواجهة القاصر . اختلاف حكمة فى كل من القانون المدنى السابق والقانون الحالى . التقادم يسرى فى القانون الحالى متى كان للقاصر نائب يمثله . حكم مستحدث ليس له أثر رجعى .
١٤٧	٤٠	( الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٧ / ١ / ٤ ) ... ..
		٤ - اختصاص المتعاقد بقدر معين من الأطنان فى عقد قسمة . لا يحول دون اكتساب خصمه ملكية جزء منها بوضع اليد المدة الطويلة .
٤٩١	٩٤	( الطعن رقم ٥٥٣ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٧ / ٢ / ٢١ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٥ — نية التملك . استخلاص ثبوتها من عدمه . من سلطة قاضي الموضوع دون رقابة عاينه من محكمة التقض متى كان استخلاصه سائغا .
٤٩١	٩٤	(الطن رقم ٣٥٥ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٢١) ... ..
		٦ — الجدل فيما استخلصه الحكم بأسباب سائغة في دعوى تثبيت الملكية من توافر عنصرى الحيازة المادى والمعنوى . موضوعى . عدم جواز إثارته أمام محكمة النفض .
٤٩١	٩٤	(الطن رقم ٥٥٣ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٢١) ... ..
		٧ — وضع يد المشتري على العين المبعة بعد فسخ العقد استنادا إلى حقه فى حبسها حين استرداد الثمن . حيازة عرضية . عدم صلاحيتها سببا لكسب الملكية بالتقادم .
٨٣٠	١٤٧	(الطن رقم ٤٢٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٣٠) ... ..
		اكتساب ملكية أموال الدولة :
		١ — العقارات التى تنزع ملكيتها للنفعة العامة . اكتسابها صفة المال العام . عدم جواز اكتساب ملكيتها بأى سبب من الأسباب م ٨٧ مدنى .
٢٥٥	٥٥	(الطن رقم ٣٨٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/١/١٨) ... ..
		٢ — دعوى منع التعرض . وجوب توافر نية التملك لدى المدعى فيها . لازم ذلك أن تكون الأموال محل الحيازة جائزا تملكها بالتقادم . أنزه . عدم قبول الدعوى من الحائز للأموال الخاصة للدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة .
١٦٣٩	٢٨٢	(الطن رقم ٤٦٨ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/٩) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		ملكية الأجانب للأراضي الزراعية :
		١ — الأراضي التي آلت ملكيتها إلى الدولة تنفيذا للقانون ١٥ لسنة ١٩٦٣ بشأن حظر تملك الأجانب للأراضي الزراعية . استحقاق المالك الأجنبي للتعويض عنها دون المشتري منه بمقد ابتدائي لم يسجل .
٨٨٥	١٥٤	(الطعن رقم ١٥١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/٥) ... ..
		٢ — حظر تملك الأجانب للأراضي الزراعية وما في حكمها سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أم اعتباريين . ق ١٥ لسنة ١٩٦٣ . لا محل لاستثناء الجمعيات الخيرية الأجنبية . علة ذلك .
٨٨٥	١٥٤	(الطعن رقم ١٥١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/٥) ... ..
		٣ — إجازة تصرف الجمعيات الخيرية في المدة الزائد عن المائتي فدان خلال عشر سنوات . م ٢ ق ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ . اعتباره ملغيا بصدر القانون ١٥ لسنة ١٩٦٣ بشأن حظر تملك الأجانب للأراضي الزراعية .
٨٨٥	١٥٤	(الطعن رقم ١٥١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/٥) ... ..
		٤ — استيلاء الدولة على الأراضي الزراعية وما في حكمها المملوكة للأجانب ق ١٥ لسنة ١٩٦٣ . اختصاص اللجنة القضائية للاصلاح الزراعي بالمنازعات الناشئة عن هذا الاستيلاء . المنازعات بين الأفراد بشأن تنفيذ الاتفاقات السرية بينهم . اختصاص المحاكم العادية بنظرها .
٨٨٥	١٥٤	(الطعن رقم ١٥١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/٥) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		<p>٥ - طلب المشتري فسخ عقد البيع الصادر له من البائع الأجنبي لاستحالة تنفيذ التزامه بنقل الملكية بعد استيلاء جهة الإصلاح الزراعي على الأرض المبيعة . اختصاص المحاكم العادية بنظر النزاع . لا يغير من ذلك اختصاص جهة الإصلاح الزراعي في الدعوى طالما لم يوجه إليها أية طلبات ولم تتر هي منازعة بشأن ملكية الأتيطان .</p>
٨٨٥	١٥٤	<p>(الطعن رقم ١٥١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/٥) ... ..</p> <p><b>دعوى الملكية</b></p> <p>١ - اكتساب القضاء النهائي قوة الأمر المقضي . شرطه . ما لم تحسمه المحكمة في قضائها . لا يحوز الحجية . القضاء بالآجرة في دعوى الإيجار . عدم فصله في المنازعة بشأن ملكية العين . أثره . لاجية لهذا القضاء في دعوى تثبيت الملكية بين ذات الخصوم .</p>
٤٩١	٩٤	<p>(الطعن رقم ٥٥٣ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٢٨) ... ..</p> <p>٢ - دعوى الاستحقاق التي يرفعها المالك لاسترداد ملكه من فاضله ودعوى المطالبة بقيمة العقار المقتصب . عدم سقوط أيهما بالتقادم .</p>
٨١٩	١٤٥	<p>(الطعن رقم ٦٢٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٣/٢٨) ... ..</p> <p>٣ - قضاء الحكم المطعون فيه في الدعوى الأصلية المرفوعة بتثبيت الملكية - بنسب خبير ، وتأيد ما قضت به محكمة أول درجة برد و بطلان عقد التخارج المنسوب للمدعية ورفض الإدعاء</p>



الصفحة	القاعدة	
		بصحة هذا العقد في الدعوى المتضمنة . قضاء غير منه للخصومة كلها . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض استقلالا .
٣٨٩	٧٦	(الظن رقم ٧٣٤ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٨) ... ..
		<b>حقوق الارتفاق :</b>
		١ - حق الارتفاق . ا. هيته . انتقاص من نطاق ملكية العقار الخادم .
١١٥٨	١٩٩	(الظن رقم ٧٢٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/١٠) ... ..
		٢ - الاتفاق في إنشاء حقوق الارتفاق الإيجابية أو السلبية . جوازه في حدود القانون والنظام العام والآداب م ١٠٦ مدني .
١١٥٨	١٩٩	(الظن رقم ٧٢٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/١٠) ... ..
		٣ - الاتفاق على تقرير حق ارتفاق سلبى بعدم المطلب على العقار المخدوم . ثبوت أنه يحقق مصلحة مشروعة لمالك العقار . استناد الحكم في ذلك إلى أسباب سائغة لنفى التعسف . لا خطأ .
١١٥٨	١٩٩	(الظن رقم ٧٢٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/١٠) ... ..
		<b>مسائل متنوعة :</b>
		١ - أيلولة أموال من رفعت عنهم الحراسة إلى الدولة . وقوعها بقوة القانون . مؤدى ذلك عدم اعتبار الدولة خلاءا عاما أو خاصا لهم .
٤٠٠	٧٨	(الظن رقم ٤٤١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٩) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٢ - اختلاف الغيرية في التسجيل عنها في ثبوت التاريخ . الدولة لا تعتبر غيرا بالنسبة لتصرفات أصحاب الأموال التي آلت ملكيتها إليها بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ . جواز تمسكها بعدم سرعان تلك التصرفات في حقها إلا إذا كان لها تاريخ ثابت قبل انتقال الأموال إليها .
٤٠٠	٧٨	( الطعن رقم ٤٤١ سنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٩ ... .. )
		٣ - مخالصات الأجرة عن مدة تزيد على ثلاث سنوات . وجوب تسجيلها لنفاذها في حق الغير . م ١١ من قانون تنظيم النهر العقاري . عدم جواز تمسك إدارة الأموال التي آلت إلى الدولة بهذا النص قبل المستأجر من المالك السابق .
٤٠٠	٧٨	( الطعن رقم ٤٤١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٩ ) ... .. )
		٤ - انتقال ملكية المنشأة لا يؤثر في استمرار عقود عملها . مسئولية رب العمل الجديد بالتضامن مع صاحب العمل السابق من تنفيذ حقوق العمال السابقة على انتقال الملكية .
٦١٢	١١٢	( الطعن رقم ٣٣٩ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٧ ٣/٦ ) ... .. )
		٥ - ائتمار الإقرار بملكية العقار . خضوعه لرسم نسبي ٧٪ من قيمة العقار وقت التوثيق . لا يغير من ذلك انتقال الملكية للمقر له قبل الإقرار بها . ق ٥٢ لسنة ١٩٤٤ معدل بالقانون ١٣٥ لسنة ١٩٥٧ .
٦٢٥	١١٤	( الطعن رقم ٩١٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٣/٧ ) ... .. )
		٦ - شركات الأشخاص . ذات شخصية معنوية مستقلة عن الشركاء . مؤداه . بطلان حجز الموقع على عقار مملوك للشركة

الصفحة	القاعدة	
		وفاء لدين مستحق على الشريك ولو كانت أموالها مستغرقة بالديون .
٨٠٨	١٤٣	(الطعن رقم ٤٤٠ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٧/٣/٢٨) ... ..
		٧ - استيلاء الحكومة على عقار جبرا دون اتباع إجراءات نزاع الملكية . غصب . أثره . عدم انتقال ملكية العقار للحكومة .
٨١٩	١٤٥	(الطعن رقم ٦٢٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٣/٢٨) ... ..
		٨ - مشتري العقار بعقد غير مسجل ليس إلا دائنا عاديا للبائع . لاحق له في مطالبة مستأجر العقار المبيع . بالطريق المباشر . العلاقة المباشرة بينهما . نشوؤها بعد انتقال الملكية للمشتري بالتسجيل .
٨٧٧	١٥٢	(الطعن رقم ٦٠١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٣/٣٠) ... ..
		٩ - استيلاء جهة الإصلاح الزراعي على القدر الزائد عن الحد المسموح بملكه قانونا من الأراضي الزراعية . حقها في الاستيلاء مستمد من البائع للحد من ملكيته .
٩٠٩	١٥٦	(الطعن رقم ١١٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/٥) ... ..
		١٠ - بيع المالك لعقاره . عدم إختياره إحدى الطرق المقررة للوفاء بمقابل التحسين في الميعاد القانوني . تحديد قيمة هذا المقابل . كفيته . ق ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ .
١٤٣٧	٢٤٩	(الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٦/١٤) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		١١ - إيجار ملك الغير . صحيح فيما بين المؤجر والمستأجر . م ٥٥٨ مدني . النعي على المحكمة بعدم اطلاعها على سند ملكية المؤجر في دعوى المطالبة بالأجرة . خير منتج طالما لم يدع أن أحدا قد تعرض له في العين المؤجرة .
١٥٩٧	٢٧٦	(الطن رقم ٦٢٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١١/٢/١٩٧٧) ... ..
		١٢ - عدم تصديق نظارة المسالية على بيع زوائد التنظيم التي يتجاوز ثمنها عشرة جنيهاً . أثره . بقاء الأرض المبيعة على ملك الجهة البائعة . م ١٨ من شروط وقيود بيع أملاك الميرى الحرة .
١٦٣٩	٢٨٢	(الطن رقم ٤٦٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١١/٩/١٩٧٧) ... ..
		١٣ - إقامة المشتري مبان على الأرض المبيعة . فسخ عقد البيع بسبب راجع إليه . أثره . اعتباره بانياً بسوء نية في حكم المادة ٩٢٤ مدني . وجوب تقديم البائع طلب الإزالة خلال سنة من تاريخ الحكم النهائي بالفسخ أو من تاريخ علمه بإقامتها إذا كان العلم بعد الفسخ .
١٨٢١	٣١١	(الطن رقم ٤٧٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٢/١٥/١٩٧٧) ... ..
		<b>مؤسسات</b>
		١ - إعلان الأشخاص الاعتبارية الخاصة وجوب تسليم الصورة في مركز الإدارة للنائب عنها المنصوص عليه في عقد إنشائها أو نظامها . جواز تسليم الصورة لمن يقوم مقام النائب عنها . م ١٣/٤ مرافعات .
٤٥٤	٨٧	(الطن رقم ٦١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٥/٢/١٩٧٧) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		٢ — تسليم الاعلان في مركز إدارة المؤسسة العامة . صحيح . لا اعتداد بمركز الإدارة القانونية للمؤسسة .
٤٥٤	٨٧	( الطعن رقم ٦١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٥/٢/١٩٧٧ ) ... ..
		٣ — المؤسسة العامة . ليست مصلحة حكومية أو هيئة عامة لا محل لإعلانها بصحيفة الدعوى في إدارة قضايا الحكومة .
٤٥٤	٨٧	( الطعن رقم ٦١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٥/٢/١٩٧٧ ) ... ..
		٤ — المؤسسات الصحفية . من أشخاص القانون الخاص . اعتبارها في حكم المؤسسات العامة في حالات خاصة . ق ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ وق ١٥١ لسنة ١٩٦٤ . المنازعات فيما يتجاوز هذه الحالات . من اختصاص القضاء العادي دون هيئات التحكيم .
٩٣٣	١٥٩	( الطعن رقم ٤٩١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ٥/٤/١٩٧٧ ) ... ..
		٥ — المؤسسات الصحفية . مؤسسات خاصة . خضوع علاقتهما بالعاملين فيها لأحكام قانون العمل دون اللائحة ٣٥٤٦ سنة ٦٢ . الاستثناء . اعتبارها مؤسسات عامة في الحالات الواردة على سبيل الحصر في م ٣ ق ١٥١ لسنة ١٩٦٤ .
١٢٦٠	٢١٦	( الطعن رقم ٦٢٢ لسنة ٤١ ق جلسة ٢١/٥/١٩٧٧ ) ... ..
		٦ — نقل العامل بالمؤسسة الصحفية إلى إحدى المؤسسات العامة . مخالفة للقانون . لا يغير من ذلك توجيهات رئيس الوزراء الصادرة في هذا الخصوص .
١٢٦٠	٢١٦	( الطعن رقم ٦٢٢ لسنة ٤١ ق جلسة ٢١/٥/١٩٧٧ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	موطن
		الموطن الأصلي :
		١ - الموطن في مفهوم المادتين ٤٠ مدني، ٢٠ من اللائحة الشريعة . المكان الذي اعتاد الشخص الإقامة فيه بصفة مستقرة . التغيب عنه فترات لا أثر له .
١٣٥٤	٢٣٤	( الطعن رقم ٣٦ لسنة ٤٥ ق « أحوال شخصية » جلسة ١٩٧٧/٦/١ )
		٢ - استقرار الإقامة في مكان معين مرده نية الشخص . الاستدلال عليها من الظروف المادية . توافر عنصر الاستقرار ونية التوطن . واقع تستقل به محكمة الموضوع .
١٣٥٤	٢٣٤	( الطعن رقم ٣٦ لسنة ٤٥ ق « أحوال شخصية » جلسة ١٩٧٧/٦/١ )
		٣ - اختلاف فكرة الموطن في القانون الداخلي عنه في القانون الدولي الخاص . المقصود بالموطن في القانون الأخير . الأجانب المقيمون في بلد لا ينتمون بجنسيتهم إليه . جواز اعتباره موطناً لهم .
١٣٥٤	٢٣٤	( الطعن رقم ٣٦ لسنة ٤٥ ق « أحوال شخصية » جلسة ١٩٧٧/٦/١ )
		٤ - الموطن في الشريعة الإسلامية . ماهيته . احتمال تعدده . عدم انتقاصه بموطن السكن .
٢٣٢	٥١	( الطعن رقم ٣٨ لسنة ٤٥ ق « أحوال شخصية » جلسة ١٩٧٧/١/١٢ )
		٥ - الاعلان في الموطن الأصلي . كفاية تسليم الصورة إلى أحد المقيمين مع المراد إعلانه حال غيابه . عدم وجوب بيان الصلة بينه وبين المراد إعلانه .
٢٣٢	٥١	( الطعن رقم ٣٨ لسنة ٤٥ ق « أحوال شخصية » جلسة ١٩٧٧/١/١٢ )

الصفحة	إقاعة	
		٦ — إفعال الخصم إخطار خصمه بتجنيد في الجيش . أثره . محبة إعلانه في موطنه الأصلي .
١٦٩٣	٢٩١	( الطعن رقم ٢٣٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/١٦ ) ... ..
		موطن الأعمال :
		موطن الأعمال . قيامه طالبا بقي النشاط التجاري مستمرا وله مظهره الواقعي . تقدير توافر العناصر الواقعية لموطن الأعمال من سلطة محكمة الموضوع .
١٨٨٢	٣٢٢	( الطعن رقم ٤٩٦ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٦ ) ... ..
		الموطن المختار :
		١ — الإنذار الرسمي الموجه من البائع أو المشتري إلى الشفيع . مشمولاته . م ٩٤١ مدني . عدم وجوب بيان حصة كل مشتر في البيع على الشيوع . عدم بيان الموطن الأصلي للمشتريين مع بيان موطنهم المختار في الإنذار . لا بطلان . .
٦٤٦	١١٨	( الطعن رقم ٤٥٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٩ ) ... ..
		٢ — مكتب المحامي الموكل عن الخصم . اعتباره محلا مختارا له في درجة التقاضي الموكل فيها . جواز إعلانه بالقرار الصادر بإعادة الدعوى للمرافعة في هذا المحل .
١١٥٨	١٩٩	( الطعن رقم ٧٢٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/١٠ ) ... ..
		موظفون
		١ — إدارة النقل العام لمدينة الاسكندرية قبل اعتبارها هيئة عامة بالقرار الجمهوري ٤٤٩٤ لسنة ١٩٦٥ . من أشخاص

الصفحة	التماعة	
		القانون العام . الموظفون والمستخدمون بها . اعتبارهم من الموظفين العموميين .
٩٨٢	١٦٨	( الطعن رقم ٤٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/١٩ ) ... ..
		٢ — المحررات الرسمية . البيانات التي قام بها الموظف العام أو المكلف بخدمة عامة في حدود مهمته أو وقعت من ذوى الشأن في حضوره . مجال إنكارها . الطعن بالتزوير . البيانات التي يدونها تحت مسئولية ذوى الشأن . للغير إثبات ما يخالفها بكافة الطرق .
٦٩٧	١٢٧	( الطعن رقم ٥١٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/١٦ ) ... ..
		٣ — مباشرة الموظف العام أو المكلف بخدمة عامة لإجراء معين . لا تقطع بمجرد ما يتوافر شروط اختصاصه ، كما أن امتناعه لا يفيد عدم توافرها . العبرة بحقيقة الواقع .
١٠٨٤	١٨٦	( الطعن رقم ١٩ لسنة ٤١ ق « أحوال شخصية » جلسة ١٩٧٧/٤/٢٧ )
		٤ — مهمة الموظف المختص بتدوين الوفيات . التحقق من شخصية المتوفى . البيانات الأخرى ومنها ديانة المتوفى يدونها الموظف طبقا لما يدلى به ذوى الشأن . جواز إثبات ما يخالفها بكافة الطرق .
١٠٨٤	١٨٦	( الطعن رقم ١٩ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٧/٤/٢٧ ) ... ..
		مراتب الموظفين :
		١ — جواز تعيين موظفى الحكومة والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها في وظائف شركات القطاع العام . عدم جواز تجاوز مرتباتهم الأصلية بما لا يزيد على ١٠٪ منها . لا عمل لإعمال قاعدة المساواة في هذا الخصوص .
١٤٣	٣٩	( الطعن رقم ٦٧٩ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٧/١/١ ) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		٢ — التقادم الخمسى للمتموق الدورية المتجددة. م ٣٧٥ مدنى . اختلافه فى أحكامه ومبناه عن التقادم الحولى م ٣٧٨ مدنى . المقصود بالمهايا والأجسور . شمولها أجور العمال والموظفين والمستخدمين .
٤٧٨	٩١	( الطعن رقم ٢٧١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩/٢/١٩٧٧ ) ... ..
		٣ — استحقاق رجل القضاء لراتب طبيعة العمل حال نديه لوظيفة أخرى . شرطه . أن تكون هذه الوظيفة قضائية . نذب الطالب لوظيفة ورئيس مجلس مدينة . عدم استحقاقه للبدل المذكور .
٦٣	١٩	( الطالب رقم ٧ لسنة ٤٠ ق . « رجال قضاء » جلسة ١٤/٤/١٩٧٧ ) .
		٤ — العسكريون المشار إليهم فى القانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ المنقولون إلى وظائف مدنية . وجوب احتفاظهم بما كانوا يتقاضونه من رواتب أصلية وتعويضات . بدل التغذية . هو جزء من الأجر المستحق لهم .
١٠٩٥	١٨٨	( القانون رقم ٣٥١ لسنة ٤٣ ق جلسة ٣٠/٤/١٩٧٧ ) ... ..
		مسئولية الموظفين :
		١ — عدم جواز مخالفة الموظف لللائحة المخازن والمشتريات . ق ٢١٠ لسنة ٥١ المعدل بالقانون ٧٣ لسنة ١٩٥٧ . مسئولية أمناء المخازن وأرباب العهد عما فى عهدتهم ومنهم قائد سيارة النقل العام . أساسها القانون لا العمل غير المشروع .
٩٨٢	١٦٨	( الطعن رقم ٤٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩/٤/١٩٧٧ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٢ — دعوى التعويض المرفوعة من إدارة النقل العام بالاسكندرية ضد قائد سيارتها عن التلفيات التي أحدثتها بها نتيجة خطئه . استنادها إلى إخلاله بالتزامات الناشئة عن القانون التي تفرضها عليه وظيفته . سقوطها بالنقادم العادي . م ٣٧٤ مدني لا محل لتطبيق المادة ١٧٢ مدني بشأن العمل غير المشروع .
٩٨٢	١٦٨	( الطعن رقم ٤٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/١٩ ) ... ٣ — دعوى التعويض ضد موظف . تمسك المدعي أمام محكمة الاستئناف بضم التحقيقات الإدارية التي سلخت بعد صدور الحكم الابتدائي . إغفال المحكمة هذا الطلب اكتفاء بمذكرة مفوض الدولة وقرار وزير العدل بالغاء الجزاء السابق توقيعه على الموظف . مخالفة ذلك للأثر الناقل للاستئناف .
١٠٦٠	١٨٢	( الطعن رقم ٤٢٧ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٧/٤/٢٧ ) ... ٤ — قرار وزير العدل بالغاء جزاء سبق توقيعه على أحد موظفيه . لا يحول دون إقامة دعوى بالتعويض ضد الموظف . جواز إيقاف الخطأ على خلاف مبدول القرار الإداري .
١٠٦٠	١٨٢	( الطعن رقم ٤٢٧ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٧/٤/٢٧ ) ...

الصفحة	القاعدة	
		(ن)
		نزع الملكية للمنفعة العامة . نظام عام . نقابات نقد . تقض . نقل . نيابة عامة نزع الملكية للمنفعة العامة أثر نزع الملكية :
		١ - العقارات التي تنزع ملكيتها للمنفعة العامة . اكتسابها صفة المال العام . عدم جواز اكتساب ملكيتها بأي سبب من الأسباب . م ٨٧ مدني .
٢٥٥	٥٥	( الطعن رقم ٣٨٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٨/١/١٩٧٧ ) .. ..
		٢ - نزع ملكية الأرض المحكرة هي وما عليها من بناء للمنفعة العامة . أثره . فسخ عقد الحكر . للمحتكر ثمن البناء ووقف ثمن الأرض .
٢٥٥	٥٥	( الطعن رقم ٣٨٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٨/١/١٩٧٧ ) .. ..
		٣ - نزع ملكية جزء من أرض المطعون عليهم لإنشاء طريق ثبوت أنه لم تسبقه مشروعات أخرى للمنفعة . أثره . لا محل لأعمال المادة ٢٠ ق ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ .
١٠٦٧	١٨٣	( الطعن رقم ٦٣١ لسنة ٤٣ القضائية ٢٧/٤/١٩٧٧ ) .. ..
		تقدير التعويض :
		١ - وجوب مراعاة ما قد يطرأ على الجزء من العقار الذي لم ينزع ملكيته بسبب أعمال المنفعة العامة من زيادة أو نقص .

الصفحة	القاعدة	
		ق ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ . عدم اتباع الحبير قواعد التقدير في هذه الحالة مع بيان عناصره . أخذ الحكم بما جاء بتقرير الحبير . قصور .
٨١٩	١٤٥	(الطن رقم ٦٢٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٢٨) ... .. ٢ — الحكم بزيادة التعويض عن نزع الملكية . إيراد المحكمة في أسبابها أن الأرض المتزوع ملكيتها هي كامل المساحة المملوكة للمطعون عليها . قضاء يجوز قوة الأمر المقضى في هذه المسألة . القضاء لها بباقي التعويض على أساس ملكيتها لكامل المساحة . لا خطأ .
٩٨٨	١٦٩	(الطن رقم ١٤٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/١٩) ... .. ٣ — التعويض المستحق عن نزع ملكية جزء من أرض المطعون ضدهم للمنفعة العامة . انقاص نسبة معينة من التعويض مقابل التحسين الذي طرأ على باقي الأرض بشرط إعفاؤها مستقبلا من هذا المقابل . لا خطأ .
١٠٦٧	١٨٣	(الطن رقم ٦٣١ لسنة ٤٣ ق — ١٩٧٧/٤/٢٧) ... .. ٤ — إدارة نزع الملكية بمصلحة المساحة . هي المصلحة المنوط بها القيام بإجراءات نزع الملكية . تتعلق إجراءاتها بالنظام العام الجهة المستفيدة بنزع الملكية تمتنع عليها المساومة أو التصالح على مقدار التعويض استقلالا .
١٢٠١	٢٠٧	(الطن رقم ٥١٥ سنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/١٦) ... .. ٥ — التعويض عن نزع الملكية . التزام مصلحة نزع الملكية بسدادها إلى صاحب الشأن . مطالبة الجهة المستفيدة بنزع الملكية بالتعويض المذكور . عدم جوازه .
١٢٠١	٢٠٧	(الطن رقم ٥١٥ سنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/١٦) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		٦ - القرار الصادر باعتماد خطوط التنظيم . أثره . منع أصحاب الشأن من البناء أو التعلية في الأجزاء البارزة منها مع استحقاقهم للتعويض عن هذا الخطر . ق ٤٥ لسنة ١٩٦٢ . طلب التعويض استنادا إلى قانون نزع الملكية ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ لمحكمة النقض تصحيح هذا الخطأ ورده إلى الأساس القانوني السليم .
٩٥٨	١٦٣	(الطعن رقم ١٦٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/١٢) ... ..
		الاعتراض على تقدير التعويض :
		١ - تقديم الاعتراض على تقدير التعويض عن نزع الملكية في الميعاد . جواز تحديد الزيادة المطلوبة في التعويض بطلب لاحق ، وجوب أن تكون المبالغ المطلوبة في حدود الرسم المسدد من صاحب الشأن عند تقديم الاعتراض .
٩٨٨	١٦٩	(الطعن رقم ١٤٥ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/٤/١٩) ... ..
		٢ - الاعتراض على التعويض عن نزع الملكية . سداد الحد الأقصى للرسم على الاعتراض في الميعاد القانوني . اتفاق المعارضين على استحقاق أحدهم لكامل المساحة المنزوع ملكيتها . صدور قرار اللجنة باستحقاق الأخير للزيادة في التعويض . أثره . اعتباره منصرفا إلى كامل المساحة .
٩٨٨	١٦٩	(الطعن رقم ١٤٥ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/٤/١٩) ... ..
		٣ - حجية الأمر المقضي . من النظام العام . لا يتعارض ذلك مع جواز نزول من صدر لصالحه الحكم عن الحق الثابت به . مثال بشأن نزول جهة الإدارة عن القرار الصادر

الصفحة	الرقم	
		من لجنة الاعتراضات في تقدير التعويض عن نزع ملكية للمنفعة العامة .
١١٤٦	١٩٦	( الطعن رقم ٢٧٨ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٧/٤/٤ ) ... ٤ — استيلاء الحكومة على عقار جبرا دون اتباع إجراءات نزع الملكية فصب . أثره . عدم انتقال ملكية العقار للحكومة .
٨١٩	١٤٥	( الطعن رقم ٦٢٢ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٣/٢٨ ) ... ٥ — استيلاء الإدارة على العقارات دون اتباع الإجراءات القانونية لنزع الملكية اعتباره . بمثابة غصب . المقصود به . لا يغير من ذلك أن التزام الإدارة بالتعويض في هذه الحالة . مصدره القانون وليس العمل غير المشروع .
١٠٦٧	١٨٣	( الطعن رقم ٦٣١ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٤/٢٧ ) ... ٦ — نزع الملكية للمنفعة العامة دون اتباع الإجراءات القانونية . الالتزام بالتعويض . مصدر القانون وليس العمل غير المشروع . تقادمه بمضي خمس عشرة سنة من تاريخ الاستحقاق عدم خضوعه للتقادم الثلاثي .
١٠٦٧	١٨٣	( الطعن رقم ٦٣١ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٤/٢٧ ) ... ٧ — عدم جواز الالتجاء مباشرة إلى المحكمة يطلب مقابل عدم الانتفاع بالعقار المنزوع ملكيته من تاريخ الاستيلاء حتى دفع التعويض . شرطه . أن تكون الجهة الإدارية قد اتبعت الإجراءات القانونية المنصوص عليها في المادة ١٦ ق ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ .
١١٩٦	٢٠٦	( الطعن رقم ٣٦٨ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٥/١٦ ) ...

الصفحة	القاعدة
--------	---------

## نظام عام

(أولا) المسائل المتعلقة بالنظام العام :

١ — تحديد أجرة الأما كن . تعلقه بالنظام العام . نزول المستأجر من حقوقه التي فرضتها له القوانين الاستثنائية . باطل . لا تلحقه الإجازة الصريحة أو الضمنية . وجوب رد ما حصل زائدا عن الأجرة القانونية .

١٧٤	٤٤	(الطعن رقم ٤٦٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٧/١/٥) ... ..
-----	----	--------------------------------------------------

٢ — بطلان الاتفاق على أجرة تزيد عن الحد الأقصى . تعلقه بالنظام العام . سكوت المستأجر مدة من الزمن — ١٣ سنة — عن المطالبة بتحديد الأجرة القانونية . لا أثر له .

٢٦١	٥٦	(الطعن رقم ٥٧٣ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/١/١٩) ... ..
-----	----	-------------------------------------------------

٣ — دعوى المؤجر بإخلاء المستأجر للتخلف عن سداد الأجرة . قبولها رهين بتكليف المستأجر بالوفاء بالأجرة المتأخرة . شروط صحة التكليف . بطلانه . أمر متعلق بالنظام العام .

٥٣٧	٩٩	(الطعن رقم ٥٥٩ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٢٣) ... ..
-----	----	-------------------------------------------------

٤ — دعوى الاخلاء . بطلان التكليف بالوفاء بالأجرة لتجاوز المطلوب فيه الأجرة المستحقة . عدم جواز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض رغم تعلقه بالنظام العام . علة ذلك .

٥٣٧	٩٩	(الطعن رقم ٥٥٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٢٣) ... ..
-----	----	-------------------------------------------------

الصفحة	القاعدة	
		٥ — امتداد تطبيق أحكام القانون الأجنبي . . مناطه . مخالفتها للنظام العام أو الآداب .
٢٧٦	٥٨	( الطعن رقم ٧ لسنة ٤٣ ق « أحوال شخصية » جلسة ١٩٧٧/١/١٩ )
		٦ — وجوب نظر الدعاوى الناشئة عن تطبيق أحكام القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ في جلسات سرية . مخالفة ذلك . أثره . بطلان الحكم . تعلق هذا البطلان بالنظام العام .
٣٨٠	٧٤	( الطعن رقم ٦٦٨ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٥ ) ... ..
		٧ — إغفال تمثيل النيابة في دعوى الضرائب . أثره . بطلان الأحكام الصادرة فيها . تعلق ذلك بالنظام العام . م ٨٨ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩
١٨٩٩	٣٢٦	( الطعن رقم ٨٢٨ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٧ ) ... ..
		٨ — بيع العقار في الحجز الإداري . افتتاح المزايمة ورسومها بعتاء يقل عن الثمن الأساسي والمصروفات . أثره . بطلان إجراءات المزايمة . م ٥٦ ق ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ . هذا البطلان يتعلق بالنظام العام .
٦٣٤	١١٦	( الطعن رقم ١٠٥ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/٣/٩ ) ... ..
		٩ — التمسك لأول مرة أمام محكمة النقض بالأسباب المتعلقة بالنظام العام . شرطه .
٩٣٦	١٦٠	( الطعن رقم ٥٥٥ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٤/٦ ) ... ..
		١٠ — قابلية الأحكام للطعن فيها من عدمه . تعلقه بالنظام العام .
٩٣٦	١٦٠	( الطعن ٥٥٥ سنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/٦ ) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		١١ — حجية الأمر المنقضى . من النظام العام . لا يعارض ذلك مع جواز نزول من صدر لصالحه الحكم عن الحق الثابت به مثال . بشأن نزول جهة الإدارة عن القرار الصادر من لجنة الاعتراضات في تقدير التعويض عن نزع الملكية للمنفعة العامة .
١١٤٦	١٩٦	(الطعن رقم ٢٧٨ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٤) ... ..
		١٢ — الاتفاق على إنشاء حقوق الارتفاق الإيجابية أو السلبية . جوازه في حدود القانون والنظام العام والآداب . م ١٠١٦ مدني .
١١٥٨	١٩٩	(الطعن رقم ٢٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/٥/١٠) ... ..
		١٣ — إدارة نزع الملكية بمصلحة المساحة . هي المصلحة المنوط بها القيام بإجراءات نزع الملكية . تتعلق إجراءاتها بالنظام العام . الجهة المستفيدة بنزع الملكية . تمنع عليها المساومة أو التصالح على مقدار التعويض استقلالا .
١٢٠١	٢٠٧	(الطعن رقم ٥١٥ سنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٥/١٦) ... ..
		١٤ — البطلان المترتب على عدم تدخل النيابة في القضايا التي يوجب القانون تدخلها فيها . تعلته بالنظام العام . لمحكمة النقض أن تقضى به من تلقاء نفسها .
١٧٢٩	٢٩٧	(الطعن رقم ٣٥٩ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٧/١١/٣٠) ... ..
		١٥ — بطلان الصحيفة الناشئة عن أغفال توقيع المحضر على صورة الإعلان . متعلق بالنظام العام لا يسقط بحضور المعلن إليه ولا بالنزول عنه .
١٧٥٩	٣٠١	(الطعن رقم ٥٨٤ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٧/١٢/٧) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		١٦ — الدعوى المدنية، وجوب الحكم بوقف السير فيها عند رفع الدعوى الجنائية عن ذات الفعل حتى يفصل نهائيا في الدعوى الجنائية . تعلق هذه القاعدة بالنظام العام . لا يغير من ذلك أن تكون الدعوى الجنائية قد رفعت أثناء نظر الاستئناف في الدعوى المدنية .
١٨٨٢	٣٢٢	( الطعن رقم ٤٩٦ سنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٦ ) ... .. المسائل غير المتعلقة بالنظام العام :
		١ — بطلان إعلان صحيفة الطعن بالنقض . نسبي . عدم جواز التمسك به لغير من شرع لمصالحته . لا يغير من ذلك أن يكون الموضوع غير قابل للتجزئة .
٣١٧	٤٩	( الطعن رقم ٥٧٩ لسنة ٥٧٩ جلسة ١٩٧٧/١/١١ ) ... .. ٢ — الوصية بالمنافع . جائزة في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي . اختلاف أحكام القانون الأجنبي عن أحكام القانون الوطني في شأن القدر الجائز الإيصاء به وطريقة الانتفاع وترتيب الموصي لهم . لا مخالفة في ذلك للنظام العام .
٢٧٦	٥٨	( الطعن رقم ٧ لسنة ٤٣ ق "أحوال شخصية" جلسة ١٩٧٧/١/١٩ ) ... .. ٣ — قاعدة ثبوت تاريخ المحرر العرفي . م ٣٩٥ مدني المقابلة للسادة ١٥ إثبات . عدم تعلقها بالنظام العام . عدم تمسك الغير بها . مؤداه . اعتبار القدر العرفي بحجة عليه .
٤٠٠	٧٨	( الطعن رقم ٤٤١ سنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٩ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٤ — عدم أداء الخبير المنتخب من غير خبراء الجدول اليمين قبل مباشرة المأمورية . اثره . بطلان عمله . م ١٣٩ اثبات . عدم تعاق البطلان بالنظام العام . سقوط الحق في التمسك به بالاجازة الصريحة أو الضمنية . الرد على التقرير بما يفيد اعتباره صحيحا . اجازة ضمنية .
٤١٣	٨٠	( الطعن رقم ٧٤ سنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٩ ) ... ..
		٥ — بطلان أوراق التكاليف بالحضور لعيب في الإعلان . نسبي . زواله بالتزول عنه صراحة أو ضمنا . عدم جواز الرجوع في التنازل .
٦٩٧	١٢٧	( الطعن رقم ٥١٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/١٦ ) ... ..
		٦ — قواعد الإثبات بعدم تعلقها بالنظام العام . جواز الاتفاق على مخالفتها صراحة أو ضمنا . عدم جواز التحدي به أمام محكمة النقض لأول مرة .
٧١٨	١٣١	( الطعن رقم ٧٢٦ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٢٠ ) ... ..
١٥٤٣	٢٦٨	( الطعن رقم ٧٢١ لسنة ٤٢ ق — ١٩٧٧/٦/٣٠ ) ... ..
		٧ — الدفع بعدم الدستورية غير متعلق بالنظام العام . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٧٧٩	١٣١	( الطعن رقم ٤٦٤ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٧/٣/٢٦ ) ... ..
		٨ — الدفع بتقادم دعوى بطلان العقد . عدم تعلقه بالنظام العام . وجوب التمسك به أمام محكمة الموضوع .
١٨١٠	٣٠٩	( الطعن رقم ٩٣ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٧/١٢/١٥ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	نقابات
		١ - الأصل أن لرب العمل إنهاء العقد غير المحدد المدة بإرادته المنفردة ولو اتسم بالعسف . الاستثناء . الفصل بسبب النشاط النقابي . إلغاء قرار الشركة بإنهاء خدمة العامل غير هذا السبب . خطأ .
٢٨٣	٥٩	( الطعن رقم ٧١٥ سنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٧/١/٢٢ ) ... ..
		٢ - الطعن في صحة انعقاد الجمعية العمومية لنقابة المهنة التعليمية أو في تشكيل مجالس الإدارة أو في القرارات الصادرة منها . كيفية . ق ٧٩ لسنة ١٩٦٩ عدم وجوب توقيع محام على تقرير الطعن .
١٥٦٤	٢٧٠	( الطعن رقم ٢ لسنة ٤٤ انتخابية - جلسة ١٩٧٧/٧/٢٦ ) ... ..
		٣ - الطعن في تشكيل مجلس إدارة اللجنة النقابية الخاصة بالمهنة التعليمية . وجوب رفعه في ميعاد ١٥ يوما من تاريخ الانعقاد ق ٧٩ لسنة ١٩٦٩ .
١٥٦٤	٢٧٠	( الطعن رقم ٢ لسنة ٤٤ انتخابية - جلسة ١٩٧٧/٧/٢٦ ) ... ..
		٤ - مجالس إدارة النقابات الفرعية الخاصة بالمهنة التعليمية . عدم وجوب مراعاة نوعيات التعليم المختلفة أو نسبة معينة منها في هذه المجالس . مؤدى ذلك . عدم اشتراط بيان نوعية المرشح ومدة اشتغاله بالتعليم في بطاقة الانتخاب .
١٥٦٤	٢٧٠	( الطعن رقم ٢ لسنة ٤٤ انتخابية - جلسة ١٩٧٧/٧/٢٦ ) ... ..
		٥ - لجان الاشراف على انتخابات مجالس نقابات المهنة التعليمية . عدم وجوب تمثيل نوعيات التعليم المختلفة فيها .
١٥٦٤	٢٧٠	( الطعن رقم ٢ لسنة ٤٤ انتخابية - جلسة ١٩٧٧/٧/٢٦ ) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		نقد
		١ - حظر التعهد المقوم بعملة أجنبية . ق ٨ . لسنة ١٩٤٧ شرطه " صدور التعهد في مصر " . التعهد الصادر في الخارج . شرط تجريمه . تنفيذ التعهد المقوم بعملة أجنبية . عدم خضوعه للقانون ٨ . لسنة ١٩٤٧ إلا في حدود ما قرره المادة الخامسة منه .
١٥٥٦	٢٦٩	( الطعن رقم ٢٥٢ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٧/٢٦ ) ... .. ٢ - القضاء بالدين المستحق لدائن غير مقيم في مصر . ق ٨ . لسنة ١٩٤٧ . النص في الحكم على مراعاة تنفيذه بالكيفية التي وردت بالقانون المذكور . عدم اعتبار الحكم معلقا على شرط .
١٥٥٦	٢٦٩	( الطعن رقم ٢٥٢ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٧/٢٦ ) ... .. ٣ - عدم تحديد الحكم مقدار الدين بالجنيهات الاسترلينية وتحديدته بالعملة المحلية لأجل بعد ذلك لبيان أسس التحويل إلى هذه العملة الأخيرة .
١٥٥٦	٢٦٩	( الطعن رقم ٢٥٢ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٧/٢٦ ) ... ..
		نقض
		إجراءات الطعن :
		( أولا ) رفع الطعن .
		١ - رفع الطعن بالنقض بتقرير أودع قلم الكتاب على خلاف ما تنص به المادة ٢٥٣ من رزمة مصحفة . لا بطلان .

الصفحة	القاعدة	
		علة ذلك . توافر البيانات التي يتطلبها القانون في صحيفة الطعن بما تحقق معه الغاية من الإجراء .
٩٠٩	١٥٦	(الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/٥) ... ..
		٢ — الطعن بالنقض . اعتباره مرفوعا في تاريخ ايداع صحيفته قلم الكتاب .
٩٠٩	١٥٦	(الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/٥) ... ..
		(ثانيا) صحيفة الطعن :
		١ — وجوب ايداع صور من صحيفة الطعن بالنقض بقدر عدد المطعون ضدهم . لاضرورة للتأشير على الصورة المعلنة بأنها مطابقة للأصل .
٥٢٩	٩٨	(الطعن رقم ٤٩٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٢٣) ... ..
		٢ — تضمين صحيفة الطعن بالنقض البيانات اللازمة لإعلانها . لا خطأ .
٥٢٩	٩٨	(الطعن رقم ٤٩٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٢٣) ... ..
		٣ — خلو صورة تقرير الطعن المعلنة للمطعون عليه من بيان تاريخ الطعن والمحكمة التي قدم إليها واسم الموظف الذي حصل التقرير أمامه . لا بطلان .
٩٠٩	١٥٦	(الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٥) ... ..
		٤ — صدور الحكم المطعون فيه من دائرة استئناف سوهاج . ايداع صحيفة الطعن بالنقض في قلم كتاب محكمة استئناف أسيوط . لا خطأ . علة ذلك .
١٢٢٥	٢١١	(الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/١٦) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		<p>٥ - الطعن في صحة انعقاد الجمعية العمومية لنقابة المهن التعاليمية أو في تشكيل مجالس الإدارة أو في القرارات الصادر منها . كيفية . ق ٧٩ لسنة ١٩٦٩ . عدم وجوب توقيع محام على تقرير الطعن .</p>
١٥٦٤	٢٧٠	<p>( الطعن رقم ٢ لسنة ٤٤ جلسة ١٩٧٧/٧/٢٦ ) ... ..</p> <p>( ثالثا ) إيداع المذكرات والأوراق .</p> <p>١ - عدم وجوب إعلان مذكرة الطعن الشارحة مع صحيفة الطعن . عدم إيداع المصوم أية مذكرات . جزاؤه . حرمانهم من إجابة محام عنهم بالجلسة .</p>
٥٢٩	٩٨	<p>( الطعن رقم ٤٩٩ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٢٣ ) ... ..</p> <p>٢ - إيداع الطعن صورة مطابقة للأصل من الحكم المطعون فيه والأحكام السابقة عليه إذا كان الحكم المطعون فيه قد أحال إليها في أسبابه . م ٢٥٥ مرافعات معدلة ق ١٣ لسنة ١٩٧٣ . إجراء جوهري . أثر إغفاله . بطلان الطعن . عدم وجوب إيداع صورة من الأحكام السابقة . مناطه .</p>
١٥١٤	٢٦٣	<p>( الطعن رقم ٣٢١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٧/٩/٢٧ ) ... ..</p> <p>٣ - الطعن بالنقض . رفعه بصحيفة تودع قلم كتاب محكمة النقض أو المحكمة التي أصدرت الحكم محل الطعن . وجوب إيداع المستندات المؤيدة له في ذات الوقت وبذات المحكمة التي أودعت الصحيفة قلم كتابها .</p>
١٦٥٣	٢٨٤	<p>( الطعن رقم ١٠ لسنة ٤٦ ق - أحوال شخصية جلسة ١٩٧٧/١١/٩ )</p>

الصفحة	القائمة	
		(رابعاً) التوكيل في الطعن :
		١ - صدور التوكيل للمحامى الطاعن بالنقض من المديرين المفوضين من رئيس مجلس إدارة البنك والمأذون لهما بتوكيل المحامين في النقض . تغيير رئيس مجلس الإدارة . لا يوجب توكيل آخر . إدماج بنك آخر في البنك الطاعن : لا أثر له .
١٣٩٩	٢٤٢	(الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٧/٦/٨) ... ..
		٢ - توكيل المطعون عليه محامياً غير مقيد أمام النقض . توكيل الأخير محامياً مقبول أمامها وتقديمه مذكرة بدفاع المطعون عليه . لا خطأ ..
١٦٩٣	٢٩١	(الطعن رقم ٢٣٧ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٧/١١/١٦) ... ..
		٣ - عدم تقديم التوكيل الصادر من الطاعنة إلى وكيلها الذى وكل المحامى الذى رفع الطعن بالنقض . أثره . عدم قبول الطعن .
١٧٢٩	٢٩٧	(الطعن رقم ٣٥٩ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٧/١١/٣٠) ... ..
		٤ - عدم تقديم المحامى التوكيل الصادر من الطاعنة لوكيلها الذى وكله في الطعن بالنقض حتى يحجز الدعوى للحكم . أثره . عدم قبول الطعن .
١٨١٠	٣٠٩	(الطعن رقم ٩٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٧/١٢/١٥) ... ..
		(خامساً) إعلان الطعن :
		١ - بطلان إعلان صحيفة الطعن بالنقض . نسبي . عدم جواز التمسك به لغير من شرع لمصاحته . لا يغير من ذلك أن يكون الموضوع غير قابل للتجزئة .
٢١٧	٤٩	(الطعن رقم ٥٧٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/١/١١) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		٢ — تقديم المطعون ضده مذكرة بدفاعه في الميعاد القانوني . تمسكه بإعلان إعلانه دون بيان وجه المصلحة . أثره . عدم قبول الدفع بالبطلان .
١٢٢٥	٢١١	(الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٧/٥/١٦) ... ..
١٥٥٦	٢٦٩	(الطعن رقم ٢٥٢ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٧/٢٦) ... ..
		المصلحة في الطعن :
		١ — وجوب توافر المصلحة في الطعن بالنقض . مناط المصلحة أن يكون الحكم المطعون فيه قد أضر بالطاعن . العبرة بوقت صدور الحكم .
٨٦٥	١٥١	(الطعن رقم ٥٦٥ و ٥٧٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٣٠) ..
		٢ — صدور الحكم المطعون فيه بإجابة المدعى إلى طلبه بتمكينه من إحدى شقّي النزاع . الطعن بالنقض المرفوع منه في أثر طعن خصمه على هذا الحكم . غير مقبول . علة ذلك .
٨٦٥	١٥١	(الطعن رقم ٥٦٥ و ٥٧٠ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٣/٣٠) ..
		الخصوم في الطعن :
		١ — أطراح محكمة الاستئناف طلب التدخل . مؤداه . عدم اعتبار طالب التدخل خصما في الدعوى . اختصاصه في الطعن بالنقض . غير مقبول . عدم جواز التدخل لأول مرة أمام محكمة النقض .
٢٧٦	٥٨	(الطعن رقم ٧ لسنة ٤٣ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٩٧٧/١/١٩) ..
		٢ — الطعن بالنقض ممن لم يقض بشيء ضده . غير جائز .
٣٥٣	٧٠	(الطعن رقم ٣٢٥ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٢) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٣ - الطعن بالنقض . لا يكون إلا ممن كان طرفاً في الحكم المطعون فيه .
٤٣٦	٨٣	( الطعن رقم ٥٩٠ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/١٢ ) ... ..
		٤ - التدخل أمام محكمة النقض لأول مرة . غير جائز . عدم قبول اختصاص من لم يكن خصماً في الاستئناف .
٤٤٩	٨٦	( الطعن رقم ١٠٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/١٣ ) ... ..
		٥ - طلب المدعى الحكم في مواجهة بعض الخصوم . اعتبارهم خصوماً حقيقيين في الدعوى متى نازعوه في طلباته . الدفع بعدم قبول الطعن بالنقض المرفوع منهم لانتفاء الصفة . لا أساس له . مثال في إيجار مكتب للإحمام .
٦٣٨	١١٧	( الطعن رقم ٤١٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٣/٩ ) ... ..
		٦ - عدم منازعة المطعون ضدها بصفتها للطاعة أمام محكمة الموضوع ، وعدم توجيه طلبات ما إليها . مؤداه . انعدام مصلحة الطاعة في اختصاصها بتلك الصفة أمام محكمة النقض . وجوب الحكم بعدم قبول الطعن الموجه إليها بهذه الصفة .
١٢٠٨	٢٠٨	( الطعن رقم ٧٣٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/١٦ ) ... ..
		٧ - الاختصاص في الطعن بالنقض . شرطه .
١٣٠٢	٢٢٤	( الطعن رقم ٦٠٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/٢٨ ) ... ..
١٦٢٦	٢٨٠	( الطعن رقم ٤٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٧/١١/٨ ) ... ..
		٨ - ترك الخصومة قبل أحد الخصوم في الدعوى . أثره . عدم جواز اختصاصه في الطعن بالنقض .
١٥٩٢	٢٧٥	( الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٧/١١/١ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٩ — الخصومة أمام القضاء . شرط قبولها . قيام نزاع بين أطرافها على الحق موضوع التقاضي المطعون عليه في الطعن بالنقض وشرط اختصاصه .
١٧٠٣	٢٩٢	(الطعن رقم ٤٢١ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/١٦) ... ..
		١٠ — اختصاص من لم يكن خصما حقيقيا أمام محكمة الاستئناف في الطعن بالنقض . غير مقبول .
١٨٥٩	٣١٨	(الطعن رقم ٨٩٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/٢١) ... ..
		١١ — عدم استئناف أحد الخصوم للحكم الابتدائي الصادر ضده . طعنه بالنقض في الحكم الاستئنافي . غير مقبول .
١٩٠٢	٣٢٧	(الطعن رقم ١٤٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٨) ... ..
		حالات الطعن :
		١ — الطعن بطريق النقض . قصره على الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف والأحكام الانتهائية أيا كانت المحكمة التي أصدرتها متى كانت مخالفة لحكم سابق .
١٩٤	٤٦	(الطعن رقم ٦٣٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٧/١/١١) ... ..
		٢ — الطعن بالنقض . المقصود به مخاصمة الحكم النهائي . حالاته . بيانها على سبيل المحصر في المادتين ٢٤٨، ٢٤٩ مرافعات .
٣٥٩	٧١	الطعن رقم ٧٧٠ لسنة ٤٤ — جلسة ١٩٧٧/٢/٢ ... ..
		٣ — جواز الطعن بالنقض في أي حكم انتهائي أيا كانت المحكمة التي أصدرته . م ٢٤٩ مرافعات . حالة استئنائية . شرطها . صدوره على خلاف حكم سابق حائز لقوة الأمر المقضي .
٣٥٩	٧	(الطعن رقم ٧٧٠ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٢) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٤ - اعتبار النيابة العامة طرفاً أصلياً في قضايا الأحوال الشخصية التي تختص بها المحاكم الابتدائية . ق ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ . مؤداه . تحويلها ما للتصوم من حق الطعن في الأحكام بطريق الاستئناف والنقض .
٥٥٦	١٠٢	( الطعن رقم ٣٢ لسنة ٤٤ ق - أحوال شخصية جلسة ١٩٧٧/٢/٢٣ ) ٥ - تحويل النائب العام حق الطعن بالنقض في الأحكام الانتهائية . م ٢٥٠ مرافعات . القصد منه . اختلاف مجالها عن حالة الطعن المرفوع من النيابة في مسائل الأحوال الشخصية .
٥٥٦	١٠٢	( الطعن رقم ٤٢ لسنة ٤٤ ق - أحوال شخصية جلسة ١٩٧٧/٢/٢٣ ) ٦ - الحكم الصادر عن محكمة الاستئناف في التماس إعادة النظر المرفوع إليها . جواز الطعن فيه بطريق النقض .
١٨٧١	٣٢٠	( الطعن رقم ١٣ لسنة ٤٦ ق - أحوال شخصية جلسة ١٩٧٧/١٢/٢١ ) الأحكام غير الجائز الطعن فيها : ١ - الطعن على استقلال في الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة . شرطه . م ٢١٢ مرافعات . القضاء بالغاء الحكم الابتدائي الصادر باعتبار الدعوى كأن لم تكن وإعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة الفصل فيها . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض استقلاً . لأجرة بنطاق الخصومة في الاستئناف .
٢٠٧	٤٧	( الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/١/١١ ) ... ٢ - عدم جواز الطعن على استقلال في الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامي المنهي لها . م ٢١٢ مرافعات . الاستثناء . حالته .
٣٨٩	٧٦	( الطعن رقم ٧٣٤ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٨ ) ...
٨٢٥	١٤٦	( الطعن رقم ٨٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٧/٣/٢٩ ) ...



الصفحة	القاعدة	
		٣ — قضاء الحكم المطعون فيه في الدعوى الأصلية المرفوعة بتثبيت الملكية — بنسب خير ، وبتأييد ما قضت به محكمة أول درجة برد وبطلان عقد التخارج المنسوب للدعوى ورفض الادعاء بصحة هذا العقد في الدعوى المنضمة . قضاء غير منه للخصومة كلها . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض استقالات .
٣٨٩	٧٦	(الطعن رقم ٧٣٤ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٨) ... ..
		٤ — القضاء بسقوط الدعوى بالتقادم قبل أحد الخصوم وتحديد جلسة لنظر الدعوى بالنسبة للآخرين . قضاء غير منه للخصومة كلها . عدم جواز الطعن فيه استقالات .
٨٢٥	١٤٦	(الطعن رقم ٨٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٢٩) ... ..
		٥ — القضاء بتعديل أرباح الممول في سنة معينة وإعادة الأوراق إلى مأمورية الضرائب بالنسبة للسنتين التاليتين لمحاسبتة عن أرباحه الفعلية . الطعن في الشق الأخير بطريق النقض . غير جائز باعتباره غير منه للخصومة كلها . م ٢١٢ مرافعات .
١٠٢٥	١٧٥	(الطعن رقم ١٥٩ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/٢٣) ... ..
		٦ — تأييد الحكم الابتدائي بتخفيض الأجرة . إغفاله الفصل في طلب رد الفروق . عدم جواز الطعن في الشق الأول استقالات . علة ذلك . م ٢١٢ مرافعات .
١٢٧٢	٢١٩	(الطعن رقم ١٦٤ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٢٥) ... ..
		٧ — قضاء المحكمة الاستئنافية بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من عدم قبول الدعوى بالنسبة للطعون ضدها الثانية وينسب خير لتجديد الضرائب المستحقة على الشركة . قضاء غير منه للخصومة . عدم جواز الطعن فيه استقالات . م ٢١٢ مرافعات .
١٣٢٨	٢٣٠	(الطعن رقم ١١١ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٣٠) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٨ — الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بوصفها محكمة الدرجة الأولى . عدم جواز الطعن فيها بطريق النقض .
١٠٠٠	١٧١	( الطعن رقم ١٥ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٤/٢٠ ) ... ..
		٩ — إغفال الفصل في طلب موضوعي . وسيلة تداركه . الرجوع إلى ذات المحكمة للفصل فيه . إغفال الفصل في دفع شكلي اعتبار ذلك رفضا له . عدم جواز الطعن بالنقض فيما أغفل الحكم المطعون فيه الفصل فيه .
١٢٧٢	٢١٩	( الطعن رقم ١٦٤ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٧/٥/٢٥ ) ... ..
		١٠ — الطعن بالنقض في مسائل الولاية على المال . حالاته . م ١٠٢٥ مرافعات . التصريح للقيم بالتصرف في عقار — مملوك للحجور عليه . عدم قبول الطعن فيه بالنقض .
١٦٢٣	٢٧٩	( الطعن رقم ٤ لسنة ٤٦ ق أحوال شخصية جلسة ١٩٧٧/١١/٢ ) ... ..
		الطعن في أحكام النقض :
		١ — الأحكام الصادرة من محكمة النقض . بانه قاطعة . عدم جواز الطعن فيها بدعوى مخالفتها لحكم نهائي حائز لقوة الأمر المقضي . م ٣٧١ مرافعات .
٣٥٩	٧١	( الطعن رقم ٧٧٠ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٢ ) ... ..
		٢ — الطعن في الحكم الصادر من محكمة النقض بدعوى تضمينة عدولا عن مبادئ قانونية سابقة أو بطلان صحيفة الطعن لعدم التوقيع عليها من محام . لا يتدرج ضمن أسباب عدم الصلاحية التي يجوز بسببها الطعن في الحكم .
٣٥٩	٧١	( الطعن رقم ٧٧٠ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٢ ) ... ..

الصفحة	المادة	
		<p>٣ - أحكام محكمة النقض بمنأى عن أى طعن . الاستثناء .</p> <p>قيام سبب من أسباب عدم الصلاحية بأحد قضائاتها . ما جرت عليه الدائرة الجنائية بمحكمة النقض من سحب الحكم عند وقوع خطأ مادي في قضائها . لا يجوز مباشرة في الدائرة المدنية . علة ذلك .</p>
٣٥٩	٧١	<p>( الطعن رقم ٧٧٠ سنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٢ ) ... ..</p> <p>٤ - الادعاء بوجود تقصير في تشريع المرافعات بشأن الطعن في أحكام محكمة النقض . طلب الطاعن الاستمداء بالمصادر الأخرى للتشريع المشار إليها في المادة الأولى من القانون المدني . لا محل له . علة ذلك .</p>
٣٥٩	٧١	<p>( الطعن رقم ٧٧٠ سنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٢ ) ... ..</p> <p>نطاق الطعن :</p> <p>وظيفة محكمة النقض ، ما هيته . ما يعرض عليها هو مخاصمة الحكم المطعون فيه . مؤدى ذلك . قصر نطاق الطعن على الخصومة التي كانت معروضة على محكمة الموضوع .</p>
٢٦٨	٥٧	<p>( الطعن رقم ١٣٨ سنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/١/١٩ ) ... ..</p> <p>أسباب الطعن :</p> <p>( أولا ) بيان الأسباب :</p> <p>١ - عدم بيان الطاعن أوجه اعتراضه على الرأي الفقهي الذي تبنته محكمة الموضوع . نعى مجهل غير مقبول .</p>
٢٣٢	٥١	<p>( الطعن رقم ٣٨ لسنة ٤٥ ق وأحوال شخصية - جلسة ١٩٧٧/١/١٢ )</p>

الصفحة	القاعدة	
		٢ — عدم بيان الطاعن في صحيفة الطعن أوجه الدفاع التي يعيب على الحكم المطعون فيه قصوره في الرد عليها . نعى غير مقبول .
٢٤٤	٥٣	( الطعن رقم ٧٣٥ لسنة ٤١ قضائية — جلسة ١٦/١/١٩٧٧ ) ...
٥٨١	١٠٧	( والطعن رقم ٨٧٥ لسنة ٤٣ ق جلسة ٢٨/٢/١٩٧٧ ) ...
٩٥٥	١٦٢	( والطعن رقم ٥٢٧ لسنة ٤٢ ق — جلسته ٧/٤/١٩٧٧ ) ...
٥١٩	٢٦٤	( والطعن رقم ٤٦٥ لسنة ٤٤ ق — جلسة ٢٧/٦/١٩٧٧ ) ...
		٣ — ورود النعى في عبارة عامة . هدم بيان مواضع استدلال الطاعن بما حوته الأوراق المنضمة . نعى غير مقبول .
٤٩١	٩٤	( الطعن رقم ٥٥٣ سنة ٤١ ق — جلسة ٢١/٢/١٩٧٧ ) ...
		٤ — عدم بيان الطاعن أوجه التناقض بين أحكام قانون المحاماة ٩٦ لسنة ١٩٥٧ وميثاق العمل الوطني وما أغفل الحكم الرد عليه . نعى مجهول غير مقبول . عدم كفاية الإحالة في ذلك إلى المذكرة المقدمة بالملف الابتدائي .
٥١١	٩٧	( الطعن رقم ٤٨٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ٢٣/٢/١٩٧٧ ) ...
		٥ — عدم بيان الطاعن الخطوات التي أغفل المحضر إثباتها في الإعلان . نعى مجهول غير مقبول .
٦٤٦	١١٨	( الطعن رقم ٤٥٦ لسنة ٤٣ ق — جلسته ٩/٣/١٩٧٧ ) ...
		٦ — عدم تحديد الطاعن الوقائع والمستندات المراد الاستدلال بها ودلالة كل منها والقصور المنسوب للحكم . نعى مجهول . غير مقبول .
٧١٨	١٣١	( الطعن رقم ٧٧٦ سنة ٤١ ق — جلسته ٢٠/٣/١٩٧٧ ) ...



الصفحة	القاعدة	
		٧ - أسباب الطعن بالنقض . عدم وجوب بيان كل وجه من وجوه النعى على حدة .
١٠٩١	١٨٧	( الطعن رقم ٦٨٥ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/٣٠ ) ...
		٨ - عدم إفصاح الطاعن بصحيفة طعنه بالنقض عن القرائن المستمدة من أوراق الدعوى التي تكذب شاهد المطعون ضده . نعى بجهل غير مقبول .
١١٣٥	١٩٥	( الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/٤ ) ...
		٩ - عدم بيان الطاعن في صحيفة الطعن أوجه الدفوع التي ينهى على الحكم لإغفال الرد عليها . غير مقبول . لا يغنى عن ذلك تقديمه صورة المذكرة التي تضمنت دفاعه المذكور .
١٢٣٠	٢١٢	( الطعن رقم ٦٩٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/١٧ ) ...
		( ثانيا ) الأسباب المتعلقة بالنظام العام .
		١ - دعوى الإخلاء . بطلان التكليف بالوفاء بالأجرة لتجاوز المطلوب فيه الأجرة المستحقة . عدم جواز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقص رغم تعلقه بالنظام العام . علة ذلك .
٥٣٧	٩٩	( الطعن رقم ٥٥٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٢٣ ) ...
		٢ - التمسك لأول مرة أمام محكمة النقص بالأسباب المتعلقة بالنظام العام . شرطه .
٩٣٦	١٦٠	( الطعن رقم ٥٥٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/٦ ) ...
		٣ - البطلان المترتب على عدم تدخل النيابة في القضايا التي يوجب القانون تدخلها فيها . تعلقه بالنظام العام . لمحكمة النقص أن تقضى به من تلقاء نفسها .
١٧٢٩	٢٩٧	( الطعن رقم ٣٥٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٧/١١/٣٠ ) ...

الصفحة	المرجع	النقض
		(ثالثا) الأسباب القانونية :
		السبب القانوني متى كانت عناصره مطروحة على محكمة الموضوع . جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٧٢٤	٢٩٦	(الطعن رقم ١٠٣ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/٣٠) ... ..
		(رابعا) الأسباب الجديدة :
		١ — اختصاص المستأجر لباقي المستأجرين في الطعن بالنقض المرفوع منه ضد المؤجر في حكم تحديد الأجرة . دفع المؤجر بعدم إفادة باقي المستأجرين من طعن هذا المستأجر . عدم إثارته هذا للدفع أمام محكمة الاستئناف . أثره . عدم قبول الدفع .
٢٦٨	٥٧	(الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/١/١٩) ... ..
		٢ — واقع لم يسبق التمسك به أمام محكمة الموضوع . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . مثال بشأن شهادة الشهود .
٣٢٨	٦٧	(الطعن رقم ٤٦٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/١/٣١) ... ..
		٣ — عدم تمسك الطعن أمام محكمة الموضوع بوجه النعي الذي يخالطة واقع . أثره . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٣٨٣	٧٥	(الطعن رقم ٦٤٥ لسنة ٤٢ جلسة ١٩٧٧/٢/٥) ... ..
		٤ — دفاع جديد لم يسبق مرضه على محكمة الموضوع . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . مثال في عمل .
٦١٢	١١٢	(الطعن ٣٣٩ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٦) ... ..

الصفحة	القائمة	
		٥ - ادعاء الطاعن - الشفيح - بأنه قد تم التراضي على أخذ العقار بالشفعة . عدم جواز ابداء هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض .
٦٤٦	١١٨	(الطعن رقم ٤٥٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٣/٩) ... ..
		٦ - النعي بانعدام مصداقية أحد المستأنف عليهم في ابداء الدفع بسقوط الخصومة . عدم جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٧٥٤	١٣٥	(الطعن رقم ٤٥٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٣/٢٢) ... ..
		٧ - النعي بتنازل بعض المستأنف عليهم عن الدفع وسقوط الخصومة . سبب جديد . عدم جواز التحدى لأول مرة أمام محكمة النقض .
٧٥٤	١٣٥	(الطعن رقم ٤٥٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٣/٢٢) ... ..
		٨ - النعي بأن الطاعن أسبق من المطعون ضده في وضع يده على العين الموجرة . واقع . لا يجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٨٦٥	١٥١	(الطعنات ٥٦٥ ، ٥٧٠ سنة ٤٣ ق . جلسة ١٩٧٧/٣/٣٠) ... ..
		٩ - لقاضي الموضوع الزام المدين بالتعويض بدلا من تنفيذ التزامه عينيا . شرطه . أن يكون المقدم مرهقا له ولا يلحق بالدائن ضررا جسيما . عدم جواز اثارته المدين لهذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض .
٨٦٥	١٥١	(الطعنات ٥٦٥ ، ٥٧٠ سنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٣/٣٠) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		١٠ - عدم تمسك الواعد أمام محكمة الموضوع في صيغة صريحة جازمة بتنازل الموعد له عن حقه في الوعد بالايجار التفات المحكمة عن هذا الدفاع . لاخطأ . أثردك عدم قبول التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .
٨٦٥	١٥١	(الطعن ٥٦٥ ، ٥٧٠ سنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٣٠) ... ..
		١١ - دعوى صحة التعاقد . أدعاء الطاعنة وجود خلاف بين العقد وصحيفة الدعوى بشأن أطوال حدر العقار المبيع . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٠٠٠	١٧١	(الطعن رقم ١٥ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٤/٢٠) ... ..
		١٢ - ورود النعي على أسباب الحكم الابتدائي عدم تمسك الطاعن به أمام محكمة الاستئناف . اعتباره سببا جديدا لا يجوز إثارة أمام محكمة النقض .
١٠١٢	١٧٣	(الطعن ٦٩٠ سنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/٢٠) ... ..
		١٣ - التزام المستأجر بضريقتي الدفاع والأمن القومي . القانونان ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ ، ٢٣ لسنة ١٩٦٨ قوانين أمره فيما يتعلق بفرض الضريبة . عدم اعتبارها كذلك بالنسبة لشخص الملزم بادائها . جواز الاتفاق على مخالفتها . عام جواز التمسك بأعمالها لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٠١٢	١٧٣	(الطعن ٦٩٠ سنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/٢٠) ... ..
		١٤ - التمسك بقيام عرف معين . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٢١٤	٢٠٩	(الطعن رقم ٨١١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/١٦) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		١٥ — طلب توجيه اليمين للمدين في التقادم المصرفي . عدم جواز ابدائه لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٣٢٨	٢٢٩	(الظن رقم ٧٠ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٧/٥/٣٠) ... ..
		١٦ — عدم تمسك شركة الملاحة أمام محكمة الموضوع بأنها كانت مجرد وكيلة عن الناقل البحري . دفاع جديد . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٤٥٢	٢٥٢	(الظن رقم ٤٥٢ سنة ٤٢ جلسة ١٩٧٧/٦/٢٠) ... ..
		١٧ — بطلان اجراءات التحقيق . عدم جواز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٧٨٤	٣٠٥	(الظن رقم ٦٥٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/١٤) ...
		١٨ — النعى بأن سكوت الخصم وعدم حضوره يعتبر اجازة ضمنية لعقد البيع المطلوب القضاء بصحته ونفاذه عدم . جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٨١٠	٣٠٩	(الظن رقم ٩٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/١٤) ... ..
		١٩ — انكار الوقيع على الورقة العرفية . سبب جديد . عدم جواز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٩١١	٣٢٨	(الظن رقم ٤٦ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٩) ... ..
		(خامسا) الأسباب الموضوعية :
		١ — رفض دفاع المؤجر بأن زيادة الأجرة كان مردها اصلاحات بالعين المزجرة وأن الأجرة السابقة لها كانت على سبيل المجاملة . استناد الحكم في ذلك إلى أسباب سائغة . عدم جواز المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض .
٢٦١	٥٦	(الظن رقم ٥٧٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٧/١/١٩) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٢ - المجادلة أمام محكمة النقض فيما انتهت إليه محكمة الموضوع من عدم توافر عناصر المساواة جدل موضوعي غير مقبول .
٤٣٦	٨٣	( الطعن رقم ٥٩٠ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/١٢ ) ... ..
		٣ - الجدل فيما استخلصه الحكم بأسباب سائغة في دعوى تثبيت الملكية من توافر عنصرى الحياة المادية والمعنوية .
		موضوعي : عدم جواز إثارته أمام محكمة النقض .
٤٩١	٩٤	( الطعن ٥٥٣ سنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٢١ ) ... ..
		٤ - سلطة محكمة الموضوع في استخلاص قيام علاقة العمل بأسباب سائغة . المنازعة في ذلك . جدل موضوعي . عدم جواز إبدائه أمام محكمة النقض .
٦١٢	١١٢	( الطعن ٣٣٩ سنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٣ ) ... ..
		٥ - الحكم برفض الدفع بعدم القبول لا تنفأ المصلحة بأسباب سائغة . الجدل الموضوعي في ذلك . عدم جواز إثارته أمام محكمة النقض . مثال في إيجار .
١١٣٥	١٩٥	( الطعن رقم ٢٠٦ سنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٤ ) ... ..
		٦ - أخذ الحكم المطعون فيه بالشهادة الصادرة من الشهر العقاري كدليل مقبول على وجود علاقة إيجارية . النعي على تقدير المحكمة دون الطعن على عقد الإيجار . جدل موضوعي لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .
١٦١٠	٢٧٧	( الطعن رقم ٧٥٩ سنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/٢ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		(سادسا) الأسباب غير المنتجة :
		١ - أسباب الحكم الخارجة عن نطاق الدعوى وغير لازمة للفصل فيها . لا تحوز حجية الشيء المقضى به . النعى عليها غير منتج . مثال بشأن هبة .
٤٧٤	٩٠	( الطعن رقم ١٤٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/١٧ ) ... ..
		٢ - انتهاء الحكم إلى النتيجة الصحيحة في القانون . النعى عليه خطأ ورد في أسبابه غير منتج .
٩٢٧	١٥٨	( الطعن رقم ٢٧٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/٥ ) ... ..
		٣ - النعى الذي لا يحقق سوى مصلحة نظرية صرف للطاعن . غير منتج . مثال بشأن طالب التضامن لأول مرة في الاستئناف .
١١٥٨	١٩٩	( الطعن رقم ٧٢٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/١٠ ) ... ..
		(سابعاً) أسباب لادليل عليها :
		١ - نعى عار من الدليل . عدم قبوله . محكمة النقض لا تلزم بتكليف الخصوم بتقديم ما يؤيد الطعن .
٢٢٠	٢١٠	( الطعن رقم ٣٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/١٦ ) ... ..
		٢ - عدم تقديم الطاعن ما يدل على اختلاف حالة العامل عن حالة زميله المقارن به . نعى بغير دليل .
١٣٦١	٢٣٥	( الطعن رقم ٤٣٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٦/٤ ) ... ..
		الخصوم في الطعن :
		وفاة المحجور عليه إبان نظر الطعن بالنقض وبعد أن أصبحت الدعوى مهياة للحكم فيها . لا أثر لذلك في وجوب نظر الطعن والفصل فيه . عليه ذلك .
١٢٩٣	٢٢٣	( الطعن رقم ٣٣ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/٢٥ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		”ترك الخصومة“ .
		ترك أحد الطاعنين للخصومه أمام محكمة النقض في موضوع غير قابل للتجزئة . تمسك المطعون عليه بطلب قبول التبرك . لا مصلحة فيه . علة ذلك . م ٢١٨ مرافعات .
٨٩٧	١٥٥	( . الطعن رقم ٣٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/٥ ) ... ..
		سلطة محكمة النقض :
		١ — انتهاء الحكم إلى نتيجة صحيحة . لا يبطله ما يكون قد اشتملت عليه أسبابه من أخطاء قانونية . لمحكمة النقض تصحيح هذه الأخطاء .
١٤٣	٣٩	( الطعن رقم ٦٧٩ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٧/١/١ ) ... ..
٥٠٠	٩٥	( والطعن رقم ٣٤٩ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٢١ ) ... ..
٨١٩	١٤٥	( والطعن رقم ٦٢٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٢٨ ) ... ..
		٢ — إنتهاء الحكم إلى نتيجة صحيحة . لا يفسده مجرد القصور في أسبابه القانونية . لمحكمة النقض استكمال هذه الأسباب .
٦٦٣	١٢١	( الطعن رقم ٣٤٧ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/١٣ ) ... ..
٩٧٤	١٦٧	( والطعن رقم ٤٢٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/١٨ ) ... ..
		٣ — إنتهاء الحكم إلى نتيجة سليمة . لا يفسده عماله حكم مادة غير منطبقة في القانون . لمحكمة النقض تصحيح هذا الخطأ .
٧٨٦	١٤٠	( الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٢٧ ) ... ..
		٤ — القرار الصادر باعتماد خطوط التنظيم . أثره . منع أصحاب الشأن من البناء أو التعلية في الإجراء البارزة عنها مع استحقاقهم بتعويض عن هذا الخطر . ق ٤٥ لسنة ١٩٦٢ .



الصفحة	القاعدة	
		طلب التعويض استناداً إلى قانون نزع الملكية ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ . لمحكمة النقض تصحيح هذا الخطأ ورده إلى الأساس القانوني السليم .
٩٥٨	١٦٣	( الطعن رقم ٥١٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/١٢ ) ... ٥ — اسباغ الوصف الصحيح على قرار الجهة الدينية بأنه إلغاء للانضمام أو اعتباره فصلاً من مسائل القانون لمحكمة النقض مراقبة محكمة الموضوع فيما انتهت إليه من تكييف بصدده .
٢٩٦	٦٢	( الطعن رقم ١٥ لسنة ٤٥ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩٧٧/١/٢٦ ) ٦ — تحصيل فهم الواقع في الدعوى من سلطة قاضي الموضوع . تكييف ، هذا الفهم وتطبيق القانون عليه . خضوعه لرقابة محكمة النقض .
١٦٩٣	٢٩١	( الطعن رقم ٢٣٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/١٦ ) ... ٧ — استقلال قاضي الموضوع بتقدير التعويض . تعيين عناصر الضرر . خضوعه لرقابة محكمة النقض .
٥٠٠	٩٥	( الطعن رقم ٣٤٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٢١ ) ... ٨ — نية التملك . استخلاص ثبوتها من عدمه من سلطة قاضي الموضوع دون رقابة عليه من محكمة النقض متى كان استخلاصه سائغاً .
٤٩١	٩٤	( الطعن رقم ٥٥٣ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٢١ ) ... ٩ — وصف الفعل بأنه خطأ من عدمه . خضوعه لرقابة محكمة النقض .
٨١٢	١٤٤	( الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٨٧/٣/٢٨ ) ...

الصفحة	الصفحة	نقض
٩٢١	١٥٧	١٠ - نقض الحكم لمخالفة قواعد الاختصاص - وجوب أن تقتصر محكمة النقض على الفصل في مسألة الاختصاص . عند الاقتضاء تعين المحكمة المختصة التي يجب التداعى إليها بإجراءات جديدة . (الطعن رقم ٢٥٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/٥) ... ..
		أثر نقض الحكم :
٢٦٨	٥٧	١ - نقض الحكم . أثره . زوال الحكم المنقوض وتجدد حق الخصوم في إبداء ما يعين لهم من طلبات ودفع أمام محكمة الإحالة . (الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/١/١٩) ... ..
١٠٨٠	١٨٥	٢ - نقض الحكم تقضيا كليا والإحالة . أثره . عودة الخصوم إلى مراكزهم القانونية السابقة على إصداره . اعتبار أوجه الدفاع والدفع السابق أبدأؤها مطروحة على المحكمة دون حاجة إلى إعادة التمسك بها . (الطعن رقم ٥٠ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/٢٧) ... ..
١٧١٧	٢٩٤	٣ - نقض الحكم . أثره . خضوع الخصومة أمام محكمة الإحالة للسقوط والانتضاء من تاريخ صدور حكم النقض . وفاة محامي الخصم الصادر لصالحه حكم النقض . لا يعد من قبيل القوة القاهرة التي يستحيل معها السير في الخصومة . (الطعن رقم ٦٢٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٧/١١/٢٩) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		نقل
		(أولا) النقل البرى .
		١ — مسئولية أمين النقل . مسئولية تعاقدية . التزام بتعويض الشاحن عما لحقه من خسارة ومافاته من كسب ما لم يتفق على إعفائه من المسئولية أو تخفيفها . المادتان ٢١٧ ٢٢١٦ مدنى
١٨٣٢	٣١٣	(الطعن رقم ٧٣٥ لسنة ١٩ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/١٩) ... ..
		٢ — خلو سند الشحن من الاتفاق على إعفاء هيئة السكك الحديدية من المسئولية أو الاتفاق على أعمال قرار وزير النقل ٢٣ لسنة ١٩٦٦ بشأن شروط نقل البضائع والتعويضات الاتفاقية . أثره . عدم اعتبار أحكام هذا القرار مكملة لعقد النقل و بالتالى فإن المتعاقد الآخر لا يلتزم بها .
١٨٣٢	٣١٣	(الطعن رقم ٧٣٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/١٩) .. ..
		(ثانيا) النقل البحرى .
		سندات الشحن :
		١ — سند الشحن دليل الشاحن إلى المرسل إليه قبل الناقل فى شحن البضاعة إذ حق تسليمها عند الوصول . اعتباره أيضا : أداء أثمان . يعتبر حامله بمثابة حائز للبضاعة .
٨٠١	١٤٢	(الطعن رقم ١٤٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٢٨) ... ..
		٢ — سند الشحن الأذنى المندجة فيه البضاعة . تداوله بطريق الظهير . المظهر إليه الأخير هو صاحب الحق فى استلام البضاعة .
٨٠١	١٤٢	(الطعن رقم ١٤٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٢٨) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٣ — صور الأوراق العرفية عند عدم وجود الأصل . لا حجية لها في الإثبات . علة ذلك . مثال بشأن سندات الشحن .
٨٠١	١٤٢	(الطعن رقم ١٤٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٢٨) ... .. مسئولية الناقل قبل الجمارك :
		١ — مسؤولية الناقل البحري عن الغرامة والرسوم المستحقة عن العجز غير المبرر في البضاعة المشحونة . إلزام المرسل إليه بالرسوم الجمركية المستحقة على ما يفرج عنه من البضاعة .
١٣٢	١٧٧	(الطعن رقم ٢٨٣ سنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/٢٥) ... .. ٢ — وفاء المرسل إليه بالرسوم الجمركية عن البضاعة بأكائها المبينة بسند الشحن . القضاء بأن هذا الوفاء مبرئ لذمة الناقل عن الرسوم المستحقة عن العجز غير المبرر في الرسالة . اغفال الحكم بحث ما إذا كان الوفاء من المرسل إليه قد تم خطأ أم أنه قصد به وفاء لدين على الغير . قصور .
١٠٣٢	١٧٧	(الطعن رقم ٢٨٣ سنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/٢٥) ... .. ٣ — إعفاء وزارة التموين من رسم الوارد . القرار الجمهوري ١٩٥٣ لسنة ١٩٦٣ — عدم سريان هذا الإعفاء على العجز غير المبرر في البضاعة المفترض تهريبها والتي يلتزم الناقل بالرسوم المستحقة .
١٠٣٢	١٧٧	(الطعن رقم ٢٨٣ سنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/٢٥) ... .. مسئولية الناقل :
		١ — التزام الناقل البحري . التزام بتحقيق غاية . تحقيق مسؤوليته بإثبات أن تلف البضاعة أو هلاكها حدث أثناء تنفيذ



الصفحة	القاعدة	
		عقد النقل . نفى هذه المسؤولية . وسيلته . إثبات الناقل أن التلف أو الهلاك راجع إلى عيب في البضاعة أو إلى القوة القاهرة أو خطأ الغير .
١٤٥٢	٢٥٢	(الطعن رقم ٤٥٢ لسنة ٤٢ جلسة ١٩٧٧/٦/٢٠) ... .. ٢ — عقد النقل البحري . انقضاء بتسليم البضاعة المشحونة للرسيل إليه تسليماً فعلياً . اكتشاف العجز عند إفراج الجمارك عن البضاعة . عدم تقديم الناقل ما ينفي مسؤوليته بتحقيق السبب الأجنبي أو القوة القاهرة . أثره . وجوب مساءلته عن التعويض .
١٥١٤	٢٦٣	(الطعن رقم ٣٢١ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/٢٧) ... .. ٣ — عدم تمسك شركة الملاحة أمام محكمة الموضوع بأنها كانت مجرد وكيلة عن الناقل البحري . دفاع جديد . عدم جواز إثارته لأول أمام محكمة النقض .
١٤٥٢	٢٥٢	(الطعن رقم ٤٥٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/٦/٢٠) ... .. معاهدة بروكسل : ١ — البضائع المشحونة فوق ظهر السفينة . عدم انطباق أحكام معاهدة بروكسل عليها . شرطه .
١٢٠٨	٢٠٨	(الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/١٦) ... .. ٢ — معاهدة بروكسل . نطاق تطبيقها . الرحلة البحرية التي تبدأ بشحن البضاعة في السفينة وتنتهي بتفريغها منها . المرحلة السابقة على الشحن واللاحقة على التفريغ . خضوعها للقانون الوطني
١٤٥٢	٢٥٢	(الطعن رقم ٤٥٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/٢٠) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		<p><b>نيابة عامة</b></p> <p>١ - النزاع المتعلق بملكية جهة الوقف لأرض النزاع .  مدم تعلق النزاع بأصل الوقف أو بسائر مسائله . مؤداه . مدم  لزوم تدخل النيابة العامة في الدعوى .</p>
٢٥٥	٥٥	<p>( الطعن رقم ٣٨٤ لسنة ٤٣ جلسة ١٩٧٧/١/١٨ ) ... ..</p>
		<p>٢ - منازعات الأحوال الشخصية المتعلقة بأصل الوقف  أو إنشائه أو توافر أركانه أو شخص المستحق فيه مما كانت  تختص به المحاكم الشرعية . وجوب تدخل النيابة فيها ولو في  دعوى مدنية أبدت فيها إحدى هذه المسائل .</p>
١٧٢٩	٢٩٧	<p>( الطعن رقم ٣٥٩ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٧/١١/٣٠ ) ... ..</p>
		<p>٣ - تدخل النيابة في المسائل المتعلقة بالوقف الخيري .  وجوب المادة ١ ق ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ . لا محل لإعمال حكم المادة  ٨٩ مرافعات من جواز تدخل النيابة في هذه الحالة . حلة ذلك .</p>
١٧٢٩	٢٩٧	<p>( الطعن رقم ٣٥٩ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٧/١١/٣٠ ) ... ..</p>
		<p>٤ - اعتبار النيابة العامة طرفاً أصلياً في قضايا الأحوال  الشخصية التي تختص بها المحاكم الابتدائية . ق ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ .  مؤداه . تخويلها ما للتخصوم من حق الطعن في الأحكام بطريق  الاستئناف والنقض .</p>
٥٥٦	١٠٢	<p>( الطعن رقم ٣٢ لسنة ٤٤ ق أحوال شخصية جلسة ١٩٧٧/٢/٢٣ ) ... ..</p>
		<p>٥ - تخويل النيابة العامة حق الطعن في الأحكام التي  يوجب القانون أو يجيز تدخلها فيها . م ٩٦ مرافعات . القصد  منه . مواجهة الحالات التي لم تتدخل فيها النيابة العامة .</p>
٥٥٦	١٠٢	<p>( الطعن رقم ٣٢ لسنة ٤٤ ق أحوال شخصية جلسة ١٩٧٧/٢/٢٣ ) ... ..</p>

الصفحة	القاعدة	
		٦ — تخويل النائب العام حق الطعن بالنقض في الأحكام الانتهائية . م ٢٥٠ مرافعات . القصد منه . اختلاف مجالها عن حالة الطعن المرفوع من النيابة في مسائل الأحوال الشخصية .
٥٥٦	١٠٢	(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٤٤ ق أحوال شخصية جلسته ١٩٧٧/٢/٢٣) ..
		٧ — حظر تقديم مذكرات من الخصوم بعد إيداع النيابة مذكرتها م ٩٥ مرافعات . قاصر على دعاوى الأحوال الشخصية التي تكون النيابة فيها طرفاً منضمماً .
١٦٤٤	٢٨٣	(الطعن رقم ٥ لسنة ٤٦ ق أحوال شخصية جلسته ١٩٧٧/١١/٩) ..
( هـ )		
هيئة . هيئات عامة		
هيئة		
		١ — إقرار الدائن بتحقيقات شكوى إدارية بأن الدين في حقيقته تبرع . لا يجعل الهبة مكشوفة ما دامت عبارات السند لا تكشف عن الهبة . خطأ الحكم في تكييف العقد الساير لها . لا أثر له .
٤٧٤	٩٠	(الطعن رقم ١٠٢ لسنة ٤٣ ق — جلسته ١٩٧٧/٢/١٧) .. ..
		٢ — أسباب الحكم الخارجة عن نطاق الدعوى وغير لازمة للفصل فيها . لا تحوز حجية الشيء المقضي به . النعى عليها غير منتج . مثال بشأن هبة .
٤٧٤	٩٠	(الطعن رقم ١٤٢ لسنة ٤٣ ق — جلسته ١٩٧٧/٢/١٧) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		٣ - الهبات والتصرفات الصادرة من المورث الى ورثته والتي لا تحتاج بها مصلحة الضرائب . م ٤ ق ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ . وجوب تقديمها وقت الوفاة . ما طرأ عليها من زيادة بفعل الورثة . وجوب استيعاده من ضريبة التركات . (الظمن رقم ١١٠ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٧/١١/٢٩) ... ..
١٧٢١	٢٩٥	

### هيئات عامة

		١ - إدارة النقل العام لمدينة الاسكندرية قبل اعتبارها هيئة عامة بالقرار الجمهوري ٤٤٩٤ لسنة ١٩٦٥ من أشخاص القانون العام . الموظفون والمستخدمون بها . اعتبارهم من الموظفين العموميين . (الظمن رقم ٤٢ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٧/٤/١٩) ... ..
٩٨٢	١٦٨	
		٢ - هيئة السكك الحديدية . يمثلها أمام القضاء رئيس مجلس إدارتها . اختصاص وزير النقل بصحته في دعوى التعويض قبل الهيئة . لا يقطع التقادم في مواجهتها . تصحيح الدعوى بتوجيهها لمثلها القانوني . لا ينسحب أثره في قطع التقادم إلى تاريخ رفع الدعوى . تصحيح الصفة طبقاً للأداة ٢/١١٥ مرافعات وجوب إتمامه بمراعاة المواعيد المحددة . (الظمن رقم ٥٩٩ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٥/٣) ... ..
١١ ٨	١٩١	



الصفحة	القائمة	
		( و )
		وديعة . وصية . وقف . وكالة
		وديعة
		دعوى المودع بالتعويض قبل المودع لديه عما لحقه من أضرار لعدم رد السيارة المودعة لديه . وقف سريان تقادمها أثناء نظر المنازعة في الدعوى السابقة بين الطرفين بشأن قيام عقد الوديعة وحق المودع لديه في حبس السيارة .
١٣٧٨	٢٣٩	( الطعن رقم ٣٥٠ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٧/٦/٧ ) ... ..
		وصية
		عقد الوصية :
		١ - الوصية بالمنافع . جائرة في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي . اختلاف أحكام القانون الأجنبي عن أحكام القانون الوطني في شأن القدر الجائز الإيصاء به وطريقة الانتفاع وترتيب الموصي لهم . لا مخالفة في ذلك للنظام العام .
٢٧٦	٥٨	( الطعن رقم ٧ لسنة ٤٣ ق « أحوال شخصية » جلسة ١٩٧٧/١/١٩ )
		٢ - الادعاء بأن نية الموصي قد انصرفت إلى إنشاء وقف لاوصية . لا محل له طالمما ثبت انتفاء التأييد للشرط المانع من التصرف .
٢٧٦	٥٨	( الطعن رقم ٧ لسنة ٤٣ ق « أحوال شخصية » جلسة ١٩٧٧/١/١٩ )

الصفحة	القاعدة	
		٣ — المنع من التصرف . م ٨٢٣ مدني . شروط صحته . الباعث المشروع والمدة المؤقتة . مثال في وصية .
٢٧٦	٥٨	( الطعن رقم ٧ لسنة ٤٣ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٩/١/١٩٧٧ )
		٤ — طلب إبطال الوصية استنادا إلى تعذر تنفيذ الرغبة التالية للموصى بعد وفاة الموصى لها . نعى سابق لأوانه . غير مقبول .
٢٧٦	٥٨	( الطعن رقم ٧ لسنة ٤٣ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٩/١/١٩٧٧ )
		٥ — الاستناد إلى قانون أجنبي . مجرد واقعة مادية . على الخصوم إقامة الدليل عليه . مثال بشأن إبطال وصية .
٢٧٦	٥٨	( الطعن رقم ٧ لسنة ٤٣ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٩/١/١٩٧٧ )
		٦ — الوصية تصرف غير لازم . لاوصى الرجوع فيها صراحة أو دلالة . إثبات الرجوع بعد وفاة الموصى . اشتراط الكتابة في الرجوع الصريح . الرجوع الضمني يكون بأي فعل أو تصرف يدل على تقضيه الوصية . جواز إثبات ذلك بكافة الطرق .
٥٦٣	١٠٣	( الطعن رقم ٧ لسنة ٤٥ ق «أحوال شخصية» جلسة ٢٣/٢/١٩٧٧ )
		٧ — توكيل الموصى أحد المحامين لسحب وإلغاء كافة وصاياه . القضاء بأن هذا العمل لايدل على الرجوع فيها . عدم تمحيص الحكم دلالة سحب الوصية بالفعل . خطأ وفساد في الاستدلال .
٥٦٣	١٠٣	( الطعن رقم ٧ لسنة ٤٥ ق «أحوال شخصية» جلسة ٢٣/٢/١٩٧٧ )
		٨ — أيلولة التركة نهائيا للورثة . شرطها . أداء مصاريف التجهيز وديون المورث والوصايا النافذة . انشغال التركة بمجرد الوفاء بحق عيني تبعى لدائني المتوفى .
٥٤٨	١٠١	( الطعن رقم ١٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ٢٣/٢/١٩٧٧ )

الصفحة	القاعدة	
		التصرف السائر للوصية :
		١ — ثبوت أن عقد البيع في حقيقته وصية . القضاء بإلغاء العقد المذكور بالنسبة لأحد المتصرف إليهما دون الآخر لرجوع الموصى في وصيته بالنسبة له . لاتناقض .
٣٢٨	٦٧	(الطعن رقم ٤٦٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/١/٣١ ) .. ..
		٢ — تصديق المحكمة على عقد الصلح . ماهيته . لا يعد قضاء له حجية الشيء المحكوم فيه البيع الذي سبق أن تحرر بشأنه عقد صلح صدقت عليه المحكمة . القضاء بإلغائه لأنه في حقيقته وصية لا خطأ .
٣٢٨	٦٧	(الطعن رقم ٤٦٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/١/٣١ ) .. ..
		٣ — القضاء بصحة التصرف في حدود ثلث التركة لصدوره من المورث في مرض الموت . عدم استظهار الحكم عناصر التركة وديونها لتقدير الثلث الجائز الأيضاء . به قصور .
١٧٤٢	٢٩٩	(الطعن رقم ٨١٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/٦ ) .. ..
		٤ — وقت تقويم التركة وتحديد الثلث الجائز الأيضاء به . وجوب الاعتداد فيه بوقت القسمة والقبض . النقص أو الزيادة الحاصلة في الفترة بين وفاة الموصى والقسمة . توزيعها على الورثة والموصى له .
١٧٤٢	٢٩٩	(الطعن رقم ٨١٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/٦ ) .. ..
		٥ — التسجيل لا يصحح عقدا باطلا ، لا يحول ذك دون الطعن عليه بأنه يخفى وصية .
١٧٧٤	٣٠٤	(الطعن رقم ٣٨٢ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/١٣ ) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		٦ - ثبوت أن تصرف المورث هو في حقيقة وصية وليس بيعاً . إجازة الوثيقة لهذا التصرف . انصرافها إلى العقد باعتباره وصية . خضوع الأموال الموصى بها لترتبة التركات ورسم الأيلولة .
١٧٧٤	٣٠٤	( الطعن رقم ٣٨٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٣/١٢/١٩٧٧ ) ... ..
		<u>وقف</u>
		إنشاء الوقف :
		١ - الادعاء بأن نية الموصى قد انصرفت إلى إنشاء وقف لأوصية . لا محل له طالما ثبت انتفاء التأييد للشرط المانع من التصرف .
٢٧٦	٥٨	( الطعن رقم ٧ لسنة ٤٣ ق أحوال شخصية جلسة ١٩/١/١٩٧٧ ) ... ..
		٢ - إغفال تسجيل الاشهاد بإنشاء الوقف أو الرجوع فيه أو التغيير في مصرفه . أثره . هدم الاعتداد به بالنسبة للأوقف أو غيره من ذوى الشأن . ترتب الالتزامات الشخصية بينهما فقط .
١٤٨١	٢٥٧	( الطعن رقم ١٤٠ لسنة ٤٤ ق جلسة ٢٢/٦/١٩٧٧ ) ... ..
		إدارة الناظر للوقف .
		١ - التزام الناظر على الوقف الخيري ، لوزارة الأوقاف مالم تشترط الواقف النظر لنفسه . تقرير الواقف بصفته ناظراً معاشاً للعاملين بإدارة الوقف بدلاً من مكافأة نهاية الخدمة . جوازه دون إشهاد شرعى . علة ذلك .
٧٩٢	١٤١	( الطعن رقم ٦٢٠ لسنة ٤٠ ق جلسة ٢٧/٣/١٩٧٧ ) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		٣ — انتقال النظر على الوقف الخيري لوزارة الأوقاف . أثره . إلزامها بتنفيذ ماقرره الواقف — الناظر السابق — من معاش للعاملين بإدارة الوقف .
٧٩٢	١٤١	(الطعن رقم ٦٢٠ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٧/٣/٢٧) ... ٣ — القضاء نهائيا بصحة الإيجار الصادر من ناظر الوقف دون الإيجار الصادر من المستحقين . فرض الحراسة على أمواله الخاصة . عدم شمولها أمر الإيداع الصادر لصالح الوقف بالإيجار المتأخر . مؤداه . عدم جواز حلول إدارة الأموال التي آلت إلى الدولة محل الناظر السابق المؤجر في تجديد السير في المعارضة المرفوعة من المستأجر عن الأمر .
٨٥٣	١٤٩	(الطعن رقم ٥١٠ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٣/٣٠) ... ٤ — عدم جواز استئجار ناظر الوقف لأعيانه ولو بأكثر من أجرة المثل م ٢٣٠ مدني .
١٦٨١	٢٩٠	(الطعن رقم ٥ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٧/١٢/١٦) ... ٥ — عدم جواز تنازل ناظر الوقف عن النظارة غيره حال صحته إلا في مجلس القاضي .
١٦٨١	٢٩٠	(الطعن رقم ٥ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٧/١١/١٦) ... دعوى الوقف : ١ — النزاع المتعلق بملكية جهة الوقف لأرض النزاع . عدم تعلق النزاع بأصل الوقف أو بسائر مسائله . مؤداه . عدم لزوم تدخل النيابة العامة في الدعوى .
٢٥٥	٥٥	(الطعن رقم ٣٨٤ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/١/١٨) ...

الصفحة	انقاعة	
		٢ — منازعات الأحوال الشخصية المتعلقة بأصل الوقف أو إنشائه أو توافر أركانه أو شخص المستحق فيه مما كانت تختص به المحاكم الشرعية . وجوب تدخل النيابة فيها ولو في دعوى مدنية أثبتت فيها إحدى هذه المسائل .
١٧٢٩	٢٩٧	( الطعن رقم ٣٥٩ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/٣٠ ) ... ..
		٣ — تدخل النيابة في المسائل المتعلقة بالوقف الخيري . وجوب مادة ١ ق ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ . لا يحمل لإعمال حكم المادة ٨٩ مرافعات من جواز تدخل النيابة في هذه الحالة .
١٧٢٩	٢٩٧	( الطعن رقم ٣٥٩ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/٣٠ ) ... ..
		٤ — استثناء الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية والوقف . خضوعه للمواد الخاصة في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية دون قانون المرافعات . إعتبار الاستثناء مرفوعاً بتقديم الصحيفة وقيده في الجدول . القضاء باعتبار الاستثناء كأن لم يكن لعدم إعلانه في الميعاد المنصوص عليه في المادة ٧٠ مرافعات . خطأ .
٥٥٦	١٠٢	( الطعن رقم ٣٢ لسنة ٤٤ ق «أحوال شخصيه» جلسة ١٩٧٧/٢/٢٢ )
		مسائل متنوعة :
		١ — نزع ملكية الأرض المحركة هي وما عليها من بناء للمنفعة العامة . أثره . فسخ عقد الحكر . لإحتكر ثمن البناء وللوقف ثمن الأرض .
٢٥٥	٥٥	( الطعن رقم ٣٨٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/١/١٨ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٢ — العاملون في الزراعة . خروجهم من نطاق تطبيق أحكام قانون التأمينات الاجتماعية السابق ٩٢ سنة ١٩٥٩ . العاملون بإدارة الأفيان الموقوفة غدم استحقاقهم لمعاش الشيخوخة قبل مؤسسة التأمينات الاجتماعية .
٧٩٢	١٤١	( الطعن رقم ٦٢٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٢٧ ) ... ..
<b>وكالة</b>		
<b>تصرفات الوكيل :</b>		
		١ — التأجير من الباطن أو التنازل عن الإيجار . وجوب حصول المستأجر على إذن كتابي صريح من المالك بذلك . قبض وكيل المالك الأجرة من الممتازل له عن الإيجار مباشرة ودون تحفظ . اعتباره بمثابة موافقة من المالك تقوم مقام الإذن الكتابي .
٢٢٤	٥٠	( الطعن رقم ٤٠٣ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/١/١٢ ) ... ..
		٢ — الولى على القاصر . نيابته قانونية . تجاوز الولى حدود ولايته . أثره . عدم انصراف أثر العمل إلى القاصر . عدم التزام الأخير إلا بقدر المنفعة التي عادت عليه .
٣١٠	٦٤	( الطعن رقم ٥٠٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/١/٣١ ) ... ..
<b>الوكالة الضمنية :</b>		
		١ — الوكالة الضمنية . لمحكمة الموضوع استخلاصها من القرائن وظروف الأحوال .
١١١٨	١٩٣	( الطعن رقم ١٥٠ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٧/٥/٣ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٢ - حضور بعض الورثة المستأنف عليهم بعد إعلانهم أمام محكمة الاستئناف. عدم جواز اعتبارهم نائين عن من لم يعلن منهم. سقوط الخصومة بالنسبة للاخيرين في موضوع غير قابل للتجزئة أثره. سقوطها بالنسبة للآخرين.
٧٥٤	١٣٥	(الطعن رقم ٤٥٢ لسنة ٤٣ ق جلسة ٢٢/٣/٢٩٧٧) ... .. مسئولية الوكيل .
		١ - المسئولية التضامنية للوكلاء قبل الموكل . شرطها . أن تكون الوكالة غير قابلة للانقسام أو عند وقوع خطأ مشترك بينهم جميعا م ١/٧٠٧ مدني .
١١١٨	١٩٣	(الطعن رقم ١٥٠ لسنة ٤٤ ق جلسة ٣/٥/١٩٧٧) ... .. ٢ - مسئولية الوكيل عن عمل نائبه . شرطه . أن يكون قد أنابه دون ترخيص من الموكل . م ١/٧٠٨ مدني .
١١١٨	١٩٣	(الطعن رقم ١٥٠ لسنة ٤٤ ق جلسة ٣/٥/١٩٧٧) ... .. ٣ - طالب الموكلة إلزام المدعى عليهما متضامنين بما تم تحصيله لحسابها لأن الأول وكيل عنها والثاني نائب للوكيل أنابه دون ترخيص منها . ثبوت أن الثاني وكيل عنها أيضا . أثره . للمحكمة أن تقضي في الدعوى على هذا الأساس . لا يعتبر ذلك تغييرا لسبب الدعوى .
١١١٨	١٩٣	(الطعن رقم ١٥٠ لسنة ٤٤ ق جلسة ٣/٥/١٩٧٧) ... .. التوكيل في الخصومة :
		١ - التزام المحكمة بتأجيل الدعوى في حالة تنازل المحامي عن



الصفحة	القاعدة	
		التوكيل . م ١٣٥ من قانون المحاماه ٦١ لسنة ١٩٦٨ . انتفاء حكمته إذا كان الخصم قد وكل محاميا آخر وباشر الدعوى بالفعل .
١٩٤	٤٦	( الطعن رقم ٦٣٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/١١/١ ) .. .. . ٢ — انعى بحضور محام عن الخصم دون توكيل . ليس لغيره إثارة هذا الدفاع .
٥٢٩	٩٨	( الطعن رقم ٤٩٩ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٧/٢٢/٣ ) .. .. . ٣ — عدم جواز تصدى المحكمة لعلاقة الخصوم بوكلائهم إلا إذا أنكر صاحب الشأن وكالة وكيله . مباشرة المحامى للإجراء قبل أن يستصدر توكيلا من صاحب الشأن . لا خطأ . مثال في طعن ضريبي .
١٦٧٨	٢٨٩	( الطعن رقم ٣٣٨ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/١٥ ) .. .. . ٤ — إصدار التوكيل للمحامى بعد مباشرة الإجراء . لا بطلان .
١٧٩٨	٣٠٧	( الطعن رقم ٥٠٢ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/١٤ ) .. .. . ٥ — طعن مدير شركة التوصية في قرار لجنة الداعن الضريبي نيابة عن الشركاء المتضامنين دون توكيل . غير مقبول . طعه بهذه الصفة لا ينصرف إليه أو إلى الشركاء المتضامنين .
١١٥٠	١٩٧	( الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٧ ) .. .. . ٦ — صدور التوكيل للمحامى الطاعن بالنقض من المديرين المفوضين من رئيس مجلس إدارة البنك والمأذون لهما بتوكيل المحامين في النقض . تغيير رئيس مجلس الإدارة . لا يوجب

الصفحة	انقاعده	
		صدور توكيل آخر. إدماج بنك آخر في البنك الطاعن . لا أثر له .
١٣٩٩	٢٤٢	(الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/٨) ... ٧ — محامى الحكومة . حضوره نائبا في قضية عن إحدى الجهات . لا يضمنى عليه صفة بالنسبة لباقي الجهات التي لم تختصم اختصاصا صحيحا .
١٥٠٨	٢٦٢	(الطعن رقم ٨٠١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/٢٧) ... ٨ — ادخال خصم جديد في الدعوى . كیفيته . م ١١٧ مرافعات . اختصاص المحافظ بصنفته في مواجهة محامى الحكومة الحاضر بالجلسة عن وزير التربية والتعليم ومراقب التعليم بالمدينة . لا أثر له . عدم اعتبار المحافظ خصما مدخلا في الدعوى .
١٥٠٨	٢٦٢	(الطعن رقم ٨٠١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/٢٧) ... ٩ — بلوغ القاصر من الرشد أثناء سير الدعوى . استمرار والدته في تمثيله دون تنبيه المحكمة تحقق صفتها باعتبار أن نيابتها عنه أصبحت اتفاقية بعد أن كانت قانونية "عدم جواز إثارة ذلك" لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٥٢٤	٢٦٥	(الطعن رقم ٣٨٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/٢٨) ... ١٠ — توكيل المطعون عليه محاميا غير مقيد أمام النقض . توكيل الأخير محاميا مقبول أمامها وتقديعه مذكرة بدفاع المطعون عليه . لا خطأ .
١٦٩٣	٢٩١	(الطعن رقم ٢٣٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/١٦) ...

الصفحة	القاعدة	
		١١ - عدم تقديم التوكيل الصادر من الطاعة إلى وكيلها الذي وكل المحامي الذي رفع الطعن بالنقض . أثره . عدم قبول الطعن .
١٧٢٩	٢٩٧	( الطعن رقم ٣٥٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٧/١١/٣٠ ) ... ..
		١٢ - عدم تقديم المحامي التوكيل الصادر من الطاعة لوكيلها الذي وكله في الطعن بالنقض حتى يحجز الدعوى للحكم . أثره . عدم قبول الطعن .
١٨١٠	٣٠٩	( الطعن رقم ٩٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٧/١٢/١٥ ) ... ..
		أتعاب الوكيل :
		١ - التزام الوكيل بأجر في تنفيذ التزامه . التزام ببذل عناية . جواز الاتفاق على أن يكون التزاما بتحقيق غايه . مثال . بشأن الاتفاق على استحقاق المحامي للأتعاب عند كسب الدعوى .
٥١١	٩٧	( الطعن رقم ٤٨٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٢٣ ) ... ..
		٢ - عمل المحامي لا ينتهي إلا بصدر الحكم . الاتفاق على الأتعاب قبل صدور الحكم . هو اتفاق قبل الانتهاء من العمل .
٥١١	٩٧	( الطعن رقم ٤٨٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٢٣ ) ... ..
		٣ - عناصر تقدير أتعاب المحامي المبينة بالمادة ٤٤ ق ٩٦ لسنة ١٩٥٧ . ليست واردة على سبيل الحصر . لمحكمة الموضوع عند تقديرها للاتعاب إضافة عناصر أخرى كالمنفقة التي عادت على الموكل .
٥١١	٩٧	( الطعن رقم ٤٨٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٢٣ ) ... ..

وكالة		
الصفحة	التأريخ	
		<p>٤ - تقدير أتعاب المحامي . الفائدة التي يحق لها المحامي لموكله . لا تقدر بقيمة العدل موضوع طلب التقدير كله . وجوب تقدير الأتعاب على أساس ما بذله المحامي من عمل يتفق وصحيح القانون وما اقتضاه من جهد .</p>
١٤٧٧	٢٥٦	<p>(الطعن رقم ١٣٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٧/٦/٢٢) ... ..</p> <p>وراجع : ( م . محاماه ) .</p>
		<p>مسائل متنوعة :</p> <p>١ - صدور عقد إيجار للوكيل . اعتبار حيازته من قبيل الإشراف بمقتضى الوكالة . لاتناقض .</p>
٣٤١	٦٩	<p>(الطعن رقم ٥٦٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٢) ... ..</p> <p>٢ - عدم تمسك شركة الملاحة أمام محكمة الموضوع بأنها كانت مجرد وكيله عن الناقل البحري . دفاع جديد . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .</p>
١٤٥٢	٢٥٢	<p>(الطعن رقم ٤٥٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٧/٦/٢٠) ... ..</p>



موضوعات وصفحات فهرس الأحكام  
الصادرة في المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية  
وطلبات رجال القضاء  
السنة الثامنة والعشرون

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
	المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية (١)		طلبات رجال القضاء (١)
١٩	إثبات .. .. .	٣	إجراءات .. .. .
٣٧	إثراء بلا سبب .. .. .	٥	اختصاص .. .. .
٣٨	أجانب .. .. .	٦	استقالة .. .. .
٤٠	أحوال شخصية .. .. .	٧	أقدنية .. .. .
٥٢	اختصاص .. .. .		(ث)
٦١	إرتفاق .. .. .	١٠	تأديب .. .. .
٦٢	إرث .. .. .	١١	ترقية .. .. .
٦٧	استقئاف .. .. .	١٤	تعويض .. .. .
٧٩	إصلاح زراعى .. .. .		(ع)
٨٤	إعسلاف .. .. .	١٥	عزل .. .. .
٩١	أعمال تجارية .. .. .		(م)
٩١	إفلاس .. .. .	١٦	مرتبات .. .. .
٩٢	إلزام .. .. .		(ن)
		١٧	نادى القضاة .. .. .

## ( ب )

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
١٩٠	تسجيل .. .. .	١٠١	إلتماس إعادة النظر .. .. .
١٩٢	تعليم .. .. .	١٠٢	أمر أداء .. .. .
١٩٣	تمويض .. .. .	١٠٤	أموال .. .. .
٢٠٥	تقديم .. .. .	١٠٤	أهلية .. .. .
٢١٨	تنظيم .. .. .	١٠٨	أوراق تجارية .. .. .
٢١٨	تنفيذ .. .. .	١١٠	إيجار .. .. .
٢٢٢	تنفيذ عقارى .. .. .		( ب )
	( ج )	١٤٣	بطلان .. .. .
٢٢٤	جمارك .. .. .	١٥٥	بنوك .. .. .
٢٢٥	جمعيات .. .. .	١٥٦	بيع .. .. .
	( ح )		( ت )
٢٢٦	حجز .. .. .	١٧٠	تأمين .. .. .
٢٣٠	حراسة .. .. .	١٧٢	تأمين .. .. .
٢٣١	حكر .. .. .	١٧٣	تأمينات اجتماعية .. .. .
٢٣١	حكم .. .. .	١٨٠	تأمينات عينية .. .. .
٢٦٥	حيازة .. .. .	١٨١	تجزئة .. .. .
	( خ )	١٨٥	تحسين .. .. .
	خبرة .. .. .	١٨٥	تحكيم .. .. .
٢٨٧	خلف .. .. .	١٨٦	تركة .. .. .
		١٨٨	نزوير .. .. .

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
	( ع )		( د )
...	عرف	...	دستور
...	عقد	...	دعوى
...	عمل	...	دفع غير المستحق
	( غ )	...	دفع
...	فضالة		( ر )
...	فوائد	...	رسوم
	( ق )	...	رى
...	قانون	...	ريع
...	قرار إدارى		( ش )
...	قسمة	...	شركات
...	قضاء مستعجل	...	شفعة
...	قضاة	...	شهر عقارى
...	قوة الأمر المقضى	...	شيوع
	( ك )		( ص )
...	كفالة	...	صلح
	( م )	...	صورية
...	مبانى		( ض )
...	محاماة	...	ضرائب

( د )

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
٢٤٢	نقابات .. .. .	٣٧٩	محكمة الموضوع .. .. .
٤٢٣	نقد .. .. .	٣٨٦	مرض الموت .. .. .
٤٢٣	نقض .. .. .	٣٨٧	مسئولية .. .. .
٤٤٥	نقل .. .. .	٣٩٧	معاهدات .. .. .
٤٤٨	نيابة عامة .. .. .	٣٩٨	مقاولات .. .. .
( هـ )		٣٩٩	ملكية .. .. .
٤٤٩	هبة .. .. .	٤٠٦	مؤسسات .. .. .
٤٥٠	هيئات عامة .. .. .	٤٠٨	موطن .. .. .
( و )		٤٠٩	موظفون .. .. .
٤٥١	ودعة .. .. .	( ن )	
٤٥١	وصية .. .. .	نزع الملكية لانفعة العامة ..	
٤٥٤	وقف .. .. .	٤١٣	
٤٥٧	وكالة .. .. .	٤١٧	نظام عام .. .. .



## تصويبات

العدد المدينى ( السنة الثامنة والعشرون )

رقم الصفحة	رقم السطر	الخطأ	الصواب
٨١	٢٣	ثبت	ثبوت
٨٩	٨	وحق	وحتى
٩٦	٣	المحكمة	الحكمة
١١٥	٢٤	الريبة	الضريبة
١٤٥	١٤	إدارة	إرادة
١٥٤	الأول	سنة ١٩٨٧	سنة ١٩٧٧
١٦٤	١٧	الاجراءات	إجراءات
١٨١	٨	الإجادة	الإجارة
١٩٢	٢٢	يفقد	يفتقد
٢٢٩	٣	وعادوا	وعاودوا
٢٥٠	٢٤	لا يترتب	لا يرتب
٢٦٣	٧	ضمنا	ضمنا
٣٠٠	١٠	التعبير	التغيير
٣٠٣	٢٣	العرض	العرضى
٣٠٥	٢١	لا يتعدد	لا يمتد
٣٠٦	١٠	للطائفة	الطائفة
٣٦١	٤	أقوالها	إفصاحا
٣٦١	٩	تمنع	تمنع
٣٧٢	٩	لم تقض	لأن محكمة الإستئناف لم تقض

الصفحة رقم	رقم السطر	الخطأ	الصواب
٣٨٤	١٠	ومقوماتها	ومقدماتها
٤٢٣	٢	السمية	السمية
٥١٤	٢٣	جانبا	جانب
٥٤٠	٢٢	للتصرف	للتعرف
٥٤٥	١٠	في محله	في غير محله
٥٤٥	٢٠	لا يكون الخطأ	لا يكون قد أخطأ
٥٥٠	١٢	جمعية	جميعه
٥٥٠	١٦	عدم جواز الدعوى	عدم جواز نظر الدعوى
٥٦٣	١٩	لو	لا
٥٦٤	٢٥	الوصى	الوكيل
٥٦٦	١١	لا يكشف	لا يكتنف
٥٧٢	١٧	أنه يجوز	أنه لا يجوز
٨٠٢	٢	صله	لا صله
٨٠٦	٦	للمراجعة الصور	فمراجعة الصور المقدمة
٨٠٨	١٥	الشافى	الصافى
٨١٠	١٥	إنتفاء الشركة صفة	انتفاء صفة الشركة
٨١١	٢	وتعتبرها	وتعتبر
٨٣٨	٢١	المشرع	المشروع
٨٣٩	٨	وصنعها	وصفها
٨٣٩	٩	الأقراص	الأفراد
٨٤٠	١٨	إنطباق للقانون	لا انطباق للقانون

الصفحة رقم	رقم السطر	الخطأ	الصواب
٨٤٨	٣	في الحكم خطأ من	من الحكم خطأ في
٨٤٩	٣	ولا يعود	ولا يعدو
٨٤٩	٨	وتحتاج به	وتحتاج به
٨٥٦	٩	تتقدم	تنعدم
٨٥٨	١	قد	مد
٨٦٣	١١	الاستئناف	الاستعمال
٨٦٧	١٩	الشرط	بشرط
٨٧١	١١	لا يستوى	يستوى
٨٧٤	٢٤	والمخالف الحكم	وإذ خالف الحكم
٨٧٨	—	الخاص يتلقى	الخاص الذي يتلقى
٨٧٨	—	هو ما يترتب	هو وما يترتب
٨٨٤	٦	للقاصي	للقاصر
١٠٢٣	٦	من الأجرة	من أن الأجرة
١٠٢٣	١٢	١١١٥	١١١٥
١٠٥٢	١٠	ترير	تقدير
١١٣٢	١٩	لمصلحة	لصلاة
١١٨٤	١٢	١٩٦	١٦٩
١٢٠٢	٢٠	بفرضها	بعزمها
١٢٥٤	٢٦	وفجت	وبحث
١٢٨١	١٤	بينهما	بذئما
١٢٩٣	٦	على رأس المال	على المال

(ح)

رقم الصفحة	رقم السطر	الخطأ	الصواب
١٣٣٨	٢٢	فلا تحويل	فلا تحويل
١٤٣٣	٨	ضدها	على الماطعون ضدها
١٤٥٥	٧	العين	السفينة
١٥١٩	١٥	الإقرار	الأفراد
١٥٢١	٢	نقد	نقد
١٥٤١	٢٦	لمد ولا يحز	أمد لا تجاوز
١٥٥٢	٦	حسم	للخصم



طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

رئيس مجلس الإدارة

محمد حمدي السعيد

رقم الإيداع ٤٧٦٢ / ٧١

الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية  
١٩٧٠م - ١٤١١هـ







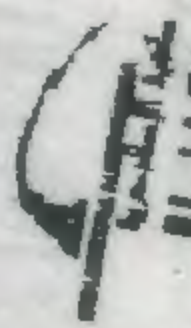




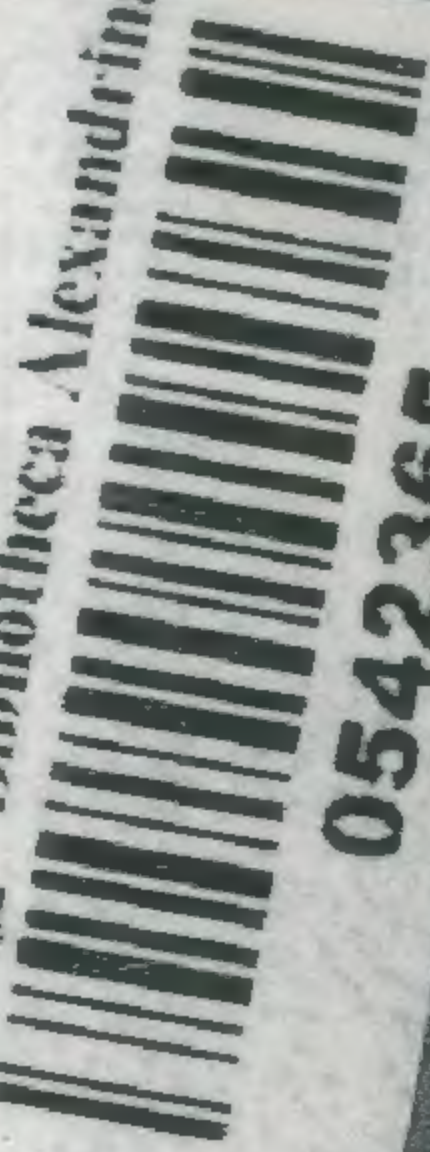








Bibliotheca Alexandrina



0542365